





فصل ١١١	باب التفويض	باب طلاق المهرين	باب الرجعة
١١٣	١١٨	١٢٠	١٢٠
باب الإيلاء	باب الخلع	باب الطلاق	باب اللعان
١٢٣	١٢٤	١٢٦	١٢٩
باب العتق	باب العدة	فصل	باب بيع النسيئة
١٣١	١٣٢	١٣٤	١٣٥
باب النفقة	فصل	كتاب الاعطاء	باب عتق البعض
١٣٩	١٤١	١٤٣	١٤٥
باب عتق المهر	باب الخلع	باب العتق على	باب التدبير
١٤٧	١٤٩	١٥٠	١٥١
باب الاستيلاء	كتاب الأيمان	فصل	باب البيع في الغرر والبيع في الغرر
١٥٢	١٥٣	١٥٤	١٥٥
باب البيع في الأكل	باب البيع في الطلاق	باب البيع في الطلاق	باب البيع في الطلاق
١٥٨	١٦٣	١٦٤	١٦٧
كتاب الحدود	باب الحدود	باب الحدود	باب الحدود
١٦٨	١٦٩	١٧١	١٧٢
باب حد القذف	فصل في النكاح	كتاب التوبة	فصل في الجزاء
١٧٥	١٧٧	١٧٧	١٧٩
فصل في القلع	باب قطع الطريق	باب السب	باب الغنائم
١٨٠	١٨٢	١٨٣	١٨٥

فصل ١٨٧	باب الاستيلاء	باب الأيمان	فصل
١٨٩	١٩٠	١٩٠	١٩٠
باب العتق	باب الخلع	باب الطلاق	باب اللعان
١٩١	١٩٢	١٩٤	١٩٥
باب اللقطة	باب اللقطة	كتاب الآبوين	كتاب المفقود
١٩٦	١٩٧	١٩٧	١٩٨
كتاب التبركة	فصل	كتاب الوقف	فصل
١٩٩	٢٠٢	٢٠٢	٢٠٤
كتاب السبوع	فصل	باب الخيارات	فصل
٢٠٥	٢٠٦	٢٠٨	٢١١
باب البيع في الغرر	فصل	باب الأمانة	باب المراجعة والتولية
٢١٤	٢١٧	٢١٨	٢١٩
فصل	باب الزبوا	باب الحقوق والآثار	فصل
٢٢٠	٢٢١	٢٢٣	٢٢٣
فصل	باب التبركة	باب الصفوف	كتاب الكفالة
٢٢٤	٢٢٧	٢٣٠	٢٣٢
فصل	باب كفالة الرقيق	كتاب المصالح	كتاب المقضاء
٢٣٤	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٧
فصل	فصل	فصل	فصل
٢٣٩	٢٤٠	٢٤١	٢٤٢



مسائل شتى	فصل	كتاب الشراة	فصل	٢٤٢	٢٤٣	٢٤٤	٢٤٥	٢٤٦
باب من قبل شراة	باب الاختلاف	باب الشراة	باب الشراة	٢٤٧	٢٤٨	٢٤٩	٢٥٠	٢٥١
باب من لا قبل	باب الاختلاف	باب الشراة	باب الشراة	٢٥٢	٢٥٣	٢٥٤	٢٥٥	٢٥٦
كتاب الوكالة	باب الوكالة	باب الوكالة	باب الوكالة	٢٥٧	٢٥٨	٢٥٩	٢٦٠	٢٦١
باب غزل الكوكيل	كتاب الدعوى	باب الدعوى	باب الدعوى	٢٦٢	٢٦٣	٢٦٤	٢٦٥	٢٦٦
باب دعوى القليلين	فصل	باب دعوى الشب	كتاب الاقرار	٢٦٧	٢٦٨	٢٦٩	٢٧٠	٢٧١
باب الاستئناف	باب اقرار المدين	كتاب الصلح	فصل	٢٧٢	٢٧٣	٢٧٤	٢٧٥	٢٧٦
باب الصلح في الدين	فصل	كتاب المضاربة	باب المضاربة	٢٧٧	٢٧٨	٢٧٩	٢٨٠	٢٨١
فصل	كتاب الوديعة	كتاب العارية	كتاب الهبة	٢٨٢	٢٨٣	٢٨٤	٢٨٥	٢٨٦
باب الرجوع فيها	فصل	كتاب الاجارة	باب اجارة الجارية	٢٨٧	٢٨٨	٢٨٩	٢٩٠	٢٩١
باب الاجارة القارة	فصل	باب فسخ الاجارة	باب فسخ الاجارة	٢٩٢	٢٩٣	٢٩٤	٢٩٥	٢٩٦

باب تصرف المكاتب	فصل	باب كتاب العتق	باب العتق والموت	٣٠٤	٣٠٥	٣٠٦	٣٠٧	٣٠٨
كتاب الولاء	فصل	كتاب الكراه	كتاب الحج	٣٠٩	٣١٠	٣١١	٣١٢	٣١٣
فصل	كتاب المأذون	فصل	كتاب الغصب	٣١٤	٣١٥	٣١٦	٣١٧	٣١٨
فصل	فصل	كتاب الشفعة	باب الحج في الشفعة	٣١٩	٣٢٠	٣٢١	٣٢٢	٣٢٣
فصل	كتاب القسمة	فصل	فصل	٣٢٤	٣٢٥	٣٢٦	٣٢٧	٣٢٨
كتاب الميراث	كتاب المساقاة	كتاب النكاح	فصل	٣٢٩	٣٣٠	٣٣١	٣٣٢	٣٣٣
كتاب الاضحية	كتاب الكراهية	فصل	فصل	٣٣٤	٣٣٥	٣٣٦	٣٣٧	٣٣٨
فصل	فصل	فصل	فصل	٣٣٩	٣٤٠	٣٤١	٣٤٢	٣٤٣
فصل	فصل	فصل	فصل	٣٤٤	٣٤٥	٣٤٦	٣٤٧	٣٤٨
فصل	فصل	فصل	فصل	٣٤٩	٣٥٠	٣٥١	٣٥٢	٣٥٣
فصل	فصل	فصل	فصل	٣٥٤	٣٥٥	٣٥٦	٣٥٧	٣٥٨
فصل	فصل	فصل	فصل	٣٥٩	٣٦٠	٣٦١	٣٦٢	٣٦٣



خط مؤلفه

من من من احر اغير منو علي من امن  
عن من احد مطبقا للمرحوم علي بن الحسين

فليد اوضع عليه قدم القبول  
من برصه في قبول القبول  
الانفسه كما في الودود

عمر

ملكه العظمى محمد بن  
وتمد عظمى

اشبه كتاب مستطابك ورونده  
ادبه جزوی نقصان اولوب شکی  
بدر نه یغینده کمال اندریم غدی  
وقتله حافظ کینه برانه  
وعدی اولوب  
وعدی

Y. C.  
KÜTAHYA  
Vahid Paşa Kütüphane  
Müdürlüğü  
Sayı  
1085



محمود  
۱۵۱

باب المتن منج على يد عدل ٣٦٧	باب المتن منج و جنانة الدنيا عليه ٣٦٩	فصل ٣٧٠	كتاب الجنائيات ٣٧١
باب ما يوجد القضا وما لا يوجد ٣٧٢	باب القضا فيما دون النفس ٣٧٤	فصل ٣٧٥	باب المتن منج و جنانة الدنيا عليه ٣٧٦
كتاب التديبات ٣٧٨	فصل ٣٧٨	فصل ٣٧٩	فصل ٣٨١
باب ما في في الزواجر ٣٨٢	فصل ٣٨٤	باب جنائيات البهائم ٣٨٥	باب جنائيات الرقيق و عليه ٣٨٧
فصل ٣٨٩	فصل ٣٨٩	باب ما في في الجنائيات ٣٩٠	باب ما في في الجنائيات ٣٩١
كتاب المعاقلة ٣٩٤	كتاب الوصايا ٣٩٥	باب الوصية قبل المال ٣٩٧	باب الوصية قبل المال ٤٠١
باب الوصية للأمان ٤٠٣	باب الوصية للأمان ٤٠٥	باب الوصية للزنى ٤٠٦	باب الوصية ٤٠٦
فصل ٤٠٩	فصل ٤١٠	كتاب الجنائيات ٤١٠	كتاب الجنائيات ٤١٠
مسائل شتى ٤١١	مسائل شتى ٤١١	مسائل شتى ٤١١	مسائل شتى ٤١١



والأولاد والأحفاد من بعدهم  
والذين هم في الدنيا والآخرة  
والذين هم في الدنيا والآخرة

لا يلبس الجاسوس

قود والماء انما قضة اي العقل الخفية  
في اخراج الوضوء عما هو المطلوب منه لان  
النفق من اضعف الى اجسامهم يولد منه  
الباطل مما فيها وبعيد اضعف الى الماء يولد  
منه اخراج عما هو المطلوب منه والمطلوب  
في الوضوء استباحة الصلوة



هذا هو الوجه الثاني في بيان ان الماء لا يفسد في الفم  
 بل يفسد في الفم والبلعوم والحنجرة والقصبة  
 والحنجرة والقصبة والحنجرة والقصبة  
 والحنجرة والقصبة والحنجرة والقصبة

والتي طاء اللحم وطعاما او ماء او حرة او غليظا لا يعلق مطلقا الى السليم القوي لا يفسد في الفم  
 ويندفع بها خلافا لما يروي في بعض النسخ دون التماسك في الراس لا ينفذ من الفم الى  
 فصار كسائر انواعه ينفذ ويشتط في الدم المائع والنفخ صاوة النزول الى الحلق حتى ان كان  
 اكثر لا ينفذ خلافا لما يروي في بعض النسخ وهو الغثاين جميعا ما كان قليلا قليلا لا ينفذ  
 يبلغ طاء اللحم والبول يستحقان في المجلس من غير ان يفسد في الفم في بعض النسخ  
 وان تعد الغثاين دورا واليس من ثلثي المجلس الى ثلثي الفم في بعض النسخ في بعض النسخ  
 ويؤيد في الفم في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ  
 في الادوية بناء على حركته فلا يوجب نجاسة اذ هذه الحركته لا تفسد في الفم في بعض النسخ  
 يكون على طهارة الفم في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ  
 في الاحوال كلها ان حالة القيام والكوع والسجدة وقدرته في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ  
 والقياس ان لا ينفذ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ  
 وقارح القسوة في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ  
 القياس في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ  
 امر من غير حائل وينتشر ذكره في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ  
 وقال في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ  
 بخلاف السواء في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ  
 وهو كما لم يتحقق ولا عبرة لنا في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ  
 لانهم قايما وقاعدوا وراعى اوضاعه ولا حرج ودودة من حرج او لم سقط منه في بعض النسخ  
 ومن ذكر احواله خلافا لما في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ  
 التي في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ  
 والاستشهاد في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ  
 جميع البدن الا ان ما يستقر في الصالح الماء والنفخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ  
 والمجرب فيها منعقدة والمرايا في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ

هذا هو الوجه الثالث في بيان ان الماء لا يفسد في الفم  
 بل يفسد في الفم والبلعوم والحنجرة والقصبة  
 والحنجرة والقصبة والحنجرة والقصبة  
 والحنجرة والقصبة والحنجرة والقصبة

هذا هو الوجه الرابع في بيان ان الماء لا يفسد في الفم  
 بل يفسد في الفم والبلعوم والحنجرة والقصبة  
 والحنجرة والقصبة والحنجرة والقصبة  
 والحنجرة والقصبة والحنجرة والقصبة

فيل

فيكون لا او خال الماء في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ  
 كغلبة الذكر ويندفع بها خلافا لما يروي في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ  
 وفي بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ  
 وهو الصحيح في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ  
 الا رجليه استحسنه متصل في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ  
 ان كان في مستقيم الماء هكذا حلت بموجبه من بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ  
 يؤخر عن رجليه لانها في مستقيم الماء فلا يفسد في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ  
 بازالة النجاسة الحقيقية كلبا في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ  
 ان بل صلا القول على ان لم يفسد في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ  
 الى الفم في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ  
 حتى لو انزل بلا شهوة لا ينجس في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ  
 عنده خفيفة وحده وقت الحرج في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ  
 حتى سكت شهوة فخرج بلا شهوة ينجس في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ  
 ينجس في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ  
 وقال ابو يوسف لا ينجس في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ  
 وبما اخذ بالا احتياط لان التمسك في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ  
 كذا في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ  
 اذا التمسك الاحتياط وغابت الحفنة في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ  
 ولا انقطع في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ  
 سبيل الفم في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ  
 بالشرع عندهما سكت لم يوجد في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ  
 حيث يوجب عليها الفم في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ  
 فافترقا صدره سرية في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ

في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ

هذا هو الوجه الخامس في بيان ان الماء لا يفسد في الفم  
 بل يفسد في الفم والبلعوم والحنجرة والقصبة  
 والحنجرة والقصبة والحنجرة والقصبة  
 والحنجرة والقصبة والحنجرة والقصبة











والقول والفتنة بالحياء فلما جرى الفتن وقالوا لهم ان كوننا باعناكم بغير اثم  
من اثمنا نحن بغير اثم ان لم يكن عليه حقد عليه السلام او بهينه بالعيد فيجيبون انما  
عليكم طاعة ومن لا تقنع لانهم لم تشرعوا لاجل ان كان خوفه العرش باقيا كذا في الحديث اني لا خوف من  
او وقتية لان قولها الخلف وبها الظهور والعصا يستلزمه ولا ينفك عنه وقد كان يجمعهم ثم اراد  
والحياء بالعلم ثم سلم فهو على تيمنه لست اعلم في وكان فرط تيمنه لان الكفر في نفسه فيستوجب  
الابتداء والبقاء كما يحرم فيه النكاح ولان ان الباطن صفة كونه طاهرا فاختار ان الكفر لا ينافيه  
كما لو اقرضه في الوضوء وانما لا يصح من الكافر لانه لا يبرأ منه حتى يرضى عنه والقدرة على  
كافة لطايرته وعلى استعماله ان ينفك عن التيمنه ما قضي الوضوء والقدرة على الامانة والاداء فلا  
خلف عن الوضوء في اخذ حكمه وانما الثاني في الامانة فيظهر ان كذا الباطن عند القدرة على الامانة  
في الحقيقة بخلافه ان لم يكن خروجه بطل حقيقة ولا كذا ولكن انتهت بظهوره ان كذا لا ينفك  
ظهور الامانة والوجود المادي فاذا وجد به في خبرنا بالحدث الباطن كذا في الظاهر فلو وجدت وهو في الصلوة  
بطلت صلاته لان ان حصلت بعدا ولو نسب اليه في رطله وصلى بالتيمنه لا يعيد وقال ابو بكر  
بعيدا وام في الوقت لانه قادر على الامانة في رطله ورطله في يده والحكماء في اذ او وضعه بنفسه  
او وضعه غيره بامره وقبل الحلال في الحلق حتى لا يربح من المادية الصلوة الا في الوقت  
ليؤدبها بأجل الطهارتين كذا في الحديث وان لم يجد الامانة في وقت المسح عند ما كان  
يتيمنه في وسط الوقت لانه خير الامور حتى لا يربح من المادية الصلوة الا في الوقت  
فانما في رطله الامانة بامره وانما في رطله الامانة بامره وانما في رطله الامانة بامره  
ونفسه بامره وانما في رطله الامانة بامره وانما في رطله الامانة بامره  
او لم ينطق قرب الامانة المانعة من طهارة عدم الماء فكم يكن واجدا طاهرا وانما في رطله  
في الحلق حتى لا يربح من المادية الصلوة الا في الوقت  
ان كان له ثمنه وباعه بثلث لانيتم حقه العدة في حلقه والافلا ان كان لم يكن ثمنه وباعه بثلث  
تيمنه بثلث في حلقه وباعه بثلث لانيتم حقه العدة في حلقه والافلا ان كان لم يكن ثمنه وباعه بثلث  
ضعفه في الماء وقبل قيمته ووضعه وهذا في حلقه لانيتم حقه العدة في حلقه والافلا ان كان لم يكن ثمنه وباعه بثلث

وذلك

والقول والفتنة بالحياء فلما جرى الفتن وقالوا لهم ان كوننا باعناكم بغير اثم  
من اثمنا نحن بغير اثم ان لم يكن عليه حقد عليه السلام او بهينه بالعيد فيجيبون انما  
عليكم طاعة ومن لا تقنع لانهم لم تشرعوا لاجل ان كان خوفه العرش باقيا كذا في الحديث اني لا خوف من  
او وقتية لان قولها الخلف وبها الظهور والعصا يستلزمه ولا ينفك عنه وقد كان يجمعهم ثم اراد  
والحياء بالعلم ثم سلم فهو على تيمنه لست اعلم في وكان فرط تيمنه لان الكفر في نفسه فيستوجب  
الابتداء والبقاء كما يحرم فيه النكاح ولان ان الباطن صفة كونه طاهرا فاختار ان الكفر لا ينافيه  
كما لو اقرضه في الوضوء وانما لا يصح من الكافر لانه لا يبرأ منه حتى يرضى عنه والقدرة على  
كافة لطايرته وعلى استعماله ان ينفك عن التيمنه ما قضي الوضوء والقدرة على الامانة والاداء فلا  
خلف عن الوضوء في اخذ حكمه وانما الثاني في الامانة فيظهر ان كذا الباطن عند القدرة على الامانة  
في الحقيقة بخلافه ان لم يكن خروجه بطل حقيقة ولا كذا ولكن انتهت بظهوره ان كذا لا ينفك  
ظهور الامانة والوجود المادي فاذا وجد به في خبرنا بالحدث الباطن كذا في الظاهر فلو وجدت وهو في الصلوة  
بطلت صلاته لان ان حصلت بعدا ولو نسب اليه في رطله وصلى بالتيمنه لا يعيد وقال ابو بكر  
بعيدا وام في الوقت لانه قادر على الامانة في رطله ورطله في يده والحكماء في اذ او وضعه بنفسه  
او وضعه غيره بامره وقبل الحلال في الحلق حتى لا يربح من المادية الصلوة الا في الوقت  
ليؤدبها بأجل الطهارتين كذا في الحديث وان لم يجد الامانة في وقت المسح عند ما كان  
يتيمنه في وسط الوقت لانه خير الامور حتى لا يربح من المادية الصلوة الا في الوقت  
فانما في رطله الامانة بامره وانما في رطله الامانة بامره وانما في رطله الامانة بامره  
ونفسه بامره وانما في رطله الامانة بامره وانما في رطله الامانة بامره  
او لم ينطق قرب الامانة المانعة من طهارة عدم الماء فكم يكن واجدا طاهرا وانما في رطله  
في الحلق حتى لا يربح من المادية الصلوة الا في الوقت  
ان كان له ثمنه وباعه بثلث لانيتم حقه العدة في حلقه والافلا ان كان لم يكن ثمنه وباعه بثلث  
تيمنه بثلث في حلقه وباعه بثلث لانيتم حقه العدة في حلقه والافلا ان كان لم يكن ثمنه وباعه بثلث  
ضعفه في الماء وقبل قيمته ووضعه وهذا في حلقه لانيتم حقه العدة في حلقه والافلا ان كان لم يكن ثمنه وباعه بثلث



وان كان مع رقيقة ما طلبه قبل ان يتم عدم المتع غالبا تهديا به ان يحول كمن يزاد فانه يقول  
السؤال ذل وفي بعض النسخ وفي هذا يشير الى اشتراط الطلب مستعينة فان منه سيجم التحق في الجواب  
وان سيجم قبل الطلب لا يجزى المصروف البارد عذرا به حقيقة لان لا يلزم الطلب في كل الفروع  
خلافا لما ان وقال ابو نيرة ان الماء مبذول عادة تهديا وعن الحسن من انه لا خلاف بين الجففة  
وصاحبه فدا به حنفية وفيما اذا غلب على طهارة منه اياه وما اجمعت عند الظن بعدم المتع  
قال الزيلعي ولا يجمع بين الوضوء والتيمم كما فيه من الجمع بين البدل والمبدل ولا ينظر في الشرع  
فيكون الحكم كثر يتبين فان كان اكثر الاغصا وجب التيمم والاعمال الصليحية ومسح الوجه  
وان كان النصف جوي والنصف صلي الاروا به فيه واختلاف في ان لا يجمع بينهما من وجوب  
التيمم لا نظارته كاملة ونهزم من اوجب غسل الصليحة ومسح الوجه لا نظارته حقيقة وحكمة  
فان احسلا والاقل الشبه ولو كان باكثر مواضع الوضوء وجب احسنه في امس السبل وبالكثرة  
مواضع التيمم جوا احسنه التيمم لا الصليحة وقال ابو يوسف غسل ما قد رعبه ويصلي ويؤيد ذكره الزيلعي  
**بالسج على الخطين** يجوز بالنسبة لما ورد فيه من الاخبار المستقيمة حتى روي في حديثه  
انه قال ما قلت بالسج حتى وردت فينا نراهم من السج حتى قال ان اكثر السج على الخطين خلاف  
عليه الكفر يتبين وقال الهادي والافقار فيه مستقيمة حتى قيل ان من لم يره كان مبتدعا لكن  
من رآه لم يسمه سجدا فافقار الغرض كان ما جاز من كل حديث موجب للوضوء والتمن وجب العمل  
حديث صفوان امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان مسجرا ان لا تنزع خفافا الا بعد صلاة  
ايام واليا لها الا من جازية ولكن من بول او غائط او نوم صلبا ان كان عليه من على طهر تام  
وقت الحدث لان الخن شرعيا ما خلا بدنه التمس مع الطهارة والا كان رافعا كذا في الزيلعي  
يوما وليلة للقيم وثلاثة ايام واليا لها الى اخر وقت الحدث لقوله عليه السلام يسجد التيمم واليا له  
والسج ثلثة ايام واليا لها وابتداء حقيقته لانه الخن مانع من سائر الحركات فتعبد المدة  
من وقت المنع تهديا به وفرض قد رتب السج على اليد على الاعلى وستة ايدى في حال الركوع  
ويذكر الى ان متوجبا اصابعه خطوطا واحدة لحدس الفقيرة في حديثه ان النبي صلى الله عليه وسلم  
كان يضع يديه على خفيه وقدميه على اصابعه الا على واحدة وكذا في النظر الى ان السج على الخطين

وسجدوا على الخطين  
على طهارة من كل حدث  
سواء كان من غير طهارة  
او من طهارة  
فان سجدوا على الخطين  
فان سجدوا على الخطين  
فان سجدوا على الخطين  
فان سجدوا على الخطين

خطوط

خطوط الاصابع ثم السج على الطاهر حتى تهديا به ان يحول كمن يزاد فانه يقول  
عن القياس فراجى جميع ما ورد به الشرع والمبدل من الاصابع احتيايا اعتبارا بالاصل  
وهو الغسل تهديا به ويمتنع تحريك الكبير وهو ما يبدو امته قد رتب الاصابع الرجل اصغرها  
لان الاصل في القدم هو الاصابع والثلث اكثر في فتقهم مقام الكل والاعتبار بالاعمال  
وهو رواية الحسن بغير اصابع اليد اعتبارا بالسج وهو قول الراس والاول ارجح فيكون  
لا في خفيين اى اذا كان على واحد وعشرون كثر تحت السج ويبدو من كلام احمد في قليل  
بحيث لو جمع البادى يكون قد رتب الاصابع تسع السج ولو كان المقدار في الخطين جالس  
ذكره كثر من خلاف الجناح والاكشاف اى بخلاف الجناح المتفرقة حيث يجمع وان كانت  
متفرقة فنفية ونوبا وولدته امكان او في الجمع بخلاف انك في العورة المتفرقة كانت  
من فروع المرأة وسنن في طهرها وسنن في طهرها وسنن في طهرها وسنن في طهرها  
كذلك الزيلعي وينبغي ان في الوضوء كان بدل عن العمل فينصفه ناقضا اصل التيمم  
ونزع الخن ذكر لفظ الواحد ولم يتلن نزع الخطين ليعيد ان نزعها ما قضاها في ان نزع  
احدها وجب غسل احد الرجلين وجب غسل الاخرى اذ اجمع بين غسل السج وكذا في الخن  
احدها فمعهما جميع الرجلين فلو ان اصابع الماء اكثر فلكذا عند الفقهاء جعفر في طهارة  
ومعنى المدة ان لم تحف تلف رجله في البرد آس حشمت المدة وهو ما فرغ في كتابه  
من البرد بالنزع جاز السج للضرورة ويستوعبه بالسج كالجابر وان لم تحف نزع غسل الخطين  
فلونزع او حشمت وهو ممنوع من غسل رجله فقط اى ليس عليه عادة بقية الوضوء لعدم التقاض  
فيها حقايق ودور اكثر القدم المساق اخف نزع لانه غير معتبة فوجى السج وعن جعفر  
ان زال اكثر العقبة في الرجل بطل السج لانه فوجى البعض وهو قول ابو يوسف وعمر محمد ان بقي  
منه القدم في موضع السج قد رتب الاصابع لم تبطل لبقاء محل الغرض مستقرة وان كان  
في موضع العقبة بخبره وبطلان السج لانه في السج مقبوم فافقار اليوم وليلة  
ثم مرة الى ان فولا نزع السج فمات ولو سج مسافرا قام لتمام اليوم وليلة نزع  
لان الحدث محل الرجلين ولان الوضوء لا يتبع برونه حقايق والاعمال لان هذه مرة الا في موضع

وكذا في السج على الخطين  
فان سجدوا على الخطين  
فان سجدوا على الخطين  
فان سجدوا على الخطين







كونه على الاثر من ذلك الطهر او مؤخر او عند الحسن من زيارته الذي يكون فيه ايام  
 او اكثر فيفضل بطلان هذه ستة احوال وقد ذكر ان كثير من المتقدمين والمتأخرين اختاروا  
 وتضمنوا ان يكون هذا الاقل ابتداء من رات يوم ما واربع عشر طهر اتم يوما واما الثانية  
 ثم يوم ما وسبعة ثم يومين وثلاثة ثم يوم ما وثلاثة ثم يومين ثم يوم ما واما خمسة  
 واربعون يوم ما ففي رواية ابو يوسف العشرة الاولى والعشرة الرابعة وفي رواية هذه  
 العشرة هي في بطلان يوم اربع وعشرين وفي رواية ابن المبارك العشرة بعد طهر يوم ثمانية وعشرين  
 العشرة بعد طهر يوم سبعة وعشرين اليه سبيل السنة الاولى ثمانية بعد طهر يوم ثمانية وعشرين  
 الاربعة الاخيرة وما سوى ذلك مما قلناه في كل صورة يكون الطهر لما قلناه في هذه الاحوال  
 سوى قول ابو يوسف فان كان احد الطرفين نفسا كان حيفا وان كان كل واحد منهما نفسا  
 فالاول حيف وان لم يكن شيئا منهما نفسا فالكل استحالة وانما يستحق قول ابو يوسف ان يكون هذا  
 لا يتأخر على قوله واعلم ان الوان الحيف هي الحرة والسواد ما حيف اجماعا فكلما انقضت السنة الثالثة  
 والحضرة الصفرة الضعيفة والكثرة والترتية عندنا فخرنا في ثباتها ان الكثرة ما تقر الى البتة  
 والترتية الى التواء وتقدم الكثرة وهو يمنع العلو والقوم ونقصها وزها قاتل عايشة  
 كما على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينقض الصيام ولا ينقض الفسوة حايها ولان في قضاء  
 الفسوة حيفا لقضاء عفو ولا حرج في قضاء العتوم بديان ودخول المسجد والطواف  
 لقوله عليه السلام فاجل المسبح الى يمينه لا يجنبه بطلان الطواف في المسبح بديان وقربان  
 الدخول على وجه الجور والمرو ولا تطوف بالبيت لان الطواف في المسبح بديان وقربان  
 ما تحت الارض لا يري ويغيب الحيف قربان زوج ما تحت الارض لقوله تعالى ولا تقربوا حريمكم  
 وكوم المباشرة ما بين الترة والكربة عندنا حيفة واية يوم ما وعنده محمد قربان الزوج مطلق  
 وقال محمد بن الحسن بن علي بن فضال ان الذي فيه حايها ويكفر عن طهرها وان انقطع تمام العشرة  
 حيل طهرها قبل الغسل لان الحيف لا يرد به على العشرة الا انه لا يبيح قبل الغسل في العشرة  
 التثنية بكونها في العشرة وان انقطع لاقبل لا يحل حتى تغسل لان الدم يدبر ثلثة ويقطع اخرى  
 فلما دبر الغسل الى يمينه جازب لا يقطع بديان او يغيب عليها اذ في وقت صلوة بقدر

ان بقدر على الاعتقال والحجبة حايها لان الفسوة حيات بديان في وقتها فكلها بديان  
 وان كان دون عادتها لا يحل وان اعتسلت لان العود في العادة غالب فكان الاحتياط  
 في الاحتساب بديان واول الطهر خمسة عشر يوما بمكة اربعين يوما بغير مكة والباقي حايها  
 ولا حد لكثرة لانه يمكث في السنة وستين فلما بقدر لا عند الفسوة في زمنه كما كان  
 فان اكثر الطهر بقدر في حقه لم اختلفوا في تقدير حدته والصح انه بقدر ستة اشهر او تسعة اشهر  
 نقصان طهر غير الحاي على طهر الحاي اقل مدة الحاي ستة اشهر فان نقص عن هذا شيئا وهو الساعة  
 صورة مبتدأة رأت عشرة ايام وما ستة اشهر طهر انتم اسم الدم تنقضي عندنا بستة اشهر  
 الاثنا عشر اشهر لا يخرج الى الثلث حيف كل حيف عشرة ايام والثلثه اطوار كل طهر ستة اشهر  
 الاساعة مكرهة واذ اراد الدم على العادة فان جاوز العشرة فالزائد على استحالة والا فحين  
 ولان كان مبتدأة وزاد على العشرة فالعشرة حيف والزائد استحالة لا مفر فها حيفها فكلها  
 عندنا كك بديان والناس من يعقب الولد وحكم الحيف لانه ما خوزه بنفسه الحر والولد  
 في خروج النفس من الولد فيحصى الدم لان الحول والنفس كذا الدم يستمر في زرع ولا حد له  
 والكثرة اربعون يوما وما زاد الى الحاي حال الحاي عند الوضع قبل وضع الكثرة استحالة وان زاد  
 على الكثرة ولها عادة فالزائد عليها حتى فاضت اذ كانت لها عادة في الحيف بحدتها فزادت الدم  
 اثني عشر يوما في ايام بعد سبع حتى فاضت واذا كانت لها عادة في النفس في هذا يوما فاضت في النفس  
 خمسين يوما في العشرة التي بعد الثلثين استحالة بهذا حكم المعتادة كذا في الدرر والا من لم يكن  
 فالزائد على الكثرة فقط استحالة والعادة تثبت وتنقل مرة في الحيف والنفس في يومين  
 يفتح وعندها لا بد من المعتادة وتوالت من التوايين من الاول قبل الحية والنوامان ولدان  
 من بطن واحد فيكون بين ولادتهما اقل مدة حمل ويحتمل ثمة من ثمة حتى لا يكون حوي الثلث  
 من وطئ حادث وان كان بينهما ستة اشهر او اكثر فها حملها ونحوها وان ولدت ثلثة او اربع  
 وبين الاول والثاني اقل من ستة اشهر وكذلك بين الثاني والثالث ولكن الاول والثاني  
 اكثر من ستة اشهر في القبح ان يجعل حملها واحد اذ ذكره الربيع وانقضا والعدة مما ذكرها  
 والبطان طهر بعض خلقه ذنوب لا تصير به اتعنا والامام ولده وضع الطلاق للعاقبة

ان يكون  
 في وقتها  
 فكلها بديان











































وليس بطلان في كل صلاة بعد التسمية واجبة فلا بد من التسمية في كل صلاة وان سجد  
 في هذه الحالة اهل باين فاما من لم يسمع عليه في فرائض الصلاة في سجدة واحدة فيلحق  
 وتبطل عند الامام ان رأى في هذه الحالة وهو ساجد او سجدت سجدة واحدة خفية بل قبل  
 لانه لو علم حاله لم يكن يصلاته صحيحة وتعلم الامر سورة او وجد العار من ثوبا او قدر اللون  
 على الاركان او تذكر صاحب البيت فائتته او استخلفنا انما رأتها او طلعت الشمس او دخل  
 وقت العصر فالحجة او زال الغد الحضور وسقطت الحجة في غيره وقيل لا يلزم فيه ان يخرج من العتمة  
 بعينه للصلاة في هذه الحالة خفية وليس من عتمة ما عتاض بهذه العادة عن عتمة في هذه الحالة  
 كما عتاضها في خلال الصلاة وعند هذا كما عتاضها بعد التسمية لها ما رواه حديث ابن مسعود  
 وانه لا يمكن اداء صلاة اخرى الا بالخروج من هذه وما لا يتصل بالانزول الا يكون في وقتها  
 تمت فارتب التمام بهذا ولو استخلف الامام سبوا ما صح له سجودا ركعة في الخوف والاولا يقدم  
 مدركا لانه قد علم تمام صلاته ويشيع بهذا المسبوق ان لا يقدم العجزة عن التليم ولو تقدم يترك  
 فيه حجة انتهى اليه الامام ليقاها مع ما سجدت فاذا اتم صلاة الامام يقدم مدركا ليلهم ثم  
 لو فعل ما في بعده لغيره والاول ان لم يكن فرغ ولا يفرغ في أي حين اتم المسبوق صلاة الامام  
 لو وجد منه في الصلاة كالقنطرة والكلام والخروج في المسجد في صلاة وصلاة الامام لا  
 لما وجد في خلال صلاتها الا عند فراغ الامام الاول بان توضع وادرك عليه في سجدة واحدة  
 واتم صلاته خلف خليفة ولا يفصل صلاة القدم لانه قد تمت صلاتهم صدقته ولو لم يعلم الامام  
 عند الانقسام او احدث عند اتم صلاة من كان سبوقا لان تكلم وخروج في المسجد في سجدة  
 صلاة المسبوق بخروج المسبوق لا يلزم بعد اتم صلاة في آخر الصلاة وقيل لا يلزم  
 ومثل لا تفصل بينه وبين هذا الحديث العذر بها صلاة المقدسة بينه على صلاة الامام سجدة  
 وفسا واولم تصلى الامام فكذلك صلاة كالتكلم والخروج في المسجد وكذا في الصلاة  
 مفردا الجزء الذي يلقاها في صلاة الامام فيفصلان مثله في صلاة المقدسة غير ان الامام  
 والحدس لا يجازي اليه المسبوق ومن كان حاله مثل هذا كما جاز اليه البس دخل الصلاة  
 والتم بطلان فانه في كونه ما هو عليه عليه السلام وتخليها التليم فصار واجبا للصحة في كل

في هذه الحالة اهل باين فاما من لم يسمع عليه في فرائض الصلاة في سجدة واحدة فيلحق  
 وتبطل عند الامام ان رأى في هذه الحالة وهو ساجد او سجدت سجدة واحدة خفية بل قبل  
 لانه لو علم حاله لم يكن يصلاته صحيحة وتعلم الامر سورة او وجد العار من ثوبا او قدر اللون  
 على الاركان او تذكر صاحب البيت فائتته او استخلفنا انما رأتها او طلعت الشمس او دخل  
 وقت العصر فالحجة او زال الغد الحضور وسقطت الحجة في غيره وقيل لا يلزم فيه ان يخرج من العتمة  
 بعينه للصلاة في هذه الحالة خفية وليس من عتمة ما عتاض بهذه العادة عن عتمة في هذه الحالة  
 كما عتاضها في خلال الصلاة وعند هذا كما عتاضها بعد التسمية لها ما رواه حديث ابن مسعود  
 وانه لا يمكن اداء صلاة اخرى الا بالخروج من هذه وما لا يتصل بالانزول الا يكون في وقتها  
 تمت فارتب التمام بهذا ولو استخلف الامام سبوا ما صح له سجودا ركعة في الخوف والاولا يقدم  
 مدركا لانه قد علم تمام صلاته ويشيع بهذا المسبوق ان لا يقدم العجزة عن التليم ولو تقدم يترك  
 فيه حجة انتهى اليه الامام ليقاها مع ما سجدت فاذا اتم صلاة الامام يقدم مدركا ليلهم ثم  
 لو فعل ما في بعده لغيره والاول ان لم يكن فرغ ولا يفرغ في أي حين اتم المسبوق صلاة الامام  
 لو وجد منه في الصلاة كالقنطرة والكلام والخروج في المسجد في صلاة وصلاة الامام لا  
 لما وجد في خلال صلاتها الا عند فراغ الامام الاول بان توضع وادرك عليه في سجدة واحدة  
 واتم صلاته خلف خليفة ولا يفصل صلاة القدم لانه قد تمت صلاتهم صدقته ولو لم يعلم الامام  
 عند الانقسام او احدث عند اتم صلاة من كان سبوقا لان تكلم وخروج في المسجد في سجدة  
 صلاة المسبوق بخروج المسبوق لا يلزم بعد اتم صلاة في آخر الصلاة وقيل لا يلزم  
 ومثل لا تفصل بينه وبين هذا الحديث العذر بها صلاة المقدسة بينه على صلاة الامام سجدة  
 وفسا واولم تصلى الامام فكذلك صلاة كالتكلم والخروج في المسجد وكذا في الصلاة  
 مفردا الجزء الذي يلقاها في صلاة الامام فيفصلان مثله في صلاة المقدسة غير ان الامام  
 والحدس لا يجازي اليه المسبوق ومن كان حاله مثل هذا كما جاز اليه البس دخل الصلاة  
 والتم بطلان فانه في كونه ما هو عليه عليه السلام وتخليها التليم فصار واجبا للصحة في كل

ومن سجد في ركوع او سجودا واحدا حتما ان يسهو وتذكر سجدة في ركوع او سجود  
 لسجد فانه باين فاما من لم يسمع عليه في فرائض الصلاة في سجدة واحدة فيلحق  
 والسجدة التي احدثت فيه وان تذكر في ركوعه وسجوده انه ترك سجدة في الركعة الا ان سجد  
 لا يجز عليه إعادة الركوع او السجدة والذي تذكر فيه لكن ان عاد يكون من ربا صدقته  
 ومن ام فردا ما حدث فان كان المأموم رجلا يعين لكل اختلاف وان لم يستخلفه والافضل  
 يتعين فقط صلاتها والافضل ان لا يتعين فقط صلاته دون الامام ان ام واحدا  
 فحدث الامام فان كان المأموم رجلا يعين ما في غير ان يتولى الامام احده لان التبعين  
 ونها هو متعين وان كانت اعادة او سبوتا فيلحق صلاته الامام لان المرأة والهيبة  
 صار ما لم يتعينه وقيل لا تفلا لانه لم يوجد منه اختلاف وفي صورة الرجل كما يعين ما لم  
 لتعينه وصلا حجة وسبها لم يصلح فلم يصار ما والامام امام كما كان لكن المحدث في كل امام  
 فقط صلاته صدقته ولو حضر في الصلاة جاز لا اختلاف عند اية خفية خلافا لما  
 وهذا اذا لم يفرغ من الصلاة واما اذا فرغ من الصلاة لا اختلاف على كثير في حالة  
 الفقرة صدقته **باب في الصلاة وما يكبر فيها بقية** ولو سهاوا او لم يركعوا  
 الدعاء بما يشبه كلام الناس لم يكن عليه السلام والذين والثناء واثنا فيفصلوا كانه  
 يخرج من خلافا لا يلهو بها ولا يكبر بصوت لوجه او صبيته لانه كجنته او رلانه في طرما يخرج  
 والثناء فكان حاله عيون فانه متزوج وان كان ذكر الجنته والثناء رلانه صلاته لانه  
 بدل على زيادة الخشوع وهو المقصود في الصلاة فكان يحسن التسبيح والدعاء وهذا لا يلزم  
 والثناء واليك قد يشاء في معرفة قدره الله تعالى وعظمته وشانه فخلق وكبر بالبر والجلال  
 وندسة الخوف والرجاء والرغبة فيكون كالتفكير والدعاء ومع انه يسهو ان هذا التفصيل  
 فيما اذا كان على اكثر من حرفين او على حرفين تسليتين يتلى وتند لا يقول لان كلام الناس في  
 مقام العرف يتلى حرف الحجاب وافرما لم يلزم ويجوز في حرفها ان يسهو  
 والتفصيل على عذر ان لم يكن مدقرا الى حصول الحروف وان كان بعد ربا في كل اجتماع  
 البراءة في حلقه فلو عطف على الحروف اذا حصل حرفها في وسبقتها على  
 لانه جاء في قولنا لا يلزم في كل صلاة

في هذه الحالة اهل باين فاما من لم يسمع عليه في فرائض الصلاة في سجدة واحدة فيلحق  
 وتبطل عند الامام ان رأى في هذه الحالة وهو ساجد او سجدت سجدة واحدة خفية بل قبل  
 لانه لو علم حاله لم يكن يصلاته صحيحة وتعلم الامر سورة او وجد العار من ثوبا او قدر اللون  
 على الاركان او تذكر صاحب البيت فائتته او استخلفنا انما رأتها او طلعت الشمس او دخل  
 وقت العصر فالحجة او زال الغد الحضور وسقطت الحجة في غيره وقيل لا يلزم فيه ان يخرج من العتمة  
 بعينه للصلاة في هذه الحالة خفية وليس من عتمة ما عتاض بهذه العادة عن عتمة في هذه الحالة  
 كما عتاضها في خلال الصلاة وعند هذا كما عتاضها بعد التسمية لها ما رواه حديث ابن مسعود  
 وانه لا يمكن اداء صلاة اخرى الا بالخروج من هذه وما لا يتصل بالانزول الا يكون في وقتها  
 تمت فارتب التمام بهذا ولو استخلف الامام سبوا ما صح له سجودا ركعة في الخوف والاولا يقدم  
 مدركا لانه قد علم تمام صلاته ويشيع بهذا المسبوق ان لا يقدم العجزة عن التليم ولو تقدم يترك  
 فيه حجة انتهى اليه الامام ليقاها مع ما سجدت فاذا اتم صلاة الامام يقدم مدركا ليلهم ثم  
 لو فعل ما في بعده لغيره والاول ان لم يكن فرغ ولا يفرغ في أي حين اتم المسبوق صلاة الامام  
 لو وجد منه في الصلاة كالقنطرة والكلام والخروج في المسجد في صلاة وصلاة الامام لا  
 لما وجد في خلال صلاتها الا عند فراغ الامام الاول بان توضع وادرك عليه في سجدة واحدة  
 واتم صلاته خلف خليفة ولا يفصل صلاة القدم لانه قد تمت صلاتهم صدقته ولو لم يعلم الامام  
 عند الانقسام او احدث عند اتم صلاة من كان سبوقا لان تكلم وخروج في المسجد في سجدة  
 صلاة المسبوق بخروج المسبوق لا يلزم بعد اتم صلاة في آخر الصلاة وقيل لا يلزم  
 ومثل لا تفصل بينه وبين هذا الحديث العذر بها صلاة المقدسة بينه على صلاة الامام سجدة  
 وفسا واولم تصلى الامام فكذلك صلاة كالتكلم والخروج في المسجد وكذا في الصلاة  
 مفردا الجزء الذي يلقاها في صلاة الامام فيفصلان مثله في صلاة المقدسة غير ان الامام  
 والحدس لا يجازي اليه المسبوق ومن كان حاله مثل هذا كما جاز اليه البس دخل الصلاة  
 والتم بطلان فانه في كونه ما هو عليه عليه السلام وتخليها التليم فصار واجبا للصحة في كل

في هذه الحالة اهل باين فاما من لم يسمع عليه في فرائض الصلاة في سجدة واحدة فيلحق  
 وتبطل عند الامام ان رأى في هذه الحالة وهو ساجد او سجدت سجدة واحدة خفية بل قبل  
 لانه لو علم حاله لم يكن يصلاته صحيحة وتعلم الامر سورة او وجد العار من ثوبا او قدر اللون  
 على الاركان او تذكر صاحب البيت فائتته او استخلفنا انما رأتها او طلعت الشمس او دخل  
 وقت العصر فالحجة او زال الغد الحضور وسقطت الحجة في غيره وقيل لا يلزم فيه ان يخرج من العتمة  
 بعينه للصلاة في هذه الحالة خفية وليس من عتمة ما عتاض بهذه العادة عن عتمة في هذه الحالة  
 كما عتاضها في خلال الصلاة وعند هذا كما عتاضها بعد التسمية لها ما رواه حديث ابن مسعود  
 وانه لا يمكن اداء صلاة اخرى الا بالخروج من هذه وما لا يتصل بالانزول الا يكون في وقتها  
 تمت فارتب التمام بهذا ولو استخلف الامام سبوا ما صح له سجودا ركعة في الخوف والاولا يقدم  
 مدركا لانه قد علم تمام صلاته ويشيع بهذا المسبوق ان لا يقدم العجزة عن التليم ولو تقدم يترك  
 فيه حجة انتهى اليه الامام ليقاها مع ما سجدت فاذا اتم صلاة الامام يقدم مدركا ليلهم ثم  
 لو فعل ما في بعده لغيره والاول ان لم يكن فرغ ولا يفرغ في أي حين اتم المسبوق صلاة الامام  
 لو وجد منه في الصلاة كالقنطرة والكلام والخروج في المسجد في صلاة وصلاة الامام لا  
 لما وجد في خلال صلاتها الا عند فراغ الامام الاول بان توضع وادرك عليه في سجدة واحدة  
 واتم صلاته خلف خليفة ولا يفصل صلاة القدم لانه قد تمت صلاتهم صدقته ولو لم يعلم الامام  
 عند الانقسام او احدث عند اتم صلاة من كان سبوقا لان تكلم وخروج في المسجد في سجدة  
 صلاة المسبوق بخروج المسبوق لا يلزم بعد اتم صلاة في آخر الصلاة وقيل لا يلزم  
 ومثل لا تفصل بينه وبين هذا الحديث العذر بها صلاة المقدسة بينه على صلاة الامام سجدة  
 وفسا واولم تصلى الامام فكذلك صلاة كالتكلم والخروج في المسجد وكذا في الصلاة  
 مفردا الجزء الذي يلقاها في صلاة الامام فيفصلان مثله في صلاة المقدسة غير ان الامام  
 والحدس لا يجازي اليه المسبوق ومن كان حاله مثل هذا كما جاز اليه البس دخل الصلاة  
 والتم بطلان فانه في كونه ما هو عليه عليه السلام وتخليها التليم فصار واجبا للصحة في كل







وكلها على احد جبهة الاذن والاسر واليمن افضل لحيث تعدد في موضع ما من ثوب الاله  
صلى الله عليه وسلم ليعلم في حود ولا حود ولا حجة الا جعله على جبهة الاذن والاسر واليمن ولا يلقى الوجه  
والخط لان المقصود لا يحصل به يدانية ويدرا المار بالاسرار والاسر واليمن ولا يلقى الوجه  
الستر او قصد المروءية وبين القول عليه السلام ما ذكرنا ما استطعتم به يدانية وجازعكم  
عند انظر المروءية ولم يوجد الطريق ليدان في غير الله عز وجل ان الله عز وجل لا يلقى الوجه  
يدان في ثوبه وستره الامام محمد بن عبد الله عليه السلام لا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه  
للعزم ستره ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه  
من ساطع طريقه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه  
الاخر اذ لم يترك احد طريقه في ثوبه الا في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه  
ان الله عز وجل لا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه  
وقيل في ثوبه لا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه  
اصلا في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه  
اليد على الحافة في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه  
عينية ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه  
عينية ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه  
عن ثوبه ان الثوب لا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه  
ان الله عز وجل لا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه  
ويقتد على عينية واضاف يد على الارض والاقبال في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه  
لان الله عز وجل لا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه  
وان الله عز وجل لا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه  
في غير ان يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه  
وغيره فهو ان يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه  
من السكاسع الا شلحان غلبه فليكن ما استطاع قال عليه وضح يده او كنه على ثوبه ليعلم

ان الله عز وجل لا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه  
فان ذلك من الشيطان فيكون في ثوبه ما اذا انتابوا به فليكن كغيره على ثوبه الشيطان  
يدخل فيه ويكره الخط لان من السكاسع واليمن ويقتد على عينية لا يلقى الوجه في ثوبه  
عينية ولا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه  
ويستد في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه  
او حار الراس لا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه  
وسج حبيبه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه  
والغزاة على الدكان والارض هذا في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه  
لان الله عز وجل لا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه  
والقوم على الارض لحيث في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه  
اذوا بالامام ثم قد لا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه  
وقيل مقدار ذراع وعلى الاقدام وان كان مع الامام بعض القوم لا يلقى الوجه في ثوبه  
لكن الله عز وجل لا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه  
الحديث في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه  
ان دخل فجرة القنفذ احد في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه  
في ثوبه القنفذ في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه  
او يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه  
في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه  
ان كان التمثال في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه  
الا ان تكون صفة لا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه  
فاذا لم يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه  
كان عليه القنفذ في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه  
او مقطوع الراس في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه ولا يلقى الوجه في ثوبه















كأنه من القطر والبرق والفرق أي كخوف الغروب يصير فيه فردى لا قد خفف ثم عظمه  
حرارا ولم ينقل البناء عليه السلام مع الناس ولا الجحيم العظيم بالليل بعد ما موافق  
وهو سبب المنفعة أيضا فلا يضر على كل واحد منكم في تلك الليلة الهائلة بالحرارة  
والترخ الشديدة والزلازل والفتوح والتسار الكواكب الضو بالليل والمنطق والطار  
الداجنة وعموم الارواح الخوف العالمة العدد ونحو ذلك في الافراغ والاهوال  
ذلك في الايات الخفية والبرهان بالصلوات **فصل في استحقاق الصلاة** لا صلوة صلاة في الصلاة  
بالاعمال واستحقاقها لغيرها فقلت استغفر ربكم ان كان غفارا به رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ورسوله صلى الله عليه وسلم استغفر ربكم ان كان غفارا به رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يعمل الامام بالناس فيكون له رتبة النبي صلى الله عليه وسلم في ركنه صلى الله عليه وسلم العبد والابن  
فلا صلوة في تركه اذ في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة  
اعتبار الصلاة العبد به لا في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة  
ولا صلوة عندنا في حيفه لانها في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة  
عندنا بصفته لا بالشرع من النبي صلى الله عليه وسلم في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة  
والصلوة بالامام عند محمد لا روى ان عليه السلام استقبل القبلة وقول رداه بعبادته وخروج  
ثلاثة ايام فقط متتابعات لانها في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة  
فصلية او فرقة من ذلك من متواضعات فاشيعت له كتابا في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة  
قبل خروجهم ودرست ولا تحفه اهل الذمة الاستسقاء لتزكيات واداء الكافرين الا في ضلال  
ولان لا تقرب الا الله تعالى باعدائه والاستسقاء لانها في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة  
**باب في الفروض** شرع في فرض أي شرع في فرض منفردا فاقسم لهذا الفرض انه لم يحد  
لا ولا يقطع ويعتد به هو العبد لا في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة  
لان ليس له حال بعبادته وان سجد وهو على راسه في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة  
ويقتد به سجدته ولو سجد في سنة بعبادته في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة  
الا في العصر لا يقتد به في العصر مستقلا فان الله تعالى في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة

او المغرب

او المغرب يقطع ويعتد به لانه لو انما شفعوا لغفرته انما هو في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة  
قديم ولا يعتد به لانه لم يحد له في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة  
ولو كان في سنة الظهر واحدة والقطر به لانه لم يحد له في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة  
لانها في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة  
ما ذكره في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة  
الاسم تمام به جماعة اخرى بان كان مرزا او اماما في مسجد آخر يتفرغ في الصلاة في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة  
لان تركه صورة تكليفه في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة  
مطلوب في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة  
الخوف بعد الصلاة لانها في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة  
ان شرع في الصلاة لانها في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة  
كما في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة  
بعد ما على بعبادته في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة  
والوعد بالترك الزم فكان هو افضل من الصلاة لانها في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة  
وقبل انه شرع في الصلاة لم يقطعها او يفرطها الامام ويعتد بها بعد قبل الدعاء في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة  
وان جاز ادراك ركعة لا يترك بل يجلس في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة  
ولا تقتض الاية الفرض وعند محمد يقتضي بعد الطلوع أي ان كانت سنة الجف فان كانت **فصل في الصلاة**  
بدون الفرض لا يقتض قبل الدعاء الشك في الصلاة عند الجف أو الجف بغيره وانما عند محمد  
يعتد بها لا يزال بعده فان كانت مع الفرض فان قضيت الزوال يعقبها بجميعها وكذا الزوال  
عند بعض النجاشي وعند البعض لا يقتض الفرض وحده ورسول الله صلى الله عليه وسلم لما قال في الصلاة  
ليكن التعريض قصاه مع السنة قبل الزوال بالاذان والاقامة جماعة وجهر بالقرآن فعمل ثم فعل  
عليه السلام شرعية القضاء بالجماعة والجماعة بالاذان والاقامة للقضاء وان السنة تقتض  
مع الذنوب فمن هذه الاحكام علم عدم اختصاصه بمورد النص فمدى من غيره من الصلوة  
وهو اعداء السنة فقد روى في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة وقدر كثر في العمل في كل سنة











وترك القعود الاول وقيل كل من ترك الواجب وان شئت في القيام والركوع الاحياء  
لانه قضاء وهذه المواضع على الشاء قال في حيزه ولو شئت في قيامه قبل قراءة الفاتحة فلا يجوز  
وبعد ما يلزم سجود السهو وهو الاصح لان بعد الفاتحة محله قراءة السورة فاذا انشأ في حيزه  
الواجب قبلها على الشاء فليكن وان سجد اياها كغيره سجدة واحدة ولا يلزم المقتضى بها ما  
ان سجدة اياها على سجود السهو لم يجرى له ما جازى ان عليه سجدة واحدة وسجد السهو معه  
ولانه بالاقضاء صار بها الامام فليكن لا يسجد اياها على سجود السهو لانه في المقتضى لانه  
لو سجد وحده كان محالاً لانه ولو سجد الامام بنقله للنجس اصلاً فليكن والمسجد في سجود  
مع امامه ثم يقف فاقف والاولى ان لا يقوم قبل سجود الامام وروى الكافي عن القعود الاول  
وهو اقرب اليه عاد لانه ما يقرب الى الله في اخذ حكمه قبل سجود السهو لانه بعد ما اشتغل  
بالقيام اخر واجبا وجب عليه ما قبله وقيل لا يسجد وهو الاصح لانه لم يركع في القيام  
ومضى القرب الى القعود ان يركع السجدة في الارض وركبته على رجليه والمقتضى في كل  
فهو الى القعود اقرب ان السجدة في القيام اقرب الى القعود بالنصف الا على وقيل يعود  
الى القعود ما لم يستقر قايماً وهو الاصح فليكن والاولى ان لا يكون الى القعود اقرباً من سجود  
لانه كما لم يركع ويسجد لسهو لانه ترك الواجب وهو القعود الاول ولو عاد الى القعود  
تعد صلوة على التقديرين كما على الجمانية برقص العوض بعد السجود في الجليل وهو يركع في سجود  
واحد على كل واحد من القعود والآخر فليكن عاد ما لم يسجد لانه لم يسجد في ركعة العوض  
وفي القعود اصلاح صلوة وقولاً كنه ذلك برقص ما انشأ به اذا دون الركعة محل الرقص  
وسجد السهو لانه اخر فرضه وهو القعود الاخر فليكن فان سجد بطل فرضه برقصه عند ركعة  
وبوضعه عند الركعة وصارت سجدة واحدة على التقديرين صلوة فليكن وان شئت عند ركعة  
واحدة يسجد سجدة واحدة وعند ركعة واحدة يسجد سجدة واحدة على اصلها احد ما ان صفة  
اذا بطلت لا يبطل التحريم عند سجود وعند بطله قد عرف في موضعين والاولى ان ترك القعود  
على رأس ركعة النفل لا يبطل وعنده يبطل وقيل سجد في التوافل فليكن في سجدة واحدة ان شاء  
لان التسفل لا يترفع من سجود وان لم يركع اليها فليكن عليه ثم قبل سجود السهو على كل واحد من الركعتين

انه لا يسجد لان التسفل بالالف ولا يجزئ له سجود ركعتين وان قدر في الركعة ثم قام  
بغيرها القعدة الاولى فليكن عاد ما لم يسجد لان ما دون الركعة محل الرقص في كل  
فعلاته القيام غير مشروع فيعود اليها في كل الركعة وسجد في الركعة من السجدة ثم فرضه  
لانه لم يركع الا احداً من التسفل فليكن عليه ثم فرضه عند ما بينه في الركعة من التسفل  
وبسجد السهو جبر التسفل فليكن عليه ثم فرضه سادس الركعة ان نفل لان الركعة الواحدة  
لا تجزئ له تسجد على التسفل غير السجدة واحدة ولا عمدة لانه موقوف على ركعة واحدة ولا تجزئ  
عن سنة الطهر هو الصحيح لان الركعة عليه على ركعة واحدة مستقلة بركعة واحدة ومن اقتضى بها  
اصلاً ما فليكن سجدت الامام وتره ولو افسد فليكن لانه لم يركع في ركعة واحدة وعنده  
بطلت ستاً ولا قضاء لوافد كما ان الامام لا يقف في ركعة واحدة ولو سجد السهو في ركعة  
المنقطع لا يسجد عليه لان سجود السهو يقع في خلا الصلاة ولا يركع في اي صلاة بعد الركعة  
فليكن غير ان يركع في ركعة واحدة من ركعة واحدة وسلام من عليه السهو يخرج من الصلاة  
موقفاً ان سجدة عاد البراءة الا لا يصح اقتضاه اقتضى به بعد سلامه ولا يصح فرضه اياً  
بشيء الا اقامه ويبطل وضوءه بركعة واحدة سجدة واحدة الا على الركعة الواحدة في ركعة  
ان لم يركع في ركعة واحدة قبل ان يسجد لسهو فليكن في الصلاة فليكن في ركعة واحدة  
انه سجدة لسهو بعد ذلك السلام يحكم بان لم يخرج من الصلاة وان لم يسجد من ركعة واحدة  
يحكم بان قد كان في ركعة واحدة ان سجد في ركعة واحدة ثم سجد لسهو يكون لانه في ركعة واحدة  
ولو لم يسجد من ركعة واحدة لم يصح الاقتضاء واذا سجد ثم قرأه ثم سجد لسهو فليكن بطلان  
وضوءه اذا التزمه وجرت في خلا الصلاة ولو لم يسجد من ركعة واحدة بطل وضوءه  
ولو سجد ثم قرأ الا اقامه ثم سجد لسهو صار هذا الركعة اربعة لان نية الاقامة كانت  
في خلا الصلاة ولو لم يسجد من ركعة واحدة لم يصح الاقتضاء لان نية الاقامة وجرت في ركعة واحدة  
وعنده في الركعة فليكن في كل ركعة سجدة واحدة لانه عند سلامه في ركعة واحدة  
لا يخرج من الصلاة اصلاً لانها وجبت جبر التسفل فلا بد ان يكون في ركعة واحدة التسفل بركعة  
وعنده في ركعة واحدة سجدت في ركعة واحدة فليكن في ركعة واحدة التسفل بركعة واحدة



ولا حاجة الى اعتبار عزم العود وبطلان الاصلان في هذا وفي انهما من الطراز بالبرهنة  
وتغير القرض بنية المأخوذ في هذه الحالة بعبارة ولو سلم في عليه بنية ان لا يسجد  
بطلت نية ولا يسجد لان هذا السلام غير قاطع ونية في الشروع خلعت بعبارة  
وان شك في صلوة لم يصح في غير ثلاثا صلى ام اربعاً وذلك ان كان اقل ما عرض  
استقبل لقوله عليه السلام اذا شك احدكم في صلوة انه لم يصح فليست قبل الصلوة بعبارة  
والا نحوى وعمل بعبارة قلته لقوله عليه السلام من شك في صلوة فليقله القرب بعبارة والنحوى  
طلب الاحوى ولا نية يخرج بالعادة في كل مرة لئلا اذا كان كذا فافلا يجزى عليه دفع الوجود  
فيغير الحق بل يكون فان لم يكن لظن بنية على الاقل وقدر كل موضع احتمال في موضع العود  
اي ان لم يكن رأى بنية على الاقل لقوله عليه السلام من شك في صلوة فلم يدرك ثلاثا صلى ام اربعاً  
بني على الاقل ولان في الاعادة حرجا على ذكرنا وقد تقدم الترجيح بالرأى في تعيين البناء  
على التعيين حتى يترادخه يتبين ويعقد في كل موضع يتوهم انه آخر صلوة كيلا يطل صلوة  
بترك التعبد فحتماً انه لو شك في صلوة ثلاثا ام اربعاً فقد قد التمس في الاحتمال ان يصلها  
فيم بالعود ثم زاد ركعة اخرى لاحتمال انه صلها ثلاثا ولو شك في صلوة ركعة او ركعتين فثب  
او اربعاً ولم يصل شيئاً فقد قد التمس في الاحتمال ان يصلها اربعاً او لم يصل شيئاً في كل ركعة  
قد التمس في الاحتمال ان يصلها اربعاً في كل ركعة فقد قد التمس في الاحتمال ان يصلها اربعاً  
لما ذكرنا في الاحتمال في كل ركعة فقد قد التمس في الاحتمال ان يصلها اربعاً في كل ركعة  
وسجد للشيء هو اي انهم الظاهر بانها وسجد للشيء هو ما روى ان عليه السلام فعل ذلك في حوض  
في المسجد عني ابي هريرة رضي الله عنه وكان السلام سائياً لا يبطل صلواته لو كان في  
احكامه ولو سلم على انهم افادوا على انهم الحق او كان قريباً ليد بالان فخطى في كل  
ركعتين او كان في صلوة العشاء فخطى انهما التواضع حيث يتصل صلواته في هذه الماكن  
لان سلم عاده في كل ركعة باب صلوة المريض يخرج في القيام او خاف زيادة الموضع في سجدة  
فانما يركع وسجد ولو كان اذا خاف البطا ابرز بالقيام او دو وان كان في القيام بالركعة  
يصل عاده ركعاً وسجداً لقوله عليه السلام لعمران ابن حصية صلوا فان لم تنطق فقل عدا فان لم

ولان في القيام في هذه حرجاً بعبارة هو موقوف على ما بالنسبة ولكن وان نذر الركوع والسجود  
او من راسه فاعدا وجعل سجده اخفض من الركوع لانه قائم من ارجاء فافاد حكمها بعبارة  
ولا يرفع الى وجهه شيئاً للسجود لقوله عليه السلام ان قدرت ان تسجد على الارض فافاد  
والا فادوم برأسك بعبارة فافاد فعل اي ان رفع شيئاً ليس عليه وهو خفيض راسه في  
ايامه لوجود الابطال او قبل يسجد وذكره في الغابة وكان ينبغي ان يقال لو كان في الموضع  
احتمال السجود عليه في غير سجدة لم يرض على انه سجوداً له لم يخرج للتحديد انه يسجد عليه فهو  
ايامه في غير الركوع اي لم يرض على السجود في كل سجدة وانما فلا يصح اي انه لم يخفض راسه لم يخرج  
لعدم الابطال واذا لم يقر على القعود مستحباً وليقد عليه تنكياً او مستحباً الى طائفة وانما  
للاجر لزمان يصلي مضطجاً على الخرج ركبتيه وان نذر القعود او من مضطجاً درجلاه الى سجدة  
او مضطجاً وجبهته اليها والاسئلة والا يلق على طاهر ويجعل درجلاه الى القبلة وكذا روي في  
يرفع في غير الركعة والسجدة ويصير وجهه الى القبلة الى السجدة او افضل لقوله عليه السلام يصلي المرفق قليلاً  
فان لم يسطع فقل عدا فافاد يسطع فقل عداه ولان اسارة المستلق تقع اليها الكعبة  
وهو قبله الركن الى السماء واسارة للمستلق على جنبه الى جانب يمينه وبه لا تأنز من الصلوة  
اذ هو ليس بقلبه وقال ان يرضي على الجنب وهو رواية عن ابي حنيفة مع لارويها حديث  
عمران بن حصية ولا تجزى لفرقة حديث عمران لان حصة قوله عليه السلام على جنبك اي ساقط  
لان الجنب يكره ان يدبر السجود يقال في كل ركعة ان يرضي على جنبه او اقل حصة ان كان مستلقاً  
ولان المرض على طرف الزوال فاذا زال فقد وقام كان وجبهته الى القبلة بخلاف اذا كان  
على الجنب وقيل كان عمران يكره حصة من الاستلقاء فلهذا لم يرض على الجنب على الجنب ركبتيه  
وان نذر لا يايأ برأسه آخرت آما غيره الصلوة في الركعتين ولا يايأ يمينيه ولا  
يحيى يمينيه عليه اذا عجز عن الارتفاع بالرأس وقالان يفرق بين ما يجيبه لغيره في الرأس فافاد يخرج  
بعبارة لا يرفق في الرأس فافاد حكمه وان عجز فليقله الى النية التي لا تصح الصلوة بدونها  
انما تمام به فقام به الصلوة عند العجز وانما ان نصب اليد بالارأى ممنوع والنقص ورد  
بالايأ بالرأس على فافاد القياس فلا يايأ عليه غيره شره فافاد ان قدر على القيام وسجد



عن الركوع والسيح ويومى قاعا وهو افضل من الايام قاعا لان القعود اقرب من السجود  
وهو المقصود ولانه غاية التعظيم مصدر كثر منه قال شيخ الاسلام يومى بالركوع قاعا ويجوز قاعا  
ولو مر من في انشاء الصلوة بين قاعا قدرا على ما يحسن على بعض صلواته قاعا ثم مر من قاعا قاعا  
بركعة وسجدا ويومى ان لم يقدر عليها او مستلقيا ان لم يقدر على قعوده لانه ما الاكثر  
على الاعمال كافتاء المولى بالصحيح ودرر ولو افترض قاعا بركعة وسجدة فقد روى عن النبي  
بين قاعا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد بن ثابت بن ابي اسحاق انهم في الافتاء  
وقد تقدم بيانته في رواية ابن ابي شيبة بالجملة فقد روى عن الركوع والسجدة كذا في  
لانه لا يجوز افتاء الركوع بالمولى فكذا الباء بركعة وسجدة وان يتكلى على سبيل النسي  
فلا بأس بان يتوكأ على عشاء او حائط او مجلس لان هذا عذر وان كان الحكم بغير عذر  
يكفه لانه اساءة في الادب وقيل لا يكفه عند ابي حنيفة لانه لو فقد عذره في غير عذر  
فكذا لا يكفه الا تكاؤه وعند ابي حنيفة لانه لا يجوز القعود عند فكه الحكم وان فعله عذر  
يكفه بالاتفاق ويجوز الصلوة عنده ولا يجوز عندها وقد روى في النوافل بركعة او سجدة  
في فلك جاز قاعا بلا عذر صحيح وهذا عند ابي حنيفة في فلكها وقيل لا يلزم الا عذر  
لان القيام عند ركوعه فلا يجوز تركه وان كان التائب فيه دوران الرأس هو كذا في  
لكن القيام افضل لانه احدث من تركه والخروج افضل ان احسنه لانه سهل للقيام على  
وفي المربوط لا يجوز في المربوط على الشك على الصحيح وكذا اذا كان قراره على الارض  
وان كان مربوطا في البحر وهو مضطرب يضطرب بالشر لا فهو كذا وان كان يسير فهو  
كالواقف في الارض فان كانت مربوطة يمكنه الخروج لم يجز الصلوة فيها لانه اذا لم يخرج  
على الارض في غير الزمان والادب وان كانت غير مربوطة جازت الصلوة فيها وان كانت سائرة  
لان سائر غير مضطرب في الزمان خلاف الزمان في الزمان وهو على وجهه واما وليه فيض  
وان زاد سعة لا يفي وعنده يفي لم يدخل وقت سادس وقال ابن ابي عمير  
اذا غلب عليه وقت صلوة كالحالة لان القصد في سبيل وجوب الاداء بخلاف النوم لانه  
باحتيازه فلا بعد رواه ان عليا رضي الله عنه اغنى عليه اربع صلوات فغضب حتى واصلها

الا بعد ركوع

الغنى

الغنى عليه اكثر في يوم وليه فلم يقص ولما انقضى المدة اذا قصرت لا تجزى من القضاة به فيها  
يجب كالسليم واذا طالت تجزى فيسقط كالحايض والحائض والاشهاد رواه ابو سليمان في  
واكثره تعتبر من حيث الاوقات عند محمد بن عيسى لا يسقط القضاة وما لم يستوعب صلواته  
وعند ابي يوسف يعتبر من حيث الازمان وهو رواه ابي حنيفة والاولى في اكثره  
بالدخول في هذا التكرار على ما مر من قبل وتظهر غرض الخلاف فيما اذا اغنى عليه قبل الزوال قاعا  
منها بعد الزوال فعند ابي يوسف لا يجزى للصلاة لان الاغناء استوعب وليه وعند محمد  
يجزى اذا كان قبل خروج وقت الصلاة لان التكرار يستبيح ستة اوقاف ولم يوجد هذا  
اذا دام الاغناء عليه ولم يبق في المدة فيلحق بالسجدة **باب سجدة التساوية** يجب على من طأ  
خارج عشرة آية فما اعرف الرعد والخل والاسرى وحرم والحي اولا والقديم اخر  
عنه الثانية لانه ليست من سجدة التساوية عندنا وعندنا ان في يومه السجرات في يومه  
عنه اربعة من ربه الله عنه قال قلت يا رسول الله فضلت سورة الحج لان يكون فيها  
سجدتان قال نعم وحرم يسجد بها لا يقرأ بها وثان ما روى عن ابي حنيفة ان عمر  
رضي الله عنه عنهما انها قال سجدة التساوية في الحج اولا والى الثانية سجدة التساوية  
وقرأها بالركوع يؤتيه ما روى عنهما وما رواه لم يثبت ذكر سجدة في الغاية فيلحق  
والفرقان والقل والتم تنزيل ووص وقصص والنج والانشاق والعلق كذلك كتب  
في صحيفته ثمان رتبة من ربه وهو المعتمد فيلحق على من سمع ولو غير قصد والسجدة واجبة  
في هذه المواضع على التام والتام مع سواها قصد سماع او لم يقصد لقوله عليه السلام في سجدة  
على من سمعها وعلى من تلاها وهي كسائر السجرات وهو غير مقيد بالقصد بركعة وعلى من تلاها  
الغنية ولا يشترط سماع الموتى قراؤه اماه بل يجب عليه سماعه وان لم يسمع وان قرأه  
ولم يكن حاضر او قد قرأه او قد تلاه قبل ان يسجد بها فيلحق ولا يجب تلاوته أصلا  
ان لا يجب تلاوة المقدر عليه ولا على من سمع من المسلمين بصلوة اياه وهذا عند ابي حنيفة  
وابي يوسف رضيهما الله وقال محمد بن يحيى عليهم وسجدوا بعد الفاتحة في سجدة التساوية  
وسجد التساوية والتساوية ولا مانع بعد الفاتحة منها بخلاف حاله الصلوة لانه يؤدى بها







الجاورة في الجاني الذي خرج منه لوجاهة وعزلان المصفر وان كان هذا من الجاني  
 ابيه وان كان قربة مصلية برأيه المصفرية جازتها هو الصحيح عندنا في الموضع  
 ركعتان في الرباعية وهو قول عمرو بن دينار وسعد بن عبد الله بن عمرو جازها  
 عليهم اجمعين وقال الشافعي في فرضه الاربع والمصفر ركعة اعتبارا بالصوم ولما  
 حديث عن ابن الخطاب رضي الله عنه قال صلوة الشكر ركعتان وصلوة الامني ركعتان  
 وصلوة الفطر ركعتان وصلوة الجمعة ركعتان تمام غير قصر على ان نيتكم في الصلاة  
 وقد جاز في اقرى نيتين واعتبر في الوسطا التسلية بالاول في كل اقدم وفي الجوز  
 اعتدال الزجر وفي الجبل باليمن به يعني بغير غنم ايام ولياها في الفرية وان كانت تلك  
 في التسليم قطع بادهن كما يجوز في الفرية في ايام ولياها بول كان في التسليم في ركعة  
 ولا غلبة كذا في الثانية اتم الم ان قد في الثانية تسبيح واساء اتم اربع ركعات  
 وقد جاز في ركعة واحدة في الفرية والآخر ان لم نأخذ اعتبارا بالجوهر في الثانية في ركعة  
 والافضل في اتم الم ان قد في الثانية في ركعة واحدة في الفرية في ركعة واحدة  
 ولا يزال حكم الشكر في كل وطن ويؤتى مدة الاقامة بعد اذ حرة وانما في غير ذلك  
 او اكثر والتقسيم بالبلد والقرية يبرر الى ان لا يخرج نية الاقامة في المارة وهو الظاهر  
 ولو نزلنا لموضعين حكمه ومضى لا يصير فيها لانه في احد الموضعين كذا الا ان يستأجر  
 فيصير فيها بغير ارضه لان اقامة المدة تعاقب الى مبيتة نيتك وقد جاز في اقل من ايام  
 ويؤتى سبوت لان ابن عمر اقام بادي في سبوتهم وكان يصوم في جماعة في الصلاة  
 فخل في ذلك بديا وكذا عكرنوا ما بارض الحرب وهاضوا واحضر فيها ادهام والبلد  
 في دارنا في قرية اي بغير الحاجة المذكور وان نزلوا اقامة شهر لانهم لم يصيروا مبيتة  
 بنية الاقامة شهرهم لان نيتهم الاقامة في المارة في الصلاة في اقل من ايام  
 فلا يتصل بها شهرهم لان نيتهم الاقامة في المارة في الصلاة في اقل من ايام  
 الا في الاقامة في المارة في الصلاة في اقل من ايام في المارة في الصلاة في اقل من ايام

في المارة في الصلاة في اقل من ايام في المارة في الصلاة في اقل من ايام  
 في المارة في الصلاة في اقل من ايام في المارة في الصلاة في اقل من ايام  
 في المارة في الصلاة في اقل من ايام في المارة في الصلاة في اقل من ايام  
 في المارة في الصلاة في اقل من ايام في المارة في الصلاة في اقل من ايام

وبعده لا يخرج لانه لا يتغير لوجاهة ولا تعقل والسبب لا يتغير بنية الاقامة فيكون  
 اقامة المصفر في المصفر في القعدة او القعدة بديا في اقامة المقيم به صحيح  
 ان لا الوقت وبعده لانه اتم موافقة الايام في الركعتين فينصرف باني كالمسافر في كل  
 ويصير هو وبني المقيم بلا اقامة في الصلاة لانه قد جاز في كل واحد من صارت  
 فيه ركعة احتياطيا بخلاف السبوت لانه اذ ركعة واحدة فاقلة فلم يأتى الفرض فكان  
 الايمان اولى بديا وبسبب ان يقول لهم انتم اصلوكم فانه مسافر لانه عليه السلام  
 صلى بركة بابل مكة وهو مسافر وقال انتم اصلوكم فانه مسافر نيتك وبسبب الوطن  
 الاصل بمكة لا بالسفر ووطن الاقامة بمكة والسفر والاصل والوطن الاصل هو المكان  
 ووطن الاقامة موضع نوى المدة في خمسة عشر يوما او اكثر من غير ان يتخذ سكنا  
 فاذا كان كذلك ووطن اصله ثم اتخذ موطئا اخر ووطن اصله سوا ذلك بغير مدة  
 او لم يكن يبطل الوطن الاصل الاول حتى لو دخل لا يصير فيها الا بنية الاقامة لكل يبطل  
 الوطن الاصل بالسفر في وقت الم من الوطن الاصل يصير فيها مجرد الدخول وانما  
 وطن الاقامة فانه يبطل بوطن الاقامة فانه اذا كان له وطن اقامة ثم اتخذ موطئا اخر  
 وطن اقامة وليس بين واحدة سفر لم يبعث الموضع في الاقامة فلو دخل لا يصير فيها  
 الا بالنية وكذا ان سافر عنه وكذا ان استقل الى وطنه الاصل قصد موطئا ومائة السفر  
 لتغير في كل ركعتين وقاية في كل ركعة في السفر اربعة لان القصد والحسب الى مبيتة  
 والمعبر في ذلك آخر الوقت الى المعبر في وجه المارة او الركعتين آخر الوقت فان كان  
 آخر الوقت مسافرا وجب عليه ركعتان وان كان مقبلا وجب عليه اربع لان المعبر في مبيتة  
 عند عدم الاداء في اول الوقت وكذا في الوجه البعدي او الم الكافر او افاق الجوز او  
 طهرت الكاين والنفاء في آخر الوقت يجب عليهم القعدة وبطلت حاضنة او حزن او  
 نفست فيه لم يجب عليهم القعدة الا بنية عند وجود السبب في وجه الحاضنة والنفاء الطهر  
 في سفر في الركعة سواء وقال الشافعي في سفر المعصية لا يفيد الركعة لانه فيقت حاضنة  
 بما يجب التغليب في اطلاق القصد ولان السفر ليس بحضنة وانما المعصية يكون  
 بها وجب التغليب في اطلاق القصد ولان السفر ليس بحضنة وانما المعصية يكون



ونبتة الامانة والسفر تعتبر من الامانة والبيع كالبيع واللاوة والحج من الامانة  
والامانة والسفر والبيع واللاوة والبيع واللاوة والحج من الامانة  
تبعاً لغيره اذا ما كان مذهباً للمجتبى وانما اذا لم يوفقها فلا يكون تبعاً له لان الامانة لا تكون  
وكذا بعده عندنا حنفية لانها ان منع نفسها عنه وانما يكون تبعاً له اذا كان  
يرتفع من الامانة والاتباع الاجم مع المسامحة والسلمية استاده والمكره على التواكل  
ثم اذا لم يعلم المتبع بنية المتبوع الاقادة لا يلزمه الا تمام مقتضى ما في توجيه الحق بالسرعة  
وعلى ان يكون وقيل بغيره كقول الحكمي لو كان العبد ترك ما بهي سافر ومقيم قبل فتح  
وقيل ان كان بينهما ما يراه في الخيرة فيقر في المسامحة لغيره في توجيه المقدم وقوله  
المسافر في بلد لا يبرمقيا وقيل بغيره في بلده **المسافر** ان يسهل ان يسهل شروط المسافر  
لغيره عليه تمام لا يجمع ولا يفرق ولا يفرق ولا يفرق ولا يفرق ولا يفرق  
لانها تمام مجمع وقدمت المنازعة في التقديم والتقديم وتقدمت في غيره فلا يفرق  
لانه يسهل في وقت الظاهر في وقت الظاهر ولا يسهل في وقت الظاهر في وقت الظاهر  
فصل في بيان الجعة والوجه في وقت الظاهر ولا يسهل في وقت الظاهر في وقت الظاهر  
والخطية قبلها في الخطية قبل الجعة في شرطها وانها لا يسهل في وقت الظاهر في وقت الظاهر  
اذ لا يسهل هو الظاهر وسقوط الجعة خلاف الظاهر وما يثبت على خلاف الظاهر من راي في وقت الظاهر  
به النص في وقت الظاهر بعد دخول الوقت في حصة جماعة تنعقد بهم الجعة وان كان اجتماعها  
والجماعة اس شرطاً والجماعة لانها مشتقة منها وكان العلم اجماعاً على انها لا تنعقد  
كقوله في وقت الظاهر والعام اي من شرطها وانها ان ياذن الامام للامانة في عامها في وقت الظاهر  
باقتصره على الجاهل لم يجر لانها في شعائر الاسلام وفيها في شعائر الاسلام في شعائر الاسلام  
وان في باقتصره واذن للامانة في شعائر الاسلام في شعائر الاسلام في شعائر الاسلام  
والعصر كل موضع الامر وقاض في هذا الحكم ويقدم الحجة في هذا الحكم في هذا الحكم في هذا الحكم  
الذين هم الله وعند الله فيهم لو اجتمعوا في كبرياء لا يبرمقيا هو اختيارنا في هذا الحكم في هذا الحكم  
يكون في كل جرح ولا يوجد في جميع الجراح الناس لغيره في حوائجهم وفيه في حوائجهم في حوائجهم

وكذا ان يسهل سلكه عشرة آلاف وقيل بوجه في عشرة آلاف وقيل ان يكون اهلها في وقت الظاهر  
عند ما يكونهم وقيل ان يكون في كل جرح في كل جرح في كل جرح في كل جرح في كل جرح في كل جرح  
مخرفة اخرى وعلى هذا كل موضع منته الامام فهو مصر في موضعين في قرية ما يذللها قامة الحجة  
الصغير فما اذا عركه بلقيع بالقرى وقال الحنفية في المهر كل بلدة فيها سكن اسوق ولها  
ووال نصف الظاهر في طاعة وعالم جميع اليه في الحوادث وهو لا يسهل في كلين وقيل بوجه في كلين  
في كبر ساجده لا يبرمقيا وقوله الفصل في مقتضى المسامحة كالحق والتواكل في كلين  
والجرح للامانة ووقد في الموضع وصلوة الجاهل في كلين وقيل في مقتضى موضع هو الصحيح  
اي لو في الجعة في مصر واحد في موضعين في كلين وهو قول الحنفية في وقت الظاهر لان الاجتماع  
في مدينة كبرية في موضعين وهو مرفوع في كلين وعن الامام في موضعين في كلين وعن الامام في موضعين في كلين  
ان لا يجوز في موضع واحد فان ادب بموضعين فاجعة لا يسهل في كلين وقيل بغيره في كلين  
وعندنا في وقت الظاهر في موضعين ان حال بيننا في كلين وقيل بغيره في كلين وقيل بغيره في كلين  
وروي عنه ان كان يامر به في الجعة في وقت الظاهر في كلين وقيل بغيره في كلين وقيل بغيره في كلين  
فصل في بيان الجعة في وقت الظاهر في كلين وقيل بغيره في كلين وقيل بغيره في كلين  
لانها يسهل في وقت الظاهر في كلين وقيل بغيره في كلين وقيل بغيره في كلين  
وعدم التقييد بالخطية في وقت الظاهر في كلين وقيل بغيره في كلين وقيل بغيره في كلين  
وفرض الخطية في وقت الظاهر في كلين وقيل بغيره في كلين وقيل بغيره في كلين  
الحجزة في وقت الظاهر في كلين وقيل بغيره في كلين وقيل بغيره في كلين  
ومستحب ان يسهل في وقت الظاهر في كلين وقيل بغيره في كلين وقيل بغيره في كلين  
عليه تمام ولو خطية واحدة او لم يسهل في وقت الظاهر في كلين وقيل بغيره في كلين  
وهو ان يسهل في وقت الظاهر في كلين وقيل بغيره في كلين وقيل بغيره في كلين  
مستحب ان يسهل في وقت الظاهر في كلين وقيل بغيره في كلين وقيل بغيره في كلين  
والجماعة في وقت الظاهر في كلين وقيل بغيره في كلين وقيل بغيره في كلين  
في وقت الظاهر في كلين وقيل بغيره في كلين وقيل بغيره في كلين



















الميتة  
على عضو  
ما يذوقها  
تأكله  
في حرة  
العضو

و قد سلمنا القضي التي هي في هذه الايام من قاضي  
السلام على الامام و قد سلمنا عليه اماره المحمد بن  
ارشد و قد سلمنا له في سنة و قد سلمنا له في سنة  
على الاسلام على الحجة و قد سلمنا له في سنة

فَيُحْكَمُ بِاسْلَامِهِ

وَمِنْهُنَّ مَن تَعْلَمُ لَيْلَتَهُنَّ وَالْأَسْرَارَ  
وَلَمْ يَكُنْ لَهُنَّ الْفُتُوخُ حَتَّىٰ دَخَلَ الْجَنَّةُ فَهِيَ  
مِثْلُ الْقَائِلَةِ الْمُحْضَرَّةِ فِي الْيَوْمِ  
وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهَتِهِمْ أَتَقَرَّبُونَ

٤٩

وَمِنْهُمْ مَن يَخُصُّكَ فِي الْغَيْبِ وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ

علم الانتشار وينوي  
الانتشار للاحق مع امر

بر اسمی که کند از رسول الله علیه و آله  
و ائمه علیهم السلام در بعضی از اینها

فانقضت بالشفقة ما فیها  
لا بد من العذر الذی

وَأَمَّا وَفْق فِي الْغُرْمَاءِ فَلَمْ يَنْكَبْهُمَا لَوْلَا أَنَّ شَيْئًا



فيخرج لمح صاحبها ان شاء الله مع الارض والتفيع به زراعة او غيره وتلك  
ويكره وطن القبر والجلوس في النوم عليه والصلوة عنده واليد على **البشر** يسمى به الملك  
تشرده انما لا لا مشهور له بالجنة **تليق** هو من قتل اهل الحرب او البغى او قطع في الحان  
او غير في المعركة وبه امر كجاجة او جوج ودم في موضع فيجوز دفن اذنه او عينه او بطنه  
لا من انفا او فم او غيره وانما سئل الاثر ليدل على ان قتل لا حيت حقت الفدية حيا او قتل  
مسلم ظنا احتراز عن قتل حيا او قتل حيا صليحا ولم يجب به دية احتراز عن جيب بطل مال  
حيث خست اثر الظلم بوجوبه فلم يكن في معنى شهيد واحد او كذا وان لا يجرى بنية ليقول الحق حتى  
اذا سقط العصار في حرة المايكة وجب الدية كان شهيد اصابه فيضاض ويصير عليه الدية  
والت في حيا لقتل في الصلوة ويقول التيف في الذنوب فافقه عن الشاة وفي قول الصلوة  
على ليس لظاهر كراسته والت بهداليها والظاهر من الذنوب لا يستغنى عما له في القصة والنهي  
ويذكر بدمه وشيابه لقوله عليه السلام في شهيد واحد يعلمهم بغيرهم وقال عليه السلام  
يعلمهم لا يعلمهم فانه كل جرح ليقول بسلام الفدية تليق الا ما ليس بجلد الكفن كالزوائد  
والخمس والسلاح فان شربها لا يجرى بغير الكفن ويؤاخذ وينقص بغيره ما على عليه من الخيا  
اذا كانت دون كفن السنة وينقص اذا كانت ازيد مراعاة كفن السنة وان كان حبسا اجزا وجب  
او حيا او نفا ريعيل وهذا عند ابي حنيفة خلافا لهما وقال لا يغسل الجرم ما روي ولاة  
ما وجب بالحبس سقط بالموت لانها التكليف وانما لم يجرى به دية ولا الشهادة لانها لا يغسل  
لغيره عن ريش الذنوب والصبي والمجنون اظهر مكان احق بهذه الكرامة ولا يجرى فيه من حطلة  
اي انما يجب استشهاده يوم احد فحمله للملكة وقال عليه السلام اني رايت الملكة تغسل  
حطلة رجل علم من بين السام والارض بما المرن في محايث الفقة تليق وتليق ان تغسل  
في المعركة لم يعلم ان قتل عند الظلم لان الواجب فيه القسامة والدية فحق اثر الظلم فغسل  
ولو علم ان قتل بخديرة في المعركة لم يعلم ان الواجب فيه القسامة والدية فحق اثر الظلم فغسل  
منع لثقي الاوليا وليس يجوز لعدم منفعة الميت خلاف الدية فانها عوض عنه  
ولذلك ايعود من قتل الميت بغيرها ويؤخذ في حق كانه لم يمت من وجه باخلاق بل لم يمت

دليل

دليل خنة الجارية لان المال ثبت بالشبهة ووجوب القصاص دليل على انما  
لا يجب بالشبهة تليق وكذا ان ارتب بان اكل وشرب وعوى او باع او شرب  
او عاش اكثر يوم عند ابي يوسف خلافا لهما وفيه عليه وقت صلوة وهو يعقل او لا  
خنة او نقل في المعركة حيا او اوصى مطلقا عند ابي يوسف وقال بخزان اوصى باخره وكن  
لا يغسل وهذا كله اذا وجد بعد الفقة والحربة ما قبل الفقة فانها يكون مرتبة بشي  
ما ذكر تليق ومن قتل تحت او قتل من غل وصلى عليه لان هذا القتل ليس بظلم عند  
ومن قتل بغيره او قطع طريق غل ولا يغسل عليه لان عليا رضي الله لم يغسل على البغاة  
وقطاع الطريق في معاصيهم بهدية ويغسل على كل نفس خلافا لابي يوسف **بالصلوة الكعبة**  
صح فيها النحر والنقل اي صح فرض الصلوة ونقرا في الكعبة وقوى الكعبة في حيا بل  
رضاه عند انه عليه السلام دخل البيت فمس في قوله تعالى ان طهرا بيتي للطائفتين والكا  
والركعة الشجر ودليل جواز الصلوة فيه اذ لا معنى لتطهير المكان لاجل الصلوة وهي  
لا تجزئ في ذلك المكان ولا في الواجب استعمالا شرا لا استعمالا به وقد وجد ذلك في حيا  
فيها او فوقها وهذا لان القبلة هي العروة والهدى الى عمان السماء دون البيت لا يجوز  
ولذلك الوصل على جيل اليه فيس حارس صلوة ولا يباين بين يديه تليق ومن جعل فيها طهر  
الى طهر الحامه جاز لا يجوز الى القبلة ولا يتقدم على الحامه ولا يعقده خطا وده  
مختلفا من سنة الحيوي تليق ولو الى وجهه لا يجوز اي من جعل طهره الى وجهه لا يجوز  
صلوة لم تقعه على حامه تليق وكره ان يجعل وجهه الى وجهه بلا حائل لانه يشبه عبادته  
ذكره التليق ولو خلعت احوالها اسوان الكعبة وهو في حيا وان كان خارجا جاز  
صلوة من هو اقرب اليها منه ان لم يكن في حيا منه لان شاة حلاله التقدم والاشارة  
يعلم عند ابي حنيفة تليق ويجوز الصلوة فوقها ويكره لما فيه ترك التعظيم واستعلم  
**كأن الكعبة** الزكوة في اللغة عبارة عن الزيادة يقال زكا الزرع اذا زاد وعظم  
وعنه قوله تعالى وتركمهم بها تليق هي ملكك جرة في المال الميتة شرعا في غير مسلم غير ملكه  
ولا حلاله احتراز عن الفقه والكافر واليه يمتنع ولاه فان دفع الزكوة اليه لم يعلم لا يجوز  
فيها عا دية



مع قطع المنفعة عن المملك لكل وجه آخر زبه عن القيل في فروعه والاعطوا الى اصوله  
وان علوا وحكاته ودفع احد الوجوه الى الآخر كما سبقت ذكره لانه تعالى لانه الزكوة  
عبادة ولا بد في خلاصته لانه تعالى لانه تعالى لانه تعالى لانه تعالى لانه تعالى  
وسرط وجوبها العقل والبلوغ والاسلام والحرية وعلى حساب حريته ما في غير الدين  
وحاجة الى الصلابة تام ولو لم يقدر احكاما ما اى رغبة ويدارته اما العقل والبلوغ فلا ان  
الصلابة لا تجتنب بدورها واما الكلام فلا ان شرط لخصه العباد ولا غيرها الا في النسخ على الكفر  
نكلا لا يجتنبه واما الحرية فليست هي التملك اذ الرقيق لا يملك لملك غيره واما ملك النسخ  
فلا ان عليه السلام قد نسب به واما كونه حولا اى تم عليه قول لقوله عليه السلام لا زكوة  
في مال حتى يحول عليه الحول واما كونه قارعا فانه الدين وعنه حاجة الى الصلابة كونه  
وذا في ثبوتها ثبات البيت والالتزام وكذا في النسخ لا يملكه فلا ان الشغل بالاجابة كونه  
ولم يجرى التسميم من المال المستحق بالعطش كما كونه ماليا ووقته في شرط وجوب الزكوة  
ان يكون ماليا حقيقة بالتملك والتمسك والتجارة او فقهه اياها فيمكن ان لا يتما  
بان يكون ماليا في غيره او في غيره ماليا ذكرنا ان السبب هو المال الناس ولا بد منه حقيقة  
او تقديره اذ ان لم يمكن من الاستمارة فلا زكوة عليه لانه شرطه فيكون فلا تجب في غيره  
والصلابة والامكانت ولا بد من حلاله في العباد في قدر دينه ولا في مال من غير دين  
المفقود والى قطع السبب والمقصود لا يثبت عليه وهو من غير دين في حكمه وما  
اخذ من حرة اى اخذه السلطان وظل ودين كان قد وجد لا يثبت عليه اى اذا  
وصلت هذه الاموال الى ما كرهها بعد شئها لا يجزى لست بوجه الماضية لانها في السماء وكذا  
يخلص من غير دين ولا يملك الوصول اليه ابتداء او بواسطة التحصيل لانه اخلص  
اوجاهه عليه بنية او علم به فان هذه الاموال اذا وصلت الى ما كرهها فيكون  
التسليم الماضية دونه فلا تخفى في النفس بنا وعلى حق الانكسار والتخليص عنده اليك  
معه فيه وجه اليه حقيقة في حكم الزكوة رعاية لجانها في الفقر والتسليم ومختلف ما دق  
في البيت وشئ كانه وفي المدفون في الارض والكرم احكاما اى احكاما في الشئ

ان

من كره الدين عند قبضه فهو بدل مال التجارة عند قبضه اربابين وربما بدل مال الدين  
كذلك عند قبضه نقاب وبدل مال الدين كالدين قبضه نقاب وهو لان حوله في هذه الما  
موقوف على تفصيل الدينون وبيان ما فيه الدين ثلثة انواع دين قوى كبدل عروق التجارة  
ومن التوام وتوسط كبدل مال ليس التجارة كمن عبيد اخذته ونقاب البزاة والمنة  
واجرة والتجارة وتعتيق كبدل مال الدين كالملحور وبدل الخلع والعصا والكمية  
والقربة او اعرفت هذا ما عرف ان الدين اذا كان نقابا كالسلا وصال عليه الحول  
عند الدينون ثم قبضه الدين فقبضه اية حقيقة وان كان لم يقبض من الدين في اية حقيقة  
ودعم ولا يورث في عاقبة من لان في الكسور لا زكوة عنده وان كان من الدين الكسور  
فقد قبضه اية ودعم بجنته وراهم بلا شرط حول فيه وان كان من الدين الضعيف  
فقد قبضه اية ودعم مع دفع الحول عليه بعد قبضه في حرة درهم كذا ان الدين ليس له  
حقيقة لانه عرض والمال في حرمه وشره لان في حلفه لا مال الا حقة اذ كانت له دين  
غير قبضه فاعية الدين ما هو بدل له فان كان بدل اعيا التجارة اخذ حكمه ضارفا في حقه  
فلا يشترط فيه الحول ولا قبضه النقاب الكامل وان كان على مال ليس التجارة قيا اعتبار كونه  
بدل مال لا يشترط فيه الحول ولا قبضه النقاب وباعتبار ان المال ليس التجارة يشترط في  
فشرطنا النقاب دون الحول علما بالبرهان وان كان بدلا عاليا على كونه في حقه  
ما يشترط الحول والنقاب لانه ليس له بالاعتبار ذاته ولا باعتبار بدل له شره في  
وقال في كونه ما قبضه من مطلقا في كونه ما قبضه من اية دين كان وقلي او كثر  
لان الدينون كلها في الماضية سواء والدين على بالعين وهذا يجوز ان يشترى به  
وتزوجه عليه وتنام الحول عليه في حقه لانه هو عين في دينه مع غير ما قبضه في حقه  
الحول فيما اذا لم يكن له مال غير الدينون فان كان قبضه ما قبضه ما عبده انما لا يثبت  
الحاوية من رتبة الى الدين والارش وبدل الكتاب في قبضه نقاب وهو لان حوله  
يتم استثنى من حكم الدينون دين بدل الكتاب والدين والارش وسقط في القبض  
النقاب في الحول لان دين بدل الكتاب ليس من قبضه فلهذا لا يصح الكتاب بدل الكتاب

شره











خمس عشر من اربعين وثلثي خمسة عشر ونحو ثلثي خمسة عشر يكون ولا نقول ايضا  
ان الملك الذي جاوز العشر يكون الرجوع النصاب حتى نقول بصرف اربعة لا العشر  
احد عشر الى خمسة عشر وثلاثين ان كان الواجب في ست وثلاثين بنت وملكها عشر  
فمنه وعشرون قالوا يجب ثلثا بنت يكون الرجوع بنت يكون واما قوله ثم انما  
نظم في الحق مثلا لا نقول لو ملك في اربعين بعير عشر وكون فاربعة بصرف الى العشر  
واحد عشر الى نصاب على العشر خمسة النصاب بل بهذا النصاب حتى يفرغ اربع شياء  
وتس عليه اذا ملك خمسة وعشرون او ثلثا ثلث او خمسة وثلاثون هذا كونه واما قوله  
الوسط لا اعاد الا لانه نظر الجانيين ولو اخذ البتة ذكره التوابع والعشر والخارج  
يفتح اربابها ان يعيد وما خفي ان لم يصرف في حقها الا الخارج لانهم يحرمون الجاني بالجملة  
وافقوا باعادة غير الخارج لانهم لا يصرفون الى الفقار بخلاف الخارج لانهم صاروا في حكمهم  
مما تملكه وتقبل ان تولى بالبيع المقدون عليهم ليعطوا وكذا البيع لكل جابر لانهم باع عليهم  
لاهل ربة النبتا ففقره والاول احوط حاشا واما ملك ما فانه قبل تسقط هذه الحقوق  
باخذهم من اهل الجاهل ام لا قالوا لا يندون لا تسقط وان لم يصعدوا في اهلها لان حقها لا يملك  
مكان الوال عليهم وقال ابو بكر بن عبد الله بن عبيد بن جراح لا تسقط القدمات لا ذكرا ولا انا  
وقال ابو بكر الاسكاف لا يسقط الجميع وتقبل ان تولى بالبيع اليرم المقدون عليهم يسقط  
والاولا فيلحق باربعة الذهب والفضة والعروض لنصاب الذهب عشر وثمانون مثقالا والفضة  
ماثنتا ودرهم وخمسة اربع العشر اربعة دراهم في مائة درهم ونصف دينار في عشرة دينارا  
لما روي ولقولنا على النصاب في الرقة ربع العشر قال من قال مثقال فضة ثم يساغ ما دون ذلك  
صدقة والا فنية اربعون دينارا كانت في ايامهم وقال عليه السلام ليس في اقل من عشرة دينارا  
وفي عشرة دينارا نصف دينار على النصاب لمخاذا بن جبريل رضي الله عنه حين اعطى النبي  
فاذا بلغ الورق مائة درهم فخذ منه خمسة دراهم وتقبل ثم في كل اربعة مثاقيل واربعة دراهم  
كما في نسخة في درهم وفي الذهب اربعة دنانير فيخبر في قيراطين وهذا عند ابي حنيفة  
وهو قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه وتقبل وقال لا ما زاد على اربعة دراهم وكل وهو قول  
الشافعي

نحوه

لقولنا على النصاب في كل مائة درهم خمسة دراهم وفي الزيادة حتى في كل اثنان الزيادة بقدر  
باعتها بدلها لاربعين وثمانين والاعتراف بها الوزن وجوبا واداء في الدرهم وزن سبعة  
وهو ان تكون العشرة منها وزن سبعة مثاقيل والتمثال وهو الذي عثرون في قيراطين والدرهم  
اربعة عشر قيراطا والقيراط خمس حبات والاس في ان الدرهم كانت مختلفة في زمن النبي  
عليه السلام وتسلم وفي زمن ابي بكر وعمر رضي الله عنهما ثلث حبات في بعضا كان ثلث حبات  
مثل الدنيا وبعضها كان اثني عشر قيراطا ثلثة احماس الدنيا وبعضها عشرة قيراطا  
نصف الدنيا قالوا في وزن عشرة منه ووزن عشرة من العشرة منه ووزن العشرة  
من الدنيا والناج في وزن ستة احماس عشرة منه وزن ستة مثاقيل من الدنيا والناج  
وزن خمسة منه اثنان وزن كل عشرة منه ووزن خمسة دنانير توضع الست ربع بين النحاس  
في الايام والاكستيا فاخذ عشرين مثاقيل من كل نوع درهما فخطه فجله ثلثة دراهم  
فخرج كل درهم اربعة عشر قيراطا فيقول العمل عليه ليوما في كل مثاقيل خلافا لثاني  
وما كان درهما في الثانية واذكر في الثانية ان درهم صر اربعة مثاقيل واهو اكبر  
من درهم الزكاة فالنصاب منه مائة وثلاثون درهما وثمانون مثاقيل واما غلبت سبعة وثمانون  
فحكم الذهب الفضة الى الصبي واما غلبت ثمانية عشر مثاقيل لا وزنه فشرطية التجارة  
كالعروض تعتبر ان تبلغ قيمتها نصابا لان الدرهم لا تكون العشرة باعتبار الغلبة لان العشرة  
لنصاب حاشا ويجب في نجرها وحليتها وانتهى ما التزمه من غير ضرورة قطعية وهو انه  
في المعدن سواء كان في الفضة والذهب والحلي لهما وكسر الدرهم وتجزئها لهما في كل  
بفتح الحاء وسكون الدال وهو ما تجل به المرأة منهن وفي عروض بكارى بلغة قيمتها نصابا  
من احدى اقسام الفضة والذهب تقوم بما هو النوع للفقراء ويقسم قيمتها بالبرها ليعتد النصاب  
وتعتبر الالف في الذهب بحدس درهم ومحمدا يقوم بما يبلغ نصابا ان كان يبلغ باحدهما  
ولا يبلغ في الاخر احتياطا في الفقار وفي الاصل خبره لان الثمنين في قدر قيمتهما واما  
وعنه ابي يوسف انه يقول بما استمرى اذا كان الثمن من الفضة لانه لا يبلغ في معرفة المال  
التي هي اربعة مثاقيل بربعه بربعه وان استمرى بغير الفضة لانه لا يبلغ في معرفة المال











ونحوه ربيع وهو قولنا يه حنيفة وآخرا وكان يقولون لا يه الحنبل في حكمه يه يوسف وانه قال  
 كان ابو حنيفة ربيع ولا يقولون لا يه فيه وكنت اقول فيه الحنبل في الزمان فانه قال فيه الحنبل في  
 لا تقولون وعنه ان لا يه الحنبل في الزمان وعنه وكذا جميع حليته تسخر من النجاسة الذي يه الحنبل في الزمان  
 كثر في قولنا يه يوسف بالعكس قال ابو يوسف في النجاسة في جميع حليته تسخر من النجاسة في جميع حليته  
 لانه لما خرج به من الملوك كالمخدون لان عمره من الله اخذ الحنبل في النجاسة في جميع حليته تسخر من النجاسة في جميع حليته  
 فيما سقته السما وادس في سبيل التبعين من كون النجاسة الحنبل في النجاسة في جميع حليته تسخر من النجاسة في جميع حليته  
 او اخذ من رجل العشر في كل واحد من النجاسة في جميع حليته تسخر من النجاسة في جميع حليته  
 وعنه ما في النجاسة في جميع حليته تسخر من النجاسة في جميع حليته  
 ابطال والوطي اثنتا عشرة اوقية والاوقية اربعون درهما واما البوس فاذا بلغت  
 قبة خمسة اوسق فما في البوس في عشرين اوقية كالدرة في زمانه لانه لا يه الحنبل في النجاسة في جميع حليته  
 ما عتبه في حنيفة كما في عشرين اوقية وعنه محمد بن الحنفية اذا بلغ حنيفة في النجاسة في جميع حليته  
 ما بقدره نوعه فاعتبر في النجاسة في جميع حليته تسخر من النجاسة في جميع حليته  
 رطلان لان التقدير بالبوس كان باعتبار رطله اعلى ما بقدره نوعه حنيفة ولا يه الحنبل في النجاسة في جميع حليته  
 ومصعب ربيعي وحشيش وبنين وسعت وفيما سقي بزبد والية واسا يه الحنبل في النجاسة في جميع حليته  
 قبل رفعه من الذرع اي لا يه الحنبل في النجاسة في جميع حليته تسخر من النجاسة في جميع حليته  
 وفي العمل العشر قال وكذا اذا اخذ من النجاسة في جميع حليته تسخر من النجاسة في جميع حليته  
 فلكل من عليه العشر ولا يخرج احمى وعنه محمد اذا بلغ حنيفة في النجاسة في جميع حليته تسخر من النجاسة في جميع حليته  
 وعنه ابو يوسف اذا بلغ حنيفة في النجاسة في جميع حليته تسخر من النجاسة في جميع حليته  
 كذلك وعنه حنيفة حنيفة في النجاسة في جميع حليته تسخر من النجاسة في جميع حليته  
 فلا يجمع النجاسة في جميع حليته تسخر من النجاسة في جميع حليته  
 لا يجمع حنيفة في النجاسة في جميع حليته تسخر من النجاسة في جميع حليته  
 او اتم هو خلافا لابي يوسف وقال ابو يوسف في النجاسة في جميع حليته تسخر من النجاسة في جميع حليته  
 وجوابه ان النجاسة في جميع حليته تسخر من النجاسة في جميع حليته

وعنه الزكاة

وعلى المرأة والصبي منهم ما على الرجل ولو اشترى ذمتي عشرة فله في النجاسة في جميع حليته تسخر من النجاسة في جميع حليته  
 لانه البيع بالمال الكافر وعنه ابو يوسف عليه العشر في النجاسة في جميع حليته تسخر من النجاسة في جميع حليته  
 بالتعليق وهذا هو من التبدل بتدريته وعنه محمد بن حنيفة في النجاسة في جميع حليته تسخر من النجاسة في جميع حليته  
 فلا يتبدل كالخراج ثم في رواية يعرف حصار والعقد في النجاسة في جميع حليته تسخر من النجاسة في جميع حليته  
 وان اخذ منه مسلم بشفعة او ردت على البائع فلما وبيع علون عشر كما كانت اما لا  
 فليقول في الشفعة الى التسليم كما في النجاسة في جميع حليته تسخر من النجاسة في جميع حليته  
 كان لم يكن لان حق المسلم وهو البائع لم ينقطع بهذا البيع لكنه مستحق الزكاة في النجاسة في جميع حليته  
 وفي دار حنيفة بسنننا فخرج ان كانت لذي اوس لم يسلم سنننا بانه اي بقاء الخراج  
 وان سنننا بقاء العشر عشر ولا تسبي في الدار ولو ذمتي لان عمره في النجاسة في جميع حليته تسخر من النجاسة في جميع حليته  
 وما والسماء والبيرة والعين عشر وما وانها بقرها البيع فخرج من النجاسة في جميع حليته تسخر من النجاسة في جميع حليته  
 وجعل في الفرس وعنه ابو يوسف في النجاسة في جميع حليته تسخر من النجاسة في جميع حليته  
 كالجار يهدى وليس في عين فيروا فقط فارض عشر شئ لانه ليس في النجاسة في جميع حليته تسخر من النجاسة في جميع حليته  
 عين فزاره كعين الماء يهدى وان كانت في ارض فخرج في حنيفة في النجاسة في جميع حليته تسخر من النجاسة في جميع حليته  
 الخراج لا يغيرا واما اذا كان حريمه لا يبيع للزراعة فلا يبيع فيه الخراج ايضا والغير الزكاة  
 ويقال للعار والنقط ومن يكون على وجهه لا يبيع ولا يجمع عشر ذراع في النجاسة في جميع حليته تسخر من النجاسة في جميع حليته  
 لقول عليه السلام لا يجمع في ارض مسلم عشر ذراع خلافا لما في النجاسة في جميع حليته تسخر من النجاسة في جميع حليته  
**باب المهر** اي مهر الزكاة والاصل فيه قول الله تعالى انما الصدقات للفقراء  
 والمساكين الآية فهو ثمانية اصناف وقد سقط منها اللواطف فليكون لان الله تعالى  
 اعز الاسلام واغنى عنهم وعليه الفقهاء الاجماع وهو في قبيل انشاء الحكم لا انشاء عليه  
 اوله في بيع النجاسة في جميع حليته تسخر من النجاسة في جميع حليته  
 في النجاسة في جميع حليته تسخر من النجاسة في جميع حليته  
 والحكم في النجاسة في جميع حليته تسخر من النجاسة في جميع حليته  
 والعامل يعطى بقدر عمله ولو غنيا والعامل يوقع اليه الام ان عمل بقدر عمله

في النجاسة في جميع حليته تسخر من النجاسة في جميع حليته  
 في النجاسة في جميع حليته تسخر من النجاسة في جميع حليته  
 في النجاسة في جميع حليته تسخر من النجاسة في جميع حليته



ما بعده واعوانه غير معتد باليمن وان استغفره كذا رتبة الزكاة لا يرد على النصف لان  
عين الانصاف ذكره الربيع وذكره الهادي فلا يأخذ العامل اليه شيئا تتركها للزكاة والربيع  
عن رتبة الزكاة وقال الربيع دخل المال الغني لانه لا يوزن الكفاية في استحقاق الزكاة فليعتبر  
البركة في حقه والمكاتب ليعان في كل قبيلة وهو قول جمهور العلماء يلقون ومعدون لا يملك  
نفسا باضا على نفسه لانه اذا اكل في ذلك كان غنيا واذا لم يملك وما فيه به مستحق باليمن  
وجردا وعدمه سواء كان فقيرا اكل ومنقطع الزكاة عند ابي يوسف ومنقطع الخ في قوله  
ان كان فقيرا لما روي ان رجلا جعل حماره في سبيل الله فاحره رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ان يحمل عليه الحاج قلنا انما كان في سبيل الله ولكن هذا الاطلاق يعرف من الزكاة والفقير  
الى غنيهم لما ذكر من قريب يلقون ومن لم يملك في وطنه لا معه لانه فقير يراوان كما غنيا طارا  
وتجوز دفعوا الى كلهم الى بعضهم احرازه قولنا انما ينعى اذ حقه لا بد ان ينعى الجميع  
فيعطى في كل صنف ثلثة لان اقل الجدة ثلثة صدقة رتبة وفي الهادي وقال ان في لا يجوز الا ان  
الغنمة في كل صنف لان الاضافة لحرف الهمزة في استحقاقها وانما الاضافة لبيان انهم  
لا انما في استحقاقها ولا تدفع لينا مسجد او ثلثين ميت او قضا ودينه لا تقدم كنهها  
وهو التملك لم يوجد يلقون ومن من ينعى لا يستحق بها رتبة ينعى لانهم التملك في  
خلقا لما كان يرب اليه فتمنا ويل قوله وفي الرقاب قلنا ان الاعاق في استحقاق الملك ومن  
يملك يهدية فان قلت من اين شرط التملك قد جعلت الام في الية للعاقبة قلت  
الام تدل على الملك كمنه يحصل لهم بعد العرق اليهم في العاقبة ولا يحصل قبله لانهم جميعون  
لا يستحق شيئا من رتبة ولا يرجع لتوهم عليه السلام لما ذكره في رتبة في غنيهم قدر  
في قواهم يهدية وصح غيره ما اى صحه دفع الزكاة من الصدقات الى الذي صدقة الفطر  
والكفارات يلقون وقال ان في لا يدفع وهو رواية عيسى بن يوسف اعتبار الزكاة بحد  
ولا الى غني يملكها ينعى اى مال كان اى لا يدفع الى غني بسبب ملكها لانه لا يملك  
لا تحل الصدقة لغني يلقون وهو باطلا في حجة على ان في في غني الزكاة وكذا حديث  
معاذ بن عمار يهدية او عبده لان الملك واقع له لا وطغله لانه ينعى بغيره

مختلف

مختلف وكده الكبير واحرازه ان كان فقيرا لان الزكاة الكبير لا ينعى غنيا بالان ابيه  
وان كانت نفقة عليه ولا فرق في ذلك بين الذكر والانثى وبين ان يكون غنيا  
او لم يكن في الصغير ولا في المرأة لا تدفع رتبة بسبب الزوج وبغيره النفقة الصغير  
موسرة يلقون ولا الى ما سيجي اى لا يجوز دفعها الى ما سيجي لتوهم عليه السلام يانه ما سيجي  
ان الله تعالى حرم عليكم غلاته التسعة اوس اخم وعوضكم عنها خمس الخس قال علي بن ابيك  
او جعفر او عقيل او الحارث ابن عبد المطلب ولو كان عاملا عليها وقادحة تخصها  
بالذكر جواز الدفع الى بعض رتبة ما سيجي وهم بعض رتبة لرب يلقون قيل بخلاف التطوع  
في الصدقات قال لا يجوز ان يحمل لهما التطوع يلقون لان المال لهما كما لا يندرس ما سيجي  
اما التطوع بمنزلة الصغير والما يهدية ومواليهم مثلهم اى ينعى بقية ما سيجي مثلهم  
وفرض اليهم لان مولى التوم من الغنم ولا يدفع الحرة الى اصله وان علما الى اخيه  
الدفع الى اصولهم والابوان والاخوة والجدات فبقيل الاب الام وان علما يلقون  
وفرضه وان غنى لا يجوز الدفع الى فروعهم الاولاد والاولاد والاولاد فلهذا  
الى اخر ما ذكر لان بين الاموال والفروع القسما لا في المنازع لوجوه الكسرك في الانتفاع  
بينهم عادة يلقون او زوجة وكذا لا تدفع الى زوجها اى لا يعطى زوج زوجته ولا زوجة  
زوجها الكسرك فاما في عاده ذكر خلافا لهما وقال تدفع اليه لتوهم عليه السلام كاجران  
اجر الصدقة واجر القسمة قال الحارث ابن مسعود في رتبة وقد رتبة عن الصدقة عليه  
قلنا هو محمول على انما قلنا يهدية ولا الى عبده او مكاتبه او عبده او ام ولده لفقده  
التمليك اذ كسب المولى لسيده ولرجه في كسب كسبه فلم يتم التملك يهدية وكذا عبده  
المعتق بعضه لانه بمنزلة المكاتب عند الام خلافا لهما لانه حرم يلقون عند ما سيجي  
ولودع الى رتبة مصر فاقبان انه غني او مكاتب وكافرا وابوه او ابنة اجرا لا يعطى  
وهذا الهادي حنيفة ومحمد هما الله قلنا لا يوجبون قال ابي يوسف عليه السلام لا عادة لغيره  
خطا يربيعين والمكان لوقوف على هذه الاشياء وحاركا لا وان والشيء في هادي  
معين ابن زيد فانه عليه السلام قال فيه يارب كذا رتبة ويا معين كذا اقدح وقد دفع اليه  
وكيل ابيه صدقة



ولان الوقف على هذه الاشياء بالاجزاء دون القطع فينبغي ان لا يقع عند هذه  
 ولوبان انه عبده او مكاتبه لا يخرج من اى نوعين ان المدفوع اليه عبد الواقع او مكاتبه  
 لا يخرج لانه بالمدفوع الى عبده لم يخرج من ملكه وهو كمن فيه ولو لم يكتسب كاتبة حتى علم ثم  
 التملك بغيره ونسب وقع ما يقع من التملك لوجه لقوله عليه السلام اغنوا عن الطلب  
 والمسئلة حكما والسؤال ان كان فيه صيانة المالك عن الوقوع فيه واداء الزكاة فيه  
 من غير ان يجاوز المانع وهو الغنى المطلق فكان اولى بتركه ووقع لفساد او اكتم  
 الى فقير غير مدبر وان وقع جازوا كان زكوا فلا يجوز ان يقع فان الاداء لفضل الاداء  
 الى الغنى وان الغنى حكم الاداء فيتحقق كنهه كنهه لغير الغنى من قبله ولو كان يملك  
 وتعلقها بالعباد او كرهه لغير الزكاة الى بلد آخر لان فيه لغو من جوارحه ودرء الزكاة  
 او اخرج من اهل بلده فان تعلقها الى قرابته او الى قوم هو اخرج من اهل بلده لا يكره تركه  
 ولا يبالى في ذلك فثبت لوجه يلحق بالملك السؤال لقوله عليه السلام من مال وعنده ثمانية  
 فانما يستلزمه جزمهم قالوا يا رسول الله ما يغنيهم وما يثيبهم رواه ابو داود ودون  
**باب صفة الفطر** وهو لفظ اسلم على اصطلح عليه الفقهاء كان في الفطرة التي هي النفوس  
 والخلقة وليس هي واجبة على المالك ان يعاقل على جوارحه الاصلية كمن  
 وثابه واثانه وخرسه وسلاجه وعبده والخزفة وان لم يكن ثامنا بخلد الزكاة على ما  
 وبه تحريم الفطرة وتحتل لا تحية ولو كرهه القنفذ لانه اذا كان له مال يبيع بماله  
 خلا فالحق حرمه وليس وعنده الخزفة ولو كان كافرا وكذا حديثه وام ولد له لا ينفق  
 لقوله الولاء والمؤنة فانه لا يملك ما في غير حقوق التمتع ولا ينفق في غير الرواتب كماله او  
 وولده الكبير وان كان في حاله لا انعام الولاء عليه ولو اقرضه وعين زوجته بغيره  
 جازا احتسابا لانه ما دون فيه عادة تليق وطفله الفقة بل هو مال الطفل والمجنون كالطفل  
 ولا ينفق مكاتبه لعدم الولاء عليه ولا عبده لانه كجارة خلا فالتفتى ولا عبده حتى  
 الابد عوده وكذا عبده مسورا ومعتق بغيره ولا ينفق على المولى فطرة تليق ولا عبده  
 او عبده بين اثنين اى لا ينفق في عبده وعبده مشترك بين اثنين لقوله الولاء والمؤنة فانه

في قوله ما يغنيهم  
 ما يغنيهم عن البيع والشراء  
 ما يغنيهم عن البيع والشراء  
 ما يغنيهم عن البيع والشراء

وفيه

وعند ما يجب على كل فطرة ما يخصه من الرسوم وان الاشتاق وهذا بناء على انه  
 لا يربى من فطرة الرقيق وجماله لا يربى ولا ينفق ولا ينفق لان الفقة لا ينفق قبل العتمة  
 فلم يتم الرقبة من زمانه والعتمة لا ينفق على الخلاص ايضا كذا في الكافة من بيعه ولو بيعه بغيره  
 فثبت بغيره المالك له فاذا اقر يوم الفطر والخياريان يجب عليهما بيعا لغيره فان لم يبيعه  
 فعلى المشتري وان فسخ فعلى البائع وتليق ويجب بطلوع جريوم الفطر من مات قبله  
 ان قبل طلوع الفجر او اسم او ولد بعده او بعد طلوع الفجر لا ينفق فطرة لا انتفاء السبب  
 وفتح تقديره بالفرق بين مدة ومدة في الصحيح اعتبارا بتنجيل الزكاة او اخر عنه  
 لان وجه التفرقة فيه معقول فلم يتغير بوقت دون وقع بخلاف الفقة حكاه ونسب  
 اخرجها قبل صلوة العيد لقوله عليه السلام من ادا ما قبل الصلوة في صومته مقبولة  
 وان ادا ما بعد الصلوة في صومته مقبولة الشدح تليق ولا تسقط بالاشارة لانه وظهوره  
 فيه مقبولة وهو شرطه المخرج فلا يتغير وقت الاداء فيها بخلاف الفقة فان الفقة  
 فيها اقامة الدم وهي لا تقبل قرينة فتفقد على عموم النقص وترى ان نصف صاع غير  
 او دقية او سوية او صاع غير او سوية والزيادة في وعنده بها كالعبد وهو رواية  
 عن ابي حنيفة في الفقة ما يبيع ثمانية ارطال بالعراق وهذا عند ابي حنيفة وهو رواية  
 عن محمد بن عيسى وعنده اربعة ارطال في الفقة وطلوعه وان لم ينفق لان قول الله عليه السلام  
 صاعا او صغرى الصغرى وكذا ما روى انه عليه السلام كان يتصدق بالمدار طليق ويغسل  
 بالقضاء ثمانية ارطال ويمكن ان كان صاعا غير او سوية وهو صاع من الزكاة فيكون  
 الزكاة في ثمانية ارطال ولو دفع من ثمانية ارطال فانه يعتبر بالكيل لان الثمانية ارطال  
 وهو اتم الكيل ووقع البر في مكان تشتري به الكسافر فيه افضل لانه بعد عن الخلاف  
 وعند ابي حنيفة الذي اتم افضل لانه نفع لحاجة الفقراء او عجل به واخاره الفقير لا ينفق  
**كتاب الصوم** هو لغة الاسكان وهو ما ترك الاكل والشرب والوطي في الجوارح والعبادة  
 لقوله تعالى فان لم يكن في ذلك شئ فليصوم يوما او لغيره من الصيام والامام في غير  
 الى الصيام غير الاشياء المذكورة في الآية والخطا لا ينفق بياض الزمان والخطا لا ينفق بياض الزمان



مع نية تميزها بالعبادة عن العادة من أجله وهو مسلم عاقل بالغ طاهر خالص في كل  
شرط وجوب الاسلام والعقل والبلوغ وشرط وجوب ادائه للصحة والقامة وشرط وجوب  
النية والطهارة عن الحيض والنفساء وركنه الكف عن اقضاء شهوتي البطن والفرج وحكمه  
سقوط الواجب عن ذمته والنواكح والزيه وصوم رمضان فرض على كل مسلم مكنت اذ  
وقضاء له ثلثون يوما في كل سنة وبالسنة المستقيمة بين الايام على قدر الحزب والجماع الا  
وهذا يكون جازمه حائزا وغير ذلك مثل الصوم العبدية واما التبرع فهو امر فكري  
اداء رمضان والتذلل للمعنيين بنية التبرع الى ما قبل نصف الشهر لا بعده في الاصح  
لانه لا بد من وجود النية في اكثر النوازل والنفقة من وقت طلوع الفجر الى وقت السجدة الكبرى  
فيستمر النية فيها حتى يفتقر الى كبريتها فتعجز عن حكمها وهذا هو الاصح لا ما قيل ان الزوا  
لانه منقطع بها باعتبار طلوع الشمس من جوارها ودرست وتطلى النية ونية التفرغ والصوم  
بنية واجب اخر للصحة لا لغيره لان التذلل للمعنيين بل على نوازه ولو نوى المريض والمسافر فيه  
واجبا اخر وقع عاقل في وعده بما عزم رمضان والتفعل كل نحو نية من التبرع في كل يوم  
الشرعي هو في الصحيح المأخوذ من قوله في التذلل للمعنيين والكمالات لا في الاصل الابدية معنية  
لانه غير متعين فلا بد من التعيين في الاستدانة بحدية وينتبت رمضان بروية هلاله  
او بعد شعبان ثلثين يوما عليه تمام صوم الرواية وافطر الرواية فان لم يكن  
فالمواظقة على ثلثين يوما وهذا بالاجماع فيلحق ولا يصام يوم ان لم يدر يوم  
الذي يحتمل ان يكون آخر شعبان او في رمضان اكل الا تطوعا لعل عليه السلام لا يصام  
اليوم الذي يشك فيه انه من رمضان الا تطوعا بحدية وانما كرهه غير النطق بما روى  
صاحب المتن عن ابن عباس رضي الله عنهما انه عليه السلام قال لا تقضوا الشهر بصوم يوم الا  
الا ان يكون لكم في يومه احدكم الحديث ودرست وهو احيى ان وافق صوابا  
والاصح يوم الاخر كالمخف والمأخوذ بالاحتياط ودرست ويفطر غيره يوم نصف الشهر  
وخرج صومه عن رمضان او عن واجب آخر وكذا ان نوى ان كان من رمضان فعنه  
والافضل لفعل او عن واجب آخر وصح في الكل عن رمضان ان ثبتت الا عاقل في كل يوم

والتبرع

وتفعل ان ردو وان قال ان كان رمضان ما مضى لم عنه والآفل لا يصح عدم الجرم  
في الصوم فلم يوجد نية ودرست ولو ثبتت رمضان نية لا يصح صياها لغيره وان كان ما مضى  
قبل من هلال رمضان خبر عدل ولو عدا او انقضى او حذر او فاقضت ما مضى بشرط ان  
لانه امر ديني فاشبهه بواجب الاخبار ولهذا لا يخفى بقضية الشهادة وينتظر القول لا  
قول الناس في التبرعات غير مقبول بحدية ودرست هلال الفطر وهو الحزب من شهر رمضان  
وخرجت بشرط العدالة والخطا الشهادة لا الدعوى لانه كتحقق الاية وطلاق الحزب فلا يكل  
فيه شهادة محدودة في الغد تاركه من شهره ودرست فيه وان لم يكن بالجملة  
فلا بد لكل من جميع عظيم يقع العلم بخبره ويحكم العقل بعدم توابعهم على الكنية من شهره  
يكتفي بالثبوت وقال الطحاوي يكتفي بواحد ان جاز في خارج البلدة او كان على مكان مرتفع  
لعله الموانع والايالات في كنه بالاحتياط بحدية قال الزيلعي نصح الطحاوي ان اذا ورد  
من خارج المعسكر قبل شهادة لعله الموانع من غير اراؤه وان كان في مكان مرتفع  
في المعسكر انتهى ولو صاموا ثلثين ولم يرو محل الفطر ان صاموا بشهادة اثنين أو جاور  
نصابا شهادة ودرست وان بشهادة واحد لا يحل لان الفطر لا يثبت بقول واحد ولا بظان واحد  
وعنه مخداهم فيفطرون ويثبت الفطر بناء على ثبوت التمهيد بالوجود ان كان لا يثبت الفطر  
كاستحسان الارشاد على التبرعات بشهادة القابلة وان كان لا يثبت بها وانما  
والاشهاد يقال ان كانت السماء صافية لا يظنون ان يكون غلط وان متعينة فيفطرون لعدم  
علمهم الغلط بطلين ومنه ان يهمل رمضان او الفطر ودرست قوله في رد الحكم لانه لا يرد  
صام في الاول والآخر اما الاول فلهذا لعل عليه السلام صوم الرواية وافطر الرواية و  
وقدره ظاهر واما الثاني فقال حيا طرية ان يصوم ولا يفطر مع الناس لعل عليه السلام  
صومكم يوم يصومون وفطركم يوم يفطرون ودرست وان افطر في فطر بلا كراهة لان التبرع  
رد شهره بحدية بحدية من غير ان يكون في الغلط فادرت شهره وشهاده الكراهة تدرى في الشهر  
ولو افطر قبل ذلك الشهر شهره ودرست في الغلط فيه والتحقيق عدم الكراهة ولو اكل راجع هلال  
رمضان ثلثين يوما لم يفطر الا مع الكثرة وان افطر لا كراهة عليه ودرست في التماس



التي هي اهل العلم بالسبح والعينين من سجدته ورضاهن واذا ثبت في موضعين ان جميع الناس  
وقيل يختلف باختلاف المطالع لا جرة في اختلاف المطالع كثر ولا سبب ان يغير لان كل قوم  
على طبعه ما عندهم وانفسهم اهل المطالع من شجاعتهم يختلف باختلاف الافعال كما ان قول  
الوقت وفروجه يختلف باختلاف الافعال رضى اذا زالت الشمس السرى لا يلزم من ذلك  
في الغرب كذا طلوع وغروب الشمس على كل ما يحرك الشمس من جهة طلوع فجر لغيره في  
الاخيرين وغروب بعض وصف ليل غيرهم واليه علم **باب وجه الفناء** وقيل بعض الحكماء  
كلما ردة الظواهر وكذا ردة المطالع من رتبة وان خرجت فصورهم من متباينين  
والذين عندهم فطام ستين مسكينا ورر على جامع او جو معي رمتان على احد  
الشيلين وقيل بعض الحكماء استدلوا على صحة البانبة والكفارة على الجانية والاشراط  
الانزال في الحكماء اعتبارا بالاغتالي فهذا لان قضاء الشهوة يتحقق دونها في كل شيء  
او اكل او شرب بعد اعتد او دوران فعله لعمدة والكفارة وقال في الكفارة  
لانها شرع في الواقع بخلاف القياس لما ارتفع الذنب بالتوبة فلا تباين عليه غيره وان  
ان الكفارة تعلقت بجانية الافعال رضى رضى عن علي وجه الكمال وقد خففت وبما يجلي  
تكفير يعرف ان التوبة غير مكفرة لهذه الجانية تهديته وكذا ايحيى بعض الحكماء  
لواجب او اغاير طعن انه فطر على عدا ولا كفارة في افشاء وصوم غير طاهر في الزمان  
والمنذور روى بعض الحكماء فقط لوطا خطا او كفا او احسن واسقط اي مستلزم  
في الفقه فصول القسمة ورر او فطر ما دونه منها او داوس جانية اي جارية بلغة  
او اتمت في شجرة بلغة ام التما في فصول الدوا الى جود فادما في فطر عند في حنفية  
والذي يصل هو الرطب فقال لا يلفظ لعدم التيقن بالوصول لانها لم تنته في وقت  
كما قال ابن القيم الدوا وان كان رطوبة الدوا في رطوبة الجارية فترادف الدوا في الال  
فصل الجوف بخلاف اليابس لان رطوبة الجارية في رطوبة الجارية في رطوبة الجارية  
حصاة او حديد او فطر لوجوب دموعه لظهور الكفارة عليه لعدم المعنى به ان استعد  
بما التزم عند فعله لعمدة ويستوى فيه طلاء النور وما دونه تهديته او سحر طيلة ليل او ليل طالع

ادام

او فطر ليطن الغروب لم تغرب أمسك بغيره بوجه قضاء الحج الوقت بالقدر الممكن ما ينبغي  
وعلى القضا لان من مضى بالمثل كما في المريض والمكفروا كفارة عليه لان الجانية كالمرة  
لعدم القصد وفيه قال عمر بن الخطاب انما قضا بوعم عليه سيرا وكذا بالفي الفرائض وقد بينا  
في الفصول ان التوبة لا تكون عليه سلام تسحر واما في السحر كبر وكسحت في آخره فلو كان  
ثلاث من اخلاق المرسلين فنجب الافعال رونا في السحر والسواك الا انه اذا شئت في  
ومعناه تساوى الظنين قال الفاضل انه يجر من رضى الحزم ولا يجز عليه ذلك ولو اكل منكم  
لان الال هو القليل وعلا بما اذا كان في موضع لا يستبين الجارية او كانت القليل فمرة او متعينة  
او كانت بصيرة علة وهو بيت كمال ولو اكل ففدا انما لقوله عليه سلام دفع ما ترك  
الما به بركت ان كان اكبر اياه اكل والفي فطر لعمدة فعله ففدا وعلما بفطال كمن وقيل  
وعلى طهر الرواية لا قضا عليه لان البقاع لا يزال الا بخلافه ولو طهران في فطر طالع الكفارة  
لان في الامام على الال فطر لعمدة العورة علة بالال ولو كانت فطره في السحر ليجل القسط  
لان الال هو التماس ولو اكل فعليه القضا علة بالال رواية واحدة لان التماس هو الال  
وكما كان في توبة وتبين انها لم تغرب ينبغي ان يجز عليه الكفارة فطر الى ما هو الا وهو الجارية  
او الكفارة شيئا ففصل انما فطر ففدا علة فعله لعمدة ودون الكفارة لان الاستبادة استند  
الى القياس فيتحقق السيرة تهديته او صبت في فطره ناهيا او جرمته ناهية او جرمته فعله لعمدة  
ودون الكفارة وقال في فوات في الاقضاء علة اعتبارا بالما بين والعذر بالمع عدم القصد  
وكذا ان الشيعي يلفظ جوده وهذا دور ولا يجز الجارية لان عدم الجانية تهديته او صم  
في رمضان صوما ولا فطر اخذ في فطره وقال في رضى وصى صوم رمضان بدون الشية في رمضان  
لان الال لم يكن مستحق عليه ففدا في وجوبه لوقوعه في رضى عن كمال انفسه لا الفقه وتسا  
ان المستحق الال كجناية الجارية والعبادة الابانية **باب وجه الفناء** وقيل بعض الحكماء  
على ما روى في الكفا تهديته وكذا لو صبح طهر لم يعمد في كل فطر ففدا علة الكفارة عليه في حنفية  
وقال في فطر الجارية لانها لا يكون النية عنده وقال ابو يوسف في فطر الال قبل الزوال في الكفا  
لان فوات امکان التحصيل وصار كما صلب لا جرمته لان الكفارة تعلقت بالافاء و  
استند الى الامام في صوم الابانية تهديته















ولو بلغ صبي أو أسلم كان إذا قام من فراشه فوجد حائض في يوم من رمضان لم يمسك  
بشيء يومه تشبها بالقيام ولا يلزم القضاء لأن من كان حائض في يوم من رمضان لم يمسك  
بشيء من الأيام التي يجب عليه فيها قضاء ما حائضه **فصل** في مصومين يوم العيد وأيام التوبة  
صح وأخطأ وفيه وقال زفرات في رحمة الله لا يلزمه القضاء ولا يجب التذرية لأنه نذر  
بما هو حصته لو روي النبي في الصوم في هذه الأيام ولكن أنه نذر بصوم يوم من فريضة وأنه  
لا ينافي المشروعية لأن موجب الانتهاز والتبني عما لا يقدر على أن يكون فيقضي بقدره  
وصومه فيكون مشروعا ضرورياً والتبني بغيره وهو ترك اجابة دعوة الله لا ينافي المشروعية  
فيصير نذره ولكنه يخطأ إذا راعى المحصية ثم يقضي أسماها الواجب من ذمته وإن طافه  
مخرج من العدة لأنه إذا كان التوبة أحصا بمكانه التوبة بليغ وكذا لو نذر صوم يوم  
يخطئ به الأيام والتبني ولا عهده لو صارها خرج من العدة لأنه إذا كان التوبة قد  
فوتوا به النذر والشروع في هذه الأيام فلا يلزم بالشروع لأنه محصية ويلزم بالنذر  
إذا لم يحص في النذر بعد تركه ثم إن نوى النذر فقط أو نواه ونوى أن لا يكون حائضاً  
أو لم ينو حائضاً كان نذراً فقط وإن نوى الحيض وإن لا يكون نذراً كان حائضاً قريباً  
يجب على الفطر كما في البيوع لا القضاء وإن نوى بها أو البيوع فقط كان نذراً أو حائضاً  
يجب القضاء والكفارة إن أخطأ وعذابه يست نذر في الأول ويحرم في الثاني والمراد  
بالأول ما إذا نواه حائضاً ما إذا نوى الحيض وأعلم أنه لا فطر مسته ما إذا لم ينو  
أو نوى طهرها أو نوى النذر بلا نفي الحيض أو مع نفيها ونوى الحيض بلا نفي النذر  
أو مع نفيها جعل النذر مع نفيها أو جعل النذر مع نفيها أو جعل النذر مع نفيها  
إيجاباً لبيان فيه لم يخلو من نذره ونحوه لخلال ما بين قوله تعالى لم يؤتم بها أهل مكة وقوله  
قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم فإذا كان الحيض مع نفيها بغيره عليه أنه يلزم الجمع بين الحائض  
والحائض فلهذا في هذا قبل قوله تعالى من لم يجد فليصوم من هذا الكلام نذر بصوم يوم من  
بموجبها والذكر بالموجب لأن ما كان من التوبة بغيره بغيره بصيغة عامة فيجب عليه الصلاة  
أنه الحيض لو كان موجباً لثبته بلانية كثره الغريب بل في حقه فإين فالجواب عن الجميع

بين الحائض والمجانز أن الجمع بينهما في الاردة لا يجوز وبهذا ليس كذلك فإن النذر لا يثبت  
بارادته بل بصيغة فإن صيغة انتفاء النذر فثبت النذر سواء أراها ولم يراها ولم يراها  
أنه ليس نذراً كما إذا نوى أنه ليس نذراً بصيغة فثبتها وبهذا ليس كذلك فإن النذر لا يثبت  
لأحد في غير قضاء الكفارة وتجمع المجازي يثبت بارادته فلا يجمع بينهما في الاردة فيه كونه  
ولا يلزمه اتباع الفطر بصوم ستة في حال ولو فطر في العدة كراهية والتبني بالنص  
**باب الاعتكاف** وهو سنة مؤكدة لأن النبي عليه السلام وأصحابه عليه السلام فطر في الاعتكاف لا ينافي  
والمواطبة وليس السنة بحدية وكذا بالنذر وهو الكفارة في مسجد حائض مع النية والنية  
شرط في العبادات يتوابعها على يوم عند الامام وكفره عند الجورس وسأله عن  
وليس بها حد معين في دخول المسجد ونوى الاعتكاف إلا أن يخرج منه حتى لا يفتي في الشك  
على المال بغيره والصوم شرط في الاعتكاف الواجب وكذا في النفل في رولته وهو  
رواية الحسن بن أبي حنيفة روى والمراد اعتكاف في مسجد بغيره لأنه هو الموضع لصلاتها  
فيصير اعتكافاً فافيه ولو اعتكفت في مسجد الجماعة جاز والأول أفضل ومسجد بغيره  
أفضل لأنه في المسجد لا يطمح وليس لها أن تعتكف في موضع غيرها من بيوتها  
وإن لم يكن فيه مسجد لا يجوز لها الاعتكاف فيه ولا يخرج في بيوتها إذا اعتكفت فيه كراهية  
ولا يخرج المعتكف إلا حاجة الإنسان لما روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت كان النبي  
صلى الله عليه وسلم لا يدخل البيت إلا حاجة الإنسان إذا كان معتكفاً متفق عليه  
تبريد البول والغائط هكذا أفشروا الزمري وكان بهذه الأشياء معلوم وقوعها في وقت  
فكونه مستثناة من ضرورة ذلك كاعتكاف في بيته بعد ما فرغ من طهره لأن التمسك بالضرورة  
يستقر بعد ما ذكره الزليلج أو الجملة في وقت ما يذكرها مع سنتها لأنها أتم حاجته فيصير الخروج  
لاجله وقال إن في ربه فاعتكافه إذا خرج إلى الجمعة لأنه لا ضرورة في حقه كونه تركه  
أن يعتكف في الجامع قلنا الاعتكاف في كل مسجد مشروع لقوله تعالى لا تباشروهن وهن وإنهم  
عائكة في المساجد فثبتنا أن الجميع ثم هو ما حور بالحق إليها بقوله تعالى فاسعدوا أنفسكم  
فيكونه الخروج لها مستثنى كما جاز الأئمة فيكون ولا يثبت في الجامع التمسك في كل مكان حيث  
فلا فساد

ثبت وكذا في نفي التمسك في كل مكان  
دور روي بغيره



لان الفقد لا يخرج من المسجد الا ان لا يكون له في ذلك لانه التزم  
 الاعتكاف في مسجد واحد فلا يتم في غيره والقولان فان خرج ساعة بلا اعتكاف  
 آتيا اعتكافه وهذا عندنا في حقيقته روم وعندنا لا يفد ما لم يكن اكثر اليوم وقوله  
 افسر لان الخروج ينافي القيت وما ينافي السن سنة القليل والكثير كالاكل في القوم  
 والحديث في القوم وقوله اسحق وهو اوسع لان القليل منه لو لم يخرج لو خرج في الحج  
 لانه لا ينفذ لانه لا ينفذ ولا يخرج في الكبر والناهي اكثر من نصف النهار لا ينافي  
 لما ذكرناه في نية الصوم في التزويج والكله وشره ولو لم يفسد في المسجد او في بعض  
 هذا الجاهات ما ينافي المسجد حتى لو خرج لاجلها يفسد اعتكافه فلا خلاف في خروج  
 الى بيته لاكل لاكل في المسجد صباح والنبي صلى الله عليه وسلم كاي اكل في المسجد  
 فلا ضرورة اليه من التزويج ويجوز ان يبيع ويباع فيه بلا احضاره السعة ولا يخرج  
 لغيره لانه يحتاج المعتكف الى ذلك بان لا يجد من يقوم بحاجته الا انهم قالوا كبره  
 احضار السعة للبيع والشراء لان المسجد محرم عن حقن العباد وفيه شغل بها  
 وكبره لغير المعتكف البيع والشراء فيه لقوله عليه السلام جنوا مسا جدكم حينما انتم الان قال  
 وبيعكم وشرككم بهما في ذلك عليه الركن وواجبه لقوله تعالى ولا تبشروهن وانتم  
 عاكفون في المساجد فالحق به وواجبه وهو التمسك بالبيعة لان الجماع محظور فيه لما لم يكن  
 يتعدى الى وابعه كما في الاحرام والطهارات والاعتكاف في المساجد لان الكف عنه  
 هو الركن فيه والمحظور ثبت فيهما كمالا فيكون الركن فلم يتعد الى وابعه لان ما يثبت  
 للضرورة يتعد بعد ذلك في كل عين ويفسد بوطئه ولو ناسى في الليل لم يفسد اعتكافه  
 بوطئه سواء كان عامدا او ناسيا نارا او ليلا لانه محظور بالنسيان وكان في الكبر في  
 كاجتماع في الاحرام بخلاف الصوم حيث لا يفد به اذا كان ناسيا والفرق ان حاله المعتكف  
 منكرة كحال الاحرام والفسوة وحال الصيام غير منكرة في التزويج وبالرغم والفسوة والركن  
 في غير ذلك ايضا ان انزل والا فلا كراهية في الجماع وان لم ينزل لا يفد لانه ليس في  
 ولهذا لا يفد به الصوم ولو اذن بالتفكر والنظر لا يفد اعتكافه فيليل ويكرهه الفقهاء

لان الصوم الصحت لا يقع في شربة لينة لكنه يتحاشى ان يكون ما شربا يفسد الصوم  
 به صحت بعقده عبادته وهو منعه وعن علي بن محمد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال  
 لا يتم بعد احتلام ولا صلات يوم الى الليل رواه ابو داود وهو صوم اهل الكتاب  
 ففسح ويلازم قراءة القرآن والحديث والعلم والتدريس من النجاسة فيلزم مقتضى  
 الانبياء عليهم الصلوة والسلام وحكايات القاصدين وكذا ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 والكلام الآخر واما التكلم بغير الخفية لغير المعتكف فما ظنك للمعتكف وممن يفسد  
 اعتكافه ايام لزمه بلياليها معناه انه لو نذر ان يعتكف في ليلة اياما لزمه بلياليها  
 لان ذكر الايام بلفظ الجمع يدخل باكثرها لانه لا يفسد وكذا لو نذر ان يعتكف في الليالي  
 لزمه باكثرها لانه يذكر الليالي يدخل ما يكثرها من الايام قال الله تعالى ثلثة ايام الارض  
 وقال تعالى ثلث اياما ليل وسواها نهارا واحدة فغيرها مارة بالايام وارة بالليالي ففهم  
 بذلك ان ذكر احداهما بلفظ الجمع يشترط الاخر وتدخل الليلة الاولى وكانت متتابعة وان  
 لم يشترط التسليم لان الاوقات كلها قابلة للاختلاف الصوم لان مناه عن التفرق لان  
 الليالي غير قابلة للتعدد فخطاها بوجوب التفرق فيجب عليها التفرق حتى ينقض على التسليم ثم يدخل  
 في الاعتكاف قبل غروب الشمس من اول ليلة ويخرج منه بعد غروب الشمس من اخر يوم من التفرق  
 وان نذر يومين لزمه بلياليها اي بليالي ليلتان بغير اعتكاف يومين لانه لا يفسد يومين  
 يدخل باكثرها من اللياليتين في العادة يقال ما رأيته منذ يومين والما وبلياليتها كما يقال  
 ما رأيته منذ ثلثة ايام والما وبلياليتها بخلاف ما اذا قال لعتكف ان اعتكافا واجب ليلته  
 الليل اجماعا والتسوية بلياليها لانه لا يفسد في الليلة الاولى من كل يومين لا يدخل  
 الليلة الاولى لانه لا يفسد في الليلة الاولى من كل يومين لا يدخل  
 فيلزم احتياط الادب العبادات والتمسك بلياليها ولو نذر ان يعتكف ليلته لا يفسد لانه ليس  
 محل الصوم ولا اعتكاف بدونه وعلمنا ان يومين بلياليها وان لم يفسد في ليلته فاحتمل  
 صحته لانه لو لم يفسد لكانت بلياليها ويكفي في ذلك التسليم وان لم يفسد لانه لا يفسد  
 على التسليم لان الادب العبادات كلها قابلة للاختلاف الصوم بلياليها ويكفي بالشرع والاعتكاف

فان نذر ان يعتكف في ليلته  
 وان نذر ان يعتكف في ليلته  
 وان نذر ان يعتكف في ليلته

فان نذر ان يعتكف في ليلته  
 فان نذر ان يعتكف في ليلته



**كتاب الحج** هو لغة القصد وشرحا زيارة مكان مخصوص في زمان مخصوص بفعل محقق  
وقضى الحاج قوله تعالى ولقد علمنا ان الحج ليس في البيت من استطاع اليه سبيلا ولكنه على الحاجب  
في العزلة واحدة لانه عليه السلام قبل الحج في كل عام مرة واحدة فعلى الحاجب في كل مرة واحدة  
فما زاد وقلع ولان سبيل البيت وانما لا يبعد فلا يترك الواجب بهذا على العزلة واحدة  
اما وجوبه على الفور فلا يكتفى بوقت خاص والموت في سنة واحدة غير ما في وقتي  
احتياط وهذا قول ابي يوسف وعنه ابي حنيفة ما يدل عليه فان ابن سريج قال  
ان الرجل اذا وجد الحج به وقد قصد التمتع قال الحج ولا يترفع لان الحج فريضة لا يتركها  
على عبده وهذا يدل على انه على الفور وقال محمد وانما في هو على التمتع لانه لا يترك  
فكان العزلة كالوقت في الصلوة ولهذا يتيقن الاداء فلا يتصور قوته الا في كل سنة  
في سنة عمره وكان فرض الحج في سنة ست ولو كان على الفور لما اخره واما قوله عليه السلام  
من اراد الحج فليست عجل فانه قد يرضى المريض ونفل الرحلة وتعرض الحاجة رواه  
ابن ماجه والبيهقي وقد ثبتا المعنى في الذي نزل في سنة ست قوله تعالى واتوا الحج  
والعرة لله وهو امر بانام ما شرع فيه ولي فيه دلاله على الحاجب من غير شروء  
واتما وجب بقوله تعالى ولقد علمنا ان الحج ليس في البيت الاية وهي نزلت سنة ست فاقروا  
الماثلة العشرة يحتمل ان يكون العذر اما لانها نزلت بعد فوات الوقت او لخوف  
في المشركين على اهل المدينة او على نفسه عليه السلام او كرهه مخالطة المشركين في مناسكهم  
اذ كان لهم عهد في ذلك الوقت فاقروا عليه السلام الحج فليست عجل فانه عليه السلام  
فنادى الا الحج بعد العام مشرك لا يطوف بالبيت عريان ثم حج وكان في مكة سنة ثمان  
والذي يدل على ذلك ان التقديم افضل بالاجماع وآلوه لان العذر لما اخره عليه السلام  
ونية الاداء لا تدل على انه على التمتع بشرط اسلام وحرية وعقل ولو لم يكن  
فلا يجزى على ما في عهد وحنون وبشره لقوله عليه السلام اعلموا اني قد بلغ فليست عجل فانه  
حج ثم احتج عليه حجة شرعية والتعلق بشرطها التكليف وكذا حجة الجوارح لان الجوارح  
لازم والاعمال اذا وجد من كيفية مؤثره سفره ووجد رادوا رحلته لا يحج عليه حجة شرعية

صلواتها

خلاها بها وقد تركت بالصلوة واما المقصد فعن ابي حنيفة انه استطاع العزلة  
المستطيع بالراحلة وعن محمد بن ابي بكر انه غدا على الاداء بنفسه في كل عام لا يترك  
بؤذنه بنفسه فاشبهه بالصلوة وقد رادوا حجة ولقد علمنا ان الحج ليس في البيت  
ففضلت عن حجة الجبل الاصلية ولقد علمنا ان الحج ليس في البيت ففضلت  
والراحلة لانه عليه السلام فسر الاستطاعة به ويعتبر ان يكون ما كماله وقع في  
اهل بلده ولا يبعد قبله في كل عام لان يصرف بالاداء واجب فاذا صوفى لم يبق له شيء  
عند خروجه فالحج عليه ويستدل ان تكون المدة خالية عن العدة عند ذلك في كل سنة  
معتدة عند خروجه لا يحج عليه الحج وهو قد ما يكتمى به حتى يحل فاضلا عما ذكر  
لان المشغول بالحاجة العملية كالمسعود مترما فان قدر ان يكتمى عقبته لا غير لا يحج  
لان غير راد على الرحلة في جميعه ويعتبر في نفقة عليه السلام الوسط في غير تبذير ولا تقتير  
ولا يترك نفقته لما بعد اياه في طاهر الرواية وقيل نفقة يوم وعينه اليه نفقة  
لان لا يمكن التكسب على قدم في هذا الشهر وليس في هذا الجوهر على اهل مكة ومن حكم  
الراحلة لانهم لا يلحقهم نفقة فان العلى التي تليق مع امر الحارث وزوجهم  
لمدة ان كان فيها وبين مكة سنة سفره او فخر من عليه بشرط امر الطريق القل  
وبشرط وجودهم او زوج المرأة اذا كان بينه وبين مكة مسيرة سفر وهو ثمانية ايام  
اما كون الطريق امنا فلا بد ان يتأخر الحج بدونه فصا كان رادوا الرحلة في التمتع ولا يحج  
بلا احديهما لقوله عليه السلام لا يحل للمرأة ان تومن بالله واليوم الآخر ان تافسرها  
يكون ثلثة ايام فصا عدا الا ومعاها يوما وابنها او زوجها او اخوها او محرم منها  
سوا مسلم وابوداد او ذميين بشرط كون الحرم عا حلا بالاعرابية والافاق  
شروط الحرم بهذه الاوصاف لان الصبي والمجنون عاجزان عن حبسها وتزنها ولو سجد  
مناكحتها وانما سوا غيرهم من تركهم ونفقة عليها اي وجوب نفقة الحرم عليها  
لانها يتوصل بها الاداء بالحج فصا كان راحلة تتركه ويحج معه حجة الا ان لا يتركها  
وقال ان في ان يمنها لان لا يخرج نفقته فانها انما هي الزوجة لا غيرها من الزوجين  
والحج منها يهدا



فلما حرم صبيها وعبد فبلغوا واحتجوا في الجوز من فرضه لان احرامه انفعلا لاداءه  
فلا ينقلب الفرض كالضرورة اذا احرم للنقل لا يرد في بعض الفرض وكاحرام الصلوة ان اخذ  
لنقل ليل ان يؤدى به الفرض وقال في ان في اذا اضيق بك من بعض الفرض بالزمن فان جاز  
القبض احرام الفرض صح بخلاف العبد اى ولو جدد الصبي الاحرام قبل الوقوف بعرفة  
فجاء السلام اجزاه ولو فعل العبد لم يجز عنه لان احرام العتية غير لازم لعدم الابدلية  
فيكون المخرج بالشروع في غيره واحرام العبد لازم فلا يملك ذلك بالتبليغ وفرضه الاحرام  
وهو شرط والوقوف بعرفة وطواف الزيادة وبها ركعتان فاذا مات واحد منها  
بطل الحج وجب القصد وفي العام القابل للاداء شرط كالحج في الصلوة والباقي ركعتان  
وتعدلت فبقي الاول ايضا ركعتان وعرفة الحلق في الظهر في الاحرام قبل ان يخرج من مكة  
واجب الوقوف بعرفة والتبليغ بين النساء والمروة ورمي الجمار وطواف القدوم  
للاقامة والحلق والتقصير وكل ما يجب بالزعم واذا ترك شيئا من اجزاء حجة وعليه الزعم  
وغيره فاسنن واواب ويجزى لقوله في موضع من التمسك واسمه سؤال وذو القعدة  
والعشر الاول من ذي الحجة ويكره الاحرام قبلها والعرفة سنة والواقعة اى المواضع التي  
لا يجزى تركها الا انما ذكرها في الحديث في الخليفة ولت امين حجة وكلمة امين  
ذات عرفات والتجديتين فمن ذلك ان يكون الرأفة الصالح بغيره واليمينتين يعلم لاجلها  
اى لايمن هذه المواضع ومن حرمها من اهل فاجرا ذكره ووجوب اخراج الاحرام عنها لم يقصد دخول  
مكة وجاها لتقديم وهو افضل بيك وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذه المواضع  
لهو لا وفائدة التاقيت المنع من ما فيه الاحرام عنها لان يكون التقديم عليها بالاقامة في مكة  
اذا انتهى اليها على قصد دخول مكة عليه ان يحرم قصد الحج والعرفة ولم يقصد عند التوجه  
عليه السلام لا يجزى واحد الميقات الاخرى وكان وجوب الاحرام لتعظيم هذه البقعة الشريفة  
فيستوي فيه التاجر والحج وغيرهما بمكة وكل من هو داخل مكة اى داخل الميقات دخول مكة  
غير حرم حاجته لانه يكثر دخوله مكة وفيها اجاب الاحرام في كل مرة خرج من فصاروا كالسكن  
حيث يباح لهم الخروج منها ثم دخلوها بغير احرام بخلاف اذا قصدوا التمسك بالحج فاجاب

مؤدق

ووقت الحلق اى اذا كان المصدا داخل الميقات وخارج مكة فالميقات للحلق  
الذي بين الميقات وبين الحرم ومنه ولكي يالحق الحرم وفي العرفة الحلق لان النبي صلى الله عليه وسلم  
احرامها بان يخرج من مكة واما ما عاين ان يعرف من التمتع ويحرم  
في الحلق وكان اذا ادا الحج عرفته وهي في الحلق فيكون الاحرام من الحرم يستحق الوقوف  
واداء العرفة ثم يحرم فيكون الاحرام في الحلق لهذا ان التمتع افضل لوروده لا في مكة  
**فصل** اذا اراد الاحرام نذر ان يقام نظفاره ويقض ساربه وكل من عاتق  
ثم يتوضأ او يقبل هو افضل لما روى زيد بن ثابت رضي الله عنه انه عليه السلام  
اغسل الاحرام رواء الدار فطعنوا في ذلك وقالوا حديث حسن وكان ابن عمر رضي الله عنهما  
يتوضأ واحيانا يغتسل احياها وانما كان الغسل افضل لانه عليه السلام اغتسله وكان  
اعم والبلغ في التطهف فكان افضل قالوا وهذا الغسل يحصل النظافة واداءه الاكبر  
لا الطهارة في تعريضه الحايض والنفساء والربيع ويكفي في رداءه جديريه  
وهو افضل ولو كانا غسليين لانه عليه السلام بسما هو والحجاب مودة مسلم ولانه  
ممنوع من لبس الخيط فلا بد من مسرة العورة ودفع الحر والبر ودلك في عاتقها  
وانما استحباب الجديري والغسل للنظافة والجديري افضل لانه انظف لانه لم تركه الخياط  
والاولى ان يكونا ابضين لما ذكرنا في الخاتمة زيلع او بس ثوبا واحدا مستورة  
جاز وبطيبي ذكره محمد زفر حرمها الله ما يبيعه عنه بعد الاحرام وبه قال الشافعي  
لانه عليه السلام قال لرجل يحرم ساربه عما كان عليه في الطيب كما الطيب الذي يلبس  
فاغسل ثلاث غرات واما الجبة فانزعها ولا تلتفت بالطيب بعد الاحرام فلا يجوز لك  
حديث عاتق رضي الله عنه انها قالت كنت اطيبي بول الله صلى الله عليه وسلم عند اعراس  
باطني اجد وقدر وادى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اراد ان يحرم طيب  
باطني بالجد من الربيع ويكفي رعايتهم لما روى جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم  
صلى من الخليفة ركعتين عند اعراسه يتدبر فان كان منفردا بالحق فيقول عتيقها  
الاهم اى اريد بالحق فيشره له وتقبله من



كان ادائه في ازمته متفرقة واكتمت متباينة فلا يجوز عن المتعة عادة فيسأل  
 النبي صلى الله عليه وسلم لانه ليس لكل عير ورسالة لتقبل كمال الخليل واسمها  
 في قولها ما يتبين ان كانت التمتع العليم وكذا في كل ما في جميع الطائعات في الصلوة في  
 لانه المرفوع للشد ولا يكون الا ما يريد بركته وان نوى قبله اجزائه وانما النية  
 فهي شرط لجميع العبادات فلا بد منه لقوله تعالى وما اجروا الا ليعبد الله فخلصوا  
 والا خلاص بالنية وذكر ما يحرم به من الحج والعمرة بالثبوت لشرطه في الصلوة  
 ولو ذكر وقال نويت الحج واحرمت به لله تعالى لكان له ان كان اوله وانما العقب  
 الذي في الصلوة انما هو في قوله تعالى لا اله الا الله لا شريك له لا اله الا الله  
 والنية كذا والمكمل لا شريك له كذا على غير من عمره من الدعاء تنبيه النبي صلى الله عليه وسلم  
 متفق عليه في التبيين وقوله ان الحمد بكسر اللام لا يفتح فيكون ابتداء لا يفتح  
 صفة الاداء وهو اجابة لدعاء الخليل صلوات الله عليه على ما هو المعروف في العشرة  
 ولا ينبغي ان يخل بشيء من هذه الكفاية لانه هو المنقول بالتمام في الرواية والافضل  
 منها ويجوز الزيادة على ما قال في رواية الربيع عنه هو اعبره بالاذان والتشهد  
 من حيث انه ذكر منظوم وكذا ان اهل الصحابة كانوا يحذرون عن روايته بغيره  
 زادوا على ما في الرواية المقصود المنشأ واطار العبودية فلا يمنع من الزيادة عليه  
 فاذا ثبتنا ذلك فقد احرم في التمتع بالنية بان يكون شراعا عند وجودها ولم يبين  
 بانها يصير شراعا وذكر حرام الدين الشهادة بان يصير عابا بالنية لكن عند التلبية  
 لا بالتلبية كما يصير عابا في الصلوة بالنية لكن عند التلبية لا بالتكبير ومع اي يوسر ربه  
 انه يصير شراعا بالنية وهذا غير بركته وبه قال في لانه بالاحرام التزم الحرام  
 عن الخطوات فيصير شراعا بالنية كالصوم وكذا قوله تعالى فمن فرض من الحج  
 فلا رقة ولا نسوق ولا جلال في الحج قال ابن عباس رضي الله عنهما فرض الحج الا بهلال  
 وقال ابن عمر رضي الله عنهما التلبية قال ابن عباس رضي الله عنهما الاحرام وقالت عائشة رضي الله  
 عنهما الاحرام الى من اهل البيت وكان الحج يشترط على اركان فوجب ان يشترط في الحج

ذكره في رواية العظم كالمصلحة بخلاف الصوم لانه ركن واحد ولا يفسد التزم الحرام  
 بل هو التزم الاحكام كالصلوة ولكن شرط في الصلوة ولا يصير شراعا بل لا يقصد  
 به العظم فارسية كانت او عربية في المشهور عن ابي حنيفة والفرق لا يوسر ربه  
 رحمه الله بينه وبين الصلوة ان باب الحج اوسع حتى يخرج في النية ويقام على الذكر  
 مقام الذكر كالتكليف بعدد فكذا في التلبية وغير العربية فلا يفتح فليفتق الرفق  
 اي الجماع لقوله تعالى احل لكم ليلة القيام الرفق الربانيم وقيل في الجماع ودوا  
 بحضرة النساء وان لم يكن محض من فلا يفتح هو قول ابن عباس رضي الله عنهما في التلبية  
 والغفوق اي المعاصي والخروج عن طاعة الله تعالى وهو في حالة الاحرام ارشد  
 واتبع حرمه تلبس بالحريم في الصلاة حائبا والجلال اي الخفام مع الرفقة والمنزعة  
 والسياب وقيل هو جلال المشركين في تقديم الحج وتأخيره وقيل التمتع حريم انما  
 فرعا افضى ذلك الى القتال في التبيين وقيل صيدا لبر والاشارة اليه والدلالة عليه  
 لقوله تعالى لا تقبلوا الصدقات وانتم حرم ولحديث ابي قتادة رضي الله عنه انه عليه السلام  
 قال حين سألوه عنكم حرام وحل اصطاده ابو قتادة هل حلت لكم احرامه او انتم عليه  
 قالوا لا قال فكلوا ما بقي من لحمه ورواه البخاري ولم يعلق عليه عدم الاشارة والاشارة  
 ولان الحرام قد اترجم بالاحرام ان لا يتعوض للصدقة بما ينزل منه والاحرام والاشارة  
 تنزل الامنة عنه فيحرم والفرق بين الاشارة والدلالة ان الاشارة تقتضي الحرفة  
 والدلالة تقتضي الغيبة كقوله تعالى قتل القتل والقطب وقلم الطفر وحل سوار  
 او بونه وقص حية لقوله تعالى لا تخفوا رؤسكم والقص في معنى الحلي فثبت بدلالة النص  
 وكذا في رواية الشعث وقصا النفس فلا يجوز بجنبه للتطيب لما روينا من قوله  
 عليه السلام ولا تؤامت ورس ولا تغتسل وقال عليه السلام في الحرام التزخيز في  
 لا تحطوه في الزينة وسر رأسه ووجهه وقال في ان يجر لجل تحطيه الوجه لقوله  
 عليه السلام احرام في راسه واحرام المرأة في وجهه ولا قوله عليه السلام لا تحمر راسه  
 ولا وجهه فانه يبيح يوم القيمة محاميتها قاله في حرم ثوبه ولان المرأة لا تحمر راسها



مع ان في الكسفة فتنة فالرجل بطون الاول وقائمة فاروى العرق في تغطية الرأس  
وعلى رأسه وكيفية بالخطي لانه نوع طيب ولانه يقتل بهوام الرأس بخره والريح  
او سرويل او قبا او عمامة او قلنسوة او خفين الا ان يجدها منقطعها  
ثم اسفل الكعبين ويسرى صبيح برغزان او ورس او عصفر الا ما غسل حتى  
لا ينقص كما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما انه قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ما يبطل الحج فقال لا يبطله الا ما لا يبرئ من الاثر او ما لا يبرئ من  
ولا يغفران ولا الخفين الا ان لا يجد التعلين فليقطعها ما يكون اسفل من الكعبين  
رواه البخاري في السلم وغيرهما والكعبين المفضل الذي في وسط القدم عند تقعرها  
فيما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما وقوله لان يكون غسلا لا ينقص الى لا يبرئ وقيل  
لا يبرئ من التعلين من ربه وان عجز عنه لان المنه عن الطيب الكون في التعلين ويجوز  
للافتال ودخول الحمام لانه عليه السلام اغسل وهو محرم رواه مسلم ورواه ابو داود  
رضي الله عنه اغتسل رسول الله صلى الله عليه وسلم متفق عليه وكان عمر رضي الله عنه يغتسل  
وهو محرم واجمع اهل العلم على ان الحرج لغسل من الجنابة وحده ما كان ان يغتسل في الماء  
لتمتعهم التغطية وخيفة قتل القتل فان فعل اعلم وان دخل الحمام وتذكر ان قدس قلبي  
بغير تغطية معتادة فاشبهه بالماء عليه ووضع يديه وتوسل اليه سادته عليه السلام  
دخل الحمام في الحجة وقال ما يعبد الله باس اخفا شيئا من الزينة والاستطالة الى البيت المحلل  
اي ولا بأس بان يستظل بالبيت المحلل وقال مالك بكراه ان يستظل بالغطاء وما اشبهه  
لان نسبة تغطية الرأس في ايام عثمان رضي الله عنه كما لا يعرفون الغطاء في ايامه  
ولانه لا يمس بوشية البيت ولو دخل تحت اسار الكعبة حتى غطته ان كان لا يقرب  
ولا وجهه فلا بأس به لانه استظلا بهديته وشدة الحر في وسطه وهو كبير الهاء  
ما يوضع فيه الارياح ويشد لها فرجه وسطه مطلقا اي هو فيه لفقة لانه لفقة غيره وقيل  
مالك بكراه اذا كان فيه لفقة غيره لانه يشبهه باللبس لانه لفقة لانه لفقة غيره ولا ضرورة  
في لفقة غيره ولكن ان هذا كاشمال الارز ليس بلبس فلا يكرهه ثم يجزى ومما عده

وبكر

وكيفية التلبية راها بالهوية غيب القسوة وكلما علا شرفا او هبط او ابا  
اولى راكبا وبالكحار وكذا اذا استيقظ من نوم او استعطف راحلته وعند  
كل ركعة في نزول كما روى انه عليه السلام كان يلبس اذا انقضى راكبا او صعد مكة او هبط  
واذا وادى راكبا لمكسواته واخر الليل ذكره في الامام وقال النخعي كان السلف منهم  
يستحبون التلبية في هذه الاحوال وكان التلبية في الحج بمنزلة التلبية في الصلاة او انها  
شروط باقية سنة فبأنه عند الانتقال الى حال الى حال ويرفع بها صوت كما روى  
انه عليه السلام قال انما يجزى جبريل عليه السلام ما روى ان امرأته ان يرفعوا الصوت بهم  
بالاهلال والتلبية رواه ابو داود وغيره وعنه ابن حزم وغيره انه عليه السلام  
قال افضل الاعمال الحج والعمرة والعمرة برك الصديقين رضي الله عنه انه عليه السلام سئل  
اي الحج افضل قال الحج والعمرة رواه الترمذي واكثر رفع الصوت بالتلبية في الحج  
اسالة الدم وقال ابن عباس رضي الله عنهما رفع الصوت بالتلبية زينة الحج والعمرة  
**فصل في دخول مكة** ويقول عند دخوله مكة اللهم انت ربي وانا عبدك لا اله الا انت  
حيث لا يردى فرايقك واطيب منك والحق ان متبع الامر كراشيا  
يقض لك سلك مسلة المضطرب المشفقين من عذابك المحققين من عذابك متقبلين  
بعفوك وتخطي برحمتك وتجاو عن عفو عنك وتعينني على اداء فرايقك اللهم فحج  
ابوابك منكم واخلفني فيها واعذني من الشيطان الرجيم والتمسك فاذا دخل مكة ابتداء  
بالمسجد كما روى عن النبي عليه السلام انه لما دخل مكة ابتداء بالمسجد وكان الحضور  
زيارة البيت وهو فيه ولا يضره ليلادها او نهارا لانه دخول بلدة فلا يخفى  
باعتبارها بديانة لانه عليه السلام دخلها ليلا ونهارا رواه النسائي فدخلها نهارا فحجته  
وليلا فخرته وبها سوره في الدخول ولانه دخول بلدة فاستوفى القيل والنهار  
كذلك روى ابن الجوزي عن ابن عمر رضي الله عنهما ان كان من جهتي الدخول ليلا فحجها  
نهارا او ليلا فحجها ليلا فحجها نهارا فحجها ليلا فحجها نهارا فحجها ليلا فحجها نهارا  
انه عليه السلام كان لا يكره ان لا يقول الا الله وحده لا شريك له الملك القدوس  
على كل حال



ويدعو الحاجة لخدمته على انه عليه السلام كان اذا التقى البيت يقول اعود برب البيت  
من الذين والفقر ومن ضيق القدر وغدا بالقبر ونحوه لم يبعن لنا هذا الجنبنا  
من الدعوات لان التوقيت يذهب بالوقت فيكون كمن يكره الحفظ وان تتركه فانه يتركها  
عن النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه والتابعين رضوان الله عليهم فمن يلقى وابدا  
بالج الاسود فاستقبله وكبره وهلل رافعا يديه كالصلوة لما روى انه عليه السلام  
دخل المسجد فابتدأ بالج الاسود فاستقبله وكبره وهلل ورفع يديه لقوله عليه السلام  
لا ترفع الايدي الا في سبع مواطن وذكر من جملتها الاستسلام بالج سوية ويقبل ان استطاع  
من غير ابتداء لانه عليه السلام قال لعرضه الله عنه يا عبدك رجل قوتى فلان ارم على الج  
تؤذي الضعيفان وجرت خلوة فاستلمه والاف استقبله وهلل وكبره والاف  
بات الاستسلام سنة وترك الابتداء واجبا لانيان بالواجب ولجوعه في الاستسلام  
ان يضع يديه على الج ويقبل الج من غير ان يؤذي احد القول ان عرض الله عنه لربنا  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلمه ويقبله رواه البخاري ومسلم في الزنج او يستلم  
ذمته شيئا في يده ويقبله ويرسله يستقبله كبراهم كلا ما رواه الله تعالى وصلى  
على النبي عليه السلام اي وان لم يقدر على ذلك وضع يديه على الج وقبلة القول ما رفع  
رايت ابن عمر رضي الله عنهما يستلم الج بيده ثم قبل يده وقال انك تتركه منذ رايت رسول  
صلى الله عليه وسلم يقبله متفق عليه فان لم يقدر على ذلك من الج حيث كان العرجون وقبلة  
وقبلة يقول عامر بن واثلة رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يطوف في البيت يستلم الج من  
ويقبل الج من واهم وغيره واذا اعجز عن ذلك رفع يديه فاستلمه بيده جعل الج من الج  
مشيرا اليه كانه واضعا يديه عليه وظهرها نحو وجهه لما روى انه عليه السلام ان اليه  
بشيء فريده وكبره ثم انقلب ويطوف اخذ اعني يمينه على الباب الاقصى في يمينه من جهة اليمين  
فالمطالع المستقبل للج يكون يمينه الى جانب الباب فيمينه من جهة اليمين الى هذا الجانب  
وهو المكنون اي ما بين الج الى الباب عند كثرة الصلاة وقد اصبغ رواه بان جعله على  
اليمن واليسار في كل صلاة الا في صلاة ركعتين وراو الحليم سبعة اشواط اكله من



وهو المكنون وهو موضع فيه الخزانة يسمى هذا لانه حطم في البيت أي كسروى عن غاربه  
انه قد نزلت ان فتح الله تعالى مكة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في البيت وكان من قبله  
اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده واخذوا الحليم وقال عليه السلام صلى الله عليه وسلم  
في البيت الا ان قوبله قصرت بهم النقة فاحرقوه من البيت ولو وجدنا من عهد قديم في  
لنقصت بنا الكعبة واظهرت قواعدها الحليم في البيت والقبعة والقبعة  
على الارض وجعلت له يابون يا باسرقيا ويا غريبا ويا من غشا الى ما لا تعلم ذلك من  
ولم يقع في ذلك الحليم الراشدون من كان زمن عبد الله بن الزبير وكان مع الحليم  
فجعل ذلك واظهر قواعدها الحليم في البيت على قواعدها الحليم في البيت  
فلم قبل كره الحليم ان يكون بنا البيت على ما فعله الحليم في البيت والقبعة واعاده  
على ما كان عليه في الجاهلية فلما كان الحليم في البيت لطاف وراء الحليم حتى لو دخل  
لا يجوز ان استقبل الحليم وحده لا يجوز لان فرضية التوجيه ثبت بقول الكتاب  
فلما روى ما ثبت بغير الواحد احتياطا والاحتياط في الطواف ان يكون وراء الحليم  
يرحل في الثلاثة الا ان منها وهو ان يمشي مرتقا ويرتفع في البيت كالتفتين كالمباركة  
وذلك مع الاصطباع وكان سببها الجلالة للمشركين حيث قالوا انتم هم في  
ثم يقع الحكم بعد ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم وبعده عليه السلام ويمشي في البيت  
اي على التكبيرة والوقوف في الركعة يستلم الج اي يمينه وله اليد والقبلة  
ان تمكن من استسلام كل ما حرمه لان تعدد الاشواط ركعات الصلوة وكلما استفتح الركعة  
بالتكبيرة يستفتح الشوط بالاستسلام ثم ركعة ويحتم طوافه بالاستسلام لانه عليه السلام فعل  
ذلك في ركعتي الاستسلام الركعتين الجاهل ما حرمه حسن في ظاهر الرواية وعنه في سنة  
ولا يستلم غيرها لانه عليه السلام كان يستلم هذه الركعتين ولا يستلم غيرها يمينه  
وعنه ابن عمر رضي الله عنهما انه قال ما تركت استسلام يميني الركعتين الا في الجاهلية  
منذ رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلمه كما رواه مسلم وابوداود وروى ابن عمر  
رضي الله عنه انه عليه السلام قال وتقبل بالركن اليماني سبعون الف ملك فمن قال الله



والعافية في الدنيا والآخرة أما في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقد فرغنا  
 حاله آمين ويستحب الأكل من ذلك ويحب مجاهد أن قال من صنع يده على الكفاية  
 ثم دعا استحب في ذكره التبع لم يصل ركعتين عند المنام أو حين يستريح المسجد  
 دوما واجبا بعد كل سبع عندنا وقال الشافعي في إمكانية الأقدام دليل الركعة  
 وأما قوله عليه السلام لما انتهى إلى مقام إبراهيم عليه السلام قراء واتخذوا من مقام  
 إبراهيم مصليا فصلى ركعتين فقرأ فاتحة الكتاب في كل باب من المآثر من قبل هو الله  
 ثم عاد إلى الركن فاستلمه ثم خرج إلى الصفا ورواه أحمد ومسلم فنية عليه السلام أن صلوة  
 كانت اعتنأ لا لأمر الله تعالى ولا للوجوب وقال الشيخين وقادة أروا إلى الصفا  
 عند المنام ويحب الطواف القدوم وهو سنة لغير المقدم بكنة ويستحب طواف البيت  
 وهو سنة وليس واجب وقال مالك هو واجب لقوله عليه السلام من حج البيت فليحج به  
 بالطواف وأما أن الله تعالى أحر الطواف والآثار المطبق لا يقتضي الشك وقد تعين  
 طواف الزيارته بالاجماع وفيما رواه حماد بن عيسى وهو دليل الاستحباب ولي على أهل مكة  
 طواف القدوم لا القدوم في حرمهم يروونه ثم يعود ويستلم الحجر لما روي أنه  
 استلم الركن ثم خرج فيما رواه الشافعي ويخرج إلى الصفا ويصعد عليه فيستقبل  
 البيت ويكبر ويهلل ويصلي على النبي عليه السلام رافعا يديه للدهاء ويدعو بما شاء  
 لما روي أن النبي عليه السلام صعد الصفا حتى إذا نظر إلى البيت فقام مستقبلا القبلة  
 يدعو إلى الله تعالى ولأن الشافعي والصلوة بعد أن على الدعاء تعريفا إلى الإجابة في غيره  
 ثم الدعوات والرفع سنة الدعاء وأما الصعد بعد ما يصلي السبب بمرئيه ذلك أن التماس  
 هو المقصود بالصعود ويخرج إلى الصفا من أي باب شاء وأما ما خرج النبي عليه السلام  
 من باب غير مزدوم وهو الذي سمي بالصفا لأنه أقرب الأبواب إلى الصفا لأنه سنة يروونه  
 ثم يخطو المروة ويثبت على أهل فاذ بلغ بطن الوادي بين الميلا بين الأضراس  
 يسعى ساجدا حتى إذا وجدها يفعل على المروة فعلى الصفا لما روي أنه عليه السلام  
 نزل في الصفا وجعل يسعى نحو المروة وكسح فاعلم الوادي حتى إذا خرج من بطن الوادي

حتى صعد المروة فطاف بينهما سبعة أسواط وهذا شوط يسعى بينهما سبعة  
 أسواط يبدأ بالصفا ويحتم بالمروة ويسعى في بطن الوادي في كل شوط طاروا بينا وبيننا  
 يبدأ بالصفا لقوله عليه السلام أبدؤا بما بدأ الله تعالى به ثم السعي بين الصفا والمروة  
 وليس بركن وقال الشافعي أنه ركن لقوله عليه السلام أن الله كتب عليكم السعي فأسعدوا  
 وتنا قولكم ولا جناح عليكم أن تطوفوا بها ومثله يصنع للابادة فتتبع الركعتين والركعة  
 إلا ما عدنا عنه في الإيجاب ولأن الركعتين لا تثبت إلا بدليل مقطوع به ولم يوجد  
 ثم يروى ما روي كتب استحبابا في قوله تعالى كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت لاية نهيديه  
 ثم يقيم بكنة نحو ما لا يحد بحم بالحق فلا يتخلل قبل الأتيان فأنه لا يتركه ولا يطوف بالبيت  
 ما أراد لأنه ركن في الصلوة قال عليه السلام الطواف بالبيت صلوة والصلوة غير مفروضة  
 وكذا الطواف لأنه لا يسعي عقيب هذه الأطوفة في هذه الهيئة لا السعي إلى البيت  
 المأخرة والتنفيل بالسعي غير مشروع ويصل على كل سبع ركعتين وهن ركعتا الطواف  
 على ما ثبتا يهتدي به وطواف التطوع أفضل للعبادة من صلوة التطوع ولأن كل صلاة أفضل  
 لأنها أفضل منه غير أن الغرض ما يكملهم الطواف الأتم أيام الحج فكان أن احتال به أولئك  
 فإذا كان اليوم التاسع فخذى الحج خطبا مام خطبة يعظم الناس فيها المناسك  
 وكذا الخطبة في التاسع بعقبات وفي الحادي عشر بمن فيفضل على كل خطبتين يوم طهرا  
 خطبة واحدة ولا يخل في وسطها الخطبة يوم عرفة فانه خطبتان فيجوز سببها وكذا  
 تخطب بعد الزوال بعد صلاة الظهر لا يوم عرفة فانه بعد الزوال قبل أن يصلي الظهر  
 وقال زفر يخطب في ثلثة أيام متوالية أو بها يوم التروية لأن يوم الموم ومجمع الحج  
 وأما أنه عليه السلام خطب يوم التاسع وكذا أبو بكر الصديق رضي الله عنه وقرأ علي رضي الله عنه  
 سورة براءة عليهم رواه ابن المنذر وغيره عن ابن عمر رضي الله عنهما وكان المقصود من الخطبة  
 التعليم ويوم التروية ويوم النحر يوما استغفار فكان ما ذكرنا انفع وفي القلوب الخ  
 ويا في الكلام في كل خطبة من الآخرين في موضعها التي هي على كل خطبة من الآخرين فاذ أصلى اليومين  
 خرج إلى الصفا فقيم بها إلى الصلوة في يوم عرفة لما روي جابر أنه عليه السلام توجه قبل صلاة



يوم التروية الى متى وصل بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والجمعة والجمعة  
وعنه ابن عمر رضي الله عنهما انه عليه السلام صلى اليوم التروية بكة فلي طلعت الشمس  
واضح الى متى فصل بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والجمعة يوم عرفه ثم كلفهم  
لم يبين الوقت الذي يخرج الى منى يوم التروية وكذا في المسوط والبدائع لم يبين  
وقت وقال في الخط والمفيد سجد ان يتوجه بعد الزوال فهو احد قولين  
وقد ذكر المحدثين ان يخرج الى منى بعد ما طلعت الشمس الصحيح لما روينا وانفتحت الورد  
انه عليه السلام صلى الظهر منى ثم التروية ولو بات بكة ليلة عرفه وصل بها الظهر والجمعة  
الى عرفات وتركتها افراده لانه لم يتعلق بمنى في هذا اليوم اقامته في مكة ولكنه  
في تركه لا قنء برسول الله عليه السلام يهدى واذا دخل منى قال اللهم هذه منى  
وهذا محاد للثمن عليه من المسك فتن عليتها بجوامع الخيرات وبما مننت به عليا  
خليلك ومحمد حبيبك وبما مننت على ادنياك اهل طاعتك يا عبدك وزنايتي  
بيدك حيث طالبارها نكح وبسبحان من لا يخفى في الركن ثم يتوجه الى عرفات  
واقام بها فاذا انزلت الشمس خطب الامام خطبتين كالحجة وعلم فيها المساك حتى  
الوقوف بعرفة والارادة والارادة منى ويري حجرة العتبة يوم النحر والارادة الحجاز  
وطواف الزبارة وقاما لك تحب بعد الصلوة لانه خطبة وعظ كالعيد والجمعة عليه روينا  
وكان المقصود من تعليم المساك والجمع بين الصلوة بين المساك فقدم عليه في الركعة  
وصل بعد الخطبة بالناس الظهر والعصر معا باذان واقامتين لما روينا جازانه عليه السلام  
صلها معا باذان واقامتين حتى ذلك عنده عليه السلام فيكون حجة على ما كان في اعتنا لادان  
ثم بيانه انه يؤذن للظهر ويعلم الظهر ثم يقيم العصر لانه يؤذن قبل وقت المعهود فيكون  
اعلام الناس بانه شارب فيه ولا يتكلم في خطبة القصد وروى ابن مسعود قال لما خرج  
ان كنت تريد ان تقب السنته في خطبة وتجل القلعة فقال ابن عمر رضي الله عنهما صديقي  
رواها بخاري ولو قطع بينه كره لكان عاذا الاذان خلعا لما روينا في حديثنا لانه  
بالقطع او بغيره فليقطع فور الاذان الا ان قيل فيعيد العصر ولو اخطأ جازت القلعة

لها ليست بشرط خلان خطبة الجمعة والتربع وسرط الجمع صلوا مع الامام خلانا لها  
وكونه محرما فيها يعني يجوز الجمع بين الظهر والعصر بشرط ان يصل مع الامام وهو حر  
حتى وصلها او صلى احدها منفردا او غير محرر لم يجز الجمع واكثر بالاحكام احوال الجمع  
ثم قيل لا بد من الاحكام قبل الزوال ويجوز الجمع وان لم يكن محرما قبل الزوال واحرم بعده  
لم يجز الجمع لان الجمع على خلاف القياس في كل شيء على جميع ما ورد به الشرع والصحيح انه يكتفي  
بالتيقن على الصلواتين حصول المقصود من التربع ومن صلى الظهر في حله وحده صلى العصر  
في وقتها وبما عداها حصة حصة وقال الجمع بينهما المنفرد لان جواز الجمع الى احدى  
الوقوف المنفرد في جميع الية ولا يجمع حصة ان الحافطة على الوقوف بالنقصان لا يجز  
تركه الا في ما ورد به الشرع وهو الجمع بالجماعة مع الامام والتقديم لصيانة الجماعات  
يعسر عليهم الاجتماع للعصر بعد ان عرفوا في الموقف لا ما ذكر الا لما ناهة في الهداية  
ثم يقف راكبا مع الامام يؤمنوا وعقل وهو السنة قريب جبل الرحمة عند الفجر الى سورة  
الانبار يستقل الجبل وهو الجبل الذي يوسط ارض عرفات يقال له الال على وزن بيل الالة  
عليه السلام وقف في ذلك الموضع والجبل يسمى جبل الرحمة والموقف الموقف الاظم فيقف الامام  
بموقف النبي صلى الله عليه وسلم والسا من خلفه واقفين مستقبين القبلة رافعي ايديهم بالاعاء  
باسطتين الى السماء متضرعين محتضين والوقوف على الرحلة افضل اقتداء برسول الله  
صلى الله عليه وسلم ثم الوقوف على ما ذكره التلخيص وعرفات كلها موقف الا يطن عن تمة لعل  
عرفات كلها موقف وارتفعوا على اطن عن تمة واكثر لمة كلها موقف وارتفعوا على اطن  
وتحاشا بكة كلها محذورة بخاري وعليها جامع المسلمين يكون حجة على ما كان في حجة الزون  
بطن عن تمة وما يجازي الامام عليه السلام والتلخيص ويستقبل القبلة رافعا يديه بسطاطة امكبر امكبر  
مقبيا مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم واعيا لاجته حجة بقوله صلى الله عليه وسلم افعلوا  
دعاء يوم عرفة وافضل ما قلته انا والنبوة في قبلي الاله الا الله وحده لانه تركه الملك  
والله يحبني ومحبته ويوحى الى عبيده بالخبر ويوحى على كل قدر رواه مالك الترمذي واليه  
غيرهم وكان النبي صلى الله عليه وسلم يخطب فيها الدعاء في هذا الموقف حتى روى انه عليه السلام





وكورما في فوق العقبه اجزاءه لان ما حولها موضع النكاح والفضل ان يكون في البطن  
لما رويته في آية الحامى حجة لان ابراهيم عليه السلام لما اخرج الورد والسيط في حوض  
عنان ابراهيم عليه السلام من الى الجاهل والوكان بحرين في ارض مصر في النبي  
والاجار لابرار في النبي آية كية مع كل حصة بكنة ندى ابراهيم حود وابرار في  
لو سيج مكان النكاح اجزاءه لكنه الذكر وهو من ابراهيم يهتبه ويقطع التلبية باولها  
اسم او الحصة لما رويته عن ابن مسعود وروى جابر ان النبي عليه السلام قطع التلبية  
عند اول حصة من راحة العقبه يهتبه ولما يقف عندا لانه النبي عليه السلام لم يقف  
عندما ولا في العباد فواته يهتبه ثم كيفة الرضى ان يضع الحصة على ظهره بعهده  
اليمينه ويستعين بالمسحطة وهذا بيان الاوليه اما في حوز الجواز فلما يقف باسطة  
دون يهتبه بل يهتبه كيف ما كان وقدر المرمى ان يكون بينه وبينه فتم اذرع  
لان ما دون ذلك يكون طرا وكو طرا طرا جاز لان من رضى الى قديمه الا انه من سبي  
الحق لفته الستة ولو وضعا وضعا لم يجز لان ليس في ولورما فاقف قرب الجوز  
جاز لان هذا القدر مما لا يمكن الاخر اربعة ولو وقع بعيدا لا يجز لان لم يكن قرينة الا  
في مكان مخصوص ولو من سبع حصة حصة حصة واحدة لان المنصوص عليه في الآية  
وبما في الحصة من اي موضع شاء الا عند الجوز لان ما عند ما مردودا وروى عن ابن  
رضي الله عنه انه قال ما يقبل منه رفع وما لم يقبل تركه لان ذلك الحصة باسطة الطراف  
في اسم به وتجزا الركن بكل ما في جبال الارض كالبحر والمدروا الطيور والمغرة والنورة  
والزنج والجلجل والكل او قبضة من التراب والاحما النفسية كاليافوت والزهر جدد  
والزهر والبلخيش والفرز والبلور والعقيق بخلاف الحصى والجرار والزم والفرز  
اما لانه ليست في جبال الارض ولان نثاره ليس في ذكره ان يقبل ثم يذبح ان احب ثم يذبح  
وهو افضل او يقصر لما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ان اول نكاح  
هذا ان رضى ثم يذبح ثم يذبح ولان الحصى من سباب الخلل وكذا الزنج حتى يخلط بالحصى  
فيقدم الرضى عليه ثم الحصى في خطرات الاعوام فيقدم عليه الزنج وانما على الزنج

لانه الدم

ان الدم الذي يات به المفرد ثم يطوع والكلام في المفرد والخلق افضل الخلق على كل  
رحم المعلقين الحديث طه بالترحم عليهم قال الله الرحمة ترين وكان الخلق افضل  
في حصة والتفت وهو المقصود وفي التفت بعض التقية فانها غفلت مع الوضوء وكيفية  
في الخلق من رضى الراس اعتبارا بالسبح وخلق الكلالا في فقهه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
والتقيرة ان ياخذ من رؤوسه مقدار الاغلة يهتبه وحل راحة النساء وقال الله  
لما خلق الله الطيب ليعا القول عن رضى الله عنه بكل راحة شئ الا الطيب في النساء ولان في رضى  
الجماع في رضى جماعهم ساء الله في رضى النساء والجماع وتنا حديد عايشة رضى الله  
انه قال طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم لاجرا حديد احرم وحل حديد قبل  
ان يطوف بالبيت متفق عليه وعنه انها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رضى  
وذبحتم وحلقتم فقد حل لكم كل شئ الا النساء وحل لكم الشيا الطيب في رضى الله  
وهو مقدم على القياس في الرضى ليس بما في الخلل لانه ليس بما في رضى الله في رضى الله  
ثم يذهب من رضى الله والغدا وبعده الى مكة فيطوف بالزيارة بلا رضى الله ان كان  
قد قد رضى الله والى رضى الله رضى الله وقدر الله النساء والجماع الا انه في رضى الله  
بالحي ان اتبع بالاطوان لان الخلق هو المخلوقون الطوان غير الله اخر عمله الى رضى الله  
فاذا طاف على خلقه على الطوان الرضى اخر عمله لانه في رضى الله الى رضى الله  
فاذا انقضت على الطوان عمله في رضى الله والدليل على ذلك انه لو لم يخلق في رضى الله  
لم يخلق له شئ حتى يخلق وكذا اذا طاف من رضى الله اسوا حل له النساء والانه في الركن  
وما زاد واجب بخبر بالدم وهو التقية في رضى الله في رضى الله الطوان في رضى الله  
في رضى الله وهو رضى الله ويسمى طواف الزيارة عند اهل العراق وطواف لافضة عند اهل الحجاز  
وطواف يوم النحر وطواف الركن رضى الله ووقته بعد طلوع فجر النحر وهو افضل فيه ووقته  
ايام النحر لان الله تعالى عطف الطواف على الحج والاعمال منه يقول تعالى فكلوا ثم قال سبحانه  
وليطوفوا في مكانه وقرأوا فيه فاقول وقته بعد طلوع فجر يوم النحر لان ما قبله من الليل  
وقته الوقوف بعرفة والطوان مرتبة عليه ولو لا ذلك لادى الى رضى الله والجماع على ما بينا



وأولها أفضلها كما في الخبرين وكمره ما فيه عن أيام الحج لأنه موقع بها فلو أخرها  
وذكر القدر من فترتها فذكر في آخر أيام التشريق وذكر في العاشر  
عند محمد بن مرقس وقوله الحلي هو وقع الطواف على الأضلاع بركعتين ثم يعود إلى البيت  
لأنه عليه السلام عاد إليها على بابها ولا يبق عليه الشك وهو الركن ومنه من يقيم  
فيه بركعتين ثم يركب الحمار الثالث في اليوم الثاني بعد الزوال يبدأ بالبيت  
فيمر به سبع مصبات كبير مع كل مصبة ويقف عند ما يدعو ثم يأتيه بركعتين  
ثم يجزئ العتبة لذلك إلا أنه لا يقف عند ما يفعل في اليوم الثالث كذلك طاروت  
حاشية رضي الله عنها أنها قالت قال النبي صلى الله عليه وسلم من حج من مكة فمضى إلى مكة  
ومكث بها إلى أيام التشريق ثم حج إلى مكة فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة  
ويقف عند ما يدعو ثم يأتيه بركعتين ثم يجزئ العتبة لذلك إلا أنه لا يقف عند ما يفعل في اليوم الثالث كذلك طاروت  
رواه أبو داود ورواه غيره من أصحابنا وهو الصحيح وهو الذي عليه السلام  
يوم الحج فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة  
عند الحج فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة  
ويصلي على النبي عليه السلام ويدعو الحاجته ويرفع يديه كما روينا وكقولنا عليه السلام  
لأنه لا يركب الحمار في سبعة مواطن وذكر من جهته عند الحج فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة  
وتبقي أن يستغفر لأبيه وأمه ومعارفه لقوله عليه السلام اللهم اغفر لحاجتي ومن  
استغفر الحاجت وحكمة الوقوف عند الحج فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة  
حجزة العتبة لأن العادة قد انتزعت بركعتين ثم انزل الله أنه لا يركب الحمار في سبعة مواطن  
قبل طلوع الشمس الرابع لا بعد صلاته من صلاة ما قام من ركعتين وهو واجب  
لقوله تعالى فمن حج من مكة فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة  
عند ما دعا فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة  
الحج فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة  
وهذا هو الصحيح خلافا لما ذهب إليه من أن أيام الحج أيام البركة في الدنيا والآخرة

لأن رمي جرة العتبة فهو يوم الخصال الزوال جائز بلا خلاف وكل وجاز الترمذي ركبها  
وغيره كفضل جرة العتبة بهذا البيان الأفضلية وما كان الجواز فثبت كيف كان  
لخصه القصور وهو الركن وبنايه الفضل وهو الركن وبنايه الفضل وهو الركن وبنايه الفضل وهو الركن  
يرمي جرة العتبة يوم الحج فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة  
كان يفعل ذلك وكان الأول بعده وقوف ودعاء فالحلي أقرب إلى النظر في ما ذكرناه  
ويثبت لي أيام الرمي متى وكيف أنه لا يثبت بمنه ليالي من مكة عليه السلام بات وعمره في مكة  
كان يركب على كل ركعة من ركعاتها وقوبات في غيره في غير ركعاتها فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة  
لأن المبيت في مكة عليه السلام في أيامه فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة  
قبل لقوله كان عمره في مكة فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة  
في العبادة في مكة فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة  
بعد الحاء المأتملة اسم موضع ذات أخر يجمع من مكة ليالي لا يثبت وكان الكفار يجمعون  
وكانوا على هذا من روى الحديث عليه السلام فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة  
فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة  
لما روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة  
عليه السلام لأنه كان أسحب في حجه عليه السلام إلى المدينة وأنه عليه السلام قال في مكة  
عند الخيف فيكون له حلق في مكة فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة  
فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة  
ولا يبايعهم ولا يؤمهم يسلموا أجمعين عليه السلام وتنادوا على ما فعلتهم من دواع  
الحج فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة  
فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة فمضى إلى مكة  
لأنه يصدر عنه أي يرجع والقصد الرجوع وطواف الركن لأن يومه به البيت

وطواف المأذنة لانه لا يخلو لغيره البيت من منى وطواف اخر هو بالبيت لانه لا يطوف  
وطواف الواجب فيلحق وهو واجب الاعلى للمقيم عليه وقال مالك: هو سنة وهو  
احد قولين السابق لانه لو كان واجبا لما سقط عن المكي وعن الخليلي وكذا ما روى  
عن ابن عباس بن عنترة عن عائشة قال كان الناس يصرخون في كل وجه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لا يصرخ احد حتى يكون آخر عمره بالبيت رواه مسلم واحد وغيره في رواية اخرى ان  
ان يكون آخر عمره البيت لانه خفف عن المرأة الخليلي متفق عليه واهل مكة لا يصرخون  
على الحج عليهم لان التواضع من شأن النساء فيلحق بهم اهل ادون الميقات لانهم  
يتمتعون على مقدم مكة الذين لم يستقوا في زعمهم ويشرب الماء من اناء عليه السلام  
استقى ولما ابتغى فشربه ثم افترقا في باقي الدلو في البرية حتى وقفا في الزيل قال  
عليه السلام في ماء زعم انها مباركة انهما طعم طعم وشما وسق رواه مسلم وقال علي بن ابي طالب  
ما زعمنا ان شرب ماء قد شربه جماعة من العلماء لمطالبي عليه فانا لو لم نركه وقال ابن  
عيسى عنهما ان شربوا من شرب الماء برأوا صلوات الله عليه الا في رواية اخرى ان شرب الماء بالبراءة زعم  
ومعنى الاخبار انهم الذين لم يأتوا الباب وتقبل العتبة ويمنع صدره ويقلعه  
وفقه الامين على المنع من بين الباب والحدود ويستشيت باستار الكعبة  
ويدهو الجند ويكلمه يتصرف في البيت بالدعاء ما احب من امور الترابين ويقول  
انهم هذا بيتي الذي جعلته مباركا وهذا العالمين الذين كما ينبغي له فغلبت  
ولا تجعل هذا آخر العهد من بيتك في ارض قبة العود اليه حتى ترضى عن برحمتك يا ارحم الراحمين  
ويرجع القوم حتى يخرج من المسجد وهو ميت وراه وبصره الى البيت متيا كيا  
مخترا عافوا البيت حتى يخرج من المسجد وفي ذلك جلال البيت وقطعه وهو العظيم  
يكنى بالقد عليه البشر والعادة جارية به في تعظيم الكاين والمكبر في ذلك مكابر وهذا  
تمام الحج ثم يرجع الى وطنه في الزيل **فصل** ان لم يدخل الحرم مكة وتوجه وتوجه  
الى عرفه ووقف بها سقط عنه طواف القدوم ولا شيء عليه لانه لم يشرك  
في ابتداء الحج على وجه يرتب عليه سائر الافعال فلا يكون الا تيان به عن غير ذلك الوجه

ولانه اذا دخل مكة بعد الاقامة من عرفه يطوف للزيارة فيخفيه طواف القدوم  
كما سقطه القوم فيخفيه عن تحية المسجد وكذا لم يشرك في العرة طواف القدوم لان  
طواف العرة يفتي عنها ولا شيء عليه لانه سنة فلا يجزى الجاهل به تركها تركا  
ومن وقف او اجاز بعرفة ساعدا بابين زوال الشمس يرم عرفة ويطوف بالحجر  
ثم يرم في حجر فداء وركب الحج لقوله عليه السلام فدا ورك عرفة ببليل او نهارا فداء وركب  
ويهرج على ما كان لانه لا يكون حذركا حتى يفتي ساعدا لليل صليان ولو نالها ان يركب  
او لم يعلم انها عرفة لعدم ما رويها عن عائشة ومن فاته ذلك ففداء عرفة في طواف ويسع  
ويجمل في طوافه في طواف ادم عليه ولو لم يركب فدية ان يحرم عنه عرفة فيفعل في ذلك  
ان فعل فلا امره جاز عذرا به حنيفة في فداها وقال انه لم يحرم بغيره ولا اذن  
لغيره به ففدا لانه لم يركب بالاذن والذلة لا تعف على العلم وجواز الاذن لا يعرف  
كثير في الفقهاء فكيف تعرف العوام بخلاف ما اذا امر غيره بذلك صرحنا ولانه لما عاقم  
عقد الرقعة فقد استعان بكل واحد منهم فيما يوجب به سائر ما يتبع في الاحكام المحققة  
بمذاهب الفرق كان الاذن ثابا دلالة والعلم ثابا نظر الا انه ليس الحكم يد على من يركب  
والمرأة في جميع ذلك كالرجل يفتي في جميع ما ذكر في الاحكام لان احوالهم في عاتق جميع  
ما لم يفر دليل على الخصوص الا انها تكشف وجوبها لاراسها لانه عورة وتكشف وجهها  
لترأسها لسلام احوال المرأة في وجهها بستر ولو سارت على وجهها شيئا وجافته جاز  
لما روي عن عائشة رضي الله عنها انها قالت كان الركب ان يردون بيا وحج مع رسول الله  
حواش في افاضوا سارت احداهم جليبا بانه راسها على وجهها فاذا جازوا  
كثفوا رءوسهم والوداد ودفروا عن ان يركبوا ولا تجزى بالستية بل تسع في غير الاضلاع  
على ذلك ولان صورة ما عورة وبؤس الى الفسقة فيلحق ولا ترمح لاسن بين المسلمين  
لانهم لم يركبوا عورة بستره ولا حتى بل تقصر ما روى ان عليه السلام نهى الناس عن الخلق  
واحرقوا بالتحفة لان حلق الشعر في حرمه مثله حلق الخبيثة في حرم الرجل على ذلك في الحديث  
لان عليه السلام باع التراب من القيص لسائر المحرمات فيارواه ابو داود وغيره في الحديث



ولا تلبس غير الخيط كغالب العورة ولا تضطجع لا ذكرنا فالمرء يتكبر ولا تلبس الجوارح  
 عنه رجال لا يفتنونهم عن عمار الرجال الا ان يجدوا موضع خاليا في الرجال استلمته  
 لعدم المانع ولو جازت هذه الاحرام اغتسلت وانت تخرج للمساكنة الطواف بالبيت  
 افعال الحج باثرها من تاروس انه عليه السلام قال لعائشة رضي الله عنها حين حاضت  
 وكنت غرضة بالعمرة اذا جاءك يوم التروية اغتسل واهلك بالحج واصنع ما يصنع الحاج  
 غير انك لا تطوف في شرجي وان حاضت بعد طواف الزيادة سقط عنها طواف القدر  
 ولا تنس عليك تركه لانه عليك ان تفضل لنفسك الخفيف في طواف القدر  
 ثم غير الزمان من بيتي ثم كفا سقط عنه تمام مكة ولو بعد التروية عند عرفة  
 لا يسقط بالاقامة بعده ومن قلده بدنة لقطع او نذرا وجزاه او نحوه وتوجه به بالحج  
 فقد احرم التوكلة عليه السلام من قلده بدنة فقد احرم وكان سوق الهدى في معنى التلبية  
 في اظها لا اجابة لانه لا يفعل الا من يريد الحج او العمرة واطها لا اجابة قد يكون بالفعل  
 كما يكونه بالتقوى فيصير غير الاتصال التلبية بفعل هو من خصائص الاحرام وصفة التقليد  
 ان من لم يلبس على منوع بدنة قطع فعل او عروضة خراقة او الحائض يدانية كان بعث بها  
 ثم توجه فلا تاروس عن عائشة رضي الله عنها انها قالت كنت اقبل فلابس يدي بكونه  
 صل الله عليه وسلم فبعثت بها واما ما قيل من حلالا يدانية حتى يجمعها لان عند التوجه اذا  
 لم يكن بعث يد يد بعد ان يتوجه لم يوجد الا بخروج النية في جرد النية لا يصير ما كان ادركها  
 وساقها او ادركها فعلا فترت النية بفعل هو من خصائص الاحرام فيصير ما كان ادركها  
 في الابدان ويدانية الا في بدنة المتعة معناه ان ادرك الاحرام بهذا استباح والبيت  
 ان لا يصير ما حتى يجمعها لما ثبتنا وجلا استحل ان هذا الهدى مشروع في الابدان  
 من خارج الحج وصنعها لانه يخلص مكة ويحكي للحج بين اداء النكاح وفيه قد يجب  
 وان لم يصل اليه مكة وكان يهدي للمتعة نوعا فخصاص يتقار الاحرام بسبب فان المتعة  
 اذا ساق الهدى ليس ان يخلل فكلنا في بدنة الشروع في تقيس بان يصير غير ما بين الترميم  
 وقال ابو اليسر يثبني ان يكون هدي التران كذلك في التليق فان حمله او اشعره او فلهذا  
 لا يكون عروا

لان

لان التجيل لم يضر في البر والذباب فلم يكن من خصائص الحج والكنس مكره عند التخيير  
 ولا يكونه من النكاح في شئ وعند هذا ان كان حيا فقد فعل للحاج في الحج في التخليق لا يثبني  
 بالهدى والتعليق ان لا غير هذا وليس بدنة يدانية فالتبدية في الابدان البقرة وقال النبي  
 في الابدان خاصة لتولية علي بن ابي طالب في حديث الحج والمنع من كالمهدى بدنة والتدنية  
 كالمهدى بقره فصل بين ما ذكرنا ان البدنة تقضي على البدنة وهي الضحاة وقد اشتركت في هذا  
 وكذا لا يجوز كل واحد من سبعة الصلح في الرواية كالمهدى في ذروا والهدى في الصلح  
**باب البقاء في التمتع** التران افضل مطلقا في التمتع والافراد في مكة وهو ان يهل بالعمرة  
 والحج معا الميقات ويقول بعد الصلوة اللهم اني اريد الحج والعمرة فيسرع حاله فيقبل ما كان  
 واشترط الا يهل من الميقات وقيل انما في التمتع الاحرام في كل دور مرة واحدة ولا يخرج  
 من بدنة قبل ان يصل الميقات جازما صار قلنا وهو افضل من التليق فاذا اذكرة ابتداء  
 فطاف للعمرة وسعى ثم طاف للحج طواف القدوم وحس ان يقول حسبي الله في بيانه للتر  
 وانما يقدم افعال العمرة فتكون من تحت بالعمرة الى الحج وكلمة الى التران والاعانة فتقدم العمرة  
 ضرورة حتى يكون التران والحج والالتزام في التمتع فالتران بمناء فهدى ان كان واحد  
 منها ترفع يا واما النكاح في سفرة واحدة فيجزي بغير العمرة فيه فتكون في التران الحج لا يكون  
 الا للعمرة كوصف ان التليق فان طاف بها طوافين وحس سعيها في التران  
 اي لو طاف للحج والعمرة طوافين متواليين في غير ان يهل فيهما ثم سعى حيا فانما لانه انما هو  
 المحسني عليه آت بانه فخره سعي العمرة وقدم طواف النية عليه لا غير ذلك في التران  
 فلهذا لان تقديم النكاح تأخير لا يوجب التمتع عند حيا ما عذره فطواف القدوم سنة  
 فتكره لا يوجب الحج فكلما اقبل على الحج لان التقديم اهل من التران السعي تأخير جعل آخر  
 كالاطل والترم او كذا ذلك لا يوجب شيئا فكلما انكسنا في الطواف فليكن فاذا رمى جرة العتبة  
 يوم الحج فدم التران ساعة او بدنة او سعي بدنة توكلة تتأخر في سعي بالعمرة الى الحج  
 فما استيسر من الهدى والقران بعثه التمتع على ما بينا وكان عليه السلام تاروس فوقع الهدى  
 وقال جابر رضي الله عنه حججنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فحجنا بالعمرة عن سبعة والبقرة عن سبعة

لا يخرج عن ذلك في التمتع في بيان النكاح  
 وهو القران والتمتع فالهدى من جهة التليق  
 مفردا بالعمرة وهو مفردا بالعمرة وهو  
 من ينوي العمرة فليكن ويقول ليكن بقره  
 ثم ياتي بافعالها وفارن وهو من يجمع  
 بين العمرة والحج في الاحرام وينويها ويقول  
 ليكن بحجة وعمرة وياتي بافعال العمرة ثم  
 بافعال الحج من غير تخلل بينها وبينها  
 من ياتي بالعمرة في التمتع او يكثر طوافها  
 ثم يحرم بالحج ويجمع من عامه ذلك من غير  
 ان يلزم باجله المأما فحسبها الزميري

رواه البخاري ولم يعلق عليه على ما ذكره قوله لا يجزئ البدنة الا عين واحد وتحت عليه الجسد  
 وانه عاين ضربه عنه انما السبب في الهدي او ما هاته رواه مالك ومالك ومالك ومالك  
 بالبدنة بينا البقرة البقرة لان اسم البدنة يقع عليها على ما ذكرنا في جرح سبب كل واحد  
 منهما عن واحد والهدي في المثل والبقر والغنم على ما ينسب في موضعنا انما السبب في الهدي  
اعظم فهو افضل لقوله تعالى ومن يعظم شعيرة الله فانها من اقوى القلوب ربكم فان خرجت  
صمام ثلثة ايام قبل يوم النحر ولا فصل كون آخرها يوم عرفة وسبعة اذ اخرج ولو  
بمكة اي صمام العاجز عن الهدي الى اخره لقوله تعالى لم يجد فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة  
 اذ ارجعتم تلك عشرة كاملة الآية وهو ان نزل في التمتع فالغزاة بعينه على ما بينا فينا  
 دلالة لان وجوبه على المتمتع لا على منكر النعمة حيث وقع لا واء التاكيد والاعمال  
 يتكدها والمراد بالحج والتمتع علم وقته لان نفس الحج لا يصح طوافا وقته انما الحج  
 بعينه الاحكامين فيهما المتمتع والا فصل ان يؤخر الى اخره فترا يصوم يوم التابع  
 ويوم التروية ويوم عرفة كما روي عن علي بن ابي طالب وجده وكان الصوم بذلك الهدي في مكة  
 ما غيره لاحتمال قدرته على العمل وقوله ولو بمكة اي يجوز لمن يصوم السبعة بعد ما فرغ  
 من افعال الحج ولو صام بمكة يعني بعد ما حضر ايام الترمين للتمتع في مكة وقال ان فريضة  
 لا يجوز ان لا يتوى ان يعمر فيها لانه متعلق بالرجوع والمعلق بالسبب لا يجوز قبله الا انه  
 اذا تعذر بالاقامة بينا ان التمام ان يصام بمكة لانه بدل الدم وان يكون بمكة  
 فكذلك بدل الدم انما النص عليه بالرجوع بتسبب اذا تقدم في وطنه لانه فاذا تحل حازه  
 كامل فزاد اصنام وكان اسم من معلق بالرجوع بل بالفرار لانه سبب الرجوع فاطلق  
 السبب على السبب يتبع فان لم يصم ثلثة قبل يوم النحر من الدم اي وان لم يصم ثلثة  
 في الحج وجب عليه الدم ولا يجوز ان يصوم ثلثة والا سبعة بعد ما يتبع وقال ان في  
 يصوم بعد هذا الايام لانه صوم موقت فيقف وقاما كما يصوم فيها لعله تعالى في كل  
 فصيام ثلثة ايام في الحج وهذا وقت وكذا انما الهدي هو يوم الصوم في هذه الايام فتعبد  
 بالنقص او يخلو النفس فلا يتبادر به ما وجب عليه فلا يتبادر به ما وجب عليه لان الصوم بدل

والبدان

وقال البدان لا تصدق القبر شرعا والنقص فيه بوقت الحج وجواز الدم على الاصل وعن عمر بن الخطاب  
 انه امره فمثل بغير سبب ولو لم يقدر على الهدي تحلل وعليه وان دم التمتع ودم التحلل  
 قبل الهدي يهدى مكانه مكان وقت التارن بعرفة قبل طواف البقرة فقد روي قطرة قطرة  
 لو فقدت او بقصيرها وسقط عنه دم القران اي ان لم يرض التارن مكة ووقف بعرفة  
فقد صام رافضا لعمره وعليه دم لرفض العرة وقضاؤه وانما يصير رافضا للعدة  
لانه تعذر عليه او ما لانه لو اذ كان بعد الوقوف بعرفة لصار رافضا لافعال العرة على  
افعال الحج وبهذا خلاف المشروع وروي الحسن بن عبيدة انه يصير رافضا لعمره بالتمتع  
 وهو القياس ولان التوجه في فضايل الوقوف ومقدماته فبعدت بحقيقة كالتوجه الى مكة  
 بعد ما حلت الطهر فممنه لانه ينقص في الطهر عنده نحو السجدة والاحتياط وهو العرف  
 بعينه وبينه كقوله انه ما مور بنقص العمل والتمتع لا يجتمع في فعل واحد كما حكم الله تعالى  
 من حج عن رفض العرة وما مور بالرجوع الى مكة ليعبر على الوجه المشروع فلا يعطى لغيره  
 حكم عينة فانها وانما تقضى العدة لتحقيق المشروع فيها وهو ملزم على ما عرف في موضع  
 وسقط عنه دم القران لانه لم يوفق لا واء التاكيد وعليه دم لرفض العرة لانه خرج منها  
 بعد هذا المشروع في ما قبل اداء الافعال فصام كالخمس والتمتع افضل من الاضمار  
 وهو ان يأتي بالعرة في اسرها الحج ثم حج من عادته فذلك من غير ان يلم باهل المأثم كما هو  
 في طهر التروية وقد روي الحسن بن عبيدة انه يصوم في ان الاضمار افضل لان التمتع  
واقطع العدة بدليل انه يصير مكيا بعد فريضة في حكم التمسك حتى يصير مكيا في مكات  
وتحليل من فريضة سفره واقطع الحج والكونه فرضا في بناء العدة وكذا الطهارة في التمتع  
بمساجد العبادتين فاقسم القران وفيه زيادة شك وهو ارفقة الدم وسفره وانما  
وان تحلل العدة بينه ما لانها تتبع الحج لتحلل السنة بين الحج والتمتع على ما بين  
جميع لسوق الهدي وتحتج لاي سوق الهدي على ما بين جميع التمتع الترفق بهما  
احدا الشرفين ليقين فحرم بالافعال فيطوفها ويسعى ويحملك من ان لم يبق الهدي  
وهذه افعال العدة وكذا اذا اراد العدة دون الحج فعلا ذكرناه والاحكام بالتمتع



ليس يشرط للعمرة ولا للتمتع حتى لو احرم بانه ذميرة اهلها او غيرها جائز وصار متعمدا للحرمة  
ويقطع التلبية باذن الطواف وقال الكشي ان احرى بيوت مكة وتحرروا عنه اذا وقع  
بصره على البسطة لان العمرة زيارة البيت فيتم به وتكون مارواه البوداد وودعها  
فيما لم يشرعها ان عليه سلام كان يحكم من التلبية في العمرة اذ استلم الحجر وقال في جميع  
وكان المقصود الطواف بالبيت لا رؤية البيت ولا رؤية مكة فيكون القطع مما اقتضا  
وذلك عند استلام الحجر يقطع ثم يحرم بالتحج من الحرم يوم التروية وقبله فضل لانه في بعض مكة  
وميات اهل مكة في الحج الحرام وقديما من قبل وان احرم قبل يوم التروية جاز وهو  
تقول عليه السلام ان اراد الحج فليتحج وكان فيه من اية الاخرة زيادة في السنة فكان  
اوله من التلبية في الحج والتمتع كالعارف لانه لا يكون متعمدا الا اذا حج في تلك السنة ويفعل  
جميع ما يفعله الحاج على ما تقدم في المفرد لانه مفرد بالحج الا انه يملغ طواف الزيارة ويحج  
لان هذا اول طواف له في الحج وقديما ان على طواف بعده سعي يملغ في حلقه المفرد  
لان قد سعى في عتيق طواف القدوم فلا سعي اخرى حتى لو لم يسع عتيق طواف القدوم  
سعى في هذا الطواف وسعى بعده ولو كان هذا المتعمد على سعي بعد ما احرم بالحج  
فلا يبرح من الحرم حتى يملغ في طواف الزيارة ولا يسع بعده لما يتبين ان سعي  
فحكمه ان يخرج من الحرم في كل المتعمد حكم العارفين ويهون يصوم ثلثة ايام في الحج  
وسبعة اذا رجع الى ابله على ما يتبين في القرآن وجانصوم الثلثة قبل الطواف ولو لم يواف  
بعد الاحرام بها لا قبله اعلم ان استلم الحج وقصد الصوم الثلاثة لكن لم يصدق التمتع في الاحرام  
وكن في القرآن لكن التمتع افضل وهو ان يصوم ثلثة متابعه اخره يوم عرفة مستكففة  
فان شاء سوق الهدى وهو افضل احرام وساقه وهو اوله من فقهه لانه عليه السلام  
احرام بذي الحليفة ثم ساق الهدى بعده وكان الافضل ان يحرم بالتلبية في ابي رسا  
قبل التعليل والتسوية كيلا يكون حرجا بالتوجه من التلبية وان كان بدنة فلهذا زيادة  
او قل وهو اوله في التعليل اي التعليل جاز في التعليل ولو لم يلد هذا على ان يصير  
بالتعليل غير ما قد قيل في هذا الباب انه لا يصير بالتعليل حرجا بل لا بد من التلبية قبل  
يقوم مقامها وهو التعليل في مكة

والعارف

والاستحباب جاز عند ما يهوى ساقه الا يسره هو الاستحباب بفعله عليه السلام  
او من الامين ويكره عند الامام قاله البيهقي عليه السلام فوطئ جانب اليسار فبعد او فحيا  
الامين اتفاقا وابو حنيفة رحمه الله في هذا الصنيع لانه ثلثة ايام ففعله النبي عليه السلام  
لان المشركين كانوا لا يمتنعون عن تعرضه الا بهذا وقيل انما كره الله استحبابه لانه  
لم يأتهم فيه حتى يخاف السراية وقيل انما كرهه ايتاره على التعليل في مكة ثم يعتمر كما  
تقدم ولا يخلل بعد عرفة لان سوق الهدى يجتمع في التعليل بالاربعين ولان سوق الهدى  
ما يشرع في اقباب الاحرام ابتداء فلان ما يشرع عليه في التعليل ما اذا لم يسوق  
الهدى لانه لا مانع له من التعليل في مكة ويجزم بالحج كما حرم يوم التروية وقبله فضل السنة  
فاذا اطلق يوم الحج حل من احرامه لان الحلي في الحج كالسلام في التعليل فيحل من احرامه  
وتقول حل من احرامه بقرعة بان احرام العمرة بان بعد الوقوف بعرفة وذكر في النهاية  
ان العارفين اذا قتل حصيدا بعد الوقوف بعرفة لا يبرح في مكانه لان احرام العمرة قد انتهى  
بالوقوف في حرم سائر الاحكام وانما يبقى في حرم التعليل لا غير الاحرام بالحج يستحق الحلي  
في يوم الحج ولا يبقى الا في حرم التعليل خاصة وهذا بعيد لان العارفين اذا جامعوا في الوقوف  
يجب عليه بدنة الحج وشارة للعمرة وبعد الحلي قبل الطواف شانه ان يتبع ولا تمنع ولا قرآن  
لاهل مكة ومن هو داخل المواقيت لان التمتع هو التمتع باستطاعة احد التبعين في غير  
ان لم يشرعوا بابله ولا يمكنه ان لا يلبس بها ولا يصور التمتع في حرم فلا يشرع في حرم  
الصلاة وقال ابن عمر في مكة ليل اهل مكة متعة وقتل ابن عباس في الزبير في مكة  
ولان مكة اهل مكة في الحج احرام وفي العمرة الحلي فلا يصور الجمع بينهما فلا يشرع في حرم التعليل  
واهل ما دون المواقيت ملحقون بهم فيكونون بمنزلة من التلبية وهذا في حرم الافاقية  
فان عاد المتعمد الى ابله بعد العمرة ولم يكن ساق الهدى بطول فقهه لانه التلبية فيها  
بعين التلبية كما ما صحح او بذلك يطل التمتع كذا روى عن عدة من التابعين بعد ذلك  
وان كان قد ساقه لا ان ساق الهدى فالله لا يكون صحيحا فلا يطل متعة عند حنيفة  
وابو يوسف وقال محمد يطل لانه اذا ساق الهدى في مكة ان العود مستحب عليه ما دام عليه التمتع

لأنه لا يمكنه الخروج عن هذه الأجزاء الخمسة لانه لم يترقى بأداء  
التشكيلات التي يجب من فسوف واحد من هذه الخمسة ومن ثم لا يجوز غيرهم المتبعة  
لأنه لا يغير عليه لأن دم التمتع غير النجاسة فلا يوجب جديها من الآخر ولا يحل على  
دم المتعة ودم الحمل قبل النزول على ما بيننا في القرآن **باب النجاسات** ان ينجس  
عضو الزهره وذلك مثل الرأس والخصية والشرج لأن الجارية تسكن على سكال الأجزاء  
وذلك في العضو الخارج في غيرت عليه كمال الحوجب وأن كل طبيا يشترط عليه الدم عند  
النجاسة وقلنا لا نجاسة لانه لم يستعمل استعمال الطبيب لانه إذا استعمله  
كثيرا لم يترق بالزهره وكله وهو عضو كامل نجس على الدم نيلق وكذا لو أدهن برت وعندها  
سدقة أي جعل الدم في عضو لا دانه ان كان برت خالصا وحل خالصا للدم  
عندها نجاسة حنيفة وعندها نجاسة حنيفة وعندها نجاسة حنيفة في الشعر والدم وأن نجاسة  
في غيره فلا يترق إلى أدهن الطبيب كدهن البنفسج وكوه فيجعل الدم ناعا والطبيب يمسكه  
ولو خففه بغير نجاسة أو ستره بوجاهة حنيفة لانه لم يستعمل كامل حنيفة وحل نجاسة  
أو نجاسة أو حنيفة أو طيبة وأدها أو عانته وكذا لو حلق نجاسة فانه حلق واحد  
من هذه الأشياء ويجعل الدم عليه والنجاسة وعندها حنيفة لما روي عن أبي عبد الله عليه السلام  
انه عليه السلام اجتمع وهو حرم متفق عليه ولو كان يوجب الدم لما ستره عليه السلام ولأنه  
قليل فلا يوجب الدم كما إذا حلقه لغيره نجاسة وكذا حلقه من نجاسة مقصود وهو المعبر  
بمخلاف الحلق لغيره ولا نجاسة فيما روي لانه لا ينجس لانه حنيفة من النجاسة وان فقرا طاهر يديه  
وجعل عليه نجاسة حنيفة دم وكذا لو قسح الحلق في يده واحدة وجعل على الكحل  
إذا كان في حلقه لا ينجس لانه حنيفة من نجاسة حنيفة من نجاسة حنيفة من نجاسة حنيفة  
أطراف يديه وجعل عليه نجاسة حنيفة أربعة دماء لأن النجاسة نجاسة حنيفة  
النجاسة حنيفة من نجاسة حنيفة من نجاسة حنيفة من نجاسة حنيفة من نجاسة حنيفة  
حنيفة واحدة وجعل عليه نجاسة حنيفة من نجاسة حنيفة من نجاسة حنيفة من نجاسة حنيفة  
والزهره والنجاسة حنيفة من نجاسة حنيفة من نجاسة حنيفة من نجاسة حنيفة من نجاسة حنيفة

لأنه لا يمكنه الخروج عن هذه الأجزاء الخمسة لانه لم يترقى بأداء  
التشكيلات التي يجب من فسوف واحد من هذه الخمسة ومن ثم لا يجوز غيرهم المتبعة  
لأنه لا يغير عليه لأن دم التمتع غير النجاسة فلا يوجب جديها من الآخر ولا يحل على  
دم المتعة ودم الحمل قبل النزول على ما بيننا في القرآن **باب النجاسات** ان ينجس  
عضو الزهره وذلك مثل الرأس والخصية والشرج لأن الجارية تسكن على سكال الأجزاء  
وذلك في العضو الخارج في غيرت عليه كمال الحوجب وأن كل طبيا يشترط عليه الدم عند  
النجاسة وقلنا لا نجاسة لانه لم يستعمل استعمال الطبيب لانه إذا استعمله  
كثيرا لم يترق بالزهره وكله وهو عضو كامل نجس على الدم نيلق وكذا لو أدهن برت وعندها  
سدقة أي جعل الدم في عضو لا دانه ان كان برت خالصا وحل خالصا للدم  
عندها نجاسة حنيفة وعندها نجاسة حنيفة وعندها نجاسة حنيفة في الشعر والدم وأن نجاسة  
في غيره فلا يترق إلى أدهن الطبيب كدهن البنفسج وكوه فيجعل الدم ناعا والطبيب يمسكه  
ولو خففه بغير نجاسة أو ستره بوجاهة حنيفة لانه لم يستعمل كامل حنيفة وحل نجاسة  
أو نجاسة أو حنيفة أو طيبة وأدها أو عانته وكذا لو حلق نجاسة فانه حلق واحد  
من هذه الأشياء ويجعل الدم عليه والنجاسة وعندها حنيفة لما روي عن أبي عبد الله عليه السلام  
انه عليه السلام اجتمع وهو حرم متفق عليه ولو كان يوجب الدم لما ستره عليه السلام ولأنه  
قليل فلا يوجب الدم كما إذا حلقه لغيره نجاسة وكذا حلقه من نجاسة مقصود وهو المعبر  
بمخلاف الحلق لغيره ولا نجاسة فيما روي لانه لا ينجس لانه حنيفة من النجاسة وان فقرا طاهر يديه  
وجعل عليه نجاسة حنيفة دم وكذا لو قسح الحلق في يده واحدة وجعل على الكحل  
إذا كان في حلقه لا ينجس لانه حنيفة من نجاسة حنيفة من نجاسة حنيفة من نجاسة حنيفة  
أطراف يديه وجعل عليه نجاسة حنيفة أربعة دماء لأن النجاسة نجاسة حنيفة  
النجاسة حنيفة من نجاسة حنيفة من نجاسة حنيفة من نجاسة حنيفة من نجاسة حنيفة  
حنيفة واحدة وجعل عليه نجاسة حنيفة من نجاسة حنيفة من نجاسة حنيفة من نجاسة حنيفة  
والزهره والنجاسة حنيفة من نجاسة حنيفة من نجاسة حنيفة من نجاسة حنيفة من نجاسة حنيفة









وهو الحرم والاتح انه على الخلاف فهو يقول ان الملقى غير حرم الحرم لان النبي لم يمتنع  
والجاء في الحديث انه حرم وبالحديثية وعلقوا في حرم ولها ان الملقى لما جعل  
مخلو صا كما سلم في آخر الحديث فانهم واجبا زهوا ان كان مخلو واذا صار صا  
انضم الحرم كالنسخ وبعض الحديثية في الحرم طلع الحلقا فيه فالحاصل ان الملقى  
ليتوقف بالزمان والمكان عند الحلقا فيه حقيقة وقد لا يتوقف بها عند قوله  
يتوقف بالمكان دون الزمان وعند زفر يتوقف بالزمان دون المكان وهذا الخلاف  
في التوقيت في حق التقديرين بالتم اما لا يتوقف في حق المخلو بالزمان والتوقف في حق  
في العبرة غير موقوف بالزمان بالاجماع لان اصل العبرة لا يتوقف به خلاف المكان  
لان موقوف به يهدية ولو عاد المعتمر بعد رجوعه فمقتضى ملازم اجماعا معناه اذا فرغ  
المعتمر عاد الى الحرم لانه انما به في مكانه فلا يترتب ضما نه يهدية ولو طلق المكان  
قبل النسخ لم يتردد ان عند الحقيقة قدوم الحلقا فيه غيرا وان لا لانه اذ انه بعد النسخ  
قدوم بان غير النسخ على الملقى يهدية وعند معاد ان يهدية بدم واحد وهو الاثر والكل  
بسبب التاخير في حلقا فيه على ما قلنا يهدية والدم حيث وكحاشية في حق النسخية في الحقيقة  
ما يخرى في الفطرة فصل في حق القتيبة ان قتل حرم صيد بزاوول عليه من قبله  
فعلية الجواز اما القتل فمقتضى ان لا تقتلوا القتيبة وانتم حرم ومن قبله منكم متوقفا في الجواز  
مثل ما قبل من النعم الالهية نقش على الجواز الجواز واما الدلالة في حق خلاف ان في حرم  
هو يقول الجواز تعلق بالقتل والدلالة ليست بقتل فاشبهه دلاله الخلال هل لا  
وكتا ماري حديق ايج قاده وقال عطاء در حرم اجمع الناس في حرم على الدال الجواز  
ولان الدلالة في حلقا فيه الاحرام وانه تقويت الاصل من القتيبة اذ هو آثر من  
يتوقفه وتوار به فصار كالانكاف ولان الحرم باحرام التزم الاستماع في النعمان  
فيضمن بتركه ما التزمه كالموقع في حلقا فيه لانه لا التزم من جهة على ان فيه الجواز  
على ما روي عن ابي يوسف وزعمه والدلالة الموجبة للجواز وان لا يكون الموقوف على  
بمكان القتيبة وان قصد في الدلالة في كونه وصلا في غيره لانها على المقتضى

وكوكان الدال هل لا في الحرم لم يكن عليه شي لا حلقا وسواء في كل الما في الحلقا  
لان ضمان يعتمد وجوبه بالاتفاق فاشبهه ما في الاحوال والمستدعي والعاية سواء  
لان الوجوب لا يختلف يهدية وهو الجواز في حق القتيبة يتقوى عدلين في موضع مثل  
او في اقرب موضع منه ان لم يكن له فيه قتيبة ثم هو في حق القتيبة ان شاء اشترى  
يهدية ان يهدية فدهم في الحرم فان ذكته في حرم يخرج عن عهده بالارادة متى اذ طاعت  
بعده لا يجب عليه شي وان اعطى كل فقير واحد وان ذكته في حرم يخرج عن عهده  
من جهة القصد في حق القتيبة على المسكين بان يصل لكل مسكين من الحلقا فيه قتيبة نصف  
ما كان في حلقا فيه كذا في النسخية في حلقا فيه وان شاء اشترى بالاطعام فمقتضى ان لا يهدية  
نصف صاع بزاو صاع ثم اشترى لا اقل ولا يجران يطعم مسكين اقل نصف صاع  
لان الاطعام المذكور يهدية في مال هو المعهود في الشرع يهدية وان شاء صام  
عن طعام كل فقير يوما اسي وان اشترى الصيام يقوم المقبول طعاما ثم يصوم على كل  
نصف صاع بزاو صاع من شعير يوما لان تقدير الصيام بالمقتول غير ممكن اذ لا قيمة  
للقصايم فتقدرناه بالاطعام والتقدير على هذا الوجه معهود في الشرع كذا في النسخية يهدية  
فان فضل اقل من طعام فقير تصدق به او صام عنه يوما كالا لان الصوم اقل من يوم  
غير مستوعب بدين وعند الجواز لا يطير في حق الطير في حلقا فيه وفي النسخية  
وفي الاربع عتاق وفي الاربعة جفوة وفي النسخية يهدية وفي حلقا فيه بقره وما  
لا يطير في حلقا فيه والتمت في هذا الباب قوله تعالى ومن قتل منكم متعمدا فجاءه مثل ما قتل  
ثم النعم يحكم به ذوا عدل الحكم يهدية بالانكاف الكسبة او كذا حرم طعام مسكين او عند ذلك مثا  
فقد وان اشترى المقتول على مثل صورته بدل لغير المقتول النعم وحقن يقول المقتول في النسخية  
لم يهدية في الشرع الا وان مرا وبه المقتول صورة ومعنى في المقتول او معنى في النسخية في غير  
المقتول اما البقرة فلم يهدية في حلقا فيه في حلقا فيه وكذا البقرة في حلقا فيه  
من النعمان كما كان في النعم فالتعني ان الواجب جواز ما قتل وهو القتيبة كما كان في النعم  
بان يشترى بذلك القتيبة بعض النعم ثم قوله تعالى يحكم به ذوا عدل يهدية هذا المعنى فان القتيبة

الحج إلى الرأى العدول ولو لا التقديم أو لا كيف ثبت الاحتيار بيمين النعم والكفارة والنعم  
وأيضا لو لم يكن له نظير من النعم فعدت حرة والشافعي يخرج عن هذا بيمين ضمنية أو لا يتجمل  
المثال على القيمة ولا دلالة للمابة على هذا المعنى صفة لثمة والحادد والشافعي والعائنة  
والجسدي في ذلك سواء لأن السبب لا يختلف بها كما كان في الأحوال التي يبيد بها العبد  
في قوله تعالى فكله منكم متعديا فجزاءه مثل ما قل من النعم لاجل الوحيد المذكور في آخر الآية  
وهو قوله تعالى وإذا رآه منكم متعديا فكله منكم والشافعي وإن جرد العتيد أو قطع عضوه أو شق عرقه  
ضمه ما تعقبت بجمعة اعتبار الجوار بالكل كما في حقوق العباد وقوله إذا ذرأه في أثره  
وإن لم يسق إلا أثر لم يضمن ولو لم يضمن له الموجب وقال أبو يوسف فإنه يضمنه صدقة اللام يضمن  
وإن تنفد ربه أو قطع فوائده فخرج عن جزاء المشاع فعليه قيمته كاملة فصار كما  
لو قطع عيني عبدا وقطع رجله وإن حله بيمينه لبيته فلان الكلب من أجزائه  
فيكون معتبرا بجملة وإن كسر بيمينه فقتله البيض فلا تارة أصل العتيد لأنه معد ليكون  
صيدا فأعطى له حكم العتيد في الجوار على اللحم من الرزق وإن خرج من البيض فخرج  
منه بيمين الفرج فلا تارة البيض معه يخرج منه فرج حتى وإن تك بالاصل وأجبه بيمينه  
وكسر البيض فبان قسرة سبب موت الفرج فألظا به أنه ما ربه والقياس أن لا يجيب به  
سواء البينة لأن حيوة الفرج غير مطلوبة من الرزق ولا يجوز العتوم ولا شيء يقتل  
غراب وحداقة وذئب وحيتة وعقرب ومارة وكلب عتور وبعوض وقمل وبرفوف  
وقراد وسحابة لأنها من أرواح الأرض وحشراتنا وليست بصيود ولا متولدة في البر  
وإن قتل قملة أو جرادة تصدق بها مساة مثل كذب الطعام لأن العتمة متولدة  
من النقص الذي على البدن وكان الجوار في صيد البر فإن الصيد لا يمكن أخذه إلا بحيلة  
وليعقده لا أخذ به تارة وعرة غير جرادة رزق أن أهل الجوار أصابوا جرادة أكثر  
في أحوالهم فعملوا بتصديق مكان كل جرادة بدرهم فقال عمر رضي الله عنه أرى  
دراهمكم كثيرة يا أهل حمير فخرج جرادة من الرزق ولا تتجاوزت في قتل السبع  
وقال الشافعي لا يجزئ الجوار لأنها جبلت على الأنداء وقد خلعت في الفواسق المستفناة

وكذا

وكذا اسم الكلب شيئا وإن التبايع بأسره ثلثة وثلاثون السبع صيد متحرر وكونه  
مقصودا بالاختصاص جلد له وليضبطا به ولو رفع إذاه والقياس على الفواسق  
ممنوع لما فيه من إبطال العتد وتمام الكلب لا يقع على السبع عرفا والعرف ملكة لا يجاوز  
بقيته ثلثة وثلاثون رزق يجزئ بالغة ما ينفذ اعتبارا بما كونه اللحم وثلاثون رزق عليه سلام  
السبع صيد وفيه ثلثة وثلاثون اعتبارا لما كان الانتفاع بجلده لا لأنه جارح موفى  
فمن هذا الوجه لا يزداد على قيمته ثلثة طاهرا استلابة وإن صال فلا شيء يقتله  
وقال زفر بن جهمينة اعتبارا بالكل الضال ثلثة ما سوس في عرضي ههنا أنه قتل سباعا  
وأحمد بن حنبل وقال أنا ابتداءه وثلاثون اللحم ممنوع عن التعوض لا عنه دفعه الذي  
وتهدا كان ما ذروا في دفع المتوقف من الذي من كفاة الفواسق فلا تارة يكون ما ذروا  
في دفع المتوقف أو دفعه وهو الذي من الشارع لا يجزئ الجوار وحالة اختلاف الجمل  
الضال لا لأنه لا تارة من جملة صاحبه وهو العبد يهدية وإن اضطر لحرم لم يسل العتيد  
فقتله فعليه جزاء لأن الأذن مقيد بالكفارة بالنقص على ما تلوها من قبل بيمينه ولحم  
فخرج ثلثة وبقره وبعير ودجاج وبط أو بطن فلا تارة هذه الأشياء ليست بصيود  
لعدم التعوض والكراد بالبط الذي يكون في الحياض لأنه لا يوفى بأصل الخلقة  
وعليه الجزاء ويذهب حكمه مستزاد أو طلي مستأنس لأنه صيد بأصل الخلقة والكتبتا  
عائض فلا يطرد الحكم الأصلي كما لا يرد أن يذبحه في حق الذكوة لا غير حتى لا يذبحه  
على اللحم وقدر الحكم المستزاد خلاف ما كذا في الرزق ولو ذبح صيدا فهو ميتة لا يحل أكلها  
وقال الشافعي أن قتل ما ذبحه اللحم غير له لأنه عالم له فانتقل فعله إليه وثلاثون المذكورة  
فعل مستزاد وقيل فاعل حرام فلا يكون ذكاة كذب بيمينه الجوسم وقيل لأن المستزاد  
هو الذي قام مقام الميتة في اللحم والدم تسمية فإنه غير ميتة ولو أكل منه  
فعليه قيمته ما أكل مع الجوار بخلاف لحم آخر أكل منه وقال الشافعي عليه جزاء ما أكل من أكل  
منه لحم آخر فلا تارة وقوله من جسداه كما أنه يذبحه حيثه فلا يلزم بأكله الاستغفار  
وصار هذا إذا أكله لحم غيره وكذا يمينه حيثه إن جرحته باعتبار كونه ميتة كما ذكرنا

وكذا



وباعتبار انه مخلوق واحد لان احرامه هو الذي القيد عليه المحلنة والذات على الاستحبابية  
فمن الزكوة فصاعدا حرمته التناول بهذه الوسائط فاما الاحرام فكلها حرم  
لان تناول ليس بمخلوق واحد بل هو كل واحد وكل واحد حرمه صاعدا وذلجا ان لم يكن  
عليه ولا امره بغيره ولا امانته وقال مالك والشافعي انه اصطفاه الخلال لاجل الحرم  
لا يتناول لقوله عليه السلام القيد حلال لكم ما لم تصيدوه وايضا لكم رواه ابو داود  
والترمذي وثبت ان ابا قتادة روى عنه انه قال القيد حلال الرضخ خاصة بل صاده له  
ولا يحل له ان يخرجه من الحرم فاحرامه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يحرمه عليه السلام  
باورادته ان يكون له من كل ما في الحرم الا ما لا يحل له من كل ما في الحرم غير  
صنع منه ولا تسبيل كان حلالا له وما رواه ضعفه يحيى بن معين ولبس في  
فهو حلال على اذا صيد بآجره او بخل على ان يهدي اليه القيد المحل دون الحرم فاما  
بيده الامانة فشرط ان لا يكون دالا على القيد وهو الحرم رآه روي في حديث  
ابن قتادة ومسلم لا يحرم بالعلالة يلقن ومن دخل الحرم وفي يده صيد عليه رسالة  
وقال مالك والشافعي لا يرسله لان حق الشرع لا يظهر في ملكه القيد فاجبة القيد  
وكذا انه يدخل الحرم صاعدا صيده فلا يجوز التعرض له تحاشا اذا دخل قطع فبه  
قوله ابراهيم بن عوف عايشة رضوان الله عليهم اجمعين ولو كان صاعدا فاسلم  
في الحرم فالتفت حاما لا يجز عليه لانه فعل ما يجب عليه فلا يعزم بآجره فانه باجره في البيع  
ان كان باقيا وان مات لم يجز اياه اذ ابا القيد بعد ما دخل الحرم يجب  
رد يديه ان كان باقيا ولا يبيعه بغيره وان كان فائضا يجب قيمته  
لان البيع ما سد المكان الذي فجز به بعد ان كان باقيا والا فقيمه وهذا لانه  
ما حصل في الحرم صاعدا صيده فيجوز عليه التعرض له والبيع تعرض فيه وبيع القيد  
فلا فرق في ذلك بين ان يبيعه في الحرم او بعد ما اخرج منه فباعه خارج الحرم  
لانه صاعدا لا يقال من صيد الحرم ولا يحل له اخرجه بعد ذلك في التلقين ومن احرم  
وفي بيته او نفسه صيد لا يرسله رسالة وقال الشافعي عليه ان يرسله لانه متعرض للقيد

باسم

باسم الله في يده وذلك حرام عليه باجره فوجب تركه بارسله كمن كان في يده  
وكذا ان القيد رضى عنه عنهم كانوا يرمون وفيه يرمون صيد وودوا ومن لم يلق  
عنهم انهم اجنبوا امرها وبذلك حرم افعال الامة الى يومنا هذا فصارا جماعا  
فعلا ويهدون افوى الحج الشرعية من التلقين وان اخذ حلال صيدا ثم احرم فاسلم  
احد من المرسلة عند اخصه في وقالا لا يضمن لان المرسلة امر بالمعروف والنهي عن المنكر  
وما على المحسنين من سبيل في ذلك ان ملكه القيد بالاخذ ملكا محترقا فلا يبطل احرامه بل يحرم  
وقد اتفقا المرسلة في يده بآجره بآجره محرم لانه لم يملكه والواجب عليه ترك  
التعرض فيمكنه ذلك بان يملكه في بيته فاذا قطع يده عنه كان متعذرا ونظيره  
الاختلاف في كسر الحائض يداها فان قبل اخذ الحرم محرم آخرضا ورجع اخذ  
على قائمه اي ان قبل محرم آخر في يده فيما اذا اخذ الحرم في حاله الاحرام بغير الاخذ  
والقاتل ثم يرجع الاخذ على القاتل كما وجب الجوار عليه فله الجارية منها لان الاخذ  
متعرض للقيد بالاخذ والاخر باقبل فيضرب كل واحد منهما ثم يرجع الاخذ على القاتل  
ولو كان القاتل حلالا لانه التلقين وان قبل الحلال صيدا الحرم فعليه قيمته وان عليه قيمته  
ولا يجوز بيعه القيد لقوله عليه السلام ان الله حرم مكة لا يجزى خلافا ولا يعرض شوكرها  
ولا ينظر صيدها فقال العباس رضي الله عنه الا الاذخر فانه ليعبورا فقال عليه السلام  
الا الاذخر متفوع عليه وعلى ذلك نعتد بالاجماع وانما لم يجزه الصوم لانه غير اذخر وليس  
بكمارة فاشبه غرامات الاحوال وشجى الحرم واجماع انهما ضمان للحل لا جزا الفعل يلقن  
ومن قطع حشيش الحرم او شجره غير منبت ولا نبتة التمس الا ما جنى والتصدق  
له متعدي في هذه الاربعة ولا يجوز الصوم لانه حرم ما ثبتت بسبب الحرم وقال  
عليه السلام لا يجزى خلافا ولا يعرض شوكرها ولا يكره الصوم في هذه القية من هذه القية  
تساويا بسبب الحرم لا بسبب الجوارم فكان في ضمان المحل على ما بينا وليصدق بقرينة على قوله  
واذا اذخر ملكه كما في حقوق العباد ويكره بيعه بعد القطع لانه ملكه بسبب الجوارم  
فلما اطلق له في بيعه لم يشرط ان يرسله الا انه يجوز تركه بآجره بخلاف القيد والفرق

تأذنه والذي ينبغي التمسك به عرفناه غير مستحق للملك بالاجماع ولأن الحكم  
الحرم والتمسك به لا يملكه عند عدم التمسك به بالانبات وما لا ينبت عادة  
إذا انبت انسان الحق بما ينبت عادة ولو نبت بنفسه في ملك رجل فعليه قاطعة قيمة  
لحمة اللحم من التمسك بقيمة اخرى ضمانا لما لا يملكه القصيد المملوك في اللحم وما جفت من اللحم  
لا ضمان فيه لأنه ليس بهام يهدية وحرم رعي حبيته وقطع الاذخر وقال ابو يوسف  
لا بأس بالرعي لأن فيه ضرورة فإن منع الدواب عنه فقد دناها ما رويها والنسب  
بالمسوق لا القطع بالمأجل وقيل الحبيته من الخيل يمكن ولا ضرورة بخلاف الاخر لأنه  
استغنى النبي عليه السلام فيجوز رعيه وقطعه بخلاف الكفاية لأنها ليست بجملة التماسك  
وقيل على المعذور به دم على العار بدمان ومحلجة ودم لعنة وقال ابن قدامة  
بناء على أنه حرم باحرام واحد وعنده ما يحرمين وقد حرمه قبل يهدية الا بالاجماع  
الميسقات غير حرم بالهبة او الحج فيلزم دم واحد خلافا لفرقة آيا ان المصحف عليه  
عند الميسقات احرام واحد وبنا فيه وجب واحد لا يجب الا جزاء واحد يهدية وان قيل  
حرامان صنفان في كل منهما جزاء كامل لأن كل واحد منهما بالتمسك به يصير حائبا جانية  
تفوق الدلالة فيتعذر الجزاء بتعدد الجناية وان قيل خلا لان قصيد الحرام  
فعله ما جزاء واحد لان الضمان بدل عن الحل لاجزاء الجناية فيجوز باجماع الحل  
كرجلين فتكلا رجلا خطأ يحكي عليها دية واحدة وعلى كل واحد منهما كارة يهدية  
ان كارة كاطلة لانها جزاء الفعل بغيره ويبطل بيع الحوم القصيد وشراؤه لان بيعه  
تعرض للقصيد لا يمين ويبيع بعد ما قبله ببيع مبيعة يهدية ومنه اخرج طيبة الحوم فزاره  
وما حقه ما ابي الولد والام لان القصيد بعد الاخراج من الحوم مستحق الامن حتى  
يجب عليه رد الامانة وهو الحوم ويهدية القيمة شرعية فيسري الى الولد كانه  
القصيد شرعية كالزوجه والحرة فيضمن الولد كالا م من التمسك وان اذى جوارها  
اجزاء ثم ولدت لا يضمن الولد لأنه صيد جعل قد انقطع شره بالتمسك ولا الكفاية  
بدل القصيد فيكون حكم العين علم حتى يهدية بعد ذلك لان وصوله بركه وهو انزاعه

باب مجاوزة الميسقات بلا احرام من جاوز الميسقات غير حرم ثم احرام الزهر دم فلو كان عاد  
اليه حرما ملتبسا سقط وعندهما سقط بعد حرم وان لم يلتب وان عاد قيل  
ان يحرم ما حرم منه سقط وكذا الواحرم بعدة ثم افسد ما وقصا ما بطل التمسك لانه قطع  
حق الميسقات في الاول بالعود وحرما ملتبسا وفي الثاني بالاحرام منه في القضاء حكوا  
وان عاد بعد ما شرع في الطواف لا يسقط لأنه لما دخل مكة وانما بانفعال العمرة  
صار بمنزلة الملك واحرام المكنة الحرام لما ذكرناه فيلزم الدم بخلافه عندنا  
وان دخل مكة في السنة لم يجز له دخول مكة بعد ذلك  
غير حرم ومباعدة البستان لأن البيع غير واجب للعظيم فلا يلزم الاحرام بقصده  
فاذا دخله الحق باسبغ الميسقات ان يدخل مكة بغير احرام المجاوزة لا ذكرنا في الاحرام  
فكذلك هذا الرضا فيهم في التمسك ومنه دخل مكة بلا احرام لزمه حج او عمرة فلو عاد  
واحرام حجة الاسلام في عامه سقط ما لزمه بدخول مكة ايضا وان بعد عامه لا سقط  
يعني الذي دخل مكة بغير احرام ولزمه حج او عمرة اذا حج عام عليه حجة الاسلام  
فمثل السنة اخراجه عما لزمه بدخول مكة وان تحول السنة لا يجزى وقال زفر  
لا يجزى وان لم تحول السنة ايضا فهو القياس لأنه بدخول مكة وجب عليه حجة  
او عمرة وصار ديننا في ذمة قلنا يهدى الآمنة كما لو وجب عليه بالتمسك بالحرام  
احد التمسكين وكما لو تحول السنة وجب له الحج ان الواجب عليه ان يكون حرا عند  
دخوله مكة لعظيم هذه البقعة الشرعية لا ان يكون احراما لدخول مكة على التعيين  
الا ترى انه لو اناه حرما في الابدية ما عليه الحج لا لأنه متى فكلما يهدى او غيره ما  
لوزنه ان يعكف ثم رهاق وقد وجد حوصم رمضان فعدته فلهما حجة اليه غير ذلك  
ما اذا تحول السنة لأنه لما لم يقصر حتى البقعة في تحول السنة صار بالتفويت  
دينا في ذمة مقصود ان لم يتاخر الى الاحرام لم يقصود ان لا يترك وان جاءه من  
او تمتع الحوم غير حرم فهو حرم مجاوز الميسقات يجب عليهم دم لزمه ميسقات ثم عادوا  
فوعدهم للاسقاط في الزهر فذكرنا في جواز الميسقات ووقته فلهذا في باب الميسقات



متى طاف لعمرة سوطا فاحرم بالبحر رفعه وعليه دم وقصا حج وعمره اقدم  
 لاجل الرقص والحج والعمرة لانه فائت الحج فهذا عندنا بغير حنيفة رجم واما عند حنيفة  
 العمرة واما طاف سوطا لانه لو طاف اربعة اسواط برقص احرام الحج اتما فافترقه  
 فلو اتمها صح وعليه دم لانه اتمها لكانت منهي عنه والنهي عن الافعال الشرعية  
 يحقق المشروعية لكنه يوجب جزاء للنقصا صدقة وتهدوم جبرية لا يجوز ان يكون  
 بخلاف الا فانه حيث يجوز له الاكل منه لان ذلك دم شكر ذكره الربيع ومنه اني فخرجتم باجر  
 يوم الحج فان كان قد حلق في الاول لزمه الثاني ولا دم عليه ولا لزمه وعليه دم  
 قصر بعد احرام الثاني ولم يقصره اى احرم بالحج وخرج ثم احرم يوم النحر في العام  
 القابل فان حلق في الاول قبل هذا الاحرام لزمه الا في المادام وان لم يحلق لزمه الا في  
 مع دم صدقة لزمه سواء حلق بعد الاحرام الثاني او لم يحلق بغير هذا عندنا بغير حنيفة  
 وقالوا لم يقصر فلا شيء عليه لان الحج بغيره احرى بالحج والعمرة بدعة فاذا حلق فهو  
 ان كان نسكا في الاحرام الاول فهو حائز على الثاني لانه في غير اوانه فيلزمه الدم  
 بالاجتماع وان لم يحلق في حج من العام القابل فقد احرى الحلق عن وقت في الاحرام الاول  
 وذلك لو جيل علم عندنا بغير حنيفة رجم وعندنا بما لا يلزمه شيء على ما ذكرنا قلنا سوى  
 بغير التقصير وعدمه عنده وشروط التقصير عندنا بغيره ومنه فخرج من عمره التقصير  
 فاحرم باجرى لزمه دم لاحرام قبل الوقت لانه جبر بغير احرام العمرة وهذا لم يرد  
 فيلزمه الدم وهو دم جبر وكساره تهاتر ولو احرم اتم في الحج ثم بعثه الزمان لا يحل  
 بغيرها شروع في حق الاماني كالنذران صدقة لانه وقف بعرفة قبل افعال العمرة فجزا  
 لا لتوجه ولم يقف اى اذا جمع بين الحج والعمرة لم وقف بعرفة قبل ان يدخل مكة فعد  
 صار رافضا للعمرة بالوقوف وان توجه الى عرفات ولم يقف بها لم يضر رافضا  
 لانه يضر قارنا بالحج بين الحج والعمرة لانه شروع في حق الاماني والكلام فيه لكنه يبين  
 بتقديم احرام الحج على احرام العمرة لكونه اخطا السنة لان السنة في القرآن ان يركبها مكة  
 معا او يقدم احرام العمرة على احرام الحج ثم اذ وقف بعرفات ما لم يأت بافعال العمرة

صار رافضا بالوقوف لا بالتوجه بخلاف جعل الظاهر فممن له ثم توجه الى مكة حيث  
 يبطل بالتوجه وقدينا المني وذكرنا الفرق في البتة ان يتركه فان احرم بها بعد  
 طواف الحج نذب وقصره اى نذب نفس العمرة لانه فائت الترتيب في الفعل من وجوب  
 بتقديم طواف القدوم على العمرة وبما سبق لم يقد لانه هناك لم يقدم الا الاحرام  
 ولا ترتب فيه ولا يلزمه الرقص هذا لان المؤخر ليس بركن الحج بتركه ويقصر بها  
 وعليه دم كرقصها فان دفعه عليه ما صح ولزمه وهو يوم النحر لان من بني  
 افعال العمرة على افعال الحج وهو كونه حائزا وان اهل الحاج بعرفة يوم طوافها  
 لزمته ولزمه رقصها وقصا ودم اى ان احرم بعرفة يوم النحر او باليوم القابل  
 لزمته الصلح الشرع فيها ويأخره الرقص لانه ادى اركان الحج فيكون بانها افعال  
 العمرة على افعال الحج فيكون ذلك فافترقا فافترقا فافترقا فافترقا فافترقا فافترقا  
 تعطيا لاحرام الحج فافترقا فاذا رقصها لا يجزى عليه دم لقصها للخلل من قبل اوانه  
 فخرج عليه قصا ودم الصلح الشرع فيها والتالي فان دفعه عليه ما صح وعليه دم اى ان دفعه  
 على العمرة جاز لان الكراهية تلي في غير ما هو مكنونه متغلا باذابة وقية افعال الحج  
 في هذه الايام وتخليص الوقت له تعطيا لاحرامه فخرج عليه دم بالمضي عليه لا جبر بها  
 في الاحرام او ببقية افعال التليق ومنه فائت الحج فاحرم الحج او عمرة لزمه الرقص  
 والقصا والدم اى فائت الحج اذا احرم الحج او عمرة بجلان رقص الاحرام وتخلل  
 بافعال العمرة لان فائت الحج بغيره بهذا لم يقصر ما احرم به لصلح الشرع وبذلك  
 واما برقص احرام الحج لانه يضر بها بين احرام الحج في رقص الثاني واما برقص احرام العمرة  
 لانه يضر بغيره لغزات الحج فيصير الاحرام جاحضا بين العريين في رقص الثانية واما  
 بغيره عليه دم للخلل من قبل اوانه بالرقص صدقة لانه بالاحرام والحوادث ان  
 احرم المحرم بعدة او فرض او عدم حرم او تضاع لفقة فله ان يبعث ساعة تدعى منه  
 في الحرم في وقت معابر وتخلل بعد ذلك في جرح ولا تقصر فلا لا يلو سقا  
 وقالوا ان نفي لا يكون الاحرام الا بالعمرة ولا بالخلل بالهدى شرع فحق الحظر

لحصول النجاة وبإلحاح من العدة لامن المرض وكل آية الاحصاء فترت  
بالمريض باجماع اهل اللغة فانهم قالوا الاحصاء بالمرض والحصر بالعدو والتخلل قبل  
او انه لدفع الحرج الا انه من قبل امتداد الاحرام والحج في الاصطبار عليه مع المرض  
اعظم واذا جاز التخلل يقال له اجبت شاة تدخ في الحرم وواحد من تبعه يوما  
بعينه يتبع فيه ثم يتخلل وانما تبعه الاحرام لان دم الاحصاء قرينة والآراقة لم تعرف  
قرينة الا في زمان او في مكان على ما مر فلا يقع قرينة دونه فلا يقع به التخلل واليه انارة  
بقوله تعالى ولا تخلصوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله فان الهدى اسم لما يهدي الى الحرم  
وقال تعالى فاني لا اتقوت به لانه شره وخفته والتقوية بطل الخفيف فكأن المراسي  
اصل الخفيف لانها يته وتجرأت الشاة لان النصوص عليه الهدى وادناه شاة ويجوز العبرة  
والبدنة اذ يتبعها كحماة الضحايا ويسلم لاد بما ذكرنا بعث الشاة بعينها لان ذلك قد  
يتعدى بل لانه يبعث بالقيمة حتى يشترى الشاة يسأل وينزع عنه وقوله ثم يتخلل  
اشارة الى انه ليس عليه الخلق او التقية وهو قوله في حقيقته ومحمد رحمه الله وقال البيهقي  
عليه ذلك ولو لم يفعل لاشي عليه لانه عليه سلام خلق عام الخيرية وكان محصيا بها  
واحراما به بذلك وكما ان الخلق انما عرفه قرينة مترتبة على افعال الحج فلا يكون شكها  
قبلها وفعل التخلل سلام واصحابه يعرفون سلامهم على الافراد هذه الآية  
وان كان قاررا يبعث ويمنع كاحتياجه الى التخلل عن الاحرامين فان بعث يهدي  
واحد يتخلل عن الحج ويسعى في احرام العدة لم يتخلل منه واحدا لان التخلل منهما ثم  
في حالة واحدة هدية ويجوز نفيها قبل يوم النحر لانه لا يخل وعندها لا يجوز قبل يوم  
ان كان محصيا بالحج الا في يوم النحر ويجوز للحظيرة من شاة اعتبارها بهدي الشاة  
والقران وتربما تعتبر انه بالخلق اذ كل واحد منهما يتخلل ولا يجز حقيقته بلية وكما  
حتى لا يجوز الاكل منه فيحصر المكان دون الزمان كما يرد ما في الكفارات  
مختلف دم المتعة والقران لانه دم شاة يختلف بالخلق لانه في ما وان كان معظم  
افعال الحج وهو الوقوف ينزه به هدية وعلى الحصر بالحج اذ التخلل قضاء حج وعرة

ملا

يكنز روى عن ابن عباس بن عمر في حديثهم وقال ابن ابي عمير في حديثه لا غير  
لانه سارع في الحج لا غير فلا يذنبه غيره كالحصر بالعمرة وكان انه لم يزل في الشروع  
وتعرف العدة للتخلل لانه من فائت الحج فانه فائت الحج يتخلل بافعال العدة  
فان لم يات به قضاء فكلما ينداد لا يقدم الدم مقام العدة الا في حق التخلل  
وهذا لان احرام الحج لا يخرج عنه الا بافعال الحج والعمرة وينعقد لانه وان  
لم يقدمه الا في مقام الزيلق وعلى المعتمرة معه المعتمرة اذا احصر وتخلل  
يجب عليه قضاء ما لا غير والاحصاء عنده متحقق عندنا وقال كذا الباقين  
لا يتحقق لانه لا تقوى وحكم الاحصاء في حيا الفوت وكذا انه عليه السلام  
واصحابه احصروا بالجدية وكانوا معتمرين فكانت سبعة عشرة الفضا وكان  
التخلل ثبت لدفع ضرر امتداد الاحرام والحج والعمرة في ذلك سواء ولو كان كما  
قاله لما جاز للحج ايضا التخلل لانه اذا فائت الحج يتخلل بافعال العدة وفي الفتوى  
تعمل بذلك التخلل انما جاز لما ذكرنا من دفع ضرر الامتداد وتليق وعلى القارن  
حجة وعمران يعني اذا التخلل لانه من سارعه في الحج والعمرة فيلزمه بالتخلل قضاء فيهما  
وقضا وعرته اخرى اذ الم يقض الحج في تلك السنة على ما بينا وترى الحسن بن عرفة  
ان الحاج يجب عليه العدة بعد التخلل وان قضى الحج في تلك السنة والظاهر انه لا يقضي  
العمرة اذ قضى الحج في تلك السنة لانه لو لم يؤخره بالجميع افعال الحج في وقت الزمان  
شرعيه يتيقن فاذا زال الاحصاء بعد بعث الدم وامكنه ادراكه قبل فحجه  
وادراك الحج لا يجوز له التخلل بالهدى لان ذلك كان بجوده عن ادراك الحج فكان  
في حكم البدن وقد قدر على الاقل حصول المقصود بالبدن فقط اعتبارا به كالمكفر  
بالصوم بجوده في العتق اذ اقدر على الرقبة قبل ان يفرغه من الصوم فانه يجب عليه  
العتق كذا هذا ولزمه المكف والمصنوع بالهدى ما لا لانه ملكه وقد كان عتقه  
لجوده فاستغنى عنه فليس وان امكن ادراكه فقط يعني ان قدر ان يدرك الهدى  
دون الحج يتخلل لانه عجز عن الاصل وان امكن ادراك الحج فقد جاز التخلل









عن الصادق عليه السلام في الحج عن نفسه وهو ليس بكون علمي فان مات اجزاه  
وان تما في بطله كذا لو احيى عن نفسه وهو ليس بكون علمي وانما شرط الحج للحج الفرض  
لا للنفل اى وفي الحج النفل بخبر النبوة حاله العذر لان ما بالنفل الا من  
انما يجوز التنفل في الصلاة فاعدا او كبايع العذر على القيام والنزول في التلبية  
فمن حج ما حج ووقع عنه ثم طهر المذهبين الحج يقع عن الحجج عنه وبذلك تشهد  
الاخبار الواردة في الباطنية الحنفية فان النبي عليه قال فيه حج عن ابنيك اعمرى  
وعن محمد بن ابي نعيم عن الحاج عن النبي عليه السلام انه عبادته بدنية وعند العجز  
اقبل لنا ما عاهدنا العذر في ما بالفتوى بهذا وقول الزبير بن العوام في الاول وهذا  
لا يسقط بالفرق عن المأمور وهو الحاج وينبغي التمسك به فيقول ليتك تحج  
عن فلان لانه عبادته ولا بد منها من النية ان ما بالفتوى بهذا وقول الزبير بن العوام في الاول وهذا  
ومررنا ففضل من النفقة الى الوصى او الورثة وكذا حاجج الضرورة وهو الذي  
لم يحج لنفسه والمراة والعبد لمقصودهم وغيرهم اولى والا وانه ان يحج  
رجلا عالا بالناسك قد حج عن نفسه وهو حر لانه بعد عن الخلاف واقدر على الناسك  
فما التبع والذروة وكشف الراس والحلى وقال في الحج عن ابنيك اعمرى  
لا يقدر ان يكون عا عن نفسه ما هكذا اعمرى غيرها وكذا قال لا يجوز حاجج الضرورة  
كما روى ابن عباس رضي الله عنهما انه عليه السلام سمع رجلا يقول ليتك عن غيرك فقال  
عليه السلام من غيرك قال لا في ليل وعربك قال حج عن نفسك قال لا قال حج عن نفسك ثم حج  
عن غيره رواه ابو داود ورواه ابن ماجه قال النبي صلى الله عليه وسلم من حج عن نفسه  
ولان حجته تضيع عن نفسه لانه لا يمتنع ان يكون من نفسه عندها وترى انما يجوز النفل  
للضرورة وانما حديث الحنفية المتفق عليه وقوله انما عليه السلام قال لا يحج  
عن ابنيك ولم يرب انما عليه السلام هل حج عنها او لا وهل هي حرة او امه ولو كان شرط  
لأنه عليه السلام او ليتبين انما لا حجته له فيما روى انه عليه السلام امره ان يحج عن نفسه  
وهو على العمل في المستقبل لو كان كما قال في حال وقوعه في هذا فاعرف انما عليه السلام  
له حج ما يقرب

ومن امره رجلا ان ما حرم حجة عنها ضمن نفقتها وحجته لانه الحج يقع في الله  
حجته لا في الحاج عن حجة الاسلام وكل واحد منهما امره ان يحلص الحج له ~~فمن حج~~  
من غير اشتراك ولا يمكن ان ياحدهما احدهما العدم الاولوية فيقع عن المأمور ولا يمكن  
ان يجعله عن احدهما بعد ذلك بخلاف ما اذا حج عن النبي فان له ان يجعله عن ابنيك  
لانما منبره يجعل في الله احدهما اولهما فيبقى على خياره بعد وقوعه بسبب النبوة وحيثما  
يفعل يحكم الآخر وقدما لهما فوقع عنه وفيضمن النفقة انما اتفق من ماله لانه  
مصرف نفقة الآخر الى حج نفسه بغيره وان ابراهم الاحرام ثم عين احدهما قبل المضي  
صحيح خلافا لابي يوسف وبعده لا اى وان عين احدهما قبل المضي اى قبل الطول  
والوقوف جائزا حسنا ما عند ابي حنيفة ومحمد بن عمرهما انه وعند ابي يوسف وقع  
ذلك عن نفسه بلا توقف وضمن نفقتها وبذلك ليس لان كل واحد منهما امره بتعيين  
الحج له فاذا لم يعين فقد خالف فيضمن النفقة وقد قولها وهو الاحتياط ان هذا  
ابرام في الاحرام والاحرام ليس مقصودا عما هو وسيلة الى الافعال والمكسب يصلح  
وسيلة لبراسة التعيين فاكنتي بغير شرط التولية ~~وهو~~ ودم النفقة  
والقوان على المأمور وكذا اوم الجارية لان دم القوان وجب بغير الما وفضل الدين  
في الحج بين التكليف والمأمور وهو المحقق بهذه النية لان حقيقة الفعل منه وكنه  
شكرا بغيره ولا يرب الناسك عليه فكذا هذا اوم الجارية على المأمور لانه الحاج فيجب عليه  
عليه كفارة التولية ودم الاحصار على الآخر وهذا عند ابي حنيفة ومحمد بن خلعا  
لا يبر يوسف وقال ابو يوسف على الحاج لانه وجب للحلل ففعل الضرر امتداد الاحرام  
وبهذا الضرر راجع اليه فيكونه الدم عليه وكما ان الامر هو الذي ادخل في هذه العادة  
فعل في لاصه بغيره وان كان متينا في ماله اى من مال ~~النفقة~~ وان جامع قبل الوقوف  
ضمن النفقة وعليه الحج من قابل بالنفقة روى وان مات المأمور في الطريق لم يحج  
منه من امره بثلث ما بقي من ماله لا من حيث مات اى اذا اومر ان يحج عنه فاجزاه  
فان في الطريق فعند ابي حنيفة ومحمد بن خلعة عليه السلام ما بقي فان قسمة الوصية وعزله المال





الاعتماد الضرورية لانه جعله فاعله كما ينبغي ان يعرف شيئا من عندنا ومنافه  
الى نفسه ان يبذل حقه وكان في ركوبها استمرانها وتخليها واجبال التمسك  
ومن يعظم شعائره فانه من تعوس العلوب والتقصير واجبعيكون تعظيما  
فان احيا في ركوبه هالكة ذلك يقول انفسه منتهى راي رسول الله عليه السلام  
رجلا يسوق بدنة فقال اركبها فقال انما بدنة فقال اركبها فقال انما بدنة فقال  
وتعجز على حاله الا اضطر لتبديل ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم راي رجلا  
يسوق بدنة وقد اجده المني فقال اركبها فقال انما بدنة فقال اركبها وان كانت  
رواه احمد والنسائي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان تصدق به على الفقراء دون  
الاغنياء ولا في حوائج الانتفاع ولا في اغنياء معلوقا بل هو في الحوائج التي لا يحل له  
جزء الهدن فلا يجوز له ان يتصدق به ولا غيره في الاغنياء كما ذكرنا في قوله صلى الله عليه وسلم  
ويضعه من ماله بالبارد لينقطع لبنه قالوا هذا اذا كان قريبا من وقت النحر  
وان كان بعيدا هل ياربها ويتصدق بابلنها كغير ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان عطاء الهدى للزكاة  
او ثلثيها اذا قام غيره مقامه لان الواجب في الزكاة فلا يقطع عنه حتى ينحصر  
في حقه والموجب البصل لذلك لان المراد بالتعيب ما يمنع الجواز كذاها بالحيوان والآن  
وحد ذلك رتبة وصنع بالمعيط ما شاء لانه قال صلى الله عليه وسلم ان عطاء المتطوع بحره  
وصنع نعله بدمه وضرب به صفحته ولا يملكه هو ولا يملكه غيره بذكر ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
ما جازي الكاظمي رحمه الله وانه اذا نحل قلاوتها وقايدة ذلك ان يعلم الناس  
انه يهدي فياخذ من الفقراء ورواه الاغنياء وكان الذين يتصدقون به ينفقون بغيره  
فحله فينبغي ان لا يحل قبل في ذلك اصلا الا ان التصدق على الفقراء افضل من تركه  
جزء اللشباع وفيه نوع تعجب والتعجب هو المقصود به في قوله صلى الله عليه وسلم  
بدنة التطوع والمتعة والقراء لا يعرف لانه دم يشترط في التقدير طاراه وتمايزه  
فيلحق به ولا يقدر دم الاحصاء ولا دم الجناس لان سبب الجناسية والتراخي بينهما  
وكم لا احصاء جازي فيلحق بحسره وذكر البهائم لانه لا يملك لانه عادة ولا يست

تقريب

تقليد ما عندنا لعدم ما يندى التقليد على ما تقدم به في الحاشية  
ان هذا اليوم الذي وقف فيه يوم النحر يعلت اي اذا وقف الناس وشهدوا  
انهم وقفوا بعد يوم عرفة لا يقبل شهادتهم لان التدارك غير ممكن فيقع باين الناس فتنة  
كما اذا شهدوا عتية يوم لعقد الناس لانه يوم التروية برؤية الهلال في ليلة البصر  
هذا اليوم باعتبار ما يوم عرفة فانه لا يقبل الشهادة لان اجتماع الناس في هذه الليلة  
متعلق بقبول الشهادة وقوع الفتن صدق بكثرة ولو شهدوا انهم يوم التروية  
صحت لفظ الشهادة باعتبار ما اذا وقفوا يوم التروية وقد كتب في المحرر ان شهدوا  
انهم الناس وقفوا يوم التروية اقول صورة هذه المسئلة مشكلة لان هذه الشهادة  
لا تكون بالآباء الهالكين لم يبر ليلة كذا وهو ليلة يوم الثلاثاء بعد  
وكان شهر ذي القعدة كما ومثل هذه الشهادة لا تقبل لاحتمال كون ذي القعدة  
سبعة وعشرين وقصور المسئلة ان الناس وقفوا على بعد الوقت انهم غلطوا  
في الحجاب كان الوقوف يوم التروية قال علم هذا المعنى قبل الوقت بحيث يمكن التدارك  
قالا ما يارحنا من الوقوف وان علم ذلك في وقت لا يمكن تداركه فبما عدا ذلك الاول  
وهو المكان التدارك ينبغي ان لا يعتد بهذا المعنى ويحال قدم حج الناس ما بناه  
على الدليل الثاني والجمهور المتقدم لانهم لم يثبتوا صدق رتبة ومن ترك الحجرة الاولى  
في اليوم الثاني فان شاد رما ما فقطع والاولى ان يرمى الكل ويحرم من اليوم الثاني  
الحجرة التي على التالفة ولم يرم الاول فان رما في الاول ثم انما كان في الثاني راعي الترتيب  
المستوفى وتكون الاولى وحدها اجزاء لانه تدارك الحرك في وقتها وانما تدارك الترتيب  
وقال الشافعي لا يجوز له ان يرمي بعد الكلاله يرمي مرتبا فصار كما اذا رمى قبل الطواف  
او بعد المروة قبل الصفا واما ان كان حجة فانه مقصود بنفسيه فلا يتعلق بالحجاز  
بتقديم المعنى على البعض بخلاف التمسك لانه تابع للطواف لانه دون المروة عرفته  
منه التمسك بالتعميم لا يتعلق به البداية بتدبيره ومن تدارك الحج ما شاع في منية  
حتى يطوف للزيارة لانه التمسك الحج على صفة الكمال لان المسئلة على البدن في عليه  
الاباء دعا الترم

وقيل من حيث جرم فان ركب لزم دم لانه ادخل في نقصا قالوا انما ركب انما ركب  
 الما فموضع عليه الما واذا قربت والرجل من تحتها لا يمشي ولا يمشي عليه  
 فينبغي ان لا يركب يدايه وقال الزيلعي وفي اللال خيرة بين الركوب في الما وتروى  
 عن ابي حنيفة انه كره الما في الركوب فيكون الركوب افضل والم ذكرنا ان الركوب في الما  
 لا يخرج الما شيئا حتى يضمن الما النفقة ولو خرج ما شيئا ويكون الما في الما حلالا لان  
 امة حرة بالاذن لان يملكها اى لو اشترى جارية قد اوجبت باذن مولانا  
 قلنا نرى ان يملكها ويحكمها وفي بعض نسخ الجامة الصغيرة ويجامعها والآول بران  
 على انه يملكها في الجماع كقصة فخر او نحو تم جيا معا والثاني ان يملكها بالجماع لانه  
 وان وقع التحليل فهو مهور لم يقع به في الحقيقة لانه لا يملكها في نفسه فخطورة  
 من مقتضى الجماع كالتساقط وبه يقع التحليل فلم يقع الجماع قبل التحليل فيلزم  
 والاول على ما يقتضيه شعره وظاهره قبل الجماع فخطورة الما والحج وقال زكريا لان  
 لان هذا عقد سبعا ملكه فلا يمكن من فسخه كما اذا اشترى جارية مملوكة واما  
 ان المشتري قائم مقام البائع وقد كان للبائع ان يملكها فكلما المشتري ان الله  
 يكره ذلك للبائع لما فيه من خلق الوعد وهذا المصنف لم يوجد في الما في تحلل الما  
 لانه ما كان للبائع ان يفسخه اذا باشره باذنه فكلما لا يكون للمشتري له واذا اخطأ  
 له ان يملكها لا يمكن ان يرد ما بالعيب عندنا وعند زكريا في رد ما بالعيب لانه  
 ممنوع عن عيوبها في الما فكلما **النكاح** كما ذكرنا في العبادات ثم خرج في الما  
 لان كالمية العبادات لانها سبب لبقاء العاقلين وتسلمهم وقد تم النكاح على غيره  
 من الما لانه اقرب من تركه في العبادات في كل حال لان النكاح اول من خلق الله  
 عنده وفي ذلك انما رغبوا فيه من رغبته وتوفي في رغبته ولا يلزم الجهاد  
 لانه النكاح شامل لافضل من رغبته في سبب الوجود والحلم والاكلام والجماع سبب  
 لوجود الاسلام فقط وله فضل بل اخر من انظام مصالح الدين وقد اجتمع فيه  
 وواعى الشرع والعقل والطبع فكان اول التقديم في الترتيب هو عقد زواج الما

سبحانك عما يظنون الزنا  
 ولا يقر بها حتى تلك في قول  
 ابي حنيفة وهو رحمه الله  
 وقال ابو يوسف لا يجوز زنا  
 فاضح خاة

افتر

احترز بقوله قصد اعني ملكك بالمتعة فيها ضحا كالبيع والرهبة ونحوها لا المتعة  
 فيها ملك الرقبة ويدخل في المتعة فيها ضحا اذا لم يوجد ما يمنع من الما في غير التوقا  
 ابي حنيفة عند شدة الاشياء لا يمكنه التحريم في الواقع في الزنا لان ترك الزنا واجب  
 وما لا يتصل بالواجب الا به فهو واجب كوجوب الصلاة في كل وقت وفيه عند خوف الجور  
 ويسبغ موكرا حاله الاعمال حتى كان الاشتغال به افضل من التحلل للعبادة النفل  
 عندها فكلما كانت احوالها هو يقول ان النكاح من الما حتى في الكافر والعبادة  
 اول من اثارها شرع الله تعالى في الما للعبادة وتساو على انهم من كان  
 على ديني ودين داود وسليمان وابراهيم فليزج فان لم يجد اليه سبيلا فليجأ  
 في سبيل الله فجعل النكاح من الدين وقدمه على الجهاد واما رتبة الاشتغال  
 فقد ثبت انما افضل قد قدم قوم ان يتخلوا للعبادة ويطلقوا انهم قد تم عليهم  
 عليه السلام وقال تناكحوا اولادكم والكفار واما في ابايكم الام يوم القيمة  
 بهذا امر وقد عرف مقتضاه في موضعه وقال عليه السلام النكاح من رغب  
 عنه سبى فليس مني من تركه في رغبته وينعقد بايجاب وقبول كلاهما بلطف الما في اواها  
 كزوجته فعالت تزوجت وان لم يعلم معاها اى ينقضي النكاح بالاجاب والقبول  
 بلطفين وضما وضع احداهما والآخر للمحقق لان النكاح عقد فينقضي بها  
 كسائر العقود واختص بما ينبغي في الما لانه انشاء وتعرف وهو انشاء  
 لم يكن ثابا وليس له لفظ يختص به باعتبار الوضع فاستعمل في لفظين في  
 وهذا الما في دفع الحاجة وهذا لان الانشاءات تعرف بالشرع لا باللفظ  
 ما ينبغي في الشبوت اولى من غيره لان غرضها الشبوت دون الوعد وهذا الما  
 موجود ايضا فيما اذا كان ما ضيا والآخر متقبلا مثل ان يقول زوجتي فيقول  
 زوجتك لان قوله زوجتي لو قيل انا به وقوله زوجتك امتثال لامره فينقضي  
 به النكاح لان الواهدين لوط في النكاح على ما ثبت في موضعه ان شئت فقل  
 ولو قال دادى او يزيروني فقال دادى يزيروني بلا ميم صح كبيع وشراء



أي إذا قيل للمرأة خربت من دابة بفلان دابة فقلت لا قبل للرجل  
 فزنت فقال بغير فلفظ في الميم لفظ الشكاح كبيع وشراء أي لو قيل لبياع فزنت  
 فقال فزنت ثم قيل لشرى فزنت فقال فزنت لبياع فزنت وكذا قال  
 عند الشهود ما روي وشيخهم لا يعتقد وكذا لو قال لا امرأة بهذه امرأة وقال  
 هذا زوجي هذا الشهود لا يكون قال الامام فانه كان ينبغي ان يكون الجواب  
 على التفصيل ان اقر بعد ما روي ولم يكن يميز ما عقد لا يكون كذا قالوا وان اقر  
 انه زوجها وافر الرجل انها امرأة يكون ذلك كذا ما ويتضمن قرائنها  
 انشاء الشكاح بغيرها بخلاف ما اذا اقر بعد لم يكن فانه كذب محض في الزور  
 فلو قيل لبياع فلفظ الشكاح وتزوج بالاجماع لانها حقيقة في الباطن وما يقع  
 في الحقيقة العينية في الحال ببيع وشراء وصدة وتخليك لا باجارية ولا ببيعة وعارة  
 وهذه اللفظ لفظ الشكاح وتزوج وما وضع لتخليك العينية حاله  
 هذا هو اللفظ لفظ الشكاح والاعارة لانها لم توضع لتخليك العينية ولا لفظ  
 الباجرة ولا لفظ الوصية لانها لم توضع لتخليك العينية ولا لفظ الذي وضع  
 لتخليك العينية اذا اطلق ويكون القرينة والعلامة الموضوعة لغيره اذ بان يكون  
 حرة يشبه من المجازي وهو ملك للمتعة فان ملك العينة سبب ملك للمتعة فيكون  
 في المطلق لفظ التبع للميت وعندك في لا يعتقد بهذه الاعارة والاعارة  
 بلفظ البرية فخص بالنبي عليه السلام لقوله تعالى كذا وكذا فزنت وان خربت  
 لبياني لا فانه البرية هي ما جازوا المجاز لا يخص بغيره الرسالة وقوله تعالى كذا  
 فزنت وجوز لها واخذها من فلفظ كذا أي لا يحل لها احد الشكاح من حد الشكاح  
 وشروطها في كل من العاقرين لفظ الاخر وحده من اوجز من قبل خلافا  
 لبي فزنت لبياع لا يبيح الا بشهادة الزجال صدقته مكلفين مسلمين ان الزوجية  
 مسلمة ساهية من لفظها فلا يصح ان يحاشي شرفين كما اذا انكح المحمدي واحد  
 ثم غاب هو وحضر آخر فاعاد انكحونه لا يعتقد صدقته وجاز لو كان ما سألين

في قوله تعالى كذا وكذا فزنت وان خربت لبياني لا فانه البرية هي ما جازوا المجاز لا يخص بغيره الرسالة وقوله تعالى كذا فزنت وجوز لها واخذها من فلفظ كذا أي لا يحل لها احد الشكاح من حد الشكاح وشروطها في كل من العاقرين لفظ الاخر وحده من اوجز من قبل خلافا لبي فزنت لبياع لا يبيح الا بشهادة الزجال صدقته مكلفين مسلمين ان الزوجية مسلمة ساهية من لفظها فلا يصح ان يحاشي شرفين كما اذا انكح المحمدي واحد ثم غاب هو وحضر آخر فاعاد انكحونه لا يعتقد صدقته وجاز لو كان ما سألين

في قوله تعالى كذا وكذا فزنت وان خربت لبياني لا فانه البرية هي ما جازوا المجاز لا يخص بغيره الرسالة وقوله تعالى كذا فزنت وجوز لها واخذها من فلفظ كذا أي لا يحل لها احد الشكاح من حد الشكاح وشروطها في كل من العاقرين لفظ الاخر وحده من اوجز من قبل خلافا لبي فزنت لبياع لا يبيح الا بشهادة الزجال صدقته مكلفين مسلمين ان الزوجية مسلمة ساهية من لفظها فلا يصح ان يحاشي شرفين كما اذا انكح المحمدي واحد ثم غاب هو وحضر آخر فاعاد انكحونه لا يعتقد صدقته وجاز لو كان ما سألين

في قوله تعالى كذا وكذا فزنت وان خربت لبياني لا فانه البرية هي ما جازوا المجاز لا يخص بغيره الرسالة وقوله تعالى كذا فزنت وجوز لها واخذها من فلفظ كذا أي لا يحل لها احد الشكاح من حد الشكاح وشروطها في كل من العاقرين لفظ الاخر وحده من اوجز من قبل خلافا لبي فزنت لبياع لا يبيح الا بشهادة الزجال صدقته مكلفين مسلمين ان الزوجية مسلمة ساهية من لفظها فلا يصح ان يحاشي شرفين كما اذا انكح المحمدي واحد ثم غاب هو وحضر آخر فاعاد انكحونه لا يعتقد صدقته وجاز لو كان ما سألين

في قوله تعالى كذا وكذا فزنت وان خربت لبياني لا فانه البرية هي ما جازوا المجاز لا يخص بغيره الرسالة وقوله تعالى كذا فزنت وجوز لها واخذها من فلفظ كذا أي لا يحل لها احد الشكاح من حد الشكاح وشروطها في كل من العاقرين لفظ الاخر وحده من اوجز من قبل خلافا لبي فزنت لبياع لا يبيح الا بشهادة الزجال صدقته مكلفين مسلمين ان الزوجية مسلمة ساهية من لفظها فلا يصح ان يحاشي شرفين كما اذا انكح المحمدي واحد ثم غاب هو وحضر آخر فاعاد انكحونه لا يعتقد صدقته وجاز لو كان ما سألين

او محمدي من فزنت او اعلمين او ابني العاقرين او ابني احد جوار ولا يبيحها  
 عند محمدي القريب أي اذا انكح المحمدي ابني الزوج فانه لا يبيحها بشهادة  
 ابنته لا كما اذا ادعت المرأة فزنت فقلت لها وانكحها عند ابني الزوجية انكحها  
 لا تقبل شهادتها وانكحها وانكح الزوج فقلت له فقلت له فقلت له فقلت له فقلت له  
 خلافا لما قاله من زوال الجوار لعدم ولا يبيحها على المثل كذا تقول الولانية ثابتة عليها  
 والابلية ثابتة عليها والابلية ثابتة في حق المثل المثل المثل المثل المثل المثل المثل المثل المثل  
 ثم اسلم في محمدي الزوج يثبت الشكاح بشهادتها فقلت له فقلت له فقلت له فقلت له فقلت له  
 بشهادتها انكحها فقلت له فقلت له فقلت له فقلت له فقلت له فقلت له فقلت له فقلت له  
 ومنه امر رجلان يزوج صغيرته فزنت فزنت فزنت فزنت فزنت فزنت فزنت فزنت فزنت فزنت  
 أي وان لم يكن الاب جاز لا يبيح لان الاب اذا كان حاضر الجوار لا يبيح الا بال  
 قبيح الوكيل المزوج صغيرته فزنت فزنت فزنت فزنت فزنت فزنت فزنت فزنت فزنت فزنت  
 عابيا لان الجوار لا يبيح انكحها الا بشهادة المثل المثل المثل المثل المثل المثل المثل المثل  
 وحده شهادتها لا يبيح الشكاح وقوله من امر رجلان وقع اتفاقا لانه لو امر امرأة  
 فعقدت محنة رجل وامرأة أخرى قال جازنه كان الحكم كذا وكذا فقلت له فقلت له فقلت له  
 وقع اتفاقا لانه لو عقدت محنة امرأتين قال جازنه كان الحكم كذا وكذا فقلت له فقلت له  
 الاب بالغة عند رجل ان حضرت من والافلا فصلا بالغة عاقدة والابنة كذا الرجل  
 شهادته عند رجلان محرم على الرجل امره وجذته وان علت وبنته من  
 وان سقطت لقوله تعالى فزنت فزنت فزنت فزنت فزنت فزنت فزنت فزنت فزنت فزنت  
 بنات اذ الام حيا في الغيرة والبنت هي الغيرة قال الشافعي من اثم الكتاب أي اصله  
 وتحت ملة ام القرى لانها اصل الارض فانها حرة ومحرمة ومعتقة ومعتقة ومعتقة  
 ام البنات ولان البنت اسم للفرع تنال النسل الوار وعلى بنات الاخ وبنات الاخ  
 بنات ولا دعي وان سقطت فقيمتا والام والبنت بواحدة وبغير واسطة حقيقة  
 فلا يكون جمعا بين الحقيقة والمجاز او تقول انكحها فزنت فزنت فزنت فزنت فزنت فزنت فزنت فزنت







62



ولا حامل من سبي او حامل ثبت نسب حملها ولو من سبيها فترجع سبيته حاملا  
لا يجوز النكاح لان حملها ثابت بالنسب وانما افردها بالذكر وان كان سبيها ثبت قوله  
او حامل ثبت نسب حملها لانه قد ثبت سبيته ان ولد ثابت بالنسب لم لا فلا يعلم  
حكم نكاحها ما افردها بالذكر وقوله ولو من سبيها انما قال كذلك وشغل هذا الكلام شغل  
في مقام يحتاج اليه البالغة لان الحمل الذي ثبت نسب حملها انما منكونه او متكونه  
ولكنكونه هي الغرائس الغوث فلو لم يولدوا فخصوا هذا الحكم بالغرائس الغوث قال  
بطل نكاح حامل ثبت نسب حملها وان كان الغرائس غرض وايضا قد ذكر ان نكاح  
موطئة السيد صحيح فهذا المعنى او صحة نكاح الحمل من السيد فانها موطئة السيد فعلا  
بطل نكاح حامل ثبت نسب حملها وان كان هذه الحمل موطئة السيد فان هذا المعنى  
يوجب صحة النكاح في ذلك بطل نكاحها باعتبار ثبوت نسب حملها من السيد المتكون  
ولا نكاح المتكون وهو ان يقول الرجل المرأة فخرى هذه العشرة لا تمتنع بك وتبين  
مدة معلومة فيقبله لا بد فيه من لفظة التمتع وهو ان كان جائزا في الاصل لا في نسخة  
عليه السلام بقوله كنتم اذ كنتم في الاجتماع من النساء وقد حرم الله ذلك الى يوم  
رواه مسلم بن يحيى والموقف بين النكاح المدة معلومة باطل عندنا من جهة ذلك  
صحة كبرية صورية المتعة ان يقول تمتع بك كذا مدة كذا المدة والمدة هي  
ان يقول تزوجتك بكذا المدة ثم انك بارا لعلها والامانة فنكاح حرة مكلف  
بلا ولي وله الاعراض في غير الكفو وروي الحسن عن الامام عدم جوازته اي النكاح  
من غير كفو وعليه فتوى قاضيه فان عند محمد بن يعقوب موقوف ولو لم يكنوا يعلم ان الحرة العالة  
البالغة اذا تزوجت نفسها فقبله خفية او بغير يوسف بن يعقوب وفي رواية غيرهما  
لا ينعقد الا بولي وعند محمد بن يعقوب موقوف على اجازة الولي وعند مالك والشافعي  
لا ينعقد بغير اجازة النساء واما مسألة الكفو فظاهر الرواية النكاح من غير كفو ينعقد  
كن لولي الاعراض ان شاء فخرج وان شاء اجازة وفي رواية اخرى ان ينعقد من غير  
ولا يحل الرية بالغة ولو بكر اعلم ان ولاية الاجبار ثابتة على الصغيرة وولاية البالغة

ولا يحل الرية بالغة ولو بكر اعلم ان ولاية الاجبار ثابتة على الصغيرة وولاية البالغة

وعقدان في ثابته على الكبر دون النيب فالنكاح القبيح يجر اتقاها لان النيب  
البالغة اتقاها وانما البكر البالغة لا تجزى عنها ويجزى عنها والشيب خفية وتجزى عنها  
لا عنه ثم ان عندنا كل ولي له ولاية الاجبار وعندنا ان في الولي الجبر ليس  
الا الاب والجد مسلمة فان استأذن الولي البكر فسكت او تخلف او كبت  
بلا صوت فهو اذن ومع الصوت رفو وكذا لو تزوجها قبلها الخبر لقوله عليه السلام  
البكر تستأمر في نفسها فان سكنت فقد رضيت ولا تجزى الرضا ولا حجة فيه لانها  
تستأمر في نفسها والرغبة فيه لا عنه ولا هي مصدر رضاه دلالة لانه اذا دل على الرضا  
من التكون فلا بد له من التور والفرج بما سمعت فلا بد ان يكون قاضيا على كل خط  
والكراهية وقيل اذا تخلفت كالمستأمنة بما سمعت لا يكون رضاه او كبتا صريحا  
لم يكن رواه ابن حزم على ما رفته ايها وعليه الفتوى من التليق بشرط فيه ان تستأمر  
على وجه يقع لها به المعرفة لظهور رغبته فيها فيمن رغبته باعنه حتى لو قال اريد ان ازوج  
من رجل فسكت لا يكون رضاه لعدم العلم به ولو قال لها ازوجي فلان او فلان  
وذكر جماعة فسكت فهو رضاه بزوجها ولو لم يسم اسمها وان قال من جبراني  
او من بني عمي ان كان اجماعا على كونه رضاه والاعلام بالتليق لا المهر ولا الطهر  
ولا بشرط ذكر المهر في الصحيح لان النكاح محقق بدونه واذا رجع المثل في كان  
المزوجه هو الاب والجد اب الاب لا يشتر وان كان غيرهما يشترط وسوى بين  
الاستئذان وبين بلوغ الخبر بالترخيص لان وجوب الولاية في التكون لا يختلف بين  
ان يكون قبل العقد او بعده من التليق ولو استأذنها غير الولاية الا قرب فلا بد من العلم  
لان سكنتها فلهذا التماس الحكم فلا بد من العلم بالرضا وذكرنا ان كبرها عند  
استمرارها الجبري يكون رضاه انما يستحق كبرها الجبري وقالوا لان حجة لان جعل التكون  
رضاه ضروري فلا حاجة اليه عند استمرارها الجبري من التليق وكذا لو استأذن النيب  
وتأستأذنت النيب فلا بد من رضاهما بالقول لا قولها لانه لم يتم النيب تشاؤا ولانه  
المنطق لا ينعقد بغيرها وقيل ان الجبر ليس من المنطق كحرفها بغيره

من كل ما يقع عليه من النكاح  
منه فوجبه عند النكاح

ومن زالت بكارتها بوجبه او حنفية او جراحه او تعيس في كبر حقيقة لان معبرها  
اول نصيب لها وقصة النكاح والكبره ولا نها حتى لعدم الممارسة تدين وكذا لو زالت  
بزنا حتى عند ابي حنيفة خلافا لها عندنا وعندنا ان لا يلتفت بكونها لا نها فيجب  
حقيقة لان نصيبها عايد اليها وقصة المنة والمثابة والتعجب ولا يوجب حقيقة  
ان النكاح عرفه كبر افعيتيها بالنطق فتقتضيه فيكون بكونها كيدا يتعطل عليها  
مضاهيها بخلاف ما اذا وطئت بشبهة او نكاح فاسد لان الشرع اظهره حيث  
علق به احكاما اما الزنا فقد نذب الى ستره حتى لو اشتهر حالها لا يكتفى بكونها بنية  
ولو قال لها الزوج سكنت وقالت ردودت فالبينة له فالقول لها اي اذا قال  
الزوج بلغك النكاح فسكت وقالت ردودت فالقول قولها لا نكاحا نكاحا  
وقال زهر القول قولك لا نه متحك بالاصل الا انه عارضه حمل آخر وهو عدم الملك  
فان اقام الزوج البينة على سكوتها ثبت النكاح والا فلا حابة وتختلف عندهما  
لا عند الامام بناء على انه لا يختلف في النكاح بين ولو في النكاح الجنونة والهيبة والصعوبة  
ولو شيئا وقال مالك لا يجوز لغير الاب لان القياس ياديه ان يكون له على الغير ولاية  
اذا كان حرا الا حاجة ولا حاجة عند انعدام الشهوة الا ان ولاية الاب فيجب فيها  
وتهودا وان ابكره زوج عايشه النبي عليه السلام والتجد ليس معناه وقال ابن القمام  
ان كانت الصغيرة شيئا لا يجوز لاحد ان يزوجه لانها ثا ور كونه الشابة سببا  
لحدوث الرأى بوجوه الممارسة ولا يعتبر ذوقها قبل البلوغ فوجب الانتظار وان كانت  
بكر اجاز لاب الجدة ان يزوجه ولا يجوز لغيرها ذلك كما قال مالك الا ان الجدة كالاب  
وتركها يحكم بالتصرف في المال كما يحكمه الاب بخلاف غيرهما العصباء لان لا يملك التصرف  
في المال مع انه ادعيها لانها لا يملكه في نفسه هو على مرتبة اوله واولى ومثلها  
منقول عن عمر وعليه والعبادة واليه بمررة وكفى بهم قدرة وقوله الكرم اجماع النكاح  
رضي عنه منهم وزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم اما حنفية حمزة وابن حنبل فليسوا  
فيما بينت ثم قال ان لها الخيار اذا بلغت وانما تزوجهما بالعصوبة لا بالنبوة بوليل

ابن حنبل

اخبارنا فيها ررها اذا بلغت وكما نه عليه السلام لم يزوجه احد بالنبوة ولو كان يزوج  
بها لما تقدم عليه احد ولم يتقبل اليه انه عليه السلام منع الا والى انما تزوجهما بالنبوة  
فان كان ابا او جده لم ينع من زوج الاب والجد والعم والعممة والعممة لان النكاح  
فلا خيار له ما بعد بلوغها لانها كالا الرأى واذا الشفقة ويلزم العقد بما سترها  
كما اذا باسرها برضاها بعد البلوغ بهدية وان كان غيرهما فلهما الخيار اذا بلغت  
او علمي بالنكاح بعد البلوغ خلافا لاب جويست اي فملك واحد منهما الخيار اذا بلغ  
ان شاء اقام على النكاح وان شاء فسخ فبذلك عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف  
لا خيار لها اعتبارا بالاب والجد وترها ان قرابة الاخ فاقصته والفقهاء يشعرون بغيره  
فيطلق الخلل الى المصداق والندرك بخيار الادراك اطلاق الجواز في ذلك  
والجد يساوي الام والفاضل هو الصحيح في الرواية لقصود الرأى في احدهما وانقصا  
الشفقة في الآخر فيجوز فيه شرط في العضا وخلاف خيار العتيق لان الشفع بهننا  
لدفع من رخصتي وهو يمكن الخلل وترها بتمثل الذكر والاني فعمل الزنا في حق الآخر  
فيقتصر على العضا وتجر العتيق لدفع من رخصتي وهو زيادة الملك عليها وترها  
تختص بالانثى فاعتبر دفعا والدفع لا يقتصر على العضا وتم عندنا اذا بلغت  
العقوبة وقد علمت بالنكاح فسكتت فهو رضا وان لم تعلم بالنكاح فلهما الخيار  
حتى تعلم فسكتت شرط العلم باصل النكاح لانها لا يمكن من التصرف الا به والوكلى  
يتقرب به فعوزت ولم يشرط العلم بالخيار لانها تنفرد بمعرفة احكام الشرع  
والدار والاعلم فكم تعدد بالخيار بخلاف المعتقة لان الامة لا تنفرد بمعرفة  
فقد راجع لبلوغها بغير النكاح وسكوت البكر حتى آى عند البلوغ والعلم  
بالنكاح بعد البلوغ فلهما الخيار ولا يخفى خياره الى آخر الجدة وان جهلت ان لها الخيار  
فان البكر اذا سكنت بعد البلوغ والعلم بانها لم تعلم ان لها الخيار يسلط عليها  
فان سكنتها بالرجل رضاه ولا تعدد بالخيار والرجل ليس له رضاه فلهما الخيار بالشفقة  
اي اذا اعتقت الامة وترها زوج يثبت لها الخيار فان لم تعلم ان لها الخيار فلهما



والمعنى ان العصبية هي التي تفرع من الدماغ وتصل الى الاعضاء  
او بالذات العصبية هي التي تفرع من الدماغ وتصل الى الاعضاء

لانها لا تفرع للتعليم بخلاف الحاربان فان طلب العلم فرضية على كل مسلم ولو لم يدر العبد  
لا تعذر قن في كل الامانة في البكر حال بلوغه واني قبل البلوغ غير مكلف بالشرايع  
قلت اذ ادر ايهن القبيح والصبيح فاما ان يجبر على تعلم الايمان والاحكام او  
وجب على دينهما التعليم ولا ينبغي ان يترك ما سئى قال عليه السلام مروا بنيكم  
بالصلوة اذ بلغوا سبعاً واضربوا عنقهم اذ بلغوا عشراً احد ثلاثة وقيل اعطوا  
والشيب لا يبطل لو قاما عن المجلس في برصا فمما ادولالة الفرض ان يقول  
رضيت والامانة ان يفعل ما يدرك على الامانة لا قبله والسنة اعطوا العلم المسلم  
وقيل الشيب للمهر صفة كونه وسر ولا يقتضيه الفرض في قبل البلوغ لان خيار العتق  
فان الاول الزام الفرض على الزوج بخلاف فسخ المقتنة فانه من زيادة الملك  
لزوج عليها فانما يكون بطلان العقد بغير المهر فان اعتبار  
الطلاق عندنا بالنكاح فاذا اعتقد صالح الملك على ان يطلق بعد ما  
بتطلقين ويكون الفرض امتناعا عن هذا فلا يحتاج الى الفصل والثاني مصدر البركة  
فان مات احداهما قبل الفرمين ودرته الآخر بطلان الاول لان النكاح صحيح والملك  
بشراية فاذا مات احداهما فقد انتهى النكاح سواء مات قبل البلوغ او بعده  
لان العرقه بينهما لا تقع الا بقبضه والثاني فيمن ارثان ويجزى المهر كله وان مات  
قبل الذوق كما لو وجد الما عرض لعدم الكفاة فمات احداهما قبل القبض وانما  
مخلاف الموقوف والثاني هو الولي هو العصبية نسباً او سبباً على ترتيب  
الارث يعني ترتيب العصبية في ولاية الانحاح كترتيبهم في الارث فيكون آخر الاول  
الابن ثم ابن الابن وان سفل لكن هذا منصوص في العصبية لانه الصغير ثم الاب  
وابن الابن ان علمت الام لا في الابن ثم الاب ثم ابن الابن ثم الابن ثم الابن  
لاب ثم العلم لابن ثم العلم لاب ثم ابن العلم لاب ثم ابن العلم لاب ثم ابن العلم  
يستوى فيها الذكر والانثى ثم فيهم ثم ذوات الارحام بكنه وبن الجدة ثم مقدم  
على ابها خلافاً لغيره قال محمد ابو له لانه اوفر شفقة في الابن وكرها ان الابن هو المكرم

في العصبية

في العصبية وهذه الولاية مبنية عليها وكما معتبر بزيادة الشفقة كالإمام مع بعض  
العصبية يندية ولا ولاية لعبد ولا صغير ولا جنون لانهم لا ولاية لهم على انفسهم  
فان لم يكن له ولاية على غيره لان الولاية على الغير فرع الولاية على النفس  
وهذا لم تقبل شهادتهم وكان هذه الولاية نظرية ولا تفرع في التوقيع الى انفسهم  
ولا كافر على ولده المسلم لقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً واهلها  
لم تقبل شهادتهم عليه ولا توارثان وكذا لا ولاية على كافر وبغض ان يقال  
الا ان يكون المسلم سبيلاً كافراً او سلطاناً والكافر ولاية على مثله لقول الله  
واذ ينزل كفر وابعض اهلها بعض في هذا تقبل شهادتهم عليه فان لا يأثم بما يقلع  
فان لم يكن عصبية فلام ثم لا يثبت ثم لا يثبت ثم لا يثبت ثم لا يثبت ثم لا يثبت  
الا قرب قالوا فبالتزويج عند الامام وهذا مستحسن خلافاً لغيره وهو يورثهم  
في الارث قال محمد اذا لم يكن لعصبية نسبة او سببية فالنكاح الى ابيها والنكاح  
ثم الاقارب ولا ولاية للزوج ونحوه القياس في زواجها في عصبية واية يورث  
مع ابي عصبية فكثر الروايات في التزويج ثم لم يولد المولات اس من لا وارث له ولا غيره  
على انه ان جفته ماتت عليه فان ماتت فبها ثم لم يولد المولات اس من لا وارث له ولا غيره  
اي بعد ذوى الارحام ومولى المولات ولاية التزويج لانه نائب السلطان  
وقال عليه السلام السلطان ولي في الدين والدنيا وقد ذكر ما غير مرة ان السلطان ليس ان يزوج  
الضعفاء الا اذا اشروا له ذلك في التقليد وكيس لوجه ان يزوج الايام الا ان يؤخر  
اليه الموصى ذلك ينقل ولا بعد التزويج اذا كان الاقرب غائباً حيث لا ينظر المعنى  
الحاطب جوابه وعليه الكثرة وقيل ساقية الشعر عند جميع المسلمين وقيل حيث  
لانتقل القول اغلب اليه فالسنة الاشرة وقيل لواقعة واختار الكثير المشايخ الشهر في هذه  
المدة على ما يؤيد وقيل فان كوفوا الى البر وهو موقوف على مرحلة وقيل رواية في ذلك  
الى بغداد وهو عشرون مرحلة وقيل الروضة وهو قوله ايه عصبية ذكره الطحاوي في الكتاب  
ولا يبطل بغير ذلك لان الحق عند بولاية مات وقد جاء الامام بغير مقصود في هذا

يقول محمد بن ابي بكر لا ولاية له على الارث او في غيرها  
فان لم يكن له ولاية على غيره لان الولاية على الغير فرع الولاية على النفس  
وهذا لم تقبل شهادتهم وكان هذه الولاية نظرية ولا تفرع في التوقيع الى انفسهم

هذا هو الذي عليه الجمهور في ولاية التزويج  
فان لم يكن له ولاية على غيره لان الولاية على الغير فرع الولاية على النفس  
وهذا لم تقبل شهادتهم وكان هذه الولاية نظرية ولا تفرع في التوقيع الى انفسهم

ولوزجرها وليان متساويان فالعبرة لاسباب وان كانا معا بطلا ويخرجون  
وكسيرة في السكاح **فصل** في تعبد الكفا في السكاح نسباً فترى بعض الكفا  
وغيره من العرب ليس كفا لهم بل بعضهم الكفا وبعضهم لما يتيقن والموالي السواكن  
للعب والكل فيه فترك عليه السلام قرشاً بعضهم الكفا وبعضهم بطن بطن والعرب  
بعضهم الكفا وبعضهم قبيلة بقبيلة والموالي بعضهم الكفا وبعضهم رجل رجل واما حال  
في الموالي رجل لآلهم شيعوا انسابهم ولا ينجون بها وانما ينجون بآلهم  
والحرة وتسمى الجع موال لان بلادهم فتح عنوة فبايدى العرب فكان المهور تافهم  
فاذا تزوجوا احواراً فكانت لهم عقوق وكوالهم المعتقون وفي كسوة افضل الكفا  
نسباً بنوا تاسم ثم قرش ثم العرب لما روى عن محمد بن علي عليه السلام  
انه الله سبحانه وتعالى اختار من الناس العرب من العرب قرشاً واختار منهم بني تاسم  
واختار من بني تاسم ولأخز بنين وبنا بانه لیسوا القوا غيرهم من العرب  
لانهم معروفون بالحناسه والقدارة فبذل عليه **قوله** اذا ولدت  
حليلة يا بني فلما زاد في عدد النيام وقال الاخرون قبل الكلب يا بني عدي  
الكلب في لوم هذا الشعب وروى انه رجل قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
اشكوا واما قال نعم ولو قلت يا بني لقلت يا بني عدي لعلك يا بني عدي  
وانما عرفوا بذلك لانهم كانوا ياكلون بقية الطعام حرة وياكلون نقي عظام الميتة  
وتعتبر في الجحيم سلا ما وحشية لانهم ينجون بها دون الشعب وهذا لان الكوفة  
وكذا الرق لانهم ائمه والحرة والاسلام زوال العيب فيجبها نكاح فلم اوجز  
ابوه كافر ورقيق غير كفو لها اربع الاسلام والحرة ومن كرا فيه واما  
غير كفو للمد لها ابوان فخلافا لا يبرئ ان جعل الارب الواحد كالابوين والاشبه  
ان يكون هذا الخلاف لاختلاف الاحوال كما روى عن علي بن ابي طالب قال في موضع لا يبرئ  
كفر الجبر عيا بعد ان كان الاسباب وحماً قاله في موضع بعد عيا من الزنا وفيه الزنا  
كفر الجبر عيا ابا يعنى ان كان له ذرية مسلمة يكون كفو له ابا لان ما فوق الى الابد  
فلا يشترط اسلامه ثم

في

وتعتبر وياية خلافا لمحمد بن علي فاسق كفو البنت صالح وان لم يعلم في احب القصر  
وقوله وياية وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف وهو من على الحافر والمارة تعتبر  
بفسق الزوج فوق التغير بقبضة نسب وقيل لا يعتبر لانها في امر الاخرة فلا يتجنى  
عليها احكام الدنيا الا اذا كان يصنع في حرمته او يخرج من مكان ويلعب العتيبان  
لا يمتحن به ويخرج يوسف انه ان كان معلماً بالفسق فيكفوه وان كان ستر  
فهو كفو وهو قريب من قول محمد بن علي وتعتبر مالا وهو ان يكون مالها مهر والنفقة  
وهذا هو المعتبر في طاهر الرواية قاله جعفر بن محمد الجلي والنفقة غير كفو للفقير  
لان المهر برك البضع فلا بد من الثبات وبالنفقة قوام الزوج ودوامه فكلما والمهر  
قد راعا فافوا بجعل كمال ما وره مؤخر فابدية والما در عليه ما كفو لثبات احوال  
عظام عند ابي يوسف هو الصحيح وقيل لان المال عاود كرا في فلا يعتبر به الا ان يكون  
محيث لا يتدر على اداء الواجب وهو المهر والنفقة صد كسيرة خلافا لما قاله الكفا  
في النسخة فقول ابي حنيفة ومحمد بن علي ان المايقة في اليا لا يكا في العا در  
على النفقة والمهر لان الناس يتماخرون بالغنى ويتعبدون بالفقر وقال ابو يوسف  
لا يعتبر لانه لا يثبت له اذا كان عاود كرا في يديته وتعتبر حرة عند حوا وعم الامام  
روايتان وعما في انه لا يعتبر لان الفحش كالجماع والحايك والذباغ وقيل لا اعتبار  
ان الناس يتماخرون بسرف الجرف ويتعبدون بدمايتها وقيل قوله الفحش كرا في  
ليست بلانعة ويمكن القول بالحنسية لان النفقة يديته فما كرا في وجماع او كرا في  
او باغ غير كفو لعمارة او كرا في او كرا في ببيت ولو تزوج غير كفو فلولي  
ان يعرفه وكذا لو نقصت عنه مهرها لان يعرفه ان لم يتم يتم مهر مثلها او يمارها  
فلا مالها وقال ليس له ذلك في هذا الموضع انما يصح على قول محمد بن علي اعتبار قوله  
المهر في النكاح بخلاف قوله وقد روي ذلك في يده شرهاده صادق عليه السلام  
ان ما روى في العشرة حراً ومن اسقط حرة لا يعتبر في كرا في التسمية ولا في حنسية  
ان الاوليا لا ينجون بخلاف المهور وتعتبرون بنقصانها فاشبه الكفا بخلاف الابرار  
بعد التسمية لانه لا يعتبر به يديته



وقد مضى المهر وتجهيزه او طلبه بالنفقة رضى لا سكونه وان رضى احد الاطراف ليس  
لغيره الاعتراض **فصل** في وقف زوج فصوله او فصولين على الازالة  
ان يجوز ان يكون من جانب الزوج فصوله ومن جانب المرأة فصوله فينقض  
على ازالةهما صدق التبرع ويؤثر في طريق الشكاح واحد بان كان وكليهما من الجانبين  
او وكليهما منهما او كليهما او كليهما او كليهما او كليهما او كليهما او كليهما  
واحد الجانب والقبول ولا يستطاع ان يتكلم به فان الواحد اذا كان وكليهما  
منهما فمقتل زوجته اياه كان كافيا ويؤثر على اتمام ان يكون اصيل او وليا  
كأنه الم تزوج بنته عند الصغرة او اصيل او وكليهما اذا وكلت رجلان باجره  
من نفسه او وليا من الجانبين كمن كانت ابنة من ابن له آخر او بنت اخيه من اب  
لآخر او وكليهما من الجانبين كما اذا وكل رجل واحد رجلين من جهة واحدة او وليا  
من جانب وكليهما من جانب كما اذا زوج بنته الصغرة من رجل وكله من جهة واحدة  
ولا يتولاهما فصوله ولو من جانب خلا فالله يوسف ولا يجوز ان يكون فصولنا  
كما اذا كان اصيل او فصولها هت يان قال تزوج فلانة من غانية ولم يقبل احد من قريته  
او وليا من جانب وفصولها من جانب هت بان قال تزوجت بنته فلانة وهو غانية  
او وكليهما من جانب وفصولها من جانب هت كما اذا قال وكليهما تزوجت فلانة فلانة  
وهو غانية سمرقند او فصولها من الجانبين هت كما اذا قال تزوجت فلانة من فلانة  
وهي غانية سمرقند قال الامام محمد بن علي الفصول ليست فصول من تزوجت على الازالة  
بما خلاف هت كما اذا قال الفصول تزوجت فلانة من فلانة وقيل عنه فصوله او قال  
الرجل تزوجت فلانة من غانية فاجاب فصوله آخر وقال زوجته منكم او كانت المرأة  
زوجت نفس من فلانة الغائب وقيل من فلانة الغائبة في وقت العقد على الازالة هت  
الشك بالاثبات وفي ثلثة منها اختلاف وهم ما اذا كان اسدا ران قد تزوجت فلانة  
من غانية ولم يقبل احد منها او كقول المرأة تزوجت نفسي من فلانة ويؤثر غايه لم يقبل  
هت آخر او يقول الفصول تزوجت فلانة من فلانة وهما غائبة ولم يقبل احد فصولها

لا يوثق العقد على الازالة الغائب قبل قول اليوسف او لا وعلى قول ابنه وقت  
على الازالة سمرقند ولو امره ان يزوجه امرأة فزوجته احد لا يوثق عند ما وهو  
استمع وعند الامام يبيع ولا يبيعه هت ان العرف من كرات الانسان ان تزوج  
الكنف وغيره الكنف طلبا لتحقيق المؤنة فلا يجوز تعينه والغاء اطلاقه وقالا لا يجوز  
الا ان يزوجه كقولنا هذا اسحق بن هاشم لان كل واحد لا يبيع عن الزوج بطلان المرأة  
فكانت الاستعانة في التزوج بالكنف الزنيق ولو تزوج امرأتين في عقد واحد  
واحدة منهما اي ان اخر ان يزوجه امرأة فزوجته امرأتين بعقد واحد  
لا يبيع على كل واحدة منهما اما اذا تزوج بعقدين قالوا لا يصح دون الثاني هت  
ولو زوج الابن والجد الصغير والصغيرة بغية فاحسن في المهر او من غير المهر  
حلا قالوا ليس كذلك لغير الازالة اي لو فعل الابن والجد عند عدم الابن يكون للصغير  
والصغيرة من الفسخ بعد البلوغ وان فعل غيرها قلنا ان يفسخ بعد البلوغ صدقة  
قال في الدرر لها ان ولا يملكه لغيره فاذا اتفقت ضرر الزوج وانه انفقها فافرة  
فالطاهر ان هذا الضرر يفسخ في مقابلة فوليها آخر فكون الزوج حسن الحلي والافقة  
وواسع النفقة والحقة والظاهر انهما قصدتا بالعقد فلا ضرر انتهى **باب المهر**  
يبيع النكاح بلا ذكره ومع تعينه أي يبيع النكاح وان لم يسم فيه مهر لان النكاح  
عقد انضمام وازواج لغة فيتم بالزوجين ثم المهر واجبه والشرف المحل  
فلا يحتاج الى ذكره لصحة النكاح وكذا اذا تزوجها بشرط ان لا مهر لها على ما بينا  
وفيه خلاف ما كسبتا في جواز النكاح عند نفي المهر اعتبارا بالبيع بدون  
تسمية الثمن لا يبيع فلانة بهذا عقد او اقله عشرة دراهم اي ثلث المهر عشرة دراهم  
سواء كانت مصرية او غير مصرية وبه مخير من وزن عشرة نبر او ان كانت قحفة قل  
علا فانها بالمرقة زليق وقال صدق بن ربيعة هذا عندنا وعند ابن كلاب يبيع ثمنها  
يبيع مهرها لا تزوجها فليكون التقدير اليها ولتقول لعل النكاح لا مهر اقل من عشرة دراهم  
ولا حرج الشرع وجوبا اظهرها بالشرف المحل فيعقد بكاه خطره وهو العقد استدلالا  
بفصل البرقة منهية

ولو سمي في ذمها زنت العشرة وقال زفر لها من المثل لان ذكرها لا يصلح مهرًا  
كانت له ولما ان ذكرها لا يجزئ كذكر كل والعشرة في كونها مهرًا لا يجزئ حجابًا  
وان سميها او اكثر اى وان سمي العشرة او اكثر لزمت المسمى بالدخول او موتها  
فانه ايضا مؤكدة للمهر وررر ونصفه بالطلاق قبل الدخول والخلوه الصحيحة لثبوتها  
وان طلقوه من قبل ان تنسوهن وقد فسختم لهن فريضة فخصف ما فسختم  
ونصف المهر خمسة دراهم وعند زفر يجب اذا سمي اقل من عشرة بناء على ما تقدم من وجوب  
انه كان عداده وفي العشرة يجب النصف بالاجماع لما لو كان زليلق وان سكنت عنه  
اولئها اى وان لم يسم المهر في العقد اولئها ربيعة لزم مهر المثل باله خوار والمثل  
وكذا اذا ما سمي اى لان الواجب بالعقد في مثله مهر المثل وان كان لان  
نظامه به قبل الدخول فينكح ويتفرغ من الموت احدكما او بالدخول على ما تفرغ المهر المسمى  
في العقد في الزليلق وفي الجمع وقال الشافعي ان دخل بالجب من المثل وان مات بالجب  
لان المهر خالص من قبله بعينه ابتداء كما يملك سطا لئها وكما روي انه عليه السلام  
ففي في تزويج بنت واشق مهر المثل وقد كانت تزوجت بلاءه ومات عنها زوجها  
واظهر ليس في الصلح بل في الشرع ابتداء وهو بائنا فلا يملك بعينه ابتداء لانه فرق  
في حق الشرع انتهى وبالطلاق قبل الدخول والخلوه متعة معتبرة بحال المهر المسمى  
لقوله تعالى وعلى الموس قدره الآية وعند الكوفي تعتبر بحالها صدقة لانه لا تنقص من مهر  
ولا تراه وعلى التلخيص مهر المثل واما اى المتعة في ستر البدن وفحار ستر الرأس  
ولحقه للزوج ان احاج اليه بغير المتعة عبارة عن هذه الاشياء وعند النفقة  
ما تفرغ عن عاين عاين في هذه المهر المسمى وكذا الحكم لو تزوجها بخرا وخبره او بهذا لان  
في الحكم فاذا هو فخره خلافا لهما قال لهما مثل هذه في الحكم بانه في هذا الصلح او بغير  
خلافا لا يبرهن قال ابو يوسف في المهر المسمى لا يبرهن انه اطعمها مالا وعجزت عليه  
فيجب عليه فدية او فدية ان كان قد ذويت الا مثال كما اذا ملك العبد المسمى قبل التسليم  
وابو حنيفة يقول ان جردت الاشارة والسمية في بيع الاشارة لكونها المسمى في المعصية

وهو التلخيص فكانت تزوج على خرا وخبرته او بدابة او بتوب لم يبرهن مهرها  
او بتعليم القرآن او بخدمة الزوج المهر المسمى انما قيد بالخرا لان لو كان عبدا  
يجب الخدمة ويجزئ منه كبرته وعند زفر لها في الخدمة وكذا يجب مهر المثل في الشغار  
وهو ان يزوجه بنته على ان يزوجه بنته او اخته معا وضة بالعقدين اى يهرمها  
في معة تزويج بنته منه وقوله معا وضة يمكن ان يكون تحيلا او حاله التزويج  
ان حال كون التزويج اعوليا لهذا العقد بهذا العقد وكذلك العقد بهذا الصلح  
ولو تزوجها على خدمته لها سنة ومعه في هذا الخدمة اى يجب حتى يفي الخدمة في النكاح  
ولو اعتق امته على ان يزوجه فاعتق صداقها عند مجزئته وعند زفر لها المثل  
ولو ابتاعته تزوجه فعليه ما قبضه له اجماعا اى ولو اعتق امته على ان يزوجه فاقبضت  
ولم يسم مهر ايجعل المجزئ من صداقها وقتيا بمهر المثل كما روي انه عليه السلام  
اعتق صفيية ثم تزوجها وجعل صداقها عتقا وكرها ان الا مهر لا بد ان يكون المثل  
والعتق ان يملك في بطل سميته ووجوب مهر المثل ولو ايسر بعد فسخه اى ان تزوج  
نفسه لمولاها الزمان ما قبضت اى عليها اى من في معة نفسه لمولاها عند انكحائها  
لغيره نصف بمهر ما قبضت فاما ما تعة المنفعة كان عليه ان ينقص العتق لكنه  
بعد وقد لا ينقص فزوج نفسه من الزمان اى اى عليه ان ينقص من نفسه ما قبض  
بعد العقد ان دخل ومات والمنفعة ان طلقا قبل الدخول وعند ابو حنيفة نصف الزوج  
المفوض اى التي تملك بلاءه كزوجه او طلقا لان امرها تم ان تراضيا على مقدار قبلها  
وكذا المفوض ان وطئها ومات عنها والمنفعة ان طلقا قبل وطئها وعند ابو حنيفة  
ويروى في الشافعي لها نصف المفوض من كبرته وان زاول في مهرها بعد العقد زولا  
وتسقط بالطلاق قبل الدخول ~~في المهر المسمى~~ ~~في المهر المسمى~~ ~~في المهر المسمى~~  
~~في المهر المسمى~~ ~~في المهر المسمى~~ ~~في المهر المسمى~~ ~~في المهر المسمى~~ ~~في المهر المسمى~~  
الطلاق قبل الدخول ان كان كل لم يسم في العقد بطلان الطلاق قبل الدخول اى لو كان  
بعده وجب الزيادة على المسمى ررر وعند ابو يوسف تنصف ايضا اى كما في المفوضة





او على ان لا يتزوج عليها فان وفي قلبها الالف والا فمير المثل فان وفيها بشرط  
قلبه المستحل لا يبيع مهرها وقد تم رضاها بما قد ان تزوج عليها اخرى او اخرجها قلها  
مهر مثلها لانها ستمت ما راها فيه فنعقد فواته بغير رضاها بالالف في كل مهر مثلها  
كما في شبيهة كذا انه والهدية هي الالف يداها ولو تزوجها على الالف ان اقام بها  
وعلى الغيب ان اخرجها ولا ينقص عن الالف وعندهما الراي الثاني ان اخرجها فان  
اقام بها قلها الالف ان اخرجها قلها مهر مثلها لا يزول على الغيب ولا ينقص عن الالف  
وهذا عندنا في حقيقته وقالوا الشرط ان جميعا جائز ان كان لها الالف ان  
اقام بها والا الثاني ان اخرجها وقالوا الشرط ان جميعا جائز ان يكون لها  
مهر مثلها لا ينقص عن الالف لا يزول على الغيب ولا ينقص عن الالف لا يجاز في قوله  
ان خطبة اليوم فكل يوم وان خطبة غدا نصف يوم وسببها فافان بها في خطبة  
ولو تزوجها بهذا العبد او بهذا العبد قلها الالف ان كان مثل مهر مثلها او اقل  
والا وفي ان كان مهر مثلها او اكثر ومهر مثلها ان كان بغيرها اي ان كان هذا العبد  
او بذلك واحدها اكثر قيمة من الآخر فجميع مهر المثل ان كان بين قيمة العبدين وفي العبد  
الاقل قيمة اذ كان مهر المثل ومن قيمة هذا العبد وفي العبد الاكثر قيمة اذ كان مهر المثل  
فوق قيمته فكل من هذا اذ كان مهر المثل وبالفية احداهما بغير هذا العبد كذا  
وعندهما الراي الاول بكل حال فان طلق قبل الدخول قلها نصف الاول في اجماعنا قالوا  
في الثاني قبل الدخول في مثل المستقة ونصف الاول من يدعيها في العادة فوجب للعقوبة  
بالزيادة بزيادة وان تزوجها بغيره فاذا اخرجها قلها العبد فقط عند الامام  
ان شاذي عشرة وعند ابو يوسف العبد مع قيمة الخلو كان عيدا وعند محمد العبد  
تمام مهر المثل ان هو اقل منه العبد فقط عندنا في حقيقته لانه ستمت وجود المسمى  
وان قل ببيع وجوب مهر المثل وقال ابو يوسف لها العبد وقيمة المهر ان كان عيدا لانه  
اطهرها سلامة العبدين وعجز عن تسليم احداهما في حقيقته وقال محمد ويورواية  
على ابو حنيفة لها العبد بتمام مهر مثلها ان كان مهر مثلها اكثر من قيمة العبد لانهما

لو كان قربن كجاء مهر المثل عنده فاذا كان احداهما عيدا العبد بتمام  
مهر المثل بتمامه وان تزوجها على غرس او طوبى وبنى بالغ في وصفه او لا  
فخير بين دفع الوسط او قيمته لان الوسط اعدل وقال ابن ابي حنيفة في مهر المثل  
لانه مجهول كسبية الدار والذابة والنوب وكذا ما روي عن ابن عمر في مهرها  
انه اجاز الكتاب على الوصف والخلط فيهما واحد وكان الوسط منه هذه الاشياء  
اقل جهالة من مهر المثل او مثله بخلاف ما استشهد به لانه اكثر جهالة منه وانما يخير  
لان الوسط لا يعرف الا بالقيمة فصار اصلها في حق الابدان والفرس والشبهان  
اصل قيمته فيخير بينهما كما لو كان الوتر تزوجها على مكمل او موزون بين جنسه  
لاصفته اي ان ذكر جنسه دون صفته فيخير بين تسليم قيمته او المكمل  
وان بين صفته البيا وجب هو لا قيمته اي فان ذكر جنسه في صفته فيخير على جنسه  
لان موصوفة كجاء الذمة بثوبها صحيحا ام الزين وقيل الثوب مثل ان يولع في قيمته  
اي وكذا اذ يولع في وصف الثوب في طاهر الرواية لانها ليست من ذوات الامثال  
وتعبر الختان بغير تسليم الثوب لان موصوفة بغير الذمة بخلاف الجودان  
وقال ابو يوسف اذ ذكر له رجلا فخر على تسليمه لان موصوفه يثبت في الذمة  
كما في السلم وان لم يذكر له رجلا فخره وعينه ابو حنيفة مثله من الزين وان شرط البكارة  
فوجب ثوبا لزمه كل امرء ولا عرة بالشرط وروى ان الفاعل على قدر في السر  
واعلى غيره عند العقد فالمعبر ما علمه وعند ابو يوسف ما استراه بغيره من ثوب  
امراة بغيره في السر ثم تزوجها ثوبا باكثر منه ربا وسوءه انما هو السر عند ابي يوسف  
وقال له من العلانية بهذا اذ لم يهردها على ما في العلانية بهزل فان السر عليه  
لم يجر الزيادة اما في حصة التواضع في قدر المهر لانه لم يوجد عقد وتوضعا على ان  
ان نظير النكاح بهر ولا يكون بهر النكاح فان ظهر النكاح لغيره في غير المهر المذكور انما قاله  
لا يفسد مع الزنا اما قيمته بالثوب ثانيا لانها لو اظهر اكثر مما في السر بزيادة اخرى  
لم يعتبر الظاهر انما قاله فقيدها بانه زوج بان يكون اكثر لانه لو تزوجها على ثوبه على ان لا يهردها





والتا ذكر بالواحدة كجها لهما وراها فلا يصلح فراجها للمعلوم ثم اذا وجد آخر وصار  
 معلوما لحقق المراجعة وصار المهر معلوما بالكل كالعبد اذا جنى جناية يدفع كلبها  
 ثم اذا جنى اخرى واخرى يدفع جميعا بزيادة وان لم يثبت قدر العجل فقد راجع العجل  
 من قبله عرفا غير مقدور بربع وكفه اخذ العقبيا بوالديت وعلى العنوى ذكره في المثلثة  
 لان المعروف كالشروط وان شرط العجل الكل في العقد وجب التعجيل لان الشايب  
 بدلالة العرف لما يعتبره الموجد التعجيل خلافا لغيره في ذلك ولو اخل بكم  
 فانه اخل الكل فقد سقط حقها فلا يكون لها من النفس لافه قدسية خلافا لاجبها  
 وتساويها بغيره اخر اقيما روى عنه المحدثان انها ان تمنع نفسها اذا كان كلبه فوجلا  
 استحقاقا لانها كانت عتابة تسليم المهر فاذا اخلت بجزء المهر فكلها بسقاط طهنة  
 في الاستحواج واختصاص العنوى بهذه القول لبيان العادة بناخير الدخول عند  
 تاجير جميع المهر في الزينة وان اوقاها ذلك اي ما يتبعه تعجيله وقد راجع لغيرها فله  
 نظرها حيث شاء دون الشر وقيل لا التعجيل في طهر الزينة والعنوى على الاثر  
 لغزلهما اسكن من فم حيث سكت من وجدكم ولا نقاردهن وتذكر كذا اذ حل  
 بها برضاها عند سقوط حق الجبر عند ايج حنفية ليرسل ذلك لبعثه وتكون ابوالانعام  
 العنصر رضى بقول ايج حنفية في المنع من الشر وقولها في عدم المنع في الوطن وقيل  
 لا يخرجها الى بلد غير بلد الابرها لان الغربة تؤدي اذا لم يكن لها فيها عسيرة ط  
 واختاره ابو الليث في الزيلين وتقرى من المهر الغربية لا يتحقق الغربية بزيادة وان اختلفا  
 في قدر المهر فالقول بها ان كان مهر مثلها كما قالت او اكثر وله ان كان كما قال واقبل  
 ان كان مهر المثلثا وبالما لا يوجب الزوج اذ اقل منه فالقول لربع المهر وان كان  
 مائة ما لا يوجب المراجعة او اكثر منه فالقول لربع المهر بزيادة وان كان مائة  
 كالحا ولزم مهر المثلث ان كان مهر المثلث مائة ما لا يوجب الزوج والمراجعة ولا بزيادة لاجلها  
 تحال فان حلفا فبغير مهر المثلث صد الزينة وفي الطلاق قبل الدخول القول بها ان كان  
 متعة المثلث نصف ما قالت او اكثر وله ان كانت نصف ما قال واقبل ان كان

منه

متعة المثلث ما لا يوجب المراجعة او اكثر منه فالقول لربع المهر بزيادة وان كان مائة  
 كالحا ولزم مهر المثلث ان كان مهر المثلث مائة ما لا يوجب الزوج والمراجعة ولا بزيادة لاجلها  
 تحال فان حلفا فبغير مهر المثلث صد الزينة وفي الطلاق قبل الدخول القول بها ان كان  
 متعة المثلث نصف ما قالت او اكثر وله ان كانت نصف ما قال واقبل ان كان  
 متعة المثلث ما لا يوجب المراجعة او اكثر منه فالقول لربع المهر بزيادة وان كان مائة  
 كالحا ولزم مهر المثلث ان كان مهر المثلث مائة ما لا يوجب الزوج والمراجعة ولا بزيادة لاجلها  
 تحال فان حلفا فبغير مهر المثلث صد الزينة وفي الطلاق قبل الدخول القول بها ان كان  
 متعة المثلث نصف ما قالت او اكثر وله ان كانت نصف ما قال واقبل ان كان



والأصناف ليعط بموت أحدها والمتوسط بسقط بموتها الموت أحدهما لا ينفك  
 وتقال استأجنا بهذا كله إذا لم تلم نفسك ما كان سلكك ثم وقع الاختلاف في حالة  
 الحياة أو بعد الموت فإنه لا يحكم بموت المثل بل يقال إنها لا تدين لتعري كما تجلبت  
 ولا حكمنا عليك بالمتعارف في المعجزة ثم نعلم في الباقي كما ذكرنا لأنها لا تسمى نفسها  
 إلا بعد قبض النبي حتى المهر عادة في التزليل وإن بعض الزهاد شيا فقالت به بعبدة  
 وقالوا فالقول له في غير ما يمتدح للأكل مع يمينه أن لم يكن لها بسنة لأنه المالك فكان  
 أعرف بحجة الغيبي كما إذا قال أو دعيت هذا النبي فقال بل وسميته له وكذا  
 الظاهر يشهد له أنه نبي في سقاط ما في ذمته ألا في الطعام المثلها للأكل  
 كالشوق والتمس المطبوع والغواكه التي لا تتبع فإن القول قولها فيه استحسانا لاجل العادة  
 باليد كما فكان الظاهر من هذا الاختلاف فإن لم يكن منها للأكل كالعمل  
والسمن والجوز واللوز وكذا التزليل وإن تكلم في ذمته أو حرق في ذمته أم  
 في دار الحرب على ميتة أو بظاهر وذلك جاز في ذمته أي والحال أن النكاح ملزم  
 يجوز عنده ولا يجزئ حتى وانما قال هذا لأنه أن لم يجز هذا في ذمته أو جاز هذا عنده  
 لا يكون حكم المسئلة عدم وجوب المهر صدقة غدا شيئا لها وهذا قول أبي حنيفة  
 فلا قالها وقول أبي حنيفة قولها في الحريقين وأما في الذمته فحكمها موقفا أن دخل بها  
 أو مات عنها والمتعة أن يطلق قبل الدخول وهو قول الساجي والرياح سواء وكلت  
 أو طلق قبلها ومات أحدهما قبل القبض وتقال إنها لم تملك في الحريقين أيضا لأن  
 الخطأ بطلان النكاح لم يستمر في المال وكذا أن أهل الجور غير ملزمين أحكام الآلام  
 وولاية الأزام منقطعة لتباين الدارين بخلاف ليل الذمته فإن أحكام الآلام  
 جارية عليهم من استحقاق النفقة في النكاح والعدة والتوارث بالنسبة إلى النكاح  
 الصحيح وفوت خيار البلوغ ووجوب نكاح الحرام والمطقة ثلثا والزنا وغيره  
 في الأحكام وهذا الحق وولاية الأزام مع تحقق الأزام ولا ينفك عن وجود أهل الذمته  
 لا يلزمون أحكامها في الذمات وفيما يعتقدون خلافه في المعاملة كما ذكرنا في المصنف

المنزلة

منه من الجور والكل الخنزير وتبعوها وولاية الأزام بالسيف والحجارة وكل ذلك  
 منقطع عنهم باعتبار عقد الذمته فإنما أحرارهم كرم وما يدعون فصاروا  
 كاهل الحرب فلا فائدة في الحجة بعد الإقرار بالترك دفع الشك بخلاف ما يعزى  
 التسمية ونحوه حين نبطاله بالحنج المحجزة وكان المهر من الذمته والناظر غير مطابق  
 بخلاف الأحكام التي ذكر على ما يراه من أنه من ذمته فيهما ليقول وإن كانا خنزيرا أو خنزير  
 معتنى ثم أسلم أو أسلم أحدهما فلها ذلك أي الحزب والخنزير ومعناه إذا كانا باعيا  
 والاسلام قبل القبض سبكية وإن كان غير معين فبيعته الخنزير ومثلها الخنزير لأن  
 الخنزير معتنى كمثل غنينا ولا يجل أقدما وأجبا للقيمة يكون إرضاء عن الخنزير  
 وأما الخنزير فمن ذوات القيم عندهم كالشاة عندنا فالحج بالقيمة لا يكون أعز  
 فيجب من المثل أعز من الخنزير صدقة وعند أبي يوسف هو المثل على وجهين  
 أي في المعين وغير المعين وعند حجة القيمة فيما أس في وجهين وجه قوله أن القبض  
 مؤثر للملك في المعين من فيكون له شبهة بالعقد فتعقب بسبب الإسلام كالعقد فصار  
 كما إذا كانا باعيا عيانا وإذا أخذ الخنزير حاله القبض بحالة ما يوسف يقول لو كانا  
 مسلمين وقع العقد بحجبه المثل فكذلك ما بينهما وتجدد يقول صحة سبكية يكون المعين  
 بالاعتدال هو ألا ما منعت التسليم للإسلام فيجب القيمة كما إذا بطل العقد سبكية قبل القبض  
 ولا يوجب حنيفة وإن الملك في العقدان المعين يتم بنفس العقد وهذا عندك التقصير فيه  
 وبالقبط يستقل من ذمته من الزرع الرضا عنها وذلك لا يفتنع بالآلام كما ستره وذكر  
 المصنوع وفي غير المعين القبض موجب نكاح المعين فيمنع بالاسلام بخلاف المشتري  
 لأن ذلك التقصير آتيا بسبق فيه بالقبط وإذا أقر القبض في غير المعين لا يوجب القيمة  
 في الخنزير لأنه من ذوات القيم فيكون أخذ قيمته كخز عينه ولا كذا الخنزير لأنه من ذوات  
 الأمثال الأخرى أنه لو كانا باعيا القيمة قبل الإسلام تجزئ على القول في الخنزير وعلى غير سبكية  
 ولو طلق قبل الدخول بغير المتعة عند من أوجب المثل لأنها حكم المثل ونصف القيمة  
 عند من أوجبها ومن أوجب القيمة أوجب نصفها والاسلام ليس

**باب نكاح الخنزير**

تلك العبد والامة والمذنب والمكاتب أم الولد بلا اذن السيد موقوف على اجازة  
فان اجازة نفذ وان رد بطل وقال مالك بن النضر العبد لانه ملك المولى فيملكه المولى  
ولن قوله عليه السلام انما عبد تزوج بغير اذن مولاه فهو عاهر وكان في نفسه فخرها  
تغييرها اذ الكفاح فيها ملكا يملكه بدون اذن مولاهما وكذلك الكفاح بين ان الكفاح  
اوجب فك الحجة في حق الكسب في حق الكفاح على حكم الزوج واكثر الا على المكاتب  
تزوج عبده ويملكه زوج امته لانه من باب المكاتب وكذا المكاتب لا يملكه الزوج  
بدون اذن المولى وتلك تزوج امتهما لانهما مملوكا والمذنب وام الولد لان المكاتب  
قائم بديارته وقوله طلقا رجعية اجازة لا طلقا او قارفا اي اذا تزوج عبدا  
بغير اذن مولاه فقال المولى طلقا رجعية فهو اجازة لان الطلاق الرجعي يقتضي الرجوع  
تختلف طلقا اذ يمكن ان يكون المراد انكرها وهذا المصنف يوجب بالعبد المذنب واما قارفا  
فهو ظاهر في هذا المصنف صدقته فان لم يكن باذنه فالمرء عليهم بيع العبدية فيها  
اي في مزارعته لان هذا الدين ظهر في حق المولى فاشبهه بكون المادون لرفع الجارة  
فتعلق به رقبته دفعا للضرر عنده وهذا لان ذمة ضعيفة فلو لم يتعلق به رقبته  
بذلك ما اذا تزوج بغير اذن مولاه ودخل بها حيث لا يباح ليطالب بالرجعة  
لعدم صدور الاذن من المولى كما اذا الزم الدين باقراره بخلاف ما اذا الزم بالانكاح  
لكونه غير محرم عليه في حق الفعل فيظهر في الحال ثم اذا بيع مرة ولم ينف الثمن المهر لا يباح  
بل يطالب به بعد الفسخ لانه بيع صحيح المهر بخلاف النفقة حيث يباح به مرة بعد اخرى  
لانها يجب ساعدا فسادا فلم يقع البيع بالجميع من الزوجين وسعي المذنب والمكاتب ولا يباحا  
لانها لا يباحان النفل من ملكه بل من كسبه لهما والكسابة والتدبير في حق من كسبهما  
لانفسهما بديارته وقال الزليلي وكذا ام الولد ومضى البعض لعدم قبول النفل  
في كسبه ملك فيسوي ويؤتى كسبهما المهر كما في حق التجارة انتهى واذا تزوج العبد  
بالكفاح يملك جازة وقاسده فيبيع في المهر لو لم يكن قاسدا فوطئ ويتم الاذن به  
بغير اذن مولاه جازة التوقف على الاجازة ويتفاد عند بيعه حقيقة

وقال

وقال لا يشترط ان الصبي وثمة الاختلاف يظهر في حق لزوم المهر فيما اذا  
تزوج امرأة لكاها قاسدا او دخل بها حيث يظهر لزوم المهر عنده في الحال  
فيبيع فيه ويخذهما لا يطلبا لانهما ابدا العتيق من الزوجين وان تزوج عبده المادون  
المدينون صح وهي اسوة للغواية في مهر مثلها اي سادة الملاءة عروضة في مقدار  
مهر المثل اي ان يبيع العبد بغير ثمن بركة والغواية بالحصنة فتأخذ حصتها  
وان كان المهر اقل من مهر المثل او مساويا اما اذا كان زائدا فطالما تأخذ حصته  
ما زاد منه بغيره قال الزليلي ولو تزوج المولى على كسبه في المثل فالزائد ليطالب به  
بعد استيفاء الغواية وكسبه المهر مع دين المهر انتهى ومن تزوج امته لا ينفقه  
تجوزها ويلا والزوج ينظر لان حق المولى في حق الزوج لانه يملكها فانها  
ومما فخره وكذلك الزوج وان لم يداخل فيه ملكا لثبوتها ولو وجبت الثبوت  
لطل حصة في الاستخدام وفي الزوج في الوطئ لا يطل بالاستخدام لانه يتحقق احتياجا  
ولا نفقة عليه الا بالتبوء اي لا يجب على الزوج نفقتها وسكناها الا بالتبوء لا بغيره  
وهي ان يخل بها ويبيع الزوج في منزله ولا يستخدمها اي المولى فان يؤدها  
ثم يجمع اي الرجوع وسقط النفقة اي من الزوج يرجع المولى في الثبوت صدقته  
وان خدمته بلا استخدام لا تسقط اي ان خدمت المولى بلا استخدام مع وجود  
الثبوت لا تسقط النفقة عن الزوج والثبوت مصدر بقاءه منزلا وقوات له اذا  
تهاد له منزلا والمولى وان لم ينفق المهر لا تثبوتة فسادا ليه باعتبار ان  
يكون الزوج ذلك صدقته وان تزوج امته ثم قبل الدخول سقط المهر عن الزوج  
وقال عليه المهر لولا ما اعتبر راجعها حتى انما هذا لان المقول ميتة باخله  
وهما كما اذا قبلها اجنبت وكذا ان منع المهر قبل التسليم فيجوز منع العبد  
كما اذا ارادت الحرة والنفق في حكم الدنيا جعل انكاحا فحقه وجب القصاص والدية  
فلذا في حق المهر بديارته بخلاف ما لو قبلت الحرة نفسها قبله او قبل ان يدخل بها  
زوجها فلها المهر خلافا لغيره فهو لغيره بالردة وبفعل المولى امته والجامع ما يتبادر



وكما ان جنابة المرأة على نفسه غير معتبرة في حق احكام الدنيا فتشابه موتها حقة الزنا  
تختلف قبل المولامة لانه معتبر في حق احكام الدنيا حتى في الكفاية عليه هذا  
والاذن في الغزل عن الامة للسيد وعندنا لها اي اذ اتزوج امة فالاذن بالغزل  
الى المولى عندنا في حقيقته وعنه ابي يوسف ومحمد ان الاذن اليها لان الوطن حقة  
حتى تشتت لها ولا ية المطالبة في الغزل تنقيص حقة في شرط رضا كما في الحرة  
تختلف الامة المملوكة لانه لا مطالبة لغيرها فلا يعتبر رضا ما وجبه ظاهر الرواية في الغزل  
مطلق بمقتضى الولد وهو حق المولى فيعتبر رضاها فلهذا ما رقبته الحرة ههنا  
وان تزوجت امة او مملوكة بالاذن ثم عتقت فلها الحرة في الفسخ خزانة  
زوجها وعبد المولى عليه السلام بغيره حين عتقت ملكية بفسخها خزانة في الغزل  
ملك البضع صدر مطلقا فيستعمل النفس فيه وان فسخ في الفسخ فما اذا كان نكحها  
ويجوز به ولا يرد ادا المملوكة عليها عند الفسخ قبل ان تزوج بعده بثلث ثلثين  
فتلك ربيع اصل العقد دفع الزيادة وكذلك المملوكة بغيره ان تزوجت باذن مولاه  
ثم عتقت وقال زفر لا خيار لها لان العقد نفذ عليها برضاها فكان المهر لها فلا حصة  
لا ثبتت الحرة في خلاف الامة لانه لا تعتبر رضاها ولكن ان العتق اذ ياد المملوكة فلهذا  
في المملوكة لان عتقها قرائن وطلا فاشتهت بغيره وان تزوجت بلا اذن لم تحقت  
نقد وكذا العبد اي اذ تزوجت امة بغير اذن مولاه ثم اعتقت صح النكاح لانها  
مما يهل العباد وامتناع النفقة في حق المولى وقد زال ولا خيار لها لان النفقة  
بعد العتق فلما يتحقق زيادة الملك كما اذ تزوجت نفسها بعد العتق بغيره  
والسمي للسيد ان وطئت قبل العتق ولها ان وطئت بعده اي لو وطئ الامة  
قبول العتق فيما اذ تزوجت بغير اذن المولى فالمرء للمولى لانه استوفى منافع مملوكة  
المولى بثلث وان لم يفسد ما فيه اعتقها فالمرء لانه استوفى منافع مملوكة لها بغيره  
ومن وطئ احبته فولدت فادعاه ثبت نسب منه ولو تزوجت بغيره فادعاه ولا قيمة  
ولدتا ونفسيه لم ولده وتجهه ان له ولاية بملكه بالابنة الحاجة الى البقاء فله ملك  
جارية ابنة

الحكم

الحاجة الى صيانة الماء غير ان الحاجة الى البقاء ونحوها لا ينفك قبلها ملك  
جارية ابنة بالعتق والطعام بغيره فثبت بهذا الملك بغيره قبيل الاستيلاء لانه  
اذ المصطفى حقيقة الملك وحقه وكل ذلك غير ثابت للاب فيها حتى تجزى لانه تزوج بها  
فلهذا يرد في تكملة بغيره ان الوطن بملكه فلا يرد العتق وقال زفر وان فسخ ربه  
يجب للمهر لانها بغيره بغيره حكم الاستيلاء كما في الجارية المستركة وحكم التام بعقبه  
والمسئلة معروفة بغيره والجحد كالاب بعد موت لا قبله اي بعد موت الاب في الحكم  
المذكور لا قبله اي لا قبل موت الاب بغيره وان تزوج امة اياه جاز وعليه  
لا تسرحه بالنكاح لا قيمته لعدم ملك الرقبة فان اتت لولد لا لغيره لم ولده وهو  
بغيره اي بغاية الابن فان الامة ملك للابن فيجبها الولد فيعتق على ابيه بغيره  
حرة قالت سيد زوجها اعتقه عنى بالف ففعل في النكاح ولها الا ان  
اي حرة تحت عبد قالت سيد زوجها اعتقه عنى بالف ففعل صح الا فيعتق الزوجه  
على امراته ويجب النكاح فلا فالزوجه لا يعتق على امراته عند عدم الملك  
وتحتمل القول بالانقضاء بغيره بغيره كما لو كانت بعد بغيره ثم اعتقت  
وقول المولى اعتقت صار كما بغيره ثم اعتقه عنى فلما ثبت الملك انقضاء النكاح  
يراد عليه ان عاتية ما في الباب انه صار كقول ربيع عبد عن ابان وقال الآخر بعنت  
لا ينعقد لان الواحد لا يتولى طرفي البيع بخلاف النكاح وايضا الملك الذي ثبت  
بطريق الانقضاء ملك ضروري فيثبت بعد الضرورة ولا ضرورة في شؤنه في حق النكاح  
حتى يفسد النكاح ويجوز على الاول ان البيع الثابت بالانقضاء يستغن عن العتق  
فانه قد عرف في اصول الفقهاء ان المقتضى لكل المفسد بغيره ضروري فيسقط  
مما لا ركان والشروطا تحتمل التسقوط وعن اثنائه ان الثابت بالانقضاء وان كان  
ضروريا فيثبت به لو اذمه الى ان يحل التسقط كما سياتي في مسألة الهبة ان الهبة  
الاقتضائية لا بد لها من القبض قبطلا ملك النكاح من لوازم ملك العيان بحيث  
لا ينفك عنه كونه مولاها ولها ان عتق عليها ونفسيه كذا ردها لو توت به اي

ان لو نزلت بهذا الاعيان الاعيان في الكفاية تبع من الكفاية فلهذا وان لم نقل  
 بالنسبة لا يغيره والولد له خلافا لابي يوسف اي التوالف والتبني وهذا عند ابي حنيفة  
 وكذا عند محمد وآما عند ابي يوسف يندوا الاول سواء فيثبت الملك بها بطريق البينة  
 ويستحق الميراث من القبض وهو شرط كما يستحق البيع من القبول وهو كمن يقبل  
 القبول كمن يحتمل التسقط كما في النكاح اما القبض فلا يحتمل التسقط في الميراث كما في  
 ولو لا اجاب عنه واهتم على النكاح بمعنى ان نكاح المولى ينفذ عليه ما يغيرها  
 لا بمعنى انه يملكها على النكاح بالسيف وتعدت في الاجابة عنه وهو رواية  
 عن ابي حنيفة ان النكاح من خصائص الامة والعقد داخل تحت ملك المولى في حيث  
 انه مال فلا يملك النكاح بخلاف الامة لانها كالمناقع ينعقد فيها ملك المولى وكذا  
 ان النكاح اصلاح ملكه لان فيه خصية من الزنا الذي هو منسب للملك والتفقدان  
 قبلكه اعتبارا بالامانة هي كناية دون مكاتبه ومكاتبته لانها النكاح بالاجور  
 فيه مكرهاها بنية **باب نكاح الكافر** واذا تزوج كافر بلا شهود او في عدله  
 وذلك جائز في دينهم ثم اسلم اقر عليه خلافا لما في القدر وهذا عند ابي حنيفة  
 وقال زفر النكاح فاسد في الوجهين انما لا ينعقد من قبل الامم والمكره في النكاح  
 وقال ابو يوسف ومحمد في الوجه الاول كما قال ابو حنيفة ووقع الوجه الثاني كما ان  
 له ان الخطابات عاتق على ما ترجمه قبل فليزعمه وانما لا ينعقد من اعراسه الا في  
 واذا انما فعلوا او اسلموا او اخرجوا فاية وجب الغرض وكما ان حرة فكل من المعنوية  
 جميع عليها فكلوا المستترين لها وحرمة النكاح بغير شهود وتعلق قربة ولم ينعقد  
 احكاما بجميع الاختلافات ولا بغير حنيفة لان الحرة لا يمكن ان يتاهها للمشرع  
 لانهم لا يباينون حقيقة ولا وجه الجبايل العدة مما لا تزوج لانها لا تعتقد قربة  
 اذا كانت تحت مسلم لانها تعتقد فاذا اخرج النكاح في الدنيا لم ترفعه ولا لان حال البقاء  
 والشهادة ليست شرط فيها وكذا العدة لا يتاخرها كما لمكروه اذا وطئت شبهة بنية  
 ولو تزوج الجحشي محرمة ثم اسلم او اخرجها فترق بينهما لان نكاح الحرام له



فلا يشرط المخطوط فيها اي يشرط الشركة وان لم يشرط المالك قال زفر وان نفي لا يشرط  
 لان الزم في المالك لا يشرط الفرع على الشركة الا بعد الشركة في الاصل وانما بالخط وانما  
 ان الشركة في الزم مستندة الى العقد وان المالك كناية والوصية على قدر المال  
 وان شرط غير ذلك لشرطه عليه كعدم الزم على ما شرطه والوصية على قدر المالين ولم يشرط  
 وما شرطه على من شرطه بنية فلهذا فان الاخر لما يتاخر الوكالة دون الكفاية  
 والوكيل هو الاصل في الخصومة بنية ورجع على شركة كحصة منه ان اذاه من ماله  
 مع ما اذا اذى من مال غيره لا يبرئ من شركته في حصة فاذا اذى من نفسه رجع عليه  
 فان كان لا يعرف ذلك لا يقول له عليه لانه لا يدعي وجوب المال في ذمة الاخر وهو كمن  
 قال قول قول المالك مع بنية بنية وبطلان الشركة بهلاك المالين او اهدى بها قبل الشركة  
 على ما قبل المخطوط بملكه في يده او في يد الاخر لانها من العقود الجارية فشرطه ووجه  
 ما شرطه لا يندى في هذا بل هو في ملك المالكين وكذا اذا اهدى احد المالكين لم يشرط  
 صاحب في مال لا يشرط في ماله فاذا مات ذلك لم يكن راضيا بشركة في بطل العقد الثامنة  
 اما اذا اهدى في يد الاخر فلهذا انما تملكه عند زفر وعليه ما بعده لان لا يشرط في بطل العقد  
 من المالكين بنية فان ملك بغيره في الاخر بالمال فاشترى بنية ما على شرطه لان الملك بنية  
 وقع مشتركة بنية في قيام الشركة ووقع الشراء على بنية الحكم بملك مال الاخر بعد ذلك في الشركة  
 شركة عقد عند محمد حرة فلا فلاح من زيادة حصة انهما باع جاز ببيع لكان الشركة قد تمت  
 في الشركة فلا تنقص بملك المال بعد ما بنية ورجع المشتري على شركة بنية حصة  
 للذين اشترى نصف بولكانه ونفذ الثمن من مالي نفسه وقد بينا هذا في لائت من اهدى بها مال المالكين  
 او لائت بملك المال الاخر وان ملك قبل شراء الاخر فان كان ذلك من الشركة بنية فالشركة  
 انما شركة ملك ورجع بحصة والا فلا يشرط في عقد ان يملك الا اهدى بها ثم اشترى الاخر بنية  
 بالمال فان اشترى قبل بطلان المالك لا يشرط الوكالة الشرا بنية من عقد الشركة وان وكل في  
 الاخر بالمال او كسلا من خافه قول كل اشترى بنية بالمال الذي ملكه بنية نصفه لم يملكه المشتري  
 شركة ملك فليشرى ان يرجع على الاخر بحصة في الثمن وان لم يوطئه فالمشتري بنية في الشركة









ان شرط الواقف الولاية لنفسه كانت له ذلك وان لم يشترط لم يكن له ولاية فكان شئنا  
رحمهم هذه الاستبداد كغيره من هذه الامور لان اصله ان التسليم اليه في وقت الحاجة الوقت  
واذا استلم لم يبق له ولاية فيه وانما المتولى انما يستفيد الولاية بمجرد شرطه فيجعل  
ان لا يكون له الولاية وغیره يستفيد الولاية منه ولا بد ان يقر الناس بهذا الوقت فيكون  
لولاية من اتخذ سجدا يكون اولى به من غيره في هذه الامور في حق وقف الخصال كما قالوا  
لان مؤبد وكذا المنقول المتعارف وقفه عند الحاجة بالناس والمهر والقدر والمختار  
والجواز في ثوبها والقدر والمراجل والمصاحف والكتب والادوية وغيرها من وقف  
والكرام كالخيل والابل في سبيل التبرع وبه ينفق اتى بغيره في غير ما يشترط  
لا يجوز له ان يبيع القياس ما يترك بالنقص والتقص ورد في الكرام والتمتع في غير ما يشترط  
يقول القياس قد يترك بالتعامل كما في الاستسباع وقد وجد المتعارف في هذه الاشياء  
وكذا يبيع عند الحاجة يوسف وقفه بتمتع بغيره واكثرها وهم عبدة  
وساير الاملاك الحاشية لانه يتبع الارض في تخصيصها به المقصود وقد يشترط في الحكم بتمتع  
ما لا يشترط في المقصود كالشرب في البيع والسا في الوقف فيتمتع به في كونه لما جاز افراد  
بعض المنقول بالوقت عنده فكل من جرد الوقف فيه تمع او لم يتعد في هذا الوقف  
فلا يملك ولا يملك اعلم ان بعض المتعارفين جردوا ببيع بعض الوقف اذا جاز بغيره في  
والتمتع الا يجوز ان الوقف بعد التمتع لا يقبل الملك كالمالك في التمتع والتمتع وقد استدلوا  
مثلا في شأنا في الاستبدال الا ان جرد رخصة المتاع عند ابي يوسف فان القيمة  
في غير المتعلق بغيره من جهة التملك لا جرد الا في ربيع هذا الجرد رخصة المتاع عند ابي  
مع انه لا يجوز التملك في الوقف فيجعل جرد الا في رعية في الاوقات فان وقف لغيره  
من غير ان يشترط جرد الواقف ان يقسم مع الشريك وان وقف لغيره كما قالوا في  
يقوم مع الواقف لكن لا يجوز رخصة الوقف بين المتعارفين في هذه الامور وسيدنا في الوقف  
بجارية وان لم يشترط الواقف لان فصل الواقف من غير الغلة مؤبد ولا يبيع والمدة  
الا بجماعة فيثبت شرط العارية اقتضى في رعية ان وقف على الفقراء وان علمت  
تعلية

لان هو المتفجع به والغرم بالغرم فصارت نفقة العبد الموصى بغيره فانها على الموصى له  
بالنفقة فليكن فان امتنع او كان فقيرا لم يقدر عليها اجزاها لهما وعمره من اجرة  
ثم رده اليه لان في ذلك رعاية الخمين حق الواقف وحق صاحب الولاية لو يبيع فيمنع  
اصلا والا فلا بد له ولا يجوز المستنع على العارية لما فيه من المكافاة له فاستبعت في كتاب  
البذر في المراجعة ولا يكون امتناعه من ان يملك ان حقه لانه في حق التردد ولا يصح  
اجارة من له السكن لان غير ما كان له ولا يملك الوقف ليعرف في المراجعة ان احسب والا  
حفظ الى وقت الحاجة وان تعذر صرفه فيمنع ببيع ويصرف منه اليها ولا يقسم  
بغيره حتى الوقف لان جرد من العين ولا حق للموقوف عليهم فيه وانما حقهم في التمتع والعين  
حق الله تعالى فلما انفرد اليهم في حقهم يتبدل فصل اذا بنى سجد الا ليرد ملكه عنده حتى  
يغرمه عن ملكه بطريقه وبما ذن بالصلوة فيه ويصلي فيها احد وفي رواية شرط صلوة جماعة  
اما الا فراد فلا بد من الخلق لانه تعالى له واما الصلوة فيه فلا بد من التسليم عند الخلق  
وقد جردوا منه في شرط تسليم نوعه وذلك في المسجد بالصلوة فيه ولاننا نعلم ان بعض  
يقام تحق المقصود مما قدمه في كل سنة بصلوة الواحد فيه في رواية عن ابي حنيفة في وكذا  
في غيره لان فعل كل الجسد في شرطه اذ اياه وعمره جرد لانه في شرطه بالصلوة في الجماعة  
لان المسجد ينبغي ان يكون في العالم في غير حنيفة في ان يشترط الصلوة باذان واقامة لانه  
قد يبيع في البيت جماعة وعمره يبيع بغيره ملكه عن يمينه ليجعله مسجدا لان التسليم عنده  
ليس بشرط لانه استأطام الملك العبد في بيعه في القناعة على سقوط طعن العبد وصار كالاعتاق  
وقد يشترط في بيعه ولا يفي بغيره في سدا بالصلوة في كماله مسجد بيت المقدس يتبدل  
فان جعله لغيره محال وجعل في رعية وجعل في رعية الطرقي وعزلوا واخذوا طرارة  
مسجدا واذن بالصلوة فيه لا بد من ملكه عنه ولو يبيع ويورث عنه لان المسجد لا يكون  
لا حقه من المنع واذ كان ملكه محال في رعية كان له من المنع فلم يمسجدا ولا بد في  
الطريق لنفسه فلم يخلص له في رعية في رعية لا يبيع ولا يورث لانه يورث اعتبره مسجد  
وعند ابي يوسف يردون جرد القول مطلقا انما ان يبيع سدا لاننا نرى كونه مسجدا

ولا يصح سجد الا بالطريق دخل فيه الطريق فصار مستحقا كما يدخل في الجارة فغير ذكره  
ومن اتخذ ارضه مسجد لم يكن له ان يرجع فيه ولا يبيعه ولا يورث عنه لانه محرز  
عزم العباد وصار خالصا لله وهذا لان الاشياء كلها لله تعالى فاذا اسقط العبد  
ما ائتمن له من الخلق رجع الى اصله فانقطع تصرفه عما في الاعناق ولو خرب باحول الجبل  
واستغنى عنه يسحق مسجد اخذ يابوسف به لانه اسقط طمعه فلا يعود الى ملكه فغير محرز  
يعود الى ملكه لانه اولى وارثه بعد موته لانه عينه لنوع قرية ولو انقطع وصار  
كحجر المسجد فغير مستحق الاستغنى عنه الا ان ابا يوسف رحمه الله يقول في الحصب والحسين  
ان ينقل الى مسجد اخر يهدى ولو صان المسجد وجنبه طريق العامة يوسع منه وبالعكس  
معناه وان بنى قوم سجدا واحدا جازوا الى مكان البيع ما دخلوا فيه الطريق في المسجد كان  
ذلك لا يبره باجبار الطريق جاز ذلك وكذا اذا اثنان المسجد على الناس فحينئذ يرضى رجل  
تؤخذ ارضه بالقبعة كما لم يرضى عنه الصبي برضي الله عنهم لما صاف مسجد الحرم اخذوا  
ارضين بكرة من ارضها بالقبعة وراوا في المسجد الحرام وقولوا بالعكس في كل جاز  
وهو اذا اجلس في المسجد لم يتعارفوا مع الاصل المصارف في الجوامع وجاز لكل احد ان يترقب  
حتى الكافر الا الجنت والبايعين والنفاق لما عرف في موضعهم وليس لهم ان يدخلوا في الصلاة  
والاعلم بالصواب ان رتب ربطا استغنى عنه يعرف وقعة الا اقرب ربطا البه حية  
لا يدخل في الملك عند خلافا لحد والوقف في المرض وصيته قال القاضي وهو قوله  
الوصية بعد الموت والصحيح انه لا يلزم عندنا في حصة تدرج وعندنا يلزم الا انه معتبر في الملك  
والوقف في الصحة في جميع المال يهدية ويتبع شرط الوقف في اجارة الوقف واجارة  
الواقف ان وجد حتى اذا شرط ان لا يورث اكثر من خمسة والناس لا يرفعون في استجارية  
وكان اجارة اكثر من خمسة تدر على الوقف وانفع الفقهاء للقيم ان يخالف شرطه  
ويورث اكثر من خمسة بل يرفع الاجارة كلها حتى يوجهها الى اكثر من خمسة لان لكل ولايته  
للفقهاء والناظر في ملكية الميراث والافقح ان لا توجع الفساع اكثر من ثلث سنين  
ولا غير اكثر من ستة يعني ان الارض ان كانت عامرية في كل سنة لا يورثها اكثر من ستة

وان كانت

وان كانت عامرية في كل سنين مرة او ثلث سنين مرة كان له ان يورثها مدة  
يشتمل في المستأجر من الزرع مدة ولا يورث الا باجر المثل لا باجر المثل دفعا  
للمضرعة الوقت مدة ثم لا ينقض ان زادت الاجرة لكثرة الرغبة في العمل فحصل جود  
بسببنا لاسباب بعد العقد على مقدار لا ينفع العقد لزوم الضرر والضرر في كل وقت  
ان يورثها بالآباء والاولاد آتى الامم جهة ان يكون ما يشاء من الحاكم والوقت اولاد  
بان كان قاضيا ولا يملك الوقف عليه الا العلة دون غيرها قال الفقيه ابو جعفر ان كان  
ملكه للوقوف عليه يتبع شرطه ولا يورث الا بغيره لانه عارية لآن في عارته ابطال حق الفقهاء  
ولا يورث من كان فيه تخلف من افعه وان غصب عماره من روجر الصالح ان يملك للثلث  
واجب في المستأجر والمالك وبه يفتي نظر الوقف من وجهه وكذا لو لولاية لنفسه كان  
يتبع عنه وان شرط ان لا يورث آتى ولو ان الوقت شرط ولا يورثه كان الوقت  
غير ما مؤمن على الوقف وتلقا ان يورثها من بعده لغير الفقهاء كما ان يخرج الوصي  
نظر الفقهاء وكذا اذا شرط ان لا يورثها من بعده لغير الفقهاء كما ان يخرج الوصي  
لا يورثها من بعده لغير الفقهاء كما ان يخرج الوصي  
باجازة من يملكها من كعب واسترير وما ذل على عمارها وباتساع في التفتيش  
هو الصحيح ولو كان قد افعال اخذت او رخصت فتح كمال قدرته في ازالة المال بالكل  
على صورة البيع ولا يجازي القول والشعاع على ما ذكره ولا يبدل بغيره بين اثنين  
فيما العلة العامة ولم يزل على سبيل التراضي لئلا يكون بترام بيع الكره فانه يتبع  
منعقد البيع كما قال هذا لان من البعض ما ينفق بالتعاطي في البيع والشراء  
فمنه البعض لا يعطى من الجانيين ويقتضيه الحضر من الجانيين كما اذا اسام ولم يكن  
بخط البيع فيه كمال تعارفة فيما بالواحد وعطى الثمن فوجاز وكذا لو كان بيع الخطة  
فعال فغيره يورثه وما اى على حصة اخذت فقال فذهب بما قبله بيع وعليه حصة كرام الله  
واذا اوجب احد مطلقا وان يقبل كل المبيع بكل الثمن في الجبل او يترك لا يعارضون  
ان اذا ابيع ثمن كل اى اذا قال بعته بغيره وروى ذلك بوجه فقبل احد بغيره فغير محرز

هذا هو الصحيح ولو كان قد افعال اخذت او رخصت فتح كمال قدرته في ازالة المال بالكل على صورة البيع ولا يجازي القول والشعاع على ما ذكره ولا يبدل بغيره بين اثنين فيما العلة العامة ولم يزل على سبيل التراضي لئلا يكون بترام بيع الكره فانه يتبع من منعقد البيع كما قال هذا لان من البعض ما ينفق بالتعاطي في البيع والشراء فمنه البعض لا يعطى من الجانيين ويقتضيه الحضر من الجانيين كما اذا اسام ولم يكن بخط البيع فيه كمال تعارفة فيما بالواحد وعطى الثمن فوجاز وكذا لو كان بيع الخطة فعال فغيره يورثه وما اى على حصة اخذت فقال فذهب بما قبله بيع وعليه حصة كرام الله واذا اوجب احد مطلقا وان يقبل كل المبيع بكل الثمن في الجبل او يترك لا يعارضون ان اذا ابيع ثمن كل اى اذا قال بعته بغيره وروى ذلك بوجه فقبل احد بغيره فغير محرز







لا يملك

[illegible]



لان هذا هو الحال فان السهم ينقص ويأخذ اللون من اللون والطعم من الكواكيب فيكون  
وان استاجر السهم في وقت الادراك بطلت الاجارة ونظا لزيادة لان الاجارة  
بالطعم لعدم التعارف في المبالغة فيقضي الاذن معتبرا بحدوده وليس وان استاجر الارض لم يترك  
فقدت ولا انطباع الزيادة وهو ما زاد على الثمن وعلى ما خرج من المثل لان الاجارة كانت  
ما ورثت خيرا من قبلين ولو اخرجت عن آخر قبل التعيين في البيع لانه لا يمكن ان يبيع السهم في غير  
وبعد البعض في مكان فيه الملاحظة والقول في قدر الحادث المستثنى لانه في يده وكذا  
في البادع والبيع والمخمس ان يستثنى الاصل من الخصم الزيادة على ملكه بزيادة ولو اخرج  
واستثنى من ارضا معلومة صحيح وقيل لا يلو استثنى من المثل المبيعة لحدوده في قوله  
جاز البيع قل ان المبيع صادر معلوما بالاشارة والمشتري معلوم بالعبارة فوجب القول  
بجواز زوجه ولو لم يشرع في بيعه فانه لا يجوز لان الباقي بعد الاستثناء هو المثل لا يبيع  
بعدة حتى يفصلوا في العائدة او يكون رجوعا في العقد قبل القول في رجوعه على ما بيننا  
مختلفا اذ الاستثنى في ملكه لان الباشا معلوم بالاشارة فلهذا هذه المبالغة في الاستثناء  
لان المبيع معلوم بالاشارة وجها لانه قد لا يمنع جواز البيع في ملكه على ما بيننا في قول  
الاشارة ان يبيعه جاز في حقه وان كان محذورا في العقد وهذا هو عينه لانه جاز في حقه  
بعد التثنية ولان كل ما جاز له العقد عليه بانفاده جاز استثنائه في العقد ولا خلاف في  
ارطال معلومة في المثل جاز في ذلك استثنائه ان يبيع ويجوز بيعه في سبيل ان يبيع بغير حرجه  
لان انما لا يجوز بيعه في سبيل الاحتمال الربو لانه لا يدرى قدره في السائل بملكه وكذا الباقي  
في قوله والارزوات في قول النور والفقيه والجوز في قوله الاول انما قال في قوله الثاني  
لان في خلافات في ما عرفت في المثل في فحجها في حقه بزيادة واجرة الكيل وعلى المبيع  
ووزنه ووزنه على الباقي لان الكيل والوزن والذرع في ما يبيع بمكاييله او موازنه او قدره  
او معاودة من عام التسليم وتسلم المبيع على الباقي فكذا عامه بملكه في عقد البيع ووزنه  
على المشتري كما ذكرنا ان الوزن من عام التسليم وجب المثل على المشتري فكذلك ما يكون في عامه بملكه  
وفي بيع سبعة بثمان تسلم هو الاول ان لم يكن مؤجلا اي قبل المشتري او في العقد الاول لا يبيع

فيقول

تعين في المبيع فيقدم دفع الثمن لتعين من البايع بالقبض كما ان لا يتعين بالتعيين في  
لكن واداه بزيادة وفي بيع سبعة بسبعة او ثمن ستم ستمها لاستواءها في الثمن  
فلا حاجة الى تعيين احداهما في الدفع بهذه بالتحليلات صحيضا لشرط الحكم في الثمن  
ولها ما قلناه في الايام لا اكثر عند بيعه بزيادة لانه ثبت في الثلاث على خلاف القياس بالنقص  
وهو قول علي بن ابي طالب بن منقذ الانصاري وكان يعين في البايع اذا بيعت في محل  
لا خلافته وفي خيار ثلثة ايام فحاشي الا ان اجاز في الثلثة جاز عند بيعه بزيادة فقلنا  
لنخرج لانه العقد فاساطا ينقل في احوالها وعند جواز ان يبين مدة معلومة  
اي مدة كانت كما روي عن ابي عمر رضي الله عنهما انه اجاز الخيار الى شهرين او اكثر اعتبارا  
بالاجل والغرض ان الاجل مراد بالتوقيت بخلاف الخيار حاشي وان استثنى على انه  
ان لم ينقل الثمن الى ثلثة ايام فلا يبيع صحيح والاربعة الا ان ينقل في الثلثة وعند جواز  
يجوز الى اربعة واكثر وقال زفر والجمهور هذا الشرط اصلا وهو القياس لانه شرط فيه اكان  
للعقد بشرط عدم العقد ولو شرط في البيع بزيادة في هذا لا يبيعه الا في حقه في قوله  
بل هو عينه لانه يتخير في ايام الثلثة بين الفسخ والامساك وغير ان ترك العقد جاز في الفسخ  
والنقد ما رة الامضاء وهذا الشرط خارج عن المبالغة كما ان شرط الخيار خارج عن البيع  
وحاشا لبايع يمنع خروج المبيع من ملكه فان قبضه المشتري في ملكه لم يرد منه لان البيع صحيح  
بالملك لانه كان موقوفا ولا نفاذ له من المثل في قبضه في يده على سوم الشرط وفيه  
ولو ملكه في يد البايع انفسح البيع ولا يشرى على المشتري اعتبارا بالبيع الصحيح المطلق بزيادة  
وحاشا للمشتري لا يمنع اي لا يمنع خروج المبيع من ملكه لبايع فان ملكه في يده لم يرد الثمن  
وكذا لو تعين اي اذا كان للمشتري وقبض المشتري في ملكه او تعين في يده في الثمن فلهذا  
الا انه لا يدخل في ملكه المشتري اي اذا كان في ملكه المشتري لا يملكه المشتري عند بيعه بزيادة فقلنا  
اي وقال لا يملكه لانه لما خرج من ملكه البايع فلو لم يرد في ملكه المشتري يكون رايه لا يملكه الا في ملكه  
في الشرع ولا يبيعه رايه لانه لم يخرج الثمن من ملكه فلو قلنا فانه يدخل المبيع في ملكه لا يبيع الباشا  
في ملكه بل في حقه للمعاوضة ولا اصل في الشرع لان المعاوضة تنفي المباداة وكل من يبيع





ولو شرط للمشتري ان لا يبيع لغيره جازوا بينهما اجازا وفتح صحيح واصل هذا ان شرط المالك  
لغيره جازا استحقاقا وفيه القياس لا يجوز وهو قول زفره لان المالك اذا شرط لغيره جازا  
فما يجوز ان شرط لغيره كما شرط المؤمن على غيره لغيره وانما ان يبيعه لغيره العائد لا يثبت  
الا بطريق التباين مع العائد فبعد ان شرط له ان لا يبيع لغيره انما يبيعه لغيره  
وعند ذلك يكون كل واحد منهما جازا فيهما اجازتهما انما نقض النقص وان اجازتهما  
وفتح الآخر اعتبارا لثبوت وجوده في زمان لا يبرأ منه غيره وان كانا معا فالفتح  
يعتبر تصرف العائد في رواية وتصرف الشارع في اخرى وقيل لا قبل ان تصرف العائد فقول  
لان المالك يستفيد الولائية منه وجعلنا في ان الفسخ وان لم يكن الجاز لغيره الفسخ  
لا يخلو الا جازة وانما ملك كل واحد منهما التصرف في حال التصرف قبل الاداء قول محمد بن  
والتا قول الجوزي وفتح في ذلك ما اذا باع الكيل من رجل للموكل فغيره مما لم يبيعه  
تصرف الموكل في الجوزي وفتح في ذلك ما اذا باع عبد من المالك في احداهما فان قيل  
من كل فتح والا فلا اي اذا لم يفصل الثمن ولم يبين محل الخيار او فصل ولم يبين او عين  
ولم يفصل بل بالثمن والمبيع او جازة احداهما في صورة الجوزي وان لم توجد الجازة  
لكن يقول في البيع من اجل شرط العتق ما هو مبيع قبضه في ان يفسد بالشرط انما يفسد عند  
الخيار وان المبيع بشرط الخيار داخل في الحكم فلا يفسد عليه انما يفسد مبيع في كل وجه  
بل هو مبيع من وجه فاعتبرنا الوجه بان في صورة الجازة اعتبرنا ان المبيع مبيع وفي صورة الجوزي  
كل واحد منهما معناه اعتبرنا ان مبيع من الوجه العقد ففسد وجوز خيار التعيين وهو مبيع  
احد التعيين او قلنا على ان يفسد للمشتري ايات اذ لا يجوز في اكثر من ثمة ويتغير غيره  
مقدرة خيار الشرط على الاختلاف والمبيع واحد والباقي امانة فلو قيل الكل فذلك واحد  
او تعين لم يفسد مبيع في وجهه وانما يفسد في وجهه لان المالك لم يفسد من كل ثمة  
وليس رد الكل الا ان يتم اليه خيار الشرط ولو برئت خيار التعيين والوجه لا الشرط والوجه  
والقياس ان يفسد المبيع في كل وجه فلو كان المبيع مبيع في كل وجه وجعلنا في ان شرط المالك  
للمخاطبة دفع التعيين بانه هو الذي لا يفسد في وجهه المبيع من البيع محققا

لأن

لان المخاطبة تحتاج الى اختيار في بيعه واختياره يستلزم له لاجله ولا يمكنه البيع من المالك اليه  
الا بالبيع وكان في معنى ما ورد في البيع فذلك ان هذه الحاجة تستلزم بالبيع لوجوده في كل  
والزدي فيهما والجملة لا تقتضي الملاءمة في الثلث لتعديده في الخيار وكذا لا بد ان  
الحاق البراءة غير محققة والرفعة فتوهمها بالجملة كون الجازة غير مفضية للملاءمة فلا يثبت  
باجلها ثم قيل يستلزم ان يكون في هذه العقد خيارا للشرط من خيار التعيين وهو المذكور في البيع  
وقيل لا يستلزم وهو المذكور في البيع الكبر فيكون ذكره على هذا الاعتبار وقوله لا شرط اذا لم يذكر  
خيارا للشرط لا بد من توفيق خيار التعيين بالثلث فذلك على ما كان عندنا  
ثم ذكر بعض الشيخ الشري في توجيهه في بيعه انما يفسد في البيع لان المالك يفسد  
احدهما والاخر امانة والآلة في ذلك وسنذكره في كتابنا في البيع فيكون البيع في كل وجه  
للمامنة لامتثال الشرط بالتعيب ولو ملكا جميعا فاما في نصف من كل واحد منهما في البيع  
والامانة فيها ولو كان فيه خيارا للشرط ان يرد بها جميعا ولو كانت في الخيار فلو اراد  
ان يرد احداهما لكان الباقي في خيار التعيين فلا يفسد الا بالبيع ففت في حق الوارث فاما  
خيار الشرط لا يورث وقد ذكرناه في قبل بوجه ولو استمر على انهما بالجملة فخرج احداهما  
لا يورث الا خلافا لهما وعلى هذا خيار التعيين في ان اثبات الخيار لهما اذ ثبت  
لكل واحد منهما فلا يفسد باسقاط واحد منهما فيم البطلان وان المبيع خرج من ملكه غير  
بغيره كونه فلو رده احداهما رده معيبا به وفيه الزام من رده وليس من ضرورة انما يفسد  
لهما الرضا في رده احداهما التصور اجماعا على الرده ولو استمر على انهما فاما  
فقطر على ما قد خذ به في الفقه او تركه لان هذا يفسد في بيعه في بيعه في العقد بالشرط  
ثم قوله في البيع لانه يفسد به في رده فذلك اجماع في الاختلاف في العقد في تفاوت في الاعراض  
فلا يفسد في العقد بمثل المذكور في الاقضية في الجوانب فصار كخوارق في العقد  
واذا اخذ ما خذ به في البيع لان الاوصاف لا يملكها بغيره من المالك كونه ما يفسد في العقد  
على ما عرفنا به في فصل في استمر في الملم به جاز رده اذا رده الملم به جاز رده  
وقال ان في البيع العقد صلا لان المبيع مجهول والمال في بيعه من انما يفسد في البيع  
لأن

ولان الجملة بعد الرواية لا تنفي العلم بالماضي لانه لو لم يوافق قوله قضاكم كما لا وصف  
في الخبرين المتاركة بالهداية وان رضى قبلها أي ان رضى قبل الرواية يكون له وجه الفسخ اذا  
راه كذا لو فسخ قبل الرواية بنقض الفسخ لانه عند غيرنا لم يمتد الاجازة عند الرواية  
ولا جازية بل باعها لم يمتد أي اذا باع شيئا لم يمتد له الاجازة اذا راها صديقه  
ويقبل خبرا لا روية ما يطل خبرا لا روية من حيث يمتد ويغدر ردي بعضه ونحو ذلك  
كالاغراق ولو اجماعا كان كذبها والقضية او يوجب جعل الفسخ كالبسج المطلق أي بوجه شرط الجاز  
والزمن والاجازة قبل الرواية وبعد ما أي هذه النقطة ما يطل خبرا لا روية بسوا كانت  
قبل الرواية وبعد ما ولا يوجب جعل الفسخ كالبسج الجازي والمساواة والهيئة لا تسلم  
يطل بعد ما قبلها لان هذه النقطة لا يمتد على شرط الرضا وهو انما يطل بعد الرواية  
آية التفرجات الاولى فيقولون لان بعضنا لا يقبل الفسخ وبعضنا لا يقبل الفسخ  
وكذا روية وجه الرقوع والداية ونحوها والاصل في هذا ان روية جميع المسبب في شرط  
لقدرة فيكون روية ما يدرك على العلم المقصود والوجه المقصود في الادبي والكلام في الرواية  
فيعتبر روية المقصود ولا يعتبر روية غيره وشروط بعضهم روية القوام والاول هو المروية  
عما يري يوسف وهو في شاة الحكم لا بد من الجس لان المقصود هو العلم يعرف به في شاة القضية  
لا بد من روية الفسخ لانه ذلك هو المقصود بهداية ورؤية على ان الشوب ان لم يكن معلما  
كافية ورؤية علمه ان معلما لان قيمة الحكم باختلافه وقال زفره لا يكتفي برؤية طاهر  
ولا بد من شاة كل ما لا يسره ذوات الاعمال فلا يعرف كل روية بعضه فلا يتقاسمها  
جوانب فخرج احد فمحل الاستدلال ببعض على البعض من روية داخل الدار  
وان لم يمتد بهما وعند زفره لا بد من شاة الهداية البيوت وعلى الفتوى اليوم انما قال القوم  
لان الترابي اذا راها حيطان الدار وفتح الباب فخرج كان كافيا وذلك لان روية  
وبسبب تميزهم لم يكن تمنا وتفرقة الخارج كانت مضمينة عن روية الدار على انما كان  
ما حشر فلا بد من روية الدار على روية وان راى بعض البسج فلا يجازي اذا راى باقية  
وما يعلم بالاعتراف كالمكيل الموزون فمروية كل روية فكله الا ان يكون الباقي ادى ما راه

فتبت الاخبار على الجازية الرواية سواء كان فروعها وان روى وعين خلفه هذا اذا  
جسها وصفتها وان اختلفا فيها لم يكلف الجس النوع فلهذا الرواية شاة طهرها طهرها  
من الدوق لان ذلك هو المقصود بهداية ونظر الوكيل بالشرط والقبض كاف لا نظر الرسول  
وعندها لا يوجب الوكيل بالقبض والذي ملكه القبض بخلاف الرسول فانه الذي امره باوالة الشا  
بالسليم قال بايع اذ لم يرب اليه لا يملك المحنومة بخلاف الوكيل فعندها لا يوجب بالقبض غير كاف  
لانه وقف بالقبض بالانظر ولا يمتد بهداية ان القبض الكافي لا نظر ليعلم ان هذا هو الذي اتم فيه  
مبيع الا بغيره وشراؤه صحيح ولا يجازي اذا اشترى وبسبب الجس المسبب او شراؤه في الجاهل  
بذلك أي بجسه فيما يدركه الجس وبسبب فيما يدركه الشتم وبسبب فيما يدركه الدوق وبسبب  
العقار له ولا اعتبار لو توفقه في مكان لو كان بصيرا لراه كما هو قولنا ببيع يوسف : ومن راى  
احد الشوبين فشرهما لم راى الاخر فلا اخذها او ردها لا ردها احدهما لئلا يلزم توفيق الصفقة  
قبل التمام ومن راى شيئا لم يشراه فوجده متغيرا تخبره والافلا وان اختلفا في خبره فالقول  
للبايع وان في الرواية فقلت شري أي اذا اشترى شيئا قدره فقال البايع ان لم يمتد بهداية  
لا يكون كالمخيار فالقول للبايع مع حاله وكما قال الشري لم اراه وفي الجاهل فالقول للشري مع  
ومر اشترى على لفظي فباع منه ثوبا او وسبب علم فلان يرد به عيب الجاهل الرواية والشرط  
الزواجين من شاة في شاة العوان والشوب لفظي اليهم والاصل فيه ان رد البعض يوجب  
الصفقة وهو قبل التمام لا يجوز وبه التمام يجوز ثم خيار الشرط والرواية يمتد تمام الصفقة  
وخيار العيب يمنع قبل القبض لانه اذا شرط الجاهل لاهداه لم يتحقق الرضا وكذا  
اذا لم يمتد بهداية شراها انما اذا لم يمتد بهداية الجاهل او شرط الجاهل لاهداه لم يمتد بهداية  
فرضي به فبعد ذلك ان قبضه فخرم الصفقة فلهذا الرضا الكامل لكن مع ذلك يمكن ان يكون  
مقبيا والشري لا يمتد بهداية في قبض العقد فلهذا شاة في تمام الصفقة وان لم يقبل البسج  
فالمسبب في موعن الفسخ بان يملكه البايع في قبض العقد فاذا اجمعت الادان أي عدم القبض  
وجود العيب فتقضى حدها بالآخر فلا يمتد الصفقة وتظهر هذا السبيل في الجاهل وهو قوله  
ولو شري عبدا من صفقة وقبض احداهما وجد به او بالآخر عيبا صدق ربيعة فصل



مطلق البيع يقتضي سلامة المبيع بغير قيد عينا رده او اخذه بكل تحته الا  
ونقص منه لغيره ما يبيع لان الاوصاف لا يثبت بها سبب في القيد العقد ولا يملك في  
بروالة عينه بغيره في المبيع فيقتضيه ودفع القيد على المشتري يمكن بالرد بدون تنزعه  
ولما عيب كان عند البائع ولم يرد المشتري عند البيع ولا عند القبض لان ذلك مضاهي  
وكل ما اوجب نقصان الثمن عند التجار فهو عيب لان النقصان ينقص المانية وذلك بالنقصان  
والرجوع في معرفة في امله ببيع ما لا باق ولو لم يردون سفره فيصغر بعقل عيب  
وكذا الشقة والبول في الفراش قاي في الكبر عيب اخر فلو لم يرد او سرق او ابل في صغره  
ثم عاوده عند المشتري في رده بول او عاوده في المبيع لا معتاده اذ اظهرت هذه الاشياء  
عند البائع في صغره ثم عاوده عند المشتري في صغره رده لانه عين ذلك ان حدثت بعد علمه  
لم يرد لانه غير ذلك فلهذا لان سبب هذه الاشياء تخلف بالقبض واكثر بالنول في الفراش  
في القيد لشدة الممانعة في الكبر لدا في الباطن والالباب في الصغر في الشقة والقبض  
لقد المالك اقام بعد الكبر في الباطن واكثر في الصغر في الباطن في المبيع في حال  
لا يبي يرد في الجشون عيب مطلقا فلو جرت في صغره وعاد رده عند المشتري فيه او في كبر  
يرد به لانه عين الاول اذ ان يبي في الحالين يتحد وهو فساد الباطن والنجس والذرة والزنا والتولد  
عيب الجارية لا في الغلام لان كل ~~فصل~~ بالمقصود في الجارية وهو الاستفراش في طول الولد  
ولا يخل بالمقصود في الغلام وهو الاستخدام لان يكون الزنا عادة له على ما قاله الان انما كان  
مخل بالمقدمة لان ان يكون في ذرا لان الزنا عيب يرد به ولا سخره عيب كذا في يرد به  
وكذا عدم حوض نبت سبع عشرة سنة لا قل ويعرف ذلك في قوله لامة فترة اذا اضم  
الدين لول البائع قبل القبض ويعد هو الصحيح والكفر عيب في لان مطلق المسلم يفر عن محبته  
ولا يمتنع ضربه في بعض الكرامات فيجوز للزينة ولو استراه على انه لا يفر فوجبه على الابرة  
لان زوال العيب وقيل ان يرد رده لان الكافر يستعمل في ما لا يستعمل في المسلمين وقيل ان  
يمنع له العيب في الكرامة وكذا الشبهة التي لان ماليتها تكون مشغولة به ويتقدم الغوا على الكرامة  
والاستعمال القديم لان دوامه يدل على انه لا يمتنع من سبب قيمة والشعر والماء في العين

نحو

لانها يصفقان البصر ويوران العين بيق فان ظهر عيب قديم بعد ما حدثت عند المشتري  
رجع بالنقصان كقوله استراه فقطع فاطلع على عيب ليس له الرد لان في الزنا عيب البائع  
لان مخرج عن كذا ما لا يوجد فامتنع ولا يرد دفع الضرر عنه فتعين الرجوع بالنقصان  
الا ان يرضى البائع ان يأخذه كذا كذا لان رضى الضرر يرد به حتى لو باعه المشتري  
سقط رجوعه الى المخرج المشتري بالنقصان باع لانه البائع كان له يقول ان اخذه  
معينا فالمشتري بالبائع يكون حاسب المبيع فلا يرجع بالنقصان فان عاود الثوب وصيغته  
اولق التوبى بسمن ثم ظهر عيب رجع بالنقصان اى رجع المشتري بالنقصان العيب يكون  
للبائع ان يقول ان اخذه معينا لاختلاطه مع المشتري بالمبيع وهو الخط والتقصير والسمن  
وليس له ان يرد اخذه لاختلاطه مع المشتري حتى لو باعه بعد رده عيبه لا يسطر الرجوع  
لان البيع لم يضر حاسب المبيع اذ قبل البيع لم يكن البائع اخذه معينا لاختلاطه مع المشتري  
فلم يطل حتى الرجوع بالنقصان ولو عتق لاما الى اودته واستولى ثم ظهر العيب رجع ولذا  
ان ظهر بعد موت المشتري فهو للمساكين اذ عتق المشتري العبد فاما اودته او استولى  
او مات المشتري في يد المشتري ثم اطلع على عيب رجع بالنقصان وفي هذه الاموات  
فلات الملك يتبر به والامتناع حكم لا يفعل واما الاعيان فالقبض فيها ان لا يرجع لان الامتناع  
بفعله فصار كالقتل وقيل لا يرجع لان القبض انما للملك لان الادنى لا يخل في اكل  
على الملك في ما يثبت الملك في موقعا الى الاعيان فكان انما فساد كالموت وهذا لان  
يتقرر بانها لا يوجب جعل كان الملك بان الرد معتذر والتدبير والاستيلاء بمقتضى ان التقل  
في يدها لخل بالاحكام في وان عتق على مال وقيل لا يرجع بشيء وكذا لو اكل الطعام كله  
او بعضه وليس له ان يرجع لان رجوعه على ما اكلها اكل الاعيان على ان كان جسمه يرد على البائع  
كجسمه يرد على البائع في حقه وانما يرجع لانها لا يملك ان كان بعد فسادها فمقتضى ان التقل  
وعنه ان يرجع لان قتل المولى عبده لا يتعلق بحكم الدنيا في فسادها كالموت في حقه فيكون  
انما وجه الطاهر وهو ان التقل لا يوجب الاضطرار وانما يفسد النما فاما باعها بالملك فيقتضيه  
عنه فلات الاعيان لان لا يرجع في ضمان لا حالة كاعان في المفسر عيبا مستورا واما الاكل في الطواف

عند ما يرجع وعند لا يرجع استحقاقا وعلى هذا الخلاف ان البسطة يخرج من كمالها  
 ان يصنع في البيع ما يقصد به الرجوع فلهذا فاشبه بالاعتاق وكذا لو تعدد الرجوع فباعت  
 مضمون منه في البيع فاشبه بالبيع والمثل ولا معتبر بكونه مقصودا الا ترى ان البيع مما يقصد  
 بالشراء ثم هو نوع الرجوع وان اكل بعض الطعام ثم علم بالعيب فلهذا الجواز في حقه  
 لان الطعام كسب واحد فصار كسب البعض وعندها ان يرجع في نفسه العيب في الكل وعندها  
 انه يرجع ما بقي لانه لا يفرقه التبعية من العلية وان شري بعضا او جزا او طبخا او قنعا  
 او خيا او فكره فوجده فاشترى ان كان ينتفع به رجوع بنفسه وفيه لا فرق بينه وبين  
 وقال ان في هذه لانه ان اكتسب طبخة فاشترى طبخة الكسرة فكل المشتري لا يملك  
 قصارها اذا كان ثوبا فقطعه والافضل منه اي وان لم ينتفع به رجوع بكله لانه ليس  
 بملك البيع باطلا ولا يبره في الجوز صلاح قصره على ما قيل لان ما يبره باعتا الرجوع في بعض  
 فاشترى او بغيره كماله واحد والاشترى في المنة بغير البيع استحقاقا لانه لا يخرج عن كماله  
 والقبول كماله لا يخرج عن عادته كماله واحد والاشترى في المنة والالف ورجع بكله اي في  
 الفسوخ كماله لا يخرج عن عادته كماله واحد والاشترى في المنة والالف ورجع بكله اي في  
 ومن باع ما شراه فرجعه عليه بغير قبضه ربا قرا او نكول او بنية رده على بائعه ولو قبله  
 بوضاه لا يرد عليه اي لو اشترى شيئا ثم باعه فرجعه عليه بالقبول لانه يرد على بائعه كان  
 رده عليه بقبضه لان الرجوع بقبضه فخرج في حق الكل فيكون كانه لم يبعه وان كان الرجوع بالقبول  
 من غير قبضه والقبول لا يرد عليه على بائعه وقيل في الجوز فاشترى كالا صاع الزائدة بوجه المتيقن  
 عند البيع الاول والاشترى لانه لا يرد عليه في الكل لان الفسخ بالترافع بيع جديد في حق غيرها  
 اذا لا ولا يبره لانه على غير خلاف التام في لانه لا يبره عانة فينبغي قبضه على الكل في الرجوع  
 ومن قبض ما شراه ثم ادعى عيبا لا يخرج على دفعه عنه ولكن يبره وان اختلف بائعه لانه ان رجوع  
 دفعه لغيره حيث انكره تعين حقه بغيره في الرجوع في حق الثمن او لا تعين حقه بازاء التعيين  
 ولانه قبضه بالقبول فلهذا بطل العيب فينبغي قبضه فلهذا بطل العيب فينبغي قبضه فلهذا بطل العيب  
 فان كان شرا وبقي فيه دفع ان اختلف بائعه وزم العيب ان يملك يبيع فلا ينظر في حقه

لأن

لأن الانتظار ضرر بالبايع وليس في الوقف كونه ضررا لانه على حجة آما اذا انظر ان لم الغيب  
 لانه حجة فيه من العلية ومن ادعى باق مشرته يبره لان اوله ابن عنده ثم يخلف  
 بائعه بالقبول فلهذا بطل العيب فلهذا بطل العيب فلهذا بطل العيب فلهذا بطل العيب فلهذا بطل العيب  
 او بانه ما اذن عندك قط لا بانه لغيره باعه وما به هذا العيب فلهذا بطل العيب فلهذا بطل العيب  
 اما لا يخلف بهذين الطريقين او في الاول يمكن ان لا يكون العيب في البيع فيجب الرجوع  
 قبل التسليم وعلى هذا التقدير للمشتري حق الرجوع وانما في الثاني فكلان البايع يمكن ان يملك  
 كلامه بان يكون المراد ان العيب لم يكن موجودا عند التسليم فيجب الرجوع وانما في الثاني فكلان البايع يمكن ان يملك  
 عند كل واحد من هذين فيمكن ان كان موجودا عند التسليم لا البيع فان ملك هذا الاصل  
 في قول القائل باعه وسلم وما اذن قط اي وجد كل واحد منهما وما اذن عند كل واحد منهما  
 انه قد اذن عند وجود التسليم لا البيع فلهذا بطل العيب فلهذا بطل العيب فلهذا بطل العيب فلهذا بطل العيب  
 في المنة وذا كذا المعنى هو بطل العيب في المنة وفي الباقي لا يخلف بالقبول ما اذن عند التسليم في المنة  
 لان الاباق في الصغير لا يرجع به بعد البيع بوجهه وعند عدم بنية المشتري على امانة  
 عنده يخلف البايع عندها انه لم يعلم انه اذن عند واختلفوا على قول الامام فان اختلف  
 على قولهما اختلف ثانيا كما مر قد ذكر ان المشتري اقام بنية او لا ان اذن عند كان لم يكن  
 لربية يخلف البايع عندها انك تعلم انه اذن عند المشتري لقوله عليه السلام البنية للمشتري وليس  
 عليه انك تعلم انك لم يثبت بالبنية فعند الرجوع يبره البايع على امانة واختلف المشايخ  
 على قولنا بوجه حنفية ومن وجدهم الاستحلاف ان البنية لا يتوجه الا على الخصم ولا يبره خصما الا بعد  
 قيام العيب عنده فكلما يمكن اثبات هذا بالخلاف لانه ذو رتبة البنية فلهذا بطل العيب فلهذا بطل العيب  
 لا يخلف لغيره خصما والوقف ان وجه الخلاف من رتبة الم يمكن خصما فلا وجه لانه ان المنة  
 بخلاف امانة البنية او المدعي حتى ارضى ما شراه فهو من الزام الفسخ عليه فلهذا بطل العيب  
 طريق الاشارة كونه خصما لا التسليم فلهذا بطل العيب فلهذا بطل العيب فلهذا بطل العيب فلهذا بطل العيب  
 وقال المشتري بل وجده قاله قول لابي اذا طرقت المبيع بعد القبض عيب فلهذا بطل العيب  
 وطالب بالثمن فيقول البايع هذا الثمن فان البني مع نفي آخره فيقول المشتري بل هو ما قبل



بهذا السبب وحده فالقول ان بيع الباطل لان الاختلاف وقع في مقدار المقبوض من القول للعائين  
كما في النصب وكذا لو اتفقا في قدر المبيع واختلعا في القبض اي اتفعا في ان المبيع شيان  
واختلفا في المقبوض فقال المشتري قبضت احدهما فقط وقال البائع بل قبضتاهما فالقول  
للمشتري على ما ذكره ولو استثنى عديدا من صفته قبض احدهما ووجد بالمقبوض او بالآخر عينا  
ردتها واخذها ولا مرد للمعيب جده لان طر العيب بعد قبضها رد بالمعيب خاصة فكله لان المقبوض  
انما يتم القبض فقبض القبض لا يجزئ لقبض الصفقة وبعد القبض يجوز ولو وجد بعض الكسبان  
او الورق معينا بعد القبض رد فله او اخذه لانه اذا كان موجب احد هذين كان في حقه  
وقبل هذا ان لم يكن في عاينين والآخر كالعبد بين قير الوعد الذي فيه العيب ولو اخذ  
بعضه بعد القبض ليس له رد ما بين اختلاف الشوب لانه لا يضره التبعض ولا اختلاف الان  
تمام الصفقة لان تمامها برضا العاقدين ويند بعد القبض انما هو سبب القبض قبل القبض  
فلما جرى من الفسخ في الباقية لتفريق الصفقة قبل التمام انما هو سبب التبعض بعده فله الخيار  
في الباقية ومما اذا العيب بعد ردوية العيب وركوبه رضى لا دليل يستفاد وانما  
وكذا الاجارة والتمين والكتابة والعرض على البيع والسكنى ولو ركب لردده واستقره في مكانه  
وما لا يرد له فلا يرد هذا السبب لان ما في اليد قد لا ينفذ ولا ينساق فلا يكون راسل القضاة  
الا اذا ركبها في حادثة فله رد ولو قطع المبيع بعد قبضه او قبل سبب كان عند البائع لردده  
واخذ منه الرد في صورة القطع اما في صورة القفل فلا رد بل اخذ الثمن عند حقيقته  
وقال مرجع بفضل ما بين كونه سارعا وغير سارعا وقاما وغير قامل ان لم يعلم بالعيب  
عند الشراء والافلا اي واما عند حيا رجع بالنقصان لان هذا ينزله العيب فيقوم بدونه  
بهذا العيب ثم هذا العيب فيصير البائع تعاوست ما بين انما اذا استمر في جملته فانه في يومه  
بالولادة فانه يرجع بفضل ما بين قيمة ما حاطا وغيره جامل وكما في حقيقة رد ان سبب العيب  
كان في يد البائع كما في ملكه في ملكه يكون معناه ان ذلك السبب خلاف الخلل فان الخلل  
ليس سببا لملكه من ولو ردوا لانه لا يرد في قطع في يد الآخر رجع البائع بعضه  
كما في الاستحسان عند حقيقته وهذا يرجع لآخره على بائعه لا بائعه على بائعه لانه ينزله العيب

جبل سبب غلاء بركته ورم فقال البائع في يوم  
حدث له بركته ورم فاشترى على ذلك ثم كان  
قد لا يرد له فانه  
وان لم يكن الرد لانه في العيب  
وكل عيب قد حدث في وقت قد  
اكثر في الباطل لان البائع قد  
على ان يرد له فانه لا يرد له  
ولم يرد له فانه لا يرد له

ولو كان

ولو كان بشرط البراءة من كل عيب صح وان لم يجد العيوب وعند ذلك بقي رد المبيع بناء  
على اصله ان البراءة من المصنوع لا يرد له المبيع عنده وعند البائع اذ اسماط المجهول لا يرد له  
لا يفضي للمساومة ويدخل في البراءة الحادثة قبل القبض عند البائع يوسف خلاط الحشيرة  
اي ثم يرد له لانه لم يرد له العيب بوجه رواتها العيب جاز قبل القبض عند البائع يوسف وعند غيره  
لان عمل العيب جاز في باب البيع العاقد سبب ما ليس له والبيع باطل كاللزم  
والحق وكذا يبيع ام الولد والملازمة وكذا يبيع الكتاب لانه بحرية وكذا يبيع مال غير منقوم  
كالخمر والخنزير بالثمن اعلم ان المال عليه تجزئ في التناقص والاستدال فيخرج التزويج  
والقدم والمهينة التي كانت خفية انها كانت خفية او جرحه في غير مواضع البيع فله عاونه  
بعض الكسبان وفي باع المحجوبه قال الا انها غير منقومة كالخمر والخنزير وفي غير ذلك لانه لا يرد له  
الاستدال باع مومئذ والمال غير المنقوم مال امر بائنا منه لكنه في غير دنيا مال منقوم فكلها  
الفسخ قال يبيع باطل سوا جعل مبيعا او شرا وكلها هو مال غير منقوم فالتسليم مع ما يضمن  
اي بالدرهم او الدرهم بالبيع باطل وان بيع بالعرض او بيع العرض به فالبيع في العرض فاسد  
فالباطل هو الذي لا يكون صحيحا باطلا وبوصفه والفاصل هو الصحيح باطل لا يفسد عند الشراء  
لا فرق بين الباطل والفاصل وخفي هذا في اصول الفقه ويبيع في حق ضم الحرة ووكية فكلت  
وان يقرن ثمن كل وعرضه صحيح في العبد والذكية ان يقرن الثمن ويبيع في حق ضم اللمدة  
او في حق غيره بالحقصة التي بالحقصة لان المدد جعل للمبيع عند البعض فطلانه لا يسري الى الغير  
وكذا في ملك ضم الى وقت في الصحيح وبيع العرض بالخمر او بالعكر فاسد اي البيع فاسد في العرض  
حتى يخرجه عند البعض فكله هو البعض كون البيع في الخمر باطل حتى لا يملكه من الخمر وكذا  
بيعه بالخمر في غير ذلك لا يجوز في بيعه في الهوا او سكر او مسكر في حقه ولا يرد له  
بلا حيلة او دخل ولم يرد له فله حقه ولو دخل فله حقه في حقه لا يرد له لانه سبب الخلل  
فعل خيرا ربي موجب للملك وان صدق في حقها وامكن اخذه بلا حيلة حتى واعلم انه نظم  
كثيرا من الملك في ملكه ورجع وقال لم يرد له لانه لم يرد له ان البيع باطل او فاسد وانما يرد له  
ان شاء الله حتى فسخ البيع الذي لم يرد له لانه لم يرد له لانه لم يرد له لانه لم يرد له











فان ما اشترى البائع فالمشتري احم بره يخذ منه آي باع شيئا بشا فاشرا ووقع  
التباين ثم فتح ثم ما اشترى البائع فالمشتري احم بره يخذ منه آي باع شيئا بشا فاشرا ووقع  
اسوة لغوا والبائع وطالب البائع في مئة بعد التباين فالمشتري في مئة مبيعة في مئة  
صعوبة المسئلة باع جارية ببيعا فاسدا بالدرهم او الدرهمين واما بضاعه فالمشتري  
وزج لا يطالب بالرجوع وان زج البائع في الثمن بطيحا بالرجوع والفرق ان المبيع متعلق بالرجوع  
فيكون فيه جنة بسببها والملك في فساد الملك بشبهه عدم الملك فالتبعية بالحقبة  
في الحجة فان النبي عليه السلام في الرجوع والرجعية واما الدرهم والدرهمين في مئة مبيعة  
في العقد لو كانت متعينة في العقد كانت فيه جنة بسببها الجنة بسببها فعدم التعينة  
يكون في تعين العقد بسببها الجنة فيكون في بانه الشبهة ولا اعتبار بها في العقد  
بسببها والملك اما الجنة بسبب عدم الملك في عمل التوابع عند بيع حنفية في العقد  
في المصوب لا يطالب سواء كان المصوب مما يتبعه كالخارجة مثلا او مما لا يتبعه كالزجاج  
او الدرهمين في باع الدرهم او الدرهمين المصوبه وحصل فيها زج لا يكون طبا لان في الاول  
حقيقة الجنة وفي الثاني شبهة والشبهة حقيقة بالحقيقة كما طابح مال اذ عاه فقضى  
ثم تصادقا على عدمه فزج بعد ما زج في المذعي اي اذا ادعى على رجل ما لا يقتضاه فزج فيه  
المذعي ثم تصادقا على ان هذا المالك لم يكن على المذعي عليه فان زج طبا لان المالك المذعي  
بدل الذين الذي هو حق المذعي فالمذعي باع دينه بما اخذ فاذ تصادقا على عدم الدين  
صار كانه سجن على البائع وبذلك المسمى فلو كانا فاسدا فيكون البيع في حق الزك  
بيعا فاسدا فلا يورث الجنة فيما لا يتبعه بالتبعية فان قيل ذكر في الهذلية في المسئلة التي  
ثم قيل اذا كانت دراهم الثمن قايمة باخذها بعينها لانها متعينة بالتعينة في البيع  
وهو الاصح لانه بمنزلة الغصب فبذلك فاقم فعدم تعين الدرهم والدرهمين فقلنا  
يمكن التوفيق بين ما بان لهذا العقد شبهه بغيره في الغصب شبهه بالبيع فاذا كانت قايمة  
اعتبر شبه الغصب في رفع العقد فاسدا فاذا لم يكن قايمة فاشترى بها شيئا اعتبر  
شبه البيع حتى لا يبرى الساسد اليه بل لما ذكرنا في شبهه الشبهة وانما الاول لا يبرى في  
فرفع الحجة على ما عرفت

فان

فان باع المشتري ما اشتراه شرا فاسدا وكذا لو ائتمه او يسه وسلمه وسقط  
حق الفسخ وعليه قيمة لانه تعلق به من غيره واما البيع فاسدا واذ اجتمع حق التباين  
وحق العبد في حق العبد فاحدة من فاك فلهذا انما تملكه بالقبض في مئة مبيعة فانه  
وبالاعتناء قد يملك في مئة القيمة وبالسبع والرهبة انقطع حق الاسترداد على ما عرفت وكذا  
في دار اشترا فاسدا او عرس عليه قيمته عند البيع حنفية وقال بن قنفذ الشيا والغرس  
وبركرو عنك ابو يوسف في رواية يخذ عن الامام لزوم قيمتها ولم يترك محمدا لهذه المسئلة  
من المسائل التي اثارها ابو يوسف ورواها عن ابيه حنفية واما ابو يوسف قال لم يتركها  
عن ابيه حنفية لانه يخذها بغيره بل يرويه ان ينفق الباء وقال محمد بن بل ويست اخذ  
بالقيمة لكن نسبت وشك ابو يوسف في روايته عن ابيه حنفية ومحمد لم يرجع عن ذلك  
وعلمه على نسيان ابو يوسف فانه ذكر في كتابه في مئة من المشتري فاسدا اذ انبى فيها  
فالمشيع التبعة عند ابيه حنفية ورواهما الاسفة فبذلك انقطع حق البائع ببناءه من  
عند ابيه حنفية بخلاف ما عرفت وذكره الجرح وهو ينفق به وبسكون الجرح ايضا ان يبرى  
ولا يبرى الشراء لقوله عليه السلام لا تاتوا بشيئا او تبيعوا من الطحاوي هذا اطلاق في التبعة  
من صاحبها بمثل غيرها واما اذا اطلب باءونه فلا يكره ان يبرى رجل في غيرها الى ان يبيع غيرها  
وان لم يبرى غيرها واستوم وهو طيب البيع بالثمن على سوم غيره لان فيضا راعا على الغير  
يرد اذا ارضاه في المثل او في مئة مبيعة واما اذا لم يرضها فلا يكره لانه بيع في زجره  
وتعلق الجبل بغيره بل بالبلد الجبل للرجوع في الجبل لانه قريب من البلد تعلق به من العائنة  
فيكره ان يستقبل البعض ويستبره ويمنع العائنة من شرايه وهذا لان كان مقرا بالبلد  
وقد سمعت ابيات الطيفة لولا انما بان الاسلام فكتبت في احوالها في ابو بكر الولد المنيح  
اراد الخروج لا يخرج ففقد طائفة غرضه الخروج كعقارة وهي لما لم يملك فقلت ان كان  
يأبى فحق النبي في مئة الجبل في بيع الحاضر لادى طحا في غلظة الثمن ومن الخط صوته  
ان البادية جبل العلمام الى البلد فيطرحه على رجل سكن البلد يبيع في اهل يمينه فالحق  
يكره ما يام العسرة وصح والبيع عند اذان الجمعة بهذا الزوال لقوله تعالى وذر البيع

لا يبيع من يري ان لا يبيع من يري ويغيره ما يتبين وقد علم ان النبي عليه السلام باع قدحا  
 وجلس يبيع من يري ولا يبيع الغنم والحيات ما تاليد النبي من ذبح البعير في البيع  
 كان الف وفيه من خارج زائد لا فصل البعد ولا في نرايا الصحة لكن يكره كل ذلك ومنه ملك  
 مملوكين صغيرين او كنب او صغيرا احدهما ذورم من الاخر كره له ان يفرق بينهما  
 بدون حق مسمى والاصل فيه قوله عليه السلام من فرق بين ولدته وولدها فرق الله  
 بينه وبين حبيته يوم القيمة وروى النبي عليه السلام علي كرم الله وجهه وروى عن علي بن  
 ابي طالب عن النبي عليه السلام قال بعث احدكم فاعلم ان الله لا يفرق بين ولدته وولدها  
 ارادوا ردوا وكان الصفي بن شاذان الصفي والكبير الكبير يتيمها فباع في بيع احد  
 قطع الاستبراء والمنع في النكاح وفيه ترك المرحمة على الصفي وقد وعده عليه السلام المنع فعلم  
 بالتمويه المحرمية للمكاح فيه لا يدخل فيه حرمة غير ذلك في غير حرمة ولا يدخل فيه الزوجان  
 فيه جازا لغيره بينه لان النكاح ورد في كل من النكاح في قوله عليه السلام ولا يزوج احدكم  
 في ملكه ما ذكرنا حتى لو كان احد الصفيين له والآخر لغيره لا يبيع واحد منهما ولو كان  
 تحت سقن لا بأس به كدفع احدهما بالجماعة ويبيع بالدين ورده بالعيب لا يبيعه الا بغيره  
 دفع القرع وغيره الا الاضرار به وبيع البعير خلافا لما يروى في رواية الولا في رواية  
 وفي البيع في الاخرى ان كان فرق كره له وجاز العقد وعنه ابي يوسف انه لا يجوز في رواية  
 ويجوز في رواية وعنه انه لا يجوز في جميع ذلك لما روي ان الامام اذ كان في مكة  
 الا في البيع العامس وانه ان ركن البيع صدر من ابيه وفيه حكم وانما الكراهية بمنع جوار  
 في ابي كراهية الاستبراء فان كانا يبيعان فلا بأس به بالنسبة بينهما لان ليس في محض  
 ما ورد بالنسبة وقد خرج ان النبي عليه السلام فرق ما روي في كراهية وكنا امتنانا  
 بالاقالة والتمنع الا لشرطا والرفع وشرطا في البيع ليعلم بغيره احدكما مستعمل  
 خلافا لمحمد وفيه شرع القدر في الاقالة ثبتت بلفظين احدهما بغيره عن النبي والآخر عن رجل  
 كقول الرجل قلني وقلني صاحبك قلت وقال محمد بن يوسف لا يبيع الا بلفظين بغيره  
 عن النبي وفيه الفتاوى اخرا قوله محمد في خلاصته وتوقف على التبعول في الجاهل

لا يجوز

في الجاهل وتوقف قبول الاقالة على المجلس كما يبيع بولها في مجلسها نقضا بالقول يبيع  
 قبولها دلالة بالفعل كما اذا قطع قبيحا فورا كالمشتري ما كرهه وبيع حديد  
 في حق غير المالكين اجماعا وفيه من بعد القبض شرع في هذا الحديث في حقيقته فان لم يرد  
 جعلها فصح بان ولدت المبيعة بطل بعد القبض او بهلك البيع في غير المالكية بطلت الى  
 فيبطل الاقالة ويبيع البيع بعد الفسخ اذا لم يرد في المصلحة المتولدة في المبيع منع الفسخ  
 لما ذكرنا في الجاهل بالبيع لا يتصور الفسخ بعد بطل البيع على ما ثبت فيبطل بعد اذ انما لا  
 بعد القبض وان كان قبل القبض في حق من حق الكل في حق العتق لا يتصور جعلها بغيره وعند  
 ابي يوسف يبيع ما كرهه ان جعلها بغيره بان كانت قبل القبض في القول او كانت بعد بطل  
 العوضين في المبيعة ففسخ ان يجعل فصح الا ان لا يكون جعلها بغيره ولا فصح بان كانت  
 قبل القبض في الموقوف بالكره من الثمن الاول او باق من فسخ او بغيره لا تسقط في غير القفا  
 فيبطل ويبيع البيع الاول على حاله لان بيع الموقوف قبل القبض لا يجوز الفسخ يكون بالبيع الاول  
 وقد سمينا حكمه وعند محمد فسخ فان لم يرد جعلها فصح بان لم يرد بالكره في المبيع الاول او لم يرد  
 اولدت المبيعة بعد القبض فيبيع ان يجعل بغيره فان لم يرد جعله فصح ولا يبيع بان كانت  
 قبل القبض بالكره من الثمن الاول او بغيره ففسخ بطلت ان يجعل بغيره البيع الاول على حاله لان الفسخ  
 لا يكون على خلاف الثمن الاول وبيع قبل القبض لا يجوز ما تليق وقبل القبض في حق الثمن وعنه  
 وعند ابي يوسف والعاصم يبيع ولو شرط في المبيع من الثمن الاول او خلاف الثمن بشرط ان يرد  
 الثمن الاول عند ابي حنيفة لان الاقالة في حقه عند الفسخ لا يكون الا على الثمن الاول فكل من  
 شرط اعادة الاقالة لا تقبل بالشرط انما يفسخ الاقالة ويبطل الشرط وعند ابي يوسف بشرط ان يرد  
 ويجعل بغيره كالمشتري وان شرط اقل فغيره يبيع الم الاول ايضا وعند ابي يوسف يجعل بغيره بالاول  
 فان الاصل عند ابي حنيفة وان تعقب في الشرط انما هو الاصل بعد ولادة المبيعة خلافا لما في قوله  
 ولدت المبيعة ولما في قوله تعالى ما لا كان باطلا عند الله لان الولد لا يرد في الفسخ وعند ابي حنيفة  
 ولا يفسخ المالك الثمن بغيره كالمبيع ان رفع البيع يستحق قايده ووقايه بالمبيع دون الثمن  
 وبطلان بعضه بغيره اي فان بطل بعض المبيع جازت الاقالة في الباقي لقيام البيع فيه بغيره

لا يجوز















وعند ابي يوسف يجوز زواجه بغيره لئلا يفتقر الى الحاجة لا عدا المتعاقبات في حاده وعند غيره  
يجوز تعدد النساء لغيره لئلا يفتقر الى الحاجة لا عدا المتعاقبات في حاده وعند غيره  
في دار الحرب لانه ما لم يباح فحيز اخذه باي طريق كان خلافا لابي يوسف وان فعل عتبا  
بالمساحة في داره بالحقوق والاحتقان يدخل العلو والكثيف في بيع الدار المكتنف  
المستراح لا الغلة فالمعركة الدار السدة التي فوقها بيت من صاحب البيت اية اوطر في  
جزوعها على هذا الدور وطرها لا في على حائطها بل بالابن ككل من يولد بها او لا فطر او بكل عليل  
وكثير يولد بها وعند هذا فخل ان كان متعاقبا في الدار لانه من توابه في الكثيف ولا يخل  
العلو في شرفه من ان الابن ككل من يولد بها او لا فطر او بكل عليل  
فان حصل ان العلو يدخل في بيع الدار لم يذكر الحق والحق في بيع المتعاقبات في  
الحقوق والمراقف ولا يدخل في بيع البيت وان ذكر الحق والمراقف والمنزل يعين البيت والدار  
لا يكون فيه بطلان ولا يكون فيه بيتان او ثلثة او نحو ذلك من غير ان يولد بها بل العلو  
يكون في قوامه لانه نواحي البيت لان الشيء لا يستقيم مثله من دونه ولا العلو والمساكن في  
الابن ككل من يولد بها او لا فطر او بكل عليل  
بلا ذكر الحق والمراقف فان الاجارة تقع على المنفعة ولا تنفع بغير هذه الاشياء انما يقع  
في داره رتبة وليس يمكن ان ينتفع المثل في التجارة ولا كذلك في الاجارة فمن فصل البيعة  
بغيره متعاقبة والاقرار بجملة واحدة والتناقص في بيع دعوى الملك لا العتية والطلاق الزوج  
لان البيعة انما تصير بجملة القضاة بها لهم ولا ياتى على العتية الا بالاور لا بجملة واحدة  
الاصل الرجوع عند الفسخ ودون الفسخ ان قال لا يقع بيع هذه الدار لانه لم يرد على هذه  
الدار ولم يرد على البيعة لم ينفذ في دعواه لان التناقص في بيع دعوى الملك لا العتية في اقرار  
بالرقم ثم ادعى حرته لا اصله اقام البيعة قبلت والنسب حتى ان يراجع عتدا او الدخا له  
ابنه وادام البيعة عليه ليعمل بيته ويطلب البيع والطلاق فان المرأة اذا اخلعت ثم اقامت  
بيته على ان يطلقها قبل الخلق فانها تسمع وان تناقصت الخلق في طليقة لا استقلال  
وهذا لان التناقص اذا كان لا يشر في البعد الذي هو المحل في طليقة واحدة مبيعة

ما لم ينفذ

فاسحققت بيعة بغيرها ولدان كان في يده وقضى به اليها وقيل يكفي القضاء بالام  
لان بيعها في بيعة بغيرها وان اقر بها الرجل لا يبيعها ووجه الفرق ان البيعة بغيره مطلقة فانها كانت  
مبيعة في طهرها ملكها بالاصل والولد كان متصلا به فيكون له وانما الاقرار بجملة واحدة فثبت  
به الملك الخبز ضرورة تحت الاخبار وقد نفعت بالتباعد بعد الانفصال فلا يكون الولد له ثم قيل  
يدخل الولد في القضاة بالام تبعا وقيل لا يشر القضاة بالولد والبيعة ليس بالام فانها اذا ادم العلم  
بالزوايد قال المحرم لا يدخل الزوايد في الحكم وكذا الولد اذا كان في يد غيره لا يدخل في حكم بالام  
تبعا به وان قال سخص لاخر استبرأ فانما عتدا فاستبرأ فاذا هو حر مان كان البائع حائرا  
او مكانه حائرا لا يعرض الاخر والاضمن لانه بالام لا يشر البائع او يصير حائرا للمن عند تعذر الرجوع  
على البائع دفعا للمعروف وعند ابي يوسف لا ضمان عليه ورجع على البائع اذ احضر اى جمع بقدر الضمان  
بماض على البائع وان قال انتهى فلا ضمان اصلا اى ان قال انتهى فانتهى فانتهى فبان  
فلا ضمان عليه سواء علم كان الراتب او لا لانه الراتب ليس بعتدا وله فلا يكون الاخر  
ضاما للمسلامة وانما في هذا في صورة المسئلة فخره في حال وهو ان الدعوى في طهره لا في غيره  
لحرية العبد وانما تضمنت من الدعوى فكيف يطرأه حره اذ ادعى حقا بغيره لانه في رخصه  
على شئ فاسحققت بعضه فطرا رجوع عليه اى المدعى عليه لان رجوع على المدعى على شئ لان المدعى على شئ  
دعوى اى في غير ما استحق ولو استحق كل ما رد كل العوض لان الدعوى داخل في المسحق وتضمن  
صحة التسليم على المجهول اى دلت هذه المسئلة على ان التسليم على المجهول على ما لم يعلم صحيح لان الجاهل  
فيما يستطاع لا يفتقر الى التماسعة وقد فعل بعض القضاة اى ان التسليم لا يقع الا ان يكون الدعوى  
قد دلت على صحة دعواه وانما هذه الرواية غير صحيحة لان دعوى الحق المجهول دعوى غير صحيحة وكثير ما قيل  
الدخلة يدعى على عدم صحة الزوايد ولو كان ادعى عليها رخصه واستحق ولو لم يرد على  
كل الدار فخصم على شئ ثم استحق نصفها بجمع نصف البدل لكونه باع ففوتى ملكه في حقه  
ولان محجزة بشرطها بالعاقدين والمعقود عليه لان الاجارة تصرف في العقد فلا يرد في  
ذلك في تمام العاقدين والمعقود عليه ولذا بقا الحق ان كان عتدا واذا اجاز فاشتمل على  
ملك الفوتوى وعليه مثل البيع كونه حائرا والافتقار لانه من وجوده وانما لا يستوفى له على الاجارة

وغيره من ذلك الجوز اما في الغنوم فتملكه الكليل لان الاجازة للاخوة بمنزلة الكليل  
ولفصولة ان يبيع قبل اجازة المالك فحقه ان يبيع في غير ذلك الموضع  
لان مبيع مضمون في حق المشتري من القاصد اجازة البيع خلافا لمذهب ولا يبيع  
اي اذ باع القاصد المضمون في حق المشتري فاجازة المالك البيع في غير ذلك الموضع  
لا ينفذ لقوله عليه السلام لا يبيع الا على ما يملكه من ادم ولو ثبت في آخره ثبت مستند او هو ثابت  
وكرهه ان المالك ثبت موقوفه بغير مطلق موضوع لافادة المالك في حق المشتري من القاصد  
من الزمان وكوباع المشتري من القاصد اجازة البيع الا في ذلك الموضع لان الاجازة ثبت  
مكنايات المشتري الاول فاذا باع المالك المضمون في حق المشتري في الموضع ولو قطعت به فليس  
فاجازة ارسله اي قطعت به بعد فاجازة ما كان ارسله المشتري لان المالك  
ثم لم يرد في الشرع فثبت ان القطع وقع على كل المشتري فالارسله ويقصدون ما ارسله  
اي ان كان الارسله في الموضع فثبت ان المالك لا يبيع في غير ذلك الموضع في الزيادة  
علم المالك في المشتري في غير ذلك الموضع ثم اقام بينة على اقرار البائع والسيد بعد اقراره  
رد له لا تعقل ولو اقر البائع بذلك عند القاض فله رد الفوق بوجه القصور بين ان البينة لا تقبل الا  
عند صحة الدعوى وفي المسئلة الاولى لم يبع الا في حق المشتري في الموضع الثانية فثبت ان المالك  
صحة الاقرار فثبت ان ان البائع في ذلك فيحق الا اتفاق بينهما فثبت ولو اشترى واراد ففصل  
واذ دخل في بناء فلا ضمان على الفضولي خلافا لمذهب ومضى مسئلة غضب العا رسيب في الغضب  
ان تسارعت فاستدركه بالاسم هو بيع اجل باجل اي بيع الشيء على ان يكون ربا على البائع  
بالشرط المعتبر فتمت فاما المبيع يسمى بالاسم في المثل والبائع مسمى بالاسم والمشتري  
ربا لم يضمن ويبيع فيما امكن ضبط صفة ومعرفة قدره لانه لا يبيع الا في الموضع  
وقد قال عليه السلام في غير ذلك فليس في كل معلوم ووزن معلوم الاجل معلوم ورواه  
والجاري والضبط يكون بمعرفة العذر وقد شرط عليه السلام ولا يضبط صفة طالع ومقداره  
لا يجوز ان يبيع لانه من يبيع لا يبيع الا في الموضع فاذا لم يكن ضبطه لم يكن مضمونا لانه  
تفصيل الموضع فلا يجوز ان يبيع في الموضع والموزون سوى التقدير

لما

لانها اتمان وليا يضمن حتى لو اسلم فيها لم يضمن لان التمسك باليمين وبما يبيع  
ولو جاز فيه العكس في العدة في التقارب عدوا وكذا ان يعلم به من غير ذلك  
فانما المكيل والموزون ويستوي في الكيفية والصفة لا في الميزان على هذا التقادير  
وكذا يستوي في القيمة وبما يبيع في الميزان لان الميزان لا يميز بين احوالها  
وكذا تختلف في القيمة وبما يبيع في الميزان والشاوي وكذا القلوس لانه عددي في كل ضبط  
فيبيع التمسك فيه خلافا لمذهب في كل بضاعة لان الميزان ما دام يبيع والمكيل يبيع  
على الصفة في كل بضاعة واذا كان صارا قطعة لم يميز في كل بضاعة عددا ولما ذكرنا ان  
يمكن ضبطه به في كل بضاعة وادرك في الميزان والاجازة اسمي بل هو معلوم لان احادها  
لا تختلف اخلافا في الميزان بعد ذكر الالة وفي الميزان كالتقارب بين طولها وقصرها  
ورقعة لان يبيع معلوما بذكره بالاسم فلا يوزن في الميزان وان كان ثوبا يبيع  
بالوزن لا يبيع بالاسم وان وزنه في ذلك لا يبيع معلوما به وفي التمسك بالمكيل وزنه ولو اجمعت  
المكيل والتقيد بالمكيل بها في كل مكيل ومكيل ولا يباع الا في الموضع في الميزان لان  
وزن معلوم ونوع معلوم وكذا الطريق في حيزه فقط ان التمسك بالمكيل في حيزه في حيزه  
في الميزان ولا يجوز في الميزان لانه معلوم يمكن ضبطه ببيان قدره بالوزن وبيان نوعه  
ولا في الحيوان اي لا يجوز ان يبيع في الميزان وقال في كل بضاعة لا يبيع معلوما ببيان في الميزان  
والنوع والصفة والتقاروت بعد ذلك في الميزان واما ان يبيع في الميزان فثبت ان المكيل  
فانما هو المالك باعها بالمعيار في الباطنة فيقضي المكيل زنة بخلاف الميزان لان مصنوع العا  
فقط لا يباع في الميزان اذ اشبه على منوال واحد وقد ثبت ان التمسك بالاسم هو في الميزان  
في الحيوان ولا يبيع في جميع اجناسه من العصفير واطرافه كما لو سوا لا يبيع في الميزان  
اذ هو عددي لا معياري لانه لا يقيس عددا ولا يقيس حيزا والربط به جواز التقادير  
الاذا عرف ذلك بان يبيع طول ما يشترط في حيزه انه يشترط او ذراع في حيزه فمجرد اذ كان  
على وجه لا يباع في الميزان ولا في الميزان ولا في الميزان ولا في الميزان ولا في الميزان  
لتماثل الميزان باعتبار كبر العظم وصغره وكثرة وقلة وباعتبار السمن والهنالك



وقال يجمع اذا وصفه بغير منه نصفه معلومة كما انه موزون مضبوط الوصف لهذا المعنى  
ويكون استقرانه وزنا ويجري فيه بالفضل بخلاف لم الطيور لانه لا يمكن وصفه بغير منه  
والذي هو الاتفاق في قلة العظم وكثرة افراسه وهذا هو الوجه المقتضي للامانة  
وفي قولهم لعظم الجوز على الوجه الساج وهو الحج والقبضين بالمثل فمنع وانما الاستقراء  
وبعد التسليم فالمثل اعذر من القيمة ولان القبض جائز يعرف مثل القبضين في وقت  
اما لو صفه فلا يكتفي به ولا يجوز التسليم بكيل او ذراع معينة لا يدرى قدره لانه لا يدرى  
التسليم في زمانه فيؤدى الى الامانة وقد ترمي قبل ان يكون للمكسب اما لا يفيض  
ولا يندب على كالعصاة مثلا كان ما يتكسب الكسب لا يزيل والجواب الجوز للمانة  
الا في جري الماء للتفاعل فيه كذا ترى في علمه بوضوحه ولا في طعام خيرة او غير خلة معينة  
لانه قد يغير في اقدارها وفيه فلا قدر على التسليم واليد استقرانه في حال ارايه لو ان التسليم  
التميزه الخلة لم يستحل احدكم مال اخيه ولو كان التسليم في العترة لا يبرح  
عليه ما كان كاشم رايه بخار او البس في بخراته ولا في اليمين في حصة العقد التي هي المثل  
حتى لو كان منقطعاً عند العقد موجوداً على المثل او على العكس منقطعاً فيما بين ذلك لا يجوز  
وقال ان تسليماً يجوز اذا كان موجوداً وقت الحل لم يوجد القدرة على التسليم حال وجوده  
فكأنه لم يسلّم الاستقواء التمازح في سبب صلاحها وكان القدرة على التسليم بالتحصيل  
فلا بد من استمرار الوجود في حقه فلاجل يستلزم التحصيل ولو انقطع بعد الحل فربما تسلم  
بالحق ان شاء فصح التسليم وان شاء انقطع وجوده لانه تسلم قد تم والجواب الثاني على شرط  
فصار كما بان العبد يبيع قبل القبض بتمهيد وشرطه بيان الجنس كبر وشعر والتفريق سقاية  
او تحسية اي حصة سقاية التي هي شئ وانحبة التي لا تسبق مسؤولية اليه وهو الاذن  
سقى بما اياهما يستحب ذلك لانهما يمتد سلطانهما والصفة الجيدة وورد في العقد كونه  
وكذا اطلاقه او كماله لا يفيض ولا يندب على كماله فيكون التسليم كماله واجل معلوم وقلة شرا  
بهذا عندنا وعندنا في جواز التسليم في الحال في المصالح لانه قد قيل في ثلثة ايام وقيل اكثر من ثلثة ايام  
وقدر راس المال ان كان كيليا او وزنيا او عددياً فان العقد فيها يستعمل بالمتعارف فلا بد

من بيان مقداره وتقدره على حقيقته وما عداها اذا كان راس المال وقتها فلا يبرح  
اليه بيان مقداره لان المقصود يحصل بالاتسار في الثمن والاجرة ولا يبرح حقيقته  
انما يتكلمون بعض راس المال ليوافقوا ولا يستبدل في الجمل لم يعلم قدره لا يدرى كم بقي  
ويرجع لا يبرح على تحصيل المسم فيه فيجوز في الرد راس المال فيجب ان يكون معلوماً بخلاف اذا كان  
راس المال ثوباً معيناً فان العقد لا يتعلق بمقداره فلا يجب بيان قدر راس المال في بيع الثوب  
مسئله في حال فلا يجوز في حصة بين بلاء راس المال كل منهما ولا ينفدين بلاء بغير حصة  
فانها اى استقرانه بدين رخصة وشعر ولم يبرح حقيقته ولا يبرح من الدين رخصة  
لا يجوز وجوده كجزء من المسم وفيه وكان العقد ان كان له حمل وموتة اى اذا كان المسم فيه  
شيئاً لم يبرح بدينه بيان مكان العقد عند حاله لا يبرح واما قدر راس المال اذا كان  
معيناً ولا محال الا بيا وبيع فيه في مكان عقده ومثل الثمن والاجرة والعقبة اى على هذا  
في الثمن والاجرة اذا كان له موتة والعقبة اى ان اقامه الاداء وجعلها في نفسه بدينه  
لموتة واما الحل لم يوفيه حصة شاة في المصالح اتما فانه رايه الجامع القدر يوفيه في حال العقد  
ثم كما في حيز بيان شروط صحة التسليم كشرط اذنه فالحال وقبض راس المال قبل القبض شرط اذنه  
فلو اسلم حادثة لغيره ومات دون التسليم لم يبرح بطل في حصة الدين فقط اى لا يبرح بالدين  
لان العقد صحيح وهذا الشرط شرط البقاء فيكون منعهما ثم من اذنه قبض راس المال ان التسليم لا يجوز  
مع خيار الشرط وخيار الزوينة لانها بمنعها تمام التسليم بخلاف خيار العيب فانه لا يمنع منعه من الخط  
خيار الشرط قبل المانع من صحة خلافاً لغيره لا يجوز التصرف في راس المال والمسم فيه قبل قبضه  
بشرطه او توليته حصة الشركة ان يقول ربنا تسلمنا فاعطى نصف راس المال ليكون نصف  
المسم فيه كذا تصوروا التولية ان يقول اعطى مثلاً اعطيت المسم اليه حتى يكون المسم فيه كذا  
وتصوره التصرف في راس المال ان يعطى راس المال راساً آخر ويصوره التصرف في المسم  
ان يعطى بدينه شيئا آخر وشرا مسمى من المسم اليه بمراس المال بعد الاتفاق قبل قبضه قال  
البيع على المسم لانا قد اذنا اسلمه راس كذا الى انا قد اذنا المسم فيه على عقد في البيع على العقد  
او راس المال على تقديره فانه العقد ولو استمر كما ترا واخر راس المال بعينه فصار لا يبرح

لأنه جميع صفات التزم وهذا الشرط قد تضمن أن يجري فيه الكيلان ولو لم يفرق بين  
أي لو استقر من تراكم شئ من آخر تراكم المقوس لبعض برهنة قضاء والقضاء صحة لا القرض  
عاريه فكانه يقضي على حقه برهنة أن ما يقضيه في التزم البقاء عين منه لما يزم الاستدلال  
فاجاز هذا بان ما يقضيه في التزم غير حجة لأن الذين غير العين فالشرط وإن جعله  
ضروره لئلا يكون استدلالا لا يكون عينه في جميع الاحكام ففي وجوب الكيل لا يكون عينه فيكون  
قابض هذا العين عوضا عن الذي له على المسلم اليه وكذا الواجب عليه يقضيه لم نفسه فالتسليم  
لأجل المسلم اليه ثم لنفسه في قوله وكذا في صورة الادلة وهي إذا اشترى المسلم اليه كراهن  
أمرت سلمه بان يقضيه لأجل المسلم اليه ثم لنفسه فالتسليم اليه ثم كراهن لأجل نفسه  
وإنما يصح لأنه قد جرى فيه الكيلان فقد ولو كانت له المسلم اليه في ظرف رب التزم بامره وهو  
غائب لا يكون قبضا لأنه لم يصح أمر رب التزم بالكيل بانه حقه في الدين لا في العين فامره لم يقض  
ملكه قال المسلم اليه جعل ملكه في ظرف استعاره من رب التزم وأما قال هو غائب حتى لو كان حاضرا  
يكون قبضا لأن فعله انقل اليه ولو كانت له البايع كذلك كان قبضا أي إذا اشترى خطبة فخره  
فأمر المشتري البايع أن يكيله في ظرف المشتري بغيبته ففعل بغير قبض لا لأنه ملكه العين بالشراب  
فأمره صار ملكه حتى لو كان له كراهن في ظرف نفسه أو في ناحية بيته حتى لم يصح أمر المشتري  
لأنه استعاره في البايع ولم يقضه فيكون في يد البايع فلهذا الخطبة التي فيه ولو كانت له العين  
والعين في ظرف المشتري أن يردا بالعين كان قبضا وإن يردا بالدين فلا أي إذا اشترى كراهن  
من آخر كراهن بعد التزم وكراهنه بالبيع فأمر المشتري البايع أن يجعل الكراهن في ظرف المشتري  
إن يردا بالعين كان قبضا أما في العين فليصير الأمر واما في الدين فلا نقض له ملكه المشتري  
وأن يردا بالدين لا يصير قبضا لأن الأمر لم يصح في الدين فلم يصير قبضا له فبقى في يد البايع فخط  
ملكه المشتري بملكه فصار مستهلكا عند البيع فبقية في قبض البيع وعند حياض قبض العين  
فإن سارده حتى بالبركة وإن شاء فسخ البيع أي وعند حياض المشتري بالخيار إن أنقض البيع  
وإن شاء شاركه في الخطوط لأن الخط ليس باستهلاك عند حياضه ولو أسلم أمته فخره قبضت  
ثم تعاقبا فالتزم قبلا في تعاقب وجب في يوم قبضها أي اشترى كراهن بعد التزم

وهو

وجعل الأمانة راس المال وسلم الأمانة إلى المسلم اليه ثم تعاقبا بعد التزم ثم ماتت الأمانة في يد المسلم اليه  
بقي التعاقب فوجب قبضة الأمانة على المسلم اليه ثم قال في التزم ولو ماتت ثم تعاقبا في البيع أي في القبض  
المذكورة أن كانت الموت قبل التعاقب في البيع فالتزم في ذلك لأن حصة الأمانة بعد قبضه المقصود به  
وهو المسلم وكذا المقايضة وهي بيع العين بالعين في الوجهين أي إذا باع أمته بغير من ملكه أصلا  
دون الآخر فتعاقبا في البيع التعاقب لو تعاقبا لم يملك أحدهما بقي التعاقب في قوله وكذا في القبض  
بقي تعاقبا في المقايضة وصح تعاقبا في كلا الوجهين أما البقاء ففيه صورة تقدم التعاقب على البقاء  
وأما الفسخ ففيه صورة تأخره منه بخلاف الشراء بالمتن فيها أي أن اشترى أمته بالدرهم  
أو الدنانير ثم تعاقبا لم ماتت الأمانة في يد المشتري لم يبق التعاقب لو ماتت ثم تعاقبا لا في البيع  
ولو ادعى أحد عاقد التزم ببيان الأجل واسترطاف الزيادة وإن كان الآخر يقول بغيرها  
مطلقا وكذا لا يملك أن كان رب التزم في الأول والمسلم اليه في الثانية أي قال المسلم اليه  
شرط الزيادة وقال رب التزم لم يشرط شيئا حتى يكون العقد فسادا فالقول قول التزم اليه  
لأن رب التزم متعنت في إظهاره الفسخ لأن المسلم فيه زايده راس مائة فالحاكمة الفسخ  
دعوى أمر يكون خذرا في حقه فكان متعنتا ولو ادعى رب التزم شرط الزيادة وقال المسلم اليه  
لم يشرط شيئا فالواجب أن يكون القول لرب التزم عند البيع حقة ولا بد على الصحيح فالحال  
أن في القصور بين القول على الفسخ عنده وعند حياض القول للملك ولو أخلفا في الأجل فالحال  
شرط الأجل قال الآخر لم يشرط شيئا ادعى الأجل فالقول قوله عند البيع حقة ولا بد على الصحيح  
وعند حياض القول للملك والاستسناع بأجل سلم فصح فيما يمكن ضبط صفته وقدره تعورفلا  
وبالأجل يصح تعورفلا في كل طشت ومقعدة وهو بيع لأعدة فلا يستسناع أن يقول الفسخ  
كالخلاف فخطا المصنع لم يملكه عند هذا الجنس هذه القصة كذا قال أجل أجله معلوم كان  
سواء جرى فيه التعاقب أو لا فبعت في شرط التزم وإن لم يرد أن كان عاجزا في البيع فالتزم  
بطريق البيع لا بطريق الأعدة وإن لم يجر فيه التعاقب لم يملكه في ذلك فمروا ببيع لأعدة فلهذا  
في البيع فالتزم على عمل ولو كان عدة لم يجر فيه البيع المستصنع عنه ولو كان عدة لم يجر فيه  
والمبيع هو العين لا عمل كما في البيع بالبركة لبركة في قول ابن الاستسناع استسناع إلى الصرخ  
وهو العمل



فلو انما يصنع غيره او يصنع به وقبل العقد فاحذره متى ولو كان البيع علم بالبيع ولا يتبين  
 اي البيع لم يستمع بلا اختياره اذ الصانع واذا لم يتبين بيع الصانع لم يقبل بغيره  
 ولا فاحذره وتذكره اني ولا الجار بعد روية لانه استمرى ما لم يره ولا يبيع فيما لم يتعارف  
 كما سوب آلا بالاهل يخرجه لو ارجاها كان يبيع له ثوبا بغيره فاحذره بدرهم معلوم لم يخرجه  
 اذ لم يخرجه في التعامل فيقضي على اصل القياس الا اذا شرط فيه الاجل وبقية شرائط التي لم يخرجه  
 بطريق التمسك من ان يبيع ببيع الكلب في الغد وسائر اشياء عقلت ولا يخرجه  
 عندها وعند غيره يوسف لا يجوز بيع الكلب العقور وعند الفقيه لا يجوز بيع الكلب اعلا  
 بناء على انه ليس له عقل عند غيره وعندنا ما يجوز بناء على الانتفاع به وبجلده والذبح  
 في البيع كالم لا في الحزب والخمير فانه في حقه كالحل والخمير في حقه كانت آتى  
 وبها في عقد الذم كالحل والاشكال والخمير  
 في ذوات الغنم ومن تزوج مشرقة قبل فضاها جازحان وطئت كان قصدا والاعلان في  
 بكرة التزوج لا يكون قابضا والقياس ان يصير قابضا لانها تعينت بالتزويج وجه الاحتج  
 ان التعيين الحقيقي استيلاء على المحل فذكر قابضا بخلاف التعيين الحكمي ومن اشترى شيئا  
 فباعه غيبه موقوفه لا يبيع في دين بائعه لانه يبيع الاصل البائع الحق بكون البيع  
 وفيه بطلان حق المشتري وان لم يكن موقوفه يبيع فيه اذ ابرهن انه باعه من اذ ابرهن  
 قبضه وان في النعم لان حكم المشتري ظاهر ابراهه فيطرد على الوجه الذي اقر به في قوله  
 واذا اعتذر استيلاءه ببيعها لانه في كماله ان اذ امارات المشتري اذ امارات مغلط  
 والبيع لم يقبل بخلاف ما بعد القبض لانه حقه لم يبق متعلقا به ثم ان فضل سمي بملك المشتري  
 لانه بطل حقه وان نقص بيعه هو ايضا واذا اخرج البائع من كونه على ان يخرجه كل الثمن وقبض  
 المبيع وجهه اذ انقضت الغالب حتى نفي حقه من هذا عند ابي حنيفة وهو قوله وقال ابو حنيفة  
 اذ ادفع المخرض الثمن كله لم يقبل الا نصيبه كان منطوقا بما اقره من حقه لانه في حقه بغيره  
 بغيره فلا يبيع عليه وهو اجنبي عن نصيبه فلهما نصيبه وكلما انقضت فله لا يملكه  
 الانتفاع بنصيبه لانه ابراه جميع الثمن لان البيع صفقة واحدة وكل حق الجس في حق منه شيء

والنظر

والمنظر لم يجمع كغيره من واذا كان له ان يرجع عليه كان له الجس في ان يستوفي حقه  
 كما لو كان له ان يخرجه الثمن من مال نفسه وان اشترى بالف مثقال ذهب فقبضه  
 فباعه نصفه لانه افاضه في مثقال اليها على التوابع فيجب له ان يخرجه في مثقال النعم  
 الاولوية وان قال بالف من الذهب في النصف من الذهب فمساوية مثقال ومن النصف  
 خمسة ادرهم وزن سبعة لانه افاضه في مثقال اليها فينصرف الى الوزن المعهود في كل واحد  
 منها ومنه يقضي ان يباع بغيره غير عالم به فانفعة او بملكه او قصدا عند غيره فقبضه  
 وقال ابو يوسف في رجل اشترى من رجل ثوبا بغيره فاحذره لانه في حقه في الوصف لا في الاصل ولا يمكن  
 بغيره بغيره بغيره لانه لا يفتيه له عند الما بغيره بغيره فوجه الجس في الما بغيره بغيره  
 انه من جنس قد يخرجه في حقه لانه لا يفتيه له عند الما بغيره بغيره فوجه الجس في الما بغيره بغيره  
 الا في المجددة ولا يمكن تاركها بالجار بغيره لانه لا يفتيه له عند الما بغيره بغيره  
 عليه ولا يفتيه له وان اقرضه بغيره بغيره في ارض او كنس ظمير فاحذره لانه مباح بغيره  
 اليه ولا يفتيه له لانه لا يفتيه بغيره بغيره والقياس في حقه لانه اصل القيد  
 في هذا الجس في حقه بغيره بغيره لانه لا يفتيه له عند الما بغيره بغيره  
 منصوب في الجس في حقه بغيره بغيره لانه لا يفتيه له عند الما بغيره بغيره  
 او كغيره بعد الشق او اخلط بالدار بعد الاخل لم يملكه وليس له في حقه لانه لا يفتيه له  
 في حقه او يفتيه في حقه بغيره بغيره لانه لا يفتيه له عند الما بغيره بغيره  
 القاسم في البيع فانه يفتيه بغيره بغيره لانه لا يفتيه له عند الما بغيره بغيره  
 بالشرط ان قدم فلان فلا يفتيه بغيره بغيره لانه لا يفتيه له عند الما بغيره بغيره  
 في حقه بغيره بغيره بغيره بغيره لانه لا يفتيه له عند الما بغيره بغيره  
 والعين بشرط ان يكون الدين الاصل والعين لا يفتيه بغيره بغيره لانه لا يفتيه له عند الما بغيره بغيره  
 ان رضى فلان ولا يفتيه بغيره بغيره لانه لا يفتيه له عند الما بغيره بغيره  
 فلان يفتيه بغيره بغيره بغيره لانه لا يفتيه له عند الما بغيره بغيره  
 فاني مقدار من الشهد بغيره بغيره لانه لا يفتيه له عند الما بغيره بغيره

انما اذا جاز ان يبيع بغيره بغيره لانه لا يفتيه له عند الما بغيره بغيره  
 ان يفتيه بغيره بغيره بغيره لانه لا يفتيه له عند الما بغيره بغيره  
 وانه لا يفتيه بغيره بغيره بغيره لانه لا يفتيه له عند الما بغيره بغيره  
 اخرج البيع اذا ابراهه بغيره بغيره لانه لا يفتيه له عند الما بغيره بغيره

لان مقتضاها انها مذكورة بمعنى المدة المستوفى المعقود عليه ولا يثبت الخلاف في ذلك في كل شرط  
يوجب كماله المدة بعد تعليقه بالشرط ان يقول اخرج واري هذه ان كان كذا  
والرجعة بان يقول ارجعك ان انقضت عندك فانها تفت لانها لا تفت الا في العدة وتعليقها  
اذا جاء عندك ارجعك بالشرط ان اخرج على ما لا معلوما واقر المدعي عليه  
فصل في المدعي عليه بشرط ان يقبل المدعي عليه اليمين لا قبل ما ادعى فقبله يكون التعليل  
بناء على ان هذا شرط فاسد لكونه مخالفا لمقتضى العقد ان التعليل على ما لا يبيع في حق المدعي  
مطلقا والقدرة على تسليم البذل بشرط جوارحه ولا قدرة بها فيكون فاسدا وتعليقه  
بالشرط بان يقول ارجعك هذا لكونك على كذا وتقبل الاخرى لا يجوز لان مقتضى البيع  
لما عرف والابراهم الذين بان قال المدعي انه يبيعك فمكتوب بشرط ان ياتي بغير  
في رد الابراهم وتصلح في حق من يبيع وفيه علة في الابراهم مع التعليل حتى يرد  
بالرد فيف بالشرط كالباع وتعليقه بالشرط ان يقول المدعي انما اقبله اذا ديت الى كذا  
او متى اريت او ان اديت الى حصة ثالثة فان مقتضى العدة هو ما لا يبرأ وان كان  
اليوم مما يثبت ان تعليق التعليل بوجه لا يوجب وعزل الوكيل بان يقول الموكل عزلت فلانا  
عن الوكالة على ان يعطيني خلقا فهو شرط فاسد لانه لا يعطى الوكيل الموكل لاجل العزلة  
لكن مقتضى العزلة نفسه من الموكل في غير شي والوكالة باقية في العزل وتعليقه بالشرط  
ان يقول الموكل لوكيل عزلت ان جاء عندك ان لا تصح والاعتكاف بان قال في علة عتكاف في ايام  
نوبت ان اعتكف عشرة ايام لا يثبت بشرط ان لا الصوم وان اباشر امره في عتكافه او ان  
عنه في حق وقدره ان شاء الحاجرة او لغيره فاجبة يكون الاعتكاف فاسدا بناء على ان هذا شرط  
والاعتكاف في نفسه وتعليقه بالشرط بان قال نوبت ان اعتكف عشرة ايام في علة عتكاف  
ولما رعت بان عقد عقد الارعة بشرط لاحد مما اقتضاه من شرط او بشرط ان يرضع صاحبها  
ويكون الباقي من نصفه من ثوبه لا يثبت لان مقتضى العدة لا يثبت العدة وتعليقه بالشرط  
بان قال تشر في الزراعة ارجعك هذا لكونك في المدة بان وقتها في المدة وقتها يعلم  
انه لا يخرج التفرقة في مقتضى المدة لفوات مقتضاه وهو ان يكون في الخارج وتعليقه بالشرط

ان يقول ارجعك في المدة على كذا ارجعك هذا لكونك في المدة بان قال لفلان على  
الفهم ان شاء فلان ان شاء لا يثبت بشرط ان تشر في فلان لبيت موصية وتعليقه  
كقولك على الفهم ان شاء الله تعالى ولو وقف بان قال وقف واري على ان يكون اخوه لغيره  
تنتقل وتعليقه ان يقول وقف واري ارجعك فلان وكذا التعليل عند ابي يوسف  
بان قال المحكم ان اقدم فلان فاحكم بيننا في هذه الحادثة وقال احكما بهذا اذا كان  
او محذوراته قد فسد التعليل لان مقتضى الشرط لا يوجب عليه ولا لا جعله فاسدا بشرط  
عدم اهلية القضاء وتعليقه بالشرط بان قال احكم بيننا ان رضى فلان او ان قدم فلان  
فاحكم بيننا في هذه الحادثة حلالا فالحكم في حق المحذور يجوز لتعليقه بشرط واثباته الا ان  
لان مقتضى التعليل ان يرضى فصار كالحكم بالامارة والقضاء ولا يجوز سفساف التعليل  
لولاية صورة وصلى معني الا ان يصار الى التبرأ من التعليل لخصوصية تفرقة فاسدا بناء على  
التعليل وتعليقه بالشرط بان قال تفرقة فاحكم بيننا في هذه الحادثة وقال احكم بالشرط  
العامس القرض والهيبة والقدرة بان اقرضت كذا هذه المدة بشرط ان تعمل كذا  
او يبيت او تصدق بهذا الجارية على ان يكون عملها في طائف بهذه العقود بالشرط ان  
لان ثبوت الملك في هذه العقود تعلق بفعل محلي وهو القرض وهو لا يثبت بالشرط ان  
لان الشرط العامس انما يثبت في العقود الشرعية لا في الجارية اذا وجدت لغيره فلا يمكن  
ان يحل عند بل يثبت الشرط على العدة ترجع العقد الا ترى انه عليه السلام اجاز العري وابطل  
شرط المعسر والشك والطلاق والخلع والعتق والرهن بان يقول لامرأة تزوجتك على  
ان لا تدركه وقال رجل تزوجت بنتي كذا على ان تزوجني بنتك لكون احد العديين عتقا والاخر  
او قال لامرأة المسلمة طلقك على ما ترضى من الجارية قالها عتقتك وقبلت المدة او قال لغيره عتقتك  
على ان لا تدركه على كذا قال رخصت بهذا العبد فكذا يثبت على ان لا يقبضه وعلى ان لا يكون  
مضمورا عليه قبل الاخر في الحل لا في الشرط بل في الشرط على العدة مقتضى العقد والابراهم  
بان اوصى الى فلان وشرط ان لا يخرج من الوصية وان كان وان كان فاسدا لا يثبت عليه  
والشرط فاسد والوصية بان اوصى فمذمة عبده لرسته على ان لا يملك العبد في الموصى له



ومات فالعبد يخرج مما اقتضى فلم لا يجوز له ان يملك الشرط العاشر في حق الربوا  
وهو لا يعمل في البناء والشركة والمضاربة بان عقد الشركة ولا وحدها الف الف الف الف  
وشرط الزرع والوصية لنفسه في حق الشركة وبطلان الشرط وكذا الوشرط الوضعية على المضاربة  
والفداء بان قال المالك في اصابه الحى اقتضى الاجل على زيد بشرط ان يخطو عنده كذا  
او نحو قوله وقع كذا قبل الشرط فاسد والامارة اعلم انه لا بد ان يكون الامام  
مكلفا او اسما على هذا المذهب اذا رأى وكما يسميها بصيرة انا طحاوان يكون من قرين  
والامام فيه منعه وان لم يوجد من الجرم وينعقد بغيره بل الحال والعقد من العمل في ذلك  
والرؤى والمعتبر من ماعرفه في هذه اذ قال الشرط العاشر بان عقد له ولا ينعقد  
وشرط فيه ان لا يتم الخدم الامام ولا يأخذ الجزية بطريق الامانة كما هو المشهور مع عقد الامانة  
وفد ذلك الشرط والامانة وكما لا بد ان يكون عمره على زيادة واراد ان يكون  
على كبره شرط في عقد الحوالة ان يأخذ الحوالة له بغير ما يشترط الاجل في شرط الزيادة  
شرط فاسد كونه محال للشرع والحال الذي يحكي لها في الشرط العاشر والامانة بان  
وكل من شرط ان لا يجوز الرجوع لغيرها قال استأجرنا الوكالة جارية والشرط فاسد  
ولان يعمل والامانة بان يقال لا يبيع والشرط الزيادة على العمل الاول ان كان الامانة  
والشرط فاسدا لما عرف والامانة بان كانت بعد على الف شرط ان لا يخرج من البلدة وقيل  
العبد كذا كذا يكون الكسبة صحيحة والشرط فاسدا لان هذا الشرط مخالف مقتضى العقد وهو  
ما كلفه له على وجه الاستعداد وبنوت الاختصاص في بطلان الشرط ومع العقد لانه شرط لم يكن  
في صلب العقد وبطلان العقد الكسبة وان كان العبد في التجارة بان قال له عبده اذنت لك في التجارة  
بشرط ان لا يكون موقوفة الى مائة يكون ما ذكرنا مطلقا لان تجر الوكالة لان هذا الشرط فاسد  
بما عدا ان الاستطاعة لا تتوقف ودعوة الولد بان ان يذهب احد التوأمين ويرث  
وبطلان الشرط لانها من مائة واحد فمن ضرورة ثبوت نسب احدهما ثبوت النسب لهما عرف  
وشرطه لا يثبت بشرط فاسد كونه الشرع والنسب لا يثبت به والصلح عن دم العبد  
بان قال له له ولاية الصلح لعلك على جارك كذا من لم يقبله على الشرط ان يكون الصلح موقفا  
او غير شهر

او قال له جارك كذا من لم يقبله على الشرط ان يكون الصلح موقفا  
والصلح موقوف على الكل ساقط والشرط باطلا بان على ان الصلح لا يجري والاستطاعة  
لا تتوقف لما عرفه من منعه والجارية بان يزوج رجلا موقفا فخطا فخطا بشرط ان يعطى  
زيادة على ارضه الموقوفة او كان قبلا فخطا على غيره بان بشرط ان يعطى المخرج بعينه  
فالصلح جائز بشرط الزيادة في الاول والصلح موقوف على الشايع باطلا بان في الجارية  
وقد التزمته بان يصلح الامام على ان يخطو على ان يأخذ ذلك من الرضى فخطا لا يخطو  
وتعليق الرد بعيب او بخيار الشرط بان كان المسمى ان لم ار وهذا القول المذهب الميم  
فقد نصبت بالعبيد في الشرط وغرل العاصي بان قال الامام المالك اذا وصل كتابي اليك  
فانت معزول قبل الصبح وقيل لا وفي بعض ما عدا ان الغرل لا يبطل بالشرط المالك او في القدر  
واما لم يبطل بهذه الصفات بالشرط فاسدا لانها من مائة ومائة ومائة او من غيرها  
او من استأجر باب الصنف هو بيع ثمن بغيره انما لا يبيع الذهب بالذهب  
وبيع الفضة بالفضة وبيع الذهب بفضة وشرط فيه ان يبيع قبل التفريق بالامانة لان  
التفريق بالمكان غير مانع كما كان كذلك في التمسك بربا في فسخه ثم يبيع بغيره  
مجانزة وبفضل البيعة بحسب الامانة او بان اختلفا بحدود وصياغة لقوله عليه السلام  
الذهب بالذهب والفضة بالفضة مثلهما بغيره بغيره وان يبيع بمجانزة ثم علم ان  
قبل التفريق جائزا اما ذكر الفضل والمخالف ولم يذكر التمسك او لا لانه يبيعه في جواز التمسك  
بل لانه في الفضل والمخالف فذكرهما والجمهور القرف في بدل القرف قبل قبضه لانه واجب  
حمله ثمنه وفيه تجديده فواته فلو لم يبيع بهما بفضة واشترى بها ثوبا قبل قبضه ففسخ  
اي لو اشترى بثلث القرف قبل قبضه ففسخ واشترى بثلث القرف قبل قبضه ففسخ واشترى بثلث القرف قبل قبضه ففسخ  
فبطلان الف بالقبض وانه لا يثبت ثمن الطون ولو استمر في القابض الف الف الف الف  
فانتهى ثمن الطون اما في الاول لان قبضه ثمن الطون في المجلس احيى يكون بدل القرف  
والى من هذه الامانة بالواجب وانما في الثانية فخلان الاجل باطل في القرف جاز في بيع الجارية  
والجارية على وجه الجارية هو الذي هو من العاقدين منه وان اشترى سيفا حلية فهو بانه

وان قد خرج من نصيبه الحلية وان لم يات به او قال لا يخرج منها اما اذا سكنت فطهر  
لاذ لم يباع فقد قصده الصفة ولا صحة الا بان يجعل المبيع في معاملة الفضة واما اذا انما  
قد خرج منها فانه ليس بها فلهذا لا يمكن مجموعها لان الثمن المجموع الثمن في الجارية  
والمانعة في الشيف فلهذا لا يمكن ان يكون مجموعها وضمن الفضة بعض من المجموع  
فيحل عليه جزا الجواز وان تفرقا بلا قبض صح في الشيف دونها ان كان كل واحد منهما والى  
بطل فيها اي ان لم يخلص الفضة من الشيف بلا ضرر واخرى بلا قبض بطل في غيرها وان  
باع اياها ففقدت وتبعض بعض منها واخرى ما صح فيها قبض فقط والامانة شتر كغيرها في البيع  
فيما تبعض منه وشتر فيما لم تبعض ولا يبيع الف الف كما ذكر في باب السلم ان الف وطار  
وان احتج بعض الفقهاء المشرقي ما في حقته او رده اى ان احتج بعض الامامية كما شتر في الجار  
لان الشتر في الجار في حقه فلهذا تبعض الثمن فلهذا لا يمكن ان يكون الشتر في الشتر  
بهذا العيب لانه ثبت برضا المشرقي لان الشتر كما ثبتت في حقه لانه قد تبعض الثمن  
دون البعض فخر انما هذا العيب بخلاف الاحتجاج في المشرقي لم يرض به فلهذا لا يارده  
ولو احتج البعض بطله فلو استراعا اخذ بالباقي فحقته بلا خلاف لان الشتر ليس بعيب  
في قطعة الثقة لان التبعض بالبيعة وصح بيع درهمين ودينارين ودينارين ودينارين  
وبيع كبر وكبر شعير كبري وكبر شعير هذا عندنا واما عند زفر وان فم فلا يجوز  
لان ما بالجملة بالجملة ومن ضرورة ان الف نام على التسوية وفي صرف الجلس خلاف الجلس  
تغيره فقلنا المعاملة المطلقة بطلت في المذكور وليس فيه تغيير فلهذا لان هو جيب المالك  
في الكل معاملة الكل فيكون الدرهمان في معاملة الدينارين والدينارين في معاملة الدرهم  
ويكون الدرهم في معاملة كبرى الشعير وكذا كبر الشعير في معاملة كبرى البر وبيع اخذت  
بعده درهمين ودينارين يكون عشرة دراهم بعشرة دراهم بقي درهم في معاملة دينار  
وبيع درهمين ودينارين غلة درهمين ودينارين ودرهم غلة الفضة ما رده بيت المال  
واخذوا الجار والجارون هذا الحق في الشاوي فالوزن وسقوط اعتبار الجوزة في بيع  
بعشرة دينارين او بعشرة مطلقا ان دفع الدينارين ودينارين ودينارين ودينارين ودينارين  
العشرة بالعملة

اي دينار على عشرة دراهم فباعه ودينارين او دينارين بعشرة مطلقا ان دفع الدينارين  
بالعملة التي على عشرة دراهم فباعه ودينارين او دينارين بعشرة مطلقا ان دفع الدينارين  
تفصل العشرة بالعشرة فليكن هذا التفصيل في البيع الاول وهو بيع الدينارين بالعشرة  
المطلقة وبيع الدينارين بالعشرة على وزن او لم يخل على هذا المكان استلزاما لا لغيره  
اذا باع الدينارين بالعشرة المطلقة اما اذا باعه بالعملة التي على عشرة دراهم فباعه المقتضية  
بطل العقد لولا ما عليه الفضة او الذهب ففقدت وذهب حكم لانها لا تخلو عن قليل غش في  
لا تباع لكونه وقد يكون الغش خفيفا كما في الرزق في حقه القليل بالري في ذلك فلهذا لا يبيع  
ولا يبيع بعضه ببعض الامانة والى الاستقراض الا وزنا وما غلب عليه الغش منها ما يوجب  
في حكم العوض فيبيع بالخالص على وجه حلية الشيف اى ان كان الفضة على الفضة مثل الفضة  
التي في الدرهم او اقل او لا يدري بالبيع وان كان اكثر لم يخل ان لم يفرقا بلا قبض ولا يبيع  
بجسه متعاضلا بطريق التبعض في المجلس وانما يبيع من المجلس المتعاضل لانه في حكم تبين  
فضة وهو ما اذا شرط القبض في الفضة يثبت في الصفه لعدم القيمة ضمن والتابع والاعراض  
كلما روج منه وزنا او عدوا او غيرها لان المعبر فيها لا في العادة فلهذا لانها لما كان الغالب  
فيها الغش صارت كالصكور فيعتبر فيها عادات الناس كما يعتبر في العود العادة في المعاملة بها  
هنا اذا كانت تروج بالوزن فالوزن وان كانت تروج بالعدد يعتبر العدد وان كانت تروج  
بالفعل او غيرها ولا تتغير بالتعيين لكونه متغيرا ما زنت تروج لانها بالاصطلاح  
صارت انما فادام ذلك بالاصطلاح موجودا لا بطل التسمية لقيام المقصود ولو اشترى به  
فكس بكل البيع وقالا لا يطل ويجب خمسة يوم البيع عند يوسف واذا انقضى عمل من ذلك  
انما ان العقد قد صحح الا انه قد استلزم بالكل ودان لا يوجب الفناء كما اذا اشترى بالوزن فبطل  
واذا بقي العقد جيب القيمة ولكن عند يوسف وقت البيع لانه ممنون به وعند محمد يوم الاصل  
لانه وان الاستلزام القيمة ولا يوجب حقه وان الثمن بكل ما كان دلالة التسمية بالاصطلاح واما في  
فبيع مطلقا في بطل او ابطال البيع كجبة المبيع الصكان فابا ففقدت ان كان على  
كما في البيع السادس وعلاب روج منه يتعاقب بالتعيين في استعمال المقصود في ثمنه وهو الاصل





فان غايته القول به وعلم مكانه امره بالحق كمنه فاما به والحق لا يظلمه من طرفة  
والحق لا يظلمه فان جنت ولم تجن به لانه طرطه والحق لا يظلمه وان غايته القول  
مكانه لا يظلم به لانه عاجز وقدره على ان يظلمه من طرفة فاما به والحق لا يظلمه  
وان اخلفه فقال الكفيل لا يعرف مكانه وقال الحق لا يعرفه فان كان له جنة فهو  
مخرج الى موضع معلوم للمخارة فكل من قال الحق لا يعرفه فان كان له جنة فهو  
الموضع لان الحق لا يعرفه من طرفة فاما به والحق لا يظلمه وان غايته القول  
بالاصل وهو الجمل من طرفة فاما به والحق لا يظلمه وان غايته القول  
لانه لم يبعه فادرا على تسليم المكفول نفسه وقال لا يظلمه لانه لو كان له جنة  
والمكفول به ولو عدا لانه يخرج من احصائه ولانه سقط المحض من الاجل فكل من  
على الكفيل دون موت المكفول لم يظلم به لانه لو كان له جنة فهو  
ويستلزم اذا سلمه حيث تمكن من حاصره وان لم يقبل اذا دفعته اليه فاما به  
فتثبت بدون الشخص عليه ولا يثبت بغيره لان الحق لا يظلمه وان غايته القول  
وكيل الكفيل ورؤسولة لهما معاً وتسليم المكفول به فاما به والحق لا يظلمه  
مكانه لانه لا يظلمه فان شرط تسليمه في مجلس فكل من استوفى كالمواظبة  
والحق لا يظلمه فاما به لانه لو كان له جنة فهو لا يظلمه لانه لو كان له جنة فهو  
فان سلمه في غير مجلس غير المكفول الذي كفل له لانه قد يكون مشهوده فاما به  
عند الامام المقدرة على الحاصرية فاما به لانه لو كان له جنة فهو لا يظلمه  
فاما به لانه لو كان له جنة فهو لا يظلمه فاما به لانه لو كان له جنة فهو لا يظلمه  
غير الحق لانه لا يظلمه على طرفة فاما به لانه لو كان له جنة فهو لا يظلمه  
لما عليه فلم يوافق به عند الزمة ما عليه لان الكفاية بالمال من طرفة وهو عدم المواتة  
فهذه التعليق صحيحة فان او جلت الزمة المال وان مات الحق لا يظلمه لان طرفة  
عدم المواتة ولا يبرر حصة النفس لان وجوب المال عليه الكفاية لان الكفاية بنفسه  
او كل واحد من المتوفى وقال ان حق الحق به الكفاية لانه تعليق به جواز المال المحظور  
فاما به

ولان انه يشبه البيع ويشبه النذر حيث انه التزام فكلما اشبه تعليقاً بالشرط  
كأنه البيع والحق لا يظلمه من طرفة فاما به والحق لا يظلمه وان غايته القول  
ومن ادعى على مائة دينار رتبته او لم يترتبها فكل من ادعى على مائة دينار لم يوافق به عند  
فعلية المائة فلم يوافق به عند الزمة المائة فكل من ادعى على مائة دينار لم يوافق به عند  
ثم ادعى بعد ذلك لم يفتق الى دعواه لانه علقه بالمال مطلقاً لا بشرط لان رتبته عليه  
ولا يصح على هذا الوجه فاما به لانه لو كان له جنة فهو لا يظلمه وان غايته القول  
واذا لم يكن له البيع الكفاية فلا يفتق بالمال لانه بناء على خلافه وان كان له المال فخره  
ففيه فاما به لانه لو كان له جنة فهو لا يفتق بالمال لانه بناء على خلافه وان كان له المال فخره  
الحق البيان باصل الحق في رتبته فاما به لانه لو كان له جنة فهو لا يفتق بالمال لانه بناء على خلافه  
كفيل بالنفس من طرفة فاما به لانه لو كان له جنة فهو لا يفتق بالمال لانه بناء على خلافه  
على الزمة فلا يفتق بالمال لانه بناء على خلافه وان كان له المال فخره  
كفاية التوفيق فان سلمه به نفسه بالاجماع لانه لو كان له جنة فهو لا يفتق بالمال لانه بناء على خلافه  
واجب في مطالب الكفيل فيحقن الفم والوجه في القصاص وقد القذف لانه فالعوض العبد  
مختلف المحذور والحق لا يظلمه فاما به لانه لو كان له جنة فهو لا يظلمه  
فاما به لانه لو كان له جنة فهو لا يظلمه فاما به لانه لو كان له جنة فهو لا يظلمه  
او العداية بخلاف الجبر في مال الموال لانه لو كان له جنة فهو لا يظلمه  
ان على طرفة الجبر في مال الموال لانه لو كان له جنة فهو لا يظلمه  
ويصح الزعم والاكتمال بالحق لانه لو كان له جنة فهو لا يظلمه  
عليه فيها والاكتمال بالمال الصحيح ولو لم يكن له مال كان له جنة فهو لا يظلمه  
او كما يدرك في هذا البيع لان معنى الكفاية على الترتيب في حقها لانه وعلى الكفاية بالمال  
اجماع وكفى به جنة ومما هذا كما اذا اخلف رتبته حتى الكفاية وان حصل الترتيب والافتقار  
وترطه ان يكون رتبته صحيحاً ومما هذا ان لا يكون بدل الكفاية رتبته صحيحاً وكذا  
لو علقها بشرط ملائم كشرط وجوب البيع كما يابست فلانها او ما غصبها فاما به لانه لو كان له جنة فهو لا يظلمه





والكفاية بالمانة واجبة السليم كالعارية جارية وعلى الكفيل تسليمها فان لم يكن لا يجب بان يقر  
ولا بد من غير صحيح كبدل الكفاية وحده لا بد من على الكفاية لو غير نطق عنه  
ولا يمكن اثباته على الكفيل كعدمه ولا يمكن اثباته مطلقا لانه في معنى الظن وكذا بدل التعاين والاعلم  
ولا يمكن حمل على دابة معينة لانه لو كانت على الكفيل على الحمل عليها او مخدنة عبد معين فكلما  
غير الكفاية لان الحمل على دابة كانت مخدنة للكفيل وكذا العبد ولا عين ميت فكلما كانا  
وقال الشيخ لان الذين باق على الميت وماله على الاخوة فيصنع الكفاية كما لو تبرع انسان  
فادى وينصح وان الموت خرج الزكاة وسقط عنها احكام الدنيا من العبادات والمعاملات  
فان تركها لا ينتقل الى تركه والا بسقط فلا يخرج الكفاية بالذين ان اخطا خلاف البيع لانه  
لا يعتد بقيام الدين وقيل فتنية كعمل غير متبعت فليس على المالك الكفاية بعد تركه ولا  
بلا قول الطائفة الجارية قال ابو يوسف يجوز مع غيبته اذا بلغه فاجاز ولم يستطع ان يبيع  
الا جارة والخلاف في الكفاية بالنقص المالك جيبا لانه لا يعرف الترام فيستند بالمعتمد وهذا  
وجوز روايته عنه ووجه التوقف ما ذكرناه في الغنوي في النكاح وكما ان في بيع التملك به كملك  
المطالبة منه فيقوم بها جميعا والموجود شرط فلا توقف على ما رواه المجلس فان قال المدين  
لو ان له تملك على ما عليه فقل مع غيبته الغنوي وانما قال لانه ذلك ممتنع ولهذا الفسخ وان  
لم يستطع لطلبه ولم ينفذ قالوا انما يصح اذا كان له مال او قال لانه كما يعمم الطائفة الجارية  
فمن كان له دين وفيه نفع الطائفة اذا اذ احسنه بنفسه وانما يصح هذا اللفظ ولم يستطع القول لانه  
يراد به التحقيق لا الماومة ظاهر في هذه الحالة فصار كالاعراب في النكاح ولو قال لا يجزي  
اختلف فيه المتأخرين ويجوز بالاعيان المضمونة بنفسه على معنى انه يجزيه عن ان كانت  
وقيمتها ان يملك كالمقبوض على شرا او بالمقبوض والمقبوع قالوا فان كانا  
مضمونين بالقيمة او تسليم البيع الى المشتري والمهر من الراهن والمناجاة الى المالك  
وبالتعقن كان الكفاية بغيره الا انما يصح فصل ولو وقع الاصل المالك الكفاية قبل البيع  
الى الطائفة الجارية منه لانه لا يتعلق به حق العاين على اصله فكذا في الدين فلا يجوز المطالبة  
ما بقي هذا الاحتمال من غير كون ودفعه الى الساعي ولا لانه ملكه بالقبض على ما ذكر

خلاف اذا كان الذرع على وجه الرسالة لانه لا يتحقق مائة فيه وما كان فيه الكفيل فله  
ولا يتصور في به لانه ملكه حين قبضه انما اذا قبضه الدين فطاهر وكذا اذا قبضه المالك بنفسه  
وثبت له من الاستدراك لانه وجب له على المكفول عنه مثل وجب لطلبه عليه الا انما جرت  
المطالبة الى وقت الاداء فتر ان تر لالدين للمكفول لانه لو لم يكن الكفيل المطلوب في الاداء يصح  
فكذا اذا قبضه بملكه الا انما في نوع حيث ثبتت فلا يعمل مع الملك فيما لا يتعين وقد رواه  
في البوع ورواه الى المطلوب اجب ان كان المالك في قبضه كالبوع فلا يجزى على حكم  
قوله عند ابي حنيفة في رواية الجامع الضيق فكلما قالها وقال ابو يوسف في رواية  
ولا يردده على الذي اقتضاه وهو رواية عنه وعن ابنه يرددها انما يرد في ملكه على الوكيل  
الذي يتباه فيه لم له وكذا ان يرد في الجنب مع الملك انما لا يسبيل الا بغيره وانما يرد فيه  
بنفسه ولا بد ان يرد على اعتبار قصاص الكفيل واذا اقتضاه نفسه لم يكن راضيا به وقيل ان  
يعمل فيما يتعين فيكون سببا للتصديق في رواية قمره عليه في رواية لان الجنب لحقه  
وقوله الشيخ كذا تجزى لان الحق له ولو امر الاصيل كقوله ان يتعين عليه فكلما فعل  
قالوا بلكل من الرخ عليه ومعه الا فرس يبيع العينة مثل ان يبيع من مائة عشرة  
فيتمتع عليه ويبيع من مائة عشرة او عشرة في عشرة مثلا رغبت في الزيادة لم يبيع من  
بعثة ويخلف من مائة مائة من الاعراض غير الدين الى العاين وهو مكره لما فيه من الاعراض  
عن مائة الاعراض وطا وعنده موم يخلع قبل من انما كان لما في المشتري نظر الى قوله على  
وهو ماسد وليس يتسبب كل وقيل هو كقولنا سدان التوب غير متعين وكذا الثمن غير متعين  
لجمله ما زاد على الدين وكيف كان فالشر لا يشتري وهو الكفيل والزوج اي الزيادة عليه لانه العاين  
وهو كذا في الاخر ما زاد له على غيره وبما قبضه له به عليه نقاب الغرم فبهذه الطائفة على الكفيل  
بان على الغرم انما لا يقبل لان المكفول به مال يقض به وهذا في غنوة القضاة وطاير وكذا  
في الاخرى لان معنى ذاب لغزوه وهو بالقضاة او مال يقض به وهذا ما من اريد به المستقل بقوله  
اطاير الله بك انما الذي مطلق عن ذلك فلا يصح في الهدية ولو لم يرد من انما على زيد القضاة  
كفيلة بامر قضى به عليه ما يهدى به هذا لانه لا يعلق له بما سبق وهو الكفاية بما ذكر











ومن اجبه عليه نزل عليه ملكه فاستدوه وكان من طلبه حتى علم نفسه فخرج من ابيه عليه  
بنوكل على ربه فيهم وجوز رقله من الشيطان الجان ومن اهل النبي لان الشياطين اقله  
من معاوية والمحي كان يدي عليه حتى استعنه في نوبته والتابعين اعتدوه من الحجاج وهو كان جابر  
الا اذا كان لا يمكنه من القضاء حتى لان المقصود لا يحصل بالتعدد وهو اقامة الحق بخلاف ما  
اذا كان يمكنه وان تعدد سائله وبيان عاجز قبله وهو الخياط الذي في السجدة والحاج  
وغيره لانها وضعت فيها ليكون حجة عند الحاج فيجعل في يد من له ولاية القضاء ثم ان كان  
من بيت المال فظاهر وكذا اذا كان من مال الخصوم في الصلح لانهم وضعوا في يده لعله قد  
استقر في المولى وكذا اذا كان من المال في المصلحة كانه انما تدين التولية ويصدق  
امتناعه ليعتصم بها بحجة المعزول او اعيانه وبما لانه شيا فاشينا وكما كان حاله  
في خربطه على حدة كيملا شعبة على المولى في هذا السوال الكافي لانه لا لازم في نظر  
حال المحض لان ما لم يقرن او تخرج او قامت عليه به بيعة الزمة ولا يعمل بقول المعزول  
لانه بالعلم الحق بالرأيا وسهارة الفرد ليس بمقبولة لاسية اذا كان على فعل نفسه  
اي ان لم يقر او لم يقر بيته ينادى عليه ثم يخرج بسبيله بعد ما استظهر في امره لان فعله انما  
المعزول حتى طاهر افعاله بخلافه لا يذرى الى المظالم حتى الغير ويعمل في الودائع وعمل الوصية  
بالبيعة او ما قرأ في اليد لان كل حجة ولا يقول المعزول لما يباين الا اذا قرأ  
واليد بالتسليم منه فيقبل قوله في لانه ثبت باقراره ان اليد كانت للمعزول في فصح اقرار  
القاضي كانه فيده في الحال ويجلس الحكم جلوسا طاهر افعاله بخلافه لا يذرى الى المظالم حتى الغير ويعمل في الودائع وعمل الوصية  
وبعض المقربين والجامع اولى لانه استشهد وقال ان في ركة الجلوس في المسجد للقضاء  
لان حجة المشرع هو مجلس النص لابي بن وهب من عذرة دخوله وكذا قوله عليه السلام انما جئت  
لذكر الله والحكم وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتل الخصومة في مسكنه والحكام والاشهاد  
رضي عنه فكانوا يجلسون في المساجد لفصل الخصومات ولان القضاء عبادة فجزاها  
في المسجد كاعتقاده وبجاست المشرع في اعتقاده لانه طاهره فلا يمنع من دخوله والحاجين  
تجربا لها في حق القاضي لانه اولى بالمسجد او يبعد من الفصل بينها وبين خصمها اذا كان  
الخصومة والاداة

ولو جاز في ارضه واذا نزل في الدخول فلا بأس ويجلس من كان يجلس في ذلك لانه في حجة  
ولا يقبل هدية الامن قريبا وممن جرت عادته بها وانه لان الاول سلم الرجم والقتل  
للمعصية وارجى على العادة فيها وراء ذلك لا يملك القضاء لان لم يكن لها خصوصية ولم يرد  
على العادة حتى لو كان يملكه لم يحمى ولا يقبل هدية وكذا اذا اراد المدين على المعاد  
او كان له خصوصية لانه لا اجل للقضاء فيجاء به وحظر الدعوى العامة للخاصة لان الحق  
لاجل القضاء فيتم بالاجابة بخلاف العامة ويدخل في هذا الجواب قريبا وهو قولهم وغيره  
انه يجب وان كان له خاصة كالهدية والى ما لا يتخذ ان لم يحضر اى والخاصة ما لو لم يصنف  
ان القاضي لا يتخذ ولا يتخذ ولا يشهد بالجنة ويعود المدين لان ذلك من حقوق المسلم على  
قال عليه السلام لمسلم على المسلم سنة حقوق وعقدتها يدين ويتخذ من قضا وكاتبه عدا  
ويسوى بين خصميه جلوسا واقبالا وظل القول عليه السلام انما لا يملك بالقتل  
فليس يترجم في المجلس لانه لا يملك ولا يملك اى لا يملك اى لا يملك اى لا يملك اى لا يملك اى  
ولا يصحف دون الاخر كات النبي عليه السلام في غير ذلك ولان فيه امة ولا يتخذ البيعة  
في جدها لانه لا يتخير في على خصمه ولا يمنع معه لانه يذهب بما به القضاء ولا يلقنه حجة  
لثمة ولان فيه مكررة اقل الاخر في كرهه ومكرهه فليقنه ان يدين قوله ان يدين قوله  
وكذا وهذا لانه عانة لاحد الخصمين فيكره كسلفه في الخصم واستخسنة ابو يوسف في غير موضع الهمة  
لان ان يدين قوله لم يباين الجلس فكان تلقينه احياء الحق بنبذة الاتحاض والتكليف يولى  
ولا يصح ولا يشترى في جلاله بالاجاز انما يتجنب لاجل مطلقا معهما اوضح اهدى اوضح غيرهما  
في مجلس الحكم ولا يكره في غيره لانه يذهب بالمهاينة فان حصل رجم او نكاح او عيب او جرم  
او عطل او حجة كلف من القضاء كسلفه في الخطا واللام واذا تقدم اليه الخصمان فهو  
بالخير فان شاد بواحد الكلام قال انما لا يملك وان شاد سكت اى وان شاد سكت سكت  
بالنطق وهو احسن كيملا يكون مهيما للخصومة لانه قد قطعها واذا الحكم احد الخصم سكت  
واسمع من غيرهم ما يقول ما زاد في الدعوى امرات كره واستنطق الاخر اذا اطل على  
ذلك قبل من غير طلبه لانه اذا انكلم جملته لا يملك من الغرم في فصل واذا ثبت الحق للمدعى



وطبخت من خصمه فان ثبت بالاقرار لا يجزئ ان لم يعرف كونه ما طلائه او ان الرملة  
فلعله طلع في الامم بالعلم بمتبعه لئلا اذا احره بالاداء فاجب اي اذا امتنع بعد ذلك  
جبلطه وحل الان لا يجزئ ان ثبت بالبينة جنة قبل الامم بالرفع الظهور  
المطهر باخاره وقيل لا اي لا يجزئ قبل الامم بالرفع فان ادعى القدر جنة في كل دين كرمه  
بذل مال كالمحسن والقروض وباتمة كالمعسر والمعاينة كانه اذا حصل المال في يده  
ثبت غناه به وقدمه على انه امة باختباره دليل بشاره فيقول لا يلزم الا بعد ان يدبر  
على اذنه لا سيما بعد ان كذب اي لا يجزئ غيره ما ذكره من الذين وذكركم مثل ارض الحنايا  
وديون التفات ومما لا يعتد لان ذلك مما ليس به مال ولا ملتمه بعد ان ادعى  
الا اذا برهن خصمه ان له ما لا يجزئ لانه لم يوجد لانه ليس بالبار فيكون القول بانه جنة على الدين  
وعلى المدعي اثبات غناه وكبحه على نفسه لانه لو كان له مال لا ظهر به هو الصحيح  
وقيل سهرين او ثلثه فالجس طهره في الحال فان لم يظهر له مال على سبيل اي يبرهنه  
لانه استحق النظرة الى المصلحة فيكون حبه بعد ذلك ظاهرا الا اذا برهن خصمه على سبيله  
فيكون جنة لان الجس في العلم كاذبا امتنع من ايقاع الحق مع القدرة عليه فله في الجس  
ولا يسمع بالبينة على اعساره قبل جنة على طاعة الحق لانها بينة على الحق فلا تقبل  
مالم يأت بدليله وهو الجس في حقه تقبل على سبيل الاحتياط لا على سبيل الوجوه على ما بيننا  
وعنه مخدرا تقبل وبه كان في القصة بوجوه من الفضل والفساد من كبحي عامة الناس  
على الاول وكبح الحق في النفقة زوجة كانه ظالم بالامتناع عن الاتقان فله النفقة الثانية  
لانها تفتقر الى الزمان والعلم بنقض بان حكم الحاكم بها واصطاح الزوجان عليها فانها ليست  
بذلك من مال ولا لزمت بعدد ما بيننا لا والد في دين وكده لان المال ليس في النفقة  
بسبب جده الا ان ابي من الاتقان عليه كانه يحل لان النفقة لم تكن الزوجة وهو المتبع  
فقد برهنه كبحه لرفع الهلاك عنه وكومض في الجس لا يخرج ان كان له من جده فيه والا  
لزوج ولا يخرج للمعاينة لانه يمكن للمعاينة في السجن ولا يمكن للمعاينة في الاستعانة فيه هو الصحيح  
ويكون من وطى جارية ان كان فيه طهارة لان اقتضاد شهوة الفرج كانه شهوة شهوة البطن

واذا

واذا تمت المدة ولم يظهر له مال على سبيله لو جبر بالنظرة الى المصلحة ولا يجوز له ان يبرهنه  
به جبره في الجس على اذنه ولا ينعونه في التقرف والتفرق لانه على سبيله من الخصم  
يدعون ان اراد بالملك لا يبرهنه والذات التفاتا وبما ينفذون فليس سبيله من الخصم  
لا سيما وصحة في النفقة والملازمة ان يدور معه حيث دار ولا يجزئ في موضع لانه جنة  
فان دخل داره جلسوا على الباب الى ان يخرج لان الاتقان لا بد ان يكون له موضع فله  
ولو اخذ بالخيار الجس على ملازمة فاني راى الطالب لانه في حقه لا ينفذ  
لاختياره الاضيق عليه والاشق عليه الا اذا علم القاضي ان يظل عليه بالملازمة ضررا يات  
بان لا يمكن منه دخوله داره فيجبره في الدار عنه ولو كان الذين كرجل على امره الا ان كان  
لما فيها من الخسرة بالاجنبية بل بيعت امرأته امينة ملازمتها وما اذا انقضت الحول لم يبرهنه  
وبين طمانه الى برهنه ان له ما لا لان القضاء بالانحلال عند حاله فيثبت النفقة  
وبين النظر الى المصلحة وتحت اليد صيغة ولا ينفذ القضاء بالانحلال ان مالته عار ولا  
وتكون وقوف الشهادة على عدم المال لا ينفذ الا طاهر افضيل الدفع لا بالباطل الحق في الملازمة  
**فصل** اذا شهدوا عند القاضي على خصم حاد في حكمه باي باسها ده لوجود الجنة  
وكنت بالحكم وهو السجل وان شهدوا على غايه بالحكم لان القضاء على العايد لا ينفذ  
بها الحكم للمقتول عليه وهو كونه العايد الى العايد والاعايد هو مقتول الشهادة في حقه  
وتحتقير بغيره ان ذكر ما ان شاء الله تعالى وجواز ذلك من الحاجة لانه المقتول قد يتغير على الحق  
بين شهاده وخصمه ما شهد به الشهادة على الشهادة في كل ما لا ينفذ بالبينة اي لا يكون  
الحودد والقصاص كالدين والعقار والتملك والشب والحي والنبات والامانة والقصاص  
الحي والنبات والامانة والقصاص كذا في المصنف اذ المصنف لا يخرج الى كتاب القصاص واذا اخرج احدا  
مقتولا من ذلك المصنف في المصنف في ذلك الكتاب كذا في المصنف اذ لا احتياج الى اشارة بل تعرف بالنفقة  
مطابق للمصنف لانه ما يخرج في المصنف اذ لا اشارة في المصنف في ذلك المصنف في ذلك المصنف في ذلك المصنف  
الذين في قبيلته وقد ذكر في قبيلته كذا في المصنف في ذلك المصنف في ذلك المصنف في ذلك المصنف في ذلك المصنف  
انما عند فلاح المصنف بالبار الذي جنته كذا في المصنف في ذلك المصنف في ذلك المصنف في ذلك المصنف في ذلك المصنف





وکت

والجميع القضاء والكساح الأبعد ساقية الشطاح فيثبت الكساح ساقية القضاء وتحبها  
لعمدة وتقولها أن القضاء أطوارا كان هو كذلك وانتا ما لا صحة للقضاء وبدونه  
فيثبت الشطاح والشراسا ساقية القضاء اقتضاء تحبها القضاء بخلاف أطوار الحرس لأنه  
لا يمكن تنقيده طاهر أو باطل لأن الملك لا يدره من حيث ليس بعض الأسباب بالوحي  
فراحم أسبابها فلا يمكن إثبات السببية لها على القضاء ثم الحكماء والقضاة في هذا خلاف  
راية تاسا وأعمالنا في هذا حجة برفقة وعمدنا ما لا يتقد كواسيا وفي العذر وإن  
ووجه الشك في ذلك خطا يسبقين وعندنا لا يتقد في الوجه من القضاء بما هو خطا وعنده  
وعليه نقول في ولايته على غايه الباطنة نائبه حقيقة كوكيل أو شرعا كوكيل نصب الحاكم  
أو حكمه بان كان ما يدعي على الغائب كسبها ما يدعي على الحاكم كما إذا دعي على رجل في كره  
من ظلال الغائب وقام البتة على ذي اليد فان العائنه بقية هذه البتة على الظاهر والغائب  
حتى لو حذر الغائب انكره لا يلتفت الى انكاره فان كان شرطنا لا يوجب أي كان ما يدعي على الظاهر  
كما إذا دعي عبد على مولاه ان على عقبة بطلين زيد ووجهه وقام ببتة على التعليل بوجبه  
اختلف في ذلك في الصحيح والليل والليل في السبب في الشرطان السبيل بالثبته  
الالكسب فيكون الحاكم نائبه صاحب السبب هو الغائب كوكيل وكذلك إذا كان شرطنا  
وأما القاضي في صورة الشرط إذا كان فيه بطل حتى الغائب كما إذا لم يكن كما إذا كان على كونه  
بغيره زيد في الدار <sup>الغائب</sup> وقبول وقبول القاضي مال البتة وكيفية الحق ولا يجوز ذلك للموت  
والأب لا يوجب الاتح أي في ذلك المانع أقرض مال البتة لا يحافظه والعائنه قادر على اخذها أو كره  
ولا يجوز للموت عدم قدرته على الأخذ وكذا لأب في الاتح وكفول بغيره وإذا أقرض القاضي  
كسبه في ذلك بقتة فصل ولو حكم الخصمان في الصلح فالتالي حكم بينهما في حاله  
ولاية على نفسه ففتح حكمها وقد حكم عليها ببتة أو أقرضها فحكمه لأنه بمنزلة الاتح  
فيما بينهما وأخباره بأقرض أحد الخصمين وبعد الالة ان بعد حال ولاية أي فتح أخباره  
بأقرض أحد الخصمين وبعد الالة أي ببتة لان أخباره حال ولاية قام مقام شهادة  
رجل به بخلاف إذا أقرض بعد الالة لأن الحق واحد فيهما فلا بد من اثباته لانه خلاف

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

اذ اخبرنا به فحكم لانه اذ حكم النزل فلا يقبل اخباره <sup>ان</sup> صحت وكما ينظر في حكمه لانه  
 انما ولي الحكم عليه ما برضاها فاذا زال الرضا زالت الولاية كالماضي مع الامام اختيارا لا جبره  
 لصدور حكمه عن ولايته عليها واذا رفع حكمه الى قاضيه امضاها ان وافق مذهبها لانه لا ينافي  
 لنفسه ثم جاء به امره على ذلك الوجه والالتفات لانه حكمه لا يلزم لعدم الحكم منه ولا يصح الحكم  
 في حقه وقوله لانه لا ولاية لها على من غيرها وكذا لا يمكن الا باحتمال وجهين من غير وجه  
 قالوا ولا يخفى بان جواهر العوام لا يمكن ان يحاكموا في حكم المولى دفعا لاجتماع العوام ولو حكمه في حكم  
 الحكم بالولاية على العاقلة لا ينفذ حكمه لانه لا ولاية له عليهم اذ لا يحكم من غيرهم ولو حكم على القادر  
 بالدية في حال ردّه العائنه ويقض بالدية على العاقلة لانه مخالف لارايه ومخالف لالتفات الا اذا  
 ثبت الفصل باقراره لان العاقلة لا تتعقل ولا يصح حكم الحكم ولا الحول لا يورثه وله ووجه  
 والمولى والحكم فيهما سواء وهذا لا يقبل شرهاده لولا إمكان التهمة فكذلك لا يصح القضاء لهم  
 ويصح عليهم لانه لا يقبل شرهاده عليه لان مقتضى التهمة فلكذلك لا يقتضي وجوب كون ولاءه وعليه  
 ما ايل شئ الى شئ سئل عليه علوية وان يندفع في سفلة ونية قبوطة بل لا ربحي  
 ذي العلوة والذلي العلوان يبين عليه وعند هذا الحكم من افعال الاضرار فيه بل لا ربحي  
 وقيل قولها ما تعبر بقوله اي قباها حكمي عن ما تعبر بالقول بالتحقيق في خلاف خلاف وقيل  
 الاصل عندنا الا باحتمال لانه تفرق في ملكه والملك يقتضي الاطلاق والحرمة لبعاض الغرض  
 فاذا اشكل لم يحرم المنع والاصل عنده المحذور لانه تفرق في فعله فلو لم يجرى محرم للغرض  
 المزدان والمستأجر ولا اطلاق بعرضه فاذا اشكل لانه من المنع على انه لا يجري  
 عن نوع من ربا لعل من توهمين بناء او نقصه فيمنع عنه وليس له اهل لا ينفذ مستقبلة  
 فتشعب منها مستقبلة غير نافذة فيجب ارجاع المستحقة لانه تحت المرو ولا يقيم لهم  
 في المرو راد هو لا يملكها خصوصاً لانه لا يكون له اهل الا في ما يبيع فيها حتى التفتة  
 بخلاف السابقة لانه المرو في حق العائنه قتل المنع من المرو ولا يفتح الباب  
 لانه يقع جداره والاصل ان المنع من الفسخ لان بعد الفسخ لا يمكن المنع من المرو  
 فكل ما عتد ولانه عتده يدعي الحق في الفسخ بتركيب الباب وفي ان فسخه مستند  
 لكون طرعا لهم ذلك

اي فكلهم ان ينجوا لان الحكم منهم حتى المرو في طرعا اخرى واحدة مستكرية ولم يندفع  
 في الفسخ اذ ابيعت وارضاها ومن ادعى هبة في وقت فسخه يثبت فيها الحق في  
 الهبة فاستمرت منه ولم يقل ذلك فجهن على الشرع بعد وقت الهبة تقبل ولو لم يكن  
 لا تقبل اطلو الرضا فصار له شرعاً في الشرع بعد الهبة وهم يستبدون به قبلها ولو  
 سددوا به بعد ما تقبل لوضوح التوضيح ولو كان ادعى الهبة ثم اقام البينة على الشرع  
 قبلها ولم يعلل حتى شرع الهبة فاستمرت به لم تقبل ايضا ذكره في بعض النسخ لان دعوى الهبة  
 اقرا منه بالملك لا يرب ودعوى الشرع رجوع منه فعدم ما قصا خلاف اذ ادعى  
 الشرع بعد الهبة لانه تقدر حكمه عند ما ومن ادعى ان زيد اشترى جارية واكرز  
 وترك هو خصوصاً حل له وطهها لان المشتري لما امكنه كان مسمى من جهة الفسخ يثبت  
 كما اذا جحد ما اذا اعزم البائع على ترك الخصومة في الفسخ فنجح العزم ان كان لا يثبت في  
 فسخا فترد بالفعل وهو ما كان الجارية ونهها وما يصا فيه ولا تلتزم رتباً من  
 من المشتري فان ضا والبائع في يمينه بفسخه ومن اقر بفسخ عشرة وادعى انما يروق  
 او غيره جنة صدق وفي بعض النسخ اقصى وهو عبارة عن القبض ايضا وجعلها الرزق  
 من جنس المارهم الا انهم معية ولا يندفعون بفسخه في المارهم جاز والقبض لا يفتق  
 بالبراءة في صدق لانه انك قبضت فسخا فاذ اقر ان قبض الجارية لان ادعى انما يستوفى  
 اي لا يصدق في السقوة لانه ليس من جنس المارهم في فسخه فاما ذكره الا يجوز ولان اقر  
 بقبض الجارية او جعده او الفسخ والاستيفاء اقراره بقبض الجارية ودلالة ذلك  
 والغير جنة كالزبون والرتبة لانه يثبت المال والبنية جنة بامره في الجارية والسقوة  
 ما غلبت منه ومن قال من اقر له بالفسخ على عيبه شي ثم قال في مجلس نعم له على العا  
 لا تقبل منه بل لا جنة لان اقراره هو الاول وقد ارتدت في المقر والشان في دعوى فلا بد  
 من الجنة او قد يرضى خصمه بخلاف ما لو كتب من قال لا اشتريت شي بهذا ثم صدقه لانه  
 احداً لا يقدر لانه لا يفرق بالفسخ كما لا يفرق بالعقد والمعنى انه ما بقي العقد ففعل التصديق  
 اما المقر له بفسخه او اقراره فافترقا ومن قال لمن ادعى عليه ما لا يمكنه ان يرضى شي





لأنها ليست بصدقة إذ جهة الصدقة في العشر راجعة عند فطرها عند وعده محمد لا يخل  
لأنه ليس بصدقة إذ جهة الصدقة راجعة عنده ولا يدخل في الخراج بالاجماع لأنه يفتن  
مؤنة فإن لم يكن له مال غيره أي إذا لم يكن له مال سوى ما دخل تحت الإيجاب لم يكن له  
قوة فإذا أصاب على الصدقة بمنزلة ما أمك كان حاجته بهذه مقدرة ولم يقدّر  
الاختلاف لحوال الناس فيه وقيل المحنة فيك قوة اليوم وصاحب الغلبة بينهم وكتاب  
الضمان سنة على التمسك في مدة وصولهم إلى المال وعلى هذا صاحب التجارة  
يترك بقدر ما يرجع إليه وفيه وجه لم يعلم بالصدقة حتى يبيع شيئا من التركة  
فبموجب البيع جازي بخلاف التوكيل ولا يجوز بيع التوكيل حتى يعلم من يبيع يوسف في الخبر  
في الفصل الأول أيضا لأن الوصاية بما بعد الموت فيعتبر بالامانة قبله في الوكالة وفي  
الفرق على الظاهر أن الوصاية بخلافه لا يفتقر إلى إيمان المالك بالامانة فلا يتوقف على العلم  
كما في تفرق الوارث أما الوكالة أمانة لقيام ولاية الموصي عنه فيوقف على العلم بهذا الأمانة  
لوتوقف على العلم لا يفتقر النظر لغيره للموكل وفي الأول تنفذ لغيره الوكالة قبل في الإخبار  
بالتوكيل غير ضروري وأن كان ما ساقه تفرقه لأن الإعلام بالوكالة إيجاب من التوكيل يستوفى  
انتهاء البيع الزام ليس شرطه الزام الزام لأنه الغرض منه الآخر عدل أو مستوفى  
وهذا عند أبي حنيفة وعندهما هو كالقول لأنه مع المعاملات وغير الواحدة فيه كناية ذلك  
أنه غير ملزم فيكون شهادته فيه وجب في شهادته أحد شرطه بأمره العدد والعدالة بخلاف الأول  
والمخلاف رسول الموكل لأن عبارته كعبارة المرسل إلى الحاجة إلى الإرسال وكذا الخلاف في  
أخبار السيد خنيسارية عنده والشيخ بالبيع والبيع بالبرزوخ وسلم ما جاء بالشرع ولو باع  
العائنه وأمينه عند اللغو وأخذ المال فمضاع واستحق العبد لنفسه لأن أمينها  
حايض عام العائنه والعائنه عام المام وكل منهم لا يلحقه ضمان كناية عما عدل في قوله هذه  
الامانة فيضج الحق ويرجع المشتري على الغرامة لأن البيع واقع لهم فرجع عليهم عند  
تسليمه الرجوع على العائنه كما إذا كان العائنه رجلا غير راعي عياله وأساء عليهم ولو باع العائنه  
لاجلهم بامر العائنه ثم استحق ما دفعه قبله بنفسه ومضاع المال يرجع المشتري على العائنه وهو كذا

لأن

لأنه عام لهم وإن ظهر لميت مال يرجع الغرم فيه بدنية بغيره ما لا يجوز أن يقال  
يرجع للميتة التي غرمها الميت لأنه لم يمت في الوارث إذ البيع من غير الميت لأنه  
إذا لم يكن في التركة دين كان العائنه عايله ولو كان له ما جاوز عدل عالم قضيت عليه  
بالرجم أو القطع أو القربى ففعله وسعته فعله وغيره من ذلك رجع عن هذا وقال لا يأخذ  
بقوله حتى يجازي المحنة لأن قوله يحمل الغلط والخطأ والعداكر غير محتمل وعليه هذه الرواية  
لا تقبل كناية واستحق المبيع بهذه الرواية أيضا وحال كناية القضاة في زماننا الآخر كتاب  
الحاجة إليه وجبالها من أن يخرج من حلالنا الشريعة قبل منظره غير التركة ولأنه الطاعة  
أولها لا رواج في تصديقه طاعة قال الشيخ الإمام أبو منصور إن كان له مال لا عالم قبل قوله  
لا لعدم آمنة الخطأ والخيانة وكذا في العدل غير العالم أن يستفسر فاحسب به والأفلا  
ولا يعمل يقول غير العدل مطلقا لم يعاين سبب حكم التركة الخطأ والخيانة ولو كان ما جازي  
غرم الشخفي فخذت من المال ودفعته إلى فلان قضيت بها عليك لو حال قضيت بقطع نكاح  
في وجه فقال إن فخذت أو قطعت طمنا واعترف بكون ذلك حال ولأنه صدق القاضي للواقع  
عليه وتوجه ما قلنا لما توقعنا أنه فعل في كناية قضيت به كان الظاهر من هذا أنه العائنه لا يصفى  
بالجور في أمه ولا يباين عليه لأنه ثبت فعله في نفسه بالنسبة إلى ولا يباين على القضاة ولو قال  
فعله قبل لا يثبت له بعد ذلك ادعى العائنه فعله في ولايته كالقول له أيضا هو الصحيح  
لأنه استند فعله في حاله هو دولة منافية للضمان فصار كما إذا كان ملقت أو اعتقت أو فزق  
والجئون منه كان محمدا والعائنه أو الأخذ كان دعواه كدعوى العائنه ضمنها  
لأنه الأول أي ولو أقر العائنه والأخذ في هذا الفصل ما أقر العائنه بضمها لأنهما أقرتا  
بسبب الضمان وقول العائنه في مقبول في دفع الضمان عن نفسه لا في إبطال السببان عن غيره  
مخلاف الأول لأنه ثبت فعله في نفسه بالنسبة إلى ولا يكون له المال في الأخذ بما قد أقر  
بالتسليم والماء خوفه من المال صدق العائنه في أنه فعله في نفسه لأن ادعى أنه فعله في نفسه  
بغيره من ذلك لأن أقران اليد كان له في نفسه في دعوى ملكه لا في دعوى غيره وقول العائنه في نفسه  
كتب السيرة ما هي أحبا ونحن في الفقه على الفقه غير من يمد له عن طعن ومن يعاين





وفيكون قضاؤه على البطالان وقبل هذا اختلافه وزمانه والفتوى على ما في هذا الزمان  
ثم انكر في السران بسوء المتوراة المعدل في التخليل والمصلحة وترها المعدل  
كل ذلك في السر لا يظهر في الخارج ولا يفسد في العلانية لا بد ان يجمع بين المعدل والاشهاد  
استغنى بسببه بعد غيره وقد كانت العلانية وحدها في القدر الاول ويجزى الاكتفاء بالسر  
في زمان اخر زاعمة الفتنة وتروى عن غير هذه الحركة العلانية بل في وقتها ويكنى للمركبة  
تتوعد في الخارج لان الحركة ثابتة بالدار وهذا الحق وقيل لا بد من قول عدل جازي الشبهة  
لان العبد قد عدل ولا يصح تعذيب الخصم بقوله هو عدل لكن اخطأ او شبي  
فان قال هو عدل صدق ثبت الحق فعدا عرف الحق وكفى بالمرء  
لتركيبه السر والرجحة والرسالة الى الملقى والاشارة الى حوط وهذا عند ابي حنيفة في بعض  
وعند محمد بن النعمان لا يثبت في معنى الشهادة وهذا في تركيبة السر اقامة تركيبة العلانية  
فقد قال في الخصم في الجلب ان اجماعا لانها في معنى الشهادة لا يصح تركيبة العلانية في العبد  
وتستطاع تركيبة العلانية الجزية دون السر فصل يستدل بكل ما سمعنا او راينا في  
والاقرار وحكم الحاكم والخصم في القتل وان لم يثبت عليه لانه علم ما هو الموجب في كل  
في اطلاع الا اذا كان التمسك الا من شهد بالحق وهم يعلمون وقيل عليه السلام اذا علمت  
مثل الشمس فاستهدوا الا فروع ويقول استهدا بابع لا استهدى اي لا يتوكل الله  
لان كبره لو سمع من وراء الحجاب لا يجوز ان يثبت هدوه في الدلالة لا يقبل لان التهمة  
في التهمة فلم يحصل العلم الا اذا كان داخل البيت وعلم انه لم يفتح احد سواه ثم جعل التمسك  
وليس ثبت مكرهه في سماع اقراره داخل الدار لانه حصل العلم في هذه العترة  
ولا يثبت على شهادة غيره اذا سمع اذ افاشه والغير عليها ما لم يقر به هو عليها لان الشهادة  
غير موجبة بنفسها فانما تصير موجبة بالنقل الى جلد العاقل فلا بد من الزاينة والتحليل لم يثبت  
ولا يثبت بالهد ولا قاضي ولا راد خطه ما لم يثبت ان الخطأ في الخطأ فلم يحصل العلم  
قبل هذا عند ابي حنيفة في جرحه بما جرح ان كان مخوف عليه لانه التغيير في داره ما  
ولا يثبت بما لم يعاينه الا الشبهة في الموت والشك في وولادة العاقل في واصل الوقت اذا جرح

من

من يتوكل به من عدلين او عدل وعلتين والقياس لا يجوز لان الشهادة مستقيمة  
من الشهادة وذلك في العلم فلم يحصل حصارا للشيء وجعل الايمان ان يثبته امور شتى بخاتمة  
اسبابها فافترق في الناس ويتعلق بها احكام يبين على انفساء القرون فلم تقبل فيها الشهادة  
على التام اذ في الخارج وتعتيل الاحكام بخلاف البيع لانه يسمع كل احد وانما يجوز الشبهة  
لأن هذا ان يشهد بالاشهاد وذلك بالتواتر او باخبار من يثق به كما قال في الكافي في شرط  
ان يجزى رجلان عدلان او رجل واحد ان يحصل النوع علم وفي الموت يكتفي عدل ولو اتى بالحق  
لان قتل ما يثبت اهدا في غير الواجب اذا لا يثبت به ويكره فيكون في اشراط العدد وبعض الجرح  
ولا كذلك للسر في النكاح ويستدل من رأى جالس على الظل يمشي عليه الخصم انه فاضل  
أي خلد ان يشهد به كونه قاضيا ومن رأى واحدا في بيتا معا وبينهما النساء  
الا وارجح انهما زوجة أي خلد ان يشهدا بان زوجته ومن رأى شيئا في الدار في غير معرف  
فيه تصرف للمالك لانه ان وقع في قلبه ذلك اى وسعدان يشهدانه لان اليد اقضى ما  
يستدل به على المالك في جميع الدلالة في الاسباب كما في كل حال في الدار ضرورة  
رجل اى عينا في يدك ان لم رأى ذلك العين في يد آخر والا قد يدعى المالك وسعدان يشهدانه  
للمدعى لان المالك في الاشياء لا يعرف بعينها بل طمها فاليده بلامنة دليلا للمالك طمها  
اذا شهد به اى بان ملكه قبله ان وقع في قلبه ان ملك الغير لا يخلل الشبهة بالمكس لان اصل  
اعتبار التبعين في جواز الشهادة لما جرح قوله في سلام اذا علمت مثل الشمس شهد والافترق  
ماذا انقضى ذلك ليعاين ما يثبت به العبد في الادراج ان علم ان كان صغيرا لا يعبر عنه فلو كان  
فان غير العبد حكمه كالعروض والرقبة لا يكون في يد نفسه فليدله ما ولو قتر اى ان شهد للمالك  
ان يشهد بالاثبات مع ما هو عليه في اليد لا يثبتها اقول هذا في قول ابي يوسف ان الجرح  
لا يخلل الشهادة بل شرط ان يقع في قلبه ان ملكه فانه قد قيل ان قول ابي يوسف غير لاطلاق  
في الزاينة وذلك لان مجرد اليد لو كان سببا لما يثبت بها التمسك الشهادة فاذا بين  
ان يشهد بالجرح واليد يطلع منها دية ومن شهد به من زيدا وصلى عليه فليست به دية  
لان معانته الموت لا يكون الا مع واحد او اثنين فخصوا الزنوف او القتل في غير المقاتلة ولا جرح  
في مثل ذلك التمسك  
صعد الزنوف



بأنه قبل ما دونه ومن لا يقبل لا تقبل شهادة الاعنى وقاية فريضة وهو رواية عن جابر  
انه قبل ما جرى في الشايع لان الحاجة فيه الى السماع ولا خلاف في خلافا لا يورث فيما  
اذا اختلفوا بصيرة او قال ابو يوسف والشافعي يوجبون اذا كان بصيرة او وقت التحمل لحصول الشهادة  
والاداء يفتق القول ولو ان غير موثق والتعريف يحصل بالنسبة كما في الشهادة على الميت  
ولكن ان الاداء يفتق الى التعريف بالاشارة بين المسموع والمودع المسموع او عليه المسموع الا ان  
الابانة فيه وفيه شبهة يمكن التحرز عنها بحسن الشهود والنسبة لغيره العايد من الحاضر  
وصار كالحضور والعصا وكوعلى بعد الاداء لا يمنع القضا عند الجحيفة ومحمد بن ابي  
ابراهيم الشهادة من وقت العصا بل يبرر ورثتها حجة هذه وصار كما اذا اخبر عن اوصى  
يخلفه اذا ما رواه او غابوا الا ان الشهادة بالموت انتهت وبالعقبة بالطلوع ولا شهادة  
المكروه الضمى الا لا ولاية لها على نفسها وعلى غيرها ولا اذا اختلف حال الرق  
والعصا ولا يبعد العتق والبلوغ في قبل لان العمل بالمعانية او بالسماح وبما لا ينافي  
بهما وعند الاداء هما من اهل الشهادة ولا شهادة المحذور في قدر وان تاب  
لشهادة لا تقبلوا انهم شهادة ابدا ولا انه تمام لكونه مانعا في حق بعد التوبة كما فصله  
مختلف المحذور في غير التعريف لان الرق لا يفسد وقد ارتفع وقال في قبل ان تاب  
لشهادة الا الذين تابوا استشفوا الى قبل الاستشفاء يفرق الى ما يليه وهو قوله تعالى وانك  
هم الماسكون وهو كشك منقطع بمعنى لكن الا ان حجة الخارج في اسلام لان الشايع شهادة  
ممكن رد فانه تمام الحذف بالاسلام حدث له شهادة اخرى بخلاف العبد اذا احدث ثم عتق  
لان الشهادة للعبد اصل وتمام هذه برهانه بعد العتق وان كان له الشهادة للعبد والعتق  
شهادته ثم شهد بعد العتق في كل الحوادث قبل خلاف الماسوق والزوج اذا ادرت شهادة  
في حادثة ثم شهد بغير التوبة والبيونة لا ينجى اصلا ولا الشهادة لا اصل وان علما  
ومرعه وان غلب لا اصل فيه قوله عليه السلام لا تقبل شهادة الولد لو ائده ولا الولد لو ائده  
ولا المرأة لو تزوجت ولا المرأة ولا العبد لئده ولا المرأة ولا العبد لئده ولا العبد لئده  
ولان المانع بين الاداء والاباء متصلة ولهذا لا يجوز اداء الزكوة اليهم فتكبر شهادة  
لنفسه من وجه

او يمكن فيه الشهادة قال في المدا بالاجابة على ما لو التولية للحاكم الذي يضرر بمراته  
ضرر رفعه لغيره يقع لنفسه فهو موقوف على السلام لا الشهادة للمانع بايل الميت ومثل  
المدا بالاجابة الشهادة او من اية وبسبب جلال الجور بما فيه عدا او الشهادة فيصير  
كالشاهد عليه با وعنده ومكانه لانها شهادة لنفسه من كل وجه او لم يكن على العتق  
او من وجه وان كان عليه من لان الحال موقوف على ما ومن احد الزوجين للآخر وقال في  
تقبل لان الاملاك بينهما متعينة والاداء متعينة وهذا يوجب العتق والميت بينهما  
وكما اعتبر باقية من النفع لشبهته فكذا في الغريم فاشهد له بكونه المقتل ولما ما روي  
ولان الانشاع متصل عادة وهو مقتضى في غير ما هذا لنفسه من وجه وبصيرة من  
يختلف شهادة الغريم لان لا ولاية له على المسموع ودو الشريك لشريك فيما هو من شهادتهما لانه  
شهادة لنفسه من وجه لا شهادتهما ولو شهد بغيره لم يسمع من كونهما قبل انشاء العتق ولا شهادة  
المحذوف الذي يجعل الردي من الافعال لانه ماسوق فاما في كل اثنين وفيه اعضا يتكسر  
فومقبول الشهادة والتأخي والمخفية لانها في تكسرها ما نذ عليه سلام نعم في العتق  
الاختصاص الناجية والمخفية والحدوس بينه على عدوه قال في المحيط لا يجوز ان يرضى  
على رجلين من اعداؤه في شئ من امور الدنيا وقال الزاهد ما ذكر في المحيط اختيار المتأخرين  
واما الزوايا المنصوصة بخلافه فان كان عدلا يقبل برهانه قال وهو صحيح على الاعادة  
وممن شرب الخمر على الاكل لانه لا يترك محرم ويند ومن يلعب بالطيور لانه يورث غفلة  
ولانه قد يفت على عرات انشاء الصعود على ليطير ما وبالنسبة وهو العتق او ينجى  
للمارس لانه ينجى الناس على ارتكاب كبيرة او يلعب بالزواول على الطير او لغيره القادة  
بسببه لان كل ذلك في الكبار فاما مجرد اللعب على الطير فيلحق من مانع من الشهادة لان لا يرضى  
فيما غافا او يتركه بوجوب المحذوف اي باية الكبار يتعلق بها الحذر لئلا او ياكل الزوايا  
ومرط في الاصل ان يكون اكل الزوايا مشهورا به لان الانكاف على ما ينجى اعني ما شدة العتق  
العامة وكان في كل من يوافق فلا يقطع العتق الا لم يكن فهو را او يرضى الجاهم فلا راد لانه في العتق  
او ينجى ما يستحق به كالبون والاصل على الطير لانه تارك للزكوة وان كان لا يرضى عن من يملك  
لا يمنع في الكذب في شهادته

او يطرأ رب التلف كطهر فسدته بخلاف في كونه وتقبل الشهادة لاجله وعده وعمره  
 او صاهرة لا تقدم التهمة لان الاملاك من غير متباينة ولا بسوطة لبعضهم البعض  
 وشهادة اهل الاموال الخطاوية وقال ان في رده لا تقبل لانه غلط وجه الحق وكل  
 ان قدس من حيث الاعتقاد وهو حيا وتوفي في الدارين به فيمنع عن الكذب وصا كرسب  
 المثلث او بالكل من التسمية عاملا مستبدا لذلك خلق الفسق من حيث التواطؤ والعداء  
 لا من ديني فهو غير مانعة لما يتبين وان كان لا مردنيا وتوفي في الشهادة فافقه فلهما الحق في الطائفة  
 فهو من غير روافضه من اجل الخطاوية فيكون يعتقدون الشهادة لكل من حلف عندهم وقيل  
 يرون الشهادة لتبطلهم واجبة فيمكن التهمة في شهادتهم والذي على من له ان اخلاقه  
 وقال ما له ان لا تقبل لانه فاسق لغو له شاهد الكافرون هم العاصيون في التبعين  
 في خبره وكذا لا تقبل شهادته على المسلم فصا كالمندون وان ما زوي ان التبعين له كمال ان اجاز  
 شهادة القصارى بعضهم على بعض ولا نهى اهل الولاية عن غفلة ولادة القصار فيمكن  
 من اهل الشهادة عاجلة الغنى من حيث الاعتقاد غير مانع لانه يحسن على معتقده محرم منه  
 والكذب يحل الا اذا كان بخلاف المندون لانه لا ولاية له بخلاف شهادة الذي على المسلم لانه لا ولاية  
 بالاحسان اليه ولا يقول عليه لانه يغفل في اياه وعمل الكفر ان اخلاف فلا تهم فلا يظن  
 على القول وعلى المستأمر دون ذلك لانه لا ولاية له عليه لان الذي من اهل اربا وهو على خلاف  
 ولكل ثامن على مثل ان كامن دار واحد فان كانوا من اهل اربا كالتروم والترك لا تقبل  
 لان اختلاف الترابين يقطع الولادة وكذا يمنع التوارث بخلاف الذي لانه من اهل اربا  
 وكذلك المستأمر من جهة وعده ونسب اليه من ان كان كانت الشهادة دينية كعداوة المسلم  
 للمكان واهل الباطل فلو من الشهادة حق ومن لم يقصر عن اجنب الجوار وعلم صوابه  
 على خلافه فهو اهل الجوار في حق العداية المعينة اذ لا بد من توقي الكبار بقرها وبعد ذلك  
 يُعتبر في الجوار كما قاله الامام عيسى عليه السلام في العداية المشروطة ولا بد من الشهادة  
 المشروعة لان في اعتبار اجتماعه الكمال مستدابة وهو مفتوح اجابة الحق ولا خلف  
 لانه لا يخفى بالعدالة الا اذا ذكره احتجنا بالدين لانه لم يبق بهذا القسطنج عدلا والحق

فان عمره في رده قبل شهادة العاقلة المحققة ولا نهى قطع عن من ظاهرا فصا كمال اذ اختلفت  
 وولد الزنا لان فسق الابوين لا يوجب فسق الولد كمن هو مسلم وقال ما له لا تقبل  
 في الزنا لانه تحت الحجة كمنه فيهم قلنا العدا لا يخبر ذلك ولا يستحق في الكلام في العدا  
 والحق لانه رجل واحد وشهادة الجنب من مقبولة بالنقض والعدا ولا احوال  
 عند عامة الناس لان نفس العمل السفسق اذا كانوا الاعوانا على الظلم وقيل اذا كان  
 وجها في التبرغ احرقة لا يجازف في كلامه قبل شهادته كما مر عن ابي يونس في الفاسق لانه  
 لو جازيته لا تقدم على الكذب في حفظ المروءة ولما بدت لا يستأجر على الشهادة الكاذبة  
 والمعتق لمعتقه وبالكلمة لعدم التهمة وقد ثبت ان قضاة شهد لعدا في غيرهم فيقبل  
 وهو كان غيب على افعه الله عنه ذكره والمعتق قال ان يهدو في الاداء لا التحمل لان فيما  
 الابطلية شروط وقت القضاة ليس به حجة ولو شهد ابي ابي المتيق ان ابا جارا او حيا لم يرد  
 ابي جارا حيا لم يرد عليه اي كونه وصفا قبلت اي شهادتها احتجنا وان اكل قضا  
 اي وان اكل زيدا ذلك لم يقبل والقبول ان لا يقبل ولو شهد ان ابا جارا فليس بكلمة يقضي فيه  
 لا تقبل اي شهادتها وان اقره اي سواء ادعى الوكيل كماله ولا يمكن الشهادة في شهادتها  
 لانها يشهد ان لا يراها وقد رتب لها زيدا ولو شهد اربا ميتا ان اوصى الى زيدا ويحيى  
 يدعيه قبلت وكذا الوشهد من يدعيها او امر اوصى لها او وصياها وجه التحمل ان شهادته  
 لا تقبل بعد الموت والمنفعة اليه وجه الاحتجاج ان لا ينافي ولا ينافي له في اذ كان له المال  
 معروف فيمكنه في الكفاية هذه الشهادة مؤنة التعبد لان يثبت بها بنى فصار كالتوبة والوصية  
 اذ اقر ان معرفتها انما يكمل القناعة في ثبوتها مع الجوارح ان التصرف باقرارها بخلاف  
 اذ انكر او لم يعرف الموت لانه ليس له انفس لموت فيكون الشهادة اي الوجبة وفي غير يمين  
 للميت عليه ما من قبل الشهادة وان لم يكن الموت موقفا لانها تميزان على انفسه في الموت  
 باقرارها في حقها ولا تقبل لانه على جرحه وهو لم يبق في جرحه الجوارح في الشهادة  
 او للعدا كمن هو مسلم او اكل زيدا او اكلهم اذ استأجرهم تلك الفسق ما لا يدخل تحت  
 لان له الدفع بالتوبة فلا يتحقق الاتهام ولا تقبل على اقرار المدعي بقسمهم وعلمهم عبيد



او محدودون في قذف او شاربوا خمر او قذفوا او شربوا الخمر او ذنبا استباحوا لها  
بكذا او اعطاهم ذلك مما كان له عنده او اخرج صاحبهم بكذا او دفعته اليهم على ان لا يشهدوا  
عليه شهدوا لان دعواه صحيحة بلا فيه في الجارية في المال على التسامح وهو ما يدخل في الحكم  
فان في الزور ما قبلت في هذه الصورة لان في بعضها حق الله تعالى وبعضها حق العبد  
والحاجة ما تلت احيا هذه الحقوق من ايها ومن شهد ولم يرجع حتى حال او تمت  
بعضها ورجع قبل ان كان عدلا قوله وسميت اي اخطأت بنسيان ما كان ينبغي على ذكره  
او زيادة كانت باطلية وجهه ان الشاهد قد يتلوه على غيره باية الجلس القضاء وكان  
والحق فيقبل اذا تذكره في آراءه وهو عدل بخلافه اذا عام عن الجلس ما ذكره وقال  
او سميت لان توقع الزيادة من المدعي يتلوه في الاحتياط ولان الجلس لا يخرج الحق  
بأصل الشهادته فصار كلام واحد ولا كذلك اذا اختلفت عليه هذا اذا وقع الخط  
في بعض الحدود او في بعض النسب فقد اذا كان موضع شبهة واما اذا لم يكن فلا بد  
بإعادة الكلام اصطلاحا مثل ان يدعي لفظه الشهادة وما جرى مجرى ذلك وان قام المجلس  
بعد ان يكون عدلا او في حصة ولا يثبت ان الشاهد يتلوه في غير المجلس اذا كان عدلا  
والظاهر ما ذكرناه في الاختلاف شرط هو صحة الشهادة على الدعوى اي الشهادة  
اذا وافقت الدعوى قبلت وان خالفها لم تقبل لان عدم الدعوى في حصة العباد  
قبول الشهادة وقد وجد في ما يرفعها او العدم في ما يرفعها فلو ادعى دارا فزاد  
او انما شهد بمالك فطلب رقت اي لا تقبل بيته لانها شهدا بكثر ما ادعاه المدعي  
لان ادعى ملكا حادنا وها شهد بملك قديم وها شهدان فان الملك في الملوك ثبت بالكل  
حتى يثبت المدعي مزايده ولا كذلك في الحادث ومنع الباعث بعضهم على بعض فصار  
غيره والتوفيق في هذا الحادث لا يتصور ان يصرفه بالاولا القديم حادنا فلا تقبل  
وتحسب على تقبل اي يحسب حصة وهو ما اذا ادعى ملكا مطلقا فشهد بملكه بسبب معين  
لا يكون لغوا بل تقبل الشهادة لانهم شهدوا باقلا ما ادعى وذلك لا يمنع قبول الشهادة  
وكذا شرط اتقان الشاهد من لفظه ومعنى لآل القضاة لا يجوز ان يجزئ في شهادة المتلقي

فما لم يبق فيها شهدا لا يثبت الحجة بطلانها والموافقة المطلقة باللفظ والمعنى وبغيره  
وقال الاتقان في المعنى هو المعنى لا غير المراد بالاتقان في اللفظ اطلاق اللفظين على  
اقاد المعنى بطريق الوضع لا بطريق التقيد فلا تقبل لو شهد احد حادنا او باية اطلاق  
والاخر باللفظ او ما تدين او بطلت بينا وثبتت اي لم تقبل عند اية حصة وهو عند التقبل على الكل  
اي عند حصة التقبل على الالف اذا كان المدعي يدعي الالفين وعليه الخلاف للمائة والمائتين  
والطاقة والعلقت او الثلث واما انما اتفقا على الاول ونورد احدهما بالزيادة فيثبت  
ما اتفقا عليه لوجوب الحجة دون ما نورد به احدهما لحدوده فلو كان با خيلاف كذا ولو شهد  
احدهما بالالف والاخر بالف وما تدين والمدعي يدعي الاكثر قبلت على الالف اتفقا ما لا اتفقا  
ان شهد من عليهما لفظا ومعنى لان الالف والمائتين جلتان عطف احدهما على الاخرى لفظا  
يعز الاول وكذا مائة ومائة وعشرة وطلقة وطلقة ونصف ولو شهدا بالف او  
بغير الف واما احدهما فيثبت ما لا تقبل على الالف كالاتفقا على لفظ القضاة لانها  
شهادة غير عالم يشهد بها حتى يثبت ان يثبت في حصة ان كان شاملا للقضاة  
مضمنا يشهد بان لا يدين الاتفقا حادنا وجوابا فلهما ويشفع لمن علم ان لا يشهد  
حتى يرفع المدعي به لئلا يصير معينا على الظلم ولو شهدا بثلثه زيد اليوم بخمسة واخران  
بقسمه بانه فيه بكونه زيدا لان احدهما كما ذكره وليس احدهما اولي من الاخر فان  
بأحد بهما اول بطلات الاخره كقوله الاولى ترجيح ما انفصال القضاة فلا ينفق بالثانية  
ولو شهدا بصفة بصفة واحدا فلهما فلو قطع وان اختلفا في الاثنية والذكورة لا  
وعندهما لا يقطع فلهما وفي الفصل لا تقبل اتفقا وقبل الاختلاف في كونين يشهدان  
كالتسوية والحجة لآل التسوية والبيضاء وقيل الاختلاف في جميع الألوان انما ان الترقية  
في السوداء غير كافية لبيضاء فلم يتم على كل فعل فبالشهادة وصار كالغصن على  
لان ادخلناهم وصار كالذكورة والاثنية وكذا ان التوفيق يمكن ان يخل في اليأس  
والثلاثين يشهد بها او يجمع فيكون التسوية حادنا وهذا البصر وبياض حادنا  
وهو يشهد به بخلاف الغصن لان الغصن فيه التماثل على قريبه والذكورة والاثنية لا يجمع  
في واحدة

وكذا الوقوف على ذلك بالقرينة ولو شهدوا بحدوثه او بالكتابة بالقرينة بالقرينة  
وما زادت لان المقصود انما هو العقد وتختلف باختلاف الشئ فاختلاف الشئ  
ولم يمتد على كل واحد لان المدعى يكذب لحدوث ما يدعيه وكذا اذا كان المدعى هو المالك ولا فرق  
بين ان يدعى المدعى اقل المالين او اكثرهما لمالية وكذلك الكتابة لان المقصود هو العقد  
ان كان المدعى هو العبد فظاهر وكذا ان كان هو المولى لان الحق لا يثبت قبل الاداء فالحق  
المقصود هو انشاء السبب وكذا العتق على مال والصلح على فرد والرهن والبيع ان  
ان ادعى العبد في الصورة الاولى والمقابل ثلثا ثانيا والراهن ثلثا ثلثا والراثة والقرينة  
لان المقصود انشاء العقد والحاجة ما تيسر اليه وان ادعى الآخر كان كدعى الدين  
اخرى وان كان الدعى في الجانب الآخر فهو صفة الدعى الذي في ذم الوجه لانه  
ثبتت العضو والحق والطلاق باعتراف صاحب الحق فيبقى الدعى في الدين وفي الرهن  
ان المدعى هو الراهن لا تقبل لانه لا حظ له في الرهن فغيرت الشهادة عن الدعى اكل  
المترين فهو غير له دعى الدين والاجارة كالباع عند اول المدة وكان الدين بعد اتم  
وفي الاجارة ان كان ذلك في اول المدة فهو نظير البيع مستحقا وان كان في بعض المدة  
والمدعى هو الباقي فهو دعى الدين وفي البيع تقبل بالالف اسحق ولا فرق فيه بين  
الاقل والاكثر وقال اردت فيه ايضا وكذا في المالك قوله ببيع من قول ببيع من قول  
اخطا ان هذا اختلاف في العقد لان المقصود من الجانبين التباسه البيع ولا يثبت  
ان المال في البيع تابع والاصل في الحل والازدواج والمالك والاختلاف فيما هو المالك  
قيمت ثم اذا وقع الاختلاف في البيع تبعه بالاقل لا بالاعلى ويستوى دعى اقل المالين  
او اكثرهما في الصحيح ثم قبل الاختلاف انما كان ثلثا ثلثا او ثلثا ثلثا او ثلثا ثلثا  
هو الزوج اجماع لانه لا تقبل لان مقصود ما قد يكون المال ومقصود رسل العقد وقيل  
الخطاف في الفصلين وهذا الوجه ما ذكرناه ولا بد من الجزئية في هذه الارث بان يقول  
ان الشهادة وتزكية ميراث المدعى او مات فعندنا حكمه بغيره واصلنا في ثبوت ملكه  
المورث لا يقتضي المورث حتى يثبت ميراثه وانما تترك ميراثا لغيره في حصة فالاخر

هو قوله ان ملك المورث ملك المورث فصار الشهادة بالملك للمورث شهادة به  
للمورث وبما يقول ان ملك المورث ملك المورث في حق الغير يخرج عليه الاستدلال بالمادة  
المورثة وتدل للمورث الغنى ما كان صدقة على المورث لغيره فلا بد من الفعل الا انه يفتق  
بالشهادة على قيام ملك المورث وقت الموت لثبوت المقتضى لضرورة وكذا على قيام بده  
على ما ذكرناه ان شاء الله تعالى وقد وجدنا الشهادة على اليد في مسئلة لا يثبت ميراثه  
والموقع والمستاجر في مقام بده فاعتني ذلك في الجز والتعل فان كان هذا السبب  
لا يثبت على اعاره فمضى اليد او وعدا به قبلت بلا حرج فانما يخرجه ولا يثبت السبب  
على اذات وتزكية ميراثه وان شهد ان هذا السبب كان في يد المدعى عند اذات حتى  
لم يقبله غيره لم يثبت انما تقبل لان اليد مقصودة كالمالك ان شهد ان ملكه قبلت  
فكذلك يثبت ميراثا فاما شاهد ابا لاخذ المدعى وجها له وهو قوله ان الشهادة في  
الجهول لان اليد منقضية وهي متنوعة الى ملك ماله ومكان فقد انقضت ابا عارة  
بالحلف للمالك لانه معلوم غير حلفه وبالحلف لانه معلوم حكمه معلوم وهو وجوب الرهن ولان  
يدعى اليد معان ويدعى ميراثه هو دبه وليس له ميراثه ولو اقر المدعى عليه ان كان  
في يد المدعى ما اقر بالذم اليه لان الجاهل في الميراث لا يمنع صحة الاقرار وكذا لو شهد ابا عارة  
بذلك لان المشهود به ميراثا لاقرار وهو معلوم بالشهادة على الشهادة لتقبل  
في غير حرج وقوله وان تكررتم فهذا اسحق ان في الحاجة اليها اذت هذا الاصل فيكون  
عن اداء الشهادة لبعض العوارض فكل من شهد اذت على شهادة اقرى الى التوبة المحقق  
وكذا جزمنا الشهادة على الشهادة وان كثرت الا ان فيها شبهة بوجوب البذل او جزمنا  
ان فيها زيادة احتمال الكذب في قد امكن الاحتراز بغيره ثم هو فلا تقبل فيما يندري بالشهادة  
كالميراث والقصاص وسرطانها فقد جزمنا الاصل لموت او مرض او سفر وان يشهد  
على كل اصل ثمان لا تقبل في غير اثنى عشرين او يجزئ شهادة اثنى عشرين على شهادة اثنى عشرين  
وقال في حق لا يجوز الا الاربع على كل اصل ثمان لان ثمان عشرين فانما مقام ثمان اربع  
فصار كالميراثين وكما قول علي رضي الله عنه لا تجزئ على شهادة رجل الشهادة بطلان





وان رجح الكل في الرجل سدس وعليه من خمسة اسداس وعندنا عليه نصف وعليه من ثلث  
لأنه وان كثرت بعدد من رجلا واحد وهذا لا يقبل شرها وهن الا بانضمام الرجلين لا جنة  
ان كل احداين قامت مقام رجل واحد على انهم في نقصا عدلت عدلت شرها وتغير من ان  
بشرها رجل واحد فصلا كما اذا سدد ستة رجال ثم رجعوا وان سدد رجلان واحدة  
فوجدوا ما لغرم على الرجلين خاصة وانما في الرجلين الواحدة ليست بشا سدد رجلين  
فلا يصح في الميراث الحكم ولا يصح ان رجح سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد  
عند السكوت لان التعيين يستدعي الماتعة على ما عرفت انما يصح وتقوم بالتكليف انما  
يصح متوفرة ضرورة امانة لكل الرجل او عليه ان يورث على رجل واحد المتكليف ليعوضه ان  
متقوم حال الدخول في الملك المتكليف ليعوضه كل المتكليف وهذا لان مبنى الفضا على الماتعة  
ولا ماتعة بين المتكليف ليعوضه بينه ليعوضه الا ما زاد على هذا المثل الى ان سدد  
بكثر من سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد  
لان الميراث لا بد من الدخول في الملك المتكليف في المطابق قبل الدخول في نصف الميراث المتكليف  
فما كان على سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد  
الفرقة قبل الدخول في معنى الفسخ فيوجب سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد  
بطريق المتعة فكان واجبا شرها وهما وفي البيع الا ما نقص عن قيمة البيع لانها انما هي  
بلا عوض ولا فرق بين ان يكون البيع بائنا وفيه خيار البائع لان الشبه بوجوب البائع  
الحكم عند سقوط الخيار اليه فيفسد في التلطف اليهم وفي العتق القية لانها انما هي مائة العبد  
في غير عوض والاولا لم يفتى لان العتق لا يجوز اليه بهذا الضمان فلا يجوز الاول وفي الفضا  
الذرية فقط ولا يفتى في غيرها وقال ابن ابي بركة يفتى في غيرها لوجود الفسخ في سببها  
فان سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد  
تسبب لان التسبب يفتى اليه غالبا ولا يفتى لان العتق مندوب في الكراهية لانه لا يورث  
حيث يظهر اولا لان الفعل الاختياري مما يقطع التسبب ثم لا اقل من الشبهة وهي ودية  
للقضاير بخلافه لان لا يثبت مع الشبهة وانما في تعرف في الخلف ويضمن الفسخ ان رجح

لان الشبهة في جعل القضاء صدرت منهم فكان التلطف مضاعفا اليهم لا الاصل ان قال  
ما سددته على شرها ودية لان التلطف هو الا شهاد ولا يبطل القضاء لانه خبر محتمل ان  
مخل للمقتدرين والكذب نصا كرجوع الشاهد بخلاف ما قبل القضاء ولو كان اسددته  
وعطيت ضمن عند محدة لا عند هذا لانه القضاء وقع بشرها ودية النوع لان التلطف فيها  
يعاين من المحنة وتجب بشرها ودية وان الفسخ نكحوا شرها الا اصول نصا كما أنهم حذروا  
وان رجح الاصل والفرع ضمن الفرع فقط لان القضاء وقع بشرها ودية وقال محمد بن يعقوب بن مويهبة  
اي الفسخ في شرها لان القضاء وقع بشرها ودية والفرع الذي ذكره بشرها ودية الاصول  
الذي ذكره في غير شرها والفرع من شرها ودية والفرع الذي ذكره بشرها ودية الاصول  
او غلط لسبب سبب لان كذا لا يصل لثبوت الفرع والفرع لم يرجع عنه ودية فلا يثبت  
لما قولهم وان رجح الزكية ضمن خلافا لما وقالوا لا يضمنون لانهم انشوا على الشهود  
فصار كسهموا الاحكام وان التزكية اعمال للشهادة اذا قلنا لا يعمل بها الا بالتزكية نصا  
في معنى علة العتق بخلاف سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد  
اي ان سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد  
لان الاحصان شرط محض لا يفتى في الحكم اليه بخلاف التزكية وهي مائة التزكية على سدد سدد سدد سدد  
ولو رجح سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد  
سدد  
فان سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد  
فالتقاضي على سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد  
انما حصل لا عنان والتطبيق وهم الذين اشتهوا التلطف والتعقيب بالشرط كان ما اذا فسد  
وجود الشرط خفيفا التلطف الى علة لانه لا يورث المانع في الشرط ورجع سدد سدد سدد سدد سدد  
اختلاف في سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد  
ما لم يورث الشرط في سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد  
وتجسس وهو قول ابن ابي بركة ما روي عن عروة بن ربيعة انه سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد سدد  
وتجسس فجهه



فان كانت هذه كبيرة فتعذر في الضرر الى العباد وليس فيه حكمة فغير تركه ان تركها  
كان يستلزم ولا يفرق في الالزام انما يحصل بان لا يكتفى به والفرق ان كان ما لا يفرق  
وكذا يقع ما يقع في الجمع فوجبت في نظر هذا الوجه **كما لو كان** هذا فامتنع  
مقام نفسه في التعريف لان الانسان قد يجرى عنه المباشرة بنفسه على اعتبار بعض الاحوال  
فيحتاج الى ان يكون غيره فيكون سبيل منه دفعا لما جرت به وقيل ان النبي عليه السلام  
وقيل بالشرع حكيم من حرام وبالشريعة عمر بن سلمة ومثلهما لو كان الموكل ممن يملك القدر  
وتدبره الاحكام لان الوكيل يملك التصرف في جهة الموكل فلا بد ان يكون الموكل بالمال يملكه  
في غيره والوكيل يعقل العقد ويقضه لانه يتوهم تمام الموكل في العبارة فلا بد ان يكون  
من يملك العبارة في لو كان صبيلا يعقل او مجرنا كان التوكيل باطلا فيجب توكيل الحر البالغ  
او المأذون حر المأذون او ما ذونا لان الموكل بالمال التعريف والوكيل من اهل العبارة او صبيلا  
عاقلا او عبدا مجرنا لان الصبي من اهل العبارة لا يرى ان ينفذ في ذنوبه ولما لم ينفذ  
في اهل التعريف على خلاف ذلك واما ما يملكه في حق الموكل والتوكيل ليس في حق الله  
الا في حق من اتم الامانة الصبي العفو اهل بيته والعبد في سببه فيلزم الموكل في غير  
ان الشئ في ذم الموكل بالبيع ثم علم انه صبي او مجنون له خيار الفسخ لانه دخل في العقد  
على ان حقوقه تتعلق بالعاقلة فاذا ظهر خلافه تجوز ان اذا علم على عيب بكل ما يعقد نفسه  
فان الانس قد يجرى عنه المباشرة بنفسه في حق التوكيل غير فلا بد من جواز رد وابطال كل عقد  
وباستيفاء الا في حقه وتوهم عيبه الموكل انما يقع التوكيل باطلا وكل من وكله بغير  
الا ان لا يقع في استيفاء حقه وتوهم عيبه الموكل لشرعية العفو في العفاص وبما ان الصبي  
في حق العفو وبما ان يدعى المال ولا يدعى الشئ وبما خصوصية كل حق بشرط ان لا يمتنع  
للموكل ان يملك بعض الحق التوكيل بالخصوص بل لا بد من ان لا يمتنع في جميعه وجميعه عندنا  
وقال البعض لا خلاف في لزوم الا في حق العفو وفي الهبة انما هذا حق الا ان يكون الموكل  
حر عيالا لانه خصوصية الموكل او عاقبا ما ساقه سقوا وروى التمسك او حرة غير عاقلة  
الخروج الرق على كل ما ولا بد ان لا يخرجها من غير رضا المصطفى انما عاقلة لا يشترط في

اي واما يجوز التوكيل بغير رضا المصطفى فهو قول النجاشي ولا خلاف في جواز الوكيل  
في التوكيل لهما ان التوكيل يفرق في حاله فلهذا يتوقف على رضا غيره فان التوكيل يتوقف على التوكيل  
ولان الجواب سحني على المصطفى وانما يستحضره وانما يتوقفون في خصوصية فلو قلنا  
بلزومه يتفرق بينه في وقت على رضا كالعبد المستر في ذلك كتابة احد هاتين التاخير فلا بد  
والسافر لان الجواب سحني عليه اما سالككم كما يذم التوكيل عنده من المال فليكن في  
ارادته لا يتحقق في القوة ولو كان المدة مائة مائة لم يخرج عاقلة بالبروز ومثلهما  
قال الرازي يذم التوكيل لانه لا يفرق في المصلحة ان يملك بغير رضا الجاني فيلزم توكيله  
سبيلا تحت المسافرة ومن يتوهم عقد الصبيف الوكيل اليك كسيع واجارة ووسط  
عنه او ان يتوهم به ان لم يكن مجرنا ومن الموكل وقال النجاشي ان يتوهم بالموكل لانه  
المعروف بالعبودية في حق المصطفى والحكم وهو المالك يتوهم بالموكل فلذا لا يبرأه وقصار كالتوكيل  
وكالتوكيل في الكفاية وانما التوكيل هو العاقلة حقيقة لان العقد يتوهم بالاطمئنان  
يكونه او مينا وكذا احكام لانه يستغنى عن اضافته العقد للموكل لو كان سقوا في  
عنه كالتوكيل وانما كان اصله في الحق فيستغنى به في المبيع وبما ان بعض الحكمين  
ويطالب به ويرجع به عند الاحتجاج ويحسم في عيبه بغيره وان لم يملك الموكل  
وبعد تسليمه لا الابدان لانه انما هو حكم الوكالة ولان في ابطاله بعد الحقيقة فلا يملك الابدان  
ويحسم في عيبه بغيره في شفعه ان كان في يده وكذا شفعه مشرقة لان كل ذلك في حق  
والمالك يثبت للموكل ابتداء العقد من عند التوكيل لان كالعبد في يده ويصطلا  
هو التوكيل في حق المصطفى في يده انما اذا استرى التوكيل في الحق ان يثبت للمالك  
ابتداء العقد من عند المصطفى في يده التوكيل في حق المصطفى في حق المصطفى في حق المصطفى  
وان لم يكن مملوكا بل يملك التوكيل ان يملك التوكيل في حق المصطفى في حق المصطفى  
في مال كفاية استراره لا يمتنع في التوكيل لانه يملك في الحق في حق المصطفى في حق المصطفى  
لوكيله لا يمتنع في حق المصطفى في حق المصطفى في حق المصطفى في حق المصطفى  
عنه المكارا وروى عنه وكما به وعق على مال وصحة وصحة واما في ابدان وروى

وان كان من غير ان يكون له في كل الزوج المهر ولا وكيل الزوج في تسليمها ولا  
يبدل المهر لان فيه ما هو من غير ان لا يثبت فيه من اضافة العقد المهر ولا  
الرفق كان الشكاح لقصار كما رسول قهنا لان الحكم فيها لا يقبل الفصل في البيع  
اسما ط قسلا في فلا يتصور صدوره من شخص في بيعه غيره وكان سغيرا والرفق الثاني  
في اخوانه الحق على مال والكتابة في الفصل على النكاح كما في الفصل الذي هو جاري في البيع  
فهو في الفصل الاول والوكيل في البيع والاعتارة والايديع والارتزق والاوقاف  
سغيرا لان الحكم فيها يثبت بالبيع وان لم يملكه فلا يملك فلا يملك فلا يملك  
اذا كان الوكيل في جاري للمهر وكذا الشركة والمضاربة لان الوكيل لا يستوفى في كل  
حتى لا يثبت الملك على كل ممتلكات الرضا فيه ولم يترى منع المهر في الموكل لانه اجنبي  
عنه العقد وهو قد علم ان الحقون يعود الى العاقد كان وقد لم يبيع ولا يملك الوكيل انما  
لان لفظ المهر في المهر في حق وقد وصل اليه ولا يملكه في الاخذ منه ثم قد دفع اليه ولا  
وان كان المهر في على الموكل من وقت المهر فيه وكذا ان كان له على الموكل ان  
حلا ما لا يبيع يوسف بن وسمعه الوكيل للموكل وان كان في بيعه ما لم يملكه في بيعه  
دون الوكيل وان لم يعلم بالبيع في البيع والرفق الثاني في البيع في كل اجناس  
كالرفق في البيع في الدابة في البيع في حق فانه في حقيقة البيع في كل ما يبيع  
على وجه الارض وفي العرف ينطبق على البيع في كل ما يبيع في كل ما يبيع في كل ما يبيع  
لان في البيع في كل ما يبيع في كل ما يبيع في كل ما يبيع في كل ما يبيع في كل ما يبيع  
او ما هو كالاجناس كالارواح في البيع في كل ما يبيع في كل ما يبيع في كل ما يبيع في كل ما يبيع  
والجاري هو المهر في كل ما يبيع في كل ما يبيع في كل ما يبيع في كل ما يبيع في كل ما يبيع  
جاري ولا ان من نوع الدابة كالنوس والبغل لانه لم يبيع في كل ما يبيع في كل ما يبيع في كل ما يبيع  
توفي في كل ما يبيع في كل ما يبيع في كل ما يبيع في كل ما يبيع في كل ما يبيع في كل ما يبيع  
لا يوجد اختلاف اصل المهر في كل ما يبيع في كل ما يبيع في كل ما يبيع في كل ما يبيع في كل ما يبيع  
فلا بد من ان يبين منها وحملها او يبيع في كل ما يبيع في كل ما يبيع في كل ما يبيع في كل ما يبيع  
يبيع في كل ما يبيع

المهر

المهر في كل ما يبيع في كل ما يبيع في كل ما يبيع في كل ما يبيع في كل ما يبيع في كل ما يبيع  
توفي في كل ما يبيع في كل ما يبيع في كل ما يبيع في كل ما يبيع في كل ما يبيع في كل ما يبيع  
لا يوجد اختلاف اصل المهر في كل ما يبيع في كل ما يبيع في كل ما يبيع في كل ما يبيع في كل ما يبيع  
فلا بد من ان يبين منها وحملها او يبيع في كل ما يبيع في كل ما يبيع في كل ما يبيع في كل ما يبيع  
يبيع في كل ما يبيع





ولو وكل شرعاً عبد بن عبير ما فترى احداً جاز لان التوكيل مطلق ولا ينفق المبيع  
 في البيع الا فيما لا يتعارف الناس فيه لان توكيل بالشرع وهذا كله بالاجماع وكله ان وكل  
 بشرائهما بالف وفيهما سواء فشرى احدهما بنصفه او بامل جاز وان باكره لا يجز  
 لان كل الف باقية فيهما سواء فينقسم بينهما نصفين ولا لانه كان امره بامر واحد  
 من جهة واحدة لم يشرعها سوا فقة وبطلانها في حاله الى غير ذلك من الزيادة الى الترتيب  
 او كثر فلا يجوز ولا يجوز ان كان ما يتعارف الناس فيه وقد بقي ما يشترى  
 بمسألة الاخر لان التوكيل مطلق لكنه يتقيد بالتعارف وهو موقوف على ما لا يشترى  
 في الف باقية بشرى بمسألة المالك فيمكنه تحصيل عوض الامر فان شرى الاخر باقية  
 قبل الخصومة جازاً تماماً استحقاقاً لان شره الاول قائم فقد حصل عوضه المخرج به  
 وهو تحصيل العبد بن وما ثبت الانقسام الاول لانه لا يفرق بينه وبينه فان قال التوكيل  
 بشره عبد غير معين بالف بشرى بالالف وقال المولى بنصفه فان كان اي الامر  
 قد وقع اليه لالف صدق التوكيل ان سادى لالف لانه امان فيه وقد ادى المخرج  
 عن عبده الامانة والاخر تدعى عليه سمانه وهو منكر وان لم يكن رقبته وان سادى سمانه  
 صدق المولى بل لا عين وان سادى ما سادى العبد المأمور لان المولى والتوكيل هما  
 كالبايع والمشتري وقد وقع الاختلاف في العين فيجب ايمان وفيه العقد في المسمى  
 للتوكيل وكذا في معقود لم يسم له متاعاً فشره واحكاماً في ماله ولا جرة لتسليمه بالبيع  
 في الاصل يثبت اذا حال المشرع هذا العبد ولم يسم له متاعاً فشره فقال الاخر ان شره  
 محتمل وهو ان المأمور بالبيع والصدوق المأمور بالمال لانها اختلاف في هذا الترتيب  
 وليس لباينة فوج للغير في الحالف كانه المسئلة الاولى في المصلحة عند التوكيل  
 بالبيع والشرع مع مقرر شرهاته لانه هذا عند ابي حنيفة وهو قال لا يجوز ان يثبت القيمة  
 الا في العبد والمكاتب لان التوكيل مطلق ولا لانه اذا املك شيئاً بانه والمال في قطع  
 اختلاف العبد لانه بيع فزلف لان في العبد لانه وكذا المأمور في المالك في ماله بانه  
 بالجزء لان مواضع التهمة مستثناة عن الوكالة او هذا موضع التهمة بغير علم قول الشرع

ولان المانع بينهم من قبله نصاً بعبارة نفسه من وجود الاجارة والقرض على هذا الحكم  
 والتوكيل بالبيع كالتوكيل بغيره باطل او كثر وباع من عندك ضيفه وقال لا يجوز الا بغير التهمة  
 وبالفقود اي وقال لا يجوز بغيره بنصفه لان المتعارف الناس فيه واللازم بالادراهم والربا  
 لان مطلق الامر يتقيد بالتعارف لان الفرقان في دفع المالك يتقيد بتعارفه والمتعارف  
 البيع بغير المثل او التقود وكذا يتقيد التوكيل بشره والجدة والاشية زمان الحاجة ولان البيع  
 يتقيد بالحاجة في مخرجه وبه مخرجه وكذلك المتعارف ببيع مخرجه بشره فوج فلا يتناول  
 مطلق اسم البيع وكذا التوكيل بالبيع مطلق في ماله فلا يثبت في غير موضع التهمة والبيع بالعين  
 وبالعين متعارف عند من له الحاجة الى العين والبيع من العين والمثل لمجموعة على قول  
 على ما هو المردق عنه وان بيعه في كل وجه من ان حلف كنهه بغيره ان لا يملكه كان  
 منع ان يبيع لان ولايته في نظره ولا نظره في المتعارف بشره في كل وجه وبيعه في كل وجه وجود  
 حله كل منهما كالتوكيل بغيره بالشرع والمردق بالشرع بالبيع بالعين الموقوف عند الحاجة  
 متعارف في بيع نصف ما وكل ببيع ما وكل ببيع ما وكل ببيع ما وكل ببيع ما وكل ببيع ما  
 ان تولى ما وكل التوكيل او ضاع الرهن في يده لان الجواز الشرعي في الضمان ولو جاز  
 من المشتري او براه منه او خط منه جاز ويقعون وكذا في يوسف لا يجوز ولا الخلفان  
 لو اقبل او قبل به حوالته ولو اقال المصحح وسقط الثمن من المشتري وزم التوكيل عند ابراهيم  
 لا يقطع عن المشتري والتوكيل بالشرع يجوز شره بمثل القيمة وبزيادة يتعارف بها وهي  
 يقوم به معقود ثم اهل الخبرة حتى لا يجوز شره بغيره ما قيل في الاجماع قال في الزيادة بهذا الخبر  
 في علمه لانه لم يكن معلومة في تلك البلدة كالعبد والذواب ووجوبها كما لا قيمة مطلقة في البلدة  
 كالخبر والخبر وغيرهما فزاد التوكيل بالشرع لان هذا على المولى وان كانت الزيادة شيئاً طليلاً  
 كالغرض كرهه في قدر قيمه العروض ذه بنم وفي الحيوان ذه يارده وفي العقار ذه وانه زده  
 لان التقريف بغيره وجوده في الاول والآخر ويتوسط في الاوسط ويكثر الغرض  
 لكنه التقريف لا بما لا يتعارف بها والذي لا يتعارف فيه لا يدخل تحت تعقيل المتعقبات  
 ولو وكل ببيع عبد فباع النصف جاز عند ابي حنيفة لان اللفظ مطلق عن غير الفرقان والامان



الآثرى ما دام باع الكحل بمثل النصف بخمسة عشرة فاذاباع النصف بـ اوله وقال لا يجوز  
لانه غير متعارف بالقيمة بخمسة عشرة بالقيمة الباقية قبل الخصومة لان بيع النصف  
قد يقع وسيلة الى الامتناع بان لا يجد من يشتريه بجملة يحتاج الى ان يعرف فاذا باع  
قبل ان ينقض البيع الاول يتبين انه وقع وسيلة واذا لم يبيع ظهر انه لم يقع وسيلة فلا يجوز  
وهو مستحق عندهما وان كان يشترط بعد ما شترى فاضطرب لا يلزم للموكل الا ان  
باقية قبل الخصومة اتفاقا ان اشترى باقية لم يملك لان شترى البعض من بيع وسيلة  
الى الامتناع بان كان موزنا بين جماعة فيحتاج الى شترىه سقطا سقطا فاذا  
اشترى الباقي قبل البيع يتبين انه وسيلة فينفذ على الآخر وهذا بالاتفاق والآن  
لا يجزئ في ان الشراء يتحقق التهمة على ما عرفنا من ان الآخر باع بغير علمه  
فبيع بغير علمه المطلقة والآخر باع بغير علمه فباع بغير علمه فباع بغير علمه  
ولو رد المبيع على الوكيل بحسب بقضائه رده على آخره مطلقا فيما لا يحدث مثله وكذا  
فيما يحدث مثله ان كان بتبينة او تكوينا وان باعوا فلو لم يملك الوكيل باع الوكيل  
بالباع ثم رده عليه بالبيع كان العيب لا يحدث مثله لا يصح الرجاء ولا يحدث مثله  
في هذه المدة بوجه على الآخر سواء كان الرد على الوكيل بالتبينة او بالتكول او بالقرار  
فان كان العيب لا يحدث مثله فان كان الرد بالتبينة او بالتكول رده وان كان بالقرار  
لا يرد على الآخر وما قبل شرط التبينة او التكول او بالقرار في العيب لا يحدث مثله  
انما العيب لا يحدث في هذه المدة بوجه فانه يكون فتيه عليه ما ربح البيع فيحتاج الى ان  
يملكه او كان العيب لا يحدث في هذه المدة بوجه فانه يكون فتيه عليه ما ربح البيع فيحتاج الى ان  
لا يرد في وقتها في هذه المدة بوجه فانه يكون فتيه عليه ما ربح البيع فيحتاج الى ان  
ولو باع نسبه وقال الموكل انك لا تقدره قال بل انطقت صدق الموكل لان الآخر تعا  
في جهته ولا دلالة على الاطلاق وفي المضاربة المضاربة متى وان اختلفت في المضاربة  
ورب المال قال في قول المضارب ان الاصل في المضاربة ان يملك التفرق  
بذلك لفظ المضاربة فقامت دلالة الاطلاق بخلاف ما اذا ادعى رب المال المضاربة في بيع

والمضاربة

والمضاربة في نوع آخر حيث يكون القول لرب المال لانه سقط الاطلاق بتصادمهما  
فقال الموكل انك لا تقدره قال بل انطقت صدق الموكل لان الآخر تعا  
في جهته ولا دلالة على الاطلاق وفي المضاربة المضاربة متى وان اختلفت في المضاربة  
ورب المال قال في قول المضارب ان الاصل في المضاربة ان يملك التفرق  
بذلك لفظ المضاربة فقامت دلالة الاطلاق بخلاف ما اذا ادعى رب المال المضاربة في بيع  
والمضاربة في نوع آخر حيث يكون القول لرب المال لانه سقط الاطلاق بتصادمهما  
فقال الموكل انك لا تقدره قال بل انطقت صدق الموكل لان الآخر تعا  
في جهته ولا دلالة على الاطلاق وفي المضاربة المضاربة متى وان اختلفت في المضاربة  
ورب المال قال في قول المضارب ان الاصل في المضاربة ان يملك التفرق  
بذلك لفظ المضاربة فقامت دلالة الاطلاق بخلاف ما اذا ادعى رب المال المضاربة في بيع

والرق زيل العذرة والكفر بقطع الشفعة على المالك فلا يفتقر الى ما يوجبها الوكيل بالبيع والقبض  
للكوكل بالخصومة القبط خلافا لقرينة قوله تعالى يرضى بخصومته والقبض بالخصومة ولام في  
وتن ان من ملك شيئا ملكا له تمام الخصومة وانما هو بالقبض والقبض في اليوم على قوله  
انظر هو انما في الوكالة وقد يكون من الخصومة لا يكون على المالك من ملكه الكوكل بالبيع  
ملك القبط على اصل الرواية لانه في معناه وضعه الا ان العرف بخلافه وهو ما في على البيع  
والقبض على ان لا يملك الكوكل القبط الذين في الخصومة قبل القبض عند بيعه من وجه الوكالة  
على البينة على استيفاء او ابرار فيقبل عليه عند خلافا لها اي وقالا لا يكون خصما من وجه الوكالة  
عن ابي حنيفة لان القبض بالخصومة وليس كل من يوفى على المالك بالقبض في الخصومة فاما في  
بالقبض منها ايها والابن حنيفة انه وكله بالملك لان الذين يقبضون بالقبض في الخصومة الذين  
نفس لا يتصور الا ان جعل استيفاء من جهة من وجهه للكوكل باخذ الشفعة بالخصومة  
قبل الاخذ انما هو وكذا الكوكل بالرجوع في الشهادة او بالقبض او بالبر بالاعيب وكذا  
الوكيل بالشر او بعد مباشرة والوكيل بالشر لا يكون خصما قبل مباشرة الشر او  
وبهذا لان البسالة لا تقتضي جهوما وهو اصل فيها فيكون خصما فيها وليس للوكيل بالقبض العين  
الخصومة لانه امين محض والقبض ليس بسلالة فاستدركه من قبله من وجه الوكالة  
على الكوكل بالقبض بعد ان موكله بانه لا يملك الكوكل ولا يملك البيع فيلزم اعادته  
اذا حضر الموكل وهذا استحسن والقياس ان يدفع الكوكل لان البينة فامتنع لا يجمع  
فلم يجز وجه الاستحسان ان خصم في قصده بغيره فقام الموكل في القبض فقصده بغيره من وجه  
البائع بها والبينة على البيع وصار كما اذا قام البينة على ان الموكل غلبه عن كونه  
في قصده بغيره كذا يذهب كما انقصه بغيره الكوكل في الزوجة والعبد ولا يثبت الطلاق والعتق  
لو جها عليه ما لم يخلص الموكل اي اذا جاز وجعل قال انما وكيلا بغيره العاقل يستلزم  
او غيره الى موضع كذا فامتنع لانه البينة على ان موكله طلقها والعبد على ان اعتقه بغيره  
يد الكوكل من غير ان يثبت الطلاق والعتق بل ان هذه العاقل في عبادة اقامه البينة في  
واقرار الكوكل بالخصومة على موكله عند العاقل صحيح لا عند غيره العاقل بهذا عند ابي حنيفة

خلافا

خلافا لابي يوسف اي وعند ابي يوسف يجوز ان كان عند غيره ان كان عند غيره من وجه  
لا يجوز اصله لانه ما هو بالخصومة لا بالاعتراض وانما ان الخصومة يراو بها الجواب فيمنع من  
لكون ابرهون عليه انه اقرب في جعل القبض يخرج عن الوكالة ولا يدفع اليه المالك لانه  
صار موقفا وصار كالمالك والوصي اذا اقر في جعل القبض ولا يدفع اليه المالك  
ولا يدفع الكوكل برب المالك كغيره قبض على المكفول عنه لان الكوكل من جعله موقفا  
صار موقفا في ابراه في دفعه فانعدم الركن ولان قول قوله لانه لو كان موقفا لكان موقفا  
ولو جاز ان لا يقبل لكونه موقفا بغيره فيعدم بالعدم لانه موقفا وهو لا يقبل عليه من وجه  
مواله من وجه قيمته للمعاريط البينة بجميع الذين يوفى وكذا العاقل القبط المالك العبد  
كان باطلا لما بينا ومن صدق مدعى الوكالة بقبض الذين ابراه دفع اليه لانه اقرار  
على ان لا يقبضه فالحق له فان صدق صاحب البينة فيها والآخر بالدفع اليه ايضا  
لانه لم يثبت الاستيفاء حينئذ ان الوكالة والقول في ذلك في بيعه فيفقد الاداء  
ورجع به على الكوكل ان لم يملك له لانه عند دفعه من دفعه بغيره ولم يحصل له  
ان يقبض منه وان يملك له اي لم يرجع عليه لانه ينفذ بغيره عن ان يفي في القبض  
وهو معلوم في هذا الاخذ والمطلوب لا يملك غيره الا ان كان ضمنه عند دفعه لان  
المأخوذ انما يضمن عليه زعمها وهذا كماله ان ينفذ في الحالة القبض في غير  
الكفالة باذنه على فلان او دفع اليه على اذنه بغير صدق وكالته فان رجع  
صاحب المال على الغريم رجع الغريم على الكوكل لانه لم يصدق في الوكالة وانما دفع اليه  
على جاز الاجازة فاذا انقطع رجاءه رجع عليه وكذا اذا دفع اليه على كذا في  
ايه في الوكالة ويمنع اظهر ما قلنا في الوجهه كلها بل ان يستر المدفوع حتى  
يحضر العاقل في المودعي صار حقا للعاقل في ظاهره او موقفا فصار كما اذا دفعه القبط  
على رجاء الاجازة لم يملك الاستدراك لاحتياج الاجازة ولان من باشر القرض بغير  
يسلم ان ينفقه لم يقع اليه من غرضه ومن صدق مدعى الوكالة بقبض لانه  
لا يبرأ بالدفع اليه لانه اقراره بالقبض في غير وجهه العاقل على ما ذكره الوصديق في دعوى  
شر ابراه المالك



أي لو ادعى أنا اشتري الوعد بعتة بمصاحبة وصدة المودع علم بوجوب الدفع اليه لانه  
 ما دام جبا كان اقراره على البيع لانه من بطله فلا يصدر ان في دعوى البيع عليه ولو ادعى  
 في ان المالك طر ويزكر باميرنا له بالدفع اليه أي لو ادعى ان مات بوجهه وشرى الوعد  
 ميرثاله ولا وارث له غيره وصدة المودع احر بالدفع اليه لانه لا يبيع ما له بعد موته فلو  
 انه مال الوارث ولو ادعى المدعيون على الوكيل بعض الذين استمعا بالدين والدين له  
 احر بدفعه اليه لانه لو كالت قد ثبتت واستتمها لم يثبت بخلاف دعواه فلا يوجب الحق  
 ولا يستلزمه ما لم يعلم استمعا موكلة التي لا تختلف الوكيل لانه ما يبيع بل يتبع  
 رب الدين ويستلزمه استمعه رعايته لاجانبه ولو ادعى البائع على وكيل الرب  
 بالبيع موكلة رضى به لا بوجوب دفع الثمن قبل حلف المشتري بخلاف مسئلة الدين  
 لانه التدارك ممكن هناك استرداد ما قبضه الوكيل في اظهر الخطا عندئذ لو في الشا  
 غير ممكن لانه القضاة الفسخ ما في على الصحة وان ظهر الخطا عندئذ يبيح حلفه  
 كما هو منهجه ولا يستلزم المشتري عند موته لانه لا يفيد ما عندها قالوا بحسب  
 ان يتخذ الجواب عن هذا في الفصلين ولا يوجب لان التدارك ممكن عندها بطلان القضا  
 وقيل لا يصح عند ابو يوسف ان يوفى في الفصلين لانه يعتبر النظر في بحث المشتري  
 لو كان حاضر احر غير دعوى البائع فيستقر للنظر ومن دفع الى اخر عشرة ينفق على اهله  
 فانفق عليهم عشرة من عنده فمضى بها لانه الوكيل لا انفاق وكيل الشرع والحكم في ذكراه  
 وقد قرناه فذلك قبل هذا السحن وفي القياس ليس كذلك وبصيرته تعالى وقيل  
 القياس الاحتياط في قضاء الدين لانه ليس في ما لا انفاق فيقتضي الشرع ان لا يملك  
 واليه حازرنا علم بالتصواب بغيره على الوكيل للموكل من ان وكيله لانه الوكيل احر حقة  
 فله ان يبطله الا اذا اتفق به حتى الغي الوكيل الخصومة بطلان الخصم كما في هذا البطلان الحق  
 وصار كالوكالة التي انصهر ما عند الرهن ويوقف انواله على علمه فمقره قبله صحيح  
 لانه في الغرض انما ادله له من حيث البطلان والولاية او من حيث رجوع الحق في الغنى  
 من مال الموكل وبسم البيع فيضمنه فينصرف به ويستوى الوكيل بالبيع وغيره للوجه الاول

وقد ذكرنا اشتراط العددا والعدالة في الحجة فلا يعبد وبطلان الوكالة بموت الموكل  
 وجنونه مطبقا وحده شرعا عند ابو يوسف وجعل عند محمد وهو المختار وبطلان الوكالة بالرجوع  
 حرقا خلافا لما لانه التوكيل لا يفرق غير لازم فيكون له وانه حكم ابتدائي فلا يثبت قيام الامر  
 وبطلان هذه العوارض شرط ان يكون الجنون مطبقا لانه قليله ينزل لانا غاها ومطبقا  
 شرعا عند ابو يوسف واعتبارا بارساطه بالقصوم وعليه كثر في يوم وليله لانه بسطة  
 الصلوات في هذا كما لم يست وقال محمد في حواله كمال لانه يقطع جميع العبادات فثبت  
 احتياطيا قالوا الحكم المذكور في الحاق قولنا بيمينه لانه لانه في المراتم موقوفة فخذ  
 فكذا او كالت هناك لم تقدر ان فعل او لم يبدأ بالرجوع بطلان الوكالة ما عندها فمقتضى  
 ماخذة فلا تبطل كالت الا ان يموت او يقتل على ردة او يحكم على ردة وقد قرر في السير  
 فان كان الموكل احر ادره فارتدت فالوكيل على كالت حتى يموت او يلعن بدارك لانه ردتا  
 لا تؤثر في عقوده على ما عرف وكذا يجوز موكلة مكاتب او حرة ما دونها واقرروا ان الشرايين  
 أي ولو نقل المكاتب ثم عجز او لما دون ثم عجز عليه او الشرايين فافترقا فمضى الوجه  
 تبطل الوكالة على الوكيل علم او لم يعلم اذ كان ان بقاء الوكالة تعتمد قيام الامر وقد بطل  
 بالجه والجه والافترق والافترق بغير العلم وعدمه لانه هذا حال حكمين فلا يوقف على العلم  
 كالوكيل بالبيع اذا باع الموكل واقرق الموكل فيما وكل به أي ومن وكل احر بيمين ثم انصرف  
 بنفسه فيما وكل به بطلت الوكالة وعلى هذا اللفظ يتطرق في مثل ان يوكله باعنا في عبده  
 او بكتابه ما عتقه او كاتبه لموكل نفسه لو يوكله بزوج احر او بغيره فيضمنه فمقتضى  
 او يوكله بطلان فمقتضى عتقا او واحدة وانقصت عبده او بالجميع في العتق بنفسه لانه  
 لما انصرف بنفسه بعد على الوكيل انصرف فبطلت الوكالة حتى لو تزوجها بنفسه في امانها لم يكن  
 الوكيل ان تزوجها منه لان الحاجة قد انقضت فمقتضى ما اذا تزوجها الوكيل امانا لانه  
 ان تزوج الموكل بغيره احر او بغيره فمقتضى ولا يثبت طرقة الموت وما عده على الوكيل واسد اعلم  
 كتاب الدعوى أي اجازة ليجوز له عليه والمدة من لا يجزى على الخصومة والمدة على الجاه  
 من يجزى على الخصومة ومعرفة الغرض بامانة اتم ما يثبتني عليه من ابل الدعوى

[illegible]

خانہ

على افعالكم بالارادة من قول ان يقول ان خصمك على عليك لا وكلنا فافترقا  
فان اقرى الخصم حكم عليه ان يحكم باعترافه التماسا وان انكره قال المدعى ابي طالب الحكم  
من البيتة على دعواه ثم لقوه عليه حكم الكسبية فقال لا فقال له كسبية سال  
ورثها جميع على فدية البيتة فلما بدت التماسا لتلكه الحلف فان اقامها فبها  
لا نقض والتمه عنها والا اى وان عجز عن ذلك حلف الخصم ان لا يجسد كسبية  
ولا بد من طلبة ان يبين صحة الامرى كيف اصنف الزعفران ثم فان حلف  
انقضت الخصم من جهة لقوه البيتة اى اذا حلف المدعى عليه فالدعى على دعواه ولا يملك  
بيمينه لكن ليس ان يجاسم بالتميم البيتة على وفى دعواه فان وجدها اقامها ونفى له  
بها وان نكل قال لا احلف مرة او سكت بل اقامه من شرطه وخرج من نكل احلفا فنفى  
بالقول صح لان البيمين واجبة عليه ولو اعلم ان البيمين على من انكر وعرض البيمين فالحلف  
ثم القضاء واحول الاحمال ان يحلف بعد مرة او مرتين ولا فدية على من حلف  
ولا يقضى بشايد ويدين وتعالى ففى اذا لم يكن للمدعى بيتة واصلا حلف  
المدعى على المدعى على نكل والبيمين على المدعى فان حلفه بى بوالا انقضت التماسا بغيره  
لان الظاهر صارت بيد المدعى نكله فيجوز عليه كماله اذا اقام المدعى  
شاهدا واحدا وعجز عن اقامته شهادته فانه رد البيمين عليه ان حلف فبقوله يا اباي  
وان نكل لا يقضى له شىء لان التماسا على السلام فبها بيد ويدين وتعالى يحلف  
المدعى عليه فقط ويقضى عليه بالانكول لقوله على السلام البيتة على المدعى والبيمين على من انكر  
وممكن التمس بيمينه التماسا مرة واحدة على وجهها فيه على ان لا يكون  
في جانب المدعى عليه ولا يدين في جانب المدعى اذا التماسا في البيمين في الاستقراء فحق جعل الايام  
للمدعى فحقه حلف النص حلف الشايد والبيمين غريب باربعها مشهور لقوله الله  
بالقبول حتى تصالح في الشواهد فلا يرضى على ان يحجب من معين قدره كذا في الحلف  
فالحلف في كماله ورجعة وفي ايامه واستيلا وورق وسب وولا وعندهما كانت  
وبالبيمين اعلم ان هذه القبول لا يختلف غدا يبع حلفه وعند جميعا يختلف وطورا



وصورة ما ادعى الرجل السكاح وانكرت المرأة او بالكلية ادعى الرجل بعد الطلاق والفسخ  
الرجعة في العدة وانكرت المرأة او بالكلية ادعى الرجل بعد انقضاء العدة والملاهي  
في المدة وانكرت المرأة او بالكلية ادعى الرجل على جهلها ان له عبدا وانكرت المرأة  
او انقصها في ولاه العتاقه او لا لمحو الات على هذا الوجه واذا دعت الامة على حوله  
انها ولدت منه او ادعاه وقد مات الولد ولا يخفى في هذه المسئلة الكفاية للمواريث  
ادعى ذلك فخير لم ولده باقراره ولا اعتبارا لما لا يثبت الامة وانما يختلف عندنا في  
اقراره لان الخلق على طبعه صدق في تكاره واذا امتنع علم انه غشادي  
في الانكار ولو كان صادقا لا قدم على ادعاءه الواجب هو الخلف واذا كان النكول اقرارا  
والاقرار يجري في هذا لا نحو في خلافه اذا نكل يقضي ولا يجنبه ربه ان المأثم لما يخبر  
عن البيعة القضاة فيسب ذلك شيئا ولا يخلف واذا امكن عمله على البذل لما ثبت اقرار  
بالنكاح فعمل على البذل والبذل لا يجري في هذه الاشياء ويمكن ان يعلم العلم بالبذل  
في هذه الاشياء لا بالخجل النكول لا يفصل على اقراره في قوته في حال الغش على قوته  
ولا في حد ولعان كما اذا ادعى رجل على آخر انك قد فتنني بالزنا عليك الحد لا يختلف  
وكذا اذا دعت المرأة على الزوج انك قد فتنني بالزنا عليك الحد لا يختلف  
فان لكل ضمن ولا يقطع لان المال يلزم بالنكول هذا القطع ويختلف الزوج ان ادعت  
طلعا قبل الدخول اجماعا فان نكل ضمن نصف مهر عدهم وكذا في السكاح ان ادعت  
اي اذ ادعت المرأة السكاح وطلبت للمال كالمهر والنفقة فأنكر الزوج بطل  
يلزم للمال ولا يثبت الحد لان المال يثبت بالنكول لا بالحد عندنا في جنس هذه وفي النسب  
ان ادعى غنا بينه يخلف في دعوى النسب ادعى حاكم كارت ونفقة كان ادعى حل  
على رجل ثم اخوه مات ابوهم وترك الالة يدعى عليه وطلب من الغنا نفقة  
على المدعي عليه بالاخوة فانه يثبت على النكاح فان حلف برئ وان نكل ففيه  
بالمال والنفقة لا النسب وغيرها كما لا يخفى في الالة بان كان صبيها في يد رجل التظلم  
وهو لا يبره عن نفقة عت احراره حره الاسل ان اخوه مات يدعيه بالملقة لما لم يثبت

وارادت استلافه فمكمل فثبت به لها حتى نقل الصبي له جردا ولا يثبت النسب  
واحتساع الرجوع في الهبة من بان اراد الواهب الرجوع في الهبة فقال الموهوب له  
انا اخوك فان المدعي عليه يثبت على ما يدعي من النسب والاجماع وفي القصاص بين  
او ادعى على غيره قصاصا في نفسه او غيره فمكمل استلاف اجماعا فان نكل في القصاص  
حسب حجة بغير او يخلف ويتمادون بها يقتضى فان الاطراف بمنزلة الاموال فجري فيها  
البذل بخلاف النفس عندنا في جنس هذه وعندنا في جنس هذه ما في النفس ما دونها  
فان النكول اقرارا رقيه شبهة فلا يثبت بالقصاص بل يلزم المال من قال المدعي على  
بيئته عاينه اي في المصحة لو قال لا تبني بنا وشهودي غير مختلف ولا يثبت بطلب  
بما بين خصمه لا يخلف ويكفي في نفسه لثبته ايام التلافي في بطلان المدعي ويجب ان يكون الكفيل  
معه ولا يحصل ما يده التكفيل فان ابي ان يعطيه كفيلا لا زعمه وداره وداره  
حتى لا يثبت ك وان كان غريبا يكفل او يلزم قدر رجل العاين لان في هذا الكفيل الملازمة  
زيادة على قدر المجلس فمكمل ان الغريب بمقدرة السعة ولا ضرر في هذا القدر طمنا  
واليمين بالنكاح دون غيره ولو اقر له الامم كان منكم جالسا فليخلف الله او لم يدر  
وتحان عليه منهم من خلف بغير الله فقد اشرك لا يطلاق وعساى كما روينا وقيل ان الخضم  
في هذا في زماننا اي ان الخضم ساع لثبته ان يخلف بذلك لثبته المبالاة باليمين بالنكاح  
وقال الزيلعي بكن اذ انكل البعض على النكول لانه امتنع عما يؤمن منه شرعا ولو فقه عليه  
بالنكول لا ينفذ ولا يقطع بذكر صفة ان شاء القاضي وذلك مثل قوله هو الذي لا اله الا الله  
الا هو علم الغيب الشهادة الترحيم الرجوع الذي يعلم من الشرع يعلم من الغلانية ما نقلت عليه  
ولا يملك هذا المال الذي ادعاه وهو كذا وكذا ولا يثبت منه ولان يبره في التعلق على هذا  
ولان ينفذ منه الا ان يخطا ويحذر من النكاح اراى من ان يكره عليه اليمين لان حجة  
عليه يمين واحدة وان شاء القاضي لم يقطع فبطلان ما يبره او والله وقيل لا يقطع  
على المعروف بالقبض ولا يقطع على غيره وقيل لا يقطع على الحكيم من المال دون الحق لا يبره  
او مكانه اي لا يجرى عليه اليمين على المسلم بزمان ولا مكان لان الغشوة تعطى للمسلم







لا يعلم حقيقة الحال في حقها والبائع يدعيها في هذا القبول يشترط ايضا  
 وتبرج بالزيادة الطاهرة على ما ذكرنا من كونها في قولنا في يوسف وانما  
 في قدر الثمن بعد ما لا البيع حاله وعاد البيع ان لم يقبض البائع المبيع ونحن لما اثبتنا  
 التحالف فيه بالقبول لا بد من بيع المثل والافاقه في حق المتعاقدين وانما اثبتنا بالقبول  
 لان السئلة معوضه قبل القبض والقياس يوافقه على ما ذكرنا في الجارة على البيع في القبض  
 والوارث على العاقرة والقيمة على العين فيما اذا استكمل غير المشتري وان قبضه فلا يملك  
 خلافا لما ذكره في القبض على الجارة ولو في قدر راس المال بعد ما لا التسليم  
 فالقول للمالك المبيع ولا يعود والتسليم لان الاقاله في البت لا يحتمل الغرض لان استعاط  
 على العود والتسليم لا يحتمل الاقاله في البيع الا ترى ان راس المال اذا كان عوضا حرة بالقبض  
 وبذلك قبل التسليم لم يرد البت لا يعود والتسليم ولو كان ذلك في بيع العين يعود البيع وكل  
 على الفوق بينها ولو اخلف في قدر الجارة او المنفعة او قبضها قبل استيفاء المنفعة كانا  
 وانه اذا عينا اخلف في البت لا والمبدل لان التحالف في قبض المبيع قبل القبض على وقا الفكاك  
 على ما ذكرنا في الجارة قبل قبض المنفعة نظير قبض المبيع قبل قبض المبيع وكلامنا في المنفعة  
 وبما بين المسترجع ان اخلف في الجارة كان منكر لو جوب الجارة وبين الموقوف  
 لو في المنفعة وانما لكل لزم دعوى الاخر وانما جرحه قبل وان بهما تحت  
 المستاجر في المنفعة وحجة الموقوف في الجارة وان كان قبضت بنية كل واحد منهما فبما  
 في الفصل في الجوان يدعي هذا المستاجر بنية الموقوف بنية الموقوف بنية الموقوف  
 وبعد استيفاء المنفعة لا يملك الممان والقول المستاجر في هذا عندنا في حقيقة ما بينه وبين  
 على ان يملك الموقوف عليه تمنع التي لا غرضها وكذا على اصل محمد لان المالك لا يمنع  
 التي لا غرضه في المبيع لما ان لا يملك يقوم مقامه فبما ان عليه ما ولو جري الى الفكاك  
 ونسخ العقد فلا يملك له لان المنافع لا يتقوم بنفسه بل بالعقد وتبين انه لا عقد واذا  
 امتنع التحالف في القول المستاجر مع مبيته لانه هو الموقوف عليه وبعد استيفاء البعض  
 بحال الممان ونسخ فيما يجرى والقول المستاجر فيما عليه لان العقد يتعقد ساعد



فيهم

فيهم في كل جزء ومن المنفعة كانت ابتداء العقد عليها بخلاف البيع لان العقد فيه يتعقد  
 دفعة واحدة فلا بد من القبض في بعض تعدد في الكل وان اخلف في قدر راس المال المستاجر  
 والقول المستاجر في البيع او في البيع اي الكتابه وهو قولنا ان في راس المال المستاجر  
 يقبل الغرض فالتسليم والجماع ان الموقوف يدعي بزيادة المبيته العبد والعبد يدعي تحاقق  
 الحق عند اداء العذر الذي يدعيه الموقوف فيكون فيما كان في اذا اخلف في الثمن  
 ولا يبرهنه ان المبدل مقابل المثل في حق اليد والتصرف في الحال وهو سائر العبد وانما يتقلب  
 مقابل ما يملك عند الاداء فقبله لا مقابله في حق اخلف في قدر المبدل لا غير فلا يملك  
 وان اخلف في الزوجان في مائة البيت فلا يقول انها فيما يصلح لها ولا فيما يصلح لغيرها  
 وان اخلف في الزوجان والمبيته الا في حالها من الممان ويكون للمراة مع مبيته ما يصلح للزواج  
 او للزواج والنساء يكون للزواج مع مبيته لان المراة وما في يد المرافة في يد الزوج وقوله  
 في الدعوى لخاصة اليد بخلاف ما يخص به لانه يعارضه ظاهر اقوى منه ولا فرق بينهما  
 اذا كان الاختلاف في حال قيام الكساح او بعد ما وقع الفرقه في جرح موت احدهما  
 القول في الممثل للحي اي فان مات احدهما واخلف في رثته مع الآخر فيما يصلح الرجلان  
 فهو لبيته في ممان لان اليد للحي دون الميت وهذا الذي ذكرناه في قولنا في حقيقة مبيته  
 وعندنا في يوسف في ذلك في الزايد على جرحه ومثلها في جرحه ما مثلها لهما او ورثتهما اي  
 قال ابو يوسف في يد فعلى المراة ما يجزئها من ممانها والباقي للزوج مع مبيته لان الطاهر  
 ان المراة تارة بالجرحا وهذا اقوى فيسقط به طاهر يد الزوج ثم في الباقي لا محارص طاهر  
 في حقه والطلاق والموت سواء في قيام المورثه مقام مورثهم وعند محمد للرجل او للمورثه  
 اي في حال جرحه ما كان للرجل في حال جرحه ما كان للمراة في حال جرحه ما كان للمراة في حال جرحه  
 او لمورثه لما قلنا في حقيقة يد والطلاق والموت سواء في قيام المورثه مقام مورثهم  
 وان كان احداهما طاهر كما قال في الجرحه لان يد المرافة اقوى والحي في الموت لان لا يملك  
 غلبت يد المرافة عن المرافة وهذا عندنا في حقيقة يد وقال المرافة والمكاتب كغير  
 لان لهما اليد المعبرة في الخصومات في فصل قال في اليد المبيته التي او عند طاهر في المكاتب



[illegible]

قال لا لم يتبعته ولا الخد عنه ومنفعة عليا كما تم بحسبة الترتيب كما اذا قال ان  
 تخلفوا الغنم ليل في الاخرة ثم غنمك فدا قال لا تدعي ابتداء من زيد وقال  
 ذوالنيد او غنمك هو وان دعت بلا حجة لانها نافية على ان اصل الملك لغني ومفكر  
 الى زيد بالبرية فمك من يد زيد فمفكره انما اذ به من المذعن ان زيد لا يكون بغيره  
 لانما ثبت بنية كونه احيى باسمها كها **باب دعوى القبلين** لا تعتبر بنية من القبل  
 في الملك المطلق وبنيته الخارج فيه احيى اعلم ان حجة الخارج عند ما خرجت من القيد  
 وعند ان في حجة ذوالنيد احيى ثم ان وقف احيى فمفكره لا يضيغده على الخارج احيى  
 وقد لا يكون يوسف صاحب الوق احيى **قوله** برهنا على ما في يد اخر قضى به لما وقفا الاش  
 فقول انها تران وتفعلون بقرع بينهما لان احد البيتين كان في يدهم بقرع لكانا احيى  
 في الكل فبطلت واحدة وقد تعد التميز فيها تران وايضا روى العروة فان النبي عليه السلام  
 اقرع في وقفا لان الحكم بينهما وانما حديثهم بقرع ان رجعوا من اخضا **باب** **القبول**  
 في ما قد وقفا دام كل واحد منهما البينة فقبضت بايها منها فبطلت وتوجب كفاية في البتة  
 ثم نسخ ولان المطلق للشهادة كان في حق كل واحد منهما يحمل الوجه وان بعد احدهما  
 بسبب الجحود الاخر فيصح الشهادتان ففي الشهادة فيجب العمل بما امكن وقد كان التفتيد  
 اذ الخلق قبله وانما لا ينفصل الاستوائ بينهما في سبب الاحتياج **قوله** ولو على طاع اعادة سقط  
 لا متاع الجميع فيما بخلاف ذلك كان الشركة في حكم حق وهي ملن حصة منها لان الطاع  
 ما يمكن برتبها وحق الترجيح في وجه التفتيد فيما فيجب اعتبار قوله ان احداهما جاز  
 فان ارضاها كانت باقية احيى وان اقرع لاحد ما قبل ارضا فبقوله لا يتساوى وقفا وان كان  
 بعد ذلك فحينئذ لان البينة اقوى من الاقرار وان برهن احد ما ففعله ثم برهن الآخر  
 لا قبل لان الغنم الاول خلع فدا فقبضت بايها فبطلت بقرع لانها ثبت سبعة كانه  
 على الخطا وفي الاول لا يتبع **قوله** وكذا لا قبل برهان خارج على ذي يد كذا على ظاهره لان  
 البينة سبعة احيى اذا كانت اعادة فغيره بل وكذا على ما في يد اخر احيى انها زوجة  
 واما ما لا ينفصل الا اذا ثبت ان كذا سابع احيى وان برهان على سابع احيى







في البيع

انصال ببيع لاملن له على عوادى والهرادى لى البيع لان صاحب الجوز صاير استعمله  
والا فصاحب يعلق فصاير كذا تارة غافرها ولا حادها على جمل الاخر كذا وعلى المراءى  
بالانصال حد اقله ليرى حادها فيه وليس يملكه في حادها وقد يبيع ببيع وهذا ما يند  
على انصاير لانه يبيع على ما يملكه بعض بائنه الى المايط وتولوا الهادى لى البيع  
يدل على انه لا اعتبار للهادى اصلا وكذا البوارى لان المايط لا يبيع لها اصلا كذا لو تازا  
في حادها ولا حادها على عوادى وليس للمايط شي فهو يملكها وان كان الكل على ثلثه جرد  
فبيعه لا يستعملها ولا يبيعها بالانصاير وان كان للاحادها ثلثه ولا حادها اقل  
فهو لصاحب الثلثه ولا حادها موضع حصة في رواية وفي رواية لكل واحد منها ما في حصة  
ثم قيل ما بين الحصة بينهما وقيل على قدر حصةهما والقياس ان يكون بينهما نصفين لانه لا يبيع  
بالكثره في نفس الحق وتوجه ان ان كان المايط مطلقا يبيع حصة وتوجه الاول الى المايط  
يبقى موضع كذا الجوز دون الواحد والثلثه في كل الظاهر بندا لصاحب الثلثه لانه لا يبيع  
له حق البيع لان الظاهر لى البيع في استحقاق يده ولو كان للاحادها جرد ولا حادها اقل  
فلذى الانصال ولا حادها حق البيع وقيل لى الجوز لان صاحب الجوز التفرق لصاحب  
البند والتفرق في حق اليد وتوجه الاول ان المايط يبيع بالانصال بغير ان يملكه واحد وهو  
الانصاير لى بعضه انصاير بطله ثم يبيع للمايط وضع الجوز لما ذكرنا قوله رواية المايط اذ كان  
ومحجر المايط جرد وودى ببيت من دار كذا يبيعون فيها حتى ساحتها كانت حصة بينهما نصفان  
لاستعمالها في استعمالها وهو المايط ورفيقها ولو اذ عايرضا كل انهما في يد واحد فبى ببيعها  
فلا يبيع في احداهما غير حصة فان بعهن احداهما او كان لبيتين فيها او بى او حصة قضى بيده  
لوجود التفرق والاستعمال فيها في يد هبى بغير عن نفسه قال اما في القول لانه لا يبيع بغيره  
وان قال ما يبيع لعلان فهو عبد لى اليد لانه لا يملكه حيث اقر بارتق وكذا من المايط بغيره  
لانه لا يملكه على المايط لانه لا يبيعها وهو يملكه لى المايط اذ كان يبيع فلو ادعى المايط  
عند كبره لا يبيع بالاجرة لانه ظهر الرق عليه حال صغرهما باب دعوى التملك وله حصة  
لا لعل من نصف سنة من بيعت فادعاها البائع فهو بائنه وهى ام ولده وبيع الجوز

وفي القياس هو قول زفر والشافعي مع دعوة بائنه لان البيع اعترف منه بانه عبد وكان  
مما قصده في دعواه ولا نسب بدوان الدعوى وجه الاحتجاج ان انصال العلوق بملكه شهادة  
على بانه يملكه منه لان الظاهر عدم الزمان وبيع التسليم الخفاء فيعفى فيه التمسك  
واذا دعى الدعوى استندت الى وقت العلوق فبينا ان الباع ام ولده في بيع الجوز  
لان بيع ام الولد لا يجوز بغير إذن المثلث لان قصده بغير حق وان ادعا المشتري مع دعوى  
او بعد ما قد عود البائع او لم لانها اسبق للاستناد الى وقت العلوق وهذه دعوى  
استلزامية وكذا لو ادعا بعد موت المايط او عتقها بغير حصة من المثلث في العتق  
وكل المثلث في الموت وما لاحقة فيها لانه يتبين ان باع ام ولده وما يتبعها غير مقومة  
في العقد والغصه فيلزمها المشتري وعندها مقومة فيضمن ما يبيع ولو ادعا بعد موت  
او عتق ردت الى ان ادعى البائع الولد بعد ما عتقته المشتري ردت دعوة البائع على  
ولو ولدت لانه من نصف سنة او اقل من سنتين ان صدقة المشتري في الحكم كالاول  
لان احتمل ان لا يكون العلوق في ملكه فلم يوجب الجوز فلا بد من تفرقه والاعلان ببيت واذا  
صدقة المشتري ببيت التسليم بطل البيع والولد جرد والام ام ولده لم تصادفها وحمل  
العلوق في الملك وان كان المايط من سنتين لانه دعوى دعوى لانه لم يوجب انصاير العلوق بملكه  
يتقنا وهو ان يصدق الجوز فان صدقة المشتري ببيت تسليم وجعل على المايط ان يحمل على الاكل  
بالبيع والامير في البيع ولا يعلق الولد لانه عتقنا ان العلوق لم يكن في ملكه فلا يثبت  
حقيقة العتق ولا حادها وهذه دعوى جرد وبيع المايط ليس من اهله وان باع عبدا ولده  
ثم ادعا بعد بيعه مشتري ببيت دعوى تورق ببيع مشتري لان البيع يحل النقص في المايط  
الدعوى الاستيعا فينقص البيع لاجله وكذا لو كانت المشتري او كانت ام ولدهن واجر  
او تزوجها لم كانت الدعوى صحيحه ونقص هذه الدفات مختلفان لاعتان والتقدير  
على انه ومما اذا اقرعاه المشتري او اقامه البائع حيث لا يثبت التسليم البائع  
لان النسب النابع من المشتري حيث لا يثبت النقص فصاير كذا عتقته ولو باع احد التوأمين  
ولده عند ما عتقته مشتري ثم ادعى البائع الاخر ثبت تسليمها منه وبطل عتق المشتري





انه لا يصدق في اقل من عشرة دراهم لانه انما يصدق بالسرقة والمهر وهو عظيم حيث يقطع  
اليك الحقة ويستباح بالبيع المحرم وقدره مثل جوار الكسبان هو قولهم بقدر اقل  
نصابا يؤخذ من جنس الزكوة من المال الذي يتصدق به ومن الابل عشرة وون  
اى ولو قال في الابل لم يصدق في اقل من عشرة اى لان هذا اذ لم يبلغ الجبل او جبالا  
من جبالها ومن البرخمة اوسى اى ولو قال في الخلطة لم يصدق في اقل من خمسة اوسى  
فالتقدير فيها العشر من في الاقل بخمسة وعشرين لانه اذ نصابه في خمسة من جنس  
ومن غير مال الزكوة يثبت النصاب فاما مال عظام فالتقدير فيه خمسة نصاب  
ودراهم ثمانية لثباته لانه الجمع ودراهم اربعة عشرة اى لم يصدق في اقل من  
من عشرة دراهم عندنا في حقيقته ووجدتها نصاب اى وعندنا لم يصدق في اقل من  
من مائة درهم لان صاحب النصاب مكره في وجوبه وانما في غير ذلك خلافه ودره  
وكان العشرة اقل من مائة اى لم يصدق في اقل من مائة درهم لان احد عشر درهما  
وكذا درهما درهم لانه اقل من مائة درهم وكذا احدى عشرة وان قلت لانه لا يصدق في ثلثة  
بلاوا او مالا قرب منها اثنان بلاوا او اربعة احدى عشرة فكذا وكذا احدى عشرة وعشرة  
اى لم يصدق في اقل من احدى وعشرين درهما لانه في خمسة مائة درهم في العطف في اقل  
من الفسرة احدى وعشرين فيعمل كل واحد على نظيره وان قلت في مائة اى فان قلت في  
فما من واحد وعشرين وان ربع مائة الف يفرق لانه لا يصدق في اقل من مائة الف  
ومائة واحد وعشرين فان قلت في كل مائة موزون وشره في عشرين ونصف  
ايه يوسف ووجدت محمد بن يوسف اى في قوله على او قبل او ارباب لانه على صفة الزكاة  
وقبل يبنى على الضمان على ما ذكر في الكفاية فان وصل به وهو وجوبه صدق في اللفظ  
محتاجة في احدى يكون المضمون حفظ والمال محلة في صدق وهو لا وان فصل لا  
اى لا يصدق في مائة ولا ولو كان عشرين او مائة او مائة وعشرين او مائة وعشرين او مائة  
بما انه عليه لان كل واحد من الاربعة مائة في مائة فذلك يتبعه الى المضمون ومائة  
فيثبت اقلها ولو قال لمن ادعى عليه انما اتزنها او انتقد او اخلفها او قضيتها

او

او ابراهيم منها او وسيت بالي ونصدق به على او احسنك بها نقدا او بلا ضريبة  
لانه ان لم يذكر الضريبة لم يكن انما اذ اتزن كل ما كان من غير العقل اذ انتقد كل ما كان لا فضل  
تولاهما واجلته براد به امره في الجواب في قضية براد به حكمه بانك كاتب وابرأته  
من ان تدعى على ونصدق على كثير انما بالكتابة على بلا حتى ووجهه في كثير انما  
في قضية وجعلت لك المال على زيد فما صنعت به ولو اقر بدين وقال المولى هو  
حال ازيد مالا وجعلت المولى على الاجل اى على انه ليس في جمل ابله من مالا حتى  
ولو قال على مائة ودرهم فالكامل درهم وكذا اقل ما كان او بوزن ولو كان مائة ودرهم  
او مائة وثمانون لانه اقل من مائة اى في جميع في قضية المائة اليه فالتقدير في مائة ودرهم  
لذلك هو قول الشافعي لانه عطف فستر اعطاهم في الفصلين والعطف لم يوضع  
لبيان حقيقة المائة بمرتب فيها ولكن ان قوله ودرهم بيان للمائة عادة لان ان كان  
استعملوا انكر الدرهم والنقود اذ ذكره مرة وتبين انما يكون استعماله وهو من ذكره الوجوب  
بكثرة اسبابه واذ في القدرات كل ملك لا يكون اثنان لانه انما يثبت في مائة الزمة  
سما وقرضا ومختلفا في الشياخ والابكال والابوزن فان وجوبه لا يكون في الزمة  
لان الشياخ لا يثبت فيها الا في السلم والمكاح وذا لا يكون في باقي الحقيقة وان قال  
بانه وثلاثة ارباب فالكليات لانه ذكر عدد من اعنه مائة وثلاثة وعشرين اى في  
فانصرف الى ما لا يراه استوفائه الحاجة الى التقدير لا يبال الا انوار لا يصدق في مائة المائة  
لانها لما اقترنت بالثلاثة كعدد واحد لانه ولو اقترنت في قوصه لانه وقصه في كل  
لقد غصبت عن اربعة قوصه او قوصه ان القوصه طرف ووعاء وعطش في مائة  
مطروف لا يتحقق بدون الطرف فيلزم ان ذلك الطعام في التسوية والخط في الجوان  
مختلفا ما اذا قال غصبت عن قوصه لان كلمة من الاتزان فكان اقرار الغصبة في  
او نكاح لانه في الحقيقة والفصل لان اسم الحائز بتمثل الكل او بسبب الفصل والجمع  
والحاصل لان الاسم ينطوي على الكل او مجمله فالكسوة والعيدان لا يطلق الاسم  
على الكل عاوان بداية في اصطبل لانه لانه في اصطبل لان الاصطبل غير مضمون بالنصب





فقد كان الاتوار لا يحتمل التعليل بالمتوسط اذا كان اطلاقا على الفرح من ان يتاخر  
كان الاتوار باطلا وان شاء فخلان لانه علة بشرطه وجوده وخطا الاتوار لا يحتمله  
لان التعليل يدين والاتوار لا يحلف به ولانه اجبار متروك بين الصدق والكذب  
فان كان صدقا لا يصير كذا بفوات الشرط وان كان كذبا لا يصير كذا بوجوه الشرط  
فلا يلزم به اصلا وانما التعليل فيما هو اجباري يستلزم بالتعليل ان لا يتاخر في العلم بوجوه  
وكذا ان علة متينة من الاتوار متينة كالملائكة والمجنون انما يطل الاتوار اذا  
موصولا للمصلحة الذي ذكره في ومن امر بدرا واستثنى بنا كما كان الفرح لانه لا يتاخر  
واخل في الاتوار تبعا لا مقصودا فصار وصفا والاستثناء انصرف لغيره فلا يخرج العلم من  
ولو كان بنا واما في العوضه لكان كما قال لان العوضه عبارة عن البقعة دون السواد  
فصار كان في باض هذا الارض دون البياض فخلان فخلان اذا كان مكان العوضه الارض  
بان قال بنا هذه الدار ليه واضرها فخلان حيث يكون له السواد ايضا لان الارض كل دار  
فيتم بها السواد وقصص الخاتم ومحل البستان كسائر احوال السواد في الدار لانه يدخل  
فيه تبعا لافطافه فخلان ما اذا كانا لائلا والابستانه لانه داخل فيه فخلان وان كان  
له على الفرح من عدم اقبضه فان عينه قبل الفرح لم يسلم وسلم ان كانت عينه وهذا وجوده  
احد ما يندرج في ان يصدقه ويسلم العبد وجوابه ما ذكرنا لان الثابت بقبضه وجوده  
كالثابت بمجانبة وانما يقال ان يقول للمقر العبد عبدك ما بعثك عما بعثك عبدك هذا  
وفي المبالا لزم على المقر الاتوار به عند سلامة العبد له وقد سلم ولا يباين باختلاف الترتيب  
بعد حصول المقصود وان لم يكن يقول العبد عبدك ما بعثك فخلان لا يلزم المقر شي  
لان ما ذكرنا بالمال الا هو من العبد فلا يلزمه وانه وان كان مع ذلك ما بعثك غيره حتى انما  
لان المقر يدعي تسليم ما عينه والاخر ينكر المقر يدعي عليه الفسخ سبع غيره والاخر ينكر  
واذا كان المبالا بهذا اذا ذكر عبد بعينه وان لم يبين لزمه الفسخ ولما قبله  
لم اقبضه لانه رجوع فانه قد رجوع للمال رجوعا الى ملكه على وانما هذه القبض غير المعتبر  
بنا في الوجوه لانه لا يلزم له ما كان له ما كان له وطاريه بان استمر بعد ان تم نسيان

عند الاختصاص بانما له بوجوبه جليل المسبح معني فبمنع وجوبه للمؤمن فاذا كان  
كذلك كان رجوعا على ما يقع وان كان موصولا ولو كان من يمن فخر او غيره لا يصدق  
عند ايجافه رجوعا وصل ام فصل لانه رجوع لان من يمن فخر والخبر لا يكون واجبا واول الام  
لوجوبه وعنده ان وصل صدق في كسائرهم فلا يلزم منه وان فصل لم يصدق  
لان بيان تغية خبره من ولو كان من يمن فخر او اقرضته في يمن فخر او يمن فخر  
لانه لم يجاد عند ايجافه رجوعا وصل ام فصل وكالا يلزم ما قال ان وصل لانه رجوع عنده  
بيان تغية خبره من وان قال في غصبه ودية في يمن فخر او يمن فخر عند  
وصل فصل لان الاتوار يغصب بوجوه ما كان لا يقتضي ان يخرج الجار ولا تعامل  
فيكون بيان التوقع في فصل ولو قال استوفى او رصاص فان وصل صدق والاتوار  
لان استوفى لم يستوفى من جنس الدراهم لكن الاسم يتناولها كما ان بيانها غير  
فلا يلزم من الوصل ولو قال غصبها ثوبا وجار بعين صدق الى الجار ولا لغصب  
والوبيعة بالمعدي كان القول له وعن اليه يوسف في الغصب لم يصدق فيه فقبضه  
اعتبارا بالقبض او القبض فيهما هو لوجوبه لئلا يكون ولو كان على الفسخ لانه يفسد ما  
صدق ان وصل والالزم الاتوار لانه استثناء والمقدار ~~المقتضى~~ والاستثناء  
يصح موصولا لاختلاف الزيادة لانه وصف المقتضى في اول المقدار دون الوصف وهو  
تصرف لغيره على ما يتبين ولو كان الفصل ضرورة القطع الكلام فهو اصل لعدم  
الاحترار عنه ولو قال اخذت منك الماع وبيعة فذلك وقال المقر اخذتها غصبا  
فمن ولو قال بذلك اخذت اعطينتني لا يضمن والفرق ان في الفصل الاول اقرضتني  
وهو لا اخذتم ادعي ما يبرره وهو الاذن والاخر ينكره فيكون لزم الجاهل وفي الفصل الثاني  
احصا في الفعل لغيره وذلك يدعي عليه ضمان وهو الغصب فكان القول قول المالك  
مع الجاهل والقبض في هذا لا اخذ والفرق لا عطي فان قال بطل اعطاه والفرق اليه  
لا يكون بدون قبضه فقبضه فيكون بالتخمين والوضع بعينه لانه ولو اقبضه في ذلك لم يقبض  
نائب ضرورة فلا يلزم في القواعد بسبب الضمان وهذا خلاف ما اذا قال اخذت منك وبيعة





لما جنة الى المعاملة في الصحة لانه لو اخرج في الاقرار بالمرض من غير المعاملة  
وقبل ما يقع المعاملة مع الوارث ولم يظهر في حق الاقرار بوارث آخر لم يجز ان يقا  
ثم هذا التعليق حتى بقية الورثة فاذا صدقوه فعلا بطلوه فصح اقراره وان  
لاجنبي صح ولو اخطا بما له لما يتبين والقياس لا يخرج الا في الثلث لان الشرع  
تقرر عليه الا اننا نقول لم يصح اقراره في الثلث كان المقر في ثلثه لان الثلث  
بعد الدين ثم ثم حتى ياتي على الكل وان اقر لاجنبي ثم اقراته ابنه ثبت نسبه  
وبطل اقراره وان اقر لاجنبي ثم تزوجها لا يبطل اقراره اى لها زوجة اخرى  
ان دعوى النسب عند المذوق والعلو فثبت ان اقراره لا يفسد ولا كذلك الزوج  
لانه يقتصر على زمان التزوج فصح اقراره لاجنبي صح ولو اوصى لها ثم تزوجها  
بطلت لان الوصية تملك بعد الموت وهي وارثة حينئذ فلا يصح تزوجها ثم  
تزوجها فصار جمع قال الزبلي المهرية في المص وحديثه لا تنفذ الا في الثلث على ما  
بيانه في الوصية ان شاء الله تعالى فصار كالوصية في حاله ان الوصية لا تعتبر الا عند  
على كل حال وان اقر بخلام فهو كالتبعية بعد موت المثلثة لانه ابنه وصدة فلا ينفذ  
ثبت نسبه له ولو لم ينفذ لان التبعية لا ينفذ خاصة فصح اقراره به ولو كان  
يولد مثله يملكه كسائر ماله في الطاهر ولو كان لا يكون له نسبه فلا ينع  
ثبوته عن غيره واما شرط تصديق العلم لانه في بدنه او المسئلة في العلم بعينه  
مخلاف الصفة على ما مر ولا يمنع بالمرض لان النسب في المباح الاصلية وشارك الورثة  
في الميراث لانه لما ثبت نسبه من صار كالوارث المعروف فيشاركه ورثته وصح  
اقرار الرجل بالو الدين والولد والزوجة والمولى وشرط تصديق هؤلاء لانه اقر  
ما يلزمه وليس في تبين النسب على غيره وكذا اقرار المرأة لكن شرط في اقرارها بالولد  
تصديق الزوج ايضا لان الحق في الوصية ما يولد بان قول القابلة في هذا  
مقبول وقد روي الطلاق وقد ذكرنا في اقرار المرأة تفصيلا في كتاب النكاح  
وصح تصديقهم بعد موت المقر الا تصديق الزوج بعد موته هذا عندنا في حنفية

لان

لان حكم النكاح ينقطع بالموت فلا يصح تصديق الزوج بعد انقطاعه بخلاف تصديق الزوج  
لان حكم النكاح باق بعد الموت لوجوب المداخلة وعندنا يصح ايضا باعتبار حكم النكاح  
وهو الارث باق بعد الموت كما ان التصديق يستند الى اقراره والارث مع عدم  
وان اقر بنسب غير الولادة كاف وعم لا يثبت لانه يحمل النسب على الغرض ويرث  
ان لم يكن له وارث معروف ولو بعيدا وان كان لان النسب لم يثبت باقراره  
فلا يصح الميراث مع وارث معروف قريبا كان ذلك الوارث كذوى الارحام  
او بعيدا كالموا لا اق وان لم يكن وارث غيره ورثه لان اقراره حجة في حق  
فيقبل عند عدم الاضرار بغيره ثم ومن مات ابوه فافترس تركه في الارث  
ولا يثبت نسبه لان الميراث حقة فيقبل فيها اقراره واما النسب فيجب على الغير  
ولو كان لا يبرها الميت دين على شخص فافترسها يقضي ابيه نصفه والنصف  
الباقى للآخر ولا شئ للميت اى اذا كان لزيد على عروم ما يورثهم فافترسوا يورثون  
ان زيدا قبضت عين فلما شئ للميت والباقي لاختيه لان اقرار المقر في النسب  
كما ان التبعية هو عند رفع النزاع ويجوز مع اقراره وسكوت وانكاره اى مع اقرار  
المذوق عليه وسكوت وانكاره وعندنا ان نفي ذلك في صورة الاقرار صح  
فالاول كالبيع ان وقع عن ايمان لوجود معنى البيع وهو مبادلة المال بالمال  
في حق المتعاقدين بتراضيها فيثبت فيه الشفعة اذا كان عقارا والرتبة في  
وفي الرتوة والشرط لان هذه الايام من احكام البيع فيثبت فيه ويفقد  
جملة البدل اى الذي وقع عليه الصلح لاجماله المصالح عنه لانه بيع فيفسد  
بالجملة المانعة من التسليم والشام غير ان المصالح عنه لا يحتاج فيها الى تسليمها  
والذي وقع عليه الصلح على التسليم فيفسد وهذا اذا كان البدل غير متدرج  
يفسده دون المصالح عنه لانه يقطع فلا يحتاج الى تسليمه لان في المتنازعة وكذا  
يفسده لانه الاجل اذا جعل البدل مؤجلا وان احتج بعض المصالح عنه او كله رج  
المعنى عليه بكل البدل وبعضه وان احتج بعض البدل او كله رجع بكل المصالح عنه  
او بعضه



كان كل واحد منهما عرضا للآخر فآبتهما اسحق عليه اخذه رجع كما وقع ان كلا  
 فبالكل وان بعضا في البعض فخصته لانه حكم للمعاوضة وان وقع عن مال ينفعه  
 اجارة يبيع الصلح باقراران وقع عن مال ينفعه يكون اجارة لما ذكرنا من محل  
 على استعانة ذلك العبرة بالتمسك فوجب عليه الجود معناه فانه وهو ملك للمنافع  
 بعوض في شدة التوقيف ويطعن بموت احدكما لانه اجارة وهذا حكم على ما عرفت  
 في موضعه وانما يستطاع التوقيف في الاجارة ان ادعانا شيئا فوقع الصلح على حصة او كسب المال  
 سنة وفيما عداه لا يستطاع التوقيف والآخر ان معاوضة في حق المدعي وقد ابيح  
 وقيل لما زعم في حق الآخر كما بينا ويجوز ان خلف حكم في حقهما كما خلف حكم الاقارن  
 في حق المتعاقدين وغيرهما وهذا لاننا نطاهر وكذا في السكوت لان الجمل الاقرار  
 وكجو فلا يثبت كونه عونا في حقه بالك فلا شفعة في دار صوح عنهما من احدكما  
 معناه عن النكارا وسكوت لانه باخذنا على اصل حقه ويدفع المال دفعا لخصومة المدعي  
 وزعم المدعي لانه من وجب دار صوح عليه لانه المدعي باخذ عونا عن المال  
 فكان معاوضة في حقه فتمت زعم الشفعة باقرارا وان كان المدعي عليه بكذا في الدار  
 وما اسحق من المدعي كالأا وبعضا من المدعي حصة البدل ورجع بالخصومة في  
 يبيع لو ادعى رجل على شخص شيئا فانكره صاحبه على شيء ثم اسحق المدعي عليه ورجع به  
 رد المدعي العوض الذي اخذه كله وبعضه قد اسحق على المدعي عليه ورجع به  
 بالخصومة مع المدعي لانه اخذه على زعمه عونا عما ادعى فاذا اسحق في ذلك رجع عليه  
 المدعي عليه بما عاذه كانه استأجره منه وكان المدعي عليه بالخصومة العوض لا يبيع فخصومة  
 عن غير يسبق المدعي في يده في غير خصومة احد فاذا اسحق لم يحصل له خصومة في حق  
 ايضاً ان المدعي لم يكن لخصومة فيرجع عليه نصا بطريقه اذا ادعى المتكفل عنه المال كله  
 ليقض الدين من عاذه ويكون ذلك في المتكفل عنه الدين رجع على الكفيل كما اعطاه  
 لأن عاذه لم يحصل له وانما يرجع المدعي بالخصومة لأن المسحق قام مقام المدعي عليه  
 حين اخذ المدعي منه فيكون له ان يخاصمه وما اسحق من البدل بعضا او كله رجع المدعي  
 الى عاذه في قدره

أي اسحق الذي وقع على الصلح في يد المدعي رجع المدعي الى الدار الذي في يده على اخذ  
 كل العوض وفي بعضه ان اسحق البعض لأن المدعي لم يترك الدار الذي لا يسلم البدل  
 فاذا لم يسلم له رجع بالبدل وهو الذي في يده اذ اذ وقع الصلح بافظ البيع قال  
 احدهما بعينه هذا الشيء بهذا قال الآخر استأجرته حيث رجع المدعي عن الدار  
 على المدعي عليه بالمدعي نفسه لا بالدار الذي لان اتمام المدعي عليه لما يبيع اقراره انما للمدعي  
 ملك المدعي فلا يعتبر له اثاره في خلاف الصلح لانه لم يوجد منه ما يدعى على ان يقر بالملك اذ الصلح  
 يقع لرفع الخصومة وبذلك البدل قبل التسليم كاختاره في الفصلين أي في فصل الاول  
 وفي فصل الثاني والسكوت فاذا كان كاختاره قبل التسليم لان ملك البدل في بيع  
 يبطل البيع فكذا هذا وهذا في فصل الاقرار طاهر لانه بيع حقيقة على طهر وكذا في فصل النكارا  
 والسكوت لانه بيع في حق المدعي فيبطل به ملكه فلو بهلك بعضه يكون كاختاره في بعضه  
 حتى يبطل الصلح في قدره ويبقى الباقي كما في الاختار وهذا اذا كان البدل مما يتعاقبان  
 بالتعاقب وان كان لا يتعاقبان بالتعاقب كالزرايع والكتان لا يبطل به ملكه لانهما  
 لا يتعاقبان في العقود والفسوخ فلا يتعلق العقد بهما عند الاشارة اليهما وانما يتعلق  
 بشكاه في الذمة فلا يتصور فيلهما ملكا ولو صلح على بعض دار يبيعها لا يبيع وحسب  
 ان يزيد في البدل شيئا او يبيع من عاذه عاذه الباقي انما يبيع لان بعض الدار لا يبيع  
 عوضا عن الكل فاذا زاد في البدل شيئا كدراهم او ثوب يكون ذلك الشيء عوضا عما كان  
 في يد المدعي عليه وان ابراء المدعي عن عاذه الباقي يبيع ايضاً لأن هذه زيادة عن عاذه  
 الاعيان ولا يبيح وان لم يكن البراءة عن الباقي صحيحة والوقوف بينهما بطريقه فاذا كان  
 الدار في يد المدعي عليه في يد المدعي عن عاذه الباقي وان لم يكن في يد المدعي عليه اذا ما  
 وتركه مبرا فبراءة واحدة في نصيبه لا يبيع لأن هذه زيادة عن الباقي فان حصل  
 يجوز الصلح عن مجهول لانه استأجره فلا يبيع فيه منازعة ولا يجوز الا على معلوم بالاشارة  
 او ببيان القدر والوصف اذا كان في الذمة بهذا اذا كان بدل الصلح كما جاز القبط  
 لأنه تملك في حق المتكفل اذا كان مجهولا اذا لم يكن في مال المتكفل كقضي على  
 حثافي دار







فصل في ان صاحب احد ربي الدين عن نصفه على ثوبين شرعية ان يتبع المدينون في  
او ياخذ نصف الثوبين لان يضمن للمصالح ربع الدين فان الشريكين ضمن  
ربع الدين فلاحق له في الثوبين اذا كان الدين مشترك بينهما بان كانا واجبا بغير  
كتم البيع صفقة واحدة ومن المال المشترك والموزون بينهما او قيمة المستحق  
فان كل واحد اخذ احد الشريكين فلاحق اتباعه وان بقى شيئا من الدين شاركه  
شريكه فيه واتبع الغريم بما بقي اى لا يكون للغريم ان يقول لا اذى اعطاه نصف  
الدين قد اعطيتك حقا فليس على شئ فان ما اعطاه اياه مشترك بينه وبين شريكه  
وان اشترى بنصيبه شيئا ضمنه شريكه لربع الدين او اتبع الغريم اى اشترى احد  
الشريكين بنصفه من الغريم شيئا فله الشريك الاخر ان يضمنه ربع الدين لانه صار  
نصف الدين بالمعاقبة فيضمنه شريكه لربع الدين بخلاف مسألة الصلح فانه اذا وجد  
بطريق الصلح على النصف ومضى الصلح على الخط فالطاهر ان قيمة الثوبين قبل نصف  
فلو ضمنه ربع الدين بغير اخذ الثوبين لا اخذ ان يقول اني ما اخذت الا الثوبين  
فان ربي قد اخذ نصفه بخلاف مسألة الشراء اذ مناه على الماكاة فلا يتفرق الشري  
بضمان ربع الدين ومن ابراء عن نصيبه ونافق الغريم بدين سابق لا يضمن شريكه  
اى اذا ابراء احد الشريكين الغريم عن نصيبه لربع الدين لا يضمن على ذلك الشريك لان  
الابراء والاطلاق لا يقتضيان الا اذا وقعت المعاقبة بدين سابق فصورته زيدا على غيره  
فمضمون درهما فباعه غيره بدين مشترك بينهما زيدا بدين درهم حتى وجب له ثوبان  
على زيدا فمضمون درهما وقعت المعاقبة بدين مشترك بينهما زيدا بدين درهم حتى وجب له ثوبان  
اى كان زيدا على غيره فليس عليه ان يقول له وانك قبضت الخ مني اى وجب لك على  
حيث وقع المعاقبة بينهما وبين الخ مني اى زيدا عليك فوالى نصفه وانما لا يكون ذلك  
لان غروا فاقض دينه بالمعاقبة لا بما بقي شيئا وان ابراء عن البعض قسم الباقي على  
اى اذا كان الدين بين الشريكين فمضمون ابراء احداهما عن نصف نصيبه هو ربع  
قسم بينهما اى لا يلقى لربع واحد ولا اخر نصف حتى وان اجل نصيبه لم يصح هذا

لانه

لانه يؤدى الى قسمه الدين قبل القبض فلاحق لايه لو سلمه الى من عليه دين  
اعتبرا لايه لايه المعلق حتى وبطل صلح احد ربي التمس نصيبه على ما وقع خلافا  
ايضا اى اذا اسلم رجلان في محو زائرا لهما مائة درهم كل واحد خمسين درهما  
ثم صلح احدهما عن نصف كراخي بغير دفعه الى المسلم اليه واخذ الخ من هذا القبيل  
لا يجوز عند ايه حقيقة ومجده وعنده ايه يوسف مجزى كما اشترى عبد فاقا لاهما  
في نصيبهما انما لو صلح في نصيبه فاقعة لزم قسمه الدين في الذمة ولو جاز في نصيبه  
من اجازة الاخر ولم توجد حتى وان اخرج الورثة اخرجهم عن عرض او عمار بمال  
او عن احد العقدين بالآخر اى عن ذنب بفضة او عن فضة بذهب او عنهما معا  
اى بالعدين بان كان في التركة درهم ودنانير بدل البطار درهم ودنانير حتى انما  
صرفا للدين في خلافه كما في البيع قال البذل او كره اى لا يضمنه العقدين السابقين  
التعاقب في الميراث من صرفان وجازح والاطلاق وعن عقدين وغيرهما باحد العقدين  
لا يصح الا ان يكون المعطى اكثر من نصيبه من ذلك الجنس اى اذا كان المعطى اكثر  
من نصيبه يكون المائة اكثر من حقيقة من التركة ليكون ما يبايى حقيقة في مقابلتها  
اما الفضل في مقابلته غير التركة فذلك لان الصلح لا يجوز بطريق الابراء لان التركة اعيان  
والبراءة من الاعيان لا يجوز حتى وان بعض جاز مطلقا اى لو كان بدل الصلح عرضا  
جاز مطلقا لعدم الربو حتى وان في التركة دين على الشراء فخرجه ليكون الدين لهم  
بطل الصلح ايضا اذا اخرج احد الورثة وفي التركة ديون بشرط ان يكون الدينون لبقية الورثة  
بطل الصلح لانه ملك للدين من غيرهم عليه الدين فذكر بجهة الصلح هذا فعال فان شرط  
براءة الغرماء من نصيبه حتى وان انقصوا حصة منه ببراءة او اقرضوه قدره واحدا منهم  
على الغرماء وصاحبه عن غيره حتى الخ لايه الاولى ان يشترطوا ان يبرأ المصالح الغرماء  
عن حصة الدين ويصلحوا عن اعيان التركة حتى وفي هذا الوجه ليس له بقاء بقية الورثة  
لان المصالح لا يبقى له على الغرماء حتى لان حصة يبرأهم والآن انية ان بقية الورثة  
يؤدون الى المصالح نصيبه فلاحق انما يحسم حصة من الدين على الغرماء حتى وفي هذا الوجه



يتقرر بقية الورثة لأن النصف من الدين والتكليف من الدين لا يكون  
فليقرر ان حصص المصالح من الدين مائة درهم ومن العيين مائة الصاع وبما يكون  
على الدراهم فلا بد ان يكون بدل الصاع اكثر من مائة وهو مائة وعشرة دراهم فيكون  
مائة درهم يحلهم بالمائة وهم يعلمون الحكم ثم يصالحون عن غير الدين على عشرة فاكمل  
غير الدين بحصة تجوز الصاع عنه بعشرة فظاهر وان لم يكن نراد على العشرة شيئا آخر كالتكليف  
مما لا يكون العشرة في مائة العشرة والباقي في مائة التكليف من في حصة الصاع  
عن تركه ان عيان غير معلومة على مكمل او موزون اختلاف فقدم بعض المصالح الاخر  
لشبهه الربوا وعند البعض تجوز لان بهما شبه الربوا لا اعتبار بها لانه لا يحتمل ان يكون  
في التركة من جنس بدل الصاع وعلى تقدير ان يكون يحتمل ان يكون رابعا على بدل الصاع  
ما كان لا احتمالا يكون شبه الشبهة والاصح الجواز ان علم انها غير المكمل والموزون  
اذا كانت كلها في يد البقية وجهد عدم التفتت ان هذا الصاع سبع ابار لان البرادة  
عن الاغنياء لا يجوز وان كان يباعا فاحد البديلين فهو الصاع ووجه الصحة ان التركة  
اذا كانت في يد بقية الورثة فالجواز لانه لا يفتت الى المنة زنة تجوز وبطل الصاع والتمت  
ان كان على الميت دين مستوفى وان غير مستوفى فالاول لان لا يصالح قبل فضا  
ولو فعل فالجواز ان ينبغي ان لا يصالح قبل فضا الدين في الدين غير محبط  
ولو منوع فالحل على ما هو لان التركة لا يخفى عن قليل دين والدين قد يكون غائبا  
فلو جعل التركة موقوفة بتقرر الورثة والدين لا يتقرر لان على الورثة قضاء دينه  
والفقه يجوز قياسا لا استصحابا وقيل القياس ان يوقف الكل والاحتياط ان يوقف  
قدر الدين ويقسم الباقي وقيل القياس ان الدين يتعلق بكل جزء من التركة وهو انما  
لزوم ضرورة الورثة ومن لم يملك التركة ان يملك التركة الصالحة التي لا تخفى على  
قبض الناس بكونها مستوطنة لكن هذا غير صحيح لانه اذا ادعى حياجه لانه وارثه في  
على بعض الصاع على ما تفرق بالجنون والاختلاف ولا شك ان دعوى الحق الجواز  
دعوى غير صحيحة وفيما لا يخفى من ان يكون فاضلا حتى كس المصارف في غير ذلك

في المصالح من جانب وعمل من جانب يعني المصارف عقدية كمال من احد الشركاء  
وعلى هذا لا بد ان لا يشرع والمزاد بالشركة في المصالح من شرطها في المصالح لا بد  
لا يكون مصارفة على مائتين وقيل حتى جارية عن من المال الى غيره ليستقر فيكون  
الزنج ينه على ما شرط فيكون الزنج اربابا لسبب له لانه ناهي ملكه والمصارف باعتبار  
انه يستبطل بوجوه الزنج قبيح في اللغة فاعلمه القرب في الارض وهو الشير في حال التمسك  
واخرون يعرفون في الارض يعني الذين يسافرون بالحجارة وسمي هذا العقد بالان  
للمصارف يسير في الارض غالبا للطلب للزنج وانهما قال الله تعالى يعرفون في الارض يتبعون  
من فصل الله وهو الزنج والمصارف مدين يعني يدفع للمال الباطل على وجه المصارف يكون  
لانه قبضه باذن مالكه لا على وجه البذل والوثيقة فاذا انصرف فمكمل وانما صار شرعا  
بالتمتع لانه يتصرف بآمره وينفذ معنى الوكالة فان زنج فتمليك وانما صار شرعا  
اذا زنج لانه هو المقتصد من عقد المصارف فصار بثبوت الشركة من ضرورة صحة  
وحتى الاشتراط وان خالف فمأصوب وانما صار غاصبا بالخلاف لوجود التعدي  
على الغير كالغصب بهذا لان صاحبه لم يرض ان يكون في يده الا على الوجه الذي  
امر به فاذا خالف فقد تعدى فصار غاصبا فيضمن وان شرط كل الزنج لم يستوفى  
وانما صار للمصارف يستقرضها بشرط كل الزنج لانه لا يباح الزنج كلمة الا اذا صار  
رأس المال ملكا لان الزنج فرع المال كالتملك للشيء وكما لو ائتمن الجاهل فاذا شرط ان يكون  
جميع الزنج له فقد ملكه جميع رأس المال فحققت القضية الا برأس المال لان التمليك  
لا يقتضي التزكيا له وعنده لكن لفظة المصارف تقتضي رد رأس المال الى صاحبه فوضعا  
لاستعمال المعنيين عملا بها ولاقه التوضيح في التبيين لانه لا يقطع الحق عن العيين  
دون البذل والهيئة تقطع عنها فكان اوله كونه اقل فتراد وان شرطه رتب المال  
فتمتضع وانما صار رتب بعضها بشرط جميع الزنج لانه المال لان المصارف  
لم يطل بطله لا وعلمه لا يتقوم الا بالتمتية فكان وليا متبرعا فهذا هو معنى البشاش  
فكانه نفسا عليه وان قدره فاجبره لاجل فلهذا لم يرد ان لا الواجب فيها اوجه التمسك

كالاجارة اذا فسد وهو بدل عمله لانه لا يسخي المستحق لعدم التسخير وكذا عمله في  
تحت المصاربة ولم يرض بالعمل بما يجلب له من المثل الخلفان الشريك في السخني اجرة  
اذا فسد لان اختلفا في الرجوع بالمال لا بالعمل ولا في الرجوع على ما شرط في الرجوع  
خلافا لما عليه في العمل الذي ذكرنا في الشركة فلا يضمن المال فيها المصاربة  
المصاربة ايضا اي كالتصحيح لانه اامين فلا يكون ضمانا فلا يصح المصاربة الا  
بما لا يقع به الشركة من غير ان يرضوا به والذات لا يغير عند حاد والعلو الساقطة عند حاد  
وقد يتبادر في الشركة ان كان دفع عوضا وقال بعد العمل في شركة مصاربة او كان  
اقتضى على فعلان والعمل في مصاربة جازت ايضا لان المصاربة في المسئلة الاولى  
اضيق من العرض عنه ما يقع فيه المصاربة في المسئلة الثانية اضيق من العرض  
والذين اذا اقبض صار غنا فيجوز الرجوع في شرط تسليم المال الى المصارب بل لا بد  
فيه لان المال ما منه في بده فلا يضمن التمسك به قبل ان ينفذ الشركة لان المال المصارف  
من اهل الجانيين والعمل في الجانيين فلا يضمن لان خلاص المال للمعا لم يمكن من التفرقة  
واما العمل في الشركة في الجانيين فلو شرط خلوص اليد لادعاهم لم ينفذ الشركة وشرط العمل  
على رب المال منفذ للعقد لانه يمنع خلوص اليد للمصارب فيمكن من التفرقة فلا ينفذ  
المعقود وسواء كان المالك عاقدا او غير عاقدا كالصغير اذا عقد له ولديه وان  
الشركيين اذا عقدوا الا ان يملكوا ثابته او بغيره يمنع التسليم للمصارب  
وكون الرجوع بينهما عالان الشركة تحقق رجوعا لشرط احدهما ولا يفسد بطل  
المصاربة لانه يؤدي الى قطع الشركة على تقدير ان لا يرضى الرجوع على المستحق فتنفذ  
لاحدهما عشرة دراهم مثلا فله الرجوع على المشرط وقد ذكرناه وذكرنا  
الخلاف فيه فلهما هو الحكم في كل موضع لم يقع المصاربة فيه والرجوع كله لانه تاركه  
وكل شرط يوجب رجوع الرجوع ايضا ما لا فلا ويبطل الشرط كشرط الوضعية على  
ان كان لم يكن مؤدبا لرجوعه لانه لا يفسد على بطل الشرط والذي يؤدي الى رجوعه  
الرجوع من الشرط ان يسطر على المال على المصارب ان يدفع اليه رهنه ليرفعها سنة

او داره ليسكنه سنة وذلك في لانه جعل بعض الرجوع عوضا عن عمله والبعض  
اجرة داره او ارضه ولا يعلم حصته العمل في حصته ويسقط ما اصابه من نفعه الدار  
ولو شرط ذلك على رب المال للمصارب في العقد ويبطل الشرط لانه لا يفسد الرجوع في المسئلة  
او نصيبه في الرجوع مقابل عمله لا غير والاجرة في ان الكلام فيما اذا شرط الرجوع على  
في الرجوع ما يتاخر في شرط لا يقتضي العقد فيبطل رجوعه لان المصاربة لا تفسد الرجوع  
المصاربة كالمسئلة والرهنه لان تحتها توقف على القبض كالمهنة وشروط الوضعية شرط  
زايد لا يوجب قطع الشركة في الرجوع ولا الجاهلية فيه فلا يكون مفاد او يكون الوضعية  
وهو بخلافه على رب المال لان ما فات من المال بالهيك لم يرضه صاحب المال دون غيره  
والمصاربة بين فيه فلا يلزمه بالشرط فصار الاصل فيه ان كل شرط يوجب الرجوع  
او قطع الشركة في نفسه وما لا فلا ولا لمصارب مطلقا وهو لم يبق في مكان  
او نوع من التجارة بخلافه ان يقول دفع اليك من المال مصاربة ولم يرض عليه  
ان يسبق بقدر ونسبة الا باجل لم يرضه الجاهل كعشرين سنة ويشترى ولو كان  
ما ادى ما يبيع والشراء ويساقو وعند الجاهل بوسفيس ان يساقو عن الجاهل  
ان دفع في بده اليه ان يساقو لما ذكر وان دفع في غيره لانه يساقو الى بده  
ويضيق ولو رب المال كسيلة لانه لا يبطل المصاربة ويورع ويرهن  
ويؤجر ويستأجر ويحال بالثمن على الايسر وغيره اي يقبل الحوالة ولو ابيع  
رب المال صحيح ولا يفسد به المصاربة خلافا لفرق وليس ان يفسد رب الا باذن رب المال  
او يقول له عمل بركب لانه لا يفسد في ثلثا واما في القوة فلا يفسد في التفسير على  
او التفسير المطبق اليه كان كالتفسير ان التفسير لا يفسد في ثلثا واما في القوة فلا يفسد في التفسير على  
بما يختلف الا في البيع ولا يفسد لانه ذو نصيب منه ولان بعضه من ارباب  
او يفسد في التفسير اي وان قيل له عمل بركب لم يفسد عليه ما واما في المصاربة  
بما يركب وان الاخرى لان المصاربة من صنع التجارة وهي تجلبه لرجوعه خلافا لفرق  
اولا فانه فيه فان سرق بالرجوع او فسد عمله فهو مبرج وان قيل له عمل بركب



لأنه لا يمكن الاستدانة ولا الخط بآل الصنيع ان قيل له ذلك أي بفضل الصنيع  
حتى اعلم ان كونه الخط بآل الخطا في العساة لانه لا يخط بغير شيء من آله فلا يصح  
أي بصنيعه ويصير به شركا بما اراد الصنيع وحقيقته لانه اذا بيع وحقيقته الشوط للمضاربة  
أي في مال المضاربة وان قيدت ببلدا وسعة او وقت او معاملة معينين  
ان يجاوز لانه لم يملك للشر في الابد فوضعه في يده ففوت عليه وتبدل العقيد في يده  
لأن التجار استختلفوا باختلاف المكانة والامتعة والمواد والاشياء كذا ليس  
ان يرفع بها فة الى من يخرج من تلك البلدة لانه لا يمكن ان يتصرف بنفسه في هذه البلدة  
في غير هذه البلدة فلا يمكن ان يستعين بغيره ايضا كما في الشركة فان كانا وزعمنا  
وكان ذلك له والرجح له وعليه فانه لانه يتصرف في مال غيره بغير امره وان لم يتصرف  
حسره الى البلدة الذي عينه برئ من الضمان لانه ما بين خالف ثم عاد الى الوفاق وجع  
المال المضاربة على حاله لان المال باق في يده بالعقد السابق وهو فان قال له عامل  
ابطل الكوفة او القيا رفة فاعلم ان الكوفة غير لها او صار في غير القيا رفة لا يكون  
مخالفا لان فائدة الاقل التقييد بالمكان وقابلية الشايع التقييد بالوقت فهذا  
بطلان ادعاء لا فيما ولد ذلك وكذا لو قال استتر في سوق فاشترى في غيره حيث  
لا يصح التقييد لان المصير متغيرين اطرافه كبقوة واحدة فلا يفي بالتقييد بخلاف قوله  
لاشترى في غير السوق أي اذا اشترى بالتمني بان قال اعطني السوق ولا تعطني السوق  
لان من يبيع بالتمني والولاية اليه ومع التخصيص ان يقول على ان يعمل كذا او في مكان كذا وان  
كان خذ بآل المال تعمل بغير الكوفة او قال عمل بآل الكوفة بالتمني فخره بالتخصيص فخره بالتخصيص  
خذه واعمل بغيره أي في الكوفة فخره ان يعمل في غيره فخره لان الواو للعطف في غير فخره  
المشورة بآل المصارع ان يبيع اجماعا وله نسبة ما لم يكن اجلا لا يبيع في التجارة  
أي لم يكن مثل الاجل متغيرا بين الماعلين كان باع الى عشرة سنين مثلا او ثلثين  
وان باع بغيره لم يخرجه اجماعا ولذا ياذن لعبد المضاربة في التجارة لانه يملك  
الابضاع ويحضره ان يملك في المضاربة فلهذا المصارع بغيره كذا والعبد لا يملك في المضاربة  
ما ذكرك

بني

وليس ان يخرج عبدا او امته من مالها أي في مال المضاربة وعندها يبيعون به ان يخرج  
لانه في الملك بل لا يملك له المهر والاستقراض فخره بخلاف خروج العبد فان فيه اشغال  
وقته بالدين واشغالا بعبده وكرها لانه ليس من التجارة فلا يدخل في الاطلاق  
لان لفظ المضاربة يدل على تحصيل المال بطريق التجارة لا باق طريقا كان الاثر في  
ليس ان يكاتب ولا يعق على مال وان كان باضعا في يده فخره في المكاتب لانه لا يخرج  
من يعق على رتب المال لغيره ولا في غير ذلك العقد ومنع تحصيل الزرع وذلك بالتمني فخره  
بعد غوى فلا يتحقق فيه عقد ولا في الاصل في المضاربة ثم ادعى ان الملك بالبيع كذا في الخبر  
والشراء بالتمني فخره في البيع العاسد لانه يملكه بغيره بعد فخره في تحقيق المقصود وطريق  
كان له لا لهما لان القراءة مع وجودها في المشرى فخره عليه كالمالك بالشر او اذا كان  
ولا ان يشرى من يعق عليه كان في مال من لا يعق عليه في يده فخره في البيع  
او يعق على الاضمان المعروف في بيع من العرق فخره في تحقيق المقصود فان فعل فخره  
مال المضاربة لانه يبيع من يشرى بالعبد نفسه في يده من بعد فخره في المضاربة وان لم يكن  
صح ان يشرى لانه لا مانع من التفرق لانه لم يملكه فيه ليعق عليه فان حدث زرع  
بعد الشراء عتق نفسه بملكه بعض رقبته ولا يصح ترك المال شيئا لانه لا يمنع من جزمته  
في زيادة القيمة ولا في ملكه الزيادة لان المال يثبت في طريق الحكم فخره كما اذا  
ورده مع غيره بل سعي المعتبر في نصيب المال لانه احتسب بالتمني فخره في  
كما في العوراة ولو اشترى المضاربة بالنصف امة بالف وبيعته فخره في ملكه ولو اشترى  
ما ذكرك فخره في المضاربة بتمني الفاء ونصفه استسما رتب مال في الف وربعه  
او اعتقه وتوجه ذلك في الدعوى صحيحة في الظاهر حقا على فخره في النكاح لكنه لم ينفذ  
لغيره شرطه وهو الملك لعدم ظهور الزرع لان كل واحد منهما اعني الام والولد صحيح في الملك  
المضاربة اذا صار اعيانا على عين من هاتس او راس مال لا يظهر الزرع كذا هذا  
ما ذكرك في قيمة النكاح لان ظهر الزرع فخره في الدعوى لانه بتمني فخره في الدعوى  
الولد ثم ازداد في قيمته لان ذلك انت والعق فخره في ابطال لعدم الملك لا بتمني فخره في  
معدون الملك





لأنه نصف الزرع وذلك عقول البرية رتبة رب المال في حقيقة فدية رب نصف نصف الزرع  
ولم يربح إلا النصف فيكون بينهما ولو شرط العبد رب المال لكان العمل بعد ورب المال لكان  
ولنصفه ثلثا حتى لآت للعبد ثلثا مربعة خصه إذا كان ما دون مال واشترط العال في  
وذلك لا يكون للمولى ولاية أخيرا وادع العبد وان كان محجرا عليه فلهذا يجوز للمولى  
في عبده المأذون وإذا كان كذلك لم يكن ما فاعنه التسليم الخلية بين المال والمضاربة  
مختلفا بشرط العمل على رب المال لأنه ما من التسليم على ما فاعنه المضاربة بل هو  
للمضاربة بشرط التسليم للمولى لأن العبد إذا لم يكن عليه من المولى ولو كان عليه من  
فمولى له وهذا إذا كان العال قد مولى ولو عقد العبد المأذون عقد المضاربة مع غيره  
وشترط العمل على المولى لا يصح أن لم يكن عليه من أن هذا بشرط العمل على المالك وان كان  
على العبد من جهة غيره لا يصفى به لأن المولى بمنزلة الجانب عنه على ما عرف وبطل  
لموت أحدكما لأنه لو قيل على ما تقدم وموت المولى بطل الوكالة وكذا موت الوكيل  
ولا يورث الوكالة وقد مر أو لمجان رب ثلثا لأن الحق بمنزلة الموت الأخرى أنه  
يقسم ماله بين ورثته وقبل الحق يقبضت تصرف مضارب عن اليد حصة ربه لأنه يقبض  
فصار له كقبضه بنفسه لا لمجان المضارب بعد الرجوع إليه لا يبطل المضاربة  
لأنه عبارة صحيحة ولا يوقف في ملك رب المال فيثبت المضاربة ولا ينقل بغيره ما لم يعلم  
فمنه جاز لأنه وكيل من جهة غيره والوكيل قصد استوفى على علمه كان علم والمال عرف  
فله سبعا ولا يمنع الغرض من ذلك لأن حقيقة قد ثبتت في الزرع والثمار بالقيمة وهي بقية على المال  
وإنما يقبض بالبيع ولا يتصرف في ثمنها لأن الغرض أنما لم يعمل ضرورة معرفة رأس المال وقد  
ارتفع حيث صار ثمنها في الغرض وإن كان ثمنها من رأس المال لا يتصرف فيه لأنه  
ليس في أعمال الغرض بل القيمة في الزرع فلا ضرورة وإن في غيره ثمنه بغيره يستحق  
لأن الزرع لا يظهر إلا به وصار كالعروض على هذا موت رب المال ولو حقه بعد رده في  
في بيع العروض ونحوها ولو أقره في الغرض من على رأس المال المقصود أن كان الزرع لأنه  
متمم للأجرة والزرع فيه كما أجور والأفلا لأنه وكيل من جهة البيع لا يجبر على البيع ما تبرع به

وذلك

ويجوز للمالك أن يتركه لم يكن في فاعله المضارب بعد الاتفاق بوطء المالك بالانقضاء فإن  
لا يدفع الثمن للمالك لأن الحق في الرجوع إلى الوكيل فلا يتركه بغيره بغيره المضارب المالك  
وكذا سائر الوكلاء أي أن امتنع سائر الوكلاء عن الانقضاء بغيره بغيره المضارب المالك في البيع  
والتمسوا رجوعا عليه المالك بالبيع الكمال فانه يعمل بالأجرة والتمسوا رجوعا عليه المضارب  
اليد بخطة ونحوها ليعبر بها فهو يعمل بالأجرة أيضا فيرجع إلى ثمنه وما يملك من المال المضاربة  
صرف إلى الزرع أو لا فان زاد على الزرع لا يثبت لأنه أموره فصل في المضاربة هي  
بين المالك وبين غيره واحد فان اقسامه وسخت ثم عقدت فلهذا المال وبعضه لا يورث  
الزرع الأول لأن المضاربة الأولى فلا تهرت فلهذا ثانيا عقدت فلهذا المال في الثاني  
لا يجوز أن يفسخ المأذون كما إذا دفع المولى إلى الآخر وان اقسامه من غير بيع تراه حتى  
يتم رأس المال لأن قيمة الزرع لا يبيع قبل استيفاء رأس المال لأنه هو الأصل في هذا  
بما عليه وينبغي له فإذا يملك في المضاربة بانه يتبين أنما استوفاه من رأس المال  
فيضم المضارب استوفاه لأنه أخذه لنفسه ما أخذه رب المال لئلا يحسب من رأس ماله  
وإذا استوفى رأس المال فان فضل شيء اقسامه لأنه زرع وان لم يبق فلهما من المضاربة  
لأنه أمين فيه فصل ولا ينفع المضارب بغيره ما لم يصره الذي ولد فيه لأن  
أنما كانت منه لاحتسابه نفسه بعمل المضارب وأما في غيره فلهذا سائر ما كان  
الأصل أو في غيره فلهذا لا يثبت به لأنه لو تولى الأمانة ولم يثبت في ذلك النفقة ولا  
في العاقبة أي لا ينفع المضارب في المضاربة العاقبة لأنه يكون فيها اجراء والاجر لا ينفع  
فإن سافر فطعامه وشراؤه في مالها بالمعروف أي بلا اسراف وكذا أسوة وركوبه شراؤه  
واستيجار أو كذا أجرة خادمه ونحوه في مالها عليه وعلى ثوابه والدين في موضع يحتاج  
اليه عادة كالجواز وما يملك في جميع ذلك بطريق وصحت ما كان رأيا على العادة  
أي ليضمن بالفضل ان جاوزه احتسابا بالمضاربة قبل الدين الجار والنفقة في مصره من ماله  
فأذا واهما الذوا في ماله في كل من الزواجر والنفقة في ماله في كل من الزواجر والنفقة في ماله في كل من الزواجر  
ولا يمكن في التجارة إلا به فصار كالنفقة ووجه الطلب أن الحاجة إلى النفقة معلوم في وقوع

والى الله وارجعوا من الله والى الله كان نفقة المرأة على الزوج ودونها من مالها  
 ويرد ما بقي من نسوة وغيره اذا قدم الى راس المال لانهما الاختلاف وما دون النسوة  
 كسوق المصاريح لانهما ان يقدروا بيت في ايسره فهو من نسوة السوقي في المهر والاختلاف  
 اى وان كان يبيع لاي بيت باهله فنفقته في مال المصارية لانه خرج بالمصارية وليس في  
 الاثبات مع ما له لانه منتهى ولو خذنا النفقة المصارية من الزوج او لا وما فضل من  
 لانه راس المال اصل الزوج يبقى عليه ولا يملك له ما يقع تحت راس المال الاصل وهذا  
 لانه الذي ذهب بالنفقة يملكها المالك في الاثر على ما يشاء وان شاء غيره مال  
 ومال المصارية او ما كان لغيره بالنفقة بالحق وان باع مع مال المصارية من المهر  
 ما نفقة عليه من محل ونحوه لان نفقة نفسه لانه في جارية الجاهل الاول دون الثاني  
 لانه الاول يوجب باده في المانية زيادة لقيمة وان كان لا يوجب ولو شترى في مصارية  
 بالنصف بالمصارية من زوجا بعه بالعين واشترى بها عبد فمسا على بده من محل  
 يوم المصارية من ماله وما كان له من ماله من العبد المصارية من ماله اى ثلثه اربعة لثلاث  
 هذا الذي ذكره صاحب الجواز لانه في المصارية من ماله هو الماهل الا ان الحق الرجوع  
 على راس المال بان يملكه على ما ثبت فيكون عليه في الاخرة وتوجهه انه في الماهل  
 ظهر الزوج وهو حصة ما اذا اشترى بالعين عبد المصارية من ماله من ماله ثلثه اربعة  
 للمصارية من ماله لانه في المصارية من ماله الا ان كان زوجا على المصارية من ماله  
 بثلثة اربعة من ماله على راس المال لانه وكيل من جهة فيه يخرج نصيب المصارية من ماله  
 من المصارية لانه مضمون عليه في المصارية امانة وبغيره امانة وبغيره ثلثة اربعة  
 على المصارية لانه ليس فيه ما في المصارية ورأس المال امانة وحصة لانه  
 دفع ثمة العا وثرة العا وحصة ما لا يسع من المصارية الا على العين لانه اشتراه  
 بالعين ويظهر ذلك فلو بيع ما بربعة الا في حصة المصارية ثلثة اربعة والزوج منها  
 حصة اربعة منها ولو اشترى راس المال عبد المصارية من ماله من ماله ثلثة اربعة  
 لا يسع من المصارية الا على حصة لانه هذا البيع في حصة المصارية من ماله من ماله

وان كان بيع ماله بملكه الا ان فيه شبهة العدم في منى المصارية على امانة والاخر  
 عن شبهة المصارية في غير اقل الثمن ولو شترى المصارية بالنصف بالمصارية  
 عبد اعدل العين فقتل المصارية رجلا خطاة فخرج العا عليه وباقية اربعة  
 الارباع على المالك لانه العا مؤنة المالك فيعقد رابعة المالك في كان المالك يملكها اربعة  
 لانه لما صار للمال عبدا واحدا ظهر الزوج وهو الفقه من ماله والعارف للمال راس المال لانه  
 قيمة العا وان اخذ باخر عن المصارية كما نصيب المصارية من ماله ما يشاء  
 ونصيبه من الماهل لقسما العا بانفس المصارية من ماله لانه يفتن حصة العا من ماله  
 والمصارية تنزى بالقسمه لكان ما تقدم لان جميع ثمنه في المصارية من ماله  
 حتى الرجوع فلا حاجة الى الفقه لانه العبد كالزنايل من ماله بالجمانية ودفع العا  
 كاستدراة الشراء فيكون العبد من ماله اربعة اعلى المصارية وتخدم المصارية من ماله  
 ثلثة ايام لكان ما تقدم ولو اشترى بالمصارية من ماله لالف قبل الفقه وقب  
 المالك الثمن ثم وثم جميع ما دفع راس المال لانه مال امانة في يده والاستيعا انما يكون  
 بقبضه مضمون وحكم امانة في يده فيخرج مرة بعد اخرى لكان الراس الشراء اذا كان  
 الثمن مضمونا قبل الشراء او مملوكا بعد الشراء لانه لا يرجع الاخرة لانه امكن جعله مضمونا  
 لانه الوكالة بجميع الفعان كالمصاريح او كل بيع المصارية في الوكالة في هذه النسوة  
 يرجع مرة وفيما اذا اشترى ثم دفع الماهل الى المالك لانه ثبت الرجوع الى الحق الرجوع  
 بنقله لانه جعل مضمونا بالقبض لانه الماهل قبل الشراء امانة في يده وهو قائم  
 على امانة بعده فلم يغير مضمونا ايسر جميع عليه مرة ثم لا يرجع لوجه الاستيعا على  
 ولو كان مع المصارية امانة فعاد دفعته الى العا ونحوه العا والمالك اربعة  
 اليك العين فاقول للمصارية وكان ابو حنيفة يقول قول راس المال وهو قول ابو  
 لانه المصارية يبيع عليه لانه في الزوج وهو مملوك والقول قول المالك ثم يرجع الى الماهل في الكساة  
 لان الاختلاف في الحقيقة في هذا المذهب وفي مثل القول قول العا بغيره كان او امينا  
 لانه عرف مملوكا المصارية من ماله من ماله في قد رجع فلما كان على القول فيه راس المال



لان الزجر سخي بالشرط وهو مستقام وجهه وانما اقام البينة على ما ادعى من قبل  
 قبله لان البينات لا تثبت ولو قال ان زعمه القدر سخي فيها هي مضاربة زبدي وقال  
 وكل زبدي لا يضاعف قال قوله ان المضاربة على ما يتقوى على شرط من جهة  
 او يدعي الشر كونه هو نكر وكذا لو قال قوله ليس هو من شرط من زبدي ليعتد او يدعي  
 او مضاربة أي ما لقول رب المال والبينة بينة للمضاربة لكان المضاربة سخي  
 عليه التمسك وهو نكر ولو قال المضاربة لطلعت وقال المالك عينة نوعا ما لم يرد  
 للمضاربة لان الأصل في النعم والاطلاق والتخصيص يعارض الشرط بخلاف الروايات  
 لان الأصل في الخصوم ولو ادعى كل نوعا فلما لم يرد ولو ادعى كل واحد منهما  
 نوعا فالقول ان المال انما انقصا على الخصم لا اذن يستقام وجهه والبينة  
 بينة المضاربة لاجل النفي لا لثبوتها وعدم حاجتها لاثبات البينة ولو وقت  
 البينة وقتا فصلا لوقت الاخير ولو كان آخر الشرطين ينقض الاول في  
 كتاب البينة ليعتد الا براج سبط المالك غير على حفظه بالاولوية ما ذكر عندنا لان  
 الحفظ هنا في الشرع وفي النعمة والودعة شققت على العود وهو مطلق الذكر في البينة  
 فاما تعين بالمال كأي الودعة فاما تعين في الودعة اذا اتممت لم يضمن القدر عليه تمام  
 ليس بالستة غير المختل ضمان والاعلى المستودع غير المختل ضمان ولان بالناس حاجة الى  
 الاستيداع فلو تضمنه الناصر بقبول الوداع فيتعطل مصالحهم ويكسر  
 ان يحفظوا انفسهم لانه لا مطلق من ان يحفظوا على الحفظ ما لا ينفذ في الحفظ  
 ممن فرغوا من زوجه وولده والديه وغيرهم ولمعة فبالمسكنة لا التفتة عليه  
 الا ترى ان المالك اذا وقعت الودعة الى زوجها لا يضمن ولو وقع الى ابيه الذي  
 مشايخه ونفقة عليه يضمن كذا لا يستقر ما عند عدم التام في الحرف وان كان ارجح  
 ومونة فاما ما جاء في قوله أي وقال البينة في كذا كان لها محل ومونة وقال في  
 ليس لك في الزوجين لا بيمينه هذه الاطراف والمعارضة على الحفظ اذا كان الطريق ارجح  
 وانما يملك البينة الوصية في مال البينة ولما انه يلزم مونة الزوجة في مالها ان كان  
 بر فتنفسد

والان في

والشافعي يفتيه بالحفظ المتعارف وهو مخطا لا مضار فصار كالحفظ فاما ما ذكرنا  
 مؤنة الزبدي في ملكه ضرورة امتثال امره فلا يبال به والمعاذ وكونه في المصالح  
 ومن يكون في المعاصرة كحفظه في المصالح كالحفظ فاما ما ذكرنا فتنفسد  
 في مكان العقد فان حفظه بغير ضمان لكان المالك يضمن بغيره لا بغيره ولا يرد  
 في كلفه الا ما نهى ولا ان الشيء لا يضمن في ملكه كالوكيل لا بغيره والوضع في غيره  
 ايراعه الا اذا استاجر الحر فيكون حافظا بغيره بخلاف نفسه الا اذا حاق به  
 والوقف قد نزع الى جاره او الى سفينة اخرى أي الا ان يقع في داره حتى يملكها  
 الى جاره او يكون في سفينة خاف الغرق فيلقى الى سفينة اخرى لانه تعين لهما  
 الحفظ في هذه الحالة فيرضى المالك لا يبعد على ذلك الا بينة لانه يدعي ضروره  
 للضمان بعد تحقق التبعيض كما اذا ادعى الاذن في الراجح فان طلبها بغيرها  
 تجبره وهو ما در على تسليمها صار عاصبا قتلها لانه متعدي المانع وهذا كانه لما  
 لم يكن راضيا بما سلكه بعده فيضمنه بغيره وكذا الوجه بانما وان اقره  
 أي فان طلبها صار جازيا في راضيا لانه لما طلبه بالزوجه فغدره عن الحفظ وبعده لغيره  
 فاصبح يضمنه فان عاد الى الاعتراف لم يبرأه عن الضمان لارتفاع العقد والمطالبة  
 بالزوجه فزوجه المحجور ونسب فزوجه المودع نحو الوكيل الوكالة كحجره او المتعاقد  
 البيع فتم الزرع او الا ان المودع يفر ويغفل فيفسد المودع كما لو كان يملك  
 غرضه فتمت المودعة فاذا ارتفع لا يعود الا بالجدد علم بوجوب الرد الى المالك  
 بخلاف الخلف في المودع الى الوفاء بخلاف محجور عند غيره ولو حجب عن غيره فصار  
 لا يضمنه عند ابيه بغيره خلافا لما ذكرنا المحجور عند غيره فبالحفظ لان فيه قطع  
 طمأنينة المعين وانما لا يملكه غير نفسه بغير ضمانه او طلبه في الامر بخلاف اذا كان  
 محجورا وان حط على ما لا يحسن الاستحسان فان جسرهم وان قطع عن المالك منها ما لا يبيع  
 بغيره عند الامام وعند حوائج المانع لكان المالك ان يشركه ان حط على الامام  
 البين في البيع والسرور بالسرور والخطا بالخطا والتعدي لغيره لانه لا يمكن الوصول

الى عين معة مسورة واكنة مع بالقسمة فكان استهلاكهم فوجد زون وجوه من الزمان  
 وكذا انه استهلك كل واحد لانه فعل يتجدد وهو هو الى عين معة ولا يعتبر بالقسمة  
 لانها في موحدة الشريعة فلا يصلح وجوبها وكذا في المباح عند جوده انما يكون بغير حال  
 لان الجبل لا يخلو الجبل عنده على ما قرأه الرضا ونظيره ضلوا الزمان بمثلها اذا لانه يتجدد  
 بالانابة وعند الجبل يوسف بل يصير لا قبل فابنى الى كسرية اعتبار العالم الاجزاء وانما يخرجها  
 كبريتية وزيت بستر جمن وانقطع حتى المالك اجماعا لانه استهلك صورة وكذا في  
 لتقدر القسمة باعتبار اختلاف الجسد وان اختلفت بلا منعة شريك كما اذا اشترك في  
 واختلفا لانه لا يفتقر لعدم التفتق منه في شريك اجماعا اني بالانابة وان تعدد  
 بان كان ثوبا باقله اربعة فتركها او عبدا فاستخدمه ضمن وان زال التقدري ران  
 الضمان وقال ان النسيء لا يبرأ عن الضمان لان عبدا لودية قد ارفع حصة من ارضه  
 للمساواة على اية الاراء على المالك وانما ان الارباق لا طلاقة وارتفاع حكم العقد  
 ضرورية بقوت تعينه في الارتفاع عاودكم العقد كما اذا اشترجه لحفظ ثم انكره لحفظ  
 في بعضه ثم حفظ بالباقي فحصل الرد الى المالك بخلاف المستعير المستاجر لانه لو تولى  
 المستعير المستاجر في عين المستعارة والمستاجرة ثم اذرا التمدد الى اربعة اشهر  
 لان قبضه كان لانفسه لا يستغنى بها الملتزم عنها فبالا لانه التقديري عين  
 لم يوجد الرد الى صاحبها بخلاف المودع ثم جوده وكذا لو اودعها ثم استرداها فان الرد  
 وان النقص بقدر ما لم يملك في ضمن قدر ما انقص فقط وان رد مملوكه خطا بالباقي  
 ضمن الجميع لانه خطا مال غيره بما لم يملكه استهلكا على الوجه الذي تقدم ولو لم يرد  
 فيها فخرج يتصدق به لانها انما يصير ملكا له باء الضمان مستند الى وقوع وجوبه  
 والمستند بانه وجوبه فيكون الرهن حاصله وجوبه فيكون الرهن حاصله ملكا له غيره  
 من وجهه فيستدعيه بغيره وعند الجبل يوسف بل يصير لا قبل فابنى الى كسرية اعتبار العالم الاجزاء وانما يخرجها  
 اذا ادعى الضمان وسلم عنها بان باعها ثم اشترىها او وقع المالكها وسلم فيفضل  
 ان شرط عليه بل يخرج عند الضمان لا غير وقد وجب بالتقديري فيكون هذا الرهن ملكه  
 فيطلب له  
 ثمرة

والن

وان اودع اثنان من واحد شيئا فحضر احدهما بطا بغيره لا يدفع الا احدى حصة  
 بغيره الا في حصة واحدة خلافا لهما اي وقال لا يدفع اليه شيئا في المباح الصغير  
 ثلثة استودعوا رجلا الماعز اثنان فليس له ان يأخذ نصيبه عنده وما لانه فذلك  
 واختلف في المكلف الموزون وهو المار بالمكسرة في الحقة لهما ان طاله برفع نصيبه  
 فيؤمر بالدفع اليه كما في الدين المشترك بهذا لانه يطالبه تسليم اسم اليه ولو انقص  
 وهذا كان له ان يأخذ فكله اليوم بما بالدفع اليه ولا يرد حصة ان طاله برفع  
 نصيبه بالخيار لانه يطالبه بالمعز وحقة طالت والمعز المعينة فيتم على الحقتين  
 فلما يتبع حقة الا بالقسمة وليس للمودع ولاية القسمة وهذا لا يتبع وقسمة بالاجماع  
 خلافا للدين المشترك لانه يطالبه بتسليم حقة لان الدينون تعينه باعنا انما قوله  
 ان يأخذ فكله المضمون ضرورة ان يحل للمودع على الدفع كما اذا كان له المودع ودية  
 عندنا وعليه فغيره فله ان يأخذ اذ اظفر به وليس للمودع ان يذمعه اليه  
 وان اودع عند اثنين ما قيم اقسماه وحفظ كل حصة فان دفع احدهما الى الآخر  
 ضمن الدافع الا القابض وعندهما لكل حفظ الكل باذن الاخر في الوجهين لهما انه  
 رضى بامانة مكانه لكل واحد منهما ان يسلم الى الآخر فلا يضمنه وكما فيما لا يضمن  
 وكذا في من يخططه ولم يرد من يخططه احد هو المالك لان الفعلية اضيق الى ما يقبل الوصف  
 بالبحر ريثا ولي البعض دون الكل فوقع التسليم الى الآخر فخر رضاء المالك فيضمن الدافع  
 ولا يضمن القابض لان مودع المودع عنده لا يضمن فلهذا اختلف في الاقيم وانما  
 لا يضمن حفظ احدهما باذن الاخر اجماعا لانه لما اودعها ولا يملكها الاجرة وعليه ما لا يملك  
 والنهارة امكنة المراهبات وكان المالك اضيا برفع الكل الى الاحدهما فبعض الاول  
 وان نهى عن رفعها الى غيره فوقع الرهن فيضمن لان الشرط مفيد فان من الغيالي  
 لا يؤمن على المال وقد يمكن العمل به مع مراعاة هذا الشرط ما عداه والشرط لا يرد  
 كرفع الدابة الى عبده ويحفظ الفاء الى روجه لا يضمن لانه لا يملكه فانه العمل  
 مع مراعاة هذا الشرط وان كان مقبدا فليست اوان امره فلهذا في بيت معين مزار





كما لو سئلت عن هذه العبدية عند البعض حتى باحة الانتفاع بملك الغير علم ان التملك لا يوجب  
 فملكه البعض يبيع وبلا عوض لئلا يملك المنفعة بعوض اجارة ويغير عن عارية حتى  
 ولا تكون الا فيما يشفع به مع بقاء عينة العادة المكيل للموزون والمعدود من  
 لانه الا عارة تملك للمنافع ولا يمكن الانتفاع بها الا باستعمالها فاقضى ملكه  
 العيين ضرورة وذلك بالربية او بالتعرض او بالقبض او لان في قضية الا عارة  
 الانتفاع ورثة العيين فاقضى المثل فاحده قالوا اين اذا اطلق الا عارة الا العيين  
 انتفاعا يمكن رثا العيين بعده بان استعاروا من يبيع بها خيرا او يترى بانها  
 لم يكن قوصا ولا يكون الا بالمنفعة المتناهية وصار كما اذا استعار رتبة ليجعلها  
 او سبعا حتى يتقدم به ويقع باع ملك اي يقول انك لا تضر فيه وتحتك ثوبه  
 معناه اذا لم يرد به الربية لان المثل لملك العيين عرفا وعند عدم ارادة كمال على ملكه  
 المنافع واصلا لان يعطى الرضا فاقضى او شاة ليس يربها ثم يردا اذا ذهب بها  
 ثم كثر ذلك حتى قيل في كل ما على شيئا من اذ اراد به الربية فاد ملك العيين والا  
 يقع على اصل وضعه واطل على كونه لان الاطعام اذا اضعف الى ما لا يملك عينة يرد به  
 ما يستعمل من مجاز لا يملكه وحملك على اتي اذ لم يرد به الربية لان هذا القفط  
 مستعمل بها ليعمل فلان فلا على اتي يرد به الربية اارة والعارية التي فاذا  
 نوى احد بها حتى يتيه وان لم يكن له رتبة حمل على الادنى كيلا يلزم الا على بان شك  
 واحد وتكعب عدي لا يرد به العارية لانه اذن في الاستخدام اذ لم يرد به الربية  
 وادى لك سكنى او عري سكنى لان قوله وادى كذا يحتمل ان يكون له رتبة ويحتمل  
 ان يكون له منفعة وقوله سكنى حكم في ارادة المنفعة فيحمل الحمل عليه لان قوله سكنى  
 خرج من النسيب لذلك المحل للمعير الرجوع في رتبة شاء انقول عليه حكم المنفعة مودة  
 والعارية مودة وكان للمنافع كذا في شيئا فشيئا ونسبت الملك في المحل حتى يرد  
 فخرج من امتناع عن ملكه لم يرد به فلا في ذلك فقلو ملكك بلا تعلق فلان لا اتماما  
 ملكا عندنا وعندك انما عارية محمودة فمن ولا توجب لان الاجارة لازمة في ملك المعير

زيادة الضرر لانه لو جازت الاجارة من المستعير لجاز للمعير ان يرجع عليه جميع ما  
 فيتمتع به فلا يلزمه بغير رضاه ولانه يلزم من مجازتها لزوم ما لا يلزم وهو العارية او  
 عدم لزوم ما يلزم وهو الاجارة فلا يجوز ولا ترضى كالودعة لانه الرهن اعم وليس  
 ان يولى رتبة بجال غيره بغير اذنه ولان فيه ضررا لان الرهن عقد لازم بعد القبض  
 فمجة الرهن فصار كالاجارة فان اجر ما قلعت ضمن ايتها شاة لانه متعلق بالتسليم  
 فصار رعا صبا وان شاة ضمن المستاجر لانه قبضه بالغير اذنه فصار كالاستاجر من الغائب  
 فان ضمن الموهوب لا يرجع على احد لانه ملكه بالقبض وتبين انه اجر على نفسه وان ضمن  
 المستاجر يرجع على الموهوب وهو المعير انه لم يعلم انه عارية فم يرد فعلى الضرر الغير  
 وان علم ان العيين عارية فم يرد فليس لان لم يرد به فصار كالاستاجر من الغائب  
 عالما بالغصب ولان يبيع ولا يخلو باخلاقا والمستعمل كالحمل على الدابة لا ما تخلف كالكوب  
 ان عابن مستعلا وان لم يعين جاز ايضا ما لم يتيه انى ان عارية يرد به يتيه فم يتيه  
 فملك المعير يرد به سواء اختلف استعماله كالكوب لانه او لم يخلو كالحمل على الدابة وان  
 عابن فم يتيه به فان لم يخلو استعماله بغيره وان اختلف استعماله فم يتيه كالكوب  
 هو ليس له اركاب غيره وان اركب غيره فليس له ان يركب غيره حتى لو فعله ضمنه لانه تعين  
 الاركان به وان عينت به غيره او ووجه اوجهها ضمن ما يخلو في الشقة وان اطلق فيها  
 فم يتيه فم يتيه الانتفاع باي نوع شاء في اتي وقت شاء فلا طلاق وان  
 اختلفت في الوقت والمحل والمحل على ما قلنا لعل المعير يتيه لانه الاذن لفي شاة بقدر  
 اوجه وما زاد فم يتيه به فيما لم يرد به فم يتيه وان اختلفت في ايداع المنفعة  
 واكثرهم على جواز الرجوع وتصح عارة الارض للبنا والغرس لان منفعة معلومة  
 وتجرى الانتفاع بها شرعا ويجاز فكلها عارة باطل او يكونا بترعا ولان يرجع من شاة  
 لان العارية غير لازمة فكان لانه يرجع اتي وقت شاء ويملكه فكلها اتي يخلو البنا  
 والغرس لانه شاة اخل رتبة ملكه فيومر بالتفرغ الا اذا شاء ان يأخذها بغيره فم يتيه  
 اذا كانت الارض تستعمل بالبيع فم يتيه به فم يتيه به فم يتيه به فم يتيه به فم يتيه به

العارية  
 العارية



ويستدل به من ذلك انه صاحب خلق ما اذا كان الارض لا يستقر بالخلق حيث  
لا يجوز ان لا ياتوا بها بخلاف القلق حيث لا يستقر في افعالها في هذه الحالة بل ان  
لم يلق الجحيم لا يفتح ان لم يوقد في ارضه لا يفتح في بعضه نقص في ارضه  
بالخلق ان لم يوقد الحاربه وقتا وقال الكسبي لم يزد في حتمها ويزيد في ارضه لانه  
صار موقدا من جهته فيلزم القلق كما اذا اوقد الحاربه وقتا فجميع قبل الوقت فكلما العا  
غير لازمه فيكون الرجوع في كل وقت فكلما كان في الاطلاق وانما هو غير  
بنفسه في كل ما اذا كان موقدا فجميع قبل الوقت لانه يضر عاقله في كل وقت فجميع  
في هذه الاوقات المذكورة وهذا لان طاهر المسلم ان يفي بالوعد فيكون مغورا من جهته  
فكان لان يرجع عليه في كل الموضع عن نفسه بسببه وان وقت يرجع قبله في ذلك  
وتضمن ما نقص القلق وقيل يضمن قيمته ويملكه وقال زهير لا يضمن لان التوقيت  
في الحاربه غير ملزم كاصل عقداته لان يستوفى في وقتي وقتي والغور انما  
يضمن في ضمن عقد المداومة لا في البتة كما لو ملك الحاربه عند المستقر فاستقر  
وضمنه قيمته لا يكون الرجوع باليمين وقيل كما وقتا كالبيع والاجارة في كل قصار  
سما اذا كانت الحاربه مطلقه ونحو قدر قدامه ما وان كلامه لعل كل عمل على القاع  
ما امكن وجواز العقد يثبت بدون فلا بد للتوقيت من الفائدة ولا يكون ذلك الا  
بالتمتع بالقيمة عند الرجوع قبل الوقت قصار كما قال ان رجوع قبل الوقت فاما اذا  
كان في ملكه حكم التمره لا يجرى العقد ومعنى قوله يضمن ما نقص ان يقوم قايما غير متعلق بالخلق  
غير مستحق عليه بل الوقت في المستقر فله بالقيمة ان لم تنقل الارض به كثير او عند ذلك  
الحيا للمالك لانه صاحب اصل وان اعاره للزراع لا يفتح حتى يخصص الزرع استحقاقا  
وقت او لا لان له زبانية معلومة فيتركها بالمثل لان فيه مراعاة الحق كما في الاجارة  
اذا انقضت المدة والزرع لم يتركها في ردة المتعارف والمستاجر والوديعه وان  
والمفوض عليه المستقر والموجود والمودع والمزمن والغاصب لان المنفعة حقت له  
والاصل ان مؤنة الرد يجب عليه في وقت القبض له واذا رد المستقر القايمة الاصل قبلها

او العبد والشريك واراك له من في هذا السحن وفي القايمة يضمن لانه ما ردها  
الى مالكها بل يضمنها ووجه الاستدلال ان المستقر لا يضمن لانه ردة العوارض  
الى دار المالك كما وكالاته البنية بخلاف الفضة البودية ولورد المفوض الى الوديعه  
الى دار المالك ولم يملك اليه يضمن لان الواجب عليه العاصم في فعله وذلك بالرد الى المالك  
دون غيره والوديعه لا يضمن للمالك في رد الا ان رد ولا يرد من في العيان لانه لو اقرضا  
لما اودعها اياه بخلاف العوارض لان فيها عرق وان رد المستقر القايمة مع عبده والغير  
من اقرضا او من اقرضا يضمن لانه امانة فله ان يخطأ به يضمن في عاقله كما  
في الوديعه وكذا ان رد جامع اجير بها وعنده يقوم على الدابة او لا لان المالك  
يضمن به الا ترى انه لو رده اليه فهو رده الى عبده وقيل بهذا في العبد الذي يقوم  
على الدابة وقيل فيه وفي غيره وهو الاصح لانه ان كان لا يدفع اليه اياها يدفع الى غيره  
بخلاف الاجنبي اتي وان رد جامع اجير يضمن في ذلك المسئلة على ان المستقر لا يملك  
الا بدفع قيمته كما قال بعض المشايخ وقال بعضهم كماله ان دون الاعارة واقل في هذه المسئلة  
بانتهاء الاعارة لا انقضاء المدة والواجب مياومة لانه ليس بماله ورتبه في عين  
الى دار المالك اتي لو كانت الحاربه عند جهر لم يرد الا الى المير لعل ما ذكرنا من قوله  
ويكفي مستقر الارض للزراعة قد اخطئ في ادراكه في حقيقته فله ان يرد  
وقال لا يملكه غيره لان لفظ الاعارة موصوفة له والكسبي بالموضوع او كماله في اعارة  
ولان لفظ الاطعام او لفظ المداومة لا يخصص الزراعة والاعارة يستلزم وغيره لا يباين  
وغيره وكانت الكسبي بها او بخلاف ذلك لانها لا يباين الا لانه في العقد اعلم بولايه  
كتاب الحقيقه اي ملكا عين بلا عوض ونصح بالاجابة في قوله لانه عقد والعقد يتعقد  
بالاجابة في القبول وتتم بالقبض الكامل اتي تمام الهبة بالقبض الكامل الممكن في الموقوف  
فانقبض الكامل في الموقوف ما يباين في العار ما يباين في قبضه فتمام الرد قبض لهما  
والقبض الكامل في الموقوف القسمة بالقبض في قبض الموقوف على الموقوف بالاجابة  
من غير ان يكون بتبعية قبض الكل وفيما لا يحتمل القسمة بتبعية الكل فان قبض

في المجلس اذا منحه وبعده لا بد من الاذن اذا قبض في مجلس الهيبة بلا اذن كما قد مضى  
لان الهيبة دليل الاذن وبعده انقضت الجلس لان ياذن الواهب صريحاً وتعد  
بويست لان من خرج فيها وحلت واعطيت لان كلاهما يعمل في الهيبة واعطيت  
هذا الطعام لان الاطعام اذا اضيف الى ما يطعم عنه يراو به ملكك العين واذا  
اضيف الى ما لا يملك كقولك اطعمك هذه الارض اراد به العارية فينتفع بها كقولك  
لان ما ذكر في الخط اذا قال اطعمك هذا الطعام فاقبضه في هيبة لان الاطعام  
يحتل الملكية والباحة ما ذكر القبط حقيقة ان عاراً اراد به الملكية لان الهيبة  
هي الحاجة الى القبط يدرك على ان الاطعام يدور في القبط بعده لا يكون هيبة  
وكذلك هذا الثوب لا يراو به الملكية لان الثوب او كسوتهم ولباسهم لا يراو  
فلما نوبنا الى هذه المسئلة واعلم ان هذا الشيء قوله عليه السلام من اعز عني  
للمعروف ولورثته بعده وجعلته لك عري لان الكلام للملكية ودارى الهيبة  
تكتفي لان الكلام في الملكية طائراً وقوله تكتفي مشورة وتنبيه على المقصود  
نظير قوله هذا الطعام لك كذا وهذا الثوب لك كذا فيمنع عن ملكك على هذه الدار  
لان الارباب تفرق في المنفعة فيكون عارية الا اذا اراد به الهيبة فيجب ان لا يملك  
بقال حمل الامر فلا ما على الدار بعنون به الملكية فيجب بنية لاسيما اذا كان يراو  
وان قال دارى لك هيبة سكتي او سكتي هيبة او سكتي او سكتي صدقة او  
صدقة عارية او عارية هيبة فعارية لا يكون ملكاً كذا وفي الدرر فان هذه العارية  
تدل على العارية لا الهيبة وصحة بنية مشاع الاحتال الفم والرداء به اذا قسم اتي  
منفعة كاتري والحام والبيت الصدقة لا ما يحتال اي لا يقع الهيبة في مشاع لو قسم  
ليبقى منفعة غداً خلافاً لما في قولك هذا الثوب مني على شرط القبط فهو يتولى  
المشاع محل القبط كما في البيع وكذا في قول القبط منصوص عليه هيبة فلا بد  
من كماله ولا فرق عندنا بين ان يهبه الشريف او من الاجنبي والمفد اليه يوجب  
الطعام المعادن لا الشيوع الطاري كما اذا وهب ثم رجع في البعض الشائع

او استحق بعض الشائع بخلاف الرهن فان الشيوع الطاري فيه فان قسم  
وسلم حق عقد الهيبة اي اذا وهدب اليك المشاع ثم قسم ثم انما ما بالقبض  
وعند القبض لا شيوع ولا هيبة هيبة وقبض في رز ودين في التسمم ويمكن في الهيبة  
وان لم يكن او استخرج وسلم انما لا يجوز لان الموهوب بعد دم وقت الهيبة بخلاف المشاع  
وهيبة العين في مزرعة وصوف غنم وكحل وزرع في ارض مزرعة في ملك الهيبة المشاع  
اي لا يجوز هذه الهيبة لكن ان فصلت هذه الاشياء عن ملك الوارث في قبض من حق  
وهيبة شيوع هو في الموهوب له ثم بلا جد يقبل لان العيون في قبضه والقبط  
هو شرط بخلاف اذا باع منه لان القبط في البيع ممنون فلا ينوب عنه قبض المالك  
اما قبض الهيبة غير ممنون فيمنوب عنه وهيبة الارباب فله ثم بالعقد ان كان الموهوب  
في يد الارباب ويدودعه لانه يده كده لان كان في يد غاصب مبيعاً ماسداً  
او عرته لانه في يده او في ملكه فهو القصد في ذلك الهيبة والام كالأب  
عند غيبة غيبة منقطعة او عند موت وعدم وصية ان كان الطفل في عيالها  
وكذا كل من يعول الطفل لان التصرف في حق من في يده ضرب لا بد من كماله  
ما وهدب وتسلم في صفة فيملك التصرف في البيع فينفر وتلك هي ملكة الصغير في الهيبة  
اذا كان في يد الوارث في الاب هيبة الاجنبي له لم يقبضه لو عاها اي تم بقبضه  
فان كان تحت العقل التحصيل لانه في التصرف في المانع الذي لا يجمل غيره الحق بالبالغ  
الحاقل سكتا في قبض ابيه او جده او وصي احد هما او احد ان كان في جده  
لان الوارث ولا ية عليه لقيامهم مقام الاب واجنبي يترتبة لانه عليه يد المعبر  
الارث انه لا يملك اجنبي آخر ان يترعه من يده فيملك ما يخصه لغيره او بقبض  
على الطلعة لها ولو مع حرفة الاب بعد الزفاف لتعويض الاب مورثا اليه ولانه لا قبله  
او يخلان ما قبل الزفاف وصحة هيبة اثنين لواحد دارا لانه سداً ما جملة وقد تغير جملة  
فلا شيوع لا على خلافها اي ان يهبها واحد الاثنين لا يجوز عندنا جنيته او وثق  
المع لان هذه هيبة منها اذا التملك في احد فلا يوجب الشيوع كما اذا رهن من رجلين



بالقضاء والبرهان في حق من الاصل لا يثبت من الموهوب بل لا يثبت من نفسه  
 الواجب ووجه في ذلك ان العقد وقع جازا موجبا عن النسخ فكل النسخ في حق  
 حقا بما لا يغير على الاطلاق فكل ان الرد بالعيب بعد العقد لان النسخ هو من صفات  
 النسخ فافترقا وان تلف الموهوب ادى فيه الموهوب في حق من الموهوب  
 لا يرجع على رايه بشئ لانه عقد تبرع فلا يثبت فيه السلامة وهو غير عالم بالرد  
 في ضمن من المعاوضة سبب التبرع لانه غير حق والرهبة بشرط العوض سبب ابتداء شرط  
 التعيين في العوضين لكون كل منهما رهبة ومنه التبرع فواحدهما كما هو حكم الرهبة  
 يبيع التبرع ومنه شرط التعيين في شرط الرد في كل منهما بهذا عند ما ذكر  
 وان نفي بيع ابتداء وانتهى لان الاعتبار للمكانة قلنا ثبت على المعنيين في حق  
 ما امكن فان قلت الرهبة تملكها العين بلا عرض والبيع تملكها العين بعرض فكيف يجمع  
 وايضا التملك لا يجري فيه الشرط فتقول ويثبت له بطلان ان يبيع ذلك صا في ملكه  
 على هذا انك قلت بطل على المعنيين في الحالين كالابتداء والبقاء والتملك لا يجرى  
 بصرفه قمارا واما الشرط الذي لا يبرئ المأخوذ مما يحجب فالتملك لا ينافي فيه فيكون شرط  
 ابتداء واعتبار العبارة حتى لا يبرئ كالبائع لان قبل القبض كان له شرط في العوض  
 اعتبارا بما يؤول اليه حتى يتوفر عليه حكم البيع حاله البقاء لانه لا يبرئ حتى يفسد  
 ومن وجب امتداد الاحكام او على ان يرد عليه ويعتقرا ويستولر ما تحت الرهبة  
 وبطل الاستثناء والشرط وكذا لو وجب دار على ان يرد عليه بعضا او مخرجه  
 شيئا منه لان هذه الشروط هي مقتضى العقد وكانت ماسدة والرهبة لا يبرئ  
 حاله عند التبرع رايه في بعض الجرائس ان قوله ويعوضه شيئا منها يرجع الى التقديرات  
 فانه اذا التقدر بشرط العوض بطل الشرط واذ وجب بشرط العوض شيئا فان شرطه صحيح  
 اذ اوجبه بشرط ان يعوضه شيئا فالشرط باطل بشرط العوض مما يبيع اذ امكن معلوما  
 فحكم ان قوله يعوضه يرجع الى الرهبة والصدق وقد ولو ذكر المثل في رهبة فان الرهبة تملكها  
 لان العمل في كل حكم فم يكن كالاستثناء لا انتفاء الرهبة في العمل فبقي يبيح في حق الموهوب  
 او رهبة النسخ

مخلان

مخلان لولا اعتقده ثم يبرها اي ولو اعتقده المثل ثم يبرها بفتح الهبة لان العمل ليس ملكا  
 فاذا وهر بالام صار كانه يبرها او كسسته المثل فالهبة جازية ومن كان له يبرها اذا  
 جاءه ذلك من كسبه كان له ان يبرها وان اقرت له الهبة فالباقي كذا وانتهى  
 برب منتهى هو بالملك المأخوذ من التعيين في التبرع والبراء والبيع والعرض جازية للبر  
 حاله جبروت ولو رتبته بعده وهي ان يجعل داره كمنزلة عده فاذا مات رتبته اليه  
 اي العرض جعل المأخوذ كمنزلة عده مع شرط ان المأخوذ مات ثم دخل الوارث في هذا الشرط  
 باطل كما جاء به الحديث والترقب بالخله التوقي من اسم الرقب وهو الانتظار فكانت  
 يستلزم ان يكون المأخوذ في الخلعة عند الجعنة ومخدر حراما وعنده يوسع  
 لان قوله اري انك رقبتي اي دارتي كما انما انظر موكلا ليعود الي فقير وبطل الشرط  
 كالعرض قال لا اختلاف مبني على تعبيره وان قيل ان من قبله فذلك ان من قبله  
 فلي قاله بغيره كانت عارية في يده لانه يضمن الاطلاق الانتفاع به والصدق لله كالهبة  
 فالعوض يكون القبض لانه تبرع كالهبة ولا في متاع بغيره لما ثبت في الهبة ولا يرجع  
 اليها ان في الصدقة لانه المقصود به التبرع قد حصل ولو لم يفي اي كذا اذا اقتضى  
 على غرضي استحقاق الصدقة البتة على غرضي التبرع لانه الهبة تفيقر لانه المقصود به  
 التبرع قد حصل ولو كان جميع مال او ما املكه لفلان فهو به لانه ملكه لفلان  
 ملكا لغيره بالتملك في النوازل ولو كان جميع ما في منزله لفلان ولم يرد عليه في الرضا  
 ان كانوا فيه يهبون بالتملك بالتملك بالملك الى ذلك المثل ان يخلون في اقراره وان قال  
 ما ينسب اليه او يعرفه فاقرا رقبتي لو كانا يهبون سبب الي او معروف فانه يبري  
 فهو لفلان كان اقراره لانه لا يفرق من التملك في المأخوذ منه انه ملك لفلان ولكنه  
 مسؤولا فيكون اقراره ان كتاب الاجارة يبيع منقعة معلومة لبعض  
 معلوم وبين او عينه والقبض يبيع اقراره لانه المقصود به المنفعة وهي معلومة  
 واضافة التملك الى ما سجد لاصح ولكن يجوز انما الحاجة الى السرقة وردت بغيرها  
 الآثار وقيل على الاستدام عطل الاجراءه قبل ان يحن عرقه وقوله عليه السلام من سجد اجزا  
 فليعلم به

وتتوقف ثباتها على حصر وقت المنفعة والعين التي بها تمام المنفعة فيقول  
واثر العقد بطريق ملك المنفعة واستحقاقها حال وجودها على ما يكون للمنافع الواردة  
معلومة لما روي أن الجاهل في العوض يفتقر للمنازعة فقصارا كالمجاهل في ما لا يبيع  
وما يصح مما في البيع كالنفوذ والملك للموزون صلح اوجه في الاجارة لان الاجارة  
في حكم الثمن صحة وتنفذ بالشرط ويثبت فيها جبا الشرط والرؤية والعقد لطلبه  
وتفصيل والمنفعة تعرف بآثاره ببيان المدة كالسكنى والزراعة أي والمنافع بآثاره  
تفصيل معلومة بالمدة كالسكنى المدة ولا تكتفي بالزراعة فيصح مدة معلومة  
أي مدة كانت لان المدة اذا كانت معلومة كان قدر المنفعة فيها معلوما اذا كانت  
المنفعة لا تفتقر وقوله أي مدة كانت إشارة الى انه يجوز طالت المدة او قصرت لكونها  
وتحقق الحاجة اليها عس وفي خلاف ذلك فيجب وفي الوقت يتبع شرط الوقت  
فان لم يشرط ما يقتضى على ان لا يرد في الارض على ثلث سنين وفي غير ما عليه  
أي لا يجوز ان يزاد مدة الاجارة في الاوقات على ثلث سنين فاما في دعوى المستأجر  
انه مكلف اذا انقضت المدة وذكر بعضهم في حيز الزيادة على ثلث سنين ان يفتقر  
عقد ذلك عقد عسنة ويكتب في الكتاب فان كان بين فدان استأجر الوقت كذا وكذا سنة  
بكذا وكذا عقد في كل سنة وذكره لا يسمي ان الحيلة فيه ان يرفع الى الحاكم حتى يحجبه  
وكان الصلح بعدد يعني بالجزء من ثلث سنين في القضاة الا اذا كان المصلحة في المدة  
وتفصيل القضاة كان يفتقر بعدد جزاء واحد سنة واحدة الا اذا كان المصلحة في المدة  
هنا اذا لم يشرط الوقت على مدة الاجارة فان استمر طالت كسنة ثمانية المدة فهو على شرط  
طال او قصر لان شرط الوقت في كل ما كان في حيزه وتارة تعلم به في العمل كقسط التوب  
وجبا طنة وحمل قدر معلوم على دابة مسافة معلومة لانه اذا ابتاع الثوب لم يولد البيع  
وقدره وجب له الجايط والقد المحمول وجب له المسافة صارت المنفعة معلومة العقد  
وتربا بمال الاجارة قد يكون عقد على العمل كاستجار القطار والحيطة وتارة بالآثار  
كسفل هذا الموضع كذا لانه اذا اراد ما ينقله والموضع الذي يحمل الكيان المنفعة لانه  
تفصيل العقد

والاجارة لا تسحق بالثمن حلا فملك افعان الاجارة عند بيعه بغير الثمن كالمجمل  
فان المستأجر اذا جعل الاجارة فالمجمل هو الاجارة الواجبة بغير ان لا يكون له شيء زاد  
او بشرط فانه اذا شرط تجمل الاجارة بغير تجمل حق او باستيفاء المعقود عليه  
او التمكن منه تجمل بغير الدار ولم يستوفى منتهى المدة لان تسليم نفس المنفعة  
لا يستوفى فاقضت له الجاهل فقام تسليم المنفعة او التمكن من الانتفاع بغيره  
وتفصيل بالفسخ بقدر نفوت التمكن لان تسليم الجاهل ما اقيم مقام تسليم المنفعة للمتلقي  
في الانتفاع فاذا مات التمكن فانت التملك فانت التملك فانت التملك فانت التملك فانت التملك  
الغيب في بعض المدة سقط الاجارة بقدره اذا الانتفاع في بعضه وكبرت الدار والارض  
طلب الاجارة لكل يوم لانه منفعة مقصودة ان ان يبين وقت الاحتياج فيما العدة  
لانه بقره ان جيل يورث الدابة لكل حيلة لانه لا يسهل حيلة مقصودة وكذا في الحيلة  
او لا يفتقر الى الاجارة لانه لا يفتقر الى المدة والتمتع والغير فهو قول زفرير لان  
المقصود عليه حيلة المنفعة في المدة فلا يتوزع الاجارة اجزا كما اذا كان المعقود عليه  
العمل وتوجد القول لجمع البينة القياس من استحقاق الاجارة فمساغة ليجتمع  
المساواة الا ان المطالبة في كل ساعة يفتقر لان لا يفتقر لغيره فيقتصر به فمذا  
بما ذكرنا والمقتضار والحيطة بعد القرض من علمه وان علمه بيت المستأجر لان الحق في كل  
غير مستفيع فلا يستوجب الاجارة قبل القرض والحيطة بعد اخراج الخبز لان تمام العمل بالخارج  
كان اخرجه قبل الاخراج سقط الاجارة كالمالك قبل التسليم وان بعد ذلك ان اخرج  
اخرجه في غير ذلك الاجارة لانه صار مستأجرا بالوضع في بيت ان يربط المستأجر ولا يفتقر  
عليه لان لم يوجبه من الحيانة قال زفرير في هذا عند الجحيفة وهو قال ان شاء المستأجر  
فتمتة مثل حقيقة ولا اجارة لانه مضمون عليه لغيره والابتداء في التسليم وان شاء المدة  
الخبر والله الاجارة والطلباح للموتى بعد الفوت اعتبار اللعوق والشار بالبيع بعد اقامته  
عند ابيه جحيفة وهو قال لا بعد تسريحه لان التسريح تمام عمله ولا يضمن الفداء قبله  
فصار كالاخراج من التور والاق الاجارة هو الذي يتولاه عرما وهو غير فيما اقيم عليه





لأن الحج لا يولد إلا بالسيوف والوطية كالشجر وفي الجامع الصغير إذا انقضت الاجارة  
 وفي الارض بطنية ما تعلق بالانهاية لان الرقعة بالانهاية لها ما شبه الشجر والرجح يترك  
 باجر المثال الى ان يدرك أي اذا انقضت مدة الاجارة والرجح يقل حيث يترك بالمثل  
 الى زمان لا يذكر لان الانهاية معلومة فامكن رعاية الجانبين واستحقاق الزيادة  
 للركوب في الحبل لأن منفعة معنوية معلومة والثوب ليس فاما ان اطلق فلو كان  
 ويلبس من شاء الاطلاق القنط وتماوت الساسن الركوب ليس فوارك  
 او ليس هو اوارك واليس غيره تعاقب فلا يستعمل غيره فصار كأنه نقط الركوب  
 اولى به وان قيد بالركوب لا يسر في ان ضمن لأن الساسن تعاقب وتون في الركوب  
 واللبس في التعاقب وليس ان ينفذه وكذا كل ما يختلف باختلاف السجل  
 وما لا يختلف به فنفقده بغيره فلو شرط كذا واحد جاز ان يسكن غيره لأن  
 التعقيب غير مفيد لعدم التعاقب والتدوير باللبس خارج على ما ذكرنا وان كان  
 على الدابة نوعا وقدر الركوب بطله حمل مثله في القنطرا واختلفت كالشعر والسهم  
 لأنه دخل تحت الاذن لعدم التعاقب او لكونه غير ارضي الاول لا ما هو ارضي الخطه  
 كالمثل كالتعليم الرضا فيه وان سمي قدر ارضي القنط فليس ان يحمل مثل الزيادة  
 لأنه ربما يكون ارضي الدابة فلا ان الحدية تكتفي في موضع منظره والقنط يرتبط على ظهره  
 وان زاد على ما سمي فحطبت ضمن قدر الزيادة لكونه ساسن وان كانت بطيخ  
 ما حملها لأنها عطبت بما هو اذن فيه وغير اذن وللبس في العمل ما نعم عليها  
 والا فكل القيمة أي اذا كان عليها حلا لا يطبقه مثل تلك الدابة فحينئذ يغير كذا  
 لعدم الاذن في الاصل او بوجوه المعاص وفي الارواح ايضا بالنقص ولا جرم بالنقل  
 لأن الدابة لا يغير ما حمل الركوب الخفيف وتختل عليه بالركوب الثقيل العمل بالفرسية وكما  
 الاذن في غير موزون فلا يمكن معرفة الوزن ما غير عدد الركوب في الجنازة في الجنازة  
 وان اخبر بالجماع او بغيره فحطبت ضمن عندئذ حقيقته حلا فاما ما فيها هو معاد  
 أي وقال لا يضمن اذا فعل فعلا متعارفا لأن المتعارف ما يدخل تحت مطلق العتد

فلان

فكان حاصلا باذن المالك فلا يضمنه ولا يجزيه حقيقة ان الاذن معقوبه والامتياز  
 او يتحقق التوفيق بدونه ونحوها فليدفع العتد فيه فينتهي بوصف الامانة كالمورد في الامانة  
 وان جاوزها مكنا ساسن ضمن ولا يبرأ منه الا بالمشاه وان استأجرها فاما  
 واما ما في الاصح واما حال هذا فعليا لما قيل ان يضمن الاستجار فاما ما في ان يضمن الاجارة  
 انتهت بالوصول الى ذلك الموضوع فيضمن الجواز عند ما اذا استجار فاما ما في الجواز  
 فاما زعم ذلك الموضع ثم ردوا اليه لا يضمن كالمورد اذا حالف ثم عاد الى الوفاق لكن الموضع  
 اقول ان يملك الدابة في ذلك الموضع بسبب يقين بانه لا يدخل الجواز عن ذلك الموضع  
 فيه حتى ذلك السبب فيجوز لعدم الضمان وان يملك بسبب اليقين بذلك بل يمكن ان يكون  
 موقوف بغير الضمان هو وان فرغ من سرج الحمار واسرجه بما يسرجه بمثل لا يضمن لأنه  
 اذا كان يماثل الاول كان المالك را ضيا به ويتساوى له ذلك المالك اذا زاد في العتد  
 بعينه الا اذا كان زائدا عليه في الوزن في حينئذ يضمن الزيادة وان اسرجه واوكله  
 بما لا يسرجه او لا يوكف به بمثل ضمن لأن لم يتساوى له الاذن في غيره فصار محالما وكلما  
 ان اوكله بما يوكف به بمثل عندئذ حقيقته او لا يضمن قدر ما زاد وزنه على السرج عند  
 لأنه اذا كان لا يوكف بمثل الحمار كان هو والسرج سواء فيكون المالك را ضيا به الا اذا  
 كان زائدا على السرج في الوزن فيضمن الزيادة لأنه لم يبرهن بالزيادة فصار كما زيادة  
 في الحمل المستحق اذا كانت من جنس ولا يجزيه حقيقة الا كاف ليس يجب السرج لأنه للحمل المستحق  
 للركوب كذا ينبغي احد ما على ظهر الدابة ما لا ينبغي على الاذن فكان محالما اذا  
 حمل به وقد شرط الخطه وان سلك الحمار فاما غير ما عتد المالك ما يملك النكاح  
 للامتنان عليه لم يتفاوت الطريقان لأن عند ذلك التعقيب غير متغير وان تفاوت  
 او كان لا يسلكه الساسن حله بالرجح فمتكافئ ضمن لأن في التعقيب فصار رعايا وان لم ينع  
 فله الاجر لأنه ارتفع الخلاف مع وان ينع صورة وان عين رجع به فزع رغبة  
 ضمن ما عتد الارض لا اجر عليه لأن الركاب يقرب الارض من الخطه لا يشار  
 عودها فيها وكثرة الحاجة الى سقيها فكان خلافا الى شرط فيضمن ما عتد ولا جرم



لأنه عاصم الارض على ما قدرناه وان احرقنا طه الثوب بصلحنا طه وحيث  
الملك بين الضمنية وبين اخذ القبار ودفع اجرة مثل ما زاد على ما سيجر قبل  
معناه الرطوب الذي هو ذو طاق لأن يستعمل القبار وقيل هو تحول على اطلاق  
لأنهما يتقاربان في المنفعة وعن برج حليفة برانه يفهمه من غير خيار لأن القبار  
خلافاً من غير القيصير وجه الظاهر انه يقيس من وجهه فانه يشترط وينتفع به  
انتفاع الغير بما جازت الموافقة والمخالفة فيجعل في جرتين من ذلك انما جازت  
لغرضه الموافقة ولا يملك ولا يدرج المستحق في سائر الجازات انما  
على ما بينته في باب انشاء التمسك وكذا لو احرق القبار في طهر او في الارض او في  
يفهمه ما يملكه الجار للتمتع وتوفي في المنفعة والتمتع انه يتخير للمالك في استعمال المنفعة  
وصار كمن احرق طهر من شئ من غير كونه جازاً فانه يتخير كذا في باب الجارة  
القاسرة الجارة تفيد بالشر وطه كايض السبع لأن له بغيره الماترى انه  
عقد يملك ويبيع كجذبها اجرة مثل ما زاد على المستحق وقيل زفوات فقي وجب القبار  
ما يقع اعتبار السبع الاعلى وان كان المنفعة لا يتقوم بنفسه بل بالعقد جازة القبار  
فيكون في الضرورة في الضيق من القبار سبعة السبع فيعتبر بالمجمل في الضيق عادة  
لكنها اذا انقضا على مقدار السبع سبعة السبع الزيادة فاذا انقضى اجرة المثل كجذب  
زيادة المستحق في التسمية كذا في البيع لأن العين تقوم بنفسه وهو موجب الجاهلي  
فان حق التسمية انتقل عنه والافلا ومن استاجر داراً كالمسكن لم يدرج العقد في  
فقط فانه في بنية الشهر ان يسمي حصة الشهر لأن الاصل ان حصة كل  
اذا دخل في انما له بغيره في الواحد لتقدر العمل بالعموم فكان الشهر الواحد  
ففي العقد فيه فاذا لم يملك واحد من ان ينقص الجارة لانها العقد الصحيح ولو  
جمله شهر معلوم جاز لان المدة صارت معلومة وكل شهر سكن منه ساعة في  
وسقط حق السبع أي لم يكن للمواجر ان يخرجها لان ينقص الشهر وكذا في كل شهر سكن  
في قوله لانتم العقد يتراعى ما بالتمتع في الشهر لان ان الذي ذكره في الكتاب

هو القياس على الرواية بماؤه في الليلة الاولى ويومها وقد قال بعض المشايخ  
في الرواية ان يبقى الحي لكل واحد منهما في الليلة الاولى في الشهر الثاني ويومها  
لأن في اعتبار الاول بعض المخرج وان استأجر ما سنة بكذا في وان لم يبيع في  
كل شهر لأن المدة معلومة بدون التقييم فصارت جارة شهر واحد فانه جاز  
وان لم يبيع في كل شهر يوم واحد المدة ما بين والآخر وان لم يسم شيئا في وقت  
العقد أي في يوم الوقت الذي استأجره لأن الاول كما في حق الجارة على نحو  
ما بينه الميعين محله في القدم لأن الثاني ليس محله فان كان محل العقد جازاً كان  
المحل اعتباراً بالليلة لأنها هي الاصل والافلا لا يام أي وان كان فاشاً في الشهر لكل  
بالا يام عند ابي حنيفة وهو رواية عن ابي يوسف وعند محمد وهو رواية عن ابي حنيفة  
الاول بالايام والآخر بالاليلة لأن الايام لبصار اليام ضرورة وفيه الاوان  
وكذا في حق الاول بالايام ابتداء الثاني بالايام ضرورة في هذا الاخر السنة  
ونظيره العدة وقد مر في الطلاق والبولوس من رواية مع الامام في آخره  
وكذا العدة ونحوها اخذ اجرة الحمام واستأجر قلعة في الدار من غير بيع الجارية لا جاز  
وقد قال عليه السلام ما رآه المؤمنون حساً فهو عند الله حساً ما الجحيم قلنا وما الذي  
عليه السلام اجتموع واعطى الجحيم الاجرة ولأنه استأجر على معلوم ما هو معلوم فيجب جاز  
لا اخذ اجرة حسب نفسه وهو ان يواجر في كل ليلة وعلى الامان لقوله عليه السلام  
ان من الشئ عسب نفسه على ما اخذ الاجرة عليه وعلى الطاعة كما لا فان لم يجر  
والامانة وتعليم القرآن والعفة والاصل ان كل طاعة تخص المسلم بالاجر الا بخلاف  
عليه عندنا وقد خذ ان فني يصير على ولا يتعين على الاجرة لأنه استأجر على معلوم غير متعين  
عليه فجزءه وانما قوله عليه السلام افرق الفان ولا تأكلوا من ثمره حتى يفرق الله بينكم  
العثمان بن عفان الحاضر فان اخذت مؤزماً فلا تأخذ على الاذان اجماعاً ولا في  
منه حصلت وقفت على الجاهل في هذا بغيره ولا يجوز للاخذ الاجرة من غيره كما في القدم  
والفصول لأن التعليم لا يابى للمعلم عليه الا بمغنى من قبل المنفعة فيكون ملته بالمال لا يدر  
على حصة من المصلحة

وعلى هذا تعليم لقضاة على رواية القدر وحيثما كان الفداء والنوع والملاهي  
أي لا يجوز الاستيجار على الفداء والنوع وكذا في الملاهي لأنه استيجار على المعصية  
لا يستحق بالعقد ويقع اليوم بالجواز على الأمانة وتعليم القرآن والفتنة والاصل  
عندنا أنه لا يجوز الاجارة على الفداء وعلى المخارج لكن لما وقع الفتور في الامور الدينية  
يفتح بعض التعليم لقرآن والفتنة كذا على النذر اسر ويجوز المستاجر على دفع ما يستحقه من قبل  
وعلى دفع الحلو المرسوم المحلوة لفتح الخاء الغر المعجم يهديه الى المصلح على ان  
بعض صور القرآن بحيث بها لا تكون العادة جرت بايدي الخلاوي وتعلمه يستعمل  
اهل ما وراء النهر ولا يقع اجارة المتاع الا في الشريك بهذا عند البيهقي وفيه وعندنا  
بعض مطلقا من الشريك غيره من وان اجروا من رجلين مع الفاء لان التسليم يقع  
جمله ثم السبع يتفرق الملك فيما بينه الطاري ويجوز استيجار الظرف باجر معلوم  
لقرآن كما ان ارضعتكم فان توهنت اجوهن ولان التعامل كان جاريا في عهد  
رسول الله عليه السلام وقبله وقد اقرهم عليه ثم قبل ان العقد يقع على المانع وفيه فخرنا  
للمصنف القيام والدين يستحق على طرية الشئ بمنزلة الشئ في التوبة قبل ان العقد  
يقع على الدين والخدنة مألوفة وهذا هو ارضعته بالهبة لا يستحق الاجرة والاول  
اقرب الى الفتنة لان العقد لا جارة لا ينعقد على الايمان بطريق الاستهلاك مقتضوا  
كما اذا استاجر بكرة لبشر ليزنها وحينئذ الفداء عن الارضاع بلهبة ان استأجر  
واذا ثبت ما ذكرنا يصح اذا كانت الاجرة معلومة اعتبارا بالاستيجار على الخدنة  
وكذا بطعامها وكسوتها استحق عند البيهقي في خلافا لما اتي به في الاجرة لان  
الاجرة مجهولة فصار كما اذا استأجر الخدنة والفتنة وله ان الجزالة فيه لا يقع في المنا  
لان في العادة التوسعة على الطعام فتعقد على الاولاد فصار جميع فغيره خدنة  
والطبخ لان الجزالة في تغطية المائدة زنة وعليها غسل الصبي غسل ثياب واصلاح طعام  
ودونه لان العمل عليها فاقول انه يوجب العرف بما لا يقع فيه من هذا الباب فاجره  
بل العرف من غسل ثياب الصبي واصلاح الطعام وغير ذلك على الظاهر لان شئ منها لا يجوز

واجرا كما علمت نفقة عليه وما ذكره محمد بن ابي القاسم والرياحان على الظاهر فذكر  
في علوة اهل الكوفة فان ارضعت في المدة بلبين مائة او غيرة بطعام فلما جاز لها  
لانها لم تات بعمل مستحق عليها وهو الارضاع فان هذا الجواز ليس من جنس  
فانما الجواز لاجره لان المنة لان ارضاع العمل وكزوجها وطرفها لان الوطء من الزرع  
فلا يمكن من ابطال حقه لا يثبت المستاجر لان المنة حقه وله فسخه ان لم يكن رضاه  
ان كان نكاحا فطاهره صيانة لحقه لان اقرب به ولا يهل الطفل فسخه ان رضاه  
او جهلته اذا فاعا على الصبي في لينة لان لبن الحامل يولد الصبي وتكون له الحام  
الفتح اذا رضعت ايضا وان استجارها كالبنيح لهذا بنصفه او جاز لجل عليه  
طعا ما يقع منه او تورط ليجز بالبيعه في رقيقه ويجز في النكاح في الكل لا يجازيه  
المسمى وهذا اصل كبير يعرفه فادكر من الاجارة سيما في ديارنا والمغني فيه  
ان يستاجر عاجز عن تسليم الاجرة وهو بعض المسجون والمجنون والمجنون لا يفعل الا بغير  
فلا يقدح في الاجارة بغيره وهذا بخلاف اذا استأجره ليجل نصف طاهيه  
بالنصف الاجرة حيث لا يجز الاجرة لان الاجرة مذكورة في الحال بالبيعه فيها من تركها  
بينها وان استأجره ليجز اليوم فيغير ابد ربه وهذا عند البيهقي في خلافا  
لها وقولنا في الاجارة وهو جاز لا يجز للمعتود عليه عملا ويجعل ذكر الوقت  
لا يستحق التحصيل للمعتد فترفع الجزالة وله ان المعتود عليه مجهول لان ذكر الوقت  
يوجب كون المنفعة معقودا عليه وذكر العمل يوجب كونه معقودا عليه لا يوجب  
ولم يقع المستاجر في المنة ولتفع الاجرة في الاول فيفتي المائدة زنة وعنه البيهقي في  
انه يصح الاجارة اذا قال في اليوم وقد سمي عملا لان للطرفين المنة المعقود عليه العمل  
مختلف قوله اليوم وقد مر في خلافا وكما قال في اليوم صح انما قال لان كل في  
لا يفتي الاستقراء وان استأجر ارضا على ان يكرها ويزرعها او يبيعها ويزرعها  
صح لان الزراعة مستحبة بالعقد ولا يثبت الزراعة الا بالتسليم والكرار فكلان  
كل واحد منهما مستحبا وكل شرط من شرطه صفة كان من مقتضى العقد فذكره لا يوجب



وعلى ان يشترط ان يكون باقرين فان كان المراد ان يرد ما مكره فلا يكون في المادة  
فانه شرط لا يقتضي العقد ويقنع لاحد العاقدين وهو الموجد وان لم يكن المراد بهذا  
فان كان المراد ان يخرج الرجع اليه بالكره تبين ان العقد لان الشرط لا يقتضي العقد  
وان كان يخرج بدونه فان كان اثره يفي بعد انهما العقد ليقاد في منفعة الرجع  
وان كان اثره لا يفي الا في اوكي يرد ذكر ان المراد لانها العظام فان منفعة  
كره يفي بعد انفسا والعقد او يفسد لا يصح فان منفعة يفي بعد انفسا والعقد  
وكذا الاستيفاء لمرعاة راحة ارض اخرى فلا فرق بينه وبين كونه يفي بعد انفسا  
بسكن وليس بأس وقال ان في هو جائز لان المنافع بمنزلة الاعيان حتى جاز  
الاجارة باجرة دين ولا يصير دينين ولان الجنب لو اذخر ثمن الثمن عندنا  
فصار كالمبيع القوي بالمقوى نسبه والى هذا اشار رحمه الله في الاجارة في حقه  
بخلاف القياس المجاز ولا حاجة عندنا الى الجنب بخلاف ما اذا اختلف جنب المنفعة  
وان استاجر شركه او حماره لخل طعام هو لها لا يلزم الاجرة كراهن استاجر الرهن  
من كراهن وقال ان من رجع للمنفعة على غيره وعنده وبيع العين من ابعاد  
جائز وصار كما اذا استاجر دارا مشتركة بينه وبين غيره ليصنع فيه الطعام ويحلب  
منه كما يحلب له الشارب لانه استاجر على عمله لا وجود له لان العمل فعل  
لا يتصور فكل ما يبع بخلاف البيع لانه تصرف حكيم فاذا لم يتصور ان لم يعقد عليه  
فلا يلزم الاجرة ولان ما يجره ويحمله الا وهو شركه فيكون عاملا لنفسه لا يخفى  
بخلاف الدار المشتركة لان المعقود فيها المنافع ويحقق تسليمه بدون وضع الطعام  
بخلاف العبد لان المعقود عليه ما هو ملك نصيبا جوهرا اذ حكمته بكون ايقاعه  
وان استاجر ارضا ولم يذكر ان يزرعها او لم يبين ما يزرعها لا يصح ان لم يبين ان  
الارض مستأجرة للزراعة وغيره وكذا ما يزرع في مختلف فنه ايضا الارض منه لا يزرع  
بها غيره فلم يكن المعقود عليه مملوكا فان زرعها وبيعها الاجل عاودت حتى اولى المستحق  
وبهذا استحسن وفي القياس لا يجوز وهو قول زفر ولا يرد في ان اقلها بغير

وجه الاستحسن ان الجراية ارتفعت قبل تمام العقد فينقل جاز كما اذا ارتفعت  
في حالة العقد وصار كما اذا اسقط الاجل الجنب قبل مضى او الجنب الزايد في المرة  
وان استاجر حمارا الى مكة ولم يذكر ما يحمله على حمل المعقود فنفي في نصف الطريق  
لا يضمن لان العين المستأجرة امانة في يد المستأجر فان كان الاجارة ماسدة وان  
بلغ مكة فلا مستحق مستحقا على ما ذكرنا في المسئلة الاولى وان اخفصا قبل الرجع  
والجنب انقصت الاجارة للنفاء اذا الف وقام به بعد فصل الاجارة المستأجر  
من جعل غيره واحدا ولا يستحق الاجرة حتى يعمل كما يقتضيه والقضا لان المعقود عليه  
اعماله والاعمال اثره وكان لان يعمل العامة لان من فعله يصير تحت لواحد من  
هذا الوجه يستحق المانع في يده امانة لا يضمن ان يملك ان شرط ضامنه به  
اعلم ان المانع في يده امانة عندنا في حقه ولا يضمن الا بالتقيد كما في الودعة  
وعنده يضمن ان امكن التحريم من كالفصل في شرطتهما ما روى عن علي بن  
انما كما لا يضمن ان الاجل لم يزرع ولان الحفظ مستحق عليه لا يمكن العمل الا بما  
يستطيع الاحتراز عند كالفصل في شرطتهما ما روى عن علي بن  
بخلاف ما لا يمكن كالحجج العامة للموت والعذر المكابر لانه لا تقيد بجزئته ولا يضمن  
ان العين امانة في يده لان القبض حصل باذنه وانما هو يملكه لا يملك التحريم  
لا يضمنه ولو كان مضمونا ضمنه كما في المعقود الحفظ مستحق عليه لا يقصود او انما  
لا يملك الاجرة بخلاف المورد باجر لان الحفظ مستحق عليه يقصود انما يملك الاجرة  
ويضمن تكلف بعلمه انما ما يخرج الثوب في دقة وراق الحما والاقطاع الجنب الزايد  
بشرط المكاري وعرف التفتية في هذا وقال زفر ان في له الاضمان عليه امره  
بالفعل اطلاقا فينتقل به على المولى تسليم وصار كاجل واحد ومعين القضا ولانما  
ان الداخل يزرع الاذن ما هو داخل تحت العقد وهو العمل المصلح لانه هو الوسيلة  
الى اثره وهو المعقود عليه حقيقة حتى لو حصل بفعل الغير كاجل فلم يكن المستأجر في ذوات  
بخلاف المعين لانه مبرع فلا يمكن تقييده بالمصلح لانه يتبع عن التبرع وبما نحن فيه

يعمل بالاجور واما كونه تعقيداً به بخلاف الاجور الواحد على ما ذكره ان شاء الله تعالى  
فمقتضى انهما مبه مكان من صنعه لكن لا يصح ان يكون من جنس في السنية او  
من الكرامة وان يسوقه وقوله لانه الواجب ان لا يتغير في السنية او  
يجب الحيازة وان لا يتغير في العاقلة واما المعقود والاشجار العاقلة ولا يصح ان  
ولا يراعى لم يحا ولا لمعاد حتى اذا فصل الفضا واخرج الزرع ولم يتغير في الموضع  
المعاد فلا يمان عليه كما عرفت في الجامع الصغير بطلان رزق واثباته يداني في  
او حيازة في عذر باذن مولاه فاما فلا يمان عليه في كل واحد من هاتين العبارتين  
نوع بيان وجهه انه لا يمكن التسمية التسمية على قوة الطباع ونوعها  
في تحمل الاسم فلا يمكن التسمية في العمل والكل ذلك في الشئ من غيره مما قد عرفت  
لانه قوة ودون تعريف بالاجور واما ما يمكن القول بالتعريف ولو انكر ذلك في طريق التمر  
فلا يمكن ان يضمنه في مكان حمله لا اجور في مكان كسره ولا الاجور كسره  
اما الصمان فلما قلنا والقول بالعلم او بالقطع الجليل وكل ذلك من صنعه واما الحيازة  
فلا بد ان انكر في الطريق والجمل شئ واحد يتبين انه وقع تقديره في الابدان فهذا  
الوجود له فيه وجه آخر وهو انه ابتداء الحمل حصل باذنه فلم يكن تقديره واما ما عرفت  
عنه انكر في جمل ما في الوجوه من شاء وفي الوجه الثالث ان الاجور بعد ما استوفى  
وفي الاول ان الاجور لا يملكه استوفى اصله والاجور الخاص من اجل واحد وبسبب اجور واحد  
وبسبب الاجور بسبب حمله وان لم يعمل لكن استوفى في سنة وارجح العلم واما  
سبب اجور حمله فلا يمكن ان يعمل غيره لانه بما فقه المدة صار مستحق له والاجور قابل  
بالمنافعة وانما يبقى الاجور مستحق وان لم يعمل عمل ولا يضمن كالتلف في يده او بحمله  
اما الاول فلان العين اما تملكه في يده لانه قبض باذنه فهذا هو غرضه وكذا عرفت  
لانه تضمن الاجور لم يترك نوع استحقاقه عند الصيانة او المالك في الاجور الواحد  
لا يتقبل الاعمال فيكون السلامة غالبية فيؤخذ فيه بالغير واما الثاني فلان المانع  
شئ صار ملكه المتنازع فاذا اراده بالتصرف في ملكه ويصير ما يملكه من غير  
مستوفى لانه

فانه فعله بنفسه فلهذا لا يضمنه ويصح ان يكون الاجور بغيره في كل واحد من هاتين العبارتين  
انما سبب الحيازة حيازة فاسيا فبدرهم او روبا فبدرهم وان صيغة التضمن  
بدرهم او روبا فبدرهم وان سبقت هذه فبدرهم في الشرايين فبدرهم  
وان ركبنا الكوفة فبدرهم او الى واسط فبدرهم وكذا يصح لو ردت دين لثمة  
لابين رابعة والمعتبر في جميع ذلك البيع والجامع ونوع الحيازة غير انه لا بد من اشتراط  
الحيازة في البيع وفي الاجارة لا يشترط ذلك لانه الاجور ما يملك بالعلم فعند ذلك يعتبر  
المعقود عليه علوما وفي البيع في الشئ من غيره فبدرهم في الشرايين فبدرهم  
المساكنة الا بالاثبات الحيازة ولو كان ان خطت اليوم فبدرهم او غدا فبدرهم  
فما خط اليوم فبدرهم وان حاطه غدا فبدرهم المثل عند البيع فبدرهم او غدا فبدرهم  
وفي الجامع الصغير لا يضمن نصف درهم ولا يراعى درهم وقال الشرحان جازان  
وقال زكريا الشرحان ماسان لانه الحيازة شئ واحد وقد ذكرنا ما يملكه بالعلم  
فيكون من الاول انما لانه ذكر اليوم بالتعريف وذكر الفدية لانه في كل يوم تسميته  
واما ان ذكر اليوم للمناقب وذكر الفدية للتعليل فلا يجمع في كل يوم تسميته وان  
التعجيل والناظر مقصود من منزلة اختلاف النوعين ولا يجمع بينهما وان ذكر الفدية  
للتعليل فبدرهم ولا يمكن حمل اليوم على التوقيت لانه في المدة العقد لا يجمع الوقت والعمل  
واذا كان كذلك يجمع في العقد تسميته دون اليوم فيقول الاول في كل يوم تسميته  
وبذلك المثل لا يجمع وزنه نصف الدرهم لانه هو المسمى وفي الجامع الصغير لا يراعى  
درهم ولا يضمن نصف درهم لانه التسمية الاولى لا ينعقد في اليوم الثاني فيعتبر  
لمنع الزيادة وتعتبر التسمية الثانية لمنع النقصان فان حاطه في اليوم الثالث لا يراعى  
نصف درهم عند البيع فبدرهم وهو الصحيح لانه اذا لم يرض بالثمن في العقد فبالزيادة  
عليه لا بعد الفدية ولو كان ان سكت هذا الحيازة على رافد درهم او حاددا  
فبدرهم جاز وانما العلمين فعل الحق المسمى في غير اية حقيقة فبدرهم او حاددا  
الاجارة فاسدة وكذلك ان اسما جريسي على ان سكت على رافد درهم وان سكت









اولم يحكي كنه قال الاربر بالاجرة فلا وان لم يهن على ملكه بعد محقة فانه اذ يحكي ملكه  
لم يكن راضيا بالاجارة مع ان لم يقصده ان يملكه البتة بعد محقة والعامة عليه ملكه في  
لا يكون راضيا بالاجرة مع ان اجرا استاجره بالشره يقصد به بالفضل لانه لا يملكه  
وتصح الاجارة مضافة وكذا استجره اي مضافا الى الزمان المستقبل لانه الاجارة تفعل  
تملكا للمنافع والمنافع لا يتصور وجودها في الحال فتكون مضافة ضرورة وان هذا  
قلما تستقر ساعد فاعده على حجب وجود المنفعة وحدوثها على ابتداءه وان كان الكفا  
في هذا هو معنى الاضافة ونسجها معتبرا فيجب ان يضافه الاخرى ان البيع لما لم يحجر  
اضافه لا يحجز اضافة نسجها ايضا الزمان وهو الاضافة لانه معتبر به والارادة  
والمعاطلة وفي المسائل اجارة لان في بيعها يحجزها على انها اجارة فيحجز  
اضافتها لما ذكرنا والمصارفة والوكالة من باب الاطلاق وكل لا يحجز اضافة  
على ما بينته والكفاية وهو التزم للمال ابتداء فيحجز اضافة وتعلقها بالشرط  
لكن فيها تعلقها بالشرط فلا يحجز تعلقها بالشرط بل بشرط اعلام بخلاف الوكالة  
فانها يحجز تعلقها بالشرط اذ كان متعارفا والايضا وهو قامة الشخص  
معام نفسه التصرف بعد الموت والوصية وهي تملكها لما ايجل الموت لكانت  
الامضا فيكون اذ الاضافة في الحال لا يتصور الا ان يجعل مجازاة الوكالة والعشاء  
والامارة يحجز تعلقها بالشرط واهلها الزمان لانها تولية وقنوية فيحجز  
فجاز تعلقها بالشرط الاخرى انه عليه السلام اعز زيد بن حارثة ثم قال ان قل زيدا فيحجز  
وان قل جعفر فبعد التابن رواه عن زيد بن حارثة فيحجزه واهل الجاهل والطلاق والعقود والوقت  
وكل لا يحجز اضافة لا البيع واجازته ونسجها والقسم والشركة والرهبة  
والكفاية والرجعة والقلم على مال واهل الدين يعم هذه الاشياء ولا يحجز راضيا  
الارزاق المستقبل لانها تملكه وقد امكن تنجيزه في الحال فلا حاجة الى الاضافة بخلاف  
الفصل الاول لان الاجارة وما ملكها لا يمكن تملكه في الحال وكذا الوصية واما الامانة  
والقصد فمن باب الكفاية والكفاية في التزم وقد بيناه في البيع والكفاية في التزم  
والايضا في الكفاية

كبر

كتاب المكاتب الكتابية كبر المملوك في الحال والورقة في المال هذا ما شرع  
وفي الكفاية مدار هذا اللفظ على الجمع ومنه الكتابية الجبل العظم والكتب جمع الحروف  
في الخط فمن كاتبه مملوك ولو صغير يعمل اتي البيع والشراء فحق الاجارة فيقول  
اذا اقل من اهل القبول والتصرف بافع في حصة وان في كفاية فيه وهو  
بناء على ملة اذن الصبي في الجارة بخلاف اذا كان لا يعمل البيع والشراء  
لان القبول لا يتحقق منه فلا يتعد العقد حتى لو ادى عنه غيره لا يعتق وقد  
ما دفع بمال حال او مؤجل او يحجز فقبيل حج اتي وقبل العبد ذلك ما ركبنا  
اما الجواز فله في التملك كما يتصور ان علم فمخرجه وهذا الامر ليس على اجماع  
بين الفقهاء وانما هو من رتب هو الصحيح في الحمل على الاباحة العامة الشرط  
اذا هو مباح بدونه اما القنينة معلقة به والمرد بالخير المذكور على ما قيل  
ان لا يعتق بالمسلمين بعد عتق فان كان يفرقهم فلا فضل ان لا يكاتب  
وان كان مبيع لو فعله واما اشتراط قبول فلان مال يلزمه فلا بد من التزم  
ولا يعتق الا باء وكل العبد لقوله عليه السلام ايمان عبد كونه على مائة دينار  
واذا ما الا عشرة دنانير فهو عبد وقال عليه السلام المكاتب عبد ولو لم يبيع  
عليه درهم وقيل فخلان الصحابة رضيوا واخترناه قول زيد بن حارثة ويعتق ما دله  
وان لم يقل المولى اذا اذنتها فانه حر لان موجبه العقد ثبتت في غير تصرح به  
كما في البيع ولا يحجز خط النبي في البذل كما قاله البعض وكذا لو قال جعلت  
عليك كذا توريه بحجوا او كذا وكذا او فاما اذا اذنته فانه حر وان حرج  
تفعل فقبيل فان بهذه مكاتبته لانه لا يتبع الكفاية ولو قال اذا اذنت اتي  
العالم ثم رماه فانه حر فهو تعلق وقيل مكاتبته في رواية ابي سليمان لان  
التجيم يدل على الجواز في ذلك الكفاية في نسجها اي يفتقر الى ان يكون اعتبارا بالاعتق  
بالاداء حره واذا صححت الكتابية بخرج عن يد المولى دون ملكه فلحقه في الكفاية  
فهو من قسمه الكفاية بده الى الكفاية نفسه ولحقه في مقصود الكتابية وهو اداء  
البذل

فيملك البيع والشراء الخروج الى الشراء وان لم يملكه المولى اما عدم الخروج عن ملكه  
فلما روينا ولا نعرفه مما وضعه ومبناه على المساوات وينعدم ذلك من غير العتق  
ويحقق بنا حقه لانه ثبت له رفع ما كونه ويثبت للمولى في الذمة حتى يخرج  
فان ائلف ما له صفة لان المولى كالا جني في حق الكتابه ونفسه في المولى يجعل ذلك  
لا يملك المولى فيمنع حصول الغرض المستحق بالعتق وكذا ان وعلى المكاتبه ان  
لزم العتق لانها صارت اخفى باخراجها لتسليم المقتضى بالكتابة وهو الموقوف  
الى البدل فيجانبه والحقية منه جازية عليه وما في دفع البضائع بالافراء  
والايجاع او حتى عليها او على ولد لا ترمي اليه على ما يتبادر وان كانت عليه  
فستكون له في ماله فقد يكون درهما وقد يكون دينار فان ادا ما عتق وكذا العتق  
لو كانت على عين غيره تتعين بالتعيين بهذا ظاهر الرواية وعندنا في حصة  
انها تصح حتى اذا حكموا عليها حتى وان عجزت الى الترق وفيه اختلاف في اقسام الترق  
او دنايه فان الكتابة بغيرها جازية لعدم تغيرها او على مائة وربع على عبد غير  
حتى لو شرط ان يردها بعينها حتى حتى وعندنا في بيع يوفى بخمسة مائة على قيمة  
المكاتبه وفيه عتق وسط فيسقط عتق العبد والباقي بول الكتابة لان العبد  
المطلق يصلح بول الكتابة وينصرف الى الوسط فلذا يصلح مستثنى منه وهو الماسل  
في ابدال العتق وكرهنا ان لا يستثنى العبد من الزنايه وانما يستثنى قيمة العتق  
لا يصلح بول الا فكذا المستثنى وان كانت له سلم بخر او خبز في فظان الخبز والخميرة لا تحته  
المسلم لان ليس قال في حقه فلا يصلح بول الا في العتق فان اذاه عتق ولزم منه  
في كل الرواية وانما ثبت العتق والتعاقب في القيمة ان ادى وهو موقوف والخميرة  
اي حصة ربه انما يعتق باواخرها ان كان اذته كانت حرة ولا فرق في هذا بين  
وعندنا في يوفى ان ادى العين حتى وان ادى القيمة حتى ايضا وعندنا في العتق  
الا باء القيمة لان العبد هو القيمة والكتابة على مائة باطله فلا يعتق باء المسمى  
لان المية ليس على اصلها فلا يمكن اعتبار مائة العتق في القيمة في العتق ولا يفتق

عن المسمى ويزاد عليه لانه عقد ما سيج في القيمة عن هذا المبدل بالعتق ما بلغت  
تحت في البيع العاقد بهذا لان المولى ما رضى بالانقضاء والعبد رضى بالزيادة كيلا  
يطلق منه العتق اصلا فيجب بالعتق ما بلغت وفيها اذا كانت على قيمة يعتق باء القيمة  
لان هذا المبدل واكمن اعتبار من العتق فيه وانما الجواز في العتق بخلاف اذا كانت  
على ثوب جنة لا يعتق باءا ولو كانت لا يوفى فيه على هذا العاقد لا خلاف في احكامه  
فلا يثبت العتق بدون ارادته ويثبت على حيوان ذكر جمل وصفه ولزم الوسط  
او قيمة وقدره في الحكم اما اذا لم يبين الجنس يقال ان يقول دابة لا يجوز لانه  
يشتمل اجناس مختلفة فتشترط التحديد في ذواته في كل العبد والوصف بالجماعة  
يسره وخلافه في كل المكاتبه في غير الجمالة البدل الجمالة الاجل فيه وقال الشافعي  
لا يجوز وهو القياس على ما وضعه فاشبه البيع وانما انه معاوضة مال بغير مال  
او مال لكن على وجه يقطع في المكاتبه شبه الحكم والجماعة ان يثبت على الماسة  
والموسسة بخلاف لان مائة مائة على المكاتبه ويصح كتابة كافر عتقه الكافر بخلاف  
معناه اذا كان مقدار ماله والعبد ماله في حقه بمنزلة الخلق في حقه  
وانما اسلم فله عتق كوقوع العتق في تسليم الخمر لان المسلم ممنوع عن تملك الخمر  
وتملكها وفيه التسليم ذلك ان الخمر غير معينة في بيعه في تسليم المبدل في حقه قيمة لان  
الشمية قد تحته في الا ابتداء وعتق باءا وغيره لان في الكتابة بيع المعاملة فاذ  
وصل احد العوضين الى المولى سلم العتق الآخر للعبد وذلك بالعتق بخلاف اذا كان  
العبد مسلما حيث لم يجر الكتابة لان المسلم ليس باهل التزم الخمر ولو اذرا عتق وقد  
يتناه من قبل هو ما تصح في المكاتب لان يبيع ويشتري وبن افروان شرطه  
فان اذا شرط ان لا يافروا لا تفر استباح لان شرطه مخالف بمقتضى العقد وهو كونه عبد  
والا يفر الكتابة بهذا الشرط فان الكتابة تشبه البيع ومع ذلك حتى اعاد بالنظر الى العبد  
فانما هو مفسد يكون في احد البدلين كما شرط فخره بوجه يفره وكل شرط لا يمكن الاكراه  
لا يفسد في علمه بالشرع به ويزوج امته ويكاتب عبده لانها بعيدان المال وعندنا في



وان فاعلا يجوز الكتابة وهو القياس لانها تؤول الى العتق وهو ليس من اهل المملوكة  
انها مادة المملوكة وعتقه يضاف الى المولى فان ادى بعد عتق الاول فاولاده وان قيل  
فلم يندرج في المملوكة الاول ولاد الثاني ان ادى الثاني بعد عتق الاول ولست يد  
ان ادى قبله وليس ان تزوج بلاذن ادى لا تزوج الا باذن المولى لان  
تلك الحج مع قيام الملك ضرورة التوصل الى المقصود والتزوج ليس له ان يكتسب  
بل يوجب بخل منه بالعبد ثم انفقته فيكون باذن المولى لان الملك له ولا انجاب  
ولو بعوض ولا يصدق الا بيبس لان البتة والصدق تبرع وهو غير ما كمل بملكه  
ان الشيء البسيير من ضرورات التجارة لانه لا يجد بغيره فيضا فاعارة ليجتمع عليه  
الجاهل ويؤمن ملكه بئنا ملكا فهو من ضروراته وتوابعه ولا يكفل لانه تبرع محض  
وليس من ضرورات التجارة في الاكس ولا يملكه بغير عتق او مالا لان كل كبر  
ولا يعرض لانه تبرع ليعتق لبيع الاكس ولا يبعث ولو بمال ولا يزوج عبده  
ولا يبيعه من نفسه لان هذه الاشياء ليست من المملوكة ولا يبيعها آتاه الا بالام  
استطاع المملوك بغير قبضته واثبات الدين في ذمة المفسر وانما الثاني فاعارة تنفذ العبد  
وتعيل وتخل رقبته بالمهر والنفقة بخلاف تزوج الامه لانه اكل الاستعداد والام  
والثاني لانه اعان على ما في الحقيقة والابن الوصي في رقبته الصغير كما كانت  
لانها يمكن الاكل بملكها وتكون في تزوج الامه والمكاتبه نظر الا نظر فيما  
سواهما والولاية نظرية ولا يملك المأذون شيئا من ذلك عند بيعه منه ومحمد بن  
ابن برفعه لم تزوج امته ايضا وعلى هذا الخلاف المضارب لشرابك شربة عمان  
هو قاسم على المكاتب واعتبره بالاجرة ولم يمان المأذون له بملك التجارة ويعد من  
في التجارة فاما المكاتب بملكه لاكتساب وهذا الاكس فاما مباداة المال بغير المال  
فيعتبر بالكتابة دون الاجارة اذ فيه مباداة المال بالمال ولهذا لا يملكه المملوك  
تزوج العبد وان اشترى المكاتب بغيره لادخل في كسبه لانه من اهل المكاتب  
ان لم يكن من اهل العتاق فيجعل ملكا تحتيا للقتل بغير الامم الا ترى ان الحق في

ملك الماعتق يعق عليه ولو اشترى دارا لم يحرر غير المولود لا يدخل في كسبه عند  
خطاها لهما وقالا يدخل اعتبارا بغير الوالد اذ هو وجوب للقتل بغيره وانما  
لا يبرأ من كسبه حتى يحرره وتكون للمكاتب كسبا لا ملكا غير ان الكسب يكتسب في المولود  
حتى ان العتق على الكسب طلب بغيره الوالد والمولود لا يكتسب في غيرهما حتى لا يوجب للمالك  
الا على المولى ولان هذه قرينة توضح بين بني الاعام وقرينة المولود فالحق فيها  
بالثانية في العتق وبالأولى في كسبه بغيره والى ان العتق اسرع فهو اذن الكسب  
حتى ان احدا لم يكتسب اذ اكله بغيره فحقه فلو عتق لا يكون له كسبه وان شتره  
ام ولده مع ولده داخل المولود في الكتابة ولا يبيع الام اما دخوله المولود في الكتابة  
فلا ذكره اما امتاع بغيره فلا يبيع المولود بغيره الحكم قال عليه السلام اعترفا  
ولده وان لم يكن معاه ولد جازي بغيره خطاها لهما لانها مات ولد خطاها لا يبرأ  
وانما القياس بغيره بغيره وان كان معاه ولد لان كالمكاتب موقوف على استعلاء  
ما لا يجعل الفسخ الا انه ثبت بهذا الحق فما اذا كان معاه ولد تبعه بشيئ من الولد  
بناه عليه ويذون الولد لو ثبت ثبت ابتداء والقياس بغيره وولد من امته  
يدخل في كسبه وكسبه له ان ولد له من امته له دخل في كسبه كاتبة كاتبة في المقتضى  
كان حكمه حكمه وكسبه له لان كسبه له كسبه به ويكون ذلك قبل الدعوة فلا يقطع  
بالدعوة اختصاصه وكذلك اذا ولدت المكاتبه ولد لان حق امتاع البيع  
أبى فيه هو كذا فيسرى الى الولد كالعبد والاستيلاء ولو تزوج امته بغيره  
لم كاتبة فلو ولد يدخل في كسبه كاتبة الام وكسبه لها لان تبعته الام ارضى  
وهذا مبني على الرق والحرية ولو تلد مكاتب بالاذن امرأة زعم انها حرة فولدت  
منه ثم استحققت فولد لعبد ولا يخذل بالثنية وكذلك العبد يذون المولى بالتزويج  
وهذا عند ابي حنيفة وعند محمد بن قيس من ثمة بغيره لانه شارك في كسبه  
شبهت بهذا الحق وهو الغرور وهذا الاكس ما رغب في كسبه الا ليعمال حرة معالي الاولاد  
والا لانه مولود بغيره رقيق بغيره فيكون رقيقا وهذا الاكس الاصل ان الولد يبيع الام

في الرق والحرية فاما هذا الاصل في الجبايع الضاربة فلهذا ليس معناه  
لانه يخرج جانب المبلغ استبعاد الولد في الحرية او ابتداء الحرية او ابتداء  
ابتداء ولا يعارض وان كان حق المولى هناك فلهذا لا يجوز بيعه فاجرة وبيعها فاجرة  
الى ابد العتق فيبقى على الاصل ولا يلحق به وان وطئ المكاتب منه فلهذا لا يخرجه  
سيده فاستحدث اخذ منه عقره في الحال اي في الكفاية وكذا ان اتى اياه في  
نظره فموت اي اخذ بالعقر في الكفاية وكذلك العبد المأذون له لانه من الجارية  
فان العقر تارة تقع كحجج او مرة تقع فاسدا والكفاية والاذن ينتظرانه  
بنوعيه كالنكاح فكان في بران حق المولى وان وطئها بشكاح لا يؤخذ منه الا  
بعد عتقه ومثله المأذون في الجارية ووجه العرق ان في الفصل لا يظهر الزن  
في حق المولى لان الجارية وتوا بعباد اخذت الكفاية وهذا العقر هو الجارية  
لانه لو لا الشراء لما سقط الحد وما لم يسقط الحد لا يجوز العقر اما لم يظهر في  
لان النكاح ليس من الاكساب في شيء فلما ينطه الكفاية كالكفاية فصل  
واذا اولدت المكاتبه من مولا فاحضت على الكفاية وعجزت عنها واما المولى  
لان نكاحها جارية عاقل ببدل واجل بغير بدل فحقه تيممها ونسب له فانما يتبع المولى  
وهو حر لان المولى يملك الا عتاقه وولده وما ليه المالك يملك الحق الاستيلاء  
بالعرة واذا مضت على الكفاية فحق العقر مولا لا اخضا صرا بغيره  
وبما ندر على مقدمته وان مات المولى عتقت و سقط عنها البدل وان طئ  
وتركت مالا اديت منه كفاية او ما بقي ميراثا لا يتجرأ على مولا الكفاية فان لم يكن  
لها مالا فلا سعاية على الولد لانه حر ولا يثبت نسب من تلده بعده بلا عرة بل كما  
يظهر في الحكم فلم يردع وما تيسر في غيره وما سعى هذا الولد لانه مكاتب تبعا لها  
وكومات المولى بعد ذلك عتق وبطل عنه السعاية لانه غير ام المولى اذ هو  
ولده لا يتبعها وان كان جارية امه او ام ولدته حتى جازا الى استعادة الحرية  
قبل موت المولى وذلك بالكفاية فلما تافى بينها لانه تلحقها حق حرة فان مات

اي المولى عتقت مجازا بالاكتمال والعتق عتق بالموت السيد سقط عنها الحرية  
لان الغرض من الجبايع العتق عند الاداء واذا عتقت قبل الاكتمال فغير  
الغرض عليه سقط وبطلت الكفاية لا امتناع العتاق بها في غير ما يرد غير انه سلم  
لها الا ولاد والاكساب لان الكفاية انفسحت في حق البدل وبقيت في حق  
الاكساب في الاولاد لان الفسخ انطرح والنظر فيما ذكرناه وكذا ان مكاتبه  
قبل موت المولى عتقت بالكفاية لانه باقية والحرية باقية في بدل الكفاية او  
تلقى قيمته ان كان معسرا وهذا عند ابي حنيفة ربه وعند ابي يوسف ليس في الاصل  
في البدل وتلقى قيمته وعند محمد ليس في الاصل من تلقى البدل او تلقى القيمة فالتلقا  
في الجارية والمقدار والبولوخ مع ابي حنيفة ربه في المقدار ومع محمد في نقي الخبر اما الجارية  
فغير تجزئ الاعيان عنده لما تجزئ بقى الثمن ان رقبته قد كتبت بها حرة ببدلين  
مجتبى بالتدبير وموقوف بالكفاية فحقه ربهما لما اعطى كلاهما بعتق بعضهما في حرة  
وجعلها احد المالكين فحقه الاصل لا محالة فلا معنى للتحجير واما المقدار فحقه ان اذا  
قابل البدل بالكلية قد سلم لها الثلث بالتدبير فمن المحال ان يجع عليه البدل بمكاتبته  
الا ترى انه لو سلم لها الكل بان خرجت من الثلث بسقط كل بدل الكفاية فلهذا يسقط  
الثلث وصار كما اذا تفرغ التدبير عن الكفاية وكرها ان جميع البدل مقابل لثلاثي رقبته  
فلا يسقط منه شيء وهذا لان البدل وان قبل الكل صورة وصيغة لكنه مقيد بذكرها  
معنى وارادة لانها استخفت حرة الثلث على هذا والطاهر ان الانثى لا يلزم المالك  
مكاتبته ما يسحق حرة وصار كما اذا اطلق امرأته ثنتين ثم طلقا ثلثا على الثالث  
فان جميع الاثني بمكاتبته الواحدة الباقية بدلا لارادة كفاية بينهما فكلما ما  
اذا اتممت الكفاية بقيت المسئلة التي عليه لان البدل مقابل لكل اذا استخما في عتقه  
في شيء فافترقا وان دبر مكاتبته صح التدبير لما يشاء والى الجارية مضى عليها اي على الكفاية  
او عجزت فلهذا صار مبرا لان الكفاية ليست بلا زمت في جانب المولى فان مضى عليها  
فمات سيده معسرا ولا مال له غيره فهو باقية ربيع في تلقى البدل وتلقى القيمة عند الزمة



وعند ما يرسخ في الاقل من ثلثي كل منهما فاما الخلاف في هذا الفصل في الخيارين  
اما المقدر فمقتضى عليه وجهه لما يتبادر وان اعتنى مكانه حتى ينفق بعينه لقيام كونه  
وسقط عنه بدل الكتابة لانه ما التزم الا مقابلا بالعتق وقد حصل له دون ذلك  
الكتابة وان كانت لازمة في جانب المولى لكنه يفسخ بفسخ العبد والاطمئنان  
توسلا الى عتقه بغير بدل مع سلامة الاكساب لا ينافي الكتابة في حقه وان كتب  
على الف مؤجل ففصل على نصفها لا يصح وفي القياس لا يجوز لانه اعتنا من اجل  
وتبوء على والدين مال فكان ربوا وكذا لا يجوز مثله في الحر كما تبين في الوجهين  
لان الاجل حتى الكتابة بالزوجه لانه لا يند على الاداء التي فاعطى حكم المال  
وبدل الكتابة بالمال فوجه حتى لا يفسد الكفاية به ولا يجب الزكوة فيه فاعتد لا يخلو  
ولان عقد الكتابة عقد من وجوه دون وجه بخلاف حلال الاجل ليس كالزوجه لانه  
على الاداء ودونه والدين مال من كل وجه والاجل بوجوه فيكون شبهة الشبهة  
العقد بين الطرفين لانه عقد من كل وجه فكان ربوا والاجل فيه شبهة وان ما تروى  
كانت حجة ائمة الف على القيمين السنة والامان له غيره ولم يجز الورثة اذ  
العبد للمولى البدل حاله والباقي الى اجله وورد فيهما عند ابي حنيفة واليه  
وعند محمد بن زياد في قلبي في المحال والباقي الى اجله وغير ذلك لانه لانه  
الزيادة بان الكتابة على قيمة فله ان يوفى ما وصار كما اذا خالف المريض امره على الف  
الى سنة جاز لان ان يطلق بغير بدل وانما ان يفسخ المسمى ببدل الرقبة حتى اجري عليها  
احكام الابدان وحق الورثة متعلق بالمبدل فكذلك بالبدل والتأجيل ساطع  
فيغير ذلك الجميع بخلاف الخلع لان البدل فيلزم بالمال فلم يتعلق حق الورثة بالمبدل  
ولا يتعلق بالبدل ولا يطر هذا اذا باع المريض داره بثلاث الف السنة وقيمة الف  
ثم مات ولم تجز الورثة فاعتد بها لعل الشترى اذ تخرج جميع المهر حاله والثالث الاجل  
والا فافضل البيع وعنده يعتبر الثلث بقدر القيمة لا فيما زاد عليه ما يتبادر من المعنى  
وان كاتبه على الف وقيمة الفان ولم يجز اذ في قلبي القيمة للمحال وورد في الروايات

لان

لان الحيازة بهما في القدر والى غير ما عدا ذلك فيهما معتد به البيع وان كاتب  
عن عبد بالف واذا في عتقه حتى ولا يجمع عليه به وان قبل العبد فهو كاتب وصورة  
المسئلة ان يقول المولى المولى العبد كاتب عبد على الف درهم على ان ادب العبد  
فبقر فكل ما لم يولد على يعتق باو اليه حكم المولى اذ اعلقه به فلكل من النافذة واذا  
قبل العبد صار كاتب لان الكتابة كانت موقوفة على جازته وقبوله جازة ولو ادرك  
البدل لا يجمع على العبد لانه مبيع وان كاتب عبد عن نفسه وعن آخر عاين قبل  
وقبول العبد لانه موقوفة لغو ومقتضى المسئلة ان يقول العبد كاتبني بالف درهم عن نفسي  
وعن فلان العاين بهذه كتابة جازة استحسانا وفي القياس يقتضي عتقه لانه لا يملكه  
ويقتضي في حق العاين بالعدم للولاية عليه حتى لا يستحق ان الحاضر باضا في العقد  
الى الف لانه جعل نفسه في صلوا والعاين كاتب على هذا الوجه شرعا كانه  
اذا كتب دخل والاداء فكتب بها تبعا ففقد باو ايها وليس عليه المبدل شي  
واذا امكن فبغيره يتقرب الى الحاضر ويؤخذ الى كل البدل لان البدل عليه كونه  
اصلا فيه ولا يؤخذ العاين بغيره اى لا يكون على العاين البدل شي لانه يقع فيه  
وايضا اذ اى اجبر المولى على القبول وعندها اما الحاضر فلان البدل عليه اما العاين  
فلانه ينال به مرفقا خيرا وان لم يكن البدل عليه مرفقا خيرا لانه اذ اوى الدين  
بغيره لانه على القبول كما جنة الاستحسان عليه وان لم يكن الدين عليه ولا يجمع اوجهها  
على الآخر اى وانما اذى لا يجمع على صاحبه اما الحاضر فلانه يقع دينا عليه اما العاين  
فلانه مبيع به بغيره فله ان يفسد المولى ان ياخذ العاين بغيره لما يتبادر فان قبل العاين  
اولم يقبل فليس ذلك منه بشي والكتابة لازمة للبدل لان الكتابة نافذة عليه غير  
قبول العاين بغيره فله ان يفسد المولى بغيره فله ان يفسد المولى بغيره فله ان يفسد المولى  
حتى لو اذى لا يجمع عليه كذا هذا وكذا لو كاتبه ما ولا يفتق احد ما باو اوجهه  
مختلفا ما لو كانا اثنين ولو جاز احد ما اذى الآخر الكلى عتقا وان كاتبه  
عنه وعن صغيرين لهما جازوا اذى اجبر المولى على القبول وقبوله ولا يجمع على غيره

لأنها جعلت نصفها أصلا في الكتابة واولادها تبعها على ما بينا في المسئلة الأولى  
بذلك في الاجنب في العلم علم بآبائهم العبد المشترك في اذن احد من كليهما  
لأنه ان كانا تبعتا من نصفه فالف وبقض البذل ففعل وقض البعض في العبد  
فالمقبوض المأبوض فافقته عند أبي حنيفة وقال لا يتبعها لأنه مكتوب فيها ما واما  
بينها وأصلها ان الكتابة تجري عنده فكلما فالها بمنزلة العتق لأنها تقيد بحرية  
فبقضه على نفسه عند التجزئ واما ليرة الاذن ان لا يكون له من الغنى كما يكون  
من الغنى اذ لم ياذن فانه لو كانت بغيره لمره يتمكن هو من فسخه واذا لم  
يقض البذل اذن للعبد الا اذا فكيكون بغيره فبفسخه عليه فلهذا كان كل المقتضى  
وعندها الاذن بكتابة نصيبه في كتابة الكمال لعدم التجزئ فهو يصل في النصف  
ووكيل في النصف فهو بينهما والمقبوض بينهما فبذلك بعد الجرح امته  
كانا فافقت بولدها فاعاد احد حاتم انت باخر فاعاد الاخر وحجرت  
في ام ولد الاول ومن هو له بغيره نصف فمخرها ونصف حقها ومن له النشأة  
تمام فمخرها وفيه الولد وهو ابنه واما دفع العتق اليها قبل الجرح او بعد  
ابن حنيفة رز وجهه ويوانه لما ادعى احد الوالد حجت دعوى لقيام الملك  
وصار نصيبا له ولله لأن الاستيلاء وان فيما يقبل النقل فهو مخرجه وانما يقبل  
النقل من ملك الى ملك كالمدة والمكانية فيقتله مومية الولد على نصيبه في المدة  
المشتركة فاذا ادعى الثاني ولدها الاخر حجت دعوى لقيام ملكه فلا يرد ثم اذا  
جرت بعد ذلك جعلت الكتابة كان لم تكن وتبين ان الجارية كل ام ولد لها  
لأنه ذوالالمانع من الانه قال ووطئ سابق ويقض نصف قيمته لأنه ملك نصيبه  
لما استكمل الاستيلاء ونصف عتق الوطئ جارية مشتركة وبعدها بغيره كمال  
عتقها وفيه الولد ويكون ابنه لأنه بمنزلة المهور لأنه حين وطئها كان ملكا فانا  
ظاهرا واول المهور ثابرت النسبة جربا لقيمة على ما عرف ولكنه وطئ ام ولد  
حقيقة فلهذا كمال العتق واما دفع العتق الى المكاتبه جاز لأن الكتابة ما احدث

حق

فحق القبض لها لا اختصاصا بمما فعا وابدالها واذا جرت ترذ الى المور للظهور  
اختصاصا وهذا الذي ذكرنا كله قول ابي حنيفة رز وعندنا لا يثبت نسب له  
من النشأة ولا يقض مخرجه وحكمه كما أنه وليه من تمام العتق ومما لا يثبت له المور  
ولا يجوز وطئها لأن لا يثبت نسب له ومنه ولا يكون ابنه بالقيمة ويغرم لها العتق  
لأنه لما ادعى الاول الولد صار كتابا ام ولد للاول لأن امومية الولد يجب لمالكها  
بالاجماع ما أمكن يعني الكتابة لأنها قابلة للفسخ فيفسخ فيما لا يتغير به المكاتبه وتبقى  
الكتابة فيها وراه بخلاف التدبير لأنه لا يقبل الفسخ وتلك ام بيع المكاتب لان فخره  
ابطال الكتابة اذ في المشتري لا يفسخ بغيره مكاتبه واذا صار كتابا ام ولد له  
فان في وطئ ام ولد الفسخ لا يثبت نسب له ومنه ولا يكون مخرها عليه لعتقه غير انه  
لا يحل له عليه لغيره فيلزم جميع العتق لأن الوطئ لا يبرئ عن الغرامتين واذا  
بقية الكتابة وصار كتابا مكاتبه لا يقبل بغيره الفسخ بطل الكتابة لأن الكتابة  
انفسخه فيما لا يتغير بسقوط نصف البذل وقبل يحل البذل لأن الكتابة  
لم يفسخ الا في حق العتق ضرورة فلا يطر في حق حكم آخر وعقد نصف البذل حكم آخر  
وقد اتينا في حق فطر المور وان كان لا يتغير المكاتب بسقوطه والمكاتبه هي التي  
تطالع العتق لا اختصاصا بابدال من غيرها وكوجوب وردت في الرق ترذ الى المور لأنه  
طرح اختصاص المور وبطل اختصاصه على ما بينا ويقض الاول نصف قيمته مكانية  
عند أبي يوسف لأنه ملك نصيبه بركه وهي مكانية فيضمنه موصرا كان او مخررا  
لأنه ضمان ملكه والاقبال منه ومن نصفه فالتج من البذل عند محمد لأن حق شركه  
في نصف الرقبة على اعتبار العجز وفي نصف البذل على اعتبار الاداء فامته وبنيهما  
اقتداهما ولو لم يجز ارضا في بطلان فخره بطل التدبير لأنه لم يصادق الملك  
أما عندنا فظاهر لأن المستولدة ملكها قبل العجز واما عند ابي حنيفة رز فلان الجرح  
تبين ان ملك نصيبه وقت الوطئ فثبت ان صا دفع ملك غيره والتدبير بغير الملك  
مخلو والتدبير بغير العجز ووطئ ام ولد الاول لأنه نصيبه بركه  
فكل الاستيلاء على ما بينا



والولد له لانه محتج دعوى له بالملح وهذا في قولهم جميعا ووجهه ببناء وضمير في دعوى  
لانه يملك نصيبا بالابتداء وهو ملكة القيمة والنصف في حق الوطية جارية مشتركة ولو انما  
احد با موثر العجز عن العمل النصف نصيبا ووجهه عليه با عندنا في حنفية راجعا الى ان  
اخرى وقال لا يرجع عليها لانه لما عجزت ورقت في الرق فغيرها لم يزل فيه والوجه في  
على الخلاف في الرجوع وفي الخيارات وغيره كما هو سلكه في الاعيان وقد قرنا  
في الاعيان فمهرها كان الجواب كذلك بعد العجز وان لم تجز فلا ضمان اى فاما قبل العجز  
ليس ان يضمن الموقوف عندنا في حنفية راجعا الى ان الاعيان لما كان تجزى عنه كان اذ  
ان يجعل نصيبا للمعنى كما ملكا قبل ان يتغير نصيبا جنة لها مكانة قبل ذلك  
وعندها يضمن المورس وجوب الشفعة في المهر اى وعندها لما كان لا تجزى عن  
فله ان يضمن قيمة نصيبها ان كان موثرا ويستحق العبدان كان موثرا لانه  
ضمان اعان في فسخ نصف البالي والاعان ولو موثرا واحدا لم يكن ثم اعنى المورس  
مورس الضميمة المدبرة او استعمل العبد او اعنته ولو عكس اى ان اعنته احد  
ثم دبره الاخر فالمدبر يعنى او يستعمل ثم لم يكن لانه يضمن المعنى وهذا عندنا في حنفية  
ووجهه بان المدبر يجزى عنه فمدبر احد ما يقتصر على نصيبه من نصيبه نصيبا  
فتثبت فيه والاعان والضميمة والاشعاع كما هو منه في الاعان لم يبق  
خيار الضميمة والاستعانة واعان قد يقتصر على نصيبه تجزى عنه ولكن يغيبه  
نصيبه بكونه فله ان يضمن قيمة نصيبه لخيار الاعان والاستعانة ايضا كما هو منه  
ويضمنه قيمة نصيبه لانه الاعان واصناف المدبر ثم قبل قيمة المدبر فترى  
الموقوفين وقبل العجز على قيمته وهو موثر لانه المشقة انواع ثلث مثل البيع وشبهها  
والاستخدام وانما له والاعان وتوا بعد العجز البسيط فسطر الثلث واذا  
لا يملك بالضممان لان المدبر لا يقبل الانتفاع من ملكه اذ اغتصبه من المورس  
وان اعنته احد ما كان لا يملك الخيار اعنته واذا دبره لم يسبق الخيار  
وبقي خيار الاعان والاستعانة لان المدبر يعنى ويستعمل وعندها ان دبر الاعان

صلى

فمن نصف ثمنه موسى او مصر وعنى الاخر لانه لا تجزى من جارية في ملكه نصيبا  
بالندبر ويضمن نصف ثمنه موسى كان او غير لانه ضمانا على ملكه بالبالي او البالي  
ويضمن قيمته لانه مصادفة الندبر وهو موثر وان اعنى الاعان ضمن لموسى  
واستعمل العبد لموسى لان هذا ضمان الاعان في فسخ البالي او الاعان وعندها  
وتدبر الاخر لانه الاعان لا تجزى عندها فغنى كله فلم يصادف الندبر بالملك فهو  
يعتده بالبر والموث اذ اعجز المالك عن عمل المالك في حاله فان رخص له  
حصوله فان لا يعمل المالك لم يتجيزه وبه يمل يومين او ثلثة نظرا الى ان يضمن  
في المدة الى قدره لا بد الا ان غدا ركاه الى الحظم للفرق والمديون للفضاء فلا يرد عليه  
والا اى وان لم يكن له وجه تجزى فسخ الكتابة ان طلبه بغيره او غيره بغيره بغيره  
لان الكتابة تفسخ بالبر اى من غير عذر فبالعذر اولى ولو لم يرض بالبر لا بد من القضاة  
بالفسخ لانه عند لازم تام فلا بد من القضاة والرضا كالرؤية بعد القضاة  
وعندها يرضى بغيره بغيره لا تجزى لم يتوال عليه بغيره ان يتوال على رضى عنه اذ انما كان  
بغيره رضى في الرق عليه بهذا الشرط ولا بد عذرا رقا حتى كان احسن من جنة  
وحاله الوجوب بعد حصوله بغيره فلا بد من اى مدة استيبا رقا وفي المدة ما توافقا  
عليه العاقدان وانما ان لم يوافق صار كالكتابة على اليمين لا يمل زيادة على ما ذكرنا  
وانما بالسبب في فسخه في حق العجز لان مع عجزه اداؤه بغيره واحد يكون العجز عدا او بغيره  
وهذا لان مقتضى المولى للمولى الى المال عند حصوله بغيره ففسخه اذا لم يكن  
راضيا ودخل خلاف اليومين او ثلثة لانه لا بد منها لان المكان الاداء فلم يكن اختيارا  
والا انما رضى عنه ان المورس عجز عن رضى ان الكتابة له عجزت عن فسخه فاقطع  
الاجماع بها واذا عجز عدا حكام رضى بالكتابة في كتابه وما فيه من كونه له وحمل  
له ولو اصله من صدقة لانه ظهر ان كسبه بغيره وهذا لانه كان موقفا عليه وعلى ولده  
وقد زل التوقف وان مات اى الكاتب عن وفاء اى مال الفسخ اى الكتابة  
ويؤدى بدله في مال وحكم بعتقه في حق غيره من جارية ويورث ما يبق من مال ويضمن  
ولاده

الذين هم اهلهم او ولدوا في كنفه او كونهوا مفعلا او قصدا لانه لما حكم بحرية فانه  
من اجزائه بحكم حرته ابنة في ذلك الوقت لانه يتبع لابيها في الكتاب فيكون هذا هو  
ميراثه عزه وان لم ير له فاه ولد ولد في كنفه سبي على جوفه فاذا اذني  
حكم بعتقه وحسن ابيه قبل موته لان الولد داخل في كنفه وكيفية فخلته في الارض  
وصار كمالا اذ انكره فاه والولد المسمى اما ان يودي حاله او ميراثه في الرق اذ  
قيل له اما ان تودي كنفه حاله او ميراثه فبقا وهذا على حقيقته وعندها  
هو كمالا لا يودي به الى ابيه اعتبارا بالولد المولود في كنفه والجامع ان يكتسب عليه  
تبعه لولده هذا ملك المولا عما قد يخلف في سائر كسبه ولا يبيح حقيقته وهو الموقوف بان  
الفصل بان ان الاجل ينسب شرط في العقد فيسب في حق من دخل تحت العقد والميراث  
لم يدخل لانه لم ينصف اليه العقد ولا يبرى حكمه اليه لان الفصل في المولود في كنفه  
لانه متصل بوفاء الكتاب به فله حكم اليه وحده دخل في حكمه سبي في حرمه وان  
ما من المكاتب ونكره للاحقة وورثته على ان رقبته وقا في حق الولد فحقه بان  
الجمانية على عاقلة الام لا يكون ذلك فحقه بعجز المكاتب لان هذا الفصل  
حكم الكتاب لانه من قسمة الميراث المولود في الام واجبا بالاعتقال عليهم كمن على  
وجهه كسب النفل بان يبعث فينجز المولا الى المولا لان الفصل بما يقر حكمه لا يكون  
ينجز وان احقهم مولا الى الام والابن ولا ينفق بطلوا الى الام فهو هذا الوجه  
لان هذا خلافا في المولا ومقتضى اذ ذلك يستحق على بيا والكتاب به وانفق منها  
فانما اذ انسخ مات عبدا واستقر المولا على مولا الام واذا بقيت والنفل بها  
الاذا مات حرا وانتقل المولا الى المولا الى الابن بهذا الفصل فحقه ما يطالبه  
من العضا فله ان كان تجزير ولو جنيته عبد فكلما يستدعيه جاهد الجاني في تجزير او  
لان هذا هو موجد جنيته العبد في الاصل وان لم يكن بالجمانية عند الكتاب في حق العبد  
في ان العضا والالات الكتاب به فحقه من الميراث فاذا ازال عاد الحكم الاصل وكذا  
لوجبه المكاتب في حق العضا وبما تبين من زوال المانع ولو بعد ما قضى عليه

نحو

هو ومن يباع فيه لا تنفع الحن من رقبته الى رقبته بالعقد وقوله اقول اي حقيقته  
وحقه وقد رجع اليه يوسف اليه وكان يقول اولا يباع فيه وان عجز قبل العضا  
وهو قول نزل لانه المانع عن التوقيع وهو الكتاب به فاقام وقف الجاني في حكمه ونفسه  
العقد موجبة القيمة كما في جنيته الملتزمة وام الولد وان المانع قابل للميراث  
لميراثه ولم ينسب لانها في حال فتوقف على العضا والرقبة ووصار كالمعتق  
اذا ابيع قبل القبض يتوقف الفسخ على العضا والميراثه واحتمل عوده كذا يبدل  
اخلاف التدبير والاسئلة ولا تنفع الا بعتلان الرق وان حاله لا تنسخ الكتاب به بغيره  
كما يودي الى الباطل حتى المكاتب اذا كانت سبيل حرة وسبب من المروحة يودي  
الميراث الى ورثته على حرمه لانه اسحق الحرة على هذا الوجه والابن عند ذلك  
يبقى بهذه الصفة ولا يتغير الا ان الورثة يملكونه في الاستيفاء فان اخفقه  
بعضهم لانه قد عتقه لانه لم يملكه وهذا لان المكاتب لا يملك كسبه سبيل الملك  
فلما سبب العوراة وهذا لا ينفذ الشكاح بينه وبين بنت مولا بموت المولا  
وان اعتقه كسبه عن جاني اى سقط بطل الكتاب به لانه يصير له ادعي بطل الكتاب به  
فانه حقهم وقد جري جنيته الارث واذا برى المكاتب عن بطل الكتاب به يبعث في  
اذا ابراهه المولا لانه اذا اعتقه احد الورثة لا يصير له ادعي بطل الكتاب به  
اذا اعتقه فحقه العتق والاعان لا ينسب بابراهه البعض او ادائه في المكاتب  
لانه بعضه لانه كله ولا وجه له ابراهه الكل حتى يفتي الورثة وانه على علم  
كتاب المولا بغيره المولى وهو الورث في حق حقه حاصلة من العتق او في المولا  
المولا لمن اعتقه ولو بتدبير واستيلاء او كسبه او وصية او ملكه قريب ملك  
ورثه قريبه لا يبعث عليه ولا ذله لقوله عليه السلام لا يبعث على ذكر الكان اوانه  
ولما سئل اى المقتضى المولا العبد او سبيته اى لو شرط ان يكون معتقا ولا ولا  
بينهما بطل شرط لانه شرط في الفسخ الميراث وهو المولا لمن اعتقه او ميراثه حتى  
حاطا له زوج فن قولت لاقول من نصف سنة فواله الولد له لا ينقل عنه ابدا



لأنه عتق على معتق الامة مقصودا أو هو جزؤ منها يقبل الاعتراف مقصودا فلما  
ينتقل ولادة عنه علما بآروينا وللتبني بقاء لم يخل وقت الاعتراف وكذا لو كان  
توابعه احد مثلا قل خذ نصف اى نصف سنة لا تملكها لو لم يتفقان معاً فلهذا  
مختلف ما اذا والى رجلا وصحى جيل والزوج والى غيره حيث يكون ولادة الولد  
لأن الجنين غير قابل لهذا الولد ومقصود الامة تمامه بالاجابة العتق وهو ليس  
بالحل له وان ولدت بعد عتقها لا كثر خذ ذلك من سنة ثمانية فلهذا لم يولد  
ايضا لأنه عتق تبعاً للامة لا يصاله بها بعد عتقها فيجب عتقها في الولد ولم يتفق على  
وقت الاعتراف حتى يعتق مقصودا لكن ان اعترى الاب جرة الى مواليه اى  
جرك الاب لا لابنه وان فعل من موالي الامة لأن العتق تبعاً في الولد تبعاً لامة  
يرجع الاولون عليهم بما غفلوا عنه قبل الجدة لأنهم حين عتقوا كان الولد تابعاً لامة  
وتبعاً لان الولد بمنزلة النسب عليه سلام الولد كمنه النسب لاتباع ولا نسب  
ولا تورث ثم النسب الى الاباء فلهذا لا يولد له النسب الى موالي الامة كان لعدم  
ابلية الاب من ورثه فاذا صار اباً لعلوا والاب له كولد الملا عنه فيجب عتق الامة  
ضرورية فاذا كان النسب من نسب اليه ولو تزوج عتق مواليه مولاته ولا مقصود  
قولنا قولنا والولد لولد الاب عند ابيه حنفية ومثله وعند ابي يوسف حكمه حكم ابيه  
لأن النسب الى الاب اذا كان الاب عربياً بخلاف اذا كان الاب عبداً لأنه بمنزلة  
ولم يكن الولد العتق قد توفى معتق في حق الاحكام حتى اعتبر من الكفاة فيه والنسب  
في حق البيع ضعيفة فانهم ضيقوا انهم لم يترددوا بعبودية الكفاة في بيعهم بالنسب  
والعتق لا يعارضه الضعيف بخلاف ما اذا كان الاب عربياً لأن ادس بالعتق في  
معتبة في حكم الكفاة والعقل لما ان تناصرهم بها فان اعترى عن الولد والمعتق  
على ذوى الارحام مؤخر عن العتق بالنسبة لأن ولادة العتق قد تعذر في حقها بالبر  
في العتق والى لامة العتق عليه سلام الذي شترى عبداً فاعتقه هو اخر مولا لان  
هو خير له من تركه وان تركه هو خير له من تركه ولو مات ولم يتركه ارثاً كذا في عتبه

وورث ابنته فلهذا على سبيل العتق مع قيام وارث فان كان لمعتق عتبه  
مولى فبها ولألق المعنى آخر العتق بهذا لأن قوله عليه سلام ولم يترك وارثاً  
قالوا المراد منه وارث عتبه بدليل الحديث الثاني فما خرج للعصبة وورثها  
فان مات السيد ثم المعنى فارثه لا قرب عتبه سيده اى ما استبرأ المعنى  
ولا وارث له من السيد فارثه لا قرب عتبه سيده على الترتيب الذي يعرفه علم الفرائض  
فيكون لابنه دون ابيه لو اجتمع اى لو ترك المولى اباً وابناً فالولد لابن عنده اى  
وتجوز لاقاربهم عتبه وعند ابي يوسف لا يابى لسيده الباقى لابن عنده  
استواء العرب سوى القسمة والى ابي حنيفة والامة العتق او اعترى من العتق  
او كان له او كاتب من كان ابن الحديث وقد روي عن هذا اللفظ في النسخ لانه وفي قوله  
او جرد ولا مقصود من ضرورة الجدة ببيتها ولأن بيت المال كية والعتق في المعنى  
فليس له لامة ابيه من نسب مولا فلهذا كان النسب الى الفارس وما كان  
انما هو الزوج والملاوة مملوكة لا مملوكة وليس حكم ميراث المعنى مقصودا على المولى  
من يولد عتبه الا قرباً لا تورث لامة المولى ولا تورث ولا يولد فيه من يولد العتق به حتى  
لو ترك المولى اباً وابناً فالولد لابن عنده اى بغيره من العتق لان افرهم عتبه فصل  
ولادة المولات سببه فلو لم يجز على يد رجل ولادة على ان ميرته اقامات فلهذا  
اذا نكح او والى غيره اسلم على يده حتى ان لم يكن معناه اى لم يولد له العتق فلهذا  
احد لامة لازم ومع لامة لا يولد له عتقه عليه وارثه ان لم يكن له وارث  
فلهذا لان حق المولاة ليس سوى لامة في البطل حتى يبيع المالك وهذا لا يصح في حق  
وارث آخر وهذا لا يصح عند الوصية بجميع المال وان كان المولى وارثاً لحيته يبيع المال  
والمال في الثلث وان قولنا وللذين عتدنا انما كان قلوبهم فغيرهم الا في المولاة  
وسبيل المولاة لامة عليه سلام عن رجل اسلم على يد آخر وولاه فقال هو اى ان  
عجابه وعامة وهذا اى الى العقل والارث في المولى وان ماله حقه فبغيره  
حيث شاءت والعتق الى بيت المال ضروري عدم المسخ لامة حتى في موقوف





لزمه فثبت لانه قبضه حكم عقد فاسد فكان مضمونا عليه كره والبايع خصم في نسي  
من المكره ونسب في كالتصديق المكره كالتصديق المكره كالتصديق المكره  
يرجع على المشتري بعمية لانه قام مقام البايع باء الضمان لانه المضمون  
للضمان من وقت الضمان وان تضمن المشتري بعد تولد البنية ففعل  
وقع بعد تولد البنية لانه ملكه باء الضمان فطره باء مكره فله ما وقع قبله  
لا ينفذ ما كان قبله لان استناد ملك المشتري للمدة وقت قبضه وان اجاز عقدا  
منها جازا قبله ايضا احيوا جازا لما كره المكره عقدا من جازا قبله  
لان المانع من النفاذ حقه فيعود الكل جازا رد ولا ستر واده اذا سخر لوليا  
فغيره لفساد العقد بالكره وان ملكا لا ينفذ لانه اخذه باذن المشتري فيكون انما  
وضر بوسطا وجعلهم ليس بالكره لانه لا يبالى به بالنظر الى العادة فلما تجتمع به الاكره  
الا فممن يستقر به كونه فاصيب نفوس الرضا وان اكره على الكل مسته اوم  
او لم خنز او شرب بغير جواز قبل الحيل التناول وان يقتل او قطع عضو  
حل اى فاذا خاف ذلك سجد على اكره عليه لانه تناول هذه المحتويات  
انما يباح عند الضرورة كخاف المحضه لقيام الحرم فيما وراه ولا ضرورة الا اذا خاف  
على النفس والعرضه لو خيف ذلك بالقرص غلب سائر ذلك ولا يسهل ان يهبط ما  
وياتم بصبره على الكف ان علم الاباحة كخاف المحضه لانه لما ايج كان بالامتناع  
معاونا لغيره على ايكال نفسه فيما كخاف حاله المحضه وعن ابي يوسف انه لا ياتى  
لانه رخصه اذا المحرمه قايمة فيكون اخذ بالغيرية قلنا حالة الاضطرار مستثناة بالحق  
وتهو تحكم بالحاصل لولا حرم فكان باحة لا رخصه لانه انما ياتى ما اذا علم  
بالاباحة في هذه الحالة لانه في تلك في المحرمه خفا وقبعا راجعا في الجاهل في الخطا  
في اول الاسلام او في دار الحرب ان اكره على الكفر بالله سبحانه اوسب النبي صلى الله عليه  
بقتل او قطع عضو خصل اطواره وقلبه فثبت بالاباحة لانه علم على جرح عمار  
ابن رباح حيث ابتلى به وقد قال صلى الله عليه وسلم كفى وجدة قلبي بالاباحة  
بالاباحة

فقال

فقال ان عاودوا فعرو فيه نزل قول الله الامن كرهه وقلبه بكونه بالاباحة الآتية  
ولان هذه الاطوار لا ينفذ الا بحقيقة لقيام التقدير في وقت الامتناع فوالفرض  
حقيقة في سبيل الباطل ويوجب بالصبر على الساعات اى كان جرحه قبل ولم يظهر الكفر  
كان ما جازا لان حبيب الله عنه جرحه في ذلك حتى صلبه سماه رسول الله صلى الله  
سيدا لهذا وقال في مثله يورث في الجنة ولان الحرمة ثابتة بائية والامتناع  
لاغراض الذين عزموا على الفهم للاستشارة ولا رخصه لغيرها اى ان اكره على الكفر  
بالله تعالى وسب النبي صلى الله عليه وسلم كفى وجدة قلبي بالاباحة بكونه باء الضمان  
او على خصوصه اعصابه لانه الاكره بغيره لا سيما ان كفى وجدة قلبي بالاباحة بكونه  
وجدة ان شرا وحري وان اكره على الكفر بالاسلام باء الضمان بكونه باء الضمان  
او على خصوصه اعصابه رخصه وسجد ان يفعل ذلك لان مال الغير يسبى بالضرورة  
فخافه حاله المحضه وقد مضى والضممان على المكره وكما جازا لان يفتن المكره  
لان المكره اكره المكره بما يصلح له والاكراه من ينهى الباطل او قطع عضو  
لا يخرجه لانه كان اكره بمثل قبل على غيره لم يبعد ان يعدم عليه بغيره فيلزم ان  
كان اكره لان قتل المسلم لا يستباح بضرورة ما كلفنا هذه الضرورة فان فعلنا لفضا  
على المكره فقط ان كان عمارا قبلنا عند ابي حنيفة وهو جرحه وقال في ربه على المكره  
وعن ابي يوسف لا يقتل عمارا حتى وقا ابي يوسف لا يجزى ما وقال ان  
يجزى ما ان الفعل في المكره حقيقة وحس وقدر الشرح حكم عليه هو ان كان  
الاكره على الكفر بالاباحة لانه سقط حكمه وهو الاثم واضيف الى غيره وهذا يستلزم  
ان نفي جازا بالمكره ويوجب على المكره ايضا لوجود التمسك بالعقل منه ولا يشترط  
حكم المباشرة عنده كما في نهود العصا ولا يوجب ان العقل يبق مقصورا  
على المكره من وجه نظر الاثم واضيف الى المكره من وجه نظر العقل فخلت اليه  
فعل جازا فيهما ان تحول على العقل بطبيعة اثار الحجة فيقبل المكره بما يصلح له  
وهو العقلان بلقية عليه لا يصلح له لانه الجناية على دينه بغير العقل مقصورا عليه  
في حق الاثم

كما تقول في الكراه على الاعتراف وكذا الكراه المحسوس على ذلك في الغرض في الفعل  
الملك في الامتنان دون الزكاة حتى يجرى كذا يندفع ولو كره على ان يترك في  
تفعل فربما على عاقلة المكروه عند حقيقته لانه في الفعل المشغل وفيه كراهية  
على العاقلة فلما يندفع اليه يوسف في كراهية في مال العاقلة لا في الفعل  
بالاكره لا يوجب القصاص عنده كما سبق بيانه وعند محمد عليه القصاص لانه القتل  
بالمشغل كان يوجب القصاص عنده ولو كره على تركه في مال العاقلة كان عال او  
انعام ما رآى لو كره بفعل على ادخال نفسه في ارامه وكل ملك على واحد  
يندره الثلثة ملكة اي ملكه الخيارات في الاقدام والقبر عند حقيقته ولو كره في  
قيد بالفعل لانه لو كره بالعصا لعل الاقدام انما هو وقيد بقوله كل ملك لانه لو لم يكن ملك  
كان لانه الاقدام انما كانت له لو كره في نفسه صغار مباشرة اي ملكها فوجب القبر في راحة  
ولكنه استلزم بسلية من متاويين في الاقدام لانه الملك في نفسه ثم اذ التي نفسه  
في نار ونحوه فعلى الكره قصاص لا يفسد في الاقدام وعند محمد لا قصاص لانه في  
الما والنف ولو وقعت نار في سفينة ان صهر حرق وان التي نفسه حرق فله الخيار  
عند الامام وعند محمد بانه الثبات وان كره على طلاق او اعتاق او تولى ما  
تعد فيه وجع بقية العبد على الكره لان اطلاق المال مضاف اليه ولو كان مؤمرا او حرا  
ولا يرجع على العبد باصفه لانه هو ملوك اخذ بالملكه ولا سعيه على العبد لانه صارا  
ولم يجزى اليه الغرض عنده وكذا يندفع لانه ما عليه من الملك كان على تركه في القوط  
بان صارت الغرة في قبيل المرأة فصار كذا الوجوب بالطلاق وكان ذلك ملكا بالمال  
فانصف اليه كره بهذا اذا كان له سحر في المهر وان لم يكن رجع على الكره بالارادة في  
لو كان الطلاق قبل الدخول ولا يرجع لوبعده لانه اذا بها بعد المهر بالرجوع بالطلاق  
فلم يجزى لوجع وفي الكراهية لو كره على التوكيل بالطلاق فتعطل الوكيل بما راسخا والقياس  
ان لا يصح الوكيل مع الكراه لانهما يتطلبا لانهما يتطلبا مع الكراه وجه الاحتجاج ان الكراه  
يوجب ضمانا للعقد والوكالة لا يتطلبا بالشرط العاقد لانهما في الاستعانة او التوكيل

بسط

بسط حقه بالتفويض اليه فاذا لم يتطاع نفذ تصرف الوكيل ويرجع نصف المهر لملكه  
استحقاقا والقياس لا يرجع لان الكراه وقع على التوكيل والقياس ان الكلاف اليه  
لان الوكيل قد فعل وقد لا يفعل كما اذا سهره في يدان ان طامنا وكل يفتق غيره  
ما عطفه الوكيل ثم رجعا لم يصح وجه الاحتجاج ان غيره للموكل نوال ملكه فباشر الوكيل  
فكان الوكالة مقصورة في مضمون شئ صحيح مما بين الكره ونذره في كراهه حيث لا يعمل  
فيها الا كراه لعدم احتمالها الفسخ فلا يرجع باعنه بسبب كبره او لا طائل له في التوكيل  
ورجعت واولاؤه وفيه قيد اي في الاطلاق بالثبات بان يقول في نفسه لربها ما فيها  
لما حقت مع المهر في وقت مع الكراه ايضا واسلامه فانه اذا كره عليه صار سلا او حرا  
احد الزنتين قطعا وفي الاخر احتمال في حقها جاب للوجود احتياجا لكونه لا قبل فيه  
لو ارتد بعد اذ اسلم بالاكراه ثم رجع عنه لا يقبل التحكيم بينهما لان عدم السلام  
من المبدأ فيكون كرهه اصلية فلا يكون مردا ولا يصح ابراهه مردونه او قبله  
ولا ردة فلا تبين بها امراته فان ادعى حقت ما اظهره وادعى ان قبله طهر  
بالايمان صدق ولو كره على الزنا ففعل حراما لم يكرهه طاهر بهذا عند حقيقته  
وعندها لا حد عليه به ليقته ما كان صدره لشرية اقول كون الاكرام عطا على تحقيقه  
فيما بينهم بهذا الاختلاف انما هو في حق الاكرام في غير السلطان فان عند حقيقته  
الاكرام لا يتحقق في غير السلطان ما لم يكن مع الاكرام في حق ما ذا كرهه سلطانا  
لا يجد لوجود الاكرام صحتها وعند محمد الاكرام يتحقق في السلطان وغيره فلا حد في الصور  
كتاب الحجر يوضع فلما ذكر في قولنا انما حال هذا لان الحجر لا يتحقق في حال الجوانح  
ما اعتبر في اطلاق الغير في الفهم وكذا الحجر حتى واسبا له شغل والحزن والرفق  
فلما صرح في صحتها وعبد الاذن ولي او سيد لان الصبي عدم العقل ان كان غير مميز  
وان كان مميزا فعقله نقص لعدم الاعتدال في مبالغة في عقله فلا يجوز  
الا اذا اذن له لو في صبي صغير لانه جاب لمصلحة فيه وضع العبد في المهر فاذا  
اذن له بعد زوال فيصرف به بسلية ان كان بالمال عاقلا وان كان صغيرا فهو كالصغير



ولا تفرق الجنون المفلون بحال بينه لا يجوز تفرقه أصلا ولو أجاز ما لولي لأن تفرقه الدنيا  
التي هي به لا تخبره فصار كسج الطوطي أن كان بحسن نارة ولينقي أخفى هو في حال  
أما فيه كالمحال والمعوق كالصبي العاقل في تفرقه فانه في موضع التكليف عنه وهو كالمفلون  
وقيل هو كالمفلون من غير جنون وأختلفوا في تفسيره أخلافا كثيرا واحسن ما قيل فيه  
هو من كان قليل النعم فقلط الكلام فاسد التذبير لأن لا يعرف بالاشتماع على بعض  
الجنون ومن عقده منهم وهو يعقله مولاه في تبيين ان يحجزه وان يفسده ان يحجزه  
البيع والشراء من هؤلاء المحجوزين وهو يعمل البيع والشراء بان يعرف ان البيع  
سالك للملك الشراء جالب ولعلم الغيبين الناحية بالبيع بعد حصوله من  
والزيادة فالولي بالحيوان شاء أجازته وان شاء رده لأنه ان كان كالمفلون في  
محال ان يكون في عقده مصلحة فحجزه الولي او المولى ان رأى فيه ذلك كعقد الابن في  
النسوة فيستوفى على أجازته فان قبل هذا البيع فمقتضى ما الشراء فلا يقع لأنه  
لا يتوقف بل ينفذ على المسترى قلنا انما ينفذ على المسترى اذا وجدنا ذاك المسترى  
وهنا لم نجد ما ذاك لعدم الابدلية ولتفرق المولى فيوقوف الكلام من انك منكم  
تعلية حادثة كما ذكرنا انهم غير محجوزين عليهم في حق الافعال اذ لا يمكن ان يجعل الفعل  
غير المتعلق العطف غير العطف واعتبر في حق تفرقه عليه وجوب تحقق التبع وجوب  
ابدلية الوجوب في حق الذمة بل ان الادنى بولد وله ذمة مصلحة لوجوب الجن عليه لا  
ان لا يخلط بالاداء الا عند القدرة كالمعسر لا يطالب بالدين الا اذا اراد ان يدين  
لا يبرع بالاداء الا اذا استيقظ من النوم كولا يخرج طلاق الصبي الجنون في  
عليه السلام كالمطلق واقع الاطلاق الصبي المعوق ولا اعماها لان مفرقة خصنة  
في حقها ولا يبرع فيها الا بآذنه ولا اقرارها الشئ نصنا في حقها وصح طلاق الصبي  
تفوقه عليه السلام لا يمكن العبد الحكيم ان يملك الاطلاق واقراره في حق نفسه وكذا لا يبرع  
استقراضه لقيام ابدلية بكونه مكلفا لا في حق سببه لأن اقراره لا يقع عليه غير متعلق  
الابولية والاولادية للعبد المولى حتى لو اقر المولى على عبده الغير ليدون محج اقراره

وصار كما قررنا العبد لنفسه الا ان غريم اقراره للعبد يخدم على غريم اقرار المولى عليه  
فلو اقر بالانك بعد عقده كوجوب الابدلية وزوال المانع ولم يبره في الحال ان يدين المانع  
وان لم يبره او لم يبره في الحال لأنه متعلق على اصل الحرية في الذمة لا في حق المولى  
عليه بذلك ولا يجوز على التفرقة وان كان مبتدرا معناه ان يملكه فيها لا غرض فيه ولا يملكه  
بهذا عند ابي ج. انه لأنه محال على طالب عاقل فلا يجوز عليه اعتبارا بالرسيد وهذا لان في سلب ابدلية  
ابدا رادوية والحال بالبرهان وهذا استضرار التذبير ولا يجوز الا على المانع الا ان  
في كونه في المحجوزين من عام كالحج على المصلحة الجاهل والمفتي الماجن والمكاري المفسد  
جاز في ما يروى عنه انه يوقع ضررا لا على بالادنى ولا يصح القيد على منع لأن الحج يبلغ  
منه في العقوبة ولا على الصبي لأنه عاجز عن النظر لنفسه بهذا ما در عليه نظر الشارع  
باعطاء آية القدرة والحري على خلافه بسوء اختياره ومنع المالك عقده لأن غالب التفرقة  
في الرضا والتفويض وذلك ليقف على اليد ثم عند ابي حنيفة ومن يملك غير رسيد لا يملك  
ما لم يبلغ ستة سنين وعشرين واذا بلغ اذ وقع اليه وان لم يونس شده وان تفرق  
قبل ذلك لم ينفذ لان منع المالك عن بطون الآدب في ابدلية بحد هذا المانع او غايبا  
الا ترى انه قد يبرع جاز في هذا السن فلا يذم المانع فظلم الذم ولان المانع باعتبار  
اثر الصبي وهو في ارباب السلف وينقطع بنطاق الزمان فلا يبرع المانع ولا هذا ما لا يورث  
اذا بلغ رشدا ثم صار صغيرا لا يمنع المانع لأنه ليس اثر الصبي انما لا يبرع في التفرقة  
وعندهما كالحج على التفرقة المكي وقال ابو يوسف وجوه وهو قول ابن قتيبة على التفرقة  
ويمنع من التفرقة في مال لأنه مبتدرا له بصره لا على الوجه الذي يقتضيه العقل فحج على طرأه  
اعتبارا بالصبي بل ولو كان الثابت في حق الصبي احتمال التفرقة في حق حقيقة ذلك  
يمنع عنه المالك ولا يبرع اليه ما لم يونس شده ولا يصح التفرقة فيه لأنه علة المنع التفرقة  
في حق المانع وصار كالمفتي فان باع لا ينفذ أي فعندهما المانع لا يبرع ببيع  
اذا باع في حق المائدة الحج عليه وان فيه مصلحة جاز له الحكم لأن ركن التفرقة قد وجد  
والنوقض للنظر وقد نص الحكم ما ظاهرا في حق المصلحة في حق الصبي الذي يعمل البيع

ويقصد به ولو باع قبل بيع العائنه جازعاً عند البيع لرسف، لأنه لا بد من جازعاً عند البيع  
 وانه بين الضر والنظر والحجز لظهوره فلما لم يفعل العائنه وعند محمد بن الجوزي لا بد من بيع  
 جازعاً عند البيع لظهوره عند العائنه وعلى هذا الخلاف إذا بلغ رتبة العائنه ثم سار  
 وانما اعتق فقد عتقه عند جازعاً وعند ذلك لا ينفذ ولا يسل عندها ان كل تفرق  
 يؤثر فيه الزل يؤثر فيه الجوزع والافلا لأن التفرق في معنى الزل من حيث ان الزل  
 يخرج كل ما لا يملكه من اموالهم من اموالهم العائنه لا يباع الهوا، ومكافاة العائنه ليعتق في عمل  
 فكذا التفرق العائنه مما يؤثر فيه الزل في بيعه منه والاصل عنده ان الجوزع يسبب التفرق  
 من جهة الجوزع لا ينفذ عنه لا ينفذ بعده حتى لا يفرق منه الا الطلاق كالموت والطلاق  
 لا ينفذ من الرقيق فكذا من التفرق فماذا يخرج عندها وليس العائنه تيمم لأن الجوزع  
 النظم وذلك من رتبة العائنه الآتية فتقدر في جهة رتبة العائنه كما في الجوزع المرفوع  
 وعند محمد رتبة العائنه لا بد من جازعاً كما في جازعاً ليعتق والتعائنه ما عدا جازعاً  
 في البيع الآتية غير المعتبر وانما يفرق لانه يوجب العائنه معبراً حقيقة الآتية  
 لا يوجب التعائنه ما دام المولى حيلاً لأنه بان عليه فان مات قبل رتبة العائنه في رتبة  
 مدبراً لأنه عتق بموته وبهذه رتبة قصاصها اذا اعتق بعد التدبير ولو كانت جازعاً  
 بولد فادعاه ثبتت نسبة منه وكان الولد حرراً والجازعاً أم ولد لأنه لا بد من الجوزع  
 لا بد من الجوزع بالصلح في حقه وان لم يكن موطاً ولد وقال بهذا أم ولد في كذا  
 بمنزلة أم ولد ولا ينفذ عليه بغيره وان مات سعت في جميع قيمته لأنه لا يفرق بالجزع  
 انما يوجب ما تارة الولد بخلاف الفصل الاول لأن الولد ليس بملك ولا يفرق بالجزع  
 اذ في ولد جازعاً فهو على هذا التفصيل ويعتق بزوجه أي وان تزوج جازعاً حراً  
 لأنه لا يؤثر فيه الزل ولأنه من جازعاً لاصلية محمد لم يسل أي وان سئل لها مهر جازعاً  
 منه مقداره من ثلثها لأنه من جازعاً ورات النكاح وان سئل أكثر بطلت الزيادة لأنه لا يفرق  
 وهو الزمان بالتسمية ولا يفرق فيه فلم يفرق الزيادة وصار كالمرفوع من المرفوع  
 ولو طلقت قبل الزفر وجب لها نصف المهر منه لأنه ان التسمية صحيحة في العقد

وكذا اذا تزوج ما ربيع نسوة او كل يوم واحدة لما تبين ويخرج زكوة مالها  
 لأنه واجبة عليه وينفق منه على من تنزه نفقة عليه فينفق على اولاده  
 وزوجه ومن ينفق نفقة زوجي الارحام لأن احياناً ولده وزوجه من جازعاً  
 والاعناق على ذوي الرحم واجبة عليه من القرابة والتفرق لا يبطل حقوق النكاح  
 وينزع العائنه قدر الزكاة اليه ليوذي نفقه أي ليعرفها الى مسكنه لأنه لا بد  
 من نفقة لكونها عبادة ويؤكل عليه منها الا ان يوزن ما كسبها ليعرفه في غيره  
 الى النفقة ينفق الى امينة ليعرفه لأنه ليس بعبادة فلما احتج الى نفقة في هذا  
 اذا حلفا وتذرا وخافا من حيث لا يلزم المال بل يكفي بحسبه وطهارة بالقتول  
 لأنه ما يجب بفعله فلو فحق هذا الباب بعد امواله بهذا الطريق ولا كذلك ما  
 يجب بهذا رتبة فعله فان اراد حجة الاسلام لا يمنع منها لأنه واجبة عليه بالجزع  
 في غير مسكنه ولا من عمره واحدة أي لم يمنع من احتج لا حلفان العلماء وجوباً  
 بخلاف ما زاد على مرة واحدة من الجزع فلا يمنع من البذل لأنه لا يمنع من افراده  
 لخل واحد منها فلما يمنع من البيع بمنزلة ما يمنع من ان يسكن بدنه كخزانة من  
 الخلاف اذ عند ابن عمر جازعاً لا يجرها غيرها ويخرجها او بقره وتنفق نفقته  
 الى نفقة تنفق عليه في الطريق لا اليه كسبها يتلفها في غير هذا الوجه وينفق منه  
 الوصية في القربى بغير الجوزع من القتل لأن لظهوره فيه في حاله انقطاع عن امواله  
 والوصية تحل في ذواتها وقد ذكرنا من القربى أكثر من هذا في كتابنا للمنفق  
 ويخرج على المنفق المأجور والقبيل كما يلزم والمكاري لغيره فاما وقال لفرص على النكاح  
 فالتنكح للمأجور هو الذي يعلم ان سأل الجليل والمكاري لغيره فاما وقال لفرص على النكاح  
 وبأخذ الكراء فاذا جازعاً وان التفرق لا ينافي له ما قطع المكاري عن الرقعة حتى  
 ولا يفرق على قاسم ومغفل اذا كان مسلماً المالك عندنا والقاسم لا يملك والقرن  
 سواء وقال ان الفقه يفرق عليه جازعاً وعقوبة عليه كما في التفرق كرهنا لم يجعل يملك  
 للموالية والشهادة عنده وانما ان قوله تعالى فان أنتم من رتبة الآتية



وقد انسخ من رند فينا والاشارة المطلقة فان الماس في اهل الولاية  
لاسلامة فيكون والاشارة المقررة وقد قرأه فيما تقدم ونحوها  
وهو قول ان فعل السبعة وهو ان يهاب في الجارات ولا يصبر عنها السلامه عليه  
لما خرج من النظره ولا على مدلوله اي ولا يخرج على مدلوله لان في الجارات  
فلا يجوز له دفع ضرر خارج ولا يبيع العائنه فيه لانه نوع جرح ولا نه تجارة لا يجوز  
فيكون باطلا بالنظر على ان يباعه ببيعته هو بنفسه ايما وكفى الغرامة ودفعها عليه  
فان كان ماله من جرحه او اذاه الحائمه اي وان كان دينه وراهم وله وراهم  
قضى العائنه بغير امره وهذا بالاجماع لان الدين حتى الاخذ بغير رضاه فلهما  
ان يعينه ويبيع احد الثقلين بالآخر استحسانا اي وان كان دينه وراهم وله  
واما لو على ضده ذلك باعها العائنه في دينه وهذا عند الجرحه استحسانا والاشارة  
ان لا يبيعها في العروص ونحوها لانه لا يمكن لصاحب الدين ان ياحظه جبر او حقه  
انما يتخذان في الثمن والمال في محلهما في الصورة فلهما النظر الى الراجح ويجب  
للعائنه ولاية التفرق وبالنظر الى الاختلاف يسلب عن الدين ولاية الاخذ علما  
بالسبب من تخلاف العروص لان العروص تتعلق بصورتها واعتبارها اما الصورة  
وساكن فافترق وعندها يحج عليه ان طلب غرامه ويمنع من التفرق والافترق  
بالغرامة لان الجرح على الضحية فاجوزناه نظرا له وفي هذا الجرح نظر لغرامة لانه عساه  
يلحق حقه فيغور حقه ومنع قوله ومنع من البيع ان يكون باقيا من مثل المثل البيع  
بمثل المثل لا يطل من الغرامة والمنع كحقه فلا يمنع منه ويبيع الى ماله ان اشترى  
بين عرابيه بالحق لان البيع سخي على ابناء دينه حتى لا يجله فاذا امتنع بالبيع  
منه كفا في الحب والعتقه قلنا التلجئة هو بيوته والسخي قضا الدين والبيع السخي  
متعين لانه خلاف الجرح والعتقه والبيع السخي الذي ياجتاره من الطريق كونه ولو  
البيع كان الجرح اربابا بنا فيه حتى الدارين وتغيب المدبولون فلا يكون مشروفا  
وان اقرض الجرحه لزمه بعد قضا ديونه لانه لا في الحال لانه يتعلق بهذا المال في الاولين

فلا يمكن فربا ابطال حقه بالاقرار فخرجهم بخلاف الاستحالة لانه متايد لا مرد له  
وكذا استقامه مال آخر بعد الجرح لانه قرار فيه لانه حقه لم يتعلق به لعدم وقت الجرح  
ويضيق من مال النفس عليه وعلى من تلزمه لفقته كزوجته وولده العنار وذكورها  
لان حاجته الاصلية مقدمة على حق الغرامة وان كان من ثابت لغيره فلا يطله الجرح وهذا  
لونه ورجح احراه كانت في مقدار من منزلها اسوة للعنار والعنق على قدر ما في بيوتها  
لاشباعه ونباع النقص ثم العروص ثم العنار اي يبدأ بالاسير فالاربع في الماسة  
اليقضا والدين مع مراعات جانب المدبولين وبذلك له دست من ثياب يدره وبيعها بالباقي  
لان به كفاية وقيل مستان لانه اذا اغسل ثيابه لا يتدلى من ملبس من اقل  
وعنده ملبس رجل سراه منه فربا لمساع اسوة للغرامة وفيه وقال ان فريه  
يخرج العائنه على المشتري بطلبه للبائع فبالفسخ لانه غير المشتري على ابناء والثمن  
فيجوز له حتى الفسخ كغير البايع عن تسليم المبيع وهذا لانه عقد معاوضة فلهما  
المساواة وصار كالمالك وان اشترى الاغلاص موجب العجز عن تسليم العين وهو  
غير سخي بالعقد فلا يثبت حتى الفسخ باعتبار رواية السخي ومنه في الدنة اعني  
الدين وبقيت العين يتحقق بغير اتمامه بانه هو الحقيقة فيجوز اعتبارها في بيعه  
كالمالك لان الاستدانة من منع فاعطى العين حكم الدين **فصل** يحكم ببلوغ العلام  
بالاحكام او الانزال او الاجبال اذ اوطى وبلوغ الجارية بالحيض والاحكام  
او الحمل فان لم يوجد سخي في ذلك فاذا لم له ثمان عشرة سنة واربعة عشر سنة  
وهذا عند الميضة ثم وعندها اذا اتم خمس عشرة سنة فيها وهو رواية على الملام وبه يثبت  
اي وقالوا اذا اتم العلام والجارية خمس عشرة سنة فقد بلغا وهو رواية على الميضة  
وهو قول ان في رواية وعنده العلام تسعة عشر وقيل المراد ان يطعن في السابعة  
ونجم له ثمانية عشر سنة قلنا اختلاف وقيل فيها اختلاف الرواية لانه ذكر في بعض  
فقه يستكمل تسعة عشر اما العلامة فان البلوغ بالانزال حقيقة والحمل والاجبال  
الايكون الامع الانزال وكذا الحيض في وان الحمل فجعل لكل ذلك علامة البلوغ

واوحي من ربه له اي في حق العلم اثنتا عشرة سنة وكلها اتمت في حق الجارية  
اما السن فلم تعد العاصية ان البلوغ لا يتأخر فيها عن هذه المدة وله قولان  
حتى تبلغ السنة واستر العتيق كان عشرة سنة كذا قال ابن عباس وهو ما يوافق  
ويقال اقلها قيل فيه فبني الحكم عليه فيعقب بغير ان الائمة تستوهن وادراكهن  
اسرع ففقدنا سنة في حق ان لا تتأخرها على الفصول الاربعين الواحدة  
المزاج لا محالة واذا اراد بها اي الغلام والجارية واستكمل احدهما في البلوغ وقال  
بلغنا صدقا وكما قالوا بالغ حكم اي ما لقول قوله واحكامها احكام البائنة  
لانه من لا يعرف التمتع جهتها على هذا فاذا اخبر به ولم يكتب بها الظاهر قبل ان  
تقبل قول المرأة في الحيض كجاء المأذون الا ان يملكها واستكمل الحين  
اعلم ان الاصل في الاذن ان يكون مالكا للثبوتات فاذا عرض الرق وتعلق به لم يملك  
صاحبها لكونه مالكا للثبوتات فاذا اسقط المولى حقه المانع عن الثبوتات زال حجبها  
عن الثبوتات فهو المأذون عندنا وعندك فبقى هو وكيل وان لم يملكه من العبد  
لنفسه باهليته فانه ليس بوكيل ولا وكيل هو الذي يقرن غيره فلا يلزم سببه غيره  
يملكه في بيع على انه يقرن نفسه فاذا استرى شيئا لا يملكه المولى لكونه مشترقا  
فلا يملكه المولى فانه يملكه من المولى لانه استرى للمولى لا يتوقف هذا التعريف على  
انه اسقط المولى لان التوكيل في الاصل لا يتوقف والتوكيل في هذه الوقف فلو اذن  
يوما فهو مأذون واما الى ان يحجر عليه ولا يخص اي يزوج فاذا اذن له في بيعه فمجرد  
كان مأذونا في سائر الانواع بهذا التعريف على كل الجرح وليس كذلك لان كل الجرح لا  
عن العتيق لا يخص بقرن وفي خلاف الشافعي والمرواني اذ اذن في بيعه من الجارية  
علم اذنه في الانواع وكذا اذ قيل في بيعها فان اذن بشرا ما لا بد لهذا العلم  
وكذا اذ قيل اذ الرق الغلة كل من كان له ان كان اذن بشرا شيئا مع ما كان له  
استخدام المأذون صح ويكتب المأذون من الجارية ان يكون مولاه اذنه كذا في الجارية  
ودلالة بان ربه عند بيعه وبشره في بيعه بغير ذمها لغيره فلو اذن له في بيعه

سواء

سواء كان المبيع لمولاه او لغيره بامره او بغيره صحيحا او فاسدا ان كان مائة  
يقتض ما دونها لغيره فيما قدره فيعثر برب وعلوم يكن المولى را ضيا بنبذته في المخرج  
والعلم دونها ما جاء بغيره في الجارية ومضى هذه المسئلة ان يقول له  
اذن كذا في الجارية فلا يقيده ووجهه ان الجارية اسم عام يتناول الجنس فيكون  
ما يرد في انواع الاعيان لانه اصل الجارية وتوابعها واشترى بالغيب فيكون ما  
تقدره الاجرة عنه لا بشره شي بعينه وطعام الاكل او ثياب الكسوة شيئا اذا اشترى  
هذه الاشياء باذن مولاه لا يكون مأذونا لانه استخدام وقيل لانه لو صار مأذونا  
يسد عليه بالاسم المسمى ببيع وبشره ولو كان مأذونا لانه قد لا يفرق بينه وبين  
ويقبل التمسك لانه تجارة وبهذه ومنه انهما من توابع التجارة فان اباها واشياها  
ويقبل ان يتقبل المأذون بغيره الا اذا كان مائة في بيعه الجارية وبشره  
لانه في بيعه الرق وبشره يذرا بغيره في رضه لانه يقرن به الرق قالوا في بيع  
الزراع يذرا بغيره ويشركه في ما يشتري ويؤجر ولو نفعه عندنا فلا  
لست بغيره هو يقول لا يملك العقد على نفسه فكذا على من فده لانها تابعة لها وانما ان نفسه  
راستى له فيملكه المأذون فيه الا اذا كان يتضمن البطال المأذون كالبيع لانه تجارة  
والزمن لانه تجارة فيحصل منه المولى اما الاجارة لا تجارة فيحصل له المقتضى  
وهو الزرع فيملكه ويضارب ويوقع المال فيضاربه لانه من عادة التجار ويضع  
ويبيع ويقر بدين ووديعة وعقوب لانه الاتجار من توابع التجارة اذ لو لم يبيع  
لاجتماعا لم يبيع ببايعته ومعاملته ولا فرق بينهما اذا كان عليه من او لم يكن  
اذا كان الاتجار في محته فان كان في مرضه يقدم دين المحته كما في الجارية في الاتجار  
كما وجب للمال لاسبب التجارة لانه كالمحجر في حقه ولو باع واشترى بعين مائة  
جارية عند حنفية بغيره خلافا لما يؤول الى ان البيع بالفاش منه بمنزلة التبرع حتى  
اعتبره المخرج في ذلك ما له فلا ينقطع المأذون وكذا في الجارية والعبد يعرف بها  
باهليته نفسه فصار كالمحرر وعليه هذا العلم بالعتق المأذون له ولو جابه في مرضه





وكذا بالحق الآدمية موت حكمته قسم بالبين ورثته وجعل عليه وعلم بالحق  
أي وبستر طاعته كماله بغير توفيقه كوجده على السوء وبغيره الأجل ورجلا لا  
والمعبر شيوخ الحج واستناره والامة ان استولى أي واذا ولد من المادون  
فمولا فذلكم حجر على ما خلا ما فرغ من وهو يورث البكر بالابتداء وكما ان العبد  
انه يحسن بعد الولادة فيكون دلالة الحج عادة بخلاف الابدية لان الفرج  
على الدلالة ويضرب المولى فيميتهم ان كبرها ويكون لا تكافه محلا تعلق به حتى العبد  
اذ يمتنع البيع ويقتضيه حقهم لان وبنها أي اذا استدان الامة المادون  
لها اكثر من قيمتها فقدرها المولى في ذنوبها على حالها لا انعدام دلالة الحج  
ما جوت بخصيص المدة والامانة **باب** في حكمها الصانع المولى صانع العبد  
لما قدرناه في ام الولد ويضرب القيد للغير في ما لا تكافه محلا تعلق به حتى العبد  
واقراره بعد الحج بدين او بان ما فيه بده امانة او غصب حتى يتبين عند حقيقته  
خلاما لها أي وتالا لا يبيع لان محله الاقرار بالاذن وقد زال وكله ان المحل  
وتبقى باقية وان استغنى دينه رقبته وما فيه بده لا يملك سيده ما فيه بده فلا يجوز  
عبد امانه بده لا يبيع بهذا عندنا بغير حقيقته وعندهما بملك لان الرقبة ملكه  
فكلما لا كسارت ان ملك المولى يثبت خلافة على العبد عند فراغه عن حاجته  
ملك الموارث وهو ما متفقون بها فيصير عتقه عندهما ويضرب السيد قيمة للغواة  
وان لم يستغنى حتى انما كان يبيع بغيره سيده بمثل الا بطل ويبيع سيده منه  
بملكها لا بالقيمة أي بخير بيع المادون الذي يملك دينه مال ورقبته بغير سيده وانما يجوز  
لان سيده اجنبي يملكه اذا كان عليه دين محط وعندهما ان باع باطل من قيمة كبرها  
وتجوز المولى بين ازالة الحماية ولحقن البيع لان الفرج عن الغرامة يندفع بذلك  
وانما يجوز ابو حنيفة في القيمة كما في الموارث ولا تامة فيما اذا جاز اجنبي يملك  
بالشر محط الزايد وينقض البيع أي لو اراد السيد ازالة الحماية او نقص البيع  
كان سلم سيده اليه المبيع قبل ان يسقط العتق ولان لا يملك حتى يارثه

أي السيد ولا يملك المبيع لقبض العتق فان سلم المبيع قبل ان يسقط العتق يملك العتق  
فلم يبيع له حق الا في الدين والمولى لا يستوجب عليه عبده دينا في بطل العتق ويضرب  
باعتق المادون مدونة الاقل من قيمته وبنها الدين أي كان كان الدين اقل من القيمة  
ينقض الدين اذ لا حق للغواة الا في الدين وان كان القيمة اقل من الدين يفسخ  
لانه تعلق حقهم بالرقبة وهو انكسار وما زاد من دينه على قيمة طوليبه معناه أي  
ضمن المادون الذي حق فضل دينه على القيمة حتى وان باعه وهو مدون ستغنى  
وعتبه مستر به فلفظ ما راجا برة بيعه واخذ منه لان الحق لهم والمجازة اللاحقة  
كالاذن التاوي كما في المادون او تضمنه اي شأوا من السيد والمسترى كان  
العبد تعلق به حقهم حتى كان لهم ان يبعوه الا ان يفتي المولى وبنهم والبايع يملك  
بالبيع والتسليم وكسرت من القيد والتفويض في بيعه وفي العتق فان حصل السيد  
ثم رد عليه بغير بيع عليه بالقيمة وعاد حقهم في العبد لان رب العبدان قد زال  
وهو ببيع التسليم صار كالحاصب البايع ولم يضمن القيمة ثم رد عليه بالبيع  
ان يرث المالك وبستر القيمة كذا بهذا وان باعه واعلم يكونه مدونا فلفظ ما  
رد المبيع لتعلق حقهم وهو الاستسقاء والاستسقاء من رقبته وفي كل واحد  
قابلية والاول تام مؤخر والثاني ناقص فحلهما ببيع تعدت بيده الخيرة فلهذا  
لهم ان يردوه وقالوا انما يرد المصلح من الدين وان وصل ولا حماية في البيع  
فلا ان يرد لهم ان يردوه لو صلح حقهم لهم وان غاب البايع كالمسترى ليس لهم  
حقهم ان انكر الدين وهذا عندنا بغير حقيقته وعندهما بغيرهم ولو يفسخ  
لهم بالدين وتعد هذا الخلاف اذا استرعى دارا فهدى واسترها وغاب ثم حضر القيد  
فالمسترد ليس له حق في حقها خلافا له وعندهما مثل قوله في مسئلة النصفه ولا يجوز  
انه يرد على المالك نصف قيمتها لكونه من يارثه وانما ان الدعوى بغيره في العقد  
وقد قام بها فيكون الفسخ قضاء على الغايب من قال انما عبده فله ان يشتري ويباع  
لحقه كالمادون الا انه لا يباع في الدين مالم يقر سيده باذنه أي من قدمه



وقال انما عبد لعل ان ما سترى وباع لزمه كل سبي من الجارة لان اخبر بالاذن  
 قال اخبر دليل عليه ان لم يخبر فقد جازى الطاهر ان لم يخبر لم يجرى عليه ما هو عليه  
 والعمل بالظاهر هو الاصل في المعاملات كسائر المعاملات الا ان على الناس الا ان لا يبيع  
 حتى يخبر مواله لانه لا يقبل قوله في الرقة لانها خلاف الحق في المولى بخلاف الكتاب في العبد  
 على ما بيناه فان حصل فقال هو ما دون ان يبيع في الدين لانه ظهر للدين في حق المولى  
 وان قال هو بخبر فالقول له لانه تمسك بالاصل فصل في حق العبد في البيع  
 كالا سلام وقبول والعقد في بيع الماذون وان شرط المالك والمعاذ والمأذون  
 باذن وان احتلها كما في البيع والشراء في الماذون لا بد منه انما بالاسم  
 العامة في الماشي واشترى الى الكفاية في القمار ودفع القمار بانضمام راي المولى  
 في المدة وتبينها وعند ان حق لا يبيع فيه جازة الوجه وكذا لا يبيع المسلم  
 ما اذا اذن للعبي في الجارة ابوه او جده عند عدمه او وصي احدهما او امه  
 في حكم العبد الماذون بشرط ان يعقل كون البيع سلبا للملك في الشراء حاله  
 وانما يبيع العبد الماذون له يبيد ان ما يثبت في العبد من الاحكام يثبت في حقه  
 لان الاذن ينفك الجوار الماذون يقرن بالهبة نفس عبد كان او حبة الماشي  
 تقر فيه بنوع دون نوع وليبر ما دون ما يسكن كحاشي العبد ولا يملكه غيره  
 ولا كسابقته كما في العبد نكاحا في يده من كسبه او ارشده في حق المولى اذا  
 اذن للقبيل الجارة في حق اقاربه كسبته في مقام الجارة او اذ لم يصر اقاربه فلا  
 يعامله الناس مع ان اقوال المولى بالدين لا يبيع لانه اقاربه الغيرة وقر العبي  
 اقواله على نفسه الجارة في الماذون فصارت كالسالية في حق اقاربه بالارث القسامة  
 في حق الزواجة وعن ابي حنيفة ردا لانه لا يبيع في الارث لانه ما يبيع في الكفاية  
 انه من توابع الجارة والكذا في الارث صح والمعتق بمنزلة العبي في الوضوء للجد  
 الذي يعقل البيع والشراء بمنزلة العبي ليعاد ذونا باذن الارب الوضوء للجد  
 دون غيره على ما بيناه وعلمكم العبي في حق اذن المولى والمأذون في العبد

كتاب

في بيع العبد الماذون  
 في بيع العبد الماذون  
 في بيع العبد الماذون

**كتاب العصب** هو ازالة اليد المحقة باثبات اليد المبطلة وعند ان نفي  
 هو ازالة اليد المبطلة ولا يشترط ازالة مكان لان كلاما في فعل الذي هو العصبان  
 وهو ازالة اليد وتبضع على هذا الا خلا في سائر اثاره من ازالة اليد المبطلة  
 لا يكون ممنوعة عندنا خلا ما لان اثبات اليد ينفق بدون ازالة اليد ومنها  
 الاختلاف في عصب العتار وبنات في استعمال العبد وحمل المرأة عصب بلون  
 على البساط او في الاولين نعلم ما كان الى مكان وفي الاخر الباطن حاله  
 ولم يفعل فيه شيئا يكون ازالة اليد في حق من على هذا الا خلا في تبضع الماكه ولو لم  
 يبيعه بملكه وامساك الغيرة في قطع الاخر منه وبسبب التبضع يستقيم لان اثبات  
 اليد هو جنة ما تبين المسكين لم لا بد ان يرا على هذا التبضع لا على سبيل التفتية  
 في حق التفتية وعلمكم ان من علم وجوب ردين في مكان عصب كان باقية  
 في الثمن لو بملكه في المملوك كالكيل والوزن والعدد في المقدار يجب منكم  
 اعلم انه جعل هذه الاقسام الثلاثة في كل ما كان كثيرا من الموزونات ليس بمشاي  
 بل من ذوات النعم كالنقعة والقدرة وكثيرا ما قول ليس له بالوزن مثلا ما يوزن  
 عند البيع على ما يكون مقابلته بالثمن مبيعا على الكيل والوزن والعدد ولا يكتفى  
 بالنقعة فانه اذا قبل هذا الشيء فغير يدرهم او من يدرهم او غير يدرهم  
 انما يقال ان المكيل غير معاوت واذا لم يكن فيه معاوت كان مثليا وانما قلنا  
 ولا يختلف بالنقعة حتى لو اختلفت كالنقعة والقدرة لا يكون مثليا في الاخر  
 اما غير مصنوعي واما مصنوعي لا يختلف كالدرهم والدينار والعلوس وكل ذلك مثلي  
 واذا عرفت هذا عرفت حكم المذروعا في كل ايمان في بيع هذا الثوب ذراع بكذا  
 فهذا ايمان انما لا يكون فيه معاوت وهو ما يجوز فيه انما فانه يعرف بينا طوله  
 وعرضه ورفعه وقد فصل الثمن المثلي وذوات النعم ولا احتياج الى ذلك  
 فابو جعفر في الاسواق بل انما كانت يفتنه فهو مثلي وما لم يكن في ذوات النعم  
 وما ذكره الكيل واخره فبني على هذا ان القطع المثل يجب فيه يوم الخصومة

في بيع العبد الماذون  
 في بيع العبد الماذون

بهذا عند الجيفة ثم وعند مجئ يوم الانقطاع لانه ينتقل الى القبر وعند مجئ  
 يوم العصب فانما اذا انقطع المثل النقي الى المثل له اقول بهذا اعدا اذ لم يبق  
 غير يومه في يوم الخصومة والقيمة تغير بكثرة الرغبات وقلتها وفي المعلوم  
 متغير ومتغير يوم الانقطاع لا يضبط له وايضا لم ينتقل الى القيمة في هذا اليوم  
 اذ لم يوجد من المالك طلب ايضا عند وجود المثل لم ينتقل وعند عدمه لا قيمة له  
 وفي القيمة كما اعدت في المتفاوت والبر المخلوط بالبر في يومه في يومه في يومه  
 آتى النبي الذي بعد ويكون اخراجه متفاوت ولا يرد بها ما يباين بالقيمة  
 على المالك كما ان مثلا فان بعد عن البيع من غير ان يقال ببيع الغنم عشرة كذا وفي  
 المخلوط بالبر في القيمة لانه لا مثل له في ارضي المالك حسب حقه يعلم انه لو كان  
 الاظهر لم ينتفع عليه بالبدل لان الواجب رد العين والهلاك من غير ان يرد  
 عارضيا خلاف الظاهر فلو قيل في كذا اذا ارضي المالك حسب حقه يعلم انه لو كان  
 الى ان يعلم ما يدعيه واذا علم المالك سقط عنه رده فيلزم رد بدله وهو النبي  
 والعصبان يكونان في العمل وتكون لان الغصب بغيره فيكون فيه دون غيره لان  
 اليد بالنقل فلو غصب عمارا من ملك غيره لا يقسم هذا عند الجيفة في يومه  
 خلافا لما في وعند مجئ وان يرضى فيه الغصب اذ عند ان يرضى في وقتان في الغصب  
 وبه اثبات اليد المطلقة لصدقه عليه واما عند مجئ ثلاث الغصب ان كان عند  
 ما ذكرنا لكن ازاله اليد في العمار يكون ما يكون فيه الا بالنقل واما بقولان الغصب  
 اثبات اليد المطلقة فان ازاله يد المالك بفعل في العين وهو لا يتصور في العمار لان  
 لا يرضى الا باخراجه عنها وهو فعل فيه لا في العمار فصار كما اذا ابق المالك في المزارع  
 وما نقص منه بفعله كسماه وزرع منه كذا في العين في العمار لان المالك  
 والعمار يرضى به كما اذا اقله ازاله لانه فعل في العين وان انقص المزارعة لم يرض  
 وباخذ راسه له ويتصدق بالفضل في هذا عند الجيفة في يومه وعند مجئ يومه  
 لا يتصدق به وكذا لو استغل العبد لم يصدقه في نفسه الاستقلال او اوجر المستعارة

قوله غصب او يوقع في المالك كذا في القيمة  
 وقوله كذا في القيمة ان يرضى في يومه في يومه في يومه  
 كذا في القيمة او يوقع في المالك كذا في القيمة  
 او يوقع في المالك كذا في القيمة

وانقص يرضى الغصبان وما فضل من القلة والواجبة لصدق به في هذا عند الجيفة  
 خلافا لما في يومه ان حصل في ضمانه وعلمه الضمان في يومه وكذا المالك لان المضمون  
 غصبه باء الضمان مستند عند مجئ وانما ان حصل سبب غصبه وهو تصرفه في ملك الغير  
 وما بهذا حاله في سببه العصبان اذا اخرج يحصل على وصفه الاصل والمالك المستند في  
 ولا يستعمل به الخبز فلو يملك العبد في يد المالك حقه ضمانه ان يستعين بالقلعة في اداء الضمان  
 لان الخبز لا يملكه كذا في الوادي اليد بارج النسا ولا في قول الخبز بالاداء اليه  
 خلافا لما اذا باعه في ملكه في يد المشتري ثم استحق وغرمه ليس ان يستعين بالقلعة  
 في اداء الضمان اليد لان الخبز كما كان في حق المشتري الا اذا كان لا يجزى عنه لانه  
 في حرج اليد ولا يرضى له في حاجته فلو صاحب لا يتصدق به مثلا ان كان غنيا ولا في العمل  
 وان كان فقيرا فلا يرضى عليه ما يتبنا وان التفرق في الغصب الوديعة فيخرج مما  
 ما يتبعين بالانتماء في تصدق ما يخرج الى جميع الزجر وهذا عند خلافا لما لا يتبنا  
 وقد رتب الدلائل وجوابها في الوديعة اذ لانه مستند المالك الى ما قبل التفرق لان  
 سبب الضمان فلم يكن التفرق في ملكه ثم يرضى في ضمانه بالاشارة وان كان  
 لا يتبعين ان كان الضمان فان اشار اليها وانقصها كذا وان اشار اليها  
 وانقصها او اشار اليها وانقصها او اطلق وانقصها كما في الزجر انما ما قبل  
 وبه لينة وتلك ما في الكرخي في الاشارة اذ كانت لا يقبل التعيين لا بد ان يتأكد  
 بالفضل في تحقيق الخبز والخمارة لا لا يطيب طمنا وقال في شانه لا يطيب قبل  
 ان يرضى وكذا بعد الضمان بكل حال وهو المختار ولو ارضى بالفضل الفصل في الوادي  
 جارية تعدل العين فوجبه او طعام فاكلا لا يتصدق به في يومه في يومه في يومه  
 لان الزجر انما يتبعين عند مجئ في فصل وان غير ما غصبه في ان اسمه علم  
 ما قصه ضمانه وعلمه ولا يملك انقصه به قبل اداء الضمان كذا في الضمان ويطرح  
 او شوا او قطوعا ويطرحه او زرعه وديون غيره وعين يرضى عنده  
 ويطرح غيره وعين لا يرضى به وحده جعله سيفا وسيفه جعله نية وساجه اولينة  
 بين عليهما



وتبذل كل عندنا وقال ان في لانه قطع من المالك في ظهوره غايه ليرفعه ان  
اذا اختار اخذ الرقيق لا يضمنه النقص عنه لانه لو لم يرد له الرقيق او عند ان في  
يضمنه وعن ابي يوسف انه يقول ملكه عنه لكنه يباع في دينه ويهو احد به من الغنا  
لكن في ان العين باقية فيبقى على ملكه فينبغي له ان يبيع الرقيق في الخطه  
والقتران في القتران في الخطه ولا يبيع لعله لا يخطو فلا يصلح سببا للملك على ما  
فصار كما اذا انعدم الفعل اصلا وصار كما اذا دفع الشاة المقصود وخطا وانما  
ولما انما حدثت صلبه منقوطة صير به من المالك كما في وجه الاخرى انه يتبدل  
الام فانت معكم المقاصد حتى في النقصه فام في كل وجه فيخرج على الاصل الذي هو  
فان في كل وجه ولا يخله سببا للملك فيجب ان يخطو ربل فيجب انما احسن النقصه  
مختلف ان لانه اسماء في سبل الترخ والسبح وهذا الوجه يستعمل في النقصه المذكورة  
ويخرج عليها غير ما حفظه وتكونه لا يخل الانشاع في كل وجه في بدلهما احسن والوجه  
ان يكون له ذلك في قول الحسن وزعمه هو هكذا اعلى حقيقه او لا الغنية بالوجه  
ووجهه في المالك المطلق التفرق الاخرى انه لو وهبه وباعه جاز وجه الامور  
توابعه في الساة المذمومة المصلحة في رضا صاحبه اطعمه الاسارى فاما  
الاخر بالمقتضى والملك المالك وجهه الانشاع للمعاصي قبل الرضا ولان في وجه  
الانشاع فيجب بالانصاف فيجب قبل الرضا وجهه الماده الفتح ولما في سبعة وسبب في  
لقيام الملك كما في الملك المار فاذا اذ في البذل يباح لانه من المالك صار في الملك  
فخصه بما دل به بالترخيص وتلك اذا ابراهه سقوط حقه وكذلك اذا في القضاء  
او في حقه الحاكم لوجه الرضا ومنه لانه لا يفتقر الا بطله في كل خلاف اذا غصبه  
فقد رها او نواه في نفعه عن ابي يوسف يباح الانشاع في كل قبل ايا الضمان لوجهه  
من كل وجه بخلاف ما تقدم في العين في وجهه في الخطه في رعا الاستبداد في الفضل  
عنده خلا فاما ما وصله تقدم وان جعل النقصه والذهب دراهم او دنانير او انيه  
لا يملكه وهو كما في السابى وعند صاحب المالكه المالكه عليه ملكه لانه احدث منقوطة

صير من الملك كما في الكاف وجده الاخرى انه لو كسره وفار بعض المتاحه واكثر لا يصلح  
راس المال في المعنار بابت والسر كما والمضرب يصلح بذكره ان العين باقية في وجهه  
الاخرى ان الكلام باقية ومعناه الاصلية الثمنية وتكونه موزونا انه باقية حتى جوى  
فيه الرتبوا باعتبارها وصلا حثية لراس المال في الاحكام الصنع دون العين وكذا  
الصنع في غير منقوطة مطلقا لانه لا يثبت لها عند المالك بغير راسه فان دفع الى  
المالك لانه شاة طرعا عليه وضمنه فيتمها واخذها وضمنه لغضاها وكذا لو قطع ربه  
بنداه هو طرعا في الترواينه ووجهها لانه تلاف في وجهه باعنا فانت بعض الاخرى في المالك  
وبقي بعضه وهو المالك او قطع طرف اية غير ما كونه او حرق الشوبه فما في  
فوت بعض العين وبعض النقصه لانه في كل وجه لو فوت كل النقصه فيتمه كل القيمة في سبب  
ولم يفتقر شيئا من النقصه فيتمه نقصانه والنقصه لانه العين قائم في كل وجه  
واما في خطه في خطه ومن بين في ارض غيره او غرس لغيره بالقلع والزرع في ارضه البرية  
وعند محمد ان كان قبة والغرس كثر في قبة الارض فالعاصم على الارض فيتمها  
وان كانت تنقص بالقلع فلما ان يضمن لغيره كأمور القلع ما اني ان نقصت  
الارض بالقلع ثم بين طريق معروفة في ذلك حال ففقدوم الارض بالاسراج او بناه ولم يمت  
مع احد بها مستحق فيضمنه الفضل قبل قيمة الشجر المستحق القلع على قيمته متلوها  
قيمة المقتضى اذ انقصت منها اجرة القلع فالكاتب قيمة الشجر المستحق القلع فاذا كانت  
قيمة الارض ما في قيمة الشجر المقتضى عشرة واجرة القلع درهم يعني تسعة دراهم  
فالاخرى مع هذا الشجر ليقوم بما في تسعة دراهم فيضمن التسعة وان صبغ الثوب  
او اصفر او لست الثوب بسمه فاما المالك شاة ضمن قيمة ثوبه ابيض او مثل منقوطة  
او اخضر او ضمن ما زاد الصبغ والحنان وان صبغ اسود وضمنه قيمة البصر  
اخذ به لانه يبيع لانه يفتقر في ثوبه حقيقه وعند صاحب الاسود كثره وهو احسن ما  
في هذا الاختلاف في كل وجه في العين فيتمه نقصانه التواذ كان نقصان وان زاده  
يعذر ما في وعند ان في المالكه على الثوب وباعه العاصم بالقلع الصنفه ما كان

والافرن بين السواد وغيره بخلاف مسألة التسويج فان التميز غير ممكن للقياض  
على قطع البياض فلو قطع البياض لا يتلف مال العاصب لان يكون له وبينه ينلف من ثمانية  
الجانبين فيما قلنا والتسويج من قبلي فان طرحه على العاصب باخذ المثلث فكلما في الوجب  
في اخذ فيه القيمة فصل واذا عيب عصبه ضمن قيمته ملكه مستند الى قوله **والمعصية**  
وتسليم الاكساب في ان الاولاد في هذا عندنا وقا لا الشايع في لا يملكها الا ان  
العصب على وان خص فلا يصلح سببا للملك كما في المذبح ينعى كما اذا كان العصب  
في المذبح حيث لا يملكه العاصب جاعا ولما انه ملك البديل بكماله والمبدل بالانتماء  
من ملكه له كمن يملك دفعه للضرر عنه بجلان المذبح لانه غير قابل للتلف في المذبح  
نعم قد يفسر التعدير بالقضاء ولكن البيع بعد اوصاف القن والقول في القن  
للعاصب مع جنيته لان المالك يدعي الزيادة وهو يترك القول قول المالك بالزيادة  
مالك على الزيادة فان لم يتركه من ذلك لانه اشتهر بالحق المملوكة فان ظهر وجه  
اكثر وقد ضمنه بقول المالك وببرهانه او بالكلية فهو للعاصب لا خيار للمالك  
لانه لم يملكه بصلح رضاه والمالك حيث ادعى بهذا المقدار وان ضمنه لغيره  
اي بقول العاصب بغيره فالمالك بالخيار ان شاء اوصاف القن او اخذ  
ورده عوضه لانه لم يتم رضاه بهذا المقدار حيث يدعي الزيادة واخذ  
لعدم الجحوة ولو ظهرت العين وقيمتها مثالا فمقتضى ردونه وهذا الفصل في رد المالك  
الجوارح في الرواية وهو الاصح خلافا لما قاله الكوفي من انه لا خيار له لانه لم يتم  
رضاه حيث ما يعطى ما يذبحه والحيات لغوات الرضا ولو لم يرضه كل من المالك  
والعاصب على المالك عندنا في ثمانية العاصب له في خلافا لابي يوسف من  
ومن عصبه عيدا فبا عهضمه لغيره بغيره وان اعتقه فضمنه لا يتعد عتقه لان  
الثابت فيه في قبضه لغيره مستندا او ضروره وان هذا يظهر من الاكابر ومن  
الاولاد والاقارب في نفوذ البيع دون العتق ملك للمالك بان المالك  
ان يبيع ويشترى ولا يجوز له العتق وزوال المقتضى بغير مقتضاه ما لم ينفذ

او ينجعها بعد طلبة المالك بائنا سواء كانت منفصلة كالخيل والسمك ومنفصلة  
كالولد والحره لانها امانة في يد العاصب يملكه فلا ضمان عليه الا ان ينعى  
فيه او يظلمها ما كرها فيجوز اياه وقال الشافعي وزوال المقتضى العصب  
منفصلة كانت او منفصلة لوجود العصب به اثبات اليد على مال الغير بغير رضاه  
كما في الطبية المخرجة من الحرم اذا ولدت في يده يكون مضمونا عليه كذا العصب  
اثبات اليد على مال الغير بغير رضاه بغيره بل يد المالك على ما ذكرنا ويد المالك كما كانت  
ثابتة على يده الزيادة حتى يزيلها العاصب فلا يعتبر ثابتة على الولد لانه يراها  
او العاصب بغيره عدم المنع حتى لو منع الولد بعد طلبة بغيره وكذا اذا اتفق في بيع  
كما قال في الكفا وذلك بان اختلفا وذكره والحله واثبت في الطبية المخرجة  
لا يضمن ولذا اذا يملكه قبل لكن في الاصل لعدم المنع وانما يضمنه اذا يملك  
بعده لوجود المنع بعد طلبة جليح وهو ليس على هذا اكثر من الجحارة ولو لم  
اطلق الجوارح فهو مضمون جناية ولذا يكثر تركه ويحب بالاعانة والاشارة  
فلان الجحارة هو فوقها وهو اثبات اليد على مسمى الامن اولى واعوى حتى وان  
نقصت الجارية بالولادة في يد العاصب ضمن نقصانها في جبر بغيره الولد او  
بالحره ان وفد خلافا لغيره وان نفي به فان الولد ملكه فلا يصح جابر الملك فقلنا  
سببها شيئا واحدا وهو الولادة ومثل هذا لا يبعد نقصانها ولو نزلت بامته عصبها  
فرد كما طافا فقلت فماتت بها ضمن فبما يوم علقها بهذا عندنا في حقيقه من  
مخلاف الحرة لانها لا تضمن بالعصب بل هي الضمان بعدنا والرد وعندنا لا يضمن  
في الامة ايضا لان الرد وقع صحيحا وقد مات في يد المالك سبب جرحه في ملكه هو  
الولادة وكذا انه لم يصح الرد لان سبب التعلق حصل في يد العاصب ولو ردنا محضه  
فماتت لا يضمن الا بقتل الضمان المحرر انما كان وكذا الوترت عنده فردا ما جحدت فماتت  
انما لا يضمن الزنا ولا يضمن منافع ما عصبه وادعوا عطله لانه لو وقع فاتها  
غير مضمونة باجور عندنا سواء استوفى المالك في حقها اذا اسقط الدار المقتضيه او عطلها





كان في الطريق الحاقين كنه لا تجزى فيلنفس وطريق لا ينقد في الجا الملاح  
 ولو قدما او ما وروا لا خلاص ما روي خبر قوله عليه السلام الشفعة لشريكه  
 وقوله عليه السلام جاز الدار حتى بالدار والارض وان كان غائبا اذا كان  
 طريقا واخذوا الماراد جاز وهو في الطريق ويطلب الحكم في الشربة لانه لانه  
 الشفعة انما تنبت بالشركة في الطريق باعتبار الخلطة وقد وجدت في الشربة  
 ولو بابه في سكة اخرى فان بابه ان كان في تلك السكة كان خليطا في البيع  
 فلا يكون جاز املاصا صورة منزلة مشتركة بين اثنين في دار حتى تقوم في سكة  
 غيرا فده اذا باع احد الشريكين نصيبه من المنزل فالشركة في المنزل حتى بالشفعة  
 فان سلم فالشركة في الدار حتى في الشركة في السكة لانهم اقرب للشركة بينهم  
 في محله الدار فان لموا فاهل السكة احق للشركة في الطريق فان لموا فاهل الملاح  
 وهو الذي على ظهر هذا المنزل وباب جاره في سكة اخرى ومنه جاز في جاز  
 او شركة في خصة عليه جاز فان الجار هذا المقدار لا يكون خليطا في حق المبيع  
 ولا يخرج من كون جاز املاصا كذا في الهداية والها في غيرهما وان في نفس الجار  
 شركة في على التوسل لا الشها م وعند ان في تنبت على قدر الملك صورة  
 واربعين ثلثة لاجلهم نصفوا ولا تخسرها والثلث ثلثها فباع صاحب الشفعة  
 نصيبه وطلب الباقي ان الشفعة قضيت بالشفعة المبيع عند ان في ثلثا بقدر ملكها  
 وان باع صاحب السهم قضيت بينهما افعاشا وان باع صاحب الثلث قضيت بينهما افعاشا  
 وعند ان قضيت بينهما نصيبين في الكل قد كان علم الشفعة بالبيع بشرطه في جاز  
 انه يطلبها وبشرطه هذا طلب معاينة كاتبة للشفعة منه وان لم يكن كخبرته من غيره  
 كسلا بقطعة في مابنه وبه الدية لقوله عليه السلام الشفعة لمن واثره في طريق  
 على المسارعة وليكنه الخلفا في الاستحسان هذا الطريق ما جاز عليه في اخره جاز  
 او جعل عند ابيه خيفة ووجدت هاج عليه في اخره واحد كان او بعد افعاشا  
 كان او كبير اذا كان الجرحا ولو اخره المستري بغير جاز عليه افعاشا فان كان

لانه

لانه خصم فيه والعدالة غير متعين في الخصوم كذا في التبيين من ثم بشرطه عند العمار  
 المتعلق الحق به او على المشتري لانه مالك المبيع او على البائع ان كان المبيع في يده  
 لكونه خصما فيه نفس تحت في الجامع الكبير ان يبيع الشها على البائع بغير المبيع  
 استحق لانه عاقد افعاشا حتى فيقول اشترى فلان هذه الدار وقد كنت  
 طلبت الشفعة وانا اطلبها الآن فاشهدوا على ذلك وعن ابيه يوسف  
 انه بشرط صحة المبيع ويجزى به ان المطلبية لا تنفع الا في المعلوم وبشرط  
 طلب غيره واشهاد لانه يحتاج اليه لثباته عند القاضي على ذكره ولا يمكن  
 الاشهاد وطا على طلب الموصية لانه على قول العلم بالشراء فيحتاج بعد ذلك  
 الى طلب الاشهاد والتقوية وبينا ما كان في الكتاب ثم يطلب عند القاضي فيقول  
 اشترى فلان دارا كذا وانا اشفيها بسبب كذا فبره بالتليم وبشرط  
 طلب بصحة وملك ولا تبطل الشفعة بساخره مطلقا أي شهر كان او اكثر  
 في الجاز بغيره بغيره الفتوى وتصور وان عا ابيه يوسف وقبل يفتي بقول محمد  
 انه ان اخوه شهدا بلا عذر قال محمد اذا تركه شهدا بلا عذر بعد الاشهاد  
 بطلت وهو قول زفر لانها لو لم تسقط به نظر المشتري اذ لا يمكن العذر فخر  
 لعقنه من جهة الشفعة فقد رتب لانه اجل وما دونه عاجل كما قرئ في الايمان  
 قال شيخ الاسلام الفتوى اليوم على هذا التقدير احوال ان سبب في قصد الاثر في التقدير  
 واختاره في الوفاة وفيه قول ابي حنيفة وهو طاهر المنة بغيره حقيقة وقد قرئ  
 شرعا فلما يبطل بها خيرة كاية لخصون الا ان يسقطا ببلانه وما ذكر  
 من الضرر يمكن ان يرفع الامر الى القاضي حتى يامر الشفعة بالاختار والترك  
 فيتم لم يجعل في المنة بغيره بغيره كذا في الهداية والها في ولو علم انه في البلدة  
 فليس لا يبطل شفعته بالاشهاد في افعاشا اذ لا يمكن على الخصومة الا عند القاضي  
 فكان عذرا واذا اقر على الشفعة وطا الشفعة سال القاضي المدعى عليه  
 فان اقر بملكه يرفع به او كل من الخلف على العلم بملكه او بغيره من الشفعة



سأله عن الشراء فان اقره او كلفه ان لم يجره ما باع او ما يجره عليه  
هذه الشفعة اعلم ان ثبوت الشفعة ان كان متفعا عليه بخلاف على المشتري  
بالله ما سخر هذا الشفعة على ثمان كان فملكها فيكف الشفعة الجوازات  
على التباينة ما اشترت هذه الدار لانه ربما يملكها الحال بعد البيع  
وقد سبق في كتاب الدعوى او بوجوب الشفعة قبلها ولا يشترط احصاء الثمن  
وقت الدعوى بما اذا قبض له لزم احصاءه والمشتري في الجواز ليقبضه  
تقبل الشفعة بناء على الثمن بعد ما ابرأه ولا يشترط ان يحصاها البائع ان  
المبيع في يده اى فتم شفع البائع ان لم يسلم المبيع الى المشتري ولا يسمع القام  
البتينة عليه حتى يخبر المشتري قبضه البيع مخففة اما يشترط حضور المشتري  
لان الملك له والبائع واذا سلم الى المشتري لا يشترط حضور البائع لانه  
صار اجنبيا وبقبض الشفعة على البائع ويجعل العدة عليه حتى يسلم اليه  
على البائع وعند الاحتجاج يكون عدة الثمن على البائع فيطأه حتى ولو سلم  
بالرخص للشفع لانه هو الماقد والاخذ بالشفعة من حقوق العقدة فيجوز اليه  
ما لم يسلم الى الموكمل وان سلم الى الموكمل لم يسجد له ولا ملك فيكون الحفظ للموكمل  
وهذا لان الموكمل كالبائع في الموكمل عدا عن قبضه اليه تسليم البائع الى المشتري  
فيصير خصومة عدة الآلة مع ذلك في مقام الموكمل فيكتفي بخضوره في الخصومة  
قبل التسليم وكذلك اذا كان البائع وكيل الماقد في الشفعة ان يأخذ منه اذا كان  
في يده لانه عاقد وكذا اذا كان البائع وصيا لميت فيما يجوز بيعه لما ذكرناه  
والشفعة خيار الرؤية والعيب ان شرط المشتري البراءة اى اذا قبض للشفع  
بالدار ولم يكن رافعا خيار الرؤية وان وجهه عيبا فله ان يرد له وان كان المشتري  
شرط البراءة منه لان الاخذ بالشفعة بمنزلة الشراء لا ترى انه مباذلة المال  
بالمال فيثبت فيه الخيار كما في الشراء ولا يسلط بشرط البراءة من المشتري ولا يرد  
لانه ليس بواجب عنه فلا يملك السقاط حقه فصل وان اخذ المشتري الشفعة في الثمن

ما ذكرنا

والقول للمشتري لان الشفعة تدعى احتجاف الدار عليه عند الاخذ به ويذكر  
والقول للموكل بغيره كونه ولا يجازى العاقد لان الشفعة ان كان يدعى عليه فحق الدار  
المشتري لا يدعى شيئا ليجزوه بين التركة والاخذ ولا يضرهما فلا يجازى العاقد وان  
بهما فلا يضر شيئا ولو اقاما البتينة ما البتينة للشفع عندا يثبتة وعند رخصتها  
وعند ايجازها لثبوت المشتري لانها اكثر اثباتا فصار كبتينة البائع والموكل والمشتري  
في العدة وكذا ان لا يثبت فيجعل كان الموجود بينهما ولا يضر ان يأخذ بينهما  
وتقبل الجواز البائع مع المشتري لا يتوا ليهما عدا ان الا بائع الاول  
وتقبل الشفعة لا يقدر في حق الشفعة وهو يخرج البتينة الموكل لانه كالبائع  
والموكل كالمشتري منه كيف وانما خصومة على ما روى في قوله وانما المشتري العدة  
علما فيكون التباينة البتينة البتينة الماكد العدة فلما انتم بعد التسليم  
لا يصح ان يثبت بها الا بائع الاول اما سهرها بخلافه ولان ببتينة الشفع  
ملزمة وبتينة المشتري غير ملزمة والبتينات للزام وان ادعى المشتري ثمانا والبائع  
اثنا فله الشفعة بما قال البائع قبل قبض الثمن وكان ذلك خطا على المشتري  
وهذا لان الامران كان على ما قال البائع فعد وجبت الشفعة وان كانا على ما قال المشتري  
فعد خطا البائع بعض الثمن وهذا الخط الظاهر في حق الشفع على ما بينا اى انهما  
ولان التمسك على البائع بايجابه فكان القول قوله فيقدر الثمن ما بقيت مطالبته  
فيها فخذ الشفع بقوله وبما قال المشتري بعده اى بعد قبض الثمن اخذ بما قال المشتري  
ولم يلتفت الى قول البائع لانه لما استوفى الثمن انه لم يملك العقد وخرج هو بالشفع  
وصار كاجنبي يعنى الاختلاف بين المشتري والشفع وقد بينا ولو كان بعد الثمن  
غير ظاهر فقال البائع بعث الدار بالف وقبضت الثمن ياخذها الشفع بالثمن  
الاخذ بالثمن بالاقتران بالبيع تعلق الشفعة بقوله بعد ذلك قبضت الثمن يريد  
اسقاط حق الشفع فبره عليه ولو ما قبضت الثمن وهو الغف لم يلتفت الى قوله  
لان الاول وهو الاول اربعين الثمن خرج من العين وسطا اعتبار قوله في قوله

وان عكس فبعد القبض بغير قول المشتري وقبله بجماله وايضا لكل عترة قولها  
ايضا لكل طرارة الثمن ما يقوله الآخر في اخذها الشفع بذكره وان حلفا فخرج البيع  
انما البيع الثاني البيع بزيادة على ما عرفه اخذها الشفع بما قاله البائع لان  
البيع الاول بطلان من الشفع وان حلف عن المشتري بعين الثمن سقط البيع  
ياخذ الشفع بالباقي وان حلف الكل ياخذ الكل اي وان حلف جميع الثمن لم يسلط  
عن الشفع لان حلف البعض يلحق باصل العقد ويظهر من الشفع لان الثمن يلحق  
وكذلك اذا حلف بعد اخذها الشفع بالثمن سقط عن الشفع حتى يرجع عليه ذلك العقد  
بالحلف الكل لانه لا يلحق باصل العقد بخلاف وقد يشاهد في البيع بتوقيع الدعا  
وان حلف النصف ثم النصف ياخذ بالنصف الاخر وان زاد المشتري النصف  
لا يلزم الشفع الزيادة لان في اعتبار الزيادة من رابا الشفع كالحالة الاخذ  
بما ذكره بخلاف الحلف لان فيه منفعة له وتكرار الزيادة اذا جدد العقد بأكبر  
من الثمن الاول لم يلزم الشفع من كان له ان ياخذها بالثمن الاول وان كان  
التميم مثليا لزم الشفع مثله وان قيمته بقيتته بغيره من اشتري دارا بعرض  
اخذها الشفع بقيتته لانه من ذوات القيمة وان اشتري بكيلا وموزون  
اخذها بمثله لانه من ذوات الامثال وتبين ان الشرع اثبت للشفع والباقي  
على المشتري بمثلها فملكه فباعه بالعقد الممكن كمل في الخلاف والعدوي المتعارفة  
من ذوات الامثال وان باع عترة بعثها اخذها الشفع كل واحد منهما بقيتته الا  
لانه بدل له وهو من ذوات القيمة فباعتها بقيتته وان كان مؤجلا اخذها بالثمن  
حالي او يلحقه الحال وياخذ بعين العين الاجل يعني ان باع بتمن مؤجل فلشفع  
الحالي وان شاء اخذها بتمن حال وان شاء صبر حتى يقع الاجل لم ياخذها  
وليس ان ياخذها الحال بتمن مؤجل وقال زفره لذلك وهو قولنا ان في البيع  
ولا يجعل على المشتري لو اخذ الشفع بالحال ولو سكت عن الطلب لجعل الاجل  
بطلت شفعته عندا حقيقة ومثله خلافا لا يوجب لوقف لآخر لان حق الشفع

انما يثبت بالبيع والاخذية افعى على الطلب هو يمكن من الاخذية الحال باي نوعي الحال  
فيستوي الطلب على علم البيع ولو اشتري دمن دارا بتمن او بتمن بزيادة اخذها الشفع  
الذي بمثل الحرف وقيمة الخنزير لان هذا البيع مقيض بالتمن فيما بينهم وحق الشفعة  
بهم المسلم والذمي والمجمل كالحال والمختار كان لا فيها خلافا لاول المانع والثاني  
والمسلم بالقيمة فيها اي ان كان مفعولها اخذ بقيتته الحرف والخنزير كما اخذ الخنزير  
وكذا المختار لا يمنع المسلم والمسلم في حق المسلم بالتمن بغير اثنائه وان كان مفعولها  
مسلم وذميا اخذها المسلم نصفه بنصف قيمته الحرف والذمي نصفه بنصف ثمن الحرف  
اعتبار البعض بالكل ولو اسلم الذمي اخذها بنصف قيمته الحرف بغيره عن ملكه الحرف بالكل  
يتأكد حقه لان يبطل فيضا ركها اذا اشتريها بكثر من طلبه فبشر الشفع بعد انقطاعه  
ياخذها بقيتته الرطب لانه لا يشتري او غرس اخذها الشفع بالثمن وبقيتته  
مطلوب عين كماله الغصب وكلف المشتري قلعها ما وقع له يوجب فانه لا يكلف القلع  
وبغيره يمين ان ياخذها بالثمن وقيمة البناء والغرس يمين ان يتركه بغيره قال الشافعي  
الا ان عنده له ان يبيع ويحيط فيتم البناء لا يوجب ان يبيع في البناء لانه بناء  
على ان الدار ملكه والتكليف بالقلع في احكام الغدوان وصار كما لو سهر له والمشتري  
سهر او سار او سار اذا زرع المشتري فانه لا يكلف القلع وهذا لان في الجا بالخذ  
بالقيمة دفعها على الضررين بتجديد الادنى فيصير اليه وجه طاهر لرواية انه ينفذ في عمل  
أعلى به حتى يتأكد للغير من غير تسلط من جهة من لم يلحق فيمنع من كماله من ادبائه  
في الرهن وتبين ان حقه قوي من جهة المشتري لانه يقدم عليه وله ان ينفذ في نفسه  
وهبة وغيره من تصرفاته بخلاف الرهن بخلاف الشراء والمساومة في نفسه لا حشر  
بتسلط من جهة من لم يلحق ولان الاسترداد فيه ما ضعيف وتبين ان البيع بعد البناء  
فيمنع الحرف يسبق فلا يمنع لا الجا بالقيمة كما في الاستحاف والتمنع قيسا وانما لا يمنع  
استحاف لان له نهاية معلومة ويبيع الاجر فلا يمنع من الضرر وان اخذها بالقيمة معتبر  
فيتم مملوكا كما يشاهد في الغصب ولو استحققت بعدا بزيادة الشفع وغرس رجوع على المشتري  
بالتمن فقط



لأنه يتبين انه اخذ به غير حق وكما يرجع بقية الباء والغرس على البائع ان اخذ  
والعقار المشتري اذا اخذ منه وعينه اليه يوسف ان يرجع لانه يحكم عليه فتر لا تجزئ له الباء  
والمشتري والقرن على ما هو المشهور ان المشتري مغرور بجهة البائع وسقط عليه الاخذ  
ولا تسلط في حق الشفع في المشتري لانه يجبو عليه وان جف الشجر وان هدم الباء  
عند المشتري ياخذ في الشفع بكل الثمن ان سار لان الباء والغرس على البائع حتى يدخل  
في البيع من غير ذكر فلا يملكه المشتري من الثمن ما لم يقصودا وانما يبيعهما من الثمن  
في هذه الصورة فكلما كان ما اذا عرفت نصف الارض جنة ياخذ البائع نصفه كما ان  
بعض الاصول وان سار لانه ان يمتنع عن ثلث الدار بانه وان يهدم المشتري الباء  
اخذ الشفع العوضه فحقه في الشفع ان يمتنع في العوضه فحقه وان يمتنع في  
لانه صار مقصودا بالانفاق فيما يملكه من الثمن بخلاف الاول لان الباء باقية  
سماوية وليس له اخذ النقص اتمى ليس للشفع ان ياخذ النقص لانه صار مقصودا  
فلم يبق ثبوت وان شري المشتري الارض مع شجر مثرا او غير مثرا فانه يرد اخذ  
الشفع مع الثمن فاما في الفصلين والاذا استعمل لانه لا يدخل في البيع من غير ذكر  
فان البائع في الدار وفي القياس لا ياخذ لانه ليس ببيع وجبة الشفع انه باقية لانه  
صار ثبوت للعقار كما ان في الدار وما كان مكررا فيه فباخذ الشفع وان لا يبيع  
ثبوت لان البيع مسمى عليه على ما في ولا المبينة فان جده المشتري قبل البيع فانه  
في الفصلين جميعا لانه ليس ببيع ثبوت للعقار وقت الاخذ جنة صار مقصودا عنه فلا يملك  
وياخذ ما سواه بالحققة في الاول لانه دخل في البيع مقصودا فيه فباقي الثمن في كل  
الجنس في الثاني لان الثمن لم يكن موجودا وقت العقد فلا يكون جميعا لا ثبوت للعقار  
شري من الثمن فباقي الشفع وما لا يجزئ ما يملكه البائع في الشفعة فحقه  
في عقار ملكه بغير هو مال وان لم يكن قسمته كرجي وحام وبه ان كان الشفعة  
تحتسب بالعقار بخلاف غير القسمة فانها تثبت في غير العقار فان الشجر والتمر في هذا الشفعة  
ثبوت للعقار ثم لا بد ان يكون العقار ملكا لبعضه لانه لو لم يكن بقاء لابقى الشفعة ثم العقار

لا بد ان يكون مالا حتى لو قلع على دار لا يثبت الشفعة وانما قال وان لم يقم الشفعة  
لا يثبت عندنا ان في فيما لا يقم لدفع مؤنة القسمه عنده وعندنا لدفع ضرر الجوار  
للاخذ الشفعة في عرض وفلكه ببناء وتجر بعبادون الارض حتى ان يبيع الباء  
والفحل بشفعة الارض يجزئ بها الشفعة لولا في ارضه وحده ومهتبه بل اعرف من غيره  
ان ان تكون بعضه مشروطا لانه يبيع انتمها ولا بد في القبض وان لا يكون للموحد ثبوت الباء ولا عوضه  
لانه يبت ببناء وقد قد زناه في كل الشفعة بخلاف ما اذا لم يكن العوض مشروطا في العقد  
لان كل واحد منهما يملكه مطلقا لانه ثبت منها ما يمنع الرجوع وما يبيع خيار البائع  
ان يهدم باع بشرط ان لا يملكه لانه يمنع زوال الملك عن البائع فان  
استطاع الجار وجب الشفعة لانه زوال المانع عن الزوال في شرط الطابع في شرط الطابع  
في الشفعة لان البيع يفسد بالزوال الملك عنه ذلك او بعباد ما لم يسقط حق الرجوع  
اخرى ومن ابتاع دارا سارا فاسد فلا شفعة فيه كما قبل القبض لعدم زوال ملك  
البائع وبطل القبض اجمالا في الفسخ وحق الفسخ ثابت بالشرع لدفع الفسخ وفي اقباء  
حق الشفعة لقوله الفسخ فلا يجوز له الجوار اذا كان الجار للمشتري في البيع الصحيح  
لانه صار اخص به تصرفا في الفسخ او يمنع عنه واذا اسقط الفسخ وجب الشفعة  
لزال المانع ولا في ما قسم بين الشركاء اتمى واذا قسم الشركاء العقار فلا شفعة لهما  
بالقسم لانه القسمة في مائة الاخرى ولا يملك الجار في الشفعة ما شريه الا  
في المباداة المطلقة او جعل اجرة او بدل طلع او بدل ثمن او بدل طلع على من يملك  
او هو وان قبول بعضه لثمن قوله وجب اجرة او بدل ثمن لان ثمنه فان يملكه الاخرى  
مقصود عنه ولكن ان تقوم المانع ضروري فلا يظهر في حق الشفعة وكذا الدم والعوض  
واذا اقبل بعضه لثمن كما اذا تزوج على ان تترك عليه الفسخ فلا شفعة في جميع الدار  
عندنا في حنفية وعندنا في حنفية المال او في مباداة والية قبوله في البيع  
بائع فيه وانما يملكه بلفظ النكاح ولا يفسد بشرط النكاح ولا شفعة في هذا لانه في البيع  
كأن لا يملكه لانه لولا الشفعة شرعية في المباداة المالية المقصودة حتى ان المصارف

اذا باع دارا وفيها نخ لا يستحق ربح المال الشفعة في حقيقة النسخ كونه باعافيه  
ولا فيما يؤولح عنه بانكاره ان كانت تخرج من دار في يد رجل انكره صاحبه انكره  
ثم صالح عن تلك الدار على مال لا شفعة فيها اما في صورة الانكار ففلان صاحبه باعه  
ان الدار لم يزل عن ملكه واما في السكوت فلو علم ان ما اعطاه اقتل بعينه فلم يثبت  
المباداة وجب كما يؤولح عليه باعدها لان زعم المدعي انتهى اخذها عوضا عن حق  
فيؤخذ برأيه ولا فيما سلمت شفعته ثم رد خيار روية او شرط او كفا على المشتري  
اي بفسخ وانما في هذا قيد لرد بالعيب هو ان كان الرد بعد القبض او قبله لان الرد  
في هذا الأصل فلا يجب الشفعة وما رتب بلا قضاء او بالاقالة تجزئ في الشفعة  
لان ذلك في نسخ في حقيقة ما وعقد جديد في حق الشفعين اذ لا اولية لهما على غيرها يكون  
معاوضة مالية في حقيقة شس ويجب في العلل وحده وفي الشغل بسبب باع صاحبه  
سند كان لصاحب العلل ان يخلو الشغل بالشفعة لان الشغل متصل بالعلل كما اذا  
وكانت الشفعة فانهم العلم قبل ان يارخذ وكان العلم بهذا حين ابيع الشغل  
كان لصاحب العلل ان يخلو الشغل بالشفعة في قول محمد لان ربح العلل على الشغل  
واخذ بذلك وقال يعقوب اذا انهدم العلل لا شفعة لصاحبه الشغل شفعة العلل  
اقتضى الجار في قوله لا يبرئ منه اذ لم يكن الجار شريكا في الطريق او الشريك في  
الشيء على جاريه لغيره حتى ومنع الشفعة لا في يكون جارا ولا يكون شريكا فانما في باع  
شخصي للمشتري وجبت الشفعة لانه لا يمنع زوال الملك من البائع بالامتناع والشفعة  
تبقى على أصلها ثم واذ اخذنا في الثلث وجب البيع لغير المشتري عن الرد ولا في الشفعة  
لان ثبت بالشرط وهو المشتري دون الشفع وان بيعت دار تجزئ للبيعة بالخيار  
فالشفعة لمن لا خيار له او شرط له فلهذا اخذ بالشفعة البائع فطاهر ببناء  
ملكه في الشفعة بها وكذا اذا كان له شفعة في غيره كان له خيار في البيع فلا يبرئ  
ويكون اجازة من المشتري للبيع اي اذا اخذ الدار للبيعة بجوار الشفعة في الدار  
كان الاخذ بالشفعة اجازة منه للدلالة على اشتراكه في الشرط في سقط خياره

اذا اشتراها ولم يرد ما حيز لا يبطل باعدها ببيع غيره بالشفعة لان خيار الرد يبطل  
بغيره الا ان كان البيع بدلا لشيء او شفع الاول له اخلط منه الاخذ بالشفعة اي ان اخذ  
شفعة الدار لا وله له ان يارخذها دون الثانية لان الاول ملك في الاول حين بيعت الثانية  
وان بيعت وان تجزئ للبيعة فاسد الشفعة البائع ~~في الشفعة~~  
~~ان بيعت قبل قبض المشتري~~ اي من في يد البائع بعد قبض الشفعة لبقاء ملكه  
فاذا قبض بها الحكم لا يبطل لان بقا ملكه في الدار التي شفع بها بعد الحكم بالشفعة  
فيبقى الماخوذة بالشفعة على ملكه وان بيعت بعد قبض المشتري فالشفعة للمشتري  
لان الملك وان استرد البائع منه البيعة قبل الحكم بالشفعة بطلت شفعته لا يتعلل  
عنه الى بشفع بها قبل الحكم بالشفعة وان بعد الحكم بقيت الثانية على ملكه والمسلم والدمي  
في الشفعة سواء في الدعوات ولا يهاستويان في التبعية الحكم فيستويان في الاحتيا  
وترد استوى فيه الذكر والاخي والصفى والكبير والبائع والعائد وكذا الحر والعبد  
المأذون والمكاتب ولو لم يبيع السيد كان حكمه اي يجب الشفعة للعباد دون فيما  
باع سببه وكذا للثمن فيما باع العبد المأذون بئرا على ان ماله يرد عليه من فصل  
وتبطل الشفعة بتسليم الثمن او البعض ولو لم يولد الوكيل لانه الوكيل كالمكيل وبطلت الموافقة  
وهو ان يطلبه الشفع على فروع البيع لتعديله لتمام الشفعة لمن واثيرا بالطلب  
على وجه الشفعة والمباداة او التقدير اي تبطل الشفعة بغير طلب الموافقة او طلب التعديل  
حين علم مع القدرة عليه بان لم يرد احد فله ولم يكن في التساؤل لانه تبطل بالاعراض  
وترد الطلبين واحدهما مع القدرة عليه ليل الاعراض على ما تبين من قبل والقبض  
على الشفعة على عوض وعليه رده اي تبطل الشفعة اذا صالح المشتري الشفع على عوض  
وعلى الشفعين رد العوض لان حق الشفعة ليس بمرتبة المحل وانما هو مجرد حق التملك  
فلا يرد اخذ العوض عنه ولا يتعلق اسقاطه بالجزء من الشرط كما اذا قال الشفع سقطت  
شفعتي فيما اشتريته على ان تسقط شفعتي فيما اشتريته او على ان لا يطلب العوض مني  
لكنه لا يباح له ان يرضى اسقط حق كل واحد منهما ومنع هذا لا يتعلق اسقاط الشفعة





قال في وجهه حيلة اخرى في بيع الجوار والشركة في بيعه في بيعه ويعطى بها ثوبا  
 بعد قسمة الاثمة اذا اتحدت المشفوعة ببيع كل الثمن على مشري الثوب  
 لقيام البيع الثاني فيمنع ربه والا وجد ان يباع بالثمن في بيعه اذا  
 استحق المشفوع بطل الشرع فيجب في الدنيا لا غير ولا تكرر الحيلة في استحقاقها  
 عند ابي يوسف وبه يفتي قبل وجوبها وعند غيره كرهه لان الشفعة ما وجب في بيع  
 الشرر ولو انما الحيلة ما دفعناه ولا يبيح يوسف انه يمنع عن ثبات الحق  
 فلما يعضد ربه على هذا الخلاف الحيلة في استحقاق الزكوة في الشفعة اخذت  
 بعض المشريين لاحصاء بعض البائعين في بيعه من واحد فملك الشفعة ان  
 يادخل نصيبه فيهم وان يبيع جماعة من واحد لايه فخذ حصة احد البائعين لان  
 قالوا في دفع ضرر الجار لا الرضا في الجوار اخذ بعض شاع بيع فيهم وان  
 وقع في غير جانبه لان الشفعة في تمام النصف لما فيه تكميل الانتفاع وهذا لا يتم  
 بالشفعة في الرتبة والشفيع لا ينقص النصف فان كان له نفع فيه جود العبد على انما  
 فكلا لا ينقص ما يورثه خاصة في ما اذا باع احد الشركين نصيبه من الدار المشتركة  
 وقام الشري الثاني لم يبيع حيث يكون الشفعة في ملكه والعقد ما وقع مع الذي  
 قام فلم يكن الشفعة في تمام النصف الذي هو حكم العقد بل هو تصرف في ملكه  
 فينقصه الشفع كما ينقص بيعه وبه يفتي ثم اطلاق الطلبية اكتب على  
 على ان الشفع يأخذ النصف الذي هو للمشري في اي جانب كان وتقبلون  
 عن ابي يوسف لان المشتري لا يملك الا حصة بالشفعة وتعي ابي حنيفة ربه انه  
 اما اخذه اذ وقع في جانب الدار التي ترفع بها لانه لا يبيح جارا فيما يقع  
 في جانب الآخر وللعبد المأذون والمديون الاخذ بالشفعة في بيته وبالكس  
 لان الاخذ بالشفعة ملكا باليمن فيمنع من الشراء وهذا لا ينفذ لانه ينفذ  
 للمؤخر في كل ان اذا لم يكن عليه من لانه يبيع لولاه ولا شفعة لمن يبيع له  
 ويصح تسليم الارض الوصي شفعة الشفعي عند ابي حنيفة ربه وابي يوسف فلكا حصة

فيما

فيما يبيع بقيمة او اقل وقوله رواية عن الامام في الاما الذي لا يتقاسم فيه  
 وقال محمد وزفره ثم على شفعة اذ بلغوا على هذا الخلاف اذ اختلفوا في دار  
 بجوار دار القصبى فلم يطلبوا الشفعة وعلى هذا الخلاف في تسليم كبريل يطلب الشفعة  
 في رواية كتاب الكسالة وهو الصحيح محمد وزفره انه حق ثابت للشفعة فلا يطلب  
 البطل كدنيته وقوده ولانه منوع لرفع الشر فكان البطل الاضرار به ولم  
 انه في معنى الجارة فيمكن ان تملكه ان من اوجب بها للقبض في حصة من الارض الوصي  
 ولانه وادبر بين النفع والضرر وقد يكون النفع في حصة من الارض الوصي  
 لظرفه فيمكن كانه وسكة كما كان لطلبه لكونه في الارض الوصي وهذا الاحتياط اذا بيعت  
 بمثل قيمته فان بيعت بكثر من قيمته بما لا يتقاسم في الشفعة قبلها في الشفعة بالانفا  
 لانه في بعض نظر وقيل لا يبيع بالانفا لانه لا يمكن الاخذ بملك الشفعة كما ينبغي  
 وان بيعت باكثر من قيمتها بما لا يتقاسم في حصة من الارض الوصي لانه لا يبيع الشفعة منها  
 والارواية عن ابي يوسف ربه كتاب الشفعة في اللغة اسم للاقتسام  
 كالقدرة لا القدرة والامسوة للاسماهي مع نصيب يبيع في معين وهذا في الشفعة  
 وسبب طلب الشفعة او بعضهم الانتفاع بملكه على وجه الخصوص لانه كلما حصة من كذا  
 شفعه بنصيب غيره فالطلبية الشفعة بان الثمانية ان بخصه بالانتفاع بنصيبه في غيره  
 عن الانتفاع بنصيبه في غير كذا ان بخصه بالانتفاع بنصيبه في غيره  
 الشفعة تشمل على قيمة الحقوق والمبادلة والافراز في المنليات لعدم انفاذ  
 في اخذ الشريك في حصة منها حال غيبته صاحبه ولو اشتراه فاقسمه انما في البيع  
 حصة واحدة في حصة واحدة ولو كان مبادلة لما جاز والمبادلة اعلى في غير كذا في معنى  
 المبادلة في غير المشاع في المقتضى كالتسوية في العقار والجوار فلا يأخذ ولا يبيع  
 حصة بعد الشراء والشفعة التي فلا يمكن ان يملك كانه اخر عين حصة لعدم المعاودة  
 بهما بغيره فلا يمكن اجرا الا حكمه التي ذكرنا في المشاع الا انها اذا كانت في حصة واحدة  
 اجبر العائنه على الشفعة لطلبه منهم لما في حصة الافراز وفيه تكميل المنفعة والمعاودة

لأخا والجنتين



ويجوز عليه ما فيه بطلان الشر كمنه حتى الجمل لا يغيره أي إذا طلب من الشر والقيمة  
 الجبر الأبر على القيمة في محله الجنس سواء كان من ذوات الأمتثال أو لا ولا يجبر  
 في غير محله الجنس كالغنى مع الأبد لما يتبين في المعنى ونحوه ليعلم أنه ليس بسم زرقة من المال  
 ليقسم بالأجر لأن القيمة من جنس على القيمة من حيث أنه يتم بقطع المباشرة فأشبهه  
 زروق العائنه ولأنه منفعته تعود إلى الغائنة كمنفعة القيمة والمقابلة والمقتضى  
 فتكون كناية في بيت المال لأنه اعتد لها لم كمنفعة بهذا فان لم يفعل لذهب  
 قاسم يقسم بأجر على المتعاسمين لأن النفع لهم على الخصوص وليس لقيمة حقيقة  
 حتى جاز لا ما في أن يأخذ الأجر على القيمة وأن كان لا يجوز له على القيمة والأخرى  
 أنه لا يقدر على أن يقسم بينهم بالمباشرة ومباشرة القيمة فخرج عليه بقدره  
 العائنه أي ويقدر له العائنه أجرة مثله كسلاطيم في أموالهم ويجوز بالزيادة والاضا  
 ان من زروق من بيت المال لأنه الأجر وارتفع بالعائنه وأبعد عن مائة مائة  
 مع العائنه وهو على عدد الرؤوس أي يجز عليهم الأجر على عدد الرؤوس لا بالعدد  
 بتفاوت الأضواء وهذا عند أبي حنيفة وعندهما على قدر الزمان لأنه مؤنة  
 الملك فيقدر بقدره ولا ~~...~~ أن المقصود بالقيمة أن يتوكل واحد  
 إلى الانتفاع بنصيب من منفعة نصيب كل واحد فكل من مؤنة أكثر وأجر حقيقته  
 أن الأجر مقابل بالقيمة وإنه لا يتفاوت قدره بنصيب الجنب بالنظر إلى العمل وقدره  
 يتوكل للأجر باعتبار كسوفه فيقدر باعتبار وجوه الكيل والوزن على قدر استه  
 إجماعا أن لم يكن للقيمة وإن كان لها فعل الخلاف ويجوز أن عدل أمينا عالما بالقيمة  
 لأنه من جنس على القيمة ولأنه لا بد من الاعتماد على قوله والقدرة على القيمة وذلك  
 بالامانة والعلم ولا يجبر الناس على قاسم واحد لأنه لو تعين الجنب بالزيادة على مثله  
 ولهذا المعنى لا يجبر الحاكم أن يستأجروه وكان القيمة فيها مع المباشرة وهي تشبه  
 القيمة ولا يتركها لثقت لم يشتر كروا أي يعلم العائنه من الاستدراك كسلاطيم ترانسان  
 لأن الأجر في تقديره لا يتركها لأنه إذا اشتد كروا أو أطول وعندهم شركة بتأديته  
 إليها

خشية الغوث في حق الأجر بسبب ذلك وصحح الاقتسام بانفسهم بل لا حاجة حتى أتى  
 أو اسطره فاقسموا جازما ذكرنا أنه في معنى المباشرة وهي تشبه القيمة فيجوز  
 بالقيمة كسلاطيم المعاصات والحكم إلا إذا كان فيهم صغير لأن قدره لا ينفذ  
 ولا ولاية لهم عليه ويقسم على الصبي وليه وصيته فانه لم يكن فلا بد من إقرار القاطن  
 ولا يقسم على أربعين الورثة بأقرارهم لم يسبقوا على الموت وعدد الورثة  
 فيمنع عند أبي حنيفة وعندهما يقسم أي وقالوا لا يقسم بأجره لأن اليد دليل الملك  
 لأنه في أيديهم والأقرار دليل الصدق ولا مانع لهم فيقسم بينهم فصار كماله في كان  
 الموروث منقولاً أو كان العقار مشترى فلهذا لأنهم لا يمكن لهم ولا تبينة إلا على الحكم  
 فلا تقيد البتة بل لا يمكن أن يكون بغيره كسلاطيم القيمة أنه قسم بأجره فيقسم عليهم  
 ولا ينفذ بينهم حتى لا يعنى أموات وأولاده ولا مائة له لعدم ثبوت موته في مشرق  
 الخلق ما إذا كانت القيمة ببيتية وآب حنيفة أن القيمة تقسم على الميت  
 إذا تركه مطلقا على ملكه قبل القيمة حتى لو حدثت الزيادة منها قبل القيمة تنفذ  
 وصاياه فيما يخصه وما بعد القيمة وإذا كان قسما على الميت فلا فرق بينهم في القيمة عليه  
 الملك ببيتية وقد يمكن ذلك لجعل أحدهما خصما على الميت وغيره من الغنم  
 لأن الوارث ما يرب عنه وأقرار الخصم لا يمنع من قبول البتية إذا كان في قبولها فائدة  
 الأخرى أنه لو ادعى أن الميت على ميتة دين فاقول الوارث بذلك فقام المدعى ببيتية  
 لتبينة بيتية لأنه ثبت الدين على الميت حتى يقدم على الورثة كلامه وغيرهم الغنم ولا  
 كذلك إذا كان ثبوت ما قبل الوارث فانه لا يثبت إلا في حقه خاصة وكذا الجواب  
 لو كان مكان الوارث وصي والمصلحة كما أنها تعلق بالمنقول لأن القيمة فيه نظر لأنه  
 محض على الملك وفي القيمة حفظ وجعله منقولاً على الباقي فتعينة القيمة إذا كان  
 نصيبا من العقار ونحوه فهو غير منقول بالقبض عنه فلا حاجة إلى القيمة  
 بغير ثبوت ذلك لأن العقار المشترى لأن المبيع نال عن ملك البايع قبل القيمة فلا يملكه  
 فلم تكن القيمة قصدا على الغير غير العقار يقسم إجماعا وكذا العقار المشترى

والملك هو ملكه في القسم في المنقول الموروث والعقار المستثنى وفيما اذا دخل  
الملك لم يذكر والكيفية انما هي انهم يقولون في اقامة البينة انما هي المنقول الموروث  
والعقار المستثنى فلما يباح الحق والفوق وانما اذا ادخل الملك لم يذكر والكيفية  
انتقل اليهم قلنا لا يسحق القسم نعم على الغير فانهم لم يبقوا بالملك لغيرهم فليكون  
مقتضى عليهم يجوزون هذا وانما كانت البينة وفي الجملة الصغار من ادعائهم رجلا  
واقاما البينة انما هي في ايديها وارادوا القسم لم يبق في يديها البينة انما هي  
لا احتمال ان يكون لغيرها ثم قيل هو قول الجني في نفسه وقيل هو قول الكل هو الذي  
انما تكون اما في الملك فبما للمنفعة او في اليد فبما للخط فالاول منقسم لعدم ملك  
والثاني غير محتاج اليه لكونه حقيقة بغيره وان برهان ان العقار في ايديها لا قسم  
حتى يبرهان انه لما اتى لو اقام رجلا من بينة ان العقار في ايديها وطالبها في العاقل  
ان القسم بغيرها لا يسحق بغيرها في بينة البينة ان العقار ملكها لا احتمال ان يكون هو  
الغيرها وهذا هو الملك في الجملة الصغير وقد ساء الوجه فيه ولو جاز هذا على المرس  
وعدا الورثة والعقار في ايديهم ومعهم وارث فاعاد وصح في قسم ونسب  
وكيل وصح في قسم حقيقة التماس البينة لان في نسب نظر المقتضى والعاقل  
ولا بد من اقامة البينة عند الجني في نفسه لما تبين في المسئلة الاولى بل وان كان في يده  
القسم قطعا على الثاني في الصغير وعندنا انهم يقولون على غير ما يسمونه هذا  
قسم باقراره الخاصين فان الصغير والعاقل على حجة ولو كان العقار في يد  
غائب لم يبق منه او في يده وادخل في يد الصغير لا يقسم لان القسم قطعا على الثاني  
والصغير باسحقا ولا بد من اقراره في نفسه من اقراره من القسم ليس القسم على ما سمي عليه  
والقضا في غير خصم لا يجوز ولا يجوز في هذا الفصل بين اقامة البينة وعدمها هو  
الصح في كل الموضع في كل واحد وارث واحد وكانوا مستعزبين وغايب  
لان لا بد من حضور الخصم لان لو اهدا لخصم في اقراره وادعاهما معا وادعاهما معا  
تخلان ما اذا كان الحاضر اثنان على اقراره ولو كان الحاضر صغيرا وكبير فاعاد البينة

وهي

وقسم اذا اجمع البينة وكذا اذا حضر وارث كبير وموثر له بالثالث فيها وطالبها  
واقاما البينة على الميراث والوصية والاجتماع للخصمين الكبير من الميت والموثر في نفسه  
وكذا الوصي على القس كما يحضر بنفسه بل يبلغ في اقامته ما منه حج واذا انتفع كل  
في الشرايين بنصيبه بعد القسمة قسم بطالبهم لان في تلك القسمة تكميل للمنفعة  
فيصحب العاقل وان نظر الكل لا يقسم الا بصرهم يعني ان تقرر كل من الشرايين اذا اقام  
ميراثا او رجلا ولا يقسم العاقل وان طالبوا القسمة لانها تكمل للمنفعة ومن  
يهدد القسم فهو غير بل في حال باين وقدر قسمهم بالبرهان لان الحق لهم وهم  
اعرف بحاجتهم ولا يمنعهم العاقل في ذلك وان انتفع البعض من البعض قسم  
بطالبه في الانتفع لان العاقل نصيب لاجل الحق المستحق فلا يعجز عن الاخر  
لان في حكمة نصيبه من صاحب الكس لا يلبس الاخر هو الصحيح في القسم بطالبها فليقل  
لان مقتضى في طلب البينة على نفسه فلا يجزى العاقل لانه استعاض بالانفس حج  
وليس العاقل ومن في حقه من لانه اعتبارا للمعادلة في المنفعة والملاية كل من الشرايين  
للاختصاص والمقصود فيه فيقع بغيره في الحكم العاقل الاجبار عليها ولا يقسم الحبس بغيرها  
في بعض لعدم الاختصاص بينهما فاعاد القسم بغيره بل انتفع معا وضة فيجوز التراضي  
دون جبر العاقل لان اجباره عليه على اعتبار البينة ولا الجواب لان جبرها لهما  
متما حصة الا ترى انما لا يقسم لغيره من اقراره عاقل كالسكاح والخل وقيل  
لا يقسم لغيره من اقراره التماسات ولعلهم القضا لقلة التماسات وقيل اذا اختلف  
جنسهم لا يقسم وان اختلف قسم كسائر الاجناس فلا الحام ولا البر ولا الرحي  
لما ذكرنا من الحام الاضرب بالكل حج ولا الشرايين لانه ثلثا ان القسم على الضرر  
اؤذي لا يثبت الا بالقطع ولا الحايطينين وارثين الا بصرهم لا بد من اقراره  
في الطرفين او لا يثبت كل نصيب مستقدا انتفاعا مقصودا فلا يقسم القضا بخلاف الرأى  
لما تبين حج وكذا الرقيق اتى لا يقسم لغيره عند بينة فاعاد لهما اقرارا لا يقسم  
بطالبها وهذا انما اذا كان الرقيق وحدهم وليس معهم شيء اخر في العود لان اذا اقام



معهم شي آخر مما يقسم جازع القسم فيهم تبعاً لغيرهم اتفاقاً وفيما اذا كانوا كوا  
او اثنان فقط لانهم اذا كانوا اكثر او اثناناً خالفين لا يقسم اتفاقاً لانهم حسان  
لا خلفاء للمعاينة حتى لو اتى على ان يجد فطرا منته لم يتعقد البيع كما ان الجسد  
والتمسك في القسم لا يمنع صحة القسم فمما يحتج في الابل والغنم والركب والمعلم  
وكان اتفاقاً في فيه فاجتنب جرحه الاخرين والمعاينة الباطنة كالغنم والكلاب  
فالحجج بالاجناس المختلفة فلا يقسم كما لا يقسم الجوارح في التقات بينه بخلاف  
تفاوت الابل والغنم في الاتفاق لانها يتجملان في قسم الغنم لان حق العائدين  
تعلق بالمالية دون العينين حتى كان الامام ان يبيع الغنم ويقسم الثمن بينهم حتى  
والذو رفقهم واحد يقسم كل على قدرته يعني اذا كان للملك ذو رفق مشترك في حصة  
وطبقوا في العاقبة في قسم يقسم كل ارضها على افرادها ولا يقسم حصة واحدة  
عند ابي حنيفة وقال ان كان الاصل حصة بعض في بعض جازع يعني ان رأى العائدين  
ان الاصل لم يقسم بعضه في بعض قسمه اتفاقاً لا وجب في حصة سما وصورة نظراً  
الاصل السكنى واجتنب نظراً الى وجبة السكنى من غير الملاءة والمسجد وصلاح الجيرة  
وغيره فيكون الترجيع غرضاً الى رأى العائدين وانه العبرة للمعاينة لا الى راي  
الخبر قفا ونظر الوجه السكنى وانه لا يجوز التوكيد شراء دار غير معينة حتى  
في البيوت فامتنع التعديل في القسم حتى يصرح يقسم كل على قدرته اتفاقاً ولا دار  
وضعية او دار وجاهلته اى قسم كل واحد منها على حدة لاختلاف الجنس كل قسم  
جعل للدار والى نوبت جنسين وكذا ذكر المختصين في قايهم في جازع الاصل  
ان اجازة منافع الدار الى نوبت لا يجوز وتبين ان على انما جنس واحد فيجب المسئلة  
روايتان او حتى حصة الزواجر على شبهة المجانسة والبيوت وحلقة واحدة  
او في حلقة كجوز حصة بعض في بعض لان التقات في قبائمه ما بينه والمنازل  
المساكنة كالبيوت والمقايضة كالذو رفق لا بد بين الدار والبيت اخلاف على ما  
من قبل فاخذت به واحد كل واحد فصل في كيفية القسم ويشي في القسم ان يكون

ما يقسمه كملكه حفظه وبعدك يعني يستوي على سائر القسم ويبرى بغيره لا يقسمه  
بالقمة غيره ويدركه ليعرف قدره ويقوم بباية الحاجة اليه في الاجرة  
ويغزى كل نصيب بطبيعة وسر به حتى لا يكون لتبعضهم نصيب بعض بعض فتنقطع  
المانعة وتتحقق معنى القسم على العام ويلقب بالانصاف بالاول والثاني  
والثالث وليكتب سائرهم ويغزى بالاول من خرج اسمه اولاً والثاني لم يخرج ثانياً  
والثالث لم يخرج ثالثاً والاصل ان ينظر في ذلك من قبل الانصاف حتى اذا كان  
الاقل ثلثاً جعل بالثلاثاً وان كان سداً جعل بالسداً لملك القسم وقد خصناه  
مستجانباً لثانية المنزلة بكونه الله تعالى وقوله فوالكاتب يغزى كل نصيب على البية  
بطريقة وشربة بشا الا فضل فان لم يفعل ولم يكن جازعاً على ما ذكره بتفصيله في السابق  
والفرقة لتطيل القول بما ناهية تمامه الميل حتى لو عين كل منهم نصيباً في غير ارضه  
لانه في معنى القضاة فملك الارض والاراضى في القسم لا يرضاهم لانه لا  
لاشركة في الدارهم والقسم من حقوق الاشراك لانه يغزى به المهر من القسم  
لان احدهما يصل الى عين العقار ودراهم الاخر في ذمته ولعلها لا تقسم الا اذا  
كان ارضاً وبيتاً ففعل به يوجب ان يقسم كل كل على اعتبار القيمة لانه لا يمكن  
اعتبار المعاداة الا بالتقويم وعن ابي حنيفة انه يفتل الارض بالمساحة لانه  
هو الاصل في المساحة ثم يرد من وقع البناء في نصيبه من كان نصيبه جود دراهم  
على الاخر حتى يساويه فيدخل الدراهم على الاخر في القسم ضرورة كالاخ لا ولاية  
له على المال ثم يملك تسمية المقتضى ضرورة الترتيب وتعمد محذور انه يرد عليه  
على تركه بمقابلته البناء ما بينا وبينه الفرصة واذا بقي فضل ولا يمكن تحقيق  
التوية بان لا يبقى الفرصة لقيمة البناء حينئذ يرد الفضل دراهم لان الضرورة  
في هذا القدر فلا يترك الاصل الا لها وهذا ابو ابي روية الاصل فان وقع ميل  
او طريق لا حرج في نصيبه ولم يشترط في القسم صرف الطريق والمسئل بحسب  
ان امكن اى لا يترك الا يستطرق ويسهل في نصيبه الاخر لانه امكن تحقيق معنى القسم

من غير ضرر والآي وان لم يكن نسخة القصة لأن القصة في نسخة لبقا  
 فيستدرك ويقسم ما بين من العلوسهم من السفل وعندا يوسف سما بسام  
 وعندا يوسف بالقيمة وعليه الفتوى كالا بوجيفة وابو يوسف يقيم بالزرع خمسة  
 ان السفل يصلح لا يصلح للعلوس انما ذره بمرما او سردا او اوصطلا او غرثا  
 فلا يتحقق التقدير الا بالقيمة وما يقولون ان القصة بالزرع هي الاصل لا الشك  
 في المذرع لانه القيمة فيصار اليها المكن ومراعي الشوية في السكنى لانه المرفوع  
 ثم اخذنا فيما بيننا في القيمة القصة بالزرع كالا بوجيفة وذرعه من قبل يزرع  
 في علو وقال ابو يوسف ذراع بذراع قبل جابل واحد منهم على عادة اهل عصره  
 او بده في تقصيل السفل على العلوا واستواها وتقصيل السفل مرة والعلوا اخرى  
 وان اخرا احد المتقاسمين بالاستيلاء ثم ادعى ان بعضه يزرع جابل بعضه  
 الاخرى كالا لانه يدعى نسخ القصة فلا يصدق الا بالقيمة قال في الهداية ينبغي  
 ان يقبل دعواه للثا ثلث في المسطرة في فتوى كافي ان ما يؤيد هذا وجوبه  
 المتان انه اعتمد على فعل القاسم في قراره باستيلاء وحققه ثم لما تم العمل  
 طرأ الخلط في قوله ولا يؤخذ بذلك الاقرار عند ظهور الحجة ولعلنا نراه في القاسم  
 اى في القصة يزرع عندا يوسف خمسة فلما قاله اى عند حجة وان اتى ليحج آياتها  
 شهادة على فعل القصة ما قلنا لابل شهادة على فعل غيرها وهو الاستيلاء وان قال  
 قبضته ثم اخذ بعضه فله حصته قال قبضته حتى كلف اخذ بعضه بعد قبضته فله  
 حصته وان قال قبل ان يزرع بالاستيلاء واصابني كذا ولم يسلم اليه وكذا في الاخرى  
 ونسخة لانه اختلفا في مقدار ما حصل بالقيمة فعصارا للاختلاف في مقدار  
 ولو ادعى غسبا لا يعتبر كالبيع كوجوه التراضى الا اذا كانت القصة بقضا والقياس  
 فاحسن من نسخ لان تصرفه مقيم بالعدل والنظر ولو ادعى بعضه موقوف  
 لا تنسخ ويرجع بقوله في حقه شرعية وكذا في التاب وعندا يوسف اربع وفي بعض  
 مناع في الكل نسخ اجماعا اعلم ان الاختلاف اما في بعض القصة اجماعا فان كان  
 بعضها شائعا

لا تنسخ عندا يوسف خمسة ولو فتح عندا يوسف والافق ان جميع اربع حصة وقصوره  
 انما اقتسموا فوقع النصف الغربي لاجلها فاسحق النصف الثاني من هذا النصف الغربي  
 فاذا لم يفتح في المسحق منه الجيار ان شاء القفل القصة ففتح النصف الثاني من هذا  
 ربع على الاخر بالربع وان كان بعضا معينا من نصيبها ففتح قبل ان على الاختلاف  
 في النسخ انما لا تنسخ بالاجماع بل يرجع بقضية شرعية كما اذا كانت الدار بينهما  
 نصيبين ففتح ما سحق من يزرع جابل يزرع اذ ربع ربع نصف الاخر في  
 في نصيب جابل وان كانت الاثنا ثلث لاجلها والثلثان للآخر فاسحق من يزرع جابل  
 ربع ثلثي الاخر وان سحق من يزرع جابل لثلاثين ربع ثلث الاخر وان سحق  
 البعض من نصيب كل واحد فان كان شائعا فاسحق في القصة وان كان معينا لم يكر  
 يذره المسئلة فاقول لا تنسخ القصة بل يحل هذا المسحق ان لم يكن فان كان اليه  
 في كل واحد واحد بعد ان يزرع جابل ارجع لاجلها على صاحبها وان تقسم نصيبا جابل  
 في ربع بالقيمة كما اذا كانت الدار نصيبين والسحق عشرة اذ ربع خمسة من نصيب  
 وربع من ذلك فلا يرجع وان كانت اربعة فخذوا ستة من ذلكم ربع الثاني على القول  
 بذرارح حق ولو ظهر بعد القصة بين على الميت محيل لم يفتد لانه يذرع وقوع المك  
 للوارث وكذا لو غرث محيل على تعلق من الغرما بالثمة الا اذا اتى بلا قيمة ما يوق به  
 ولما قسم لانه لا حاجة الى تقصير القصة فاني اقول ولو ابرأ الغرما بعد القصة  
 او اذ اده الوارثه من ماله والذين محيل وغير محيل لا تقصير مطلقا لان المانع قول  
 ولو ادعى احد المتقاسمين دينا في التركة فتح دعواه لانه لا يثبتا فعلن والذين يتعلق  
 بالمعنى والقصة لقاصد الفتوى ولو ادعى عينا باي سبيل كان لا يسمع للمتقاسمين  
 اذا التزم على القصة اقرارا منه يكون المقصود من كفاصل في المهادت وجوز  
 للمهاداة استحقاق المهاداة اليه او قد يتعد الاجتماع على التمتع فاستلزمة  
 وجوبه عليها اى يجوز في غير المهاداة كما جرى في القصة الا ان القصة اقوى منه في استكمال  
 المقصود لانه جميع المانع في زمان واحد والتميز اجماع على التمتع بهذا الوطأ والتميز



والآخر المأبأة بفلم الحاشية لأنه المأبأة في التكميل ولو وقع فيها جمل القسمة  
ثم طلب جمل القسمة ليقوم ويطلب المأبأة لأنه المأبأة في دار واحدة يسكن بها  
بعضها وبها بعضا أو هذا علوقا وهذا سفلا وفي بيت يسكنه هذا وهذا  
لأن القسمة على هذا الوجه جائزة فكذا المأبأة وأنها باقية هذا الوجه انما هو  
الانقسام والامساك به ولا يثبت الا بالشرطية انما ثبتت ولا لا جارة واخذ النسخة في  
نوبة شرط في العقل ولم يشرط جود المأبأة على كل واحد من جمل القسمة هذا  
يوما وهذا يوما أي ولو تها في عبيد واحد على ان يخدم هذا يوما وهذا يوما جاز  
وفي عبيد يخدم احدهما الآخر والآخر الآخر جاز عندنا لأن القسمة على هذا الوجه  
جائزة جاز من المأبأة وبالشرطية فكذا المأبأة وقبل عندنا في حنفية رد المأبأة المأبأة  
وقيل ان رد المأبأة لا يجوز في الجدة عندنا والاشترط ان يقسم المأبأة على هذه المأبأة  
المأبأة من حيث الجدة قلنا نعم ما يتفاوت في خلاف اعيان الرقيق الا في شتما وتماثرا  
فما على ما تقدم ولو انفقنا على ان نفقة كل واحد على من يخدمه جاز استحقاق المأبأة  
في اطعام المأبأة في كل سنة لأنه لا يثبت في دارين يسكن بها هذه  
وهذا الاخرى جاز ويجوز المأبأة على عبيد يخدمون في دارين عندنا كذا واحدة  
وقيل لا يجوز عنده اعتبار المأبأة ولا يجوز في الدابة او دابة من الاخرى  
خلافا لما اتى وفي الروايتين لا يجوز للمأبأة على الكور عندنا في حنفية رد وعندنا  
يجوز اعتبار رابطة الايمان وكذا الاستعمال فيما يتفاوت في الرقابين فانهم  
يبيع حازن واخرج فخلات العبد لأن يخدم باختياره فلا يخل في زيادة على طاقته  
فالرواية محلها ويجوز في استغلال دار ودارين هذا وهذا وهذا الاخرى لاق  
في استغلال عبيد او دابة أي اما التها في الاستعمال يجوز في الدار الواحدة في ملك  
الرواية وفي العبد الواحد والدابة الواحدة لا يجوز وفي جمل الفروع ان النسيب بين  
يتفاوت في الاستعمال والاعتناء ثابت في المال والى ههنا في العتق وجوز  
في الجوز ان لنوال اسباب النسيب عليه فيعتق للمأبأة وما زاد في نوبة احد ههنا في الدار

الواحدة  
مستحق

في الزيادة ليحقق التسديد بخلاف ما اذا كان التها في على المأبأة فاستغل احد ههنا  
في نوبة زيادة لأن التسديد على ما وقع عليه التها في حاصل فهو المأبأة فلا تفرقة زيادة  
الاستغلال من بعد لاق الدارين أي لو فضل على احد ههنا لا يشترط فيه تعلق الدار  
الواحدة والفروع ان في الدارين معنى التها في الاقرار راجح لا محذور وان الاستعمال  
وفي الدار الواحدة يتفاوت الوصول فاختير وقتا وجعل كل واحد ههنا في نوبة  
كل واحد على صاحبه فلهذا رد عليه حصة من الفضل او في استغلال عبيد هذا هذا  
في هذا الآخر لا يجوز عندنا في حنفية رد المأبأة في النفاوس في اعيان الرقيق الكثر منه في حنفية  
الزمان في العبد الواحد فالان يفسد الجواز والتها في في الجدة ضرورة ولا فرق في  
في القلة لا محال فحتم كونها عبيدا وكان الظاهر هو التسليم في الجدة والاستغناء  
في الاستغلال فلا تفرق في حكمها ما لم يترك في العبيد عندنا اعتبارا بالتمها في  
في المأبأة وعلى هذا الدار ان أي لا يجوز في الدارين عندنا فخلها ههنا والوجه  
ما يتفاوت في الكور لا يجوز في عبيد او دابة او دابة أي لو كان يخدم  
او غنم يبيع في بيتين فتراينا على ان يخدم كل واحد منها طائفة يستحقها او ترعاها  
ايشرط لهما في لا يجوز لأن المأبأة في المأبأة ضرورة ان لا يبيع فيعتق فترعاها  
وهذه اعيان باقية ترعاها القسمة عند حصولها والحيلة ان يبيع حصة  
من الآخر ثم يشرى كل واحد من نوبة ويستغنى باللبين بمثل معلوم استغنا  
النفس صاحبها اذ فرض المأبأة جاز ويجوز في عبيد ودار على التمكن والخدمة  
وكذا في كل غنم للمنفعة ولا تبطل المأبأة بموت احد ههنا ولا بغيرها لأنه لو انفق  
لاستغناء المأبأة ولا فائدة في النفق ثم الاستغناء ولو طلب جمل القسمة بطلت  
أي يقسم وتبطل المأبأة لأنه المأبأة في المأبأة في المأبأة في المأبأة في المأبأة  
بالثبوت والبيع باطله اعلم ان المأبأة لغوة معاملة في الزرع وفي الشريعة  
عندنا على الزرع ببعض الخارج وهي مأسدة عندنا في حنفية رد وعندنا جازية  
وبه يثبت لما روي ان النبي عليه السلام عامل اهل خيبر على نصف ما يخرج من غرا وزرع

ولأنه عقد شركة بين المال والعلم فحيزا باعتبارهما بالمتبادرة والجامع دفع الحاجة  
فإنه المال قد لا يدرى العلم أو العنق على وجه المال المست الحاجة إلى الاعتد  
بهذا العقد بينهما فكل من دفع الغنم والخراج ودودا الفم تعامله بنصف الزوائد  
لأنه لا أثر بين العمل في تحصيلها فكل من جنى شركة وكذا ما زوى أنه عليه السلام ثلثي  
عن الحاجة في المزارعة ولأنه استجار بعض المخرج من عمله فيكون في دفعه من العلم  
ولأنه الأجرة في المزارعة وكل ذلك فمعاملة النجى عليه السلام أهل جبر  
كان خراج مما ستم بطريق المتن والعلم وهو جازي وإذا فسد عنده ما في الأرض  
وكبرها ولم يخرج شيئا فلا جبر مثله لأنه في دفعه أجرة فاسدة وهذا إذا كان البذر  
من قبل صاحب الأرض وإن كان من قبله فعليه جبر مثل الأرض المخرج في الوحدتين  
لصاحب البذر لأنه باع ملكه فلا أخراج كما فصلنا لأن الفتوى على قولها الحاجة في  
الديار والظهور على ما لا يتبرها والقياس بترك الباع ما كان في الاستصناع قال المحقق  
وأبو حنيفة هؤلاء في دفع هذه المسائل على أصول العلماء أن المال لا يأخذ من القوة  
ويستطرقها أي في المزارعة يستحقها على قول من يجيزها فصلاحيه الأرض للربيع  
لأن المقصود لا يحصل دونها وأصله العاقدين لأن عقد المبيع لا يملكه  
وتعديس المدة لأنه عقد على منافع الأرض ومنافع العال والمدة في المصلحة لها  
ليعلم بها ورب البذر قطع المدة زعة وأصل المقصود عليه وهو منافع الأرض  
أو منافع العال وجبته أي جنى البذر ليصل إلى جملها وتصيب الجوز أي نصيبه  
البذر من قبله لأنه يستحق عوضا بالشرط ولم يعلم لا يستحق شرط بالعقد والتعليق  
بين الأرض والعال ما يشترط على رب الأرض في العقد لقوات التعليق في الأرض  
في المخرج بعد حصوله لأنه ينصف شركة في الأثرها فمما يقطع بهذا الشركة كالمثل  
للعقد فنفذ أن شرط لأحد ما ففان معينة لأنه ينصف شركة لأن الأرض  
عسلا فلا يخرج إلا بهذه العدة وهذا كما شرطوا لهم محدود في لأحد صاحب المصارع  
أو ما يخرج من موضع حتى كالمات بآيات والسواقي منها لأحد على أنه إذا شرط لأحد

زير موضع معين أفنى ذلك لقطع الشركة لأنه لعلة المخرج الآمن ذلك الموضع  
وقيل بهذا إذا شرط لأحد ما يخرج من ناحية معينة والآخرا يخرج من ناحية أخرى  
أو أن يرفع قدر البذر والخراج ويضع ما يبيع لأنه يؤدى إلى قطع الشركة في بعض معين  
أرني جميعه بان لا يخرج الأرض لأحد البذر والخراج أو أن يكون الثمن لأحد  
والجانب الآخر لأنه من نصيبه فلهما ينصف الجانب لا يخرج إلا الثمن أو أن يكون  
الجانب بينهما والثمن لغير رب البذر لأنه شرط يؤدى إلى قطع الشركة بان لا يخرج إلا الثمن  
والاستحسان غير ضار لأحد البذر بالشرط أو يكون الثمن بينهما والجانب لأحد بعينه  
لأنه يؤدى إلى قطع الشركة فيما هو المقصود وهو الحب وأن شرط كون الحب بينهما  
والثمن لرب البذر صحته لأنه عند الحكم بشرط دفع العدة صحته لأنه معبر عن شاع  
لما يؤدى إلى قطع الشركة وإن لم يتعين للثمن فهو بينهما أيما اعتبارا للعوق فلما  
لم ينص على المصداق فإن كان تنص للحب والتعجب يقوم بشرط الأصل وقيل لرب البذر  
لأنه كما يدره ونزحه لا يكسح إلى الشرط والمف هو الشرط وهذا سكوت عنه  
داجر الحصاد والزرع والدوس والتذرية عليها بالخصوص فإن شرط على العامل  
سكت وهذا الحكم ينحصر في ذكره الصورة فهو انفسا المدة والزرع لم يذكر  
بان هو عام في جميع المزارع وتوجد ذلك في العقد بنسب أي ينسب أي الزرع المحصول  
المقصود فيه في أن شركتهما ولا عقد فجب مؤنة عليها وعن أبي يوسف أنه  
أصح وهو الأصح وعليه الفتوى أي أنه يجوز إذا شرط ذلك على العامل اعتبارا  
بإستصناعه وهو اختيارنا من المخرج قال في المثلثة الشرعية: هذا هو الأصح  
في ديارنا بشرط على رب الأرض من أن ينفذ ما أعدم العرف فيه وما قبل الأوراك  
كالشقي والخلف فهو على المزارع وإن لم يشترط وكان منه بعد الأوراك قبل القصة  
فوعليها فطاهر الرواية كالحقار والتماس ما يشابهه على ما بينا وما كان القصة  
فوعليها والمطالبة قياسا على هذا ما كان قبل الأوراك الشرعية والتلفيح والمخط  
على العامل وما كان بعد الأوراك كالجذات والمخط فوعليها ولو اشترط الجذات



على العالم لا يجوز بالافتقار لانه لا عرف فيه وما كان له القصة فهو عليه  
لانه ما لم يشترك في العقد ولو شرط الحصاد في الزرع على الارض لا يجوز بالافتقار  
لعدم العرف فيه ولو اراد فصل الفصيل ووجوه التمسك او التمسك والطلب  
فذلك عليه لانه ما انما انما العقد لها غرض على الفصيل والجدان بشرافهما  
بعد الادراك كما اذا كان البذر والارض لا احدهما والعامل والبقر كما  
او الارض لا احدهما والبقر لا او العمل لا احدهما والبقر لا او صحة ابي الارعة  
لانه في الصورة الاول يقع الاستحجار على العمل والبقر البقرة فصار كما اذا استأجر  
خياط الخياط بآلة كان الاجر كله باو خياطه لا بآلة وفي الصورة الثانية  
وتحتمل ان يكون الارض الواحد والعمل والبقر والبذر في الاستحجار على العمل  
ببعض معلوم من الخارج فيجوز كما اذا استأجر مبدراهم معلومة وفي الصورة الثالثة  
فيما ان يكون العمل في واحد والارض والبقر والبذر في آخر يقع الاستحجار باله  
المستأجر فصار كما اذا استأجر خياط الخياط بآلة المستأجر وان كانت الارض  
والبقر لا احدهما والبذر والعمل لا في فطنت اكل ثم جزا المزارعة لانه مساجل البذر  
استأجر الارض واشترط البقر على صاحب الارض فصار للبقر المزارعة لانه منفعة الارض  
انبات ومنفعة البقر اشق فلا يجوز ان يشترط جعل البقر على الارض وتوقع الاستحجار  
على البقر ببعض الخارج وانه باطل لانه الشرع انما ورد باستحجار الارض والعامل  
ببعض الخارج لا غير فبقي ما رواه على البطال ان اذا استأجر الشيء باجرة غير ان  
ولا في الزمة لا يجوز ولا في خروج في استجار العامل او الارض فيقتصر عليه  
وكذا لو كان البذر والبقر لا احدهما والارض والعمل لا او البذر لا احدهما والارض والعمل لا  
وتحتمل ان يكون البقر في احدهما والباقية في الآخر وكل هذه الصور غير جائزة فيهم  
لما سبق من فاذ اختلفت المزارعة فالمرجع على الشرط الصحة لا التام وان لم يخرج  
الارض شيئا فلا يبقى للعامل لانه يستحقه بكرة ولا شركة في الخارج وان كان  
اجارة فالاجور مستحق فلا يستحق غير ذلك فاذ اختلفت لانه اجور المثل في المزارعة  
القوة بغيره

ومن ابي عن المجتهد في العقد اجبر الارب البذر انما واذا اختلفت المزارعة  
فما منع صاحب البذر من العمل لم يجز عليه لانه لا يمكن له المصلحة في العقد الا بغير ربحه فصار  
كما اذا استأجر اجير البذر واره وان امتنع الذي ليس قبله البذر راجع اليه  
على العمل لانه لا يلحقه بالوجه بالعقد فصره والعقد لازم بمثل الاجارة الا اذا كان  
تقدرا فيخرج به الاجارة فتصرف في المزارعة وان فسدت فالخارج رتب البذر  
لانه كما وكله واستحقاق الاجر بالسحبة فعدت في بيع النكاح فصار البذر  
لما خرج من على عمله وارضه وكلاهما على شرط لانه رضى بستره والزيادة في هذا  
في الاجرة حصة من هذا فصار كما في الاجرة فصار البذر لانه استوفى ما فقهه  
فما سيجب عليه فصار اذ لا مثل لها وقد عرفت في الاجارة وان كان البذر من قبل العامل  
فصار البذر من اجور مثل ارضه لانه استوفى ما فقهه الارض بعد ما سيجب بها  
تقدرا ولا مثل لها فيجب في غير ذلك على ما شرط له في الخارج فهو على المثل  
الذي ذكرنا وان فسدت لكون الارض والبقر فقط لا احدهما الزم اجور مثلها  
في فعله العامل اجور مثل الارض والبقر هو الصحيح لانه لم يدر في الاجارة فله  
اجارة مفع وان فسدت والبذر رتب الارض فالخارج كله من له لان التمام  
تحصل في ارضه ملكه له وان للعامل تصديق بما فضل عليه قدر بذره وان اختلف  
العامل فقدر بذره وقدر اجور الارض وتصديق بالفضل لانه التمام يحصل في البذر  
فيخرج من الارض وفي ذلك في منافع الارض او جرحه في ثمانية فاسلم له البقر  
طال به وما لا عارض له تصديق به واذا ابي رتب البذر عن المصلحة وقدر رتب العامل  
الارض فلا يبقى له في عمل الكراب على ما يستحقه ديانة ابي في ثمانية وفيه الكرامة  
بغيره ستره والعامل لانه غرة في ذلك وتبطل المزارعة بموت احدهما وتصح  
بالاعذار كما الاجارة وقد عرفت الوجه في الاجارة فلو كان دفعه في ثمانية  
فلم يثبت الزرع في السنة الاولى ولم يحصل حتمات رتب الارض في الارض في  
في المزارعة حتى يستحق الزرع ويقسم على الشرط وينتقص المزارعة فيما بين  
من التمام





في النخل والكرم والشجر والرباط ما يصلح للباذنجان وقال السجستاني في الجوز ان  
في النخل لان جوارها بالاشراق قد خضها وتوجد خبيثة وان الجوز الحامض  
وقد عمت وان خبيث لا يجتمع لان اهلها يعلون في الاشجار والرباط ايضا وكما  
كما زعم في الابل في النصوص ان يكون معلولة كما يتجلى على اصله وليس صاحب الكرم ان يخرج  
العامل من غير عذر لانه لا ضرر عليه في الوفا بالعقد وكذا ليس العامل ان يترك العمل  
في غير عذر حكما في المزارعة بالاصافة الى صاحب البذر ما يشاء فان كان في المزارعة  
ان كان في المزارعة بالاصافة الى صاحب البذر ما يشاء فان كان في المزارعة  
بعد النسيان ولا ادراك فلو جوزنا الحكم احتكما ما يغير على مبرد بالشرع ولا  
في المزارعة لو دفع ارضا فيها بقل وما قبل الادراك كالتقاضي والتأجيل في المزارعة  
فصل العامل وما بعده كالجزاء فخلبها ولو شرط على العامل مسرة الثمن لانه لا يفسد  
وتبطل بحت احدها فان كان الثمن ما عدا الموت او تمام المدة يقوم العامل  
او وارثه عليه كما كان يقوم قبل ذلك لان يدرك الثمن وان ابيع الارض او ورثه  
استثنى في العقد فاعلى للضرر عنه ولا ضرر فيه الا ان كان اراد العامل  
او وارثه ضمه بغير اختياره او وارثه بين ان يقسمه على الشرط او يبيع  
قيمة نصيبه وينفقوا ويرجعوا كما في المزارعة يتبعه لو التزم العامل الضرر بغير  
ورثة رب الارض بين ان يفتحو البئر على الشرط وبين ان يقطعوه قيمة نصيبه  
من البئر وبين ان ينفقوا على البئر ينفق ويرجع بذلك فحقه العامل من الثمن لانه  
ليس له الحق في الضرر بهم ولا يثبت له في المزارعة ولو مات العامل لم يورثه من ثمنه  
عليه وان اكره رب الارض لانه فيه النقص الى الجاني فان اراد ان يفرجه  
كان صاحب الارض بين الجاني ان الثلاثة التي يشاء ولا تعني بالاعذار ونفي الاعذار  
لما يثبت في الاجارة وعرض العامل اذا عجز عن العمل عذر لان في التزام اشجار  
الاجارة زيادة ضرر عليه لم يثبت فيه في جعله كعذرها ولو اراد العامل ان يترك العمل  
على كون عذرها فيه روايتان وتاويل احداهما ان بشرط العمل به فيكون عذرا في المزارعة

وكذا

وكذا كونه ابي العامل سارقا يخاف منه على الثمر او السقف أي يمان عليه به ثم السقف  
والغرض من الادراك لانه يلزم صاحب البذر ضرر لم يثبت فيه فخرج به ولو دفع قضاء  
مدة معلومة بغيره لم يكون الارض والشجر بغيره الا ان يقع كالمزارعة الشريفة فيما  
كان حاصلا قبل الشك في البعده والشجر وجميع الثمرات رب الارض وللغارس فيه عرسه  
وعمله أي اجر عمله فيما عمل لانه في معنى فغير الظن ان اذ هو استجبا لبعض الخرج من عمله  
تجوز له في البستان فيفد وتعد رد الغرس لاقتضائها بالارض فيجوز له في جنته ما وجب له  
لانه لا بد من قيمة الغرس في نفسه او في غيره بطريق آخر تبيها في كتابة المزارعة  
وهذا هو الحق ما في كتاب الفبايح الذي سمعته من مابزج والذي قطع الاوراق لغيره  
عليه السلام اقر الاوراق بما شئت وللا والمقام ومالك والودج وانما يفرغه  
بالاوراق تعليلها وبشكل المذموم وهو شرط قوله تعالى الاجارة كمن لم يملك  
المسعود وما كان في بيع الميزبينة وبين اللحم فيطهر به وان كان غير ما كان ولغة الكثرة  
ينبغي على المزارعة وقد تقرر عليه السلام فكونها الارض بغيره أي طهرها بها وكل من يبيع  
الربا في ذبيحة او حبة او غيرها وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم والملاذ منكم  
الآن مطعم الطعام غير الله لا يحل ما في كافر كان ولا يثبت فيه ان يكون من اهل الكتاب  
والاخر في الكتاب بينه ان يكون ذبيحة او حبة او بئر طهر لانه لا يفرغ فيه الله تعالى  
تسعة لو ذكر الكتاب بالمسح او غير الاكل لقوله تعالى وما اهل به لغير الله وهو كالمسلم في ذلك  
فانه لو اهل به لغير الله لا يحل له ولو اكره اوصيت او مخرجوا بغير الله لان التسمية بالمسح  
او بغيره وما اذا كان لا يضبط ولا يعقل التسمية فالذبيحة لا يحل لان التسمية  
على الذبيحة بشرط ان يضر ذلك بالقصد ويقتضيه القصد كما ذكرنا او اخرجوا فقلت لا ذبيحة في  
لانه لا يعقل ذلك او مجوزي لقوله عليه السلام ستواهم ستة اهل الكتاب غير ما كني في انهم  
ولا اكل في ما يحرم ولا لانه لا يدعي التوحيد فانعزلت الملة اعتدا او ادعى بغيره  
لانه لا ملته فانه لا يفرغ على ما انتقل اليه بخلاف الكتاب اذ اخرج الى غير دينه لانه لا يفرغ  
عليه عذرا في بيعه ما هو عليه عند الفسخ لاما قبله وتارك التسمية عمدا فان اكره ما ساء كل







من هذه الاوصاف المذكورة البهائم بالكل ولو ضحك او قبحا اتي ويذخر في الفصح  
والشغل يكون الحديث حتى ان في باحتهم والحق الا يلبس والبعال  
لما روى خالد بن الوليد عن النبي عليه السلام انه من لحم الخيل والبعال والحمير  
وعنه عن ابن النبي عليه السلام انه من لحم الخيل والبعال والحمير  
يوم غير الغيل دونما يحجم والصف لانه النبي عليه وآله في ربه حيا لانه  
في الكله وهو حجة على النبي في باحة واليربوع وابن موسى بن سباع الهوام  
وكرهوا الكل الرخم والبعال لانها باكلان الجيف والزنبور في الموضع والكل  
في خبايا الخسرات والخسرات وانما يحجم الخسرات كلها اسد لا بالصف لانه في  
وكبره انما لا يقع الذي لا ياكل الجيف والفساد اتي في كل الموضع والرحم  
والبعال لانها باكلان الجيف والكل في خبايا الهوام وعندها لا كره الخيل  
اى ويكره لحم الخيل في حيا لانه في قول ما كره قال ابو يوسف في حيا لانه  
لا بأس بالكل في حيا لانه في قول ما كره قال ابو يوسف في حيا لانه  
واذن في لحم الخيل يوم خيرة لا يه حيا لانه في قول ما كره قال ابو يوسف في حيا لانه  
وزينة في حيا لانه في قول ما كره قال ابو يوسف في حيا لانه  
با على النعم ويقتى با دما واما لانه ارطى العذرة فيكره الكله اخره اكله  
بغير لحمه في الغنية واما في باحة لعلها في حيا لانه في قول ما كره قال ابو يوسف في حيا لانه  
حديث خالد بن الوليد عن النبي عليه السلام انه من لحم الخيل والبعال والحمير  
تسرية والاولى في حيا لانه في قول ما كره قال ابو يوسف في حيا لانه  
وحمل العقبى لانه في حيا لانه في قول ما كره قال ابو يوسف في حيا لانه  
وعراب النزع لانه باكل الجيف ليس من سباع الطير والاربع لان النبي عليه السلام  
الكل منه حيا لانه في قول ما كره قال ابو يوسف في حيا لانه  
ولا لانه الكل الجيف فانه في حيا لانه في قول ما كره قال ابو يوسف في حيا لانه

ط

فالجيفة والمارياي وقال ما كره جماعة بالكلان جميع ما في الحيا وانه في حيا لانه  
الخبرة والكل في الاربع وعنه ان النبي عليه السلام في حيا لانه في قول ما كره قال ابو يوسف في حيا لانه  
والبيع واحده في حيا لانه في قول ما كره قال ابو يوسف في حيا لانه  
الكل في حيا لانه في قول ما كره قال ابو يوسف في حيا لانه  
في الملاء وحلوه هو الدم فانه في حيا لانه في قول ما كره قال ابو يوسف في حيا لانه  
حيا لانه في قول ما كره قال ابو يوسف في حيا لانه  
المذكور فيما كره في حيا لانه في قول ما كره قال ابو يوسف في حيا لانه  
روى عن النبي عليه السلام انه من لحم الخيل والبعال والحمير  
الكل في حيا لانه في قول ما كره قال ابو يوسف في حيا لانه  
للا بد من في حيا لانه في قول ما كره قال ابو يوسف في حيا لانه  
جابر بن عبد الله عن النبي عليه السلام انه في حيا لانه في قول ما كره قال ابو يوسف في حيا لانه  
طوقا لانه في حيا لانه في قول ما كره قال ابو يوسف في حيا لانه  
مما في حيا لانه في قول ما كره قال ابو يوسف في حيا لانه  
وكل حيا لانه في قول ما كره قال ابو يوسف في حيا لانه  
راسه وروى عن النبي عليه السلام انه في حيا لانه في قول ما كره قال ابو يوسف في حيا لانه  
الكل في حيا لانه في قول ما كره قال ابو يوسف في حيا لانه  
في الارض وفي حيا لانه في قول ما كره قال ابو يوسف في حيا لانه  
حقا لانه في حيا لانه في قول ما كره قال ابو يوسف في حيا لانه  
ثم في حيا لانه في قول ما كره قال ابو يوسف في حيا لانه  
لا ياكل الكلب في حيا لانه في قول ما كره قال ابو يوسف في حيا لانه  
الكل في حيا لانه في قول ما كره قال ابو يوسف في حيا لانه  
وان كان في حيا لانه في قول ما كره قال ابو يوسف في حيا لانه  
مما في حيا لانه في قول ما كره قال ابو يوسف في حيا لانه



لان المقصود منها الاستدلال على الحيوة فاذا علمت ان الحيوة بالحيوان  
 هي واجبة وعلى ابي يوسف سنة وقبل هو قولها كقول الطحاوي وانها على قول  
 ابي حنيفة واجبة وعلى قول ابي يوسف ومحمد سنة مؤكدة كما ذكرنا وذكر  
 بعض النسخ الاختلاف في قوله عليه السلام في انما لو كانت واجبة  
 من سورة واقطاره شيئا والتعليق بالارادة بان في الوجوب شيئا لو كانت واجبة  
 على المعنى وجب على المسافر انما لا يخلو ان في الوجوب شيئا لو كانت واجبة  
 كالعبادة وجب الوجوب على المسلم من وجوه سنة ولم يقع طاعة في وجوبه  
 على الوجوب لا يلحق بغيره الواجب انما يجب على من فاته فربما ياتي في الدنيا  
 بالملك والمالك هو المسلم فانه القربة لا تقدر الا على المسلم فانه اذا فيها  
 بغيره ساء على المسافر وتوفرت بخصي الوقت فلا يجب عليه في الخارج عنه  
 كالحج ومسرب الفطرة فانه العبادة لا يجب الا على العاقل وهو الحيوان وقد اراه  
 ما يجب به صدقة الفطرة على نفسه وعلى غيره لا على طفله انما لا يجب عليه ولادة الصغير  
 لانها قربة خفية ولا اصل في العبادة ان لا يجب على احد سبعة غير ما كان صدقة الفطرة  
 فان فيها معنى للمؤنة والسبب في راسه من وجوبه ولا يلحق به غيره في معنى المؤنة  
 وقبل في عبادة الصغار وهو رواية الشيخ ابي حنيفة في انما لا يجب عليه ولادة الصغير  
 لانه في معنى نفسه وقيل يصح عنه ابوه او وصيه على ما في حال الطفل ان كان له مال  
 فيطعم منها ما امكن وربما يلباسه ما ينفع به من ثياب قربة البستة فيكون في هذا  
 الاصح انه لا يجب من مال له ولا يملك منه ما امكن ويتبع بما يفي ما ينفع به في الحقة  
 انه لا يجب ذلك بل لا بد له من فعله من مال له في القربة وهي ثمانية اوبنة او  
 او سبع بدينه بان استترك مع سنة في عبادة او عبادة او عبادة او عبادة او عبادة  
 لان الاراقة واحدة في القربة الا ان ذكرناه بالاخر وهو ما روي عن جابر انه قال  
 يخرج ما في السواك على السلام البقرة على سبعة والبدنة على سبعة ولا نقص في السن  
 فيبقى على القياس وكل يربد القربة وهو من اهلها ولم ينقص نصيبه من سبع

هذا هو المقصود من الاستدلال على الحيوة  
 والحيوة بالحيوان هي واجبة وعلى ابي يوسف سنة  
 وقبل هو قولها كقول الطحاوي وانها على قول  
 ابي حنيفة واجبة وعلى قول ابي يوسف ومحمد سنة مؤكدة  
 كما ذكرنا وذكر بعض النسخ الاختلاف في قوله عليه السلام  
 في انما لو كانت واجبة من سورة واقطاره شيئا  
 والتعليق بالارادة بان في الوجوب شيئا لو كانت واجبة  
 على المعنى وجب على المسافر انما لا يخلو ان في الوجوب شيئا  
 لو كانت واجبة كالعبادة وجب الوجوب على المسلم من وجوه سنة

فلما اراد احدهم بنصيبه اللحم وكان كافرا ونصيبه من سبع الاجرة وواحدة  
 لانعدام وصف القربة في البعض فخرجوا استراكال قبل من سبعة ولو انهم لانما  
 جازعوا البقرة فعن موزونهم اوله ولا يجوز عن ثمانية اخذها بالقياس لان نقص فيه  
 ولو كانت البدنة باقية الثمانين نصفها يجوز انما لا جازع ثمانية الاسباع جاز  
 نصف السبع ثمانية ولو لم يكن باقيا لانه موزون الاجرة اما ان يوزن الاجرة او لا يجوز  
 الا اذا اخطأ خطب من الاجرة وحده اعتبر بالاسباع ولو لم يوزن الاجرة  
 ثم اشترط ثمانية جاز انما لا يقيس بالاجرة وهو قول رور لانه اعدها  
 للعبادة فيجمع عن بيعها ثمانية اشراك بهذه صفقة وجعل الاختلاف انه قد يجزى بقره  
 بشترها ولا يطغى بالكار وقت البيع وانما يطغى به بعد فكانت الحاقبة البقرة  
 جازعها دفعا للحج وقد امكن لان الشراء للتضيق بالبيع والبيع اكمل  
 الشراء اجبت ليكون البقرة في الخلاف وعرضه في الرجوع في القربة وعن ابي حنيفة  
 انه يكره لانه لا يشترط انما يبيها واول وقتها بعد الحج ولا يذبح في المصير قبل  
 صلوة العبد اتم وقت الاضحية فيقبل بطيوع الحج في يوم النحر الا ان لا يجوز لاهل الكسار  
 الذبح فيه يصلي الامام العبد واهل السواد فيذبحون بعد الفجر والاصل فيه قوله  
 من ذبح قبل الصلوة فليقبله ويحبه ومن ذبح بعد الصلوة فعدتم شكه واصابته المسلمين  
 وقال عليه السلام ان اول من كان في هذا اليوم الصلوة ثم الاضحية غير ان هذا الشرط  
 في من ذبح قبل الصلوة وهو لمصرى دون اهل السواد لان السواد لا يذبح الا في النحر  
 عن الصلوة ولا معنى في النحر في القربة ولا صلوة عليه واخوه قبل ذبحه ولا يلزم  
 ثمانية الحج واجبة او لا في القربة والولادة والموت فانه اذا كان غنيا في اول  
 الايام فقربته اخوه لا يجب عليه ولا العكس وان ولد في اليوم الاخر فيجب عليه ان مات  
 قبل ان يذبح واو لاها افضل كما لو ولد في ربة الاء القربة وهو الاصل  
 الا المعاض وكرهه لانه لا احتمال في طهارة البقرة فانه مات وقتها قبل ذبحها  
 اتم القصد بعبادتها في حقة اتم ان ايام النحر ثمانية وايام التبرع البقرة ثمانية

هذا هو المقصود من الاستدلال على الحيوة  
 والحيوة بالحيوان هي واجبة وعلى ابي يوسف سنة  
 وقبل هو قولها كقول الطحاوي وانها على قول  
 ابي حنيفة واجبة وعلى قول ابي يوسف ومحمد سنة مؤكدة  
 كما ذكرنا وذكر بعض النسخ الاختلاف في قوله عليه السلام  
 في انما لو كانت واجبة من سورة واقطاره شيئا  
 والتعليق بالارادة بان في الوجوب شيئا لو كانت واجبة  
 على المعنى وجب على المسافر انما لا يخلو ان في الوجوب شيئا  
 لو كانت واجبة كالعبادة وجب الوجوب على المسلم من وجوه سنة



والكل يفتي بربعية أولها حراً وأخرها متبرئ لا غير المتوسل من حراً وتبرئ من المتوسل  
انفصل من التبرئة لأنها تقع واجبة لو سئمت والتصدق بغيره وإذا تركت منعت  
أيام التبرئة تصدق بالالتحية فغير حرة وكذا ما عداها غير التبرئة أي تصدق بها أيضاً  
لأنها تجب على الفقير بالشرع بنية التبرئة والفقير تصدق بغيره ما لا لا  
واجبة على غيره فإذا مات الوفاة وجب عليه التصديق والإخراج إلى العهدة كالتبرئة بغيره  
بغيره ما لا لا وأما التصديق بغيره فواجب على من له الجرم من الصادق الأفتان  
ما يكون له التبرئة والجرم من شاة التبرئة التبرئة والفقير تصدق بغيره ما لا لا  
والغنى والفقير أي من حسن الأجر وتوليها من الفقير وتوليها من الغنى فالحاصل أن الفقير تصدق  
بغيره ما لا لا الأفتان فإن الجرم من الفقير تصدق بغيره ما لا لا  
ان يصح على من له الجرم من الصادق الأفتان وتوليها من الفقير تصدق بغيره ما لا لا  
لا يتعلق به مقصود ولا مسطور والقرن لما قلنا والفقير تصدق بغيره ما لا لا  
فصحى بغيره ما لا لا وجوزين والمولاء وتوليها من الفقير تصدق بغيره ما لا لا  
لأنه لا يتعلق بالمقصود ما إذا كانت لا تصدق بالجرم ولا التبرئة لأن التبرئة لا لا  
ولا تصدق بالقرن وإن كانت من مولاه لا لا الجرم لأن الجرم لا لا تصدق بالقرن ولا تصدق  
آية لا تصدق بالقرن وإن كان تصدق بالقرن لا لا تصدق بالقرن ولا تصدق بالقرن  
ما لا لا تصدق بالقرن وإن كان تصدق بالقرن لا لا تصدق بالقرن ولا تصدق بالقرن  
والقرن لا لا تصدق بالقرن وإن كان تصدق بالقرن لا لا تصدق بالقرن ولا تصدق بالقرن  
بغيره ما لا لا تصدق بالقرن وإن كان تصدق بالقرن لا لا تصدق بالقرن ولا تصدق بالقرن  
أو التبرئة والتبرئة وإن كان تصدق بالقرن لا لا تصدق بالقرن ولا تصدق بالقرن  
وتوليها من الفقير تصدق بغيره ما لا لا تصدق بالقرن ولا تصدق بالقرن  
وتوليها من الفقير تصدق بغيره ما لا لا تصدق بالقرن ولا تصدق بالقرن

والفقير تصدق بغيره ما لا لا تصدق بالقرن ولا تصدق بالقرن

والفقير تصدق بغيره ما لا لا تصدق بالقرن ولا تصدق بالقرن

فلهذا

وكذا بعد فوره عند خروجه خلافاً للابن يوسف لأنه جعله من التبرئة وإن مات  
أحد سبعة قال ورثته أو تركه ما عداكم عنه صح وأما ما لا لا تصدق بالقرن  
فلا لا تصدق بالقرن إلا اعتباراً من الميت وجعلنا تحت أن الوفاة فالتبرئة لا لا تصدق  
تحت أن الاعتبار لأن فيه الزام الوفاة على الميت وكذا الوفاة بغيره ما لا لا تصدق  
وإن أمي فأنه جرحه ما لا لا التصديق بغيره ما لا لا تصدق بالقرن ولا تصدق بالقرن  
في شاة من غنى وتوليها من الفقير تصدق بغيره ما لا لا تصدق بالقرن ولا تصدق بالقرن  
والأفتان والأفتان تصدق بغيره ما لا لا تصدق بالقرن ولا تصدق بالقرن  
وتوليها من الفقير تصدق بغيره ما لا لا تصدق بالقرن ولا تصدق بالقرن  
بغيره ما لا لا تصدق بالقرن ولا تصدق بالقرن  
فمنه ما لا لا تصدق بالقرن ولا تصدق بالقرن  
فصحى بغيره ما لا لا تصدق بالقرن ولا تصدق بالقرن  
الجبرم لأن ليس من أهل الذلوة فكان أفاداً وتصديق بغيره ما لا لا تصدق بالقرن ولا تصدق بالقرن  
بغيره ما لا لا تصدق بالقرن ولا تصدق بالقرن  
ما لا لا تصدق بالقرن ولا تصدق بالقرن  
كله بغيره ما لا لا تصدق بالقرن ولا تصدق بالقرن  
البدل وقوله عليه السلام من باع جلد التبرئة تصدق بغيره ما لا لا تصدق بالقرن ولا تصدق بالقرن  
جائز لقيام الملك القدرة على التسليم ولو تركه التبرئة بغيره ما لا لا تصدق بالقرن ولا تصدق بالقرن  
الإنسان فصحى كل شاة الأفتان والأفتان تصدق بغيره ما لا لا تصدق بالقرن ولا تصدق بالقرن  
خاصة بغيره ما لا لا تصدق بالقرن ولا تصدق بالقرن  
وتوليها من الفقير تصدق بغيره ما لا لا تصدق بالقرن ولا تصدق بالقرن  
وتوليها من الفقير تصدق بغيره ما لا لا تصدق بالقرن ولا تصدق بالقرن  
شاة فصحى بغيره ما لا لا تصدق بالقرن ولا تصدق بالقرن  
شاة فصحى بغيره ما لا لا تصدق بالقرن ولا تصدق بالقرن

والفقير تصدق بغيره ما لا لا تصدق بالقرن ولا تصدق بالقرن

والفقير تصدق بغيره ما لا لا تصدق بالقرن ولا تصدق بالقرن

والفقير تصدق بغيره ما لا لا تصدق بالقرن ولا تصدق بالقرن

والفقير تصدق بغيره ما لا لا تصدق بالقرن ولا تصدق بالقرن

والفقير تصدق بغيره ما لا لا تصدق بالقرن ولا تصدق بالقرن



المكروه الى الحرام اقرب عند كل فكر وحرام ولم يطر به ليدل على الطلوع فاذا  
استعمل الكراية في كتيبه راوبه الحرام وتخذ حيا الى الحرام اقرب في نسبة الحرام  
كنسبة الواجب الى الفرض واما المكروه كراية الشريعة في الحلال اقرب في فصل  
في الاكل منه ومن وهو ما يندفع اليه المكروه مندوب هو طار او لينة كان من الفضلة  
فانما وبه تهل عليه الصوم وجباح وهو ما زاد الى الصبح لزيادة قوة البدن  
وحرام هو الزايد عليه الا لعقد التقوى على الصوم الغدا والليل استعمل الصلوة  
ولا يجوز الزيادة بتقليل الاكل في تصدق عبادا والعبادة ومنه امتنع عن لينة  
حالة المحضه وضام ولم ياكل منه مات لم يخلف من امتنع في التداوي في مات  
والباس بالتفكه با انواع النواكح وتزكك في فضل واذا الا طعمة سرف ولا موضع في  
على المائدة في كثره قدر الحاجة وسبح الاصابع او ان يكون بالخير ووضعه على كفه  
وسنة الاكل البسطة في قوله الحمد في اخر غسل اليدين قبله وبعد وبيد ربا  
بالشباب قبله وبالصبح بعده ولا ياكل ثيابا من اللان والابوال لابل ان لا يلبس  
الانان في حكم كحمه واما بول الابل فحرام عند ابي حنيفة ومحمد بن يوسف ياكل  
الغدا ويحدث الغرضين وعند محمد بن يحيى طمسا لانه لو كان حراما لاكل به الثور  
وقال عليه السلام ما وضع شفاؤكم فيما حرمكم وقال ابو يوسف لا يبيح في حراما  
وابو حنيفة يقول الاصل في البول الحرام وهو عليه السلام قد علم شفاء الغرضين  
وجبا واما في غيرهما فاشارة في مصلوكم الاستعمال ما ودهب في فطنة لرجل وامرأة  
أقول عليه السلام في الذي يشرب زائدا في الذر في الفطنة اما يخرج في بطنه ما حرمه الله  
ابو هريرة بسراجه اما فطنة فلم يقبله وقال زائدا عنه رسول الله عليه السلام واذا  
ثبت يند في الشر على ذلك الا اذا كان ونحوه كانه في معناه ولانه تشبه بركي المشركين  
وتنعم بتم المرفقين المسرفين وقال في الجامع الصغير بركه ويزاد في كسبه في  
الرجال والاعوام القوي في ذلك الملاك في حقيقة الذر في الفطنة والاشغال في كسب الكسب  
والفطنة والاما ان يملكه في كسبه والمكة وغيرهما لما ذكرنا وحل استعمال اما وعيق

بكر

وبكر وزجاج ورصاصي وقال ان نفي بركه لانه من الذر في الفطنة في القافيه  
وقد كسب لانه ما كان من عاداتهم النفا في الذر في الفطنة في فصل في الكسب  
افضل الجهاد ابي الغزو والمجارية في سبيل الله اعلاء كلمته في التجارة بتطالاما  
يخفف الا يكون على قدر حجة سلا والصدق اقول عليه السلام الساجر الصدور وحسن يومه  
مع الصديقين والشهداء والصالحين وحسن يومه في ذكره في الجاهلية ان لا يرضى لخيرته لا يرضى لفسنه  
ويذكره اهل التجارة واصولها في المرافعة ابي الزرارة اقول عليه السلام اطلبوا الرزق  
فجبا بالارض ونفعا بصل الكمال في الجوانات وفيه جبا بالارض الجوانات ثم القضاة  
الكثيرة فمعه على كل واحد واحدة منها في الاضبار عليهم السلام فمعه ومنه ومنه  
الكثيرة لينة وعياله وضيعة وديونه وسحب وهو الزايد في البقي وحرام ومنه ومنه  
لشأنه في البطوان كان ينبغي على عياله بلا اسراف لا في غير ذلك وقد روى في الكسب  
لزمه وان يخرج عنه كونه السؤال ولا يبال حاجته الا سلا ما اورجلا صالحا او غير حيلة القرآن  
او من ولى الا حرام اذا كان يعطي عن زوجه اى عن غيره او عن ساجدة اى عن اخوان  
وان لم يكن عن زوجه فانه تركه في مات ثم وان يخرج عنه لغرض علم به ان يلحقه  
او يند عليه بيطعه ويكره اعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان لا يخطى رقا بالسبا  
ولا يكره بين يدي فصل لا يكره ولا يجوز يقول يندية احرام الجوار الا اذا علم ان الكرامة  
من حل ولا يكره اجارة بيت السواد في بيت يبيت ما وكنيسة او بيعة او سائر في غير  
وعندها يكره ويكره في المصارعة ولا في سواد عابيه بل الاسلام ومن محل الذي يكره  
يا جوطك يند عليه في حقيقته وعنده يكره اى لا يجوز ولا ياكل الاجر ولا ياكل ليعول به في  
العبد الساجر واجابته عوت واستفارة وابته وفي العباس لا يجوز وجد الاحتشام عليه السلام  
قبل يندية سلا في بركة ومنه ومنه كسوة ثوبا او يندية احد الصديقين اى كرمه ان  
يكسو غيره ثوبا وان يندية الصديقين حتى وتقبل في المعاملات قول الغزواني لانه لما كان  
يكثر جوده في ما به من اجناس الى امر قوته في شغل زائدا يندى الى المخرج فيقبض في قول الروم  
ولو انتم اوعبدوا عسلا او كاسسا او كافر القوله شرب الخمر من سلا او كبا في جعل ومنه ومنه في

وهو الزايد عليه في الجوانات في سبيل الله  
ومنه ومنه







وكذا ان يذهب اليه النصف من كل واحد وهذا لو كان فيما لا يقبل قبل احوال  
 وكان الملك يشترط الكل واحدها في النصف فيكون التملك كالكسب وكل واحد  
 الاعتبار في الشيوع بخلاف الرهن لان حكمه يشترط لكل واحد منها محله  
 ولهذا الوجه في دين احدها لا يسترد ثلثا من الرهن ومضى نصفه عشرة على غير  
 وجهها لم يها ولا يصح الفتيان خلافا لما امكنه ولا يجوز الفتيان ايضا جعل كل واحد  
 منها جائزا على الآخر والصلاحية ثابتة لان كل واحد منهما يملك بغيره في كل واحد منهما  
 اذا تصدق به في حق غيره لا يقع عند اليد حنفية وكذا اذا اوجب الملك شيئا  
 وعند جعلها لله لانه لا يبيع عندها كما في شبه واحد من اثنين وكذا يبيع  
 الصدقة على الفتيان لان الصدقة على الفتيان ياد بها الهبة مجازا والهبة جائزة  
 ولو تصدق بغيره على فقيرين او وعلبة لانه لا يجوز الاتفاق لان الصدقة في  
 يها وجوبها كالعليه سلام الصدقة تقع في كل الرهن قبل ان يقع في كفت الفقير  
 فلا يبيعها وانما الهبة على الفقير في صدقة والصدقة جائزة فكذا الهبة بالبيع  
 صح الرجوع فيها كالا او بغيرها عند القول عليه السلام الواسع حتى يهتبه بالملك  
 أي ما لم يوصف غيرها وعنده ان يقع بالبيع الذي يهتبه الوالد لولده لقوله عليه السلام  
 لا يرجع الواسع يهتبه الوالد فيما يهب لولده ونحن نقول بان لا ينبغي ان يرجع  
 الوالد لانه يملك للخدمة ويملكه اما الهبة فلا زمة لقوله عليه السلام العايد  
 في هبة كالعائد في قبضة وهذا لا يتقيد به ويمنع منه ان يرجع نحو وضع حقة  
 حامل الزيادة المتصلة كالبيت والقرن السمن ووجهه انما اعتد ان الرجوع انما  
 فيكون بغير الزيادة لانه ليس بموهور فليست الرجوع في الا المتصلة بان كانت الهبة  
 اتمة فلو لم يرد الموهور لم يرجع او جاز فلو ارباب الرجوع فها دون الوالد لان الرجوع  
 في الاصل دون الزيادة ممكن واليمين موت احد العاقلين فانه يهتبه الموهور لينقل  
 الملك له ورثته وانما الواسع لو اراد اجنبية عن العقد لانه لم يوجب فانه يرجع  
 والعين العوض المضاف اليها اذا قبض نحو خنزير اعوضا عن بيتك وبعدها

وفيها بغيره فبعضه الواسع على الرجوع لم يوصف في هذه العبارة فلو  
 وقع واحد ولو كان عوضه اجنبية أي لو عودته اجنبية عن الموهور لم يرجع فبعض الواسع  
 العوض فقط الرجوع لانه عوض لا يفسد بالحج فيصير الاجنبية كبدل الجمع والصلح  
 فلو لم يصف فكل ان يرجع بها وبسبب الحجة الرجوع عن ملك الموهور لانه فان تبدل  
 الملك بتبدل العين وقد تبدل الملك بتبدل السبب والاراء الزوجية وقدر الهبة  
 على الرجوع لو يوجب ثم يخلو الواسع ثم ايان اقدم العلاقة بينهما في الاتقان في الهبة  
 ووجودها في الشاين وقدرها في العا والعا والعا الرجوع فيها وبسبب كذا في حرم قوله  
 اذا كانت الهبة لدى حرم لم يرجع فيها ولان المقصود منها مصلحة الرهن وقد حصل  
 وفي الرجوع طبيعة الرهن فلا يرجع فيها سواء كان سلا او كافرا كما اعتق بالملك الهاء  
 يملك الموهور يتبع به العين الموهوبة فانه مانع من الرجوع لغيره بعد الملك  
 اذ هو غير مضمون عليه والقول في قول الموهور لانه لو ادعى الموهور بملك الهبة  
 يصدق لانه مكر لوجود الرهن عليه شبه الموهر وفي عدم الزيادة قول الواسع  
 ولو عودته فاحتج نصف الهبة يرجع نصف العوض لانه لم يمس الا بالانصاف  
 وان استحق نصف العوض لا يرجع بشيء حتى يرد باقيه بهذا عندا وعند زفره  
 يرجع بالنصف اعتبارا بالعوض الآخر ولان ان ظهر بالاحتجاج ان العوض هو الثاني  
 فقط فالحال انه لا يرجع بالهبة وانما يكون له حتى الرد لانه لم يمس طمحا الرجوع الا بالملك  
 لانه العوض لم يمس وان استحق بالكل يرجع بالكل فيها ولو عودته عن نصفه فانه يرجع  
 بالكل بعوضه ولو خرج نصفه من ملكه فانه يرجع بالكل لان له حتى الرجوع في الكل  
 في النصف ولو كان ولا يصح الرجوع الا بغيره او حكمه فانه لا يملك في العا  
 وفي اصله ما وفي اصله حصول المقتضى وعدمه فانه لا يملك في الفصل بالرضا  
 او بالقبض فلو علق الموهور بعد الرجوع قبل القبض ولو لم يمس فلو منع  
 فكل لا يضمن تقياما ملكه فيه وكذا اذا ايسر فبده بعد القبض لان قول القبطي  
 غير مضمون فلهذا واما عليه لان يمس بعد القبض لانه يمس فلهذا وهو مع احداهما الرجوع

في الهبة  
 في الرجوع





وبشر في غير ذلك وفيه رفعة الخلف لما بالاسئلة اشهر وعند من ياربعة اشهر  
وعشر وفي رواية بنصفه وفي الحاشية ولو كانت بكرا او مشربة من امرأة  
او مال طفل ان كان كان في الامانة من مال العينة او ممن حرم عليه طهره او من حرم الامانة  
لكن في غير ذلك من حرم لرائحة لا يفتقر الامانة عليه فان الحكم في الاستبراء في رواية  
الرحم صيانة للثمن والمختص من الاختصاص ودون ذلك من حقيقة الشغل والتوهم الشغل  
بما هو محتمل لكنه ارجح في فائدة الحكم على احواله وهو استبراء الملك وان كان علم  
وطي المولى على ما في الامور التي عرفت في قوله ولو كان الاخره فان الحكم في زواج  
في الجسد لا في غيره ولكن برؤية ان الحكم لا يراعى في كل فرد ولكن في كل نوع  
المضبوطة فاذا كان في الامانة بكرا او مشربة فمن لا يثبت نسب له ما منه وبه ان  
ان يكون الولد ناسبا للشيخ في ان لا يخل بالاستبراء لان عدم الشغل بالما لمختص  
متيقن في هذه الامور والحواس انما يثبت بالنظر لاعتقاده السلام في سبيلها  
او طاهر لا لا توطئ الجارية فيفسد طهره ولا الجارية فيفسد من نجاسة فان  
النسب بالما لمختص من ان يكون في بكرا او مشربة من امرأة ولو كان في غير ذلك من حكم النبي  
حكما عاما فلا يختص بالحيثية كما انما يثبت في حصة المختص بقوله تعالى انما يرثيها  
ان يورثها الاية فلا يمكن ان يقول احد ان اشهر ما يحرمه لا يقع العداوة والاعتداء  
على العداوة فان المصلحة غالبية في حرمته فالشرع يحرمه على العموم لما ان في الخصية ما لا ينجس  
فما لم يوطئ بها من حيث لا يشترط في حرمته الحكم على ان يثبت في حكمه في العموم ثبت  
في سبيلها بالملك كذا في ما اذا كانت العلة معلومة ثم تأيد ذلك بالاجماع حتى لو ثبت  
الاستبراء بالما لمختص ولا يخل عليه ويحرم على المشتري لان العلة المتبقية ارادة المولى والمشتري  
هو الذي يريده دون البايع فيجب على غير ان الارادة احرص على فساد الحكم على اليد  
وهو الحكم في المولى والمشتري انما يثبت بالملك اليد فانفسد بها وادرك الحكم عليه بغير  
فحالة التبرع في كل الرقبة الموكدة باليد وقدر الحكم لا يراى سبيل الملك كذا في قوله  
والهبة والهبة والميراث والميراث واكتفا به وغير ذلك ولا يخل في حصة ملكه بغيره

لأن الواجب على الجحضة قبل اسم الملكة ولا يخل قبل القبض لانها وجدت قبل ملكة  
وهي الملكة العبدية على العبدية احداهما او قبل الاجازة في البيع الغنوية والكل ان  
في يد المشتري وكذا الولادة الحاصلة بعد قبض القبض خلا لا يبرأ من الاستبراء لان سبب  
استبراء الملكة اليد الحكم لا يسبق اليه في حصة وجبت بعد القبض في حصة  
فاسلمت لوجود ما بعد التبرع به واستبراء الملكة اليد في حصة من حصة الميراث  
كما في حالة القبض ويحرم عند ذلك لاسبب تركه لان التبرع به لان الحكم ايضا في تمام  
العلة لا انما يخل بالاستبراء عند عود الابنة وورث المصوبة ولست اجرة وقال الميراث  
لا يعدم التبرع به واستبراء الملكة اليد يوجب سبب معين فادرك الحكم عليه جودا وعدا  
ولا تكرر الحيلة الاسقاط عند ابي يوسف خلا ما عدا جرة وقد ذكرنا الوجهين في الشفعة  
أخذ بالاول اي انما ذكره قول ابي يوسف ان علم عدم الطهر من الملك الاول فلهذا  
وبالنسبة الى قولهم ان احتمال ما يخل به ان لم يكن في حصة جرة ان يزوجها قبل الشراء  
ثم يسترها وان كان في حصة جرة فالحيلة فان يزوجها بالبيع قبل البيع او يسترها  
بعد البيع قبل القبض فمن يورثها به ثم يسترها او يبيعها ثم يطلق الزوج بعد الشراء القبض  
لان عند وجود التبرع به واستبراء الملكة كذا في القبض اذا لم يكن في حصة جرة لا يخل بالملك  
الاستبراء وان حصل عند ذلك لان للعنة آوان وجود التبرع به اذا كانت معتدة الغير  
ومن حله فحينئذ لا يجمعان كما قاله وطى احد ما قطع راصل هذا ان الجمع بين الاثنين  
الممكنين لا يجوز وطى الاطلاق قولهم وان يجمعوا بين الاثنين ولا يخل في قوله تعالى  
او ما ملكات اي انما لان التبرع به يورثه ورواية اخرى وكذا لا يجوز للغير في الدواعي الاطلاق  
النسب والدواعي الدواعي لا يوطئ بغيره الا في الميراث على ما مر منه فمذهبنا ان وطى ما  
او فعل بها شيئا في الدواعي حرم عليه وطى الكل منها ورواية اخرى تحرم احد هما  
دواعي الميراث والعلة في التبرع به ورواية النظر في جراته فاقول دواعي الميراث الحكم الميراث  
وتحريم احد هما بازالة الملك كذا او بعضا وبالحاجة حتى يحصل في البيع ويكره بيع العدة  
فالعلة وجاز لو حلت في التبرع به وهو مذهبنا في حصة جرة والميراث وجاز بيع التبرع به





لا حجة واحدة وملة قط ان هو في حجة من آيات التفرقات على الصفة في النجاس  
توقع هو يقع في حكمه من هو في يده وليا اولا يقول الماتية والصدقة ويملك الصبي  
بنته ان كان يتيم او توقع هو في حكمه في العتق والخلاص فلا يملكه هو ولا احد عليه  
وتوقع منه تدبير النفع والشر كالبيع والجاراة للاسترباح فلا يملكه الاب والجد  
ووصيهما وان لم يكن الصنف في ايديهم لانهم متصرفون في حكم المولاة على ما لا يتصور  
كونه في ايديهم كذا في الكافي واستيجار الصبي في النوع الاول وفيه نوع الرابع وهو  
الاكل في شجره في غيبته ومن ذوى الارحام عند عدمهم وتوجه امة فقط  
دون المذكورين لانها تملك تلك امة فاعيد في عين بان تستخدمه ولا يملكها الا  
ويذكر رواية الجامع العتيق فصل في المتفرقات في الماسة بالسهم  
والخبر في الخبر البقالي والابل والاقلام لانها من اسباب الجباة وتحتاج اليها في اقامة  
هذه القضية فان شرطها جعل من احد الجانبين بان يقول احدهما لصاحبه  
ان سبقتي فلكذا وان سبقتي فلا شيء لي او من ثلث لاسبقها بان يقول لثلاث  
ان سبقتنا فاما لان كل واحد سبقت فلا شيء لسا جاز في يديهم الوهابين  
لاستعماله على الصبي على انه الحرة ان كلا الجانبين يجرم كونه قمارا الا ان يكون  
بشره في الحكم كمن كان سبقتا اخذ منها وان سبقتا لا يعطيه شيئا وما بينهما  
اكثر ما سبق من الآخر وعلى هذا لو اختلف اثنان في ملة واراد الرجوع في ملة  
وجعل على ذلك جهلا لان في ذلك شتا على العلم كما كان في الماسة حيث على الجاهل  
ووليته العوسنة في قضايا طعام في اللوس في الولية واجبة والاكثر  
على الماسة ومن يجرى عليه بان لم يجرى له واختلفا في جابتها فالأفضل ان يجرى  
وبعضهم يوجبها وهو مذموم ان اختلفا في غير ذلك وانما المالك ليس له واجب  
وان لم يكن صاحبها كذا في المبيع في المثلثة ولا يرفع منها شيئا فانها وضعت  
للكل دون الاقترار ولا يعطى الا بالاذن صاحبها وان علم المذموم ان غيره  
اراد الاقترار بان لم يعلم حتى يفرق فان قدر على المنع فعلا فلا مان كان مقتضى

أخذ

او كان الكاهن على المائدة فلا يقدر ان يلقاها بالاسم القعود وما لا الام بتسليم  
تصيرت وهو محمول على ما قبل ان يصير في يده ودون قوله بتسليم على حصة كل الملاح  
لان الاستبراء انما يكون بالجرم والكلام منه ما يوجب به التسليم ويجوز دفعه اليه  
اذا فعله في غير التسليم وهو يعلم ان قصد به فيه الاعتبار ولا انما يحسن ويكره الكسار  
عند فتح مائة والتزجيج لواء القرآن والاشماع اليه قبل الما اسير وعنه التزجيج  
انه كره رفع القنوت عند قراءة القرآن والجماعة والرحمة والتذكير في المثلث  
عند الغناء الذي يستعمله وجدوا وعمره الامام القراء في القنوت في غير ما ذكره وفيه  
ومنه ما لا يجر فيه ولا يزر في حقه واقعد وقبل لا يكتب عليه ومنه ما يات به كالكذب  
والغيبه والتمويه والسمعة والكذب حرام لان الكذب يصل الى الكفر وهذا كان الكذب  
بعض الاخلاق التي تنبأ عليه السلام وعندنا ما يجرى في الحرة لخدمة أي يجرى في  
في الحرة في الحرة وفيه الصلح بين المسلمين أي يجرى بين الرجلين في صلح  
بينهما اصطلاحا وفي رضاء الامل أي والرجل يجرى في ذلك فلهذا الشبهة ورد  
في مخرج الاستثناء وفي دفع الحق لم يجرى العلم ويكره التعويض به الى الحاجة التعويض  
ان يتكلم الرجل بكلمة يظهر من نفسه شيئا وعراة شي آخر كذا في البشارة ولا غيبة للمالك  
ولا ان في التسليم به ولا غيبة الا لمعلوم ما غيبا بل في تسليمه في الجرم اللعب  
بالنرد والخط والاربع عشرة وكل له لان قماره باطليس حرام بالنقض وهو  
اسم لكل قمار وان لم يمار في موبت وهو قمار عليه السلام كل له والمؤمنين باطل  
الا ان الشك يارديه بفسد ومما شانه عن قوله ملاءمة مع ابيه وقال بعض الناصبي  
يباح اللعب بالخط في ما فيه من تشييد الخواطر وتذكير الافهام وهو محلي عند الشافعي  
وقال في الملة السلام من لو يات بالخط والنرد في مكانا غير مسموع في المنة ولا في نوع  
بعضه في ذكر الله وعيد الجمع والجماعة فيكون حراما لقوله عليه السلام ما اترك شيئا منكم  
فموسم ثم ان قماره فقط عدالة وان لم يمار ولا يقطع لانه متساوي فيه وعمره  
الابويوسف وخمسة التسليم عليهم بخير الهم ولم يرد ابو حنيفة به باسما في تعلم علمهم









قناة

507

يدعي أنه غيره وأن كان أرضا عامة فليس كذلك لأن دفع الشرع عنهم واجب في كل  
مكان عياله الماء إلى هذا الجاني إذا التمس حصة في حق القوي والاراضة وقوله  
لعلنا جاعلين لأن حق النهر لرضي كقصة النقي في أن لها المملوكة والمخبر والمليح  
والقناة لكل من الشقة أن لم يخف النحر لجزيرة المولى أو الأتقان على عياله  
والأصل فيه قوله عليه السلام التماسه كان في ثلث في الماء والكلالة والماء رآه  
ينظم الشرط الشرع من الأوان وبقي الشئ وهو الشقة وألف البئر ونحوها  
وضع الحواجز ولا يمكن للمباح في الشقة العليان في الشقة أرضه وكان في أبنائها الشقة  
ضرورية لأن الماء لا يمكنه أن يصحح الماء إلى كل مكان وهو محتاج إلى نفسه  
وظهره فليس عنه ففيه الحق عظيم لا يبقى أرضه ونحوه إلا بأذن مالكه لأنه  
حق عاقل ولا ضرورة وكان لو جاز أن لا تقطعت منفعة الشرع بل لا لأحد ضرورة  
وغسل الشياطين في حق من فيه واره بالجار في الشقة لأن الناس يتوسعون فيه  
ويعتد المنع من الذمارة وذلك أن يمنع من ذلك لأن الماء دخل في الماء لم تقطعت  
شركة الشرع بعد وكان في بقايا قطع شرعيا جبه وكان السيل من صاحبه إلى الشقة  
لحق بها حقه فلا يمكنه التسهيل فيه ولا شق الشقة فإن أذن له صاحبها فلا عار  
فلا بأس به لأنه حقه ويجوز له الإباحة كما لا يخفى عليه وما أوزعنا ما يجب  
أو كوز ونحوه لا يؤخذ إلا برضا صاحبه لا يبيع له صاير ملكه كالأحواض وقطع  
حق غيره عنه كما في العقيد لما خردوا إلا بقيد فيه شرعية الشركة نظر إلى الدلائل  
وهو ما رويته من كونها في موضع تفرجه وهو يوجب أو نصا بالقطع بزه  
ولو كان البئر والعين والنهر في ملك أحد لم يمنع من يرد الشقة في الدخول في ملكه  
إذا كان يجر ماء آخر بغير هذا الماء في غير ذلك كما لا يخفى عليه لأنه إن كان  
اليه الماء ويملكه من الدخول فافذه بنفسه طال لا يملك منفعة من هذا الماء  
وتقبل ما كان صحيح فما إذا أحضر في أرض ملكه أو إذا أحضر في أرض موات  
ليس أن يمنع لأن الموات كان مشتركاً في كل شيء والحق لا يرد مع مشترك  
فلا يقطع الشركة في الشقة

فان لم يفعل وحقق العطف على كل التام لانه قد صدق كلامه بمنع حقه وهو الشفعة  
 والماء في البئر صاحب غير ملكه فخلق الماء والخزوف في الخزير لئلا يغير سلاح كماله  
 حال الحصة لانه قد صدق وكذا الطعام عند اصحابه الحصة وقبل في البئر وكذا الاول  
 ان يملكه في التام تحقبا لانه اركب حصة فقام ذلك على ما لم يتغير له فصل  
 وكري الاثر في العظام من بيت المال المسلمين لان منفعة الكري لهم فيكون مؤنة  
 عليهم وفي البئر مؤنة الخراج والحجبة دون العشر والصدقات لان الشفعة للفقراء  
 والاولى للتوابع لان لم يكن فيه اى في بيت المال شىء في حق العامة اى فالامام يجبر  
 على كرى مصلحة العامة فيهم لا يغيرونها بانفسهم وفي مثله قال عمر بن الخطاب لو تركتم بيعتم  
 او لا تركتم الا لانه يخرج لم يكن يطة ويكمل مؤنة على المباشير الذين لا يطقون  
 بانفسهم وكري ملك على اربابهم لا على اهل الشفعة لان الحق لهم والمنفعة لهم  
 على الخصوص ويجوز ان يبيعوا من البئر على كرى في حق الفقراء العام ويؤمنون بغيره  
 وقدر خاص يبقا بل عوض فلا يباعون به ومؤنة عليهم في اعلا اى مؤنة كرى البئر  
 المستكر عليهم في اعلا واذا جاوزوا رضى رجل سقطت عنه مؤنة وليس سقى ارضه  
 لم يفرغ من كارهه تغيا لا خصاصه وقيل له ذلك اى له سقى ارضه لانه انما يفرغ من كارهه  
 وعند حياى عليهم جميعا ثم اولى له اخوة يحصل الشرب ولا رضى لان له نصيبا على  
 حتم في الاستعمال احتياجه الى تسهيل افضل من الماء فيه ولان المقصود من الكري الانتفاع  
 بالشرع وقد حصل الشارب على فلا يفرغ من انتفاع غيره وليس على صاحب السيل عارته وتلحق  
 وعوى لشربها ارضي استحقاقا لانه قد يملك بدون الارض اربا وقد يبيع الارض  
 ويبقى الشرب ويؤمنون بغيره في حقه في الدعوى ويمكن ان يفرغ من كارهى ارضه في كاره  
 رضى لارض من غير الاجراء فليس له ذلك لانه مستعمله باجراه ما فيه فبعد الاختلاف  
 يكون القول قوله فان لم يكن في يده ما لم يكن جارا فادعى انه له فليس له  
 وقد جازاه لا يسمع لما بينته لانه لانه كان له حق الاجراء الى ارضه يبيعها  
 فيبقى له لاثباته بالحق ملكا لا وحده مستحقا فيه وعلى هذا المصنف في نه او على ملى

والميزان والميزان والاختلاف في النظر في ذلك رب وان انقص جماعة  
 في شرب بينهم اى اذا كان ثمة بين قوم وانقصوا في الشرب قسم على قدر ارضهم  
 لان المقصود الانتفاع بغيره فيقتدر بقدره على ان الطريق لان المقصود الانتفاع  
 وهو في التام الواسعة والشفعة على مخطو واحد ويمكن الاعطى من كرى البئر ملاصقا  
 وان لم يشرب رضى به دونه كما فيه من ابطال حق الباقيين ولكنه يشرب بشفعة فان اقصا  
 على ان يكره على البئر حتى يشرب بشفعة او اصطلح على ان يكره اى منهم في شرب  
 جاز لان الحق لهم الا ان امكن في ذلك بل هو لا يكره ان يملك البئر من غير ارضه لكونه  
 ارض اربابهم وليس واحد منهم ان يشق منه هذا او ينصب رضى او اولى او جسر  
 بلا اذن البقية لان فيه كسر شفعة البئر وشغل مؤنة شرب البئر الا رضى في ملكه  
 ولا نظر بالبئر ولا بانه اى الا ان يكون رضى لا يفرغ من البئر ولا بالماء ويكون مؤنة  
 في ارض صاحبها لانه تعرف في ملكه فلا يفرغ من غيره وفي الضرر بالبئر ما يبيته  
 في كسر شفعة وبالماء وان يتغير عن سبيل الذي كان يجر عليه ولا ان يوسع في البئر  
 لانه يكسر شفعة البئر ويؤمنون على مقدار حقه في اخذ الماء ولان يقسم بالايام او من شفعة  
 بعد كون الشفعة بالكوى لان القديم يترك على قدره لم يفرغ من الحق فيه ولان من تركه  
 وان لم يفرغ بالباقين اى لو كان لكل واحد منهم كوى سامة في نه خاص لم يفرغ من احد ان  
 يتركه كاره وان كان لا يفرغ بالبئر لان الشربة صاحبة فكلوا اذا كانت الكوى  
 في البئر الا اعلم لان ذلك منهم ان يشق منها حصة مثلا فكلوا ان يتركه الكوى كلوا  
 الاولى ولان لا يقص بغير كاره ولا ان يسوق شربة الى ارض اخرى له لئلا يشرب  
 لانه اذا اقام العهد يستلزم به على انه حقه فان رضى البقية يبيع في ذلك جاز لهم  
 بشفعة بعد الاجازة ولو شربهم من بينهم لانه اعادة الشربة فان مباذلة البئر بالشرب  
 باطله والشرب يورث ويوصى بالانتفاع به ولا يبيع ولا يوهب ولا يورث ولا يقصد  
 ولا يجعله ولا لا يبدل ملى وخلق اى لا يجر منه العقود والمباذلة او للفرق لانه ليس  
 حال مقتوم حتى لا يضره اذا سقى شربة غيره واذا اطلت العقود فالوصية بالباطل



وتنكح الصبي من غير النكاح حتى يبرأ من الخلق حتى يبرأ ما قبضت من الفساد  
تنتهي إلى الجاه ولا يصلح بول الصبي على الدعوى لأنه لا يملك شيئا من العقود ولا يملك  
الشرب في ذن من صاحب بعد موته يدعون أرضه في حال حيواته وكثيرا يستنعى الإمام  
والأصح أن يعلم الأرض لا يبرأ من بيعها بأذن صاحبها ثم ينظر إلى قيمة الأرض من الزيادة  
فيعرف القضاة والقضاة الذين وأن لم يجدوا كذا استوى على كذا للميت أرضا غير شرب  
ثم فهم الشرب إليها وباعها فيعرف الحق إلى من الأرض والناضل إلى القضاة والذين والذين  
من ملأ أرضه ففترت أرض جارة لأنه غير متع فيه لأنه سيق من شرب غيره لأنه ليس  
بمال منقوض كذا **بالشرب** أي جمع شرب الشرب لغيره كذا يبرأ من شرب غيره كذا  
وشرعا ما يبرأ من شرب غيره كذا يبرأ من شرب غيره كذا يبرأ من شرب غيره كذا  
خص بهذا الاسم بهذا الشرب أي جامع أهل القضاة وقيل كل من شرب كذا لم يبرأ من شرب غيره كذا  
الغفل وسأله كذا كذا كذا لأنه لا يبرأ من شرب غيره كذا يبرأ من شرب غيره كذا  
سميت الحرة لأنها تترك فاختارت واختارها غير غيرها كذا في النكاح ولو سلم سلم  
أن رعاية النفس سبب النكاح بل سبب الجوع وشرع الاسم على الغير فإن النكاح سمي  
لغير المال فيه ولا تطلق على الذن أو الكفر وقد تفرق من منعة ذلك الغير في النكاح  
خلافا لما أتى وعند هذا إذا اشتد صار كذا في الزيادة والاطلاق وهو ما لم يشر  
فدبره بل من منعيه كذا في الدابة والكافة وكل في الخطا أم لعلنا وهو ما لم يشر  
العقب حتى ذهبنا له وفيه ثلثه وصار كذا قال إن التلويح في العتوب لا يبرأ من كذا  
رضي عنه كذا كانوا يبرأ من خطا وهو ما ذهبنا له وفيه ثلثه كان قد ذهبه سمي  
منقضا وإن طلع أدنى طلع يمتنع ما إذا أغلغ واستند وكل كذا حرام عندنا إذا أغلغ  
واشتد وقد في الزيادة واشتد على الاختلاف وقال الأوزاعي أنه من النكاح  
بعض المعقولة لا تترك وربطت به الشرب وإنما رقت ملامطه كذا يبرأ من شرب غيره  
فيجوز شرب دفع اللق والمعلقين به ونفع الزينة أغلغ واشتد والذين كذا هو  
فيها والرواية أغلغ واشتد واشتد وقد في الزيادة يبرأ من شرب غيره كذا حرام

وبناء

وبناء في غلات الأوزاعي قد ثبت بالنسبة قبل حرمها وكون النكاح نكاحا  
عقوبة ونكاحا بهذه فساد في غلاتها ونكاحا في نكاحات خفيفة في رواية عقوبة  
في أخرى ونكاحات الحرة عقوبة في رواية واحدة وكذا في نكاح الحرة دون هذه لأن نكاح  
اجتماعية وحرة الحرة فطرية هي بشر قطرية في النكاح وإن لم يكن بخلاف هذه أي لا يبرأ  
بشرها بغير نكاح ويزوج بغيره وليس من مثلهما عندنا في حرمها خلافا لما ذهبنا له  
مال منقوض وما سددت دلالة قطعية بسقوط نفقتها وفي النكاح حرام ما سددت  
وعدم الضمان إجماع وطعن في الحرة أو غير ما بعد الاستدلال لخل وإن في النكاح  
لكن قبل النكاح ما لم يكن لأن الحرة قد تفرقت خلافا لنفع ما طلع وكل شرب النكاح والذين  
إذا طلع أدنى طلع وإن اشتد لم يكن كذا أي إذا شرب منه ما طلع عليه طهانه لا يبرأ  
من غير ما وطع به هذا عندنا في حرمها رواه أبو يوسف وعند غيره رواه نفعي حرام وكلام  
فيه ما الكلام في المشتك العينة على ما ذكره الشيخ الله تعالى وكذا في النكاح والذين  
والخطة والذين والذين والذين والذين والذين والذين والذين والذين والذين  
إذا كان من غير ما وطع ولا طلع على النكاح في نكاحين واثبات النكاح  
والنكاح من نكاحين بها ما كانا ديان الحكم ثم قبلت بطر الطلع فيلما حقه وقيل  
لا يشترط وهو المذكور في النكاح كذا في قليله لا بدعوى شربه كيف كان وكذا في المشتك  
وهو عندنا في النكاح حتى ذهبنا له وإن اشتد طلالا في نكاحين عندنا في حرمها والذين  
وقال أحمد وهو ما كان في حرام وكذا في الخلاف فما إذا قصد التلويح ما إذا  
قصد التلويح بالجل بالانفاق في النكاح بالانكاح من روايات قبل النكاح والذين  
وجوبه قاندر في غير نكاحين كذا في النكاح من روايات قبل النكاح والذين  
يجتمعون عليه زمانا كاجتماعهم على سائر الشرب بل في نكاحين في نكاحين  
من نكاحين تابع للحرة والكل حرام عندنا في نكاحين في نكاحين في نكاحين  
التلويح والذين قصد التلويح حرام إجماعا دخل الحرة حلالا ولا دخلت بعلاج أي كذا  
صار نكاحا بنفسه أو بغيره في نكاحين ولا يبرأ من نكاحين كذا قال في نكاحين





ويفتقر المتكلم بالبرهان او بالرجوع الى اهل الخبرة عند الجواب عن رده ولا يفتقر رده  
لان المتكلم لا يفتقر اجتهادها بل يفتقر الى ما لا يفتقر اليه من رده على ما هو عليه  
في جنسها وعند حواشيه وانه على الامام يثبت في ذي ثواب من الاكل كذا وفي ذي ثواب  
بالاجابة اذ اني بعد الارسال وهو ما نرى من عباس بن ابي ولان يكون النيازي  
لا يفتقر الى ثوابه بل يفتقر الى ثوابه لان آية التعليم كذا هو ما لو فتة عادة  
وانما في موضع متفرق فكانت الاجابة آية تعليمه كذا الكافي في الوفاء والالتزام  
فكان آية تعليمه كذا لو قد وثقوا الكافي والاشيا في قوله الكافي من النيازي اكل الامان  
اكل من الكافي في قوله ~~فكان اكل او حر الاكل~~  
بعد الحكم بتعليمه حرم ما هو عليه بعد رده على ما هو عليه وفي قوله اكل الامان  
ما هو عليه بعد رده على ما هو عليه في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان  
او اكل في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان  
صديق على اكل في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان  
على الجاهل في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان  
فما كان عليه اكل في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان  
وتنه انما في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان  
بعد رده على اكل في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان  
في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان  
لان لم يبق صديق اكل في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان  
لان ما اكل في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان  
مختلفا في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان  
ولم يفرجه الا في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان  
لا يفتقر الى قوله اكل الامان في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان  
بالله في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان

ولا يحصل لك كذا في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان  
او كذا في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان  
اذا ارسلت عليك كذا في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان  
استد على رده وان شارك عليك كذا في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان  
على كذا في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان  
على كذا في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان  
وقد كان في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان  
ليس في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان  
ولو لم يرد عليك كذا في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان  
فقد كان في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان  
عليك فكان بعد الفعلة في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان  
رده عليه لانه لم يرد عليك في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان  
كل آية القيد والملاذ بالرجوع الى قوله اكل الامان في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان  
الطلب ورجعه ان الفعل في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان  
الارسل الى كذا في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان  
لم يفتقر لان الرجوع دون الارسل وان لم يفتقر الى قوله اكل الامان في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان  
به الخ وكن في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان  
الجورسي وان لم يفتقر الى قوله اكل الامان في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان  
لان ان كان رده في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان  
فصل ما سألنا وان ارسله ولم يفتقر الى قوله اكل الامان في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان  
والجورسي وان ارسله على صيد في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان  
لا يفتقر لان اخذ في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان  
لان معصومه حرم القيد في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان في قوله اكل الامان  
فقد اعتبره

وكذا لو ارسل على صبوة بسمية واحدة ما خذ لها حلت بغيره التسمية الواحدة  
لان التسمية يقع بالارسل على ما يتناهى وكرهنا بشرط التسمية عنده والنفع  
فيكيفية التسمية واحدة كلفان فيخرج سائر التسمية واحدة لان التسمية لا يغير بها  
بفعل غير الاول فلا يميز تسمية اخرى لو اضطلع بها ففوق الاخرى  
وذكرها بجملة واحدة كلفان بسمته واحدة وان ارسل الغنم فليكن حتى يستمكن  
ثم اخذ حبل لان كلفه ذلك حبله من الصبيد لا استراحت فلا يقطع الارسل  
وكذا الخطاطب اذا اعتاد ذلك لو ارسل على صبيد ففعل ثم اخذ آخره كلفا جميعا لان  
الارسل قابل لم يقطع كما لو رمى صبيدا ما صاب التسمين وتوفى الاول فيجمع عليه  
طوبى من الزمان ثم يرمي صبيدا آخر ففعله لا يكل في الثاني لا لقطع الارسل بكلمته  
اذا لم يكن ذلك حبله منه لا خذوا ما كان استراحت كلفان ما تقدم ولو ارسل  
بازية المعظم على صبيد فوقع على يمين ثم اتبع الصبيد فاحذره ففعله فانه لو كان في هذا اذا  
لم يكن له ما اطول الكثرة فاما مكنت ساعة للفتك لما يتبع في الطير لو كان بازيا  
معك ما اخذ صبيدا ففعله لا يدرى ارسله من ام لا لا يوطى لو وقع ان كلفه الارسل  
ولا تثبت بالابا حبه بدونه واذا ارسل سهمه وسكن الكلب اصله بجملة فمات لانه  
في اخرج بالزحف لكون السهم اليه افرقت التسمية عنده وجميع البدن محل هذا النوع  
من الكثرة ولا يدرى الجرح ليحقق معنى الكثرة على ما يتناهى وان تكرر الجرح فالحق  
السهم به فحما لا غاب عنه ولم تقدر عليه بجملة فمات حيا حل ان لم يكن به جراحة  
غير جراحة السهم ولا يخل ان قد وقع عليه بجملة فمات حيا حل ان لم يكن به جراحة  
انه كلف الصبيد في اغرابه الرامي وقال الحق بجملة الارض فمات لان احتمال الموت  
بسبب الجرح فانه ما يتبع في ان كلفه لان الموضع من هذا كلفه فمات حيا حل ان لم يكن  
استطاع اعتباره ما دام في طلبة ضرورة ان لا يعزى الاصل بجملة فمات حيا حل ان لم يكن  
مقدرة عليه لكان الخبز من ثور يركب عليه والذي رويانه حجة على ما ذكره  
في قوله ان ما تارى عنه اذا لم يشب بجل ولو وجد به جراحة سوى جراحة سهمه لا يخل

لانه

لانه موهوم يمكن الاحراز عنه ما عثره بخلافهم الهولم والحكم فيما جرحه الطيب  
كالحكم فيما جرحه سهم حتى في جميع ما ذكرناه وان رماه فوقع في ما رماه على سطح جبل  
او شجرة او حائط او اجرة ثم فرق فمات حرم لان المنة فيه وهي حرام بالنقض والكتابة  
احتمل الموت بغير الرمي اذا ما دهم كذا التقطه في حال الموت في كذا قوله عليه السلام  
لعدي بن ابي رمان وقتل رميته في الماء فمات كذا لا يدرى ان الماء فمات كذا  
وكذا لو وقع على رمح منصوب او قضيبه كاية او حرقه اجرة فخرج بها الا فمات ان  
حرقه بهذه الاشياء فمات وان وقع على الارض ابتداء رجع لان لا يمكن الاخر اذ  
وقا عياره سدا لا يصطاد بخلاف ما تقدم لان يمكن الخبز عنه وكذا لو وقع على حربة  
او اجرة فاستقر ولم يخرج لان وقوعه عليه على الارض سواء ذكر في المنقذ او وقع على حربة  
فانقذ بطنه لم يوطى لان الموت بسبب الجرح ويحتمل الحكم التسمية وحمل مطلق المروي  
في الاصل على غير حالة الانتقاء وقوله في التسمية السهم في مطلق ما اذا اصابت الفخوة  
فانقذ بطنه لم يوطى وحمل المروي في الاصل على انه لم يصيبه بالاجرة الا ما يصيب الارض  
فوقع عليها وذلك غنم ويزيد الصبي وان وقع في الماء فمات حرم وان كان الطير ما يبا  
فوقع فيه فان الغنم حلت في الماء فمات حرم كما اذا وقع في الماء والايه ان لم يخرجه  
في الماء رجع الله ويحكم ما ذكره المعروض اجزئه لقوله عليه السلام فيه اصابت فخذه فمات  
وما اصابت عروقه فمات كذا لا يخل لان التسمية في الجرح ليحقق معنى الكثرة على ما ذكرناه او البندقة  
لم يخرج لان لا يدرى ويكره لا يخرج قصاصا على ما اذا لم يخرج وان اصابت بجملة  
فمات لان لا يخل لان احتمال ان قد قتلته بجملة وان خفيها اكل اغنم الموت الجرح  
وان لم يخرج لا يوطى على ما اذا لم يخرج فمات حيا حل ان لم يكن به جراحة  
طوبى ما تسميه ويحتمل ما ذكره لان قد قتلته بجملة ويكره ما ذكره حريه ولم يقطع فمات  
لا يخل لان قد قتلته كذا اذا رماه بها فان راسه قطع او واجهه لان العود يقطع  
ينقل الجرح كما ينقطع بالقطع فوقع بالثوب بجملة فمات حيا حل ان لم يكن به جراحة  
او يعود حيا فمات لان لا يخل لان قد قتلته بجملة لا جرحا للموت الا اذا كان له جرح فيضيق



فحينئذ لا بأس لأن خبره السبق والرجح والأصل فيه هذا المسألة الموت بالثبوت  
 مصداق الرجح ينبغي كان الصبي حيا لا ما إذا كان مصداق الموت كان حيا ما وأن  
 وقع الموت لا بد من الرجح أو بالثبوت كان حيا ما احتياطي ولو رماه بسيف  
 سكين فاصاب ظهره أو عقيقته فمات لا يملك لأنه قتل دما والحد يد وغيره فيه سواد  
 وشروط في الرجح الادما أقول عليه السلام ما نهى الدم وأفرى الاوداج فكل منكروا  
 وقبل لا يشترط سوادا كانت الجراحة صغيرة أو كبيرة لأن الدم قبح بعضه فمات  
 أو غلط الدم وقبل ان كبير لا يشترط حتى يحد من الادما وان صغيرا يشترط حتى  
 لا يحد من الادما وان اصاب السهم ظفيرة أو غيره فمات ادما حل والاعلا فمات في اليد  
 بعض ما ذكرناه وان رمى صيدا فقطع عضو منه اكل الصبي لمات به دون العضو  
 تمزعا عنه ومات في رءه اكل الان مات الصبي منه لأنه ميان بدكاة الاضطرار  
 فيجوز للميت والميتة كما اذا ابيى الرأس بدكاة الاختيار فمات اذا لم تمت لأنه  
 ما ابيى بالبدكاة ولو لم يترك عليه السلام ما ابيى في الرجح فمات وان قطعه ولم يسيبه  
 فان احتمل النسيان من كل العضو ايضا والاعلا وان فتره تصفيين او اقلها والاعلا  
 في جانب العجز اكل الكلى كالا الوطع نصف رأسه اكثر منه فمات لأنه في هذه الصدر  
 لا يملك جوده فوق جوده المذبح فلم يتساو ولولا ما ابيى في الرجح فمات بجلده اذا كان  
 الثلثان في طرف الرأس والثلث في طرف العجز لانهما الحيوة في الثلثين فوق جوده المذبح  
 ومختلفا اذا قطع اثنان ونصف الرأس لا مكان جوده المذبح وان اذا ادرى العنق  
 حيا فوق جوده المذبح فلا بد من كونه فان تمزعا فمات فان لم يمت لم يمت لأنه قد عاين  
 قبل حصول المقصود بالثبوت او المقصود بهو الاباحة ولم يثبت قبل موته فمات فمات  
 وكذا لو تمزعا في كل طرف الرأس اثنان في اثنان او وقع فيه ولم يمكن فمات في جوده  
 فوق ما يكون في المذبح لم يملك في كل طرف الرقبة وما ابيى حقيقته وايه يوسف  
 أنه يملك في قول الشافعي لأنه لم يترك على الاصل فصار كما اذا ارأى الماء ولم يترك  
 على استغناؤه فوجه الظاهر انه قد اعتبرا وان لم يمت من جوده المذبح الاصل جوده المذبح

دبر

وهو ما لا يتوهم بقاءه فلم يترك حيا وقبل عند الامام لا يترك له حياة  
 فان ذكاه حل وعندنا لا يجزى الى الذبح وكذا ان ذكى المتزنية والظنية والمجودة  
 والحق لغير الذب بغيره وفيه جوده حقيقته او حقيقته حل وعلى المتزنية أقول له تعالى  
 الاماؤ تيتتم استنماء مطلقا وعندنا لا يجزى يوسف ان كان لا يوشق مثله لا يملك لأنه لم يكن  
 مواته بالذبح وعندنا ان كان يوشق في ما يعسر المذبح حل والاعلا لأنه لا يملك  
 بهذه الجوده على ما ذكرناه وكذا ذكره ولم يتركه فان كان وقت لواءه اكله  
 لم يملك لأنه صار في حكم المذبح وعليه ان كان لا يملك ذكه اكله لم يملك يمشي  
 والاعلا من الذبح لم يوجد وان ادرى فمات لأنه ان كان فيه جوده متفرقة  
 فالبدكاة وقعت موقعا بالاجماع وان لم يكن فيه جوده متفرقة فصدا في حقيقته  
 ذكاه الذبح على ما ذكرناه قد وجد وعندنا لا يجزى الى الذبح ومز من صيدا فاقطع  
 واخرج من غير الاستئذان ثم رماه آخر فقتله حرم الاصل الموت بالثبوت وهو يملك  
 للموت على ركة الاختيار وممن فمات حيا والاول وان لم ينجح الاول حل وهو  
 لأنه لا بد من الاخذ وقت ذكاه عليه السلام الصبي من اثنان ومن ارسل كلبا على صبي  
 فادركه ففتره ففتره ثم ضربته فقتله اكل وكذا لو ارسل كلبين ففتره احدهما  
 وقتله الاخر اكل لانه لا امتناع عن الرجح بعد الرجح لا يملك تحت التعليم فمات  
 ولو ارسل جلالا كل منهما كلبا ففتره احدهما وقتله الاخر حل ما بينا وهو لا بد لأن  
 الاول اخرج من تحت الصبي لانه الارسل الى ماله فيحصل على الصبي والمعتبر  
 في الاباحة والمجودة حاله الارسل فلم يجرم ولو ارسل اثنان في بعض الارواح  
 وممن كان في الرجح من سمحت فطنت انسا فراه او ارسل كلبا فادركه صيدا  
 اكل للمساكين صبي كان لأنه فقتله الاصل طيبا ويحرم في بعضه فمات  
 الحظر من اكله الرجح لانه لا يملك الاباحة في شيء منه بخلاف السباع  
 لأنه يملك في جلده وزجره فمات مالا يملك لانه الارسل في يده يملك باده  
 وتوجه الى بركة اسم الاصل طيبا ولا يفتقر الى كون وقوع الفعل اصليا او بعدا

واذا ارسل كلبا او اربعا ففتره  
 ما يملك صيدا فاقطع  
 فمات صيدا فاقطع  
 فمات صيدا فاقطع

فعل مباح في نفسه وبأباحت التناول مرجع المحل فيثبت بعد ما يقبل المحل  
لها او جلا او قد لا يثبت اذا لم يقبله واذا وقع اصطفاها اصابا كان رضى  
الى صيدنا صابغوه وان تبيين انه حشر في حيوان اصيل لا لكل المصائب  
لان الفعل ليس اصطفا والظن الذي لا يوجب البزيم اصيل والظن الذي  
يتم كونه لما يثبت وكور في الطاهر فاصاب صيدا او رضى الطاهر ولا يدري وحي  
او غير حشر في كل الصيد لان الطاهر في التوحش وكور في البزيم فاصاب صيدا  
ولا يدري ما ذوقه او لا لكل الصيد لان الاصل في الاستيلاء كور في السمكة  
او جوده فاصاب صيدا في رواية عن ابي يوسف انه صيد في رواية اخرى  
لا لكل لان لا يوجب في كل كور في السمكة كور في السمكة كور في السمكة  
كالذين كان الذين يمكن اخذه من الميراث في العين فان القسوة طرفة فها  
مقتضى صورته في كل كور في السمكة كور في السمكة كور في السمكة  
فكروا في مقتضى غير مباح مفرقا في غير مقتضى العين فان القسوة طرفة فها  
بدون الخلل في السمكة كور في السمكة كور في السمكة كور في السمكة  
مقتضى العين في كل كور في السمكة كور في السمكة كور في السمكة  
فانما على خلافه وهو ليس هو سواء كان القسوة طرفة او جوده والمميز  
يتعلق بالاصل في المحل في كل كور في السمكة كور في السمكة كور في السمكة  
لو كان القسوة بالجملة لا يضر كور في السمكة كور في السمكة كور في السمكة  
وفي البيع كور في السمكة كور في السمكة كور في السمكة كور في السمكة  
الزمرات وعنه ابي يوسف في كل كور في السمكة كور في السمكة كور في السمكة  
الغصن عند ذلك يترك بدون القسوة كور في السمكة كور في السمكة كور في السمكة  
الزمرات بالبيع اذا لم يقتضه كور في السمكة كور في السمكة كور في السمكة  
بكماله وهو مقتضى بالاصل في كل كور في السمكة كور في السمكة كور في السمكة  
عنه كماله وهو مقتضى بالاصل في كل كور في السمكة كور في السمكة كور في السمكة

لانه

لانه ان اريد ان مقتضى بالكله من كل واحد فلهذا غير ما وان اريد ان مقتضى بالكله  
من الميراث او بالكله من احد ما كان الواو مخرج مع او مخرج مع او مخرج مع او مخرج مع  
بالاداء مقتضى ما هو مقتضى فان كان الذين اقل في القسوة مقتضى بالاداء مقتضى  
القيمة اقل من الذين مقتضى بالقيمة فيكون مقتضى بالقيمة مقتضى بالاداء مقتضى  
من الاخر الذي هو القيمة تارة والذين اقل في القيمة مقتضى بالاداء مقتضى  
وهو ان مقتضى بالقيمة والفضل ما انه مقتضى بالقيمة مقتضى بالاداء مقتضى  
فكذلك مقتضى بالقيمة مقتضى بالقيمة مقتضى بالقيمة مقتضى بالقيمة مقتضى  
اقل سقط منه قدر القيمة وطول البزيم بالقيمة مقتضى بالقيمة مقتضى بالقيمة مقتضى  
الرايين مقتضى بالقيمة مقتضى بالقيمة مقتضى بالقيمة مقتضى بالقيمة مقتضى  
ليكون مقتضى بالقيمة مقتضى بالقيمة مقتضى بالقيمة مقتضى بالقيمة مقتضى  
فكذلك مقتضى بالقيمة مقتضى بالقيمة مقتضى بالقيمة مقتضى بالقيمة مقتضى  
القيمة مقتضى بالقيمة مقتضى بالقيمة مقتضى بالقيمة مقتضى بالقيمة مقتضى  
بل هو ان مقتضى بالقيمة مقتضى بالقيمة مقتضى بالقيمة مقتضى بالقيمة مقتضى  
والذين من زيادة الضمان فلا يمنع من الضمان والمميز مقتضى بالقيمة مقتضى  
كذلك وان كان الرهن مقتضى بالقيمة مقتضى بالقيمة مقتضى بالقيمة مقتضى  
الذين مقتضى بالقيمة مقتضى بالقيمة مقتضى بالقيمة مقتضى بالقيمة مقتضى  
والذين مقتضى بالقيمة مقتضى بالقيمة مقتضى بالقيمة مقتضى بالقيمة مقتضى  
ان كان الرهن مقتضى بالقيمة مقتضى بالقيمة مقتضى بالقيمة مقتضى بالقيمة مقتضى  
الذين مقتضى بالقيمة مقتضى بالقيمة مقتضى بالقيمة مقتضى بالقيمة مقتضى  
ياذن لما كان مقتضى بالقيمة مقتضى بالقيمة مقتضى بالقيمة مقتضى بالقيمة مقتضى  
ولاية الانشغال في كل كور في السمكة كور في السمكة كور في السمكة كور في السمكة  
الرهن واذا اطلب ما لم يكن رهنه او ما جسد الرهن لان مقتضى الرهن مقتضى  
فلا يجوز ان يقتضى مع قيامه بالاستيلاء لانه يترك الاستيلاء على اعتبار المالك  
في الميراث وهو مقتضى



فاذا احضره احد الرايين بتسليم كل دينه او لا يتبعين حجة كما ينبغي من حق الرايين  
تحقيقا للشبهة كما في تسليم المبيع والتمتع بغير المبيع لم يسلم التمتع كما في المهرين بتسليم  
وكذا الوطأ ليه بالذين في غير بلد العقد ولم يكن للرايين حمل ومؤنة لانه الاماكن كما  
في حق التسليم كما ان واحد على اليسر حمل ومؤنة وكذلك الاستبراء كما ان الينا فيه  
في التسليم بالاجماع فان كان له حمل ومؤنة فله ان يستوفي دينه بلا احصاء والرايين  
لان هذا الفعل والواجب عليه التسليم على التخلية لا الفعل في مكان الى مكان لانه يتصور  
زيادة الشر ولم يلزمه وكذا ان كان الرايين وضع عقد عدل ولا يكلف باحصاء  
ولا باحصاء من رهن باع الرايين باهر الرايين حصة بقية حصة ولا ان يفتي بعض حصة  
بتسليم حصة بقية الباقي ولو فرض كلف احصاءه لقيام البدل تمام لميلد كما ان  
ان يحفظ الرهن بغيره كوجته وولده وفادته الذي في عياله فانه معناه  
ان يكون الولد في عياله ايضا وهذا الاق عينه امانة في يده فكان كالمدينة فان حفظ  
بغيره او اودعه ضمن كل حصة ويحل للرايين على الخلاف في قد يتبين جميع ذلك  
بدل المهرين في الودعة وكذا ان تقدر قيمه احدى التمتع للمهرين في الرهن فتمنع من الغصب  
في جميع قيمته لان الزيادة على مقدار الدين امانة والاما تضمن بالتعدي او جعل المهرين  
توضيح لانه متعلق بالاسم حال لانه غير اذن فيه وانما الاذن بالخط واليمين في  
في ذلك سواء لان العادة فيه مختلفة فان جعله في اصبع غيره فلا اى جعله في يمينه لانه  
كان رهن بما فيه لانه لا يملك كعادة فكلما لم يحفظه وعليه مؤنة حفظ ورواه  
رجحه كاجرة بيع حفظ وحفظه وانما جعل الآتي والمداواة والحداد بالاسم  
فتمنع على المصنوع والامانة اى على المهرين مؤنة الخط كاجرة بيع الخط والحداد بالاسم  
وكذا مؤنة رد الى المهرين ان خرج حيا يده كجمل الآتي فهو على المهرين اذ لا قيمة الرايين  
مثل الدين وكذا مؤنة رد حيا من الرهن الى المهرين كالمداواة الجرح اذ لا قيمة الرايين  
الدين اما اذا كان قيمته اكثر من قيمته على المصنوع والامانة فما يجوز من فعل المهرين ما هو  
امانة في الرايين فتمنع الخلاف اجماعا ببيع الخط فان تاهد على المهرين وان كان في غير المهرين  
الرايين

لان وجوب كل كسب حجب وجوب الجنب الحائز له حصة ومؤنة بقية حصة  
على الرايين كما انه مؤنة ملكه كما في الودعة كالتفقة والكسوة واجرة الراعي واجرة  
غير ولد الرهن وسعى البستان وتلفيق خله وجداؤه والقبضات حصة وما اذا احضرها  
فما وجب صاحبها بلا اهر او تبرع وبار القاضى يرجع به كان صاحبه به لان  
ولاية القاضى عامته وعنه الامام لا يرجع ايضا ان كان صاحبه حاضرا فان كان  
بار القاضى وقاتل ابو يوسف يرجع في الرهنين ويخرج مسئلة الجنب بالبحر زارته  
والرهنين به وما لا يجوز لا يتبع رهنين للمناع وان كان على كسب القاضى رهنين في  
يجوز وقتا فيه وجها من احدى هاتين على حكم الرايين فان غدرنا بنوت يد الاستيفاء  
فبذلك لا يتصور فيما بيننا والعقد في كل حال قبل ايد حكم غيره وهو عينه المبيع  
والا ان كان مودع الرهن هو الجنب لانه لم يسرع الاستيفاء بالنقل بالنظر الى  
المعقود منه وهو الاستيفاء من الوجه الذي يشاء وكل ذلك يتحقق بالادام والاعين  
ايضا استحقاق الجنب بجزائه في المانع بقوت الادام لانه لا يملك باه فيعجز اذا  
قال رهنين في يده وبوعد لا وله الاجرة فيما جعل القصة وما لا يجتمعا بخلاف الرهنين  
حيث يجوز انما لا يجتمعا القصة لان المانع في الرهنين غير متوفى فيقسم ما حكم الرهنين للكل  
والمانع بقية رهنينها الحكم بنور يد الاستيفاء والمانع لا يقبله او يد الشريك  
اى ولا يجوز رهنين شريكه لانه لا يقبل حكم على الوجه الاول وعلى الوجه الثاني يمكن يوما  
حكم المانع يوما كما حكم الرهنين في غيرهما رهنين يوما ولو طرأ تسدي والنيق والى ان  
يتمتع بها والرايين في رواية الاصل خلافا لا يبيع يوسف اى يبيع يورثانه لا يبيع فيه  
لان حكم البعثة واسر بال حكم الابتداء فاشترى الرهنين بقية الاول ان الاستماع لعدم الجبلة  
وما يرجع اليه لا ابتداء والبعثه وسواء كالمحقة فيه في بالبيع كالحق في الرهنين لان المانع  
يقبل حكمه وهو المانع واعتبار القصة في الابتداء في الفرائض على ما يشاء ولا حاجة الى  
اعتباره في حاله البعثة ولا يرد البعثة الرجوع في بعض الرهنين ولا يجوز دفع العقد في بعض الرهنين  
ولا رهن على الشريك وان السج والالتزام في الارض بغيرها لان المهرين متصل

منه ما به بيان  
وعقده صح  
وان كان لا يعمل القصة







واستبنا الجند بالروى جاز كما اذا تجزى به وقد حصل الاستبنا بالاجماع والى هذا  
يحتاج الانتفاء ولا يمكن انتفاء باجبا لئلا يثبت لانه لا يثبت له مطلقا ولا  
الاثر لا يثبت له نفسه بتميز المتقدمين بعد الانتفاء من غير ان يحل  
بالقن رهن بعينه او لغيره بعينه استحقاقا وانما يثبت له لا يجوز وجه العين انه  
صفقة في صفقة ولا يثبت له ولا يثبت له انتفاء العبد في صفقة واحدة ومثله  
يفسخ وجب الاستحقاق انه شرط لغيره لانه الكمال والرقع لا يستحقا وانه  
بالا لوجوده في الكمال لئلا يثبت له في الجاهل الرهن مقينا اعتبرنا في المصلحة وهو مطلق  
ففسخ العقد واذا لم يكن الرهن ولا الكفيل مقينا او كان الكفيل عاليا بوجه اخر  
لم يبق من الكمال والرهن لغيره فيبقى الاستبنا بعينه فيفد ولو كان غاليا بغير  
في الجاهل فيفسخ فان امتنع عنه اعطى له لا يجزى له في الرهن لان الرهن اذا شرط  
في البيع صار حراما حقوقا كالوكالة المشروط في الرهن فيلزم بلوغه فيكون  
الرهن عند تبرع في جازا لئلا يثبت له على ما يثبت له ولا جاز على الشرع والى ما يثبت في البيع  
الا ان دفع القن حاله او قن الرهن رهنا امكن البيع بالحي ران سار رهن  
بترك الرهن وانما دفع البيع لانه وصفه بغيره فيم ومارضى الا بغيره فيكون  
الا ان يدفع المشتري الثمن حاله لخصم المقصود او يدفع قن الرهن رهنا لان  
الاستبنا يثبت على المصلحة وهو المصلحة ومن شرطه ان يثبتا وقال السابعة مسك هذا  
اعطى الثمن فهو رهن لان ما يثبت له من الرهن وهو الجاهل وقت الاعطى  
والعبد بالعقد المتعاقبة كانت الكمال بشرط ازالة الاستبنا لانه لا يثبت له في ذلك  
كماله وعندنا يثبت يوسف ودية لان قوله مسك يحتمل الرهن ويحتمل المباديع والى  
اخره فيقضي بغيره في كل حال اذا قال المسك بغيره في الكمال لان ما يثبت له بالدين  
فقد عين به الرهن فلما لمدة الى وقت الاعطى علم ان حارده الرهن لو رهن  
عبد يثبت بالثمن لغيره في الرهن بعينه حقت حتى يوفى بالدين فيفسخ  
ما عهد به بغيره اذا لم يثبت له في قيمتها وهذا لان الرهن يجوز لكل الدين

فكأن

فيكون في جواز الكل جزاء من اجزاءه مبالغة في حمله على قضاء الدين كما يبيع اى حيا  
كلبيع في البيع فاقن سمي الكل واحدا في الرهن شيئا من المال الذي رهنه  
فكأن الجواز بغيره وانه الاصل في الزاوات لان بعينه اذا ادى ما يثبت له وجب الاول  
ان العبد يثبت له بغيره بغيره في الشبهة كما في البيع وجب الثاني انه لا حاجة  
الى الاتحاد لان احد العقدين لا يفسد رهن في الاخر الا ترى انه لو قيل الرهن  
في احد ما جاز ولو رهن عينا واحدا عند رجلين بدين الكل واحد منها عليه  
وكلها رهن الكل هذا لان الرهن اضيف للجميع العين في صفقة واحدة  
ولا يبيع فيه وموجبه ضرورة فحب بالدين وهذا مما لا يقبل الوصف بالجزئي  
فصار مجموع الكل واحد منها في كل حال واليه من رجلين حيث الاجزى في الرهن  
والصفقة على كل حقيقة دينه لان عند المالك يبيع كل واحد منها مستويا حقة  
اذا الاستبنا رهنما جزئيا فان تباينها في حقلها وكل في ثوبته كالعقد في كل  
فان تفتت دين واحد ما فكلها رهن عند الآلة لان جميع العين رهن في بطل واحد  
من غير تفرق وعلى هذا جمل البيع اذا ادى كل واحد من رجلين حقة ولو رهن ثمان  
دين واحد في الرهن رهن بكل الدين ولان يسلك حتى يستوفي جميع الدين  
لان يقبل الرهن يحصل في الكل من غير شموله ولو كان من اثنين ان هذا رهن  
هذا الشيء وقبضه بغيره على بطل رهنها لان كل واحد منها اثنان ببيتته  
انه رهن بكل العبد ولا وجه الى العفا والكل واحد منها بالكل لان العفا الواحد  
يستحيل ان يكون كله رهنا لهذا وكل رهنا لذلك في حالة واحدة والى العفا  
بكل واحد منها بعينه لعدم الولاية ولا الى العفا والكل واحد منها بالانقضاء  
لان لو ادى الى الشئ بغيره فقد رهن العمل بها وتعين التها ولو لم يموت الرهن  
قبلا فكل يكون الرهن مع كل نصف رهنا الحق اى لو مات الرهن والعبد ادى بها  
فانام كل واحد منها البيتة على ما وثقتا كان في بطل واحد منها حقة رهنا  
يسببه حقة استحقاقا وهو قول ابي حنيفة ومثله وفي العباس هذا باطل وهو  
قول ابي يوسف





وان كان الرهن مائما اخذت السخى ثم شتر به ورجع الشتر على العدل فتمت  
ثم هو على الراهن به فصح الغبن اى قبض المرتهن الممن او على المرتهن بمئمة لم يكن  
على الراهن بدنية اى العدل بالجبا ان يرجع على الراهن بالتمن وقبض المرتهن  
المئمة واما ان يرجع على المرتهن ولم يكن يرجع على الراهن وان لم يكن الكيل منه وكذا  
في الرهن يرجع العدل على الراهن فقط قبض المرتهن منه ولم يقبض اى اذ كان  
خيار العدل بغير قبض الراهن والمرتهن انما يكون اذا كانت الوكالة مشروطة  
في عمل الرهن فانه في تعلق حق المرتهن بالوكالة فلفعل الرهنين المرتهن لانه ما دفعه  
انما اذا لم يكن مشروطة في عمل الرهن يكون كالوكالة المفوضة فانه اذا باع الكيل  
واقرى الممن الى احد باء الموكلف ثم حقه هذه لا يرجع على المالكين فبهم لا يرجع على  
فهما لا يرجع الا على الراهن سواء قبض المرتهن الممن او لم يقبض وصورة ما لم يقبض اذ  
العدل باع الرهن باء الراهن وصنع الممن في يد العدل فلا تعد ثم استحق المرتهن  
ما تضمنه الذي يخلو العدل يرجع به على الراهن وان يملك المرتهن عند المرتهن ثم استحق  
فلم يستحق ان يضمن الراهن بمئمة ويضمن المرتهن مستوفيا وان يضمن المرتهن ويرجع المرتهن  
بها وبدنية على الراهن اى السخى بالخير بين نصيب الراهن والمرتهن فان قبض الراهن  
فلكه باء العلم في حق الرهن وان ضمن المرتهن يرجع على الراهن بالقيمة لانه موقوف  
من جهة الراهن وبالدن لانه انفق في حقه فيمعه وحقه كما قبل عليه لما قال القضاة  
على الراهن والكفر في المضمون يقبض لمن عليه قرار القضاة فثبت ان الرهن يكون  
بالقبض في الرهن وجبايته والحياتية عليه يرجع الراهن الرهن موقوف على اجاره  
المرتهن كالتعلق حقه فيستوفى على اجارته وان كان الراهن يتصرف في ملكه كما هو عليه  
يقبض على اجارته الورثة فيما زاد على الثلث لتعلق حقهم به او قضاة وبه فان اجاره  
صار عنه رهبا مكانه اى فاذا نفذ البيع باجازه المرتهن ينتقل حقه اليه بغير  
لان حقه تعلق بالمالية والبدل لحكم المبدل وقصارا كالعبد المذلول ان اذ ابيع الرهن  
ينتقل حقه اليه لانه لا يتم رضوا بالاتفاق دون راس فكذا هذا وان لم يكن المرتهن  
البيع

د

وسخى لا ينفخ في الاصح اى في البيع الرهنين لا ينفخ بفسخ كانه لو فسخ  
انما يشترط ضرورة صيانة حقه تحتها لا لسلطانهما وهذا العقد في موقوف  
فان سار المشتري على صيانة لان يملك الراهن اذ البيع على طرف الزوال او وقع المار  
الى الكفا ليعضد كالتام ان يمنع لغوات الفدية على التام ولاية الفسخ الى الكفا  
لا اله وصار كما اذا ابيع العبد المشتري قبل القبض فانه يخبر المشتري بما ذكرنا  
كذلك هذا **فصل** في غنى الراهن الرهن وتبديره واستيلاده لانه لا يفرق صدر  
عن الاصل ووقع في الحيل ففعل الرهن لغوات فانه كان الراهن موصرا  
طوبى له ان حاله لا يفسد لانه فدية الرهن مع حلول الدين واخذت في الرهن  
تخطت رهبا مكانه لو موقفا حتى يجل الدين لتحقيق سبب الضمان وما يدره في الضمان  
وهي حصولا الاستيثاق وكسرها لاجل الاجل فاذا اقل استوفى حقه اذ كان  
موجب لآن الغريم له ان يستوفى حقه من مال غيره اذ اظهر جنس حقه وان كان فيها  
فضل رده لانه لا يملك الرهن بالاستيفاء وان كان اقل من حقه يرجع عليه  
بالزيادة لعدم ما يثبته وان كان الراهن موصرا سعي المقتضى للمرتهن في الاصل  
من قيمة ومزايا الدين اى ان كل من القيمة اقل من الدين سعى في القيمة وان كان الدين  
اقل من سعي في الدين ويرجع به على سنده اذ اصار غنيا لانه في نفسه وهو ينظر فيه  
حكم الشرع فيرجع عليه بما جامله منه والمدة واثم الوكيل سعى في كل الدين بالاربع  
على سنده لانه اذا به مال المولى لان كسرها ماله والافاقه اى انكاف الراهن حقه  
كما عتبه موصرا اى ان كان محالا اخذ منه الدين وان كان موقفا اخذ قيمته فيكون  
رهبا لاجل الاجل وان اكف اجنبي فتمت المرتهن قيمته وكانت رهبا مكانه  
تخاف ولو اعاد المرتهن الرهن من راسه مخرج من مكانه فوجعه يعود ضمانه وله الرجوع  
منه شار ولو اعاده احد باء الاخر اجنبي فخرج من مكانه ايضا كالمساواة  
بين يد العارية ويد الراهن وان ابيع الرهن فكذا كان المرتهن ان يسترده اليه فلو ملك  
في يده اى في يده يغيره وان كان المستر الراهن او الاجنبي يملك فاما لغوات الضمان





وان باعد المانة بامر الله رجع عليه الباقي ان كان باعد المنة بامر الله بانه  
 بعد ان صار قبيحة مائة وقبض ثمنه رجع بايدي الذين لم يسقط بنقض السور  
 لان نفس السور لم يعل كما لا احتمال العود على ما كان واذا كان الذين باقيا وقد  
 امر الله بانه ان يسقط مائة يكون الباقي في ذمته وان فسكه بعد مائة فخرج به  
 افسكه الرايين بكل الذين بهذا عند ابي حنيفة. رواية يوحنا وعند غيره وبه الجاهل  
 ان شاء وقعة المنة بانه وان شاء افسكه بالذين وعند غيره وبه الجاهل  
 بانه لا يبق الخلف بعد الفضيحة الذين بعد ذلك انظره العبد في مقام  
 مقام الاول انصار كما كان الاول كما يتاخر راجع سوره ثم طهر بان المليون كغير  
 في ضمان المنة في غير الرايين كما لم يسقط اذا قبل قبل القبض وانما ان التغيير لم  
 في حق العبد لقيام الشايع مما مده ان ضمان المنة خطا وفداه المنة ولا يرجع  
 أي على الرايين ان كان الجناية حصلت في ضمان المنة ولا يملك الترفع لان المنة  
 غير ذلك فان ابي رافع الرايين وفداه وسقط الدين أي ان ابي المنة ان يغير  
 قبل الرايين اذ وقع العبد ما فخره ويا فعل سقط الدين وأعلم ان الدين انما سقط  
 بتمامه اذا كان الدين اقل من قيمة الرهن او تساوى كما اذا كثر سقط الدين  
 مقدار قيمة العبد لا يسقط الباقي لكن لم يذكر في المتن هذا لان الذي به ان لا يكون  
 الدين اكثر من قيمة الرهن ولو كانت الرايين باع وصية الرهن وقبض الدين بغيره  
 مسئلة مستقلة لا تتعلق بها بمسئلة الجناية أي اذا مات الرايين فوصية البيع  
 باذن المنة ويقبض دينه مما اذا كان الرايين فيها على البيع باذن المنة كان  
 لم يكن له مخرج في قبض الباقي له وصية واخره بذلك ففصل بين عقبة رخصة  
 بعثرة فخره في كل يهوبس ويا نورهن كما ينبغي لان ما يكون خلا البيع  
 يكون خلا الرهن اذا المحلية بالمالية فيها والمكان لم يكن محلا للبيعة اذ هو  
 محل له بما لا يتحقق ان من اشترى عقبة فخره قبل القبض في العقد الا انه يغيره  
 لتغيره وسقط البيع بمسئلة ما اذا تغير وان رهنه ثمانية عشرة بعثرة

فان

فانما قد يقع جلد يهوبس ويا نورهن كما ينبغي لان ما يكون خلا البيع  
 يتغير بالرهان كما اذا جئ بعض المحل يعود حكمه بقدره خلا اذا مات الشايع  
 المبيعة قبل القبض فبيع جلد ما جئ لا يعود لان البيع ينتقض بالرهان قبل القبض  
 والمصلحة لا يعود اما الرهن يتغير بالرهان على ما بينا ومنه ما جئ من بيع مسئلة البيع  
 وتقول يعود البيع وما الرهن كوكله ولينته وصوفيه ومرة للرهن لان  
 متولد من ملكه ويكون رهنا مع الاصل لان يتغير له والرهن حتى لازم فيه في البيع  
 فان يملك مسئلة البيع لان الاتباع لا يقطرها مما يعاين بالاصل كما لم يملك  
 تحت العقد مقصودا اذ اللفظ لا يتاخر ولها وان يبي ويملك الاصل بغيره فخصته  
 من الدين بغيره الذين على الاصل يوم القبض وقبض النماء ونوم الفكاك لان الرهن  
 يغيره بغيره بالقبض والزيادة لتغير مقصودا بالفكاك اذ ابقى وقبضه والبيع  
 يعاين يبي اذا صار مقصودا كولو لم يسقط مما اصاب الاصل سقطت من الدين لانه يتاخر  
 الاصل مقصودا وما اصاب النماء او فسكه به لما ذكرنا وصورة المنة على هذا  
 الاصل يخرج وقد ذكرنا بعضه في كناية المنهية ونما بها الجامع والزيادة وقبض الزيادة  
 في الرهن ولا يصح في الدين عند ابي حنيفة. رواية يوحنا فلا يكون الرهن رهنا بها  
 خلافا لابي يوسف وقال ابو يوسف في الزيادة في الدين اليه وقاله زفره ان يبي  
 لا يجوز فيها والخلاف معهما في الرهن والعقبة المفقون والمهر والمفكوة سنوار وقد  
 ذكرناه في البيوع وان رهن عبد لغيره انما بالف فوقع مكانه أي كان الاول  
 عبدا لغيره انما الاول رهن حتى يرد الى راسه والمرة امين في الشايع حتى يخله  
 مكان الاول يرد الاول لان الاول انما دخل في ضمانه بالقبض والذين قوما  
 باقيا فلا يخرج عن الضمان الا ان ينقض القبض ما دام الدين باقيا واذا انقضى الاول  
 في ضمانه لا يدخل الشايع في ضمانه لانها رهنها بدخول احدتها في بدخولها فاذا  
 رد الاول دخل الشايع في ضمانه ولو ابراهم الرايين غير الدين او بهيمة  
 فملك الرايين يملك بلا شيء استحق خلافا لغيره لان الرهن يضمن بالدين او بهيمة



عند تواتر الوجوه كما في الدين الموعود ولم يبرح الدين بالبراء والرهبة ولا من جهة  
الاذا اختلرت متعلا لا يبرح متعلا اذا لم يبرح له ولاية المنع ولو تضمن رتبة او جهة  
منه او من غيره او تولى به عينا او صالح عنه على شيء او احتمال به على آخر ثم  
هلك الرهن في بده قبل ان يده يهلك بالدين ويرد ما قبض الى من قبض منه ويؤدى عليه  
او منقطع بخلاف البراء وتوجه الغرض ان البراء لا يقطع الدين اصلها ذكرنا  
وبالاستيعا لا يقطع القيام الموجه اليه انه يتعدى الاستيعا ليعم العائدة لانه  
يعقب طلبة لسته مثلا كما هو في نفسه فليكن فاذن يهلك بغير الاستيعا والاول  
فان تفتقر الاستيعا والتالى فليكن اذا استمرى بالدين عينا او صالح عنه على عين  
لانه استيعا وتكون كذلك احوال الراهن المهرين بالدين على غيره ثم يهلك الرهن  
وتبطل الحرة والدين يهلك بالدين لانه في معنى البراءة بطرح الاداء لانه يردى به عن ملكه  
مثلا كما كان له على المحتال عليه وما يرجع عليه الدين ان لم يكن للمحتال على الدين  
لانه بمنزلة الوكيل وكذا لو تضاد ما على عدم الدين ثم يهلك الرهن يهلك بالدين  
ان تفتح وجوب الدين بالتضاد وعلى قيامه فيكون بغيره باقية بخلاف البراءة  
**كتاب الجانيات** اعلم ان القتل خمسة انواع عدا وشبهه وخطا وجوارح الخلل  
والقتل بسبب ياتي بهذه الانواع باكملها فاما القتل اما عدا وهو قصد قتل  
بما تفوق الاجزاء من سلاح او مخد ومن جوارح شبهة او ليطية او جوارح شبهة  
عند اية جنيته رجوعه عند جوارح القتل فاما اى ضرب قصد عدا لا يقطع البتة حتى ان  
يخرج عظيم او يخرج عظيم فهو عدا وموجب الالم والعصا من عينا الا يقطع اى الا ان يعنفوا  
الاولياء ولا يسلحوا الا ان لم يمتدوا فاما عدا فاما عدا فاما عدا فاما عدا فاما عدا  
عنده بل لو لم يمتدوا فاما عدا فاما عدا فاما عدا فاما عدا فاما عدا فاما عدا  
الدم من الهرة اذا لم يمتدوا فاما عدا فاما عدا فاما عدا فاما عدا فاما عدا  
ومنع ولا كفارة فيه خلا فاما عدا فاما عدا فاما عدا فاما عدا فاما عدا  
في العدم وتضمن لقول لا يلزم كون الكفارة سائرة للخطا كونها سائرة للعدو وهو كونه

واما شبهة عدا وهو ضرب قصد اية ما ذكرنا العدا والعدو والعدو والعدو  
بالجاء العظيم والخشب من البراءة عدا اية جنيته بخلاف اية جنيته وموجب الالم  
والقوة المعلقة على العاقلة سيما في تعذيب البراءة المعلقة وتعدى العاقلة لا العود  
وهو فيما دون النفس عدا اى ضرب قصد اية ما ذكرنا عدا وهو فيما دون النفس عدا  
فليكن فيما دون النفس شبهة عدا او خطا وهو فيما قصد بان يرمى شبهة عدا  
او جوارح ما ذكرنا هو اى ضرب معصوم او في الفعل بان يرمى شبهة قصد اية عدا  
ضربان خطا وفيه القصد وخطا في الفعل فاما خطا في الفعل ان يقصد فعلا فصد منه  
فعل اخر كما اذا رمى العرن فخطا واحصا غيره والخطا في القصد ان لا يكون خطا  
في الفعل وانما يكون الخطا في قصد فعله فاما خطا في الفعل فاما خطا في ذلك  
القصد حيث لم يكن ما قصد في الفعل فاما خطا في الفعل فاما خطا في ذلك  
الكفارة دليل لانه واما ما اجزى جوارح الخطا كرسيم القتل على قتلته اى القتل فليكن  
سقط على اخر فليكن ذلك السبب سبب عدا وهو موجب الكفارة والدين على العاقلة  
واما قتل بسبب وهو كونه كونه او يفتح جوارح غيره فاما عدا فاما عدا فاما عدا  
وموجب القربة على العاقلة لا الكفارة وعداها كونه جوارح الارث الا يمتد بها عدا  
وعدا ان افترق رجب الكفارة ويثبت به جوارح الميراث الحما فاما الخطا فاما الخطا  
معدوم عدا والخطا والخطا في من القتل فاما عدا فاما عدا فاما عدا فاما عدا  
**وما لا يوجب جوارح القتل** من جوارح القتل من جوارح القتل من جوارح القتل  
رعدا بالاداء وهو لاسم والدين والدين والدين والدين والدين والدين والدين  
فيقتل الجاني والجوارح والعبد يقتل عدا وعدا ان يلقى الجاني الجوارح والعبد يقتل عدا  
والعبد والعبد ولما ان النفس بالنفس فاما عدا فاما عدا فاما عدا فاما عدا  
على اصلها عدا ان ان دل بجوارحه لا يقتل العبد الجاني الجوارح والعبد يقتل عدا  
فيقتل عدا فاما عدا فاما عدا فاما عدا فاما عدا فاما عدا فاما عدا  
المستأنس به هو المستأنس به والكرام لا تبنى والعاقلة لا يجوز والبعال بغيره





فعلية لثبوت الكفار لا القصاص لأن هذا هو الوجه المحقق على ما بيناه وأما المحقق  
بنوعه لا يوجد في الأصول ولا في الكتب ولا في النسخ على ما بيناه في الكتب ولا في النسخ  
سواء المسلمين على العباد في حديثه في قصص رسول الله عليه السلام بالذرية قالوا  
أنما في الذرية إذا كانوا محتسبين فإن كان في صف المسلمين لا يجزئ ليقولوا حقيقة  
بكتير سواء بهم قال عليه السلام من كنتم سواد قوم فهو سوادهم ومن مات بفعل لم يمت  
وحية وأما في حديثه لثبوت ذرية لأنه مات بثلثة أفعال ففعل التبع والحيثية  
واحد كونه بطلا مطلقا وفعل الغرض من قوله هو أنه يدر في الدنيا لا في الآخرة وقوله  
جاء في الحديث أن يقول بحال به هو مؤثر في الموت من غير أن يخلو عنه وقد  
فأخذه والتبع اثنتان ولا اعتبار في ذلك كونه بهذا أو بقوله في الهداية وفي التواضع  
عن أبي حنيفة ومحمد بن يوسف عليه السلام في حديثه لا يمتنع عليه في تركه  
الكبيرة في القسوة عليه ففعل التبع على ما ذكرناه ومنه شعر على المسلمين سبعا  
وجبت له ثمة عليه من شعر على المسلمين سبعا ففعل التبع ولا يمتنع عليه في تركه  
بغيره لأنه تعاقب طرعا في فعل القتل ففعل التبع ولا يمتنع عليه في تركه  
لما قال وجبت له في الاحتياج إلى قوله لا يمتنع عليه في تركه ففعل التبع  
للمتروك في ذلك بغيره في الآخرة ففعل التبع على سبيل البلاء أو ثمة مصر  
أو غيره أو شعر عليه ففعل البلاء مصر في غير فعله الشعر وهو عليه السلام  
إذا شعره عليه لا يمتنع عليه مطلقا لأنه غير ملتبس والعصا إذا شعره ببلات في شعر  
أخبره في غيره فلا يمتنع عليه أيضا لأنه وإن كان ملتبسا في التبع في الشعر لا يمتنع عليه  
وكتلة في الشعر في غيره لا يمتنع عليه من شعره متنا على سبيل أو غيره لم يمتنع الاستعداد  
بدون القتل أقول عليه السلام قال دون ذلك إذا قلنا إذا قلنا قبل الأخذ أو قبل الأخذ  
ولا يمكن من ذلك إلا بالقول ولا إذا دخل بطلان أو رجل ببلات ففعل التبع  
صاحبها رآته جاء لقتله بطلان ففعل التبع على ما قال من شعره ففعل التبع  
فإن العاصم لثبوت الطاهر في قوله تعالى في الشعر ففعل التبع على ما قال

أو شعره سبعا ففعل التبع ولم يمتنع عليه في تركه ففعل التبع على ما بيناه في الكتب ولا في النسخ  
فإذا قلنا آخر فعله ففعل التبع معصوما ففعل التبع على ما بيناه في الكتب ولا في النسخ  
ففعل التبع آخر فعله ففعل التبع في ما لأن العاقلة لا تخفى العلم ولو لم تكن جاهلة  
عليه ممن يمتنع بهذا عندنا لأنه ففعل التبع معصوما وأما في ما لا معصوما لأنه  
فعل القبيح المحمق والذرية لا يمتنع عليه في تركه ففعل التبع على ما بيناه في الكتب ولا في النسخ  
وهو دفع السرقة عن أبي يوسف لأنه ففعل التبع في الذرية لا في القبيح والمحذور  
لأن معصومه المحذور ففعل التبع على ما بيناه في الكتب ولا في النسخ ففعل التبع على ما بيناه في الكتب ولا في النسخ  
وتعذر أن ففعل التبع لا يمتنع عليه في تركه ففعل التبع على ما بيناه في الكتب ولا في النسخ  
البالغ والله أعلم حق **باب القصاص من في ذون النفس** هو فيما يمكن في حفظ المأنة  
إذا كان عمدا فيقتل فيقطع اليد من المفصل وإن كانت أكبر منه فيقطع على  
أي من قطع يذبحه عمدا من المفصل قطعت يده وإن كانت يده أكبر منه فيقطع على  
لغول الجحش والمجروح قصاصا فهو يذبح في المأنة وتكفي أكله رعايته في غيره  
القصاص من ما لا فلا وقد أكل في القطع من المفصل ما عتبه لا معتبه بك اليد وصورة  
لأن المنفعة اليد لا يمتنع بذلك وكذا الرجل يذبح ما رآه الأنت وفي الأذن لا يمتنع  
رعاية المأنة وفي العين أن يذبح بصورته ما عتبه ففعل التبع على ما بيناه في الكتب ولا في النسخ  
لأن قلعت أي لا قصاص عليه المأنة في العتق فيجعل على الوجه ففعل التبع  
ويجوز بل بركة محمدا حتى يذبح بصورته وهو ما لو رعى جماعة من الضحايا في عتقهم  
وفي كل نسخة تراعى فيها المأنة كما لو حقت القصاص من ما لا يكون ولا قصاص من عتق سوى  
فيما لا لفظ ففعل التبع من عتق ورأى عتق ففعل التبع على ما بيناه في الكتب ولا في النسخ  
غير السن ولأن اعتبار المأنة في غير السن متعذر لاحتمال الزيادة والتقصا في كل  
فيقتل من قطع ويذبح وإن كان كسرتيها فلان ولا يذبح طرقي ذكروا في وجوه وعبد  
أو طرقي العبد من حلقه ففعل التبع في جميع ذلك لا في آخره فيقطع طرف العبد ويقتل الطرفان  
بالانفاس كونهما تابعين لها وإن ان الاطراف يسكن بها مسكلا لا موالا فيقتل التام

بالنفا وتخرج القيمة وهو معلوم قطعاً بتقويم الشرع مما يمكن اعتباراً بخلافه في المثال  
في البطلان لأنه لا ضبط له ما عتبره صاحب الجملان المانفان المتعلقان الزمان في الوقوع  
ولا يتفاوت فيه ولا في قطع يدرى نصف الساعات ولا في جاذبة برزت أنه  
لا قصاص على الجاني لا يمكن اعتباراً للممانعة في ذلك الأول كغيره العظم ولا صابط فيه  
وكذلك البه دما في قطع النفا في الهلاك طاهر أو لا في اللسان ولا في الذكر  
وعنه أي يوجب إذا قطع من أصله في الكلبة يمكن اعتباراً للسان وادع أن يتحقق  
ويصير فلا يمكن اعتباراً للسان وادع أن قطع من الشفة فقط لأن موضع القطع  
معلوم كالمفصل ولو قطع بعض الشفة وبعض الذك فلا قصاص عليه لأن البعض  
لا يعلم مقداره بخلاف الأذن إذا قطع كله وبعضه لأنه لا يتغير ولا يبط  
وله خبر في إمكان اعتباراً للسان وادع أن الشفة لا تستقصا بالقطع في الفصا  
لأن مكان اعتباراً للسان وادع أن الجملان إذا قطع بعضاً لأنه يتعد اعتباراً في ذلك  
والخاف الذي سواء أي في الجملان في الأطنان في السلم والكافولت والبيان  
في الأرس في خبر الجاني عليه بين القصاص أخذ الأرس لم يأت به المصنف مثلاً  
أو ما قصته الأصابع أو راس الساج أصغر أو أكبر لا تتوخى الشجة ما بين قرنية  
وقد استوجب ما بين قرنية المشجرج أي يخرج رجل جملاً من شدة جرحه في القصاص  
والشجة بطولها مقدار ربع مثلاً أو راس المشجرج صغير استوجب الشجة ما بين قرنية  
الأنف عظيم لا يستوجب الشجة ما بين قرنية فالتالي الذي يلحق المشجرج  
أكثر مما يلحق الأنف في المشجرج الجاني أن شاء الله تعالى أن شاء الله تعالى  
فصل في رتبة القصاص من موت العاقل بعقله أو بغيره أو بغيره على ما لا يملك  
أو جعله كجاء الأمان لم يذكر الجملان والشارع جعل الجملان ولا يكون كالتدبير مثلاً  
وبصلا أحدهم وعنده ولكن في حصة من الدية في ظرف شهرين على المال المقتضى  
وتعمل على القاتلة أي كذا في الزورثة مائة القصاص من الدية من جميع الزورثة  
عنده فلا مال كذا الشافعي في الزورثين ولو قتلوا وعنده حصة مائة الزورثين

بذلك

رجلاً بالصلح عن دمه بالفصل في القصاص أي ما لا يملك على الجملان المانفان  
لأن عند القصاص ضيق البهاج ويقبل الجرح بالزور والحد والجرح التماساً  
أو بغيره أي يقبل في ذلك جميع ويكتفي بقتل الدية لا بغيره ولا بغيره ولا بغيره  
فإن عند بقتل الأول ويجزى الجاني من المال وإن لم يدر إلا أو قتل لهم وقسم الدية  
بينهم وقيل يفرع فيقتل من خرجت فرعة وإن حضر واحد قتل له وسقط في البقية  
أي أن حضر واحد قتل له وسقط من الباقية غداً ولا يقطع يدان بيد واحد  
سكتاً قطعاً مقابل بغيره وإن حضر واحد غداً وغداً أنفق به إذا أخذ ذلك  
سكتاً وأمره على يد آخر يقطع رجلاً اعتباراً بالثقل فلما ان الأقطار في قطع  
باعتبارها والمحل مجزئ فيصير في كل واحد البعض بخلاف التفضل في الزورث  
الزورث غير مجزئ فإن قطع رجل بجرح رجلين قطع بيمينه ودرية منهما  
أن حضر أحدهما وإن حضر أحدهما وقطع فلما خالفة هذه سواء قطعها  
على النفا ولعمري وعند الشافعي في التعاقب يقطع بالأول وفي القرآن يفرع وصح  
أقوال العبد بقتل العبد ويقتل به بهما عندنا لأنه غير مفرق من الدية مفرق ولا بد من  
على أصل الجورث في حق الدية وعندنا في الأصح آخره كما في المال الممانعة من المال  
ومرضى رجلاً عند انتقاله لآخر ما أقتضى الأول وعلى عاتقه الدية للثاني  
لأن الأول عند الشافعي خطأ فصل في من قطع يده رجل ثم قتلته أخاه بها مطلقاً  
أن حلفه طاهر وهو الأول ما أن أخلفها عمداً وخطأاً وأخذ بها إلا أن كان خطأاً لم يكن  
بل كغيره وفي الحديث من يؤخذ بها وعندنا بقتل فقط يدرى ثمانية مائة لأن  
المقطع أما عمداً وخطأاً فمقتضى القتل كذا كما صارت رتبة ثم أي أن يكون بينه وبينه أو لا  
يكون صارت ثمانية فإن كان كل واحد منهما عمداً فإن كان برئيهما بقتل يقطع  
ثم بالقتل وإن لم يدر ذلك عندنا في بغيره لأن القطع ثم القتل هو المثل لصورة  
ومعنى وعندنا بقتل ولا يقطع فيدخل في ذلك القطع في جراح القتل ويحقق هذا في  
في أصول الفقه في الأداة والقصاص وإن كان كل منهما خطأً فإن كان برئيهما



اخذ بها أي بجريته القطع والفعل وأن لم يسر بينهما كفت دية القتل  
 ودية القطع إنما يجب عند استحكام اثر الفعل فهو ان يعلم عدم استرارة  
 والغزو باين هذه الصور وتبين عدلين لا يبرهنها أن الدية مثل غزو  
 فالاصل عدم وجوبها بخلاف ما أنه مثل معقول وان قطع عمدا لم قبل خطأ سواء  
 برئ منها أو لم يبرأ اخذ بالقطع والفعل أي يقتصر للقطع ولو أخذ دية النفس  
 وأن قطع خطأ ولم قبل عمدا سواء برئ منها أو لا يؤخذ الدية للقطع ولو قبل  
 لا اختلاف بيننا وبينه لأن احدهما عدو والاخر خطأ ولو لم يبرهنه دية سواء قبل أم لم  
 ومات من غيره وجبت دية لفظ لأنه لم يبرئ من تسعين لم يسبق معتبره قال في  
 في حق التوبة وكذلك كل عاقل انقطع ولم يسبق له ان يقطع على اصله في نفسه  
 وعن أبو يوسف في مثل هذه عدل وعنه حجة الطبري في الاووية والوجه  
 وبني الاثر ولم يكتف بحكمه عدل سبائك في كتاب القضاة في حكمه في الغل  
 ومن قطع بغيره عمدا فعن القطع فان من قطع فاعطى العدة في مال هذا  
 وعندها هو غنوة عن النفس لا يجزئ لأن العدة القطع غنوة عن موصيه هو  
 القطع ان لم يسر والقتل ان نرى أنه انما عن القطع فادعى أنه كذا  
 لا قطعاً وإنما لا يجزئ العدة ما يبرهن بها العدة وان عني عن القطع وما يخرج من ذلك  
 عن الجانية فهو غنوة عن النفس كما عا والعدو من المال والخطأ من ثلثه أي إذا كان  
 الجانية خطأ وقدر عني عنها فهو غنوة عن الدية تبعاً من الثلث لأن الدية مال  
 فحق الورثة بتعلق بها فالغنوة دية فيصير من الثلث فوجه الغنوة وهو مال  
 فلم يتعلق به حق الورثة فيصير الغنوة على المال فان قلت العدة انما هي  
 تشبهاً بالعدو الاول والى فيصير في ان لا يصح غنوة المقتول قلت لا ينبغي في  
 فيصير وسبائك فيصير وجوب الغنوة والصح كالخطأ أي لو كانت ملك القطع  
 فهي على خلاف المالك وان لم يبرهنه عدل وانما على فلهذا ان خطأ أي ان  
 من طرأ عليها الدية في مالها ان عمدا وعلى فلهذا ان خطأ أي ان

يد رجل عمدا فتكلم على بغيره في حاله كما على المجرم الاصل للقتل الى وهو القتل  
 في الطرف وهو الاصل في كل شيء من المثل وعلم الدية في مالها أو كما على ما هو واجب  
 بهذا القطع وهو الدية فانه لا تضاعف بين الرجل والمرأة في الطرف ثم اذ اسرى ظهر  
 انه دية البغي واجبة فيجوز المثل وان قطع خطأ فيجوز المثل ايضا لهذا ودية  
 على العاقلة فلهذا ما قد بينا من المثل ان العدة وان تزوجها على اليد ويجوز منها على الجانية  
 ثم لم تجزى المثل في العدة ورفع على العاقلة مقدار من الخطأ والباقي وصية لهم  
 فان خرج من الثلث سقطت العدة وان خرج منه أكثر جاز المثل في العدة لأن هذا  
 تزوج على القضاء هو الاصل في كل شيء من المثل لا يبرئ على باس البطل لانه الواجب  
 النفس وقد سقطت وان كان خطأ ويرفع على العاقلة من ماله لأن هذا تزوج  
 على الدية وفي الاصل جاز فان كان من ماله مات وأما الدية ولا مال له سوى هذا  
 فلا يبقى على العاقلة لأن التزوج من الماله الاصلية فيصير جميع المال فان كان  
 من المثل أكثر لا يبرأ من الزيادة لأنها نصبت باق من الماله وان كان من المثل أقل فزيادة  
 وصية للعاقلة وصح لأنهم ليسوا بقتلة ويعتبر من الثلث فان خرج من الثلث  
 سقطت والا بسقط مقدار الثلث المال وهذا الفرق بين التزوج على اليد وبين التزوج  
 على الجانية قول ابن حنيفة في هذا الحكم عند جاني الصورة الاولى أي وأما عند جاني  
 فالحكم في التزوج على اليد كما ذكرنا في هذا المسئلة وهو التزوج على الجانية ودية قطع بغيره  
 فان جاز ما اقتضى من المال قبل فاحص أي قبل المقتول منه وعند أبي يوسف  
 لا قبل لأنه لما أقدم على القطع فصار ابرأه عما وراءه فلهذا استبرأ القطع  
 لا بوجوب سقوط العدة ولكن له العدة اذا قطع بغيره عليه العدة ومن قبل له ولج  
 عمدا قطع بغيره فالتزم عني عن الفعل فعلية دية اليد أي قطع ولما قبلت بالمال  
 ثم عني عن الفعل فخص دية اليد عند أبي حنيفة لأنه استوفى عهده لكونه لا يبرأ  
 للبرأة وعند جاني البغين شيئا لأنه استوفى التكاليف التي هي في اجزائه فالتكليف  
 فإذا عني فهو غنوة عما وراء هذا البعض فلا يصح شيئا ومن قبلت بغيره فالتكليف







وكما رآه الجاهل والحق رقيبته مؤمنة لقوله تعالى فحتم رقيبته مؤمنة الآية  
 فبذلك يعرف الإيمان فان جرحه نصيبا من متابعين بهذا النص ولا إمام  
 فيه لأنه لم يرد به نص والمعاد يعرف بالمتوفين وصحح اعتبارهم في جميع ادبهم وسلم  
 لأنه مسلم به والطاهر سلامة اطرافه لا الجرحين أي لا جرحه في البطن لأنه لم يعرف  
 حيوته ولا سلامة المرأة في النقص ما دونها نصف الرجل وقدر هذا  
 اللفظ موقوفا على رضى عنه ورضى عنه من رضى عنه إلى النقص عليه السلام وقال الساجي  
 ما دون الثلث لا ينصف وأما من ذلك زيد بن ثابت رضي الله عنه والجنة عليه ربه  
 بعده وكان حالها النقص في حال الرجل ومنفردا حتى وقد ظهر أثر النقص  
 بالنقص في النقص في أطرافها وأجزاءها باعتبارها وبالثلث وما فوقه  
 والخ في مثلها للمسلم أي دية المسلم والذمي سواء وقال ابن أبي ذر الهذلي  
 والنظر في النقص في دية الجاني ما دية درهم وقال مالك دية اليهودي  
 والنصارى ستة آلاف درهم لقوله عليه السلام عقل الكافر نصف عقل المسلم وكل  
 عنده ثمانية عشر ألفا ولكن في ما روى أنه عليه السلام جعل دية النصارى واليهود  
 أربعة آلاف درهم ودية الجوسر ثمان مائة درهم ولما قوله عليه السلام دية كل  
 ذي عهد في عهدته النذرنا وكذا كلفه أبو بكر وعمر رضي الله عنهما وما رواه الثوري  
 لم يعرف رواية ولم يذكر في كتب الحديث وما روي أنه لا شيء مما رواه مالك فإنه ظهر  
 به عمل الصحابة رضي الله عنهم في النقص لدية وقد ذكرناه وكذا في المارن وفي اللبس  
 ان منع الخطن أو اداء الكفر المحزون وقيل ان قدر على اداء أكثر ما يجب عليه  
 لحصول الأجر من الأختان وأن جرحه اداء الأكثر في كل الدية لأن الظاهر  
 لا يحصل منفعة الكلام والصلابة منع الجراح وفي النقص اذا منع أكتسب النبوة  
 وفي الآخر لأنه يقرب به منفعة الطول والابلا وسكن البؤس والرجي به وروى  
 الماء والابلاج الذي هو طريح الاعلان عادة وفي حقيقته لأن الحنفية أصل  
 في منفعة الابلاج والروقي والعقبة كان يعلو في العقل اذا ذهب البصر بالحق

لقوله من منفعة الاوراك اذ به ينتفع بنفسه معاشه ومعاونه وفي النسخ في النقص  
 وفي النسخ وفي الاوراك كان كل واحد منهم منفعة مقصورة وقدر ربي ان عمره  
 وفيه ما يرجع ديات في منته واحد فوجب بها العقل الكلام والسمع والبصر  
 وفي الجنة ان لم تقبض أكلها اكلت فلم تقبض الدية لأنه يقرب به منفعة الجبال  
 وفي شعر الرأس الدية لما عكنا وكذا الخا جبان والابواب وفي العينين الدية  
 وفي الاذن الدية وفي الشفتين الدية وفي فربي المرأة الدية لما فيه من تقويت  
 جنس المنفعة وكما حدتها نصف دية المرأة لما عكنا بخلاف نظر الرجال حيث يجب  
 حكمته عدل لأنه ليس في تقويت المنفعة والجبال وفي فربي المرأة الدية كاملة  
 لغوات جنس منفعة الارضاع وامس كل اللبث وفي حدتها نصف لما عكنا  
 وفي اليد دية وفي الرجلين الدية وفي شتا العينين الدية وفي كل واحد  
 مما هو اثنان في اليد نصف الدية ومما هو اربعة اضعاف في شتا العينين  
 ربع الدية وكذا الابدان وفي كل أصبع من يده رجل عشرة أي عشر الدية لولا ان  
 في كل أصبع عشرة الاصل لأن في كل أصبع من يده رجل عشرة أي عشر الدية لولا ان  
 عشر في كل دية عليها وفي كل مفصل من يده مائة مفصلان نصف عشر لا ومما فيه  
 ثلثه في كل مفصل وفي هذا نظر انعام دية اليد على الاصابع وفي كل سن نصف  
 لقوله عليه السلام في جرح يمينه يمينه وفي كل سن خمس من ابل والاسنان الاثني عشر  
 سواء لا اطلاع ما رويته وكما روي في بعض الروايات والاهل فكلها سواء ولأن كل  
 في اصل المنفعة سواء فلا يميز بينها في الاصل وفي هذا اذا كان خطأ  
 فان كان عمدا فنية القصاص من قدر في الجاني وفي كل عضو من يده دية  
 وان قالنا كيد شمس وعين ذهب فهو لأنه المتعلق بغيره من المنفعة لا  
 فوات الصورة ومنه من يذهب به في قطع ما ذهبت له لغيره من المنفعة  
 وكذا لو خدبه لأنه فوات جمال على الكمال وهو اسوأ من فوات اليد الممدودة  
 لا يوجب عليه زوالها لانه اقل من فصل في الشجاعة لا في الشجاعة الا في الموقعة





سكن في بيتي  
لا بد ان يكون في بيتي  
لقد انزل الله الامم الى الارض

والان الجارية العرس من في سن القبط اجماعا الى اذ اطلع من  
قنينة لا يجازي بالاعمال وان اعد الرجل سنة الملوحة الى مكانها فنبهت  
عليها الى البسط اشرها اجماعا لان هذا ما لا يبعد له والوعد لا يبعد وكذا  
لو قطع اذنه فلا يصح ما تحت لثامها لا يجوز كما كانت عليه من قطع سنة فافهم من قالها  
ثم ثبت سن الاول تعليمه في سن القنينة من اى فعله الا ان الصاحبة ساءلهم  
لانه ثبتت سنة سنة في غير ذلك لان الموجه في المنصب ولم ينف حصة بنت حنان  
اخرى فاعترضت الجارية وبستان في اقصا من السن والموجه حول الا اجماعا كان  
ينبغي ان ينظر السن في ذلك القصاص لان في اعتبار ذلك في تعيين الحقون كانت قبلا  
بالجواز لانه ثبت في هذا اذ اقصا من الجواز ولم يثبت قبلا بالقصاص فاذا ثبت  
تعيين انما اخطا رافقه ولا سيما ركاله في غير ذلك لانه لا يجوز القصاص في غير ذلك  
وكذا الوجه سنة في حركت اى بستان في حولا لا يطرأ ثم فعله فلما اجلة العاقبة سنة  
في المهر وقد سقطت سنة فاختل في سبب وطرا فان قيل في سنة السنة والقول  
للفق وبك يكون الناصح فيكلا قديما في الحلال اذ اشد في حجة ومعه فها وقت صار في حكمة  
فاختل في حجة يكون القول قول الصار لكان الموضحة لا يورث المنقلة اذ الحرك  
يؤثر في السقوط فانه قد هو وان بعد مضيها فلهذا ربا في وان اختل في كنه السنة  
فالقول قول الصار لانه ينكر اثر فعله وقد مضى الاجل الذي وقته انما هو الاثر  
فكان القول المنكر ولو لم يسقط لكان على الصار سنة الى يوسف انه في حكمة  
الام وسبب ان الجارية بعد هذا ان ساءلهم في كونها ولو حج رجالا في حجة وثبت  
ولم يبعها الى الميرسقط الارش تحت اية حجة لان اول ان في الموجه عند الجارية  
بجانب سن الام وبه حكمة عدل لان التبعين الموجهين ان قال فالام الى حال ان قال  
في غير موهوبه وعند حجة اجرة الطبيب لانه ما يدره اجرة الطبيب من الذود  
بفعله فصار كانه اخذ ذلك من مال الا ان ابا حنيفة يقول ان المانع في حكمة  
لا تقوم الا بعدا وبسببه ولم يوجد في حجة الجارية في يوم سببنا وكذا الوجه  
بقر

فلا

فقال انما اى نمو على الاختلاف قد مضى في حجة المصلحة وان بقي اثره فحكمه  
عدل اجماعا الى الاطلاع ولا يفتقر الى اوطرنا وموضحة الا بعد البيرة وقال  
ان في يفتقر من قبل الحال اعتبارا بالانقضاء من النفس في هذا لان الموجه  
قد حقق فلما يعطل وان قوله عليه السلام يستأن في الجواز سنة وكان الجواز  
تعتبر فيها ما كرها لا احالها لان حكمها في الحال غير معلوم فلما تسمى الى النفس  
فيظهر ان قتل وانما يثبت الاحكام به وكل عقد سقط فيه القود لانه يفتقر الى  
ابنه فالدية فيه في مال العاقل وكل ارش وجب بالضرر فمضى مال العاقل فاعلم  
لا يعقل العواقل عند الحريق ويمنع ان الاول تجب في ثلث سنين لانه مالي  
وجب الفل ابتداء ما يثبت به العمد والمانع في حجة الا لانه مال وجب بالعقد فاشبه  
في البيع وعند البقي الجوز حله ودرية على عاقلة ولا تارة فيه ولا حرمان  
والمعقود كالجوز وقال ان في عدم عهدهم حتى تجل الدية في ماله لانه عند حقيقة  
اذا العمد به القصد غير انه خلف عنه احد حكمه وهو القصاص في سبب عليه حكم الاثر  
في والوجوه في ماله وانما الجواز الكرامة بر وحرم عن الميراث على اصله لانها تعلقا  
بالقتل ولما ماروي غير على ان جعل الجوز على عاقلة وقال عهده وخطاؤه  
سواء ولان الصبا مخطنة المرحمة والعاقل الماطل لما اسحقه الخفيف في  
وجبت الدية على العاقلة فالصبي عزم وهو اعذر اولي هذا الخفيف ولا نسلم  
حقن العزة فانها تترتب على العلم والعلم بالعقل والجوز عدم العقل والصبي من العقل  
فكيف يحمق منهما القصد وصار كالنكر وحرمان الميراث عقوبة وما يلزم من العقل  
والكفارة كاسها شاة ليرة ولا ذنب ستر لانها قد رعا العاقلة فصل ومن حرم  
بطلان امرأة ما لقت جنبا ميتا فعلة عاقلة مرة وهي حامية ودرهم كان  
القصة فيها فان قدسية اى في الدية الكاملة ان القصة فيها فان لانه موهوبه للصبي  
واعلم ان القصة في حجة سنة فانه عليه السلام جعل على العاقلة في سنة واما  
اى بدل على العضو وجه وما كان بدل العضو في سنة ان كان ثلث الدية



او اعلم ان نصف العرش عند الشافعي بحسب البقرة في تلك سنين كالذرية وان ميتا  
وماتت الامة فقرة ودية لانه جنة جناتين في جليليه وجرها وهذا لما عرف  
ان الفعل يتعدى وبعده واثره قصار كما اذا رمى فاصاب شخصا ونفذ منه  
الى آخره ففعل ما نه كجبل عليه بيتان ان كانا خطا وان كان الاول عمدا والآخر  
والذرية وان ماتت فالقعة حيا ماتت ذريةها ودية التي كجبل عليه بيتان و  
دية الامة ودية الولد لانه قتلها قصار كما اذا القته حيا فمات وان ميتا فذرية  
فقط وكما ان نفي بجبل البقرة مع الذرية لان الجنين مات بغيره ظاهر الا في  
قيل بجبل عليه ميتة قصار كما اذا القته ميتا وهي الحيا وكما ان ميتة  
سبيلته ظاهر الامة حيا بغيرها وتنفع بمنفعة فيختص بموتها فلا يكون  
في معنى ما ورد بالنسبة اذا الاحتمال في قتلها يضمن بالكل وما يجزى الجنين يورث  
عنه ولا يرث منه القارب وانما يورث لانه نفس من وجهه على ميتا والقرة  
بدله فيرثها ويرثه ولا يرث القارب من القرة شيئا لانه ما مل عبادة طمأ  
والاحكام للمالك بهذه الصفة كذرية جنين الامة نصف عشر قيمة لو ذكرا وعشر  
قيمة لو انثى اعلم ان الجنين اذا كان حيا كجبل عليه فماتت ودية سواء كان ذكرا  
او انثى اذا اتعاقبت في الجنين بين الذكر والانثى في نصف عشر ذرية الذكر وعشر  
من ذرية الانثى فان كان رقبتا بجبل يكون ذرية نصف عشر قيمة على تقدير ذرية  
وعشر قيمة على تقدير انثى لانه ذرية الرقيق قيمة مما يدر ذرية الحر تقدير ذرية  
الرقيق فان قلت يلزم ان يكون الواجب الانثى انتم الواجب الذكر قلت لا يلزم لان  
في العادة قيمة العلم زائد على قيمة الجارية فكيف في ذرية جارية بالندرج فكل  
قيمة الجنين ان كان ذكرا لا يكون اقل من قيمة الذكر انثى وعند الشافعي يورث نصف  
ضمن القصارها والاعلان انما هي على ما يورثها نصفها لو انقضت الامة بالاعلان  
كما في البراءة فان القصار في ذرية الرقيق ضمان مال غيره وحده ان نفي بجبل البقرة  
عشر قيمة الامة فان ضربت بغير رتبة فاحملها فالقعة حيا ماتت بجبل عليه ذرية

لانه قتل بالبر البتة ابن وقد كان في حالة الرق ولا كفارة في الجنين بهذا عندنا  
وعندنا ان نفي بجبل لانه نفس وجب الجارية كفارة احتياطي وكما ان الكفارة فيها  
مع العتوبة وقد عرفت في النفوس المطلقة فلا يتعدى قتلها قتل الجارية بل الجارية  
قالوا الا ان يثبت ذلك لانه اركب خطا لانه اذا قتل الجنين النكاح افضل له ويستغفر  
عما صنع والمستبين لبعض خلقه كما لم يخلق اي شيء من هذه الاحكام لاطلاقها رتبة  
ولانه ولد في حق امومية الولد والنفساء العدة والنكاح غير ذلك فكذا في حق  
هذا الحكم وكما ان هذا القدر يتبعه من الحلقة والدم فكان نفاسا وان شربت  
دواء او عالج حرجها لم ينجسها فالقعة على قلنا ان فعلت بلا اذن ابيها  
لانها اكلتة متعدي في جليليه فماتت ويحتمل عنها العاقلة لما يتبين ولا تراث في ذرية  
شيئا لانها قاتلة بغير حق والعاقل لا يرث وان باذنه فلا اي ان فعلت فلا يذون المخرج  
لا بجبل البقرة لعدم التعدي ولو فعلت ام الولد ذلك بنفسه راحة سقطت فلا شيء  
عليها ما لم تسجن كالحالة وجوب الرق على المملوك سيده ولو اسقطت وجب عليه  
غرة لانه يتبعها انه ليس كالميتا وان مغرور وولد المغرور حيا الاصل ولا يتعدى  
بذلك للفعل قصار كما قاله الجنين في البقرة له ويما لم تسجن ان شئت سلم الجارية  
وان شئت افرد لانه الحكم في جنات المملوك كتاب **باب ما يحدث في الطريق من احداث**  
في طريق العامة كنعها او ميتا ابا او جرحا او دكنا وسفعا كذا لم يضرهم كنعف  
المسرح والميتا بغير كماله والمجروح البرج وقيل بجبل ان يركب الحائط وعلى الطريق  
جرح يخرج من الحائط لينتهي عليه والكل منهم ردة اي في صورة لم يضره فالحال انه انما  
بالسلاح بجرحه ان يعلقه وان لم يضرهم بجرحه كذا في ذلك يكون لكل واحد لعنفه  
لانه تصرف في حق متحرك فكل لعنفه في المملوك مشترك مع انه لم يضره وفي الطريق الحاق  
لا يبعد بلا اذن الشك وان لم يضره لانه ملكه لهم ولهذا وجبت الشفعة لهم على  
كل حال فلا يجوز التصرف اخرتهم ولم يضره الا باذنهم وعلى عاقلة ذرية من مات بغير  
فيها لانه مسبقا للشفعة متعدي لثقل بهذا الطريق وهذا من اسباب الشكاه وبه الاول

او اعل الى نصف العشر وعذرا في كل البقرة في تلك سنين كالذي ذكرنا وان ميتا  
 وماتت الام فقرة ودية لانه جنة جناتين في جليليه وجبرها وهذا لما عرف  
 ان الفعل بعد دية بعد دية فصار كما اذا ربح ما صارت حصة ونظر منه  
 الى آخر فضل ما به جليليه ميتا ان كانا خطا وان كان الاول عمدا والآخر  
 والدية وان ماتت فالقعة حيا ماتت فدية بها ودية التي جليليه ميتا  
 ودية الام ودية الولد لانه قتلها فصار كما اذا القعة حيا فاما وان ميتا فدية  
 فقط وكان ان نفي بجليليه مع الدية لان الجنين مات بغيره طاهر الفجر  
 فصار كما اذا القعة ميتا ودية الحياة وانما ان الموت  
 سبب طاهر لان حياته بجليليه وتنفذت بغيره فمقتضى كونه نكاحا  
 في معنى ما ورد به النكاح الاحتمال في كل حال فيضمن بالكل وما يجزى الجنين لو  
 عذره ولا يورث منه القارب وانما يورث لانه نفس من وجهه على ميتا والقرة  
 بدله في ثوبها ورثته ولا يورث الضارب من القرة شيئا لانه ما لم يمسكه طمعا  
 ولا يملك للمالك بهذه الصفة كد في جنين الامنة نصف عشر قيمة لو ذكر او  
 قيمة لو انقح الحكم ان الجنين اذا كان حيا في نفسه مائة درهم سواء كان ذكرا  
 او انثى اذا اتى الموت في الجنين بين الذكر والانثى في نصف عشر ودية الذكر وعشر  
 من دية الانثى فان كان رقيقا جبالا يكون دية نصف عشر قيمة على تقدير ذكره  
 وعشر قيمة على تقدير انثى لان دية الرقيق قيمة ما يقدر من دية الحر تقدير قيمة  
 الرقيق فان قلت يلزم ان يكون الواجب الانثى اكثر من الواجب الذكر قلت لا يلزم لان  
 في العادة قيمة العلم رايد على قيمة الجارية فكيف تارة فان قدر رقيقا  
 قيمة الجنين ان كان ذكر الا يكون اقل من قيمته ان كان انثى وعذرا اليه يوسف ان يخلص  
 ضمن لقضاءها والاعلان انما في عذرا يوسف كالبقرة فصار النصف لانه باعها  
 كخاتمة البناية في القضاة في كل الرقيق ضمان مال عذره وعذرا ان نفي بجليليه  
 عشر قيمة الام فان ضربت بغيره حيا فصارها فالقعة حيا ماتت بجليليه لاديه

لانه قتل بالقر البت ابن وقد كان في حالة الرضوخ والامانة في الجنين بغيره  
 وعذرا ان نفي بجليليه لانه نفس وجبرها كخاتمة الجنين وانما ان القارة فيها  
 معنى العتوبة وقد عرفت في النفوس المطلقة فلا يتعدى ما قلناه لم يجز كل البدل  
 قالوا الا ان يثبت ان ذلك لانه انك بخلوا ما اذا تم لم يترك النكاح افضل له ويستغفر  
 عما صنع والمستبين بعض خلقه كما لم يخلق اي في جميع هذه الاحكام لا اطلاقا روبا  
 ولانه ولد في حق امومية الولد والنفساء العدة والنفساء غير ذلك فكذا ان نفي  
 بهذا الحكم ولان هذا القدر يمتنع من الحلقة والدم فكان نفاسا وان شربت  
 وواء او عالجت فربما طرح جنينا فالقعة على قلنا ان فعلت بلا اذن ابين  
 لانها السكينة متعدي في جليليه وانما لا يتحمل عنها العاقلة لما يتبين ولا تترث في القرة  
 شيئا لانها قاتلة بغير حق والعاقل لا يورث وان باذنه فلا اي ان فعلت فكذا باذن الزوج  
 لا تجزى القرة لعدم التعدي ولو فعلت ام الولد ذلك بنفسه راحة سقطت فلا شيء  
 عليها ما لم تتحى كالحالة وجوب البت على المملوك سيده ولو استحق وجب عليه  
 غرة لانها تبين ان لا يملكها وان مغرور وولد المغرور حلال ولا يتعدى  
 بذل الفعل فصار كما قاله الجنين في القرة له وبما لا يتحى ان شئت سلم الجارية  
 وان شئت افرد لانه الحكم في جنسية المملوك كتاب ما يحدث في الطريق من احداث  
 في طريق العامة كسيف او من ابا او جرحا او دكا وسفعا كذلك لم يبرهم كسيف  
 المستراح والميزاب على الماء والجرح من البرج وقيل جرحا بركب الحائط وعلى الردين  
 جرح يخرج من الحائط ينسب عليه ولكل منهم غرة اي في صورة لم يبره في حاله ان القرة  
 بالانس لا يجوز له ان يخطه وان لم يبره بغيره لانه ملكه لهما ولهذا وجبت الشفعة لهم على  
 لانه تصرف في حق مشترك فكل الشفعة في الملك مشترك مع انه لم ينفذ وفي الطريق الحاق  
 لا يبعد بلا اذن الشركاء وان لم يبره لانها ملكة لهما ولهذا وجبت الشفعة لهم على  
 كل حال فلا يجوز التفرق احدهم ولم يبره الا باذنه وعلى عاقلة دية من مات بغيره  
 فيها لانه مسبب الشفعة متعدي لشغل هذا الطريق وبهذا من اسباب القضاة وهو الحال



ولما وقع بنقضه انسان وان وقع العانة على اخرها ما اصابه انما اصابه  
لانه يصير كالان في اياه عليه وان اصابه طرف الميزان الذي في الحائط فاما ان كان  
غير متعدي فاما ان وضعه في مكانه وان طرف الحارج ضمن اي وان اصابه كان خارجا  
في الحائط فاما ان الذي وضعه يكون متعديا فيه لا ضرورة لانه يمكن ان يتركه  
في الحائط ولا ضرورة عليه لا يحرم من الميراث لانه ليس على حقيقة من محرم او مخرج  
جاء في الطريق فمكتن به ان كان قد نسي على عاتقه وان تلف به بهيمة فمكتن بها  
في ماله لانه متعدي فيه فيضمن ميتولا منه غير ان العاتق يحل النفس وان المالك فمكتن  
ضمنا للبهيمة في ماله والقار والاربع الحاذ الطين موضع الحجر كما ذكرنا بخلاف اذا  
اكتسب الطريق فمكتن موضع كنه انسان حيث لم يضر لانه ليس متعديا فانه ما احدث شيئا  
انما قصد رفع الاذى عن الطريق حتى لو وجب الكفاية في الطريق وتعلق به انسان  
فمكتن كان هنا متعديا به بفعله ولو وضع حجر فجاءه غيره عن موضعه فمكتن  
به انشأ ما اصابه على الذي يحاذي لانه حكم فعله وان شئ في الفراغ فمكتن وانما فعل  
بالفعل ان يوضع اخر وهذا اذا فعله بلا اذن الامام وان فعل شيئا من ذلك  
بأذنه فلا ضمان لانه غير متعدي حيث فعل ما فعل باجر من له الامر في حقوق العاتق  
وان كان يغيره فهو متعدي ولو كانت الواقعة في البحر عا او عا فلا ضمان على عاوه  
وان بلا اذن عندا به حنيفة لانه ما ينعني في نفس الضمان انما هي الامات  
من الوقوع وعند محمد عليه الضمان في الوجوه كماله انما احدثت بهيمة الوقوع في  
لولا ان كان الطعام من ثيابه من عندا به لوقف في العلم اي مات عا ما لم يضره  
لانه سبب للعلم سبب الوقوع في الجموع لان الجموع لا يفتقر بالبر ولو اضرع جانا  
في دار الى الطريق ثم باعها فمكتن ما تلف به عليه وكذا لو وضع حنيفة في الطريق  
ثم باعها وبرئ الى المشتري منها فمكتن ما تلف به المشتري فمكتن ما تلف به على البايع لان  
فعله وهو الموضع لم ينسخ ازال ملكه وهو الموجب ولو وضع في الطريق حجر  
فاحرق شيئا فمكتن لانه متعدي فيه ولو احرق بعد ما حركه الرمح الى موضع اخر لا يضمن

ان كانت ساكنة عند وضعه كشيء الرمح فعليه قبل اذ كان اليوم رجلا يضمن  
لانه فعله مع علمه لثاقبته وقد افطن الى انما جعلها سترته ويضمن من حمل حنيفة  
في الطريق ما تلف بسقوطه منه وكذا من ادخل حنيفة او قند بلا او حنيفة الى  
مسجد غيره بلا اذن فمكتن احد ضمن كالوايهما عندا به حنيفة في خلاها لهما  
قالا لا يضمن في الوجهين لان هذه من القرية بل احد ما ذون في اقامتها لا يفتقد  
بشرط ان لا يتحدا اذا فعله باذن واحد من اهل المسجد ولا يبيح حنيفة وهو المرفق  
ان التدبير فيما يتعلق بالمسجد لا يملكه ومن غيره كنه الطعام واختبا المنيور في فتح باب  
واغلاقه وكذا الجماعة اذا سبقتهم بها غير ملزمة فكان فعلهم مباحا مطلقا غير متعدي  
بشرط السلامة وفعلهم غير محرم بعد ما او با حان مقبلا بشرط السلامة وقصد القرية لا يضمن  
الغرامة اذا اخطأ الطريق في اذنه او في الشهاداة على الزمان والطريق فيما يخص فيه  
الاستيذان من اهلها ولو ادخل بهذه الاشياء الى مسجد حنيفة لا يضمن انما كانا يضمن  
وكذا لو تلف شيئا بسقوطه رداء هو لاسب لم يضمن وبهذا يضمن كل الوجهين والفرق  
ان حامل الشيء قاصد حفظه فلا يخرج من التقيد بوصف السلامة والكل لا يقصد  
حفظه ما يلبس فيجوز بالتقيد بما ذكرنا فمكتن ما تلف مطلقا وتضمنه ان اذ البس  
لا يلبس دة فهو كالحا ما لان الحاجة لا بد من الالة النسبة ومن جعل في المسجد غير متصل  
فمكتن به احد ضمنه وبهذا عندا به حنيفة في خلاها لهما قال لا يضمن على كل حال ولا فرق  
بين جلوسه لاجل الصلوة او للتعليم ولغيره اذ ان اذ نام فيه في السجدة والصلوة  
وبين ان يترفيه او يقعد على ركب ولا بين سجدة حنيفة وغيره فهو على هذا الفصلان  
واما المختلف فقيل على هذا الخلاف وقيل لا يضمن بلا خلاف كماله ان المسجد انما  
يبنى للصلوة والذكر ولا يمكن اداء الصلوة بالحاجة الا بانظارا فمكتن الحسن  
مباها لانه من ضرورات الصلوة او لان المتعدي للصلوة في الصلوة فكما بان في  
فلا يضمن كما اذا كان في الصلوة وكذا ان المسجد يبنى للصلوة وبهذا الاشياء  
ملحقة بها فلا بد من اطرار التساوت فمكتن الجوارح لا يصلحها مطلقا والحلوان

ما يلحق به فقيدها بل طائفة ولا عذر ان يكون الفعل مباحا او مندوبا  
وهو عقيدته طائفة كالمؤمن الكافر واليه القيد في الطريق والشيء  
في المسجدا او طائفة والنوم فيه ذاك العبد عليه غيره ونحوها المسكين  
لا يصح اجماعا وان غير اهله أي وان جعل في غير العشرة فيه في الفعل فمعلق  
بأنه ينبغي ان لا يعلق لأن المسكين في المصلحة وحر القلوة بالمجاعة أو  
مقتضا الى اهل المسكين فكل واحد من المسلمين ان يصلي فيه وحده ولو استاجر  
رب الدار عمل لا تخرج الجراح او الظلة فكل من يشي أي فوقع ففعل انما  
يقول ان يفرغوا في العمل فالقائم عليهم لآلة التمسك بفعلهم ولم يفرغوا لم يكن  
العمل مستمرا الى رب الدار فلهذا لانهم انما فعلوا ففعلهم فوجب عليهم الكفارة  
والعقوبة غير انما في عقوبة فلم يمسك فعلهم اليه فافترس عليهم وان بعده فعلهم  
أي وان سقط بعد فراغهم فالقائم على رب الدار استحق لآلة منحه الاستجار  
حتى استحقوا الاجر ووقع فعلهم عارة او صلاحا فاستعمل فعلهم اليه فكان فعل  
بنفسه لهذا يفتحه ويصنع من صلب الماء في الطريق العام ما عطف به وكذا ان  
رشد من حيث يزلج او تخطا به واستعمل الطريق لآلة منتهى بالحق الضرر المارة  
وان فعل شيئا من ذلك في سكة غير مارة فهو من اهله او قهره او وضع  
متاعه لا يصح لآلة لكل واحد ان يفعل ذلك في سكة فيكون من ضرورات التسكن  
تحتها في الدار المشتركة وكذا ان رشح ما لا يزلج عادة او بعض الطريق فتعقد اليه  
المرو عليه مع علمه فكذلك يمكن على الراس يضي وأن جميع الطريق يعلو بالحق  
في المرو ورو وضع الخشية كالرشد في استيعاب الطريق وعلمه وان رشح قنار  
حانوت يزلج صاحبه فالقائم على الأمر استحق انما كمالوا استاجره ليشي به  
في قنار حانوته فكل من يضي بعد فراغه جبال القنار على الأمر استحق ولو كان  
أمره بالبناء وفي وسط الطريق فالقائم على الاجرة كلف والآخر ولو كلف الطريق  
لا يصح ما علف بوضع كنه لآلة ليشي قناره ما احذر شيئا فيه فاقصد

دفع الاذى عن الطريق ولو جمع الكفاية في الطريق ضمن ما كلف به التعدي  
بشعله ولا ضمان فيما تلف شي في فعله الملك لآلة غير متفر او في قناره  
لآلة ذلك كلفه ملكه فيصير التعرق بان لم يكن للعامة ولا من كمالا ليشي به  
غير مارة أما اذا كان لمجاعة المسلمين ومنه كمالا بان كان في سكة غير مارة  
فانه يضمن لآلة من يضي به من اهله وان استاجر من جرح في غير قناره بالدار  
على المسكين وان لم يعمل الاجرة في غير قناره وان علم تعذر الاجرة لان الاجرة تفتت  
في بهرا اذا لم يعملوا ففعلهم اليه كمالا من ضرورات وقصارها اذا احذر  
بذبح يضل ذلك ففعلهم اليه كمالا من ضرورات انما يمسك فعلهم اليه كمالا من ضرورات  
على الآخر لان الدار مباحة والآخر مستحب لاجل المسكين فيصنع من جمع للمعروف  
بالحاجة على المسكين اجرة وان كان واحد من هاتين الجاهات غير متفرق والمستاجر  
معتد من حيث جابته وان علم به يمسك القنار على الاجرة لآلة من يضي به بالحق كمالا  
ولا غور في الفعل فاما البقية ان قال هو قنار في الحرف والضم على البقية  
قنار لآلة علم به او الآخر في غير قنار على المسكين لآلة كونه قنار في غير قنار  
كونه علم به لآلة الاطلاق يده في التعرق في غير القنار القنار لخطب ربط الدار والركوب  
في قنار الدار كان الاخر بالحق في ملكه بالانظر الى ما ذكرنا فكل من فعل  
الفعل اليه ومن يضي بغيره في الامام فتعذر اجاره وعلمه بالحق الضمان  
على البقية لآلة من يضل في فعله على خطب النية كما ذكرنا في الحرف مع الملك **فصل**  
ان ما حابط الطريق العامة فكل من يضي به بغيره من مسلم او ذمي وان يضي به  
فلم يضمن في مدة يمكن لنفسه فيه فكل من يضي به بغيره من مسلم او ذمي وان يضي به  
المالك أي ما كلف به من النفوس من يضي به بغيره والعامة لآلة كونه جارية دون  
الخطا فيصير في تخفيف الطريق الا انه كمالا في قنار الاستحالة والاجاق في ما كلف  
به من الاموال كمالا من العود من حيث كمالا في مال لآلة القنار لا تعقل المال ولا يضل  
النفوس اليه وطلب التعرض فيه دون الاستحالة او كما ذكرنا الاستحالة في الاخر في البقية  
عنه الحارة









في طريق المسير واصاب في فوره كما في المسير من لان سيرة مصاف في اليد و  
ت على شتمها ولو انقطعت بحنة او بغيره انقطع حكم الارسل في الصبي  
الا اذا لم يكن طريق آخر سواه وانقطعت الدابة بنفسه باليد او بهار فاسا  
مالا او ثقتا كان على صاحبها ان يقول عليه السلام الجاهل جبار قال في هذه المظنة  
وكان الفعل غير مصاف في اليد لعدم ما يوجب التهمة اليه من الارسل او اخراته  
ومنه ضربان اية عليهما الركاب في فتنه او ضربت بسيرة سيرة احد  
او تفرقت ففقدت من مات ضمن الركاب فعل ذلك حال التمسك  
ذلك على السائر من الركاب في المروءة غير عوانه وكونه وكان الركاب في المركب  
مدره عن بدفع السائر ففقد فعل الدابة اليه كانه فعله بيده وكان النقصان  
متعدي في سيرة الركاب فعله غير متعدي في سائر جابنه في التفرقة المتعدية وان  
او فقه كانه ملكه فعلهما أي يكون النقصان على الركاب انما يخص نفسه لانه  
متعدي في الايقان ايضا وان لحقت السائر ففقد بهدرك لانه بمنزلة الجاهل  
وان لفت الركاب ففقدت على عاقلة السائر لانه في سيرة ففقد في اليد  
على العاقلة وان فعل ذلك لكون الركاب في فتنه او ضربت بسيرة سيرة احد  
في فتنه لانه احره بما يملكه اذا لم يملكه في معنى السون في احره به وان فعل اليه  
بمعنى الاركان ان وطئت احد في فوره بعد التمسك لادن قدرته عليها لانه  
في تلك الحالة مصاف اليها والاذن يتناول فعله السون ولا يتناول به جيبه  
انما تفرق هذا الوجه يقتصر عليه لا يرجع السائر على الركاب في الموضع أي في جيبه  
على الركاب في الموضع الا باليد كانه فعله يجره وقبله لا يرجع وهو اليه فيما اراه  
لانه لم يجره باليد ولا في فتنه ففقدت فصار كالمواضع في سيرة سيرة احد  
بشيرة ففقدت نسبا ففقدت لا يرجع عاقلة السائر في سيرة سيرة احد في اليد على الار  
لانه احره باليد من فتنه وكذا لو كان السائر في سيرة سيرة احد  
حتى ضمن لا يرجع على الآخر وكذا الحكم في سيرة سيرة احد في اليد على الار

فقر

فقره رجل ففقدت من يد العايد فاصابت في فوره فهو على السائر في اليد كانه  
سائر ففقره اخره لانه مصاف اليه وان خسر السائر في فوره ففقدت في الطريق فالفقدان  
على من نصبه ولا فرق بين كون السائر سيرا او باليد وان كان عبدا او حرا  
في رقبته وجميع ما بين هذا الفصل والذي قبله ان كان الهاكنا دعبا فالقربة  
على العاقلة وان غيره فالشمان في مال الجاني ومنه ففقدت شاة ففقدت  
ما تفقد لانه المقصود بهو القربة الى النقصان وفي عين الفرس والبغل والحصان  
او بغيره جزاء او بغيره ربع القيمة وتفاوت في النقصان ايضا اعتبارا باليد  
ولكن ما روي عن النبي عليه السلام في عين الدابة ربع القيمة وهذا يقتضي  
باب جناية الرقيق وعليه جبايات المملوك لا تجوز على المولى الا دفعا واحدا  
أي دفع رقبته مرة واحدة لو كان المملوك محلا للدفع بان لم ينفذ له شي  
من اسباب الحرية كالهدية وامومة الولد والكتابة والى أي لو لم يكن محلا بان  
الفصل بين من ينفذ على المولى قيمة واحدة ولا يرد عليه وان تكررت جبايات  
ولو غير محلا له والدفع على جيبه جبايات على النفس خطاه فان شاذ وعلاه دفعه  
بما يكفيه ويملكه ويملكه ويملكه وان شاذ وعلاه بارشها حالاً ومكسبها  
قال في الهدية وكل في حكم الهبة حالاً او في الدفع فلا ان السائل في الاصل ما طرأ وعند  
اختياره الواجب عليه وآما الفداء فكل ما جعل له العون الجديد في الشرع وان كان مقدرا  
بالسلف فله ان يستعمله فيقوم مقامه وما في هذه فله ان يزوج حالاً كالمبدل وانما  
اختياره وفعله على لوني الجباية اما الدفع فلا ان حقه متعلق بفاد اختار سيرة سيرة  
سقط وآما الفداء فكل ما حتى لا الارسل فادى او فادى حقه سيرة سيرة فادى حقه  
قبل ان يجره في الطريق حتى يجره عليه اتومات ففقدت جبايات وان مات بعد  
اختار الفداء لا يملك حتى يجره في الطريق ففقدت رقبته العبد في فتنه المولى فانه ففقدت في الحكم  
كذلك أي كان حكم الجاني في السائرة حكم المولى لانه لما طرأ على الجباية بالفداء حصل  
كان لم يكن ويجره جباية جديدة وان جيبه جبايات من دفعه بها الى ولته ما يقتضيها





اعلم ان هذا هو الحق

بنسبة حقوقها او فله بارشها لانه تعالى الاول برتبة لا يمنع تعالى الثانية به  
كالتدوين المتلاحقة لا ترى ان ملك المولى لم يمنع تعالى الثانية فحق الجاني عليه الاول  
اولا لان لا يمنع فان باعدا ووسيدا واعتقه او ذبحها واستولاهما غير عالم  
بها ان الثانية تمنع الاول فقيمة ومن الارش وان عالما بها منعت الارش فان المولى  
قبل هذه التفرقات فان كان خيرا بين الذرع والغذاء ولما لم يبق في الخلقة ذرع  
بلاعلم المولى بالجانية لم يصح ان الارش فصار في القيمة مقام العبد ولا فائدة في تميز  
بين الاقل والاكثر في الجاني الا ان يختلف ما اذا علم انه لم يبق في الارش كما لو علم عتقه  
بقتل زيد او ربه او سجنه ففعل الحق قال ان قتلت زيدا فانت حر فقتل او قال ان قتلت  
زيدا فانت حر فمضى او قال ان سجنه راسه فانت حر فسجنه عظم الارش لانه لم يبق في الارش  
للغذاء حيث اعتقه على العبد وجوز الجانية كما لو قال ان اذ امرضت فانت طلي ثلثا  
فاذا مرضت بغيره او عند مرضه لا يصح ان الارش لانه لا جانية وقت تكملة ولا علم  
بوجودها وان قطع عبيد بغير عتق دفع اليه فاعتقه فمضى فالعبد صلح بالجانية  
وان لم يكن اعتقه بغيره على سيده فيما داو ليعتق فانه اذا اعتق دل على ان قصده  
تفصيل الصلح لا لا يتجمل لانه لا يكون صلح من الجانية وما يجرى منها انما اذا لم يعتق  
وقد جرى تبين ان المال غير واجبة ان العواجب هو العتق وكان الصلح بالخطا في  
وبما لا اوليا واقبلوه او اعفوه وكذا لو كان العاطف حرا فضا في المقطوع على عتقه  
ودفعه اليه ان اعتقه ثم سرق فهو صلح بها فان لم يعتقه فمضى ردوا قيد قليل  
فمن وجهه ان العتق على اليد صلح طر الا ان الحق كان في اليد فجزى العاقل في العتق  
على ما بعد ذلك فان بطل صلح سرق وجوز حقيقة فكيف يمنع وجوب العتق كما في غيرها  
الصلح لا يبطل الجانية بل يترجم صلح عتق على ما اذا لم يبطل الجانية لم يمنع العتق  
وان منى ما دون مليون قطاه فاعتقه سيده غير عالم بها ان الثانية تمنع الاول  
الاقل من قيمة ومن دونه ولو في الجانية الاقل من قيمة ومن ارشها فلا يترجم احد  
الاقل لانه لا الاعتق بغيره الى الجانية ثم يباع الاثنين ولو ولدت ما دونة مديونة

في

يباع معا في دينها ولو جنت لا يدفع في جانيها فان التي من ذمة الامة متعلق  
برقبته فيسري الى الولد وفي الجانية الذرع في ذمة المولى لا في ذمة ربه او في ذمة ربه  
انما الفعل الحقيقي هو الذرع والشرية في المولى شرعية لا حقيقة ولو اقر رجل ان  
حر عبيده فقتل ذلك العبد وله المتروك فلا يبيح له لانه لما كان ان مولاه اعتقه  
فاذبح الثانية على العاقلة وبراء العبد والمولى في الجانية وان قال معتق فقتل  
احازيه قبل عتقه وقال زيد بل يهدى قال القول لا يفتق فانه استند الى طاعة منافية  
للقتل فكان منكر القول قوله كما اذا قال طلقته امرأتى او بعت دارى واما ما  
او انا جنون وكان جنونه معروفا فالقول قوله وان قال المولى لامة اعتقها قطعت  
يدك قبل العتق وقالت بل يهدى قال القول لها وكذا كل حال منها الا الجماع والعتلة  
آتى ما عتق امة ثم قال لها قطعت يدك واخذت منك خيالا قبل ما اعتقته في يده  
بعده فالقول قوله اهدى اليه حقيقة وايضا لو عتق لامة يفتن الا شيئا بعينه  
يوحرر به اليها لانه ينكر القتل باسناد الفعل الى حالة معروفة منافية للقتل  
قلنا لم يستند الى حالة منافية لانه يفتن بوجوه يوزن على ان الاصل في هذه الامور  
القتل فقد اقرت به الضمان ثم ادعى البراءة عن خلاف ما اذا قال جامع فقتل قبل  
او اخذت العتلة قبل الاعتان فان ذلك الحالى منافية للقتل بالجماع واخذت العتلة  
وايضا الظاهر كونه في حالة الرق ولو احر عبيد بغيره ومضى صتيها بقتل رجل فقتله  
فالتدنية على عاقلة العالم ورجعوا على العبد بعد عتقه لا على الصبي المأمر الى الجاني  
هو الصبي المأمر فيفتن على عاقلة ثم يرجعون على العبد اذا اعتق لانه اوقع الصبي  
في هذه الورطة لكنه قوله غير معتبر لانه لو لم يفتن بعد العتق ولا يرجعون على الصبي  
الاخر لعنقوا ربه ليه ولو كان ما مور العبد تله دفع التبعات او فله ان كان  
خطا والمأمر صغير ولا يرجع على الامر في حال وجب له الرجوع عليه بعد عتقه  
بالاعلم بقيمة ومن الغلاء آى احر عبيد بغيره في الجاني بقتل رجل فخطا في ذمة السيد  
الساكن او فله والارجوع على العبد الا في حال وانما كان وجب له الرجوع بغيره







اعجزت عن الترفع من غير ان يصير في المذهب فيه طلاق اوليا والجماعة اذا  
 ولم يمنع الآرية واحدة فلا يزداد على غير ما يكون بينهما نصفين لاسيما  
 في الموجع في جميع المولى بنصفه على العاصب لان نصف قيمة اخي عليه يجب  
 كان عند العاصب نصيبا كما اذا اخي نصف العبد بهذا السبب ووقعه الى رب  
 الجماعة الاولى في الصورة الاولى لم يرجع به ثانيا عليه اي على العاصب من غير اخذ  
 ابي حنيفة وايضا لو سجد وعنده من المولى نصف ولا يرجع ثانيا كمالا لم يرد الى  
 اجتماع البدل والمبدل في ملك واحد او كمالا يتكرر الاحتجاج وانها ان  
 الاولى في جميع القيمة لانه يستحق في حصة لانه احد وانما انقص  
 باعتبار راحة الثاني فاذا وجد شيئا من بدل العبد في ملكه فارعا باخره ليه  
 واذا اخذ منه رجوع المولى بما اخذه على العاصب لانه اخي من يده بكونه في  
 العاصب وفي الصورة الثانية يرفع ولا يرجع ثانيا بالاجماع لانه  
 اما اخي عليه بكونه عند فلهما رجوع به على غيره والحق في الفصلين كالدر  
 انه يدفع المدة بدفع القيمة وحكم تكرار الرجوع والرفع كما في المدة باحسانا وانما  
 ولو عصب جازم اخر له من يرفع عنده في كل منهما عزم سببه قيمة لهما نصفين  
 لانه من رتبة واحدة بالتسوية في جميع قيمته واحدة ورجع بها على العاصب  
 لان الجماعة بينهما كانتا في يد العاصب فرفع نصفه الى وليه الاولى لانه اخي في القيمة  
 لانه عند وجود الجماعة عليه لغيره وانما انقص في المراجعة من بعد رجوع بكونه  
 ثانيا اتفاقا لان الاحتجاج به بكونه في يد نفسه ولا يدفعه الى ولي الجماعة  
 الاولى والى ولي الجماعة الثانية لانه لا احتجاج لانه انقص لبيت حتى الاولى  
 وقد وصل ذلك اليه وقبله في خلاف قوله والفرد في المدة وهو ان في الاولى الذي  
 يرجع به عوض عما سلمه لولي الجماعة الاولى لان الثانية كانت في يد المالك فلو  
 دفع اليه ثانيا يتكرر الاحتجاج انما في هذه المسئلة يمكن ان يجمع بينهما في الجماعة  
 التي فيه لم يصبها في يد العاصب لانه في ما ذكرناه ومن عصب شيئا حراما

في يده فحاده او يخرج فلا يبقى عليه وان بصا غنة او ليس فيه فاعا قلته دية  
 والعاصب سلكه لا يضمن وهو قول زفر والحق لان الغنة لا يخرجها لا يخرجها  
 انه لا يضمن الغنة بل لا تملك في سببها بقتله كما في القصاص والدية ولو سلك  
 صبيغ عدا مودعا عندة ضمن عاقلة وان اكل طعنا او اكل طعنا او ادع عندة  
 فلا ضمان خلافا لابي يوسف اى ما ذكره دية عندة انه كان عبد ضمنه بالبخل  
 وان كان مالا غيره لا يضمنه عند ابي حنيفة وعند زفر وعمر بن ابي يوسف والحق  
 لانه اكلت مالا معصوما لكانت غير العبد معصوم حتى السيد قد فوزه حينه وضوءه لا يخرج  
 واما العبد فمعصوم لانه ليس له اصل الحرية في حق الدم من ولو ادع عند  
 عبد محجور مال فاستهلكه ضمن عبد العتق لان حاله عند ابي حنيفة وعند زفر ماله  
 اتم عند ابي يوسف والحق اى بكونه في الحال والافراض والاعارة كالابن اعانها  
 اى في العبد والبيعة والهاد بالبيعة العاقل وفي غير العاقل يضمن المالك ايضا بالاشفاق  
 لان التسليم غير معتبر ووقعه من يده لانه اكلت مالا معصوما معصوما  
 لما كلفه فحج عليه المالك كما يضمن العاقل ايضا مالا لنفسه بلا ابراع وخبره لانه مؤاخذ  
 بافعاله ونحوه القصد غير معتبر في حقوق العباد والله اعلم بآثار القسامة  
 وتسمى ايمان ينقسم على قسمين في الذم كذا في القصاص او او جازم بقتل في حقه به اثر القتل  
 من جرح او خروج دم من حادته او عيبا او اخرج او ضرب قتيلا لانه اذا لم يكن  
 به اثر يكون ميتا حيا فلهذا يكون قبل اعذاره ولم يبرأ منه قتيلا لانه لو كان معصوما  
 لعلق الخي به وسقط القتل منه واذا عيولته اى في القتل قبله على يده اى على  
 اهل الخلة قبيد بغيره اى لانه لولا الخي لم يشرط دعواه او بعصم عن ادخل ولا يثبت له  
 قتيلا لانه لا يثبت لوكاله لانه من خلاف امة حتى حلف مشون رجلا منهم حتى اكرم  
 الولي بالثمة ما قتلناه ولا علمنا له ما لا يثبت كل واحد منهم بالثمة ما قتلناه ولا علمنا  
 فاما الجواز انه قتل واحد فنجوز على يديه بالثمة ما قتلناه بغيره ثم قضى على اهلها  
 بالدية اى بدية فالا لانه الكرام تقوم مقام غيرهم والامتناع وهو قتل  
 وما تم خلة كالقبيد في جرحه سطح ثم اكل به اثر القربى كالقبيد لا يثبت لولي ان كان



وعنه ان ياتي ان كان ميتا لم يزل في علة القتل على واحد بعينه او على غيره  
 للمدعي من عداوة ظاهرة او سرية واحدة واحد عدل او جماعة غير عدل ان اهل الحلة  
 قتلوه اختلفت الاوليا وهم من عداوة اهل الحلة قتلوه ويقضي القدر على المدعي عليه  
 سواء كان المدعي بالعدو او بالخطاء وقال ما كان يقضي بالقول ان كان المدعي  
 بالعدو وهو اهل القرية التي كان في وقت قتلهم لم يكن له لو لم يمتهم ثقل من عداوة اهل الحلة  
 لا يكره البين بل يرد على الولي وان حلفوا لا دية عليهم لكان البينة على المدعي  
 والبين على من الكفر بالبين عندنا في القتل يخرجهم عن البين الكافرة فيقول  
 فيجوز القصاص فاذا حلفوا حصل البراءة عن القصاص وانما في البراءة لو جرد القتل  
 بدين اظهرهم وكان عليه السلام جمع بين الدية والقصاص في حديث رواه سهل  
 وحديث رواه زياد بن جهم ثم وكلنا جميع عريضة الدعوى فان قيل قلنا  
 اني جسد على تمام الخلق باهر الشرف فان قيل قلنا قلنا قلنا قلنا قلنا قلنا قلنا  
 كثر من البين الى ان يتم تحصيل ما روي ان عمر بن الخطاب في القامة وانا  
 اليه تسعة واربعون رجلا فكر البين على رجل واحد منهم من عداوة اهل الحلة وانا  
 بالدية وعمر بن الخطاب في مثل ذلك كان البين واجبا بنية فيه فاجابوا ما كان  
 ولا يملك فيه الموت على العداوة البينة ثم قيل فيه استظام امر الدم فان  
 كان القدر كما ملاحا وادوا ولو كان تكرر على احدهم قلنا في ذلك لا يملك القتل  
 لضرورة الاحكام وفي كل جرح جرح في البين فانه حتى لانه تعظيما  
 للدم والدم وكرهنا جميع بينه وبين الدية بخلاف القول في الاموال لان البين يدل  
 على اصل حقه وكرهنا بسقط بئذ المدعي وفيما نحن فيه لا بسقط بين الدية بهذا  
 الذي ذكرناه اذا ادعى الولي القتل على جميع اهل الحلة وكذا اذا ادعى على بعض  
 لا باعيانهم فالمدعي بالعدو او الخطاء لانهم لا يتبعون عن الساكنة ومن قال لهم  
 قلنا قلنا استشهاده من عداوة اهل الحلة قالوا قلنا ولا عرف له قالوا غير ذلك قالوا  
 في القدر لا تميز بينا سقا الحفوة عن بقول القائلين على ما ذكرناه

لما اقر بالقتل صار مستثنى عن البين بقي حكم من سواه فحلف عليه وان ادعى  
 الولي القتل على غيره سقطت عنهم البينة اذا ادعى ولي القتل القتل على رجل  
 من غير اهل الحلة كان ذلك براءة من اهل الحلة حتى لا يسمع دعواه بعد ذلك  
 ولا يقبل ثبوتها عليهم على غير وجه البينة اذا ادعى الولي على غير اهل الحلة وشهدت اهل  
 من اهل الحلة لم يقبل عندنا في حفته خلافا لهما ومما لا يقبل لانهم كانوا بعدوا ان  
 يصيروا خصما وقد يطل يد عن الولي القتل على غيره فتقبل ثبوتها عليهم كالمكره  
 بالخصوص اذا اقر قبل الخصومة وانما انهم خصما بانه المهم بالدين المستحق للعداوة  
 منهم فلا يقبل ثبوتها عليهم وان خرجوا من الخصومة كالوصي اذا خرج من الرضاية  
 بعد ما قبلها لم يثبت ولا على بعضهم ان ادعاه اجماعا لانه الخصومة قائمة  
 مع الكل على ما ذكره والى يهدد بغيره على نفسه فيكون منها ما وجدوا كثر البين  
 او نقصه مع الراس كجرحه في كل دوافعه على صفة فيكون انما يلبس  
 من اهل الخول الصحيح واليهين قولوا اعادة وبعد لانه انما اهل النقرة  
 والبين على اهلها والى اهلها امة ولا دية في حقه لا لغيره لان القتل في القتل  
 وفيه لا يستقبل وانما مات حقت النقرة في مثلها فامة ولا غرامة لان الغرامة  
 تصنع فعال العداوة والى اهلها اهل القتل منهم فلا بد ان يكون بالميت يستلزم  
 على انه قبل ذلك كان يكون به جرحا وانما ضرب بغيره فاذ لم يكن به شئ  
 من ان لا يكون بفعل العداوة يكون قتيلا او يخرج الدم منه والعداوة ودمه  
 او دمه لانه هذه الحار يخرج من الدم عادة فلا يستلزم به على انه قبل  
 بخلافه اذا اخرج الدم من عينه او ذنبه لانه لا يخرج عادة الا من ثمة الضرب  
 فيكون قبلها لا يجرى على احكامه او جرحا قل من نقصه ولو من الراس او نقصه  
 من جرحا بالسطح فلا يجرى عليهم لانهم لا يحكم عن النقرة قد ورد في البدن  
 ولكن لا ان حكم الكل جرحا عليه حكمه تعظيما لا ادنى ولا اقل ليس مناه فلا  
 يلحق به كروان وجد على اية يسوقها رجل بالدية على قلته دون اهل الحلة

اعطيه

لأنه في يده فصار كما إذا كان في دارة وكذا لو كان يعود كما لو كان  
اجتمعوا عليهم لأن التنبيل في أيديهم فصار كما إذا وجد في ديارهم وإن وجد  
على دابة بين قريتين فعلى أيهما كان رويان التنبيل عليهم أو في قتل وجد  
بين قريتين فاحر إن يرفع ويحرم من أرضه أنه لما كتب إليه في القتل الذي وجد بين  
واحدة وأخرى بين قريتين فوجد القتل له واحدة أفرقتهم عليهم أفرقت  
قبل هذا القول على ما إذا كان بحيث يبلغ أصل الصوت لأنه إذا كان له  
القصة يلحقه القوت فيمكنهم التفرقة وقد فسرنا وإن وجد في دار نفسه على عاقلة  
أي قريته على عاقلة لو رشت عند أبي حنيفة وهو عند أبي حنيفة لأنه لا يرفع  
حين وجد الحرج فيجب كونه قتل فم يكون هذا لأنه إن القاتل متاعا جازيا على  
ظهور القتل فلهذا لا يرفع في الدية من مات قبل ذلك فلهذا لا يرفع الدار لو رشت  
فيجب على عاقلة خلاف المكاتب إذا وجد قتل في دار نفسه لأن حال ظهور قتل يثبت الدية  
على حكم ماله فحيث كونه قتل نفسه في يده رده وإن وجد في داره إن جعل القاتل  
وعلى عاقلة الذرية لأن نصرتهم وقوتهم وإن كان العاقلة حصنوا رايه يكون  
في القاتل منه أيضا حكما لا يرفع يوسف والأكررت عليه أي إن كانوا غيبا فالقتل  
على ريت الذرية على أبي حنيفة وهو عند أبي حنيفة وهو عند أبي حنيفة  
لأنه على عاقلة لأن ريت الذرية لا يرفع غيره فلا يرفع غيره فيها كمال الحلة  
لا يرفع ريتهم في دارهم ولا يرفع ريتهم في دارهم نصرة البقعة كما يرفع صاحب الدار  
فإن أركونه في القاتل والقائمة على المكاتب دون السكان عند أبي حنيفة  
وقول محمد بن يوسف بن يوسف بن يوسف لأن ولادة التنبيل كما يكون بالكنة يكون  
بالملك لا ترى أنه عليه السلام جعل القاتل والدية على اليهود وإن كانوا رشتا  
مخبرين وتكره أن المالك يرفع من يفرقة البقعة دون السكان لأن سكن المالك  
الزوم وتكرههم إذا روم فكانت ولادة التنبيل لهم فيجوز التفتيشهم وأما  
أهل بيته فلهذا عليه السلام أفرقتهم على أملاكهم فكان يأخذ منهم على وجه الخراج

وهي على أهل الحطة ولو باع منهم واحد دون المستترين وهذا قول أبي حنيفة  
ومحمد بن عذرة على المستترين أيضا أي وقال أبو يوسف الكل مستتر كون لأن القاتل  
أما كجبة الحفظ فمعه له ولادة الحفظ وهذا الطريق كجها بئنا نصرة والولاء  
باعتبار الملك قد استورا فيه وتكره أن صاحب الحفظ هو الخلف نصرة البقعة  
وهو المتعارف لأنه أصل والمستتر في ولاية القاتل إلى أصله وقيل الوجه  
بأنه في ذلك على ما استأجر الكوفة وإن لم يبيع من أهل الحطة أحد لأن ما عاينهم فهو  
على المستترين لأن الولاية القاتل بهم وأحصلت لهم زوال خبرتهم عنهم أو أنهم  
وإن بيعت دارهم لم يرفع حتى وجد قتل فعلى عاقلة البائع وعند محمد بن علي  
وفي البيع في داره لا يرفع على أبي حنيفة لأنه على عاقلة الذي في يده وعند محمد بن علي  
يبيع الملك أي على قلة الذي يبيع له لأنه إنما الزل على باعنا التفتيش الحفظ  
ولا يرفع البائع في ولاية الحفظ والولاية تستأجر الملك كنهذا كان الدية في هذا  
على صاحب الدار دون المودع والمكاتب المستتر في قبيل القاتل في البيع وفي المودع وفي الجار  
يعتبر قرار الملك كما في صدقة الفطر وكذا في القدر على الحفظ باليد لا بالملك لا ترى  
أنه يرفع على الحفظ باليد بدون الملك لا يرفع بالملك دون اليد وفي البيات  
اليد لا يرفع قبل القبض وكذا في ما فيه الجار قبل القبض لأنه دون البائع ولو كان المبيع  
في يد المستتر ولا الجار فهو خاص بالناس به بغيره ولو كان الجار لا يرفع فهو غيره  
مضمون عليه البيعة كالمقصود بغيره أو بغيره على الحفظ ولا ترى عاقلة  
في اليد لا يرفع ما نهاله لأنه لا يرفع الملك صاحب اليد حتى تعقل العواقل عنه واليد  
وإن كان دليلا على الملك وكثرة محتملة فلا يرفع الجار الدية على عاقلة كما لا يرفع  
لاستحقاق الشفعة في الدار المشفوعة فلا يرفع ما نهاله البيعة وإن وجد في دار  
مستكره سها ما يرفع تصرفه بالرجل عنه بالرجل لا يرفع ما يرفع ما يرفع ما يرفع  
على الروس أي على راس الرجل لأن صاحب القليل راس صاحب الكثرة في التفتيش  
فكانوا سواء في الحفظ والتفتيش فيكون على عدد الرؤوس ثمرة الشفعة كذا في اليد





قال المتأخرون والمادة تدخل في العقل مع العاقلة في هذه المسئلة لانا انزلنا  
 قائله والعاقلة تشارك العاقلة ولو وجد في ارض رجل في جنبة قبر ليس  
 صاحب الارض من اهل الارض فلو على صاحب الارض لانه احدى بنصره ارضه من اهل القرية  
 وكذا في المولى القليل على رجل من اهل الحلة بعينه فالق والقرية في اهل الارض  
 والقرية انما وجبت على اهل الحلة بازلهم منزلة القائلين والقرية كما في المسائل  
 بان جميع معقولة وهي القرية والعاقلة من يورثها هم اهل الديوان في الجبل  
 الذين كتبوا فيهم في الديوان بعد انما عندنا في اهل القرية لانه  
 كان كذا كذا على يد رسول الله عليه السلام ولا نسخ بعده لانه عزه فيهم ما دون  
 الدواوين جعل العقل على اهل الديوان بحسب القضاية وهذا لا يكون نسخا بل كذا في  
 ان العقل على اهل القرية وقد كانت بالانواع بالقرية وكذا قصارت في عهد  
 بالديوان وكذا لو كانت بالقرية فالعقل على اهل القرية وان كان الحاكم منهم  
 يؤخذ فيهم في تلك سنين وكذا ما في في المال بالانواع في الارض  
 يؤخذ في تلك سنين عندها وعندنا في حال فان خرجت عطايا في اقل  
 او اكثر من تلك سنين اخذ منها آمان اعطيت على يانك سنين بعد القضا  
 بالقرية في سنة واحدة عطايا وفي اربع سنين يؤخذ في سنة واحدة وارض  
 ومن لم يكن منهم فاعطيت قبيلته يؤخذ منهم في تلك سنين في كل واحد ثلثه درهم  
 او اربعة كل سنة درهم او درهم وثلث لا ازيد وهو الحق انما قاله في الارض  
 لان رواية القدر في لانه لا يرا والمواد على اربعة دراهم في كل سنة لكن في الحق  
 انه لا يرا على اربعة دراهم في ثلثه كذا في الحق وعندنا في حق كذا في كل واحد  
 نصف دراهم وقل في كل سنة ثلثه دراهم واربعة فان لم تطلع القبيلة  
 لذلك فيم اليه في القضا بالانواع في ثلثه كذا في القضا بالانواع في ثلثه كذا في القضا  
 لمصلحة القضا في ثلثه كذا في القضا بالانواع في ثلثه كذا في القضا بالانواع في ثلثه كذا في القضا  
 ثم بنوهم واما الالباء فيل فيه بنوهم وقل لا يظنون لان

لنفي الحجج حتى لا يصيب كل واحد كثر من ثلثه او اربعة وفيه المعنى انما يتحقق  
 عند الكثرة والالباء والاربعة والايكثرون والاعلى كذا فيهم لانه هو اعلى من  
 الاخره ومواخذة غيره وقال ان في الحق كذا في القضا بالانواع في ثلثه كذا في القضا  
 بالقرية في ثلثه كذا في القضا بالانواع في ثلثه كذا في القضا بالانواع في ثلثه كذا في القضا  
 ايجاز الجوز ولو كان الحاطي معذورا فانه في ثلثه كذا في القضا بالانواع في ثلثه كذا في القضا  
 وزرا حوى وان كان ممن ينشأ من باحرف وبالحلف فاعطيت اهل القرية  
 او حلف والقرية صلة كما قال كذا في القضا بالانواع في ثلثه كذا في القضا بالانواع في ثلثه كذا في القضا  
 امولهم والقرية ثلث سنين روى عن النبي عليه السلام وكذا في غيرهم فيهم  
 وعاقلة المعقولة ومولاه في المولات مولاه وعاقلة اهل القرية في ثلثه كذا في القضا  
 لان القرية فيهم ويؤخذ في ثلثه كذا في القضا بالانواع في ثلثه كذا في القضا بالانواع في ثلثه كذا في القضا  
 مولاه وقبيلته لانه ينشأ من باحرف وبالحلف فاعطيت اهل القرية في ثلثه كذا في القضا  
 في المولات وعاقلة مولاه في ثلثه كذا في القضا بالانواع في ثلثه كذا في القضا بالانواع في ثلثه كذا في القضا  
 فان عطلوا عنه ثم ادعوا لاربعة حجت عاقلة الام بما اوتت على عاقلة الام  
 في ثلث سنين من يوم نفي القضا لانه قبيلته ان القرية واجبة فيهم  
 لان عند الاكثاب من ان النسب لم يكن كان تابا من اربع حجت بطل الدعاء بالاكثاب  
 ومن طهر من الاصل فيقوم الام فاعطوا كما كان واجبا على قوم الارض فيهم  
 لانهم مضطرون في ذلك في اعطيت العاقلة ما وجب في القضا بالانواع في ثلثه كذا في القضا  
 قوله عليه السلام في حديث ابن مالك في المولات في ثلثه كذا في القضا بالانواع في ثلثه كذا في القضا  
 لا وجه له الا بعد اولى الحجت في ثلثه كذا في القضا بالانواع في ثلثه كذا في القضا بالانواع في ثلثه كذا في القضا  
 بصلح واعترف لقوله عليه السلام لا تعقل العاقلة عدا ولا عدا ولا صلح ولا اعتراف  
 ولا ما دون ارض الموضحة وهو نصف القرية ولانه لا تناقض بالعباد والاقارب  
 والصلح لا يرا ان العاقلة لقوله بالولاية عنهم الا في صدقوه في الاقرار لانه ثبت  
 بتقاضيهم ولا امتناع كان في حقهم ولا في عليهم ولا في انفسهم او ثبت بالبنية لان ما  
 ثبت بها





أما الأول فملائكة الوصية استعماله من وجه لأنه يجعله خليفة في بعض ما له  
والجدير صلي خليفة في المارث فكذا في الوصية في حق الله أنه يرثه بالبر  
لما فيه بمعنى التملك لا التملك العينية لأنه تملكه بمعنى لا ولاية لاحد عليه تملكه  
شيئا لأنه تملكه أما الثاني فملائكة بعض الوجود إذا الكلام فيما إذا علم وجوده  
وقد الوصية وبأنها أوضح الحاجة للثبوت وعجزه وكذا يقع في المجرى كالمرة  
فملائك يقع في الموجود ولو كان أوصى بأمته دون تحت الوصية والاشتمال  
لأن اسم الجارية لا يشترط الحل لفظي ولكنه يعني بالاطلاق تبعاً فإذا افرد  
الأم بالوصية يقع أفراداً ولأنه يقع أفراد الحل بالوصية فما استثنى منه  
في هذا هو الأصل أن ما يقع أفراداً بالبعد يقع استثناء منه إذا فرغ منها  
وما لا يقع أفراداً بالبعد لا يقع استثناء منه وقد عرفت البيوع ولا بد في الوصية  
من القبول ويعبر بعد موت الموصي قبل اعتبار رابطة القبول في حياته فذلك  
باطل لأن آوان ثبوت حكم بعد الموت المتعلقة به فلا يعبر فيها إلا بعد قبول العقد  
بوجه يكمل الموت الموصي له بعد موت الموصي قبل القبول في حال الموصي به في وقت  
استحقاقه والقبول له بطل الوصية كما يشاء أن الملك موقوف على القبول فصار كونه  
المستحق قبل قبوله بعد الجبايل بائع وجب الاستحقاق أن الوصية من جانب الموصي قد تم  
بموتها كما لا بد حكمه الفسخ من جهة آوان ثبوتها الموصي له فإذا مات دخل في ملكه كما في البيع  
المستوفى وفي الجبايل متى إذا مات قبل الإجازة فمالكها وصيها ولو كانت تحت  
مخاضها ولا يصح فمضيق لأنه تبرع والقبول ليس من أهله ولأن قوله غير ملزم ولا مكاتب  
وان أمركه قال لأن ماله لا يقبل التبرع وقيل على قول أبي حنيفة رد الفسخ وعندنا  
فسخ رد الرها إلى مكانه يستول كل مملوك ماله كما استقبل فهو من مملوكه فكذا في الحل  
فيما على موهوب وعرف موهوبه والوصية موهوبة عن الدين لأن الدين عند  
على الوصية لأنه إتهم الحاجتين فماتت فمضيق والوصية تبرع وأبدى سبداً ما لم قالهم  
فلا يخرج من مخرج سبداً ما لم قالهم لأن الغرامة لأنه لم يبيع الدين فمضيق الوصية

على المشرع في حاجته إليها والموصي أن يرجع في وصيته قولاً بأن قال رجعت  
أو قطعاً يقطع حق الملك في العصب بقطع النصب في طاعة وزير الملك عليه السلام  
وان استمره أو رجع بعد ذلك وكل تعرفه أو جبراً قال ملك الموصي فهو رجوعهما  
إذا باع العين الموصية به ثم اشتراها أو وهبها ثم رجع فيها لأنه الوصية لا تنفذ إلا في ملكه  
فإذا أزالها كان رجوعاً أو لو رجع الموصي به زيادة لا يمكن التسليم له بها كالتسليم  
والاستلام الدار والحسن بالقطن وقطع الثوب وقد رجعت لأنه الرجوع  
إلى حاجته عادة فصار هذا المعنى أصلاً أيضاً لا غسل الثوب الموصي به لأن زيادة  
أن يعلو ثوب غيره بفعله عادة فكان تقريراً أو كفضيل الدار الموصي بها أو بعدد بها  
لأنه لفرق في السابع والمجهر ليس رجوع عند خبر حكماً لا يوجب قال أبو يوسف  
يكون رجوعاً لأن الرجوع في الشيء في الحال والمجهر في الشيء في الحال والمالين فلو لم يكن  
رجوعاً والمجهر بأن المجهر في الشيء في الحال ولا ينفى في الحال من زوجه ذلك وإذا كان كالمالين  
في الحال كالمجهر ولو أن الرجوع أنبات في المائتين وفي في الحال والمجهر في  
في المائتين والحال فلا يكون رجوعاً حقيقة وإنما لا يكون مجزئاً لفرق ولا قوله  
أخوت الوصية لأن الأخير ليس هو كآخر خبر الدين فمضيق إذا قال تركت لأنه عملاً  
أو كل وصية وصيت بها فمضيق أن يبرأ أو يبرأ الأكون رجوعاً لأن الموصي  
يستدعي بما لا يصلح عملاً إذا قال قال في مالي طاعة لأنه لا يبرأ من المائتين ولو قال أو  
بني فمضيق أن يكون رجوعاً لأن اللفظ يدل على قطع الشر كونه مملوكاً إذا أوصى به  
لرجل ثم أوصى به لآخر لأن المولى كمال الشر كونه واللفظ ضالحي لها وكذلك إذا قال  
هو فمضيق أن يكون رجوعاً لأنه الأول لما يشاء ويكون وصية لوارث وقد ذكرنا  
حكمه لأن يكون فمضيق الثاني من حيث حقيقة وصية فالوصية للأولى على حالها لأن الوصية  
الأولى إنما تبطل بغيره وركونه للمائتين ولم يمتنع في الأولى ولو كان فمضيق  
قال تركت فيما مات قبل موت الموصي فهو للوارث لأن بطلان الوصية بين الأول والرجوع  
وان كان في الموت فمضيق بطلان الوصية لاحتياطية كغيره بعد أن يذهب









وان قال بغير دليل وعرف بالنصف الحق لان نصيب هذا الاصل ان يكون لكل واحد من  
نصف الثلثة مائة وان لم يدرى الا ترى ان في ثلث مائة اقلان وكنت كالمثلث  
ولو قال ثلث مائة بين فلان وكنت لم يستحق الثلث وان اوصيه بثلث مائة او اقل  
فان نصيب ثلث مائة عند الموت لان الوصية عند سخط من مائة الى ما بعد الموت  
وبقيت حكمه بعد موت مائة عند الموت لا قبله وكذا اذا كان لفلان في ثلث مائة  
ثم اكتب ما لم يثبت وان بثلث مائة ولا غنى له او كان في ثلث مائة قبل موته بثلث  
لما ذكرناه ان الجاهل بالموت فيعتبر قويا من حيثة وتبني الوصية تعلقت بالعين  
في بطلانها عند الموت وان استغنى عما تم مات تحت في الصحيح حتى قال الصحيح  
ان الوصية تنسخ لان لو كان بلفظ المال لم ينفذ اذا كان بكم نوعه وهذا لان  
وجوده قبل الموت فبطلت المعية قويا عند الموت وان اوصيه بثلث مائة او اقل  
فله بغيره اى بغيره ثلث مائة لان ما اوصاه له المال علم ان مراده الوصية بالثبات  
اذا ما لم يوجد في مائة او اوصيه بثلث مائة ولم يصفه له الا ولا غنى له قبل ان  
لا تصح لان المصحح اوصاه له المال وبنده باعتبار صورة الشاه ومعه ما وقيل في  
لان ما ذكرناه ان الوصية بثلث مائة علم ان مراده ثلث مائة بطلت لو كانت من عينة  
ولا غنى له لان ما اوصاه له الغنى علم ان مراده ثلث مائة حيث جعله بغيره  
تخلط ما اذا اوصاه له المال وعلى هذا يخرج كثير من المسائل وان اوصيه بثلث مائة  
لاقرات اولاد وبنين ثلث وللفقراء والمساكين ثلثين ثلثه اوصاه بثلث  
فريق حسن وهذا عند ابي حنيفة ربه واجبه ثلث او عند محمد ثلثه اسباغ لكل  
فريق سبعان اى وعند محمد ربه اى بثلث على سبعة اسهم لهم ثلثه وكل فريق  
سهمان واصطفا ان الوصية لاقرات اولاد جارية والفقراء والمساكين ثلث  
فريقهم في الزكاة وتقدره ان المذكور لفظه وادناه في الميراث اثنان في ثلث  
في القرآن فكان في كل فريق اثنان وقرات الاولاد ثلثه فلما يقسم على سبعة  
ولهم ان الجميع المصحح بالالف واللام براديه لغيره ثلث اولادى مع احتمال الكل

لاستماعه عند صرفه الى الكل فيعبر عن كل فريق واحد والثلث للثلث فيبلغ  
الحسب خمسة وان اوصيه بثلث مائة الزيد والفقراء فله نصفه ولهم نصفه عند  
وعند محمد له ثلثه ولهم الثلث ولو اوصيه بثلث مائة لغيره اى بغيره اى بغيره اى  
وعنده لا يبرق الا الى المسكينين بما اوصاه بثلث مائة وان اوصيه بثلث مائة الزيد وبناته  
لهم وجم قال ليكر ان شرك معهما فله ثلث الكل اى ثلث ثلث مائة اى الثلث لثلاث  
لقد ذكرنا ان ثلث مائة بين الكل باقله والاخذ بالمال لان نصيب كل واحد من ثلث مائة  
تختلف ما اذا اوصيه رجل بثلث مائة ولا يفرق بين ثلثين ثم قال لا يفرق بين ثلثين ولا يفرق  
تحقيق المسألة في بطلانها عند الموت والمساكين ثلث مائة على كل واحد نصيب  
علم باللفظ بغير الامكان ولو بثلث مائة الزيد وجب له لغيره وثلثه نصف الكل منها  
لما ذكرناه وان قال فلان على بن قصده فله ثلثه فله ثلثه فان كان له ثلث  
الى الثلث قبله السخى وانما القياس لا يصدق لان الاقرار بالجهل وان كان صحيحا  
لكنه لا يحكم به الا بالبيان وقوله قصده فله ثلثه اى ان لا يصدق  
الا بغيره فله ثلث مائة اقرارا مطلقا فلا يجزئ وجه الاحتجاج انما العلم ان من قصده  
على الورثة وقد امكن تنفيذ قصده بطريق الوصية وقد جازى اليه بثلث مائة  
عليه دون مقداره سعيانه في فريضة فله ثلث مائة جعل التقدير فيها الى الورثة  
كانت قال اذا جاءك فلان وادعى شيئا فاعطوه في ما لم يثبتوا وبه حجة في الثلث  
فله الثلث على الثلث وان الزيادة فان اوصى مع ذلك وصايا او اقلها على  
فصدوه عن ثلث ثلث اهلها وثلثان للورثة لان ميراثهم معلوم وكذا الوصايا معلومة  
وهذا الجوهل فلان اوصى المعلوم فصدوه عن المعلوم وفي الاقرار بالجهل اوصى  
اجل الفرق بين خبر يكون اعلم عند ارضاء المصحح والاصح والآخر الذي خصا ما وصاه  
بثلث مائة في الفضل اذا اوصاه بثلث مائة او اقلها او اقلها او اقلها او اقلها  
من غير ما رعد وبيان الكل اى لا يفرق بين الوصايا والورثة فصدوه بثلث مائة  
هذا من حق المسخى وصية وفي التنفيذ فاذا اقر كل واحد من الورثة في الثلث وبناته  
بما اوصاه في التنفيذ

فيؤخذ انما الصواب ان يثبت ما اقره به والورثة بشانهم اقره به وتنفذ اقرار  
 كل واحد منهم في نفسه وحده وتختلف كل على العلم به على الزيادة على ما اقره به على  
 كل قريب منهم البين على العلم ان اقرى المتولى زيادة على ذلك لانه يكتف على ما جوى  
 بينه وبين غيره وان اوصى اجاب لو اقره ولا يجنب في تلك المنة نصفه والاربع  
 المتوارث لانه اوصى بما يملكه الموصي به وبما لا يملكه في الاول ويطلق في الثاني فيكون  
 ما اذا اوصى في مئة لانه الميت ليس له الورثة فلا يصح في اقراره فيكون الكل للحي  
 والمتوارث ما يملكه او نصفه باقراره الورثة فافترقا وان اوصى لكل من الثلثة  
 بنحوه في مئة وثلثة جند ووسط وردي فصاع لورثة لم يتركها وهو الورثة  
 فتقول ان كل واحد من الثلثة اوصى في مئة لورث الكل واحد بعينه الثلثة  
 هو كل واحد من الثلثة في مئة لا وجوب له في مئة الثلثة في مئة الثلثة في مئة  
 فان سلموا ما جنى زال المانع وهو جند في مئة الثلثة في مئة الثلثة في مئة  
 رديهما ولذي الوسط ثلث كل منهما في مئة الثلثة في مئة الثلثة في مئة  
 في الردي يتبعون لانه امان يكون وسطا ورديا ولا وجوب له في مئة الثلثة في مئة  
 لا حق له في الثلثة الباقي يتبعون لانه امان يكون وسطا ورديا ولا وجوب له في مئة  
 ان يكون الردي هو الردي لا الصانع في مئة الثلثة في مئة الثلثة في مئة  
 الادون لم يبق الا الثلثة في مئة الثلثة في مئة الثلثة في مئة الثلثة في مئة  
 وان اوصى بسبع مائة من مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة  
 البتة في نصيب الموصي به لورثة الموصي به في مئة الثلثة في مئة الثلثة في مئة  
 والا اثنى ان لم يقع في نصيبه بل وقع في نصيبه كماله في مئة الثلثة في مئة  
 عند جملته وعند جملته قدر نصف درعه اى قدر درع نصف البتة واولاها مائة مائة  
 في المخطول والاقرار كالوصية على الخلاف حتى لو اقر بسبع مائة من مائة مائة مائة  
 يورثه كماله ان وقع البتة في نصيبه او في نصيبه في نصيبه جملته او في نصيبه  
 وعند جملته يورثه لانه لم ينفذ او قدر نصفه وقيل لا خلاف فيه لم ينفذ وهو الخار

والورثة

والورثة ان الاقرار بملك الغير صحيح حتى من اقر بملك الغير لغيره لم يملكه بوجه التسليم  
 الى المتولى او الوصية بملك الغير حتى لو ملكه بوجه الوجوه لم يملكه بوجه التسليم  
 ولا ينفذ وان اوصى بالثمن من مال غيره فله بالاجازة بعد موت  
 الموصي والامتنع بعد الاجازة لانه ينفذ بغيره في مئة الثلثة في مئة الثلثة في مئة  
 اجازة يكون تبرعا منه ايضا فله ان يمنع التسليم بملك الورثة لو اجازوا  
 ما زاد على الثلثة لان الوصية في مئة الثلثة في مئة الثلثة في مئة الثلثة في مئة  
 حتى الورثة فان اجازوا ما سقط حقهم في مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة  
 احد الابنين بعد اوصى به بثلثة ثلثة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة  
 والقياس ان يعطيه نصف في مئة وهو قول زفر لانه اقراره بالثلثة في مئة مئة  
 اياه وجعل الثلثة اذ اقر بثلثة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة  
 باقية فلو لم يرد بعد موتها اثنى الامة للوصية او ولد له الموصي لانه خرجا من الثلثة  
 والا اخذ الثلثة منها ثم منه بعد اقراره بثلثة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة  
 على السواء اى باخذ مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة  
 ثلثا مئة  
 وما بين ثلث المال ربعا مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة  
 ثلث كل مئة  
 للغير فان كان في الثلثة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة  
 هو الذي اوجب حكمه في الحال والمضيق للموت اوجب حكمه بعد موته كان حرة  
 بعد موته وهو لورثه بعد موته في الثلثة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة  
 ينفذ في مئة  
 ويكون فيه الثلثة حتى اقراره بالثلثة في مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة مئة  
 بغيره لانه ينفذ في مئة  
 اما المثلث في الموت فيعتبر بالثلثة سواء كان في زمن الصحة او زمن المرض حتى



ورحل حتى من كالحية لانه بالبرهان انه لا حق لاحد في ما له الحق  
 في موت الموت والحياة والكفارة والبرية وصية في اعتباره من الثلث الحكم  
 لانه الحقيقة لا تأكل الجا بعد الموت وهذا الحق غير مضاف واعتباره من الثلث  
 لتعلق حق الورثة فان اعتنق وجا با وضاع الثلث عنهما بالحياة او حتى  
 ان قد مات دهما سواء ان اخوت متوثة الحياة ثم الاعاوج باع عند القيمة  
 ما كان ثم اعتنق عند القيمة لانه لا مان لهما ليعرف الثلث الى الحياة  
 وبقي المعتنق في كل قيمة وصورة العكس في حق العبد الذي قيمته ما يبيع  
 الذي قيمته ما يبتاع بغير الثلث وهو لما يبيع النصفين فالعبد يبيع  
 نصفه بما يبيع في نصف بعتة وصاحب الحياة باع هذا العبد لآخر بما يبيع  
 وفي الحياة باع وقال المعتنق اولى في المسئلة وقال زفر الاول اولى لانه  
 لكل منهما الحق في قوة العتق لا يملك النسخ والحياة معا وضعت في يد باع  
 وله ان العتق اولى لانه لا يملك النسخ والحياة باع يملك ولا يعتبر بالتعدي  
 في الذكر لانه لا يوجد البعد في التوبة ولان الحياة اقوى لانه ثابتة  
 في صحت المبدأ وضعت فكان تبتعا بمعاها لا بصيغة ولا اعتنا بغير صيغة ومنه  
 فاذا وجدت الحياة باع اولاد في الضعف واذا وجد العتق اولا وهو لا يملك  
 النسخ كان في ضرر ورر للمراحمه وان اعتنق بغير ما يبيع نصف الما ولا نصف  
 بين العتق والاخره وان حابا بين عتقين نصف للحياة ونصف للعتق  
 وعند هذا العتق اولى في الجميع لانه لا يملك النسخ على ما ذكرنا وان اوصى بان  
 يعتق عنه بانه لما يبيع عبد فملك تروهم بطلت الوصية عند بيعه عند هذا  
 بعتن جالقي لانه وصية بغير قرينة فيجوز تقيدها كما امكن اعتبارا بالوصية بالحج وله  
 انه وصية بعتن بعد بعتن في مكانة وتقيدها فيجوز تقيدها في مكانة بعتن الوصية  
 وذلك لا يجوز بخلاف الوصية بالبيع ولو كان العتق في حق جالقي اجماعا لانه اقوى  
 من حق العتق بعتن لم يتبدل وصار كما اذا اوصى رجل بانه فربك بعضا

قد رفع اليه وقبل هذه المسئلة بانه اصل الحق في حياته وهو ان العتق  
 حق الله تعالى عند حاجته لقبول الشهاده عليه عند حاجته في دعوى لم يتبدل الحق  
 وعند حق العبد حتى لا يقبل البتة عليه بغير دعوى فالحق في المسئلة وهذا  
 وتبطل الوصية بعتن عبده لو جئ بعد موت بعتن بعتن بها لان الزم قد رفع بها  
 ان حق ولي الجماعة مقدم على حق الموصي فكذلك على حق الموصي لانه يملك ما يبيع  
 الا ان ملكه فيه باق وانما يزل بالرفع فاذا خرج بعتن ملكه بطلت الوصية كما  
 اذا باع على نفسه او وارثه بعد موته وان قد يملك اي فان فداه الوصية كل الفدا  
 في كلهم لانهم هم الذين التزموه بارتد الوصية لان العبد ظهر عند الجماعة بالفدا  
 فانه لم يخرج فينفذ الوصية ولو اوصى لزيد بثلث له وبكرت عدا فاذ على يد عتقه  
 في الصحة والوارث عتقه في المرض والقول للموارث ولا يبي زيدا لان يفضل  
 الثلث عن قيمته او بعهن على وعده لان الموصي لم يبي حتى ياتي ثلث باق في كل سنة  
 بعد العتق لان العتق في الصحة ليس بعتن وكذا ينقل جميع المال والوارث بغير  
 لان مدعاه العتق في المرض وهو وصية والعتق في المرض مقدم على الوصية بثلث المال  
 فكان حكم القول للمكراع البين ولان العتق حادث والحادث تصانف في قوله  
 الاوقات للعتق بها فكان الحكم بطل الموارث فيكون القول بغير البين  
 الا ان يفضل في الثلث سبي على قيمة العبد لانه لا افرح له ويقوم له البتة ان العتق بثلث  
 لان الثابت بالبتة كالثابت معانية وهو فهم في ما من الالبات لله ولو اوصى  
 رجل على الميت وبنوا والعبد عتقا في وصيته وصلة هذا الموارث بغير العبد في قيمة  
 وتذرع الى العزم عند ايرضا في وصيته وعند بيعه بعتن لابي في سبي لان الذين  
 والعتق في القيمة طرما كما يتبدل الموارث في كلام واحد فصار كما كانا والعتق  
 في الصحة لا يوجد البتة وان كان على المعتنق دين ولكنه ان اتوا بالدين اقوى  
 لانه بعتن جميع المال والارثا بعتن في المرض بعتن الثلث والا فاقوى برفع الاكثر  
 فقتضيت ان يبطل العتق اصله لانه بعد وقوعه لا يملك البطلان فيه من حيث المبدأ













له ما دام في دارنا من مسلم او ذمى لانه ما دام في دار الاسلام فهو في الممالك  
بغيره الذي ذكره الله تعالى في قوله تعالى ومنه في حال حيواته ويخرج بترعه في حيواته  
فكله بعد حياته وعنه اي حنيفة وايه يوسف لانه لا يجوز لانه في اهل الحراني هو  
على قصد الرجوع ويمكن منه ولا يمكن في زيادة المقام على السنة الاباخرية وصحاب  
الرهوار ان لم يكن بهواه فهو كالمسلم في الوصية لانه احراز بسا الاحكام على الظاهر  
والا فكل من ادعى ان كان يكون فهو بمنزلة المرتد فيكون على خلاف المعروف  
في قوله تعالى ان يبين اليه حنيفة وصاحبيه في قوله المدة الاصح انه في قوله وصاحبه انما  
تبقى على الردة بخلاف المرتد لانه يقتل او يسلم ووصية الذي يبعث من الثلث  
والاصح لو اراد ان يكون في الذمى باكثر من الثلث وبعضه رفته لا يجوز اعتبارا  
بالمسلمين لانهم لم يوافقوا الاحكام الاسلام فمما يرجع الى المعاملة ويجوز الذمى من  
غير ملة اى لو كان مختلفا ملة جاز اعتبارا بالارث ان الكهنة ملة واحدة  
لا يجوز في دار الحرب اثنى ولو ادعى لم يفي في دار الاسلام لا يجوز ان الارث من  
تسابق الذميين والوصية الحقة باب الوصية ووجه اوله الى رجل يوافق وجهه  
ورده في حنيفة لا يبرئ لانه الميت في سبيله مفعلا عليه طويح ردة وغيره  
في حيواته او بعد حياته صامغ ورام من جهة غير ردة فكل من اكله يبرئ او بعد  
بغيره يبرئ او يبيع ما له حيث يبيع ردة في غير وجهه لانه لا يضر به لانه في حال  
على العرق بغيره وان رده في وجهه يبرئ لانه مبرع في ذلك فان شاء واعلم عليه  
وان شاء رجع وليس هو في ولاية الزامة العرق ولا غور فيه لانه يمكنه ان يبيع  
غيره فان لم يقبل ولم يرد حقه مات الموصى فهو بمنزلة الموقوف وعدمه اشارة  
قبله ان شاء لم يقبل لان الموصى ليس في الالة الا ان شاء في غير وجهه وان يبيع  
منه التركة لم يبيع الردة وان غير عالم بالايساء لانه ذلك الالة الالة ام يبيع  
وهو معتبر بعد الموت وينفذ البيع لقدره في الوصى سواء علم الايساء  
او لم يعلم فان رده بعد موته لم يقبل صحيح ما لم ينفق ما رده اى ان لم يقبل  
الموتى اليه

ولم يرد حقه مات الموصى فمات بعد موته الا قبل ثم قبل بغيره في قوله تعالى ومنه في حال  
في الالة ام يبيع ردة في حال حيواته ويخرج بترعه في حيواته  
اي حنيفة قال لا قبله فان اخبره بغيره اخبره في يوم موته اجتمعا واما قبل  
بعد ذلك لم يبيع لانه قبل بعد ابطال الوصية وان اوصى العبد او ماسق او كافر  
اخبره القاتل وتصدق به في هذا اللفظ شبه في صحة الوصية لان الاخراج يكون  
بعدها وذكره في حال الاصل ان الوصية باطله قبل موته في جميع هذه القدر  
ان الوصية سبطلت وتقبل في العبد معناه باطل حقيقة لعدم ولايته واستداده  
وفي غير معناه سبطلت وتقبل في الكافر باطل ايضا لعدم ولايته على المسلم ووجه النقطة  
ثم الاخراج ان حصل النظر ثابت لقدره العبد حقيقة وولاية الماسق على اهلها  
قوله لا يبيع الكافر في الجملة الا ان لم يتم النظر ليعتق ولاية العبد على جازة المولى  
ويحتمل من الجرح بعدة والمعاودة الدينية الباعثة للكافر على ترك النظر في حق المسلم  
وانما الماسق بالجملة في حقه في المعاملة في الوصية ويقدم غيره مقامه انما  
لنظره في حال الاصل ان يكون الماسق خروفا عليه في المال او ينفذ عذره في اخراجه  
وتقبل بغيره وان العبد فان كان كل الورثة صغارا صح لانه لا ينفق  
باذن المولى وليس هو عليه بغيره في ينفق لانهم لا يملكون بغيره فكل ما اذا  
كان فيهم كبر وكملان بعد الغير لانه مولى عليه فلم ينفق في غيره خلافا لما اذا  
وان فيهم كبر لم يمل جاعا لانه ماسر ولها عليه نصيب وذلك مما لا يخفى وقال  
لا يبيع في الوجهين لان الولاية المتعقبة فرع الولاية العامة ولو كان الوصى  
عاجزا عند القيام بالوصية ضمن اليه غير ان اقيم اليه في غيره رعاية في المولى  
والورثة وتنفذ لان عليك النظر لحصل بغيره الا في الالهية بغيره وبعض كفاية  
ليتم النظر باعانه غيره وان كان ما دارا امينا لا يخرج وان شك الورثة  
او بعضهم منه ما لم يبرهنه حياته لان ان كان قد يكون كاذبا تخفي على نفسه  
ولو ظهر عند القاتل عجزه اصلا استبدل به غيره رعاية للنظر من الجانبين



وكو كان ~~مستطاعا~~ ~~در~~ على التعريف امينا فيه للبرهان ان يخرج لانه لو اختاره  
كان دون ما انه كان محضا للميت ومرتبة قباؤه اولى ولم يقدّم على الميت  
مع وفور شفعته فاولا ان يقدّمه وكذا اذا عكس الورثة او بعضهم الى العاقبة  
لا ينبغي للميت ان يخرج من جباية لانه استقام والولاية للميت غير انه اذا  
الميتان فاميتان فاما ميتة واحدة وقد قامت ولو كان في الاحياء لا يخرجها  
فبعد بغيره من العاقبة مما به كانت لا وصية له وان اوصى الى الميت لا ينفذ  
اى لم يكن لاحد من ان يتصرف في مال الميت فان تصرف فيه فهو باطل وهذا عندنا في  
الابن والابن ورجب لان في السنة خير من الميت وانما يملكه الحيوان في الحضر والارث  
في السر ومقتضى في مقتضى الميت لان الاجتماع فيه معتد وكره ان يتصرف به احد  
الوكيلين ايضا وقصدا ومن لا يملك بالولاية وانما يجوز بالاعانة وشراء  
حاجة الطفل وقبوله لانه لا يملك في حياته من الميراث والعري وانفراد احداهما  
بذلك حيا بالطلاق ولم يتركه كل من في يده وورثه من معتنه وتنفيذ وصية  
معتنه واعتاق عبده من اى اذا اوصى باعتاق عبده من فاد الوصية بملك  
اعتاق لخدم الاحتياج الى الارزاق وتختلفا اعتاق العبد الخ لغيره من ورثه موصو  
او شراى بغيره فان كان جميعا حال صانع لانه قالنا في حصة الفوت وحصة المال  
بملكه يبيع في يده فكان باطلا عانة ولا يملك الاحتياج فيه الى الركن وسبع ما يخرج  
لان في يده ورثه لا ينفذ وعندنا في يوسف كجوزا لا نفوذ له لان الوصية بملك  
الولاية لا يوصف بغيره لا يخرج في يده لعل واحد من مال كولاية الانواع الاخرين  
واتم ان الولاية تثبت بالتفويض في معنى وصف التفويض وهو وصف الاجتماع والوصو  
شروطه بعد ما يوصى الموصل بالامتنى وليس لواحد كائنه فلم يكن لاحد من ان يتصرف  
دون صاحبها في اتياء معدود كما بيناه فان مات احد الوصيين اقام القام  
بغيره مقامه ان لم يوص له احد اما عندنا فكل من اتياء منها عاجز عن الاخذ  
بالصرف فيعلم القام الى الوصية عند غير الميت واما عندنا في الوصية

فكان

فكان المحتج منها وان كان بعد على التعريف فالموصى قصدا ان يخلقه وصيا متوقفا  
في حقونه وذلك يمكن التمسك بنصبه في آخر ملك الاول وان اوصى الميت منها  
الى المحتج بماز ويتصرف وحده في طاهر الرواية بغيره ما اذا اوصى الى شخص آخر  
لا يحتاج الى التفويض آخر لان رأى الميت باقى حكمه رأى بغيره وصى الوصى  
وصى فالتفويض اى اقامات الوصية واوصى الى آخر فهو وصية في تركته وتركه  
الميت الاول عندنا ونحوه ان اوصى الى الميت وصية في تركته الميت الاول اعتبارا  
بالتوكيد في حالة الحياة والجماع انه يرضى بغيره لا يرى غيره ولما ان الوصى  
يتصرف بولاية منتقلة اليه يملك الاصل الى غيره كالنكاح وكذا ان اوصى الى غيره  
خلقا قالها وتصح قسم الوصية من الورثة الغيب مع الموصل له فلا يجمعون على  
على الموصل له لو يملك حظهم في يد الوصية اى لا ينفذ الوارث وقد يملك في يد الوصية  
لايت ارك الموصل له لان الهلاك بعد تمام القسمة عليه من وقع الهلاك في يده  
لاما سمته معهم عن الموصل له في جميع عليهم بثلث باقى او يملك طه في يد الوصية  
اى لا يصح قسم الوصية مع الورثة على الموصل له العايب في لو يملك اقر له عند الوصية  
كان له ثلث باقى في يد الورثة لان القسمة لم ينفذ عليه مما تولى يتولى التركة  
وباقي عليها والفرق ان الوصية خليفه الميت حتى يترد بالعيب يترد عليه ويغيره  
بمشرارة المورث فكان خليفه في تمام ما فصل الوصية في مال الورثة في يده  
والموصل له يخلو في الميت بملكه لان له ملكا في يد الوصية في يده في يده  
عند غيبته فلم يصح قسمه وصحت القسمة لو قاسمهم واخذ قسطا  
اى وصح قسم القسمة واخذ حصة الموصل لان غايته لو حصر العايب  
وقد يملك المتعين من يده العايب او امين لم يكن له على الورثة سبيل ولا على العايب  
فيما لان الوصية قد تمت قسومات الموصل لقبل القول صار ميراثا لورثته  
ولما في ولاية النظر الى العايبين واقر ان نصيبا بغيره بالنظر في الوصية  
بالج لو قاسم الوصى الورثة فصاع عنه لو اخذ الج ثلث باقى وكذا لو دفعه لغيره





وهو في القياس كالاول لما يتبين من التهمة وجلا الاستحسان ان للثمن ولاية القيد  
 ابتداء وضع آخر اليها برضا بدون شرها دائما فيسقط شرها وتما حوت  
 التعيين عند اتمام الوصية تثبت بطلانها وكذا لو شهد بها الميت معناه  
 اذا شهد ان الميت وصي له فلان وهو يتكلم بها بجران الا انفسها لثمنها  
 بنصفها فقط التركة ولغت شرها الوصية بحال المصنف ان لو شهد بغير  
 الوصية بولاية وصية بغيره في مال الميت وغيره شرها وتما باطله لانها  
 بطلان ولاية المصنف لا نفسها في المصنف وبذلك التكليف في الميت وتحت  
 في غيره ان شهد الوارث بغيره في مال الميت لم يجز وان كان في غيره في الميت جاز  
 وهذا عند ابي حنيفة وروى عنه جعفر الكوفي في قوله لا يثبت لها ولاية  
 المصنف في التركة اذا كانت الورثة كبا رافعت عن التهمة وكذا لا يثبت لها  
 ولاية المصنف وولاية بيع المصنف عند غيبة الوارث فيحقق التهمة بطلانها  
 في غير التركة لانقطاع ولاية وصي الالباق الميت اقامة مقام نفسه في تركته  
 لانه غير ثا وشهد الوصية على الميت جازة لاله ولو بعد الغزل وان لم يحاصم  
 ولو شهد رجلان لا يثبت بينهما المصنف وميت والافان لهما بطلان صحا خلافا لابي حنيفة  
 ولو شهد كل فريق للمصنف الوصية المصنف وتهدا قول ابي حنيفة ومحمد بن  
 ابو يونس لا يقبلان في الدين الصفا وابي حنيفة فيما ذكره الخلفاء من ابي يوسف عن  
 ابي يوسف مثل قول محمد بن قيسه يقول ان الذين يوجبون الذمة في مال الميت  
 فلا شركة وتكره الوصية اجنبية لبعث الدين احداهما ليس في حق الميت التركة  
 وجازة لانه الذين بالموت يتعلق بالتركة اذا الذمة خرجت بالموت وانما  
 لو استوفى احداهما حصة في التركة يشاركه الآخر في حصة الشراة مشبهة  
 حق الشركة فيحقق التهمة بطلان حال جملته المدعيون لانه في الذمة لبعثها  
 لاف الممال فلا يثبت الشركة ولو شهد احد الفريقين للمصنف الوصية جازة ولا  
 له الوصية عند محمد بن ابي لو شهد ان وصي له من الرجلين جازية ولو شهد

ان الميت وصي له من الرجلين بغيره جازة بالانفاق لانه لا شركة  
 خلافا له وان شهد الاخر له بوصية ثلث مال المصنف ان لو شهد الاخر له الوصية  
 او وصي له من الرجلين بغيره وشهد المصنف هو لهما انه وصي لهما وليين بثلث ماله  
 فيها بطلان وكذا لو شهد ان وصي له من الرجلين بثلث ماله في المصنف هو لهما  
 انه وصي له من الرجلين بثلث ماله فالشراة بالولاية لان الشراة في هذه القضية  
 مقبولة للشركة كتاب المصنف هو الذي ذكره في قوله فان كان من احداهما اعتبر به  
 ما كان بيوت من الذي هو غلام وان كان بيوت من الفوج فهو في ذلك البيوت  
 سلكه كيف يكون فقال في حديث بيوت وعنه علي بن محمد بن مسلمة لانه البيوت  
 من ابي حنيفة كان فهو دالة على انه هو المصنف لا على الصحيح والاخر بمنزلة الغيب  
 وان كان مناهما اعتبر لاسبغ لانه في ذلك لانه الاخرى انه المصنف لا على وان استويا  
 في السبغ فهو سلك اي وان كان يخرج منها على الشراة فهو سلك بالانفاق لانه  
 لا يخرج ولا اعتبار بالتركة عند ابي حنيفة خلافا لهما انه لا يثبت له اكثر مما كان  
 علامته قوة ذلك العضو وكونه عضوا اصليا فلكا لا شركة الحكم الكل في اصول الشرعي  
 فيخرج بالكره وكذا ان كثر الخارج وجب له على القوة لانه قد يكون لا يصح وانما  
 وصية في الاخر اذا بلغ فان ظهر بعض علامات الرجلين في ذمة او قدرة  
 على الجماع واحتلام كالرجل رجل لان هذه علامات الاخران وان ظهر بعض  
 علامات النساء من حيض وجب وانما السبغ في قول ابن قيسه وتكلم من الرجلين  
 فاحراز لانه هذه علامات النساء وان لم يظهر في هذه العلامات او تهاوت  
 بهذه العلامات فمشكل اي فيمنع من سبغ كماله لا يحال لانه في السبغ فاذا بلغ كمال  
 واذا قبلت الا حلال اخذ فيها لاحول والادنى في امور الدين وان لا يحكم بشيء  
 حكوم وان في بؤنة فيسبغ بقتل لانه يحال لانه احرارة وليقتل بغيره في الرجال  
 والنساء فلو وقت في صغرهم لا يحال لانه احرارة فيصغرهم اعداء هو احرارهم ومن  
 يحذر فيه فلفه احتيالا لا يحال لانه احرارة وان في صغرهم اعداء هو احرارهم

لاحتمال انه رجل فتفصل صلاته في صنف الشاء فلا يلبس حر او احاطا ولا يلبس  
 في احواله ولا يكسف عند جل ولا احراره ولا يخلو به غير حر من رجل وحراره  
 ولا يلبس حر ولا حر من ولا يحسنه رجل لا احراره بل يتباع احواله من ماله ان كان  
 له مال ولا يقابل بيت المال ثم يتباع غيره في بيت المال في نوع الاستغناء عنها  
 وكل هذه المذكورات لاحتمال انه رجل وحراره فان مات قبل ان يورثه لا يورث  
 اي لا يغسل رجل الا حراره لان حال الغسل غير ثابت بين الرجل والنساء فينبغي  
 في احتمال الحراره بل يتيم بالاعتقاد لعل الغسل ويكفي في حقه اقواب لانه  
 اذا كان انثى فمقتضى سنة وان كان ذكر فمقتضى زيادة على الثلث والارباع  
 ولا يخفى بعد ما راين عمل رجل ولا احراره لاحتمال انه ذكر وانثى ونحو سبعة  
 لانه ان كان انثى ليقوم واجبا وان كان ذكرا فالسجدة لا يفرضه ويضع الرجل  
 ثيابا لا نام ثم يهوي الخنثى لم المراه فيخرج الرجل الاحتمال انه احراره وعظم  
 على المراه لاحتمال انه رجل خنثى ان يصلي عليهم جملته ولو فرق مع رجل في واحد  
 فمعه رجل الخنثى فخلت الرجل الاحتمال انه احراره ويجعل بينهما جزمه المصنف  
 وان كان مع احراره فمعه الخنثى لاحتمال انه رجل ولا يخفى انفسا بين الميراث  
 عند الامام ولو مات ابوه عنه وعن ابن فلان بن سمان وله سهم وهو وانثى  
 عند الميراث الا ان يتبين غير ذلك عند الشعبي النصف المصنفين وهو مائة  
 من سبعة عند الجولوسف ومعه ثمانين عشر عند محمد اي وقال لا ينفق نصف  
 ميراث ذكر ونصف ميراث انثى وهو قول الشعبي واختلفوا في قياس قول الشعبي  
 قال محمد الميراث على ما عليه عشر سهم للمال بن ثلثه وخنثى سهم وقال ابو يوسف  
 المال بينهما على سبعة لابن اربعة وخنثى ثلثه لان الابن سبعة كل الميراث  
 عند الافراد والخنثى سبعة ثلثه الاربع فمعه الاجتماع بينهم ميراثا على قدر  
 حقيقته لا يقرب بثلثه وذلك لغيره اربعة فيكون سبعة ومعه ميراث الخنثى  
 لو كان ذكر او ميراث المال بينهما نصفين وان كان انثى يكون المال بينهما ثلثا

اجتماعا الى اصل له ثلث ونصف واقل في كل سنة في حال المال بينهما نصفين  
 وفي حال ثلثا الخنثى سهم والابن اربعة فمعه الخنثى ثمانين ميراثا في كل سنة  
 في سهم الزايد في نصف يكون له سهم ونصف فان كسر ما ضعف الزوال اكثر فميراث  
 من انثى عشر الخنثى سهم والابن سبعة ولا يجوز نصفه بان الحاجة ميراثا لثبات المال  
 ابتداء والاقل وهو ميراث الانثى متيقن به وفيما زاد على ثمانين فميراثا متيقن به عليه  
 لان المال لا يجزى اثبات فميراثا اذا كان انثى في وجوب المال بسبب آخر فانه لو فسد  
 فيسقط المتيقن لانه ابتداء المال ان يكون نصيبا لقل ولو قدر زاده ذكر فميراثا في نصيبه  
 في تلك القدرة لكونه متيقنا به وهو ان يكون الورثة زوجا واما واخا لاثبات  
 ونصفي او احراره واخوين لاثم واخا لاثام خنثى فميراثا في الاول للمزوجة نصف  
 وللام الثلث والباقي للخنثى لانه اقل النصيبين وفي الثانية للمراه الربع والاخرين  
 لاثم الثلث والباقي للخنثى لانه اقل النصيبين ولو كان له كل عبد حر او كل امه  
 له حرة لا يعتق مالم يستبين امره لان الفقه لا يعتق بانك وان قال القوليون جميعا  
 عنه للثبوت باحد الوصفين لانه لا يشترط ان يكون الخنثى بعد تقرر الاحتمال  
 اما ذكر وانثى لا يقبل قوله لانه دعوى كتمان فتنفيه الدليل وقبله قبل ان ياراه  
 مستكلا ينبغي ان يقبل قوله لانه علم بما له من غيره مسائل في كتابه الاوصاف  
 وانما هو بما يعرف به اقراره بخروج وطلاق وبيع وشراء ووصية وفود  
 عليه له كالبنيان وبطلان بالاثبات اي اذا كان اياه والاخر من كتابه كالبنيان  
 بان لا يحكم بالاثباته والكتابة حتى يزوج ويكسح وطلاقه وبيع  
 وشراؤه وتبين من ذلك لان الاثبات بيان فمالا در فاعلمك من العاجز  
 الامر ان عليه السلام كان انثى العور مع هذا البناء بالاثبات لانه عليه السلام  
 انثى هكذا الحديث والكتابة مسمى بالكتابة بفتح دال التاني انثى انثى عليه السلام  
 بلغ الرسالة الى العرب بالكتابة بفتح دال التاني انثى انثى عليه السلام بالعبارة فاذا  
 كان الكتاب بالكتابة بفتح دال التاني انثى انثى عليه السلام بالعبارة فاذا





فان قال قلت ذلك بالطلاق نعم فقد علم ان الملاك في جده من جده  
التمتع والطلاق واليمين وكلها لو كان حرا سواها استلزم من حاكمكم اني  
 علي ما بين البيت ان لا افعل هذا الفعل فما اقررا باليمين بالطلاق فان قلت  
 لا تخرج منه بالطلاق ولما في كلامه ذكر امراته وفي البيت سكن سوي المرأة  
 قلت نعم ولكن تعارض الثاني بين اليمين والطلاق والمرأة على ان المراد بالبيت  
 اهل البيت بطريق الاقهار وهو يتبين ان المرأة عند الطلاق فان قلت  
 اذا لم يكن هذا في الطلاق كان من الكليات في ذلك لا بد من النية قلت  
 ما صار فيها متعارفا فيكون النية كقوله خدي برضه حرام ولو قال المشرقي  
 للبايع بعد البيع بها بآزده معناه اعطى الحق فقال البايع بدينه اي اعطى  
 يكون نسيح البيع لان قول المشرقي بها بآزده يتضمن نسيح البيع وقول البايع  
 بدينه يتضمن قبلة النسيح فيكون نسيح البيع من الجانبين فما العاقل المتكلم في غير  
من يندى اليد عالم بيمين المذبح على ذلك اي اذا ادعى عمارا لا يكتفي بذكر  
 المذبح انه في يد المذبح عليه تصديق المذبح عليه في ذلك بل لا بد من اقامة البينة  
 انه في يد المذبح عليه حتى يصدق دعواه او على الثاني في الصحيح ان يد المذبح  
 لا بد منه لمصلحة الدعوى عليه في يده شرط فيها وتحتل ان يكون في يده فبما  
 يتبين في هذه المواضع فاما من القضا عليه باخراجه في يده حتى يتركه بخلاف  
 المنقول لان اليد في يده فلا يحتاج الى اثباتها بالنية ولا بالقبض  
العاقل في عمار ربيح اليد لان تنفيذ القضا بقوة السلي وانه لا تنفذ  
 قضاؤه في دار الحرب فهو قلده القضا في محله لا غير وقد اختلف المفسرين  
 هل يعتبر المكان او لا هل يقبل قبل الملاك وقيل بجوابه الا هل جاز لا تنفذ القضا  
 في غير ذلك المكان على من اعتبر الملاك ولا في غير ذلك المكان على من اعتبر الاصل  
 وان خرج العاقل مع الخليفة في المصنف وان خرج وحده لم يجر قضاؤه بهذا  
 ينبغي ان يكون على قول من يعتبر المكان لان القضا من اعلام الدين فيكون  
 شرط في المصنف  
 والعقيدتين

ونحن ابي يوسف ان المصنفين في رافيه واليه استرجعوا فما العاقل  
في حادثة بيتية ثم قال رجعت عن قضاها في ابيها في غير ذلك او وقعت في  
 تلبس به او ابطلت حكمه في حوزة كذا بعبارة في القضا ما بين  
 ابنا فان كان بعد دعوى يمينه بذكر المذبح شيئا علم في قدره من ابيه  
 في الدعوى والشهادة او منقولا حاضرا ذكره في محله ولم يكن حاضرا وحده  
 لو عمارا وانما لعل اليه به لو خاف في الذمة وسهارة متفقة متفقة للمذبح  
 لعلنا وفي طريق الوضع لا طريق التضمن في الدعوى وتبين ان رايه الاول  
 قد خرج بالعقار فلا ينفذ باخراجه ومثله لا يملكه جميعه ولا ابطاله لانه  
 في كل واحد من الخطين فما العاقل في الاثر ان الثاني يملك الفصل بينها وبين القضا  
 لا يخرج رجوعه ولا يملك ابطاله لما ذكرنا قلنا العاقل ومن لم يملك رجل الحق  
 في ما راي من رجل فوما كان مكان ثم ساء له عنه ثم رين له عليه فاقربه المسؤل  
 ويهم برؤيته وبمعهونه وهو آي المشرقي لا يملك تحت يدها وهم عليه في كل المراتب  
 لان الاقرار موجب في نفسه علمه وهو كرس في الطلاق الشهادة وان عمار  
 كلامه ولم يره فلا آي لا يجوز رتبته وانما القضا ينشأ بقوله لا يملكه ثم يرد  
 معلوما الا اذا كانا دخلوا البيت وعلموا انه ليس فيها حراما ثم جلسوا  
 على الباب ليل ليلت مسك غيرة ثم دخل رجل فسمعوا اقراره داخل ولم يره  
 وقت الاقرار لان العلم فصل لهم في هذه الصورة فجاز لهم ان يستهدوا عليه  
 ولو بيع عمار وبعض عمار البايع حاضرا يعلم البيع وحكمه ثم ادعى ان القضا  
 لا يسمع دعواه بعد ويجعل في هذه الحالة كالاقتضاء بالاقراء قطعاً على المالك  
 العاقل لاهل العوض الا ان رايه في نفسه بالنية في جواز ذلك مع العاقل  
 ولو وببت امراته من زوجها ثم ماتت فطلبت قاربها المهر ولو كانت في البيت  
 في حرم مولاها وقالت اي الزوج بل في محله كالقول له في الزوج والتمسك به يكون  
 القول له في ان الرتبة حادثة والحادث في القضا في الاقرار لا في جواز الاقرار



آتاهم انفقوا في سعة طهره الزوج لآلة الهية في مرض الموت بغير الملك وان كانت  
 للوارث الا ترى ان المريض اذا وسع بعد الورثة فاعتقه الوارث واباحه  
 فقد جاز نفسه ولكن يجب عليه ضمانه ان مات المورث في ذلك المرض ردة الوصية  
 للوارث بقدر الاصل فاذا سقط عنه المهر بالاتفاق فالوارث يرد على العود عليه  
 والزوج يرد على العود على المهر ولو اقرح لم يرد على المهر كذا في ما اقرح جلف  
 المهر لان المقوم يكون كذا في ما اقرح ولو لم يرد على المهر عند الموت  
 وبه يفتي وقال ابو حنيفة في المهر للمهر وهو العتيق لان الاقرار حجة ما فيه  
 شرعا فلا يصار مع المهر في كالتبينة بل والى لان احتمال الكذب فيه بعد تقبده  
 بذلك وجعلنا نحن ان العادة جرت انهم يكتبون النكاح اذا ارادوا الاستلزام  
 قبل الاخذ ثم ياخذون المهر فلا يكون الاقرار دليلا على اعتباره عند المهر  
 والقول في كلف المهر بالتبينة احوال الناس في كلفة المهر والحيث انما يرد ذلك  
 والمهر في البينة اليقين ان كفا صا دنا فيضار اليه والاقرار بسبب الملك  
 للمهر وعلى هذا الواو المهر وجوده بسبب الملك بنية وبين المهر الا ان الاقرار  
 القضا ورمته لا يثبت به المقرب اعلم ان حكم الاقرار به ظاهر المهر ابتداء  
 لانه اخبار عن امر ما في حكم الاخبار عن امر ما في ظهور الخبر به فالبينة ابتداء  
 حتى لو اقر بالملك في النكاح لا يثبت ولا الاقرار بالطلاق والعصا لا يثبت  
 مع الاقرار والانشاء لا يثبت ولا الاقرار بالملك الا في ان عرقه في المهر الا ان  
 بطنية نفسه بغيره فيكون بنية ابتداء والملك يثبت للمهر بلا تصديق وقبول  
 ولكن يبطل رده ولو كان المهر مطلقا لم يثبت هذا فثبتت صار وكما لو اقر بالقبول  
 دلالة وظاهره بنية الذين ممن عليه الذين فانه اذا اسكت بحج الهية وسقط الذين  
 لما يتبين وان قاله من اعنه لا قبل بطلان وقال الانصاري في الوقف لا يبطل  
 بقوله لا قبل لانه وقع له نكاح والاشبه ان يكون بهذا قول ابو يوسف لما عرفت  
 في اصله انه ليس بغيره اقراره وقوله دارا ومنه وكل امراته بطلان نفسه

لا يملك خزانة الماله يمين بجهته لما فيه من دفع العين وهو واجب الطلأ بفعلها  
 ولا يصح الرجوع في البينة وهو يملك بجهته لان الوكيل هو الذي جعل للغير  
 عاقله لنفسه فلا يكون وكيلة لخاصة الاجبة ولو كان لآخر وتلك على  
 من غير ان كان وكيل فطرح عزله ان يقول عزلك ثم عزلك لان الوكالة  
 يجوز تعلية بالاسم والنجية في تعلية بالبال عزل عن الوكالة فاذا عزله انزل عن الوكالة  
 المبررة ونجرت للمعلقة نصا وكذا جاز ان يزل بالبال الثاني انزل عن الوكالة الثالثة  
 ولو كان كذا عزلك انت وكيل فطرح ان يقول رجعت عن الوكالة للمعلقة  
 وعزلك عن المخرجة لانه لو عزله عن المخرجة من غير رجوع لصار وكيلا مثل ما كان  
 ولو عزله لانه لان كلمة كذا تفيد نكاحا لا افعال الى نهاية فلا تفسد الا بغيره  
 من عزله ثم رجوع عن المعلقة كجاء الى عزله اذ بعد الرجوع وقيل يقول في عزله  
 كذا وكذا فانه معزول لانه كلما صار وكيلا انزل يحصل مقصوده بذلك والاول  
 اوجه وبهذا لا يثبت الحقيقة لانه ان انزل كذا يوكل لاجل البينة الثانية يزيل  
 ايضا كذا انزل لاجل البينة الاولى فيبقى راجعا وكذا منع فلا يثبت على الاقرار  
 عن الوكالة المتعلقة على ما تبين وقيل يقول الفصل قبل التفريق شرط ان كان  
 دينيا بدين بان صالح غير دينه على درهم او على شئ آخر في الذمة لانه منه وقع  
 وقع الفصل على غير ما يستحقه الدين بيمين المدانة وهو ما لا يحيل المدا ومنه  
 فاذا اقر على المدا ومنه صار ربا او بديعا وفيه لا يجوز الاقرار عن الدين  
 لانه عليه السلام في المدا وقوله في كتاب الفصل والافلا اي وان لم يكن  
 دينيا بدين لا يثبت رده قبله لان الفصل اذا وقع غير متعين لا يثبت دينه في الذمة  
 فجاز الاقرار عنه وان كان مال الزبوا كما اذا وقع الفصل على شئ بيمينه عزلة  
 في الذمة ومرة اخرى على شئ رافضا لم يوجه على مال الغني فان كاله بنية  
 جاز الفصل ان كان يمثل القيمة او اكثر ما يتعارف فيه وان لم يكن له بنية او  
 او كان غير عادل لا يجوز ان لا يجوز الفصل لانه من كان للمهر بنية وكان الفصل



على مثل القيمة لو اكرت بعد رتبة ما بين الناس فهو كان للصبي في منفعة وهو لا يملك  
لانه لو لم يصح له بسخة المذبح البنية في اخذه فيكون هذا الصالح من الارث بمثل المذبح  
من المذبح فيستفيد بالمثل ويقدربا يتعابن فيه عادة لانه يمكن التفرع وان  
لم يكن للمذبح بنية او كانت غير عادلة صار الارث يتفرعا بالانصاف بالمثل المثل  
لانه لم يصح للمذبح شيئا من المولا الصالح فلا منفعة للقبيلة في هذا الصالح  
بل فيه من المثل المذبح لانه المولا لا يتفرع في المذبح ولا في المولا المذبح لا يتفرع  
في المذبح لانه المذبح لا يتفرع في المذبح ولا في المولا المذبح لا يتفرع في المذبح  
فيما ادعى الارب ملكه ولا في المذبح لانه المذبح لا يتفرع في المذبح ولا في المولا  
غير ان يخرج من ملك المذبح شيئا بمعا بنية او كان نفعا خصوصا وان كان له بنية عادة  
لا يتفرع الا بالمثل او باقل بعد رتبة ما يتعابن فيه لانه في معنى الملك للملكة من  
الاخذ منه بالبنية العادية وصحى الارث بهذا لانه لم يملكه من قبل ومن قال  
لا بنية له ثم برهن صحى لانه التوفيق بينهما يمكن بان كانت له بنية فسيتم بها  
ثم ذكر ما بعد ذلك لو كان لا يعلم انهم علموا ويحوي ابي حنيفة رافعا لا تقبل لانه لا يثبت  
بنية وكذا لو قال ان هذا لا يثبت لانه في هذه القضية ثم شهد بقبولها  
لانه يمكن ان يكون له شرادة فسيتم بها ولا يعلم انهم علموا وكذا لو قال لا اعلم لحي  
على فلان ثم قام البنية ان له عليه حقا تقبل لا يمكن الخصم واكرت التوفيق  
ممكن ما اذا قال ليس علي حقا ثم ادعى عليه حقا حيث لا يسمح دعواه لانه  
المناقضة بين الاقرار والدعوى بنية فلا يمكن التوفيق بينهما ونفي الحق في هذا  
كنفي المذبح لانه لا يثبت الحق اذا قال لا حجة له على فلان ثم ادعى حجة لقبال لانه يقول  
نسبت ولو قال لم يولد الدار ليست له او قال ذلك بعد تمام بنية ان الدار  
والعبد لم يقبل بنية لانه لم يثبت باقراره حق الا وهو كل اقرار يثبت به الغير  
كان لغوا ولم يصح دعوى الملاك عن نسب لانه في بلحاظ نسب لانه حين لغوا  
لم يثبت فيه حقا لاحد ولا لاهل المذبح ولا له الخليفة ان يقطع انت ما بين من يملكه  
يبيع

من طريق الجاوة ان لم يفر بالمارة بان كل الطريق عطيها للصبي بذلك لان المام  
ولاية الله وفيه من الحاقية فيما فيه نظر لمن لم يفر فاذا رأى في ذلك مصلحة لم يكن  
ان يفعل من غير ان يبيع ضررا باحد الا ترى انه اذا رأى ان يبيع بعض الطريق  
في المسجد او بالعمدة كان في ذلك مصلحة للمسلمين كما ان يفعل في ذلك المام الذي  
والله الخليفة بمنزلة الخليفة لانه ما يبيع فكان فيه مثله وكذا يبيع ان يبيع المقطع  
باحياية كما لم يفر ومن صادرة التيطان ولم يبيع ببيع ماله في بيع ماله في البيع  
لانه لم يملكه على البيع وانما يبيع باختياره غاية الارادة صار حياجا لانه لا يبيع  
وقد كان له بوجوه البكره كالذين اذاج بالغير ببيع ماله في بيع ماله في البيع  
وانما وقع الكره في الابعاء لانه البيع ولو توفيق ارادة بالغير ببيع ماله في البيع  
لانه في البيع ان يفر على الغرب لانه لم يملك ببيع ماله في البيع على المال ببيع ماله  
لان الترافع شرط في ملك المام والرضا ينتفي عنه ولا يلزم المال باقراره  
شرطه وان اكرهها على المام ففعلت ببيع المام ولا يلزم المال باقراره  
اذا انفصل الكراه وقبول المام في البيع فان الطلاق يقع والمال لا يلزم الاكره  
لا يعدم الاختيار لانه لا يلزم حبيبا او يعدم الرضا بان لا يلزم حبيبا والتمس المال  
ينعدم عند عدم الرضا فصار كان المال لم يوجد فلم يتوقف الطلاق على بيع عرف  
تمامه ولو اختلفت انت انما بالتمس على الزوج ثم وهبته من الزوج لا يصح الرهن  
لانه يتعلق بالمرحوق الحاصل على مثل الرهن وان كان اسوة الغرما وعند موتها  
فيه وقصر فيها فيه فصار كما لو باع المرحوم او وهبته ومن الخلف في الوالوة  
في واره فتمت منها حايطها وطلب بحجبه لا يحج عليه وان سقط الحق في المام  
لانه لا تفرق في حايص حقه وان يملك حبيبا في حقه لا يلزم المام الا اذا كان  
متمم ما يكون من الحج على الطريق والحاذ ذلك في ملكه ليس بغيره فلا يضمن ومن عمر  
دار زوجته او حرمها او سائر اهلها بما له باذنها ماتت وتترك هذه الدار  
وابنا فادعى الابن العمارة ميراث بينهما والمرادة تدعى انها وارثا فصار لها



فالعارة لها لأن الزوج غير لها باذنها والنفقة دين له عليها لأن الأذن  
بالعارة التزم للنفقة دلالة فصار كالمؤرقضا والدين وإن عثرها  
بلاذنها فالعارة لها لأنه عثرها فيكون لها الرضا بذلك غالبا وهو يترفع  
في النفقة لأن لزوم النفقة عليها لا يترسخا أو دلالة ولم يوجدوا  
وإن عثر وأر زوجته نفقة بلاذنها فالعارة له أي الزوج لأن دلالة التي  
بغيرها حكمه فلا يخرج عن ملكه غالبا من غير رضا فيبقى حكمه ويكون غاصبا  
للوعدة وإن غلبا ملك غيره بملكه فيخرج بالتفريق أن طلبت زوجته ذلك فمن  
أخذ عينا له فزعه من يد غيره فلا ضمان على الشارع إذا هرب العليم  
لأن الترخيص ينفذ ويحل بينه وبين منباع حقه فعليا على غناه وهو يترفع  
فلا ضمان البتة الترخيص إذا حل قبل العبد فابن فانه الحال لا يضر لأن الترخيص  
لم يحصل له فانه ما حصل بفعل العبد المحار وكذا دلالة الترخيص على أن الإنسان  
ليس له فانه الدال لا يحل عليه الضمان لأن الترخيص حصل بقوة لا بد له  
وتحرر من كسبه ما يتردد فانه المحس لا يحل عليه الضمان فكذا لا بد من وفاء  
مال الإنسان فعلا له سلطان على فعله ولا قطع بركه في تركه  
سواء لا يضر له وقع تجلده أو قال اجبت كثره أو اضربه كثره أو فوضه  
أن وقع لأن وقع مال الغير لا يجوز الماخوف المثل فهو موجود في الأول  
دون الثاني ولو وضع في الصحراء لم يجز له الصيد بحمار وحش من عليه  
نجا في الغد وجد الحمار محروما ميتا لا يحل له لأنه الشرط أن يترحمه  
أنك أو يخرجه وبدون ذلك لا يحل وهو كالنطيحة والمترد في قبضة  
باليوم الثاني وقع القصاص لو وجد ميتا من أخته لا يحل له عدم طه  
ويكره ثمالة الجوار أو أدبه رحم الالة وجمعه حينئذ والخفية والنفقة  
والأكر والغدة والمرارة والدم المسفوح قتيلا المسفوح لأن دم الكبد  
والطحال ودم اللحم لا يكره ذكر في السباع كره النبي صلى الله عليه وسلم

من الالة سبعة أشياء الذكر والأنثيين والقبل والذبر والمرارة  
والغدة والمثانة والدم قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى حرام بالنقص أي  
الباقية ما ينجس كرهها لأنها ما استحسنته النفس والمثانة أي ما ينجس  
حال القارب والطفل واللقطة لأنه ما درج على الاستحسان في النفقة والحفظ به  
مختلفا في المبالغة والوصح والمصلحة لأنهم عاجزون عن استحسانه فيكون  
تضييقا لأن المصلحة إذا انت المصلحة فمصلحة النفقة في أن  
يجوز للملاقاة من فقير لأنه لو تعدد به عليه في هذه الحالة جاز فالفقير  
أولى أن يجوز ولو كانت حصة القريب ظاهرة منه راحة فمصلحة ولا يقطع  
جلدة ذكره إلا بمصلحة جاز تركه فانه وإن استبح السلم وعال أهل البهر  
لا يطبق الحتان لأنه قطع جلدة ذكره لتكسيف الحشفة فإذا كانت ظاهرة  
فلا حاجة إلى القطع وإن كان يوارى الحشفة يقطع القليل ولو شرب ولم يقطع  
الجلدة لم يأنه يترفع قطع النصف فمادونه لا يعتد به لعدم الحتان حشفة  
والأصل أن الحتان سنة كما جاز في الجبر وهو من شعائر الإسلام حتى لو شرب  
أهمل من غير تركه بخلافهم فلما يتركه للامعة ودر السبح الذي لا يطبق ذلك  
طاهر فيه كروقت الحتان غير معلوم وقيل سبع سنين وقيل لا يحل  
حتى يبلغ لأن الحتان للطهارة والطهارة عليه فكان لا يلاما قبله غير حجة  
وقيل قصاه اثني عشرة سنة وقيل تسع سنين وقيل عشرة سنين  
لأنه يؤمر بالصلوة إذا بلغ عشر اعتبارا أو حكما فيحتاج إلى الحتان لأنه  
منع الطهارة وقيل إن كان قويا يطبق الم الحتان خفيفا ولا فلا وهو كونه  
بالفقه وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يعلم بوقته ولم يرو عنه النبي صلى الله عليه وسلم  
وأما المثانة فمصلحة وحسب المرارة سنة وأما الكبد فمصلحة  
لأنه الذي يجمع وقيل سنة والأصل أن البصل اللام إلى الحيوان لا يجوز  
شرا إلا بمصلحة تعود إليه وفي الحتان إقامة السنة تعود إلى البصل

في حاله



لانه جاء في الحديث سنة يجار على تركها وكذا يجوز في الصغر وبطريقه  
 وغيره من المداخلة وكذا يجوز في الغالب ان البنات الاطفال لآلات فيه  
 منفعة الرتبة وكان يفعل في زمن النبي صلى الله عليه وسلم الى يومنا  
 هذا في غير كثير من النواحي لا يفعل الا في المولد ولا في غيرها ان يحجم ما لم يجر المولد  
 فاذ احر كفلما باسحق ما لم يجر المولد فاذ احر كفلما باسحق لانه يقره  
 واما القصد فلما تعلقه طلقا ما دامت حيلة لانه يحيا في المولد منه وكذا  
 يجوز في فصل الزمان وكثيرا وكل علاج فيه منفعته لانه وجار قبل ما يضر من الزمان  
 كالكلب العقور والهريرة اذا كانت تاكل اللحم والدجاج لا تاكل اللحم  
 وتتركها ذبا ولا يضره لانه لا يفيد شيئا تعذيبها فلما كان يدرك فيه  
 ولا يجوز ان يضره لانه لا يفيد شيئا تعذيبها فلما كان يدرك فيه  
 توفير الماشي عليهم السلام فكانت في القسوة من التعظيم بالسخ غيرهما  
 قبيح لزيادة الرحمة والعز من الله تعالى ولا يبيح ذلك ممن يتصور منه الخطا  
 والذوق فآما يدعى له بالمغفرة والنجى والالتفات بان يقول اللهم صل  
 على محمد وآله وصحبه وسلم وكثرة لان فيه تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم وأخصاف  
 في الترخيم على النبي صلى الله عليه وسلم بان يقول اللهم ارحم محمد وآله وبعضهم  
 لا يجوز لانه ليس فيه ما يدل على التعظيم مثل القسوة وهذا يجوز ان يدعى  
 بهذا اللفظ الغير الانبياء والملائكة عليهم السلام ويهجرهم قطعا فيكون  
 تحصيل المحاصل وتلاستغنيا عن هذه بالقسوة فلا حاجة اليها وقال  
 بعضهم يجوز لآلات النبي صلى الله عليه وسلم كان من اسرف العباد الى خرب الزينة  
 من الله تعالى ومعنا معنى القسوة فلم يوجرا يمنع من ذلككم الا في ان يدعى  
 للمنفعة بما روي فيقول رضي الله عنهم لانهم كانوا ابياء الحق في طلبها في هذا  
 من الله تعالى وكثيرا يرون في فعله من جنسهم ومن جنسهم من الابتلاء فيهم  
 اسد الرضا فمنه لاد الحق بالرضا وعنه لا يمتد ادناهم ولو اتفق علماء  
 الارض في هذا

والملائكة الا بغير البت

وكذا يمين بالرحمة فيقول رحمهم الله ولكن بعدهم بالمغفرة والنجى وقبول  
 غفر الله لهم ورجا وزعمهم كثرة فلوهم ولقلة انعامهم بالامور الدينية  
 ولا الماعطا وباسم النبي وزوالهم جان ابي لا يجوز ان ينادى باسمه بغير البت  
 حرام بل كفر وقال ابو حفص الكبير ما لو ان رجلا عبد الله تعالى في سنة ثم جاء  
 يوم النور وايدى الى بعض المشركين بضعة يريد تعظيم ذلك اليوم فقد كفر  
 وجب عليه وقال صاحب الجايع الصغير في ايدى يوم النور الى مسلم آخر  
 ولم يرد به تعظيم ذلك اليوم ولكن على ما عايناه بعض الناس لا يكفر ويكفر بشي  
 ان لا يفعل ذلك في ذلك اليوم في حقه ويفعله قبله وبعده كيلا يكون تشبها  
 باولئك القوم وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تشبه بقوم فهو منهم  
 منهم وقال في الجايع الصغير رجل اشترى يوم النور شيئا لم يكن يشترى قبل ذلك  
 ان اراد به تعظيم ذلك اليوم كما يحفظه المشركون كفروا ان اراد الاكل في الشرب  
 لا يكفر والاباء سلبت الغلظة لما روي ان النبي عليه السلام كان له قلمان  
 يلبسهما وقد صح ذلك في الحديث وكذا في العلم ان يتقدم على الشيخ  
 الجاهل لانه افضل منه قال الله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون  
 وكذا يتقدم في القسوة وفي هذا كان الاسلام وهي بالعلم الايمان وقال الله تعالى  
 اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم والي الامر العلماء  
 في الصحاح والاحوال والمطاع شرعا مقدم فكيف لا يتقدمون والعلماء ورتبة العلماء  
 عليهم السلام على ما جاء به السنة وحفظ القرآن ان يحتم في اربعين يوما  
 لان المقصود من قراءة القرآن فهم مانيه والاعتبار بما فيه الاجرة والتلاوة  
 قال الله تعالى افلا يستنبطون القرآن ام على قلوبهم عقالا لم يحسنوا  
 لا بالالف المعاني فقد روي في اربعة ايام في كل يوم حوز ونصف او  
 ثلثي حوزة واقول والله اعلم بالقصا سكر في الزمان والحساب في هذا اخر ما من الله تعالى  
 على من يخطئه من مخرج ملتقى الاخر المستحقين الطالبين حيث وقفته مجمع وخبر